

2120 601-

8.





بسم الله الرحمن الرحيم  
 أشترى هذا المخطوط في رجب القعدة 1430 هـ  
 محمد الطاهر بن محمد العزيمي  
 العماد بن السليم

نصوص من التراث الأشعري المغربي

وأهداه بتأريخ الجمعة فاتح شعبان  
 1430 هـ إلى أبي بن الألفي، وأخ  
 المؤدعي جلال الدين بن علي الموهاني  
 رجاء النفع، واستفاد من ١١ مادة  
 ١١٦ مادة  
 والله الموفق، العادي، وعليه توقيع المحقق

## مقدمات المراسلة

إلى

## علم العقائد

لابن خير النسبتي (ت: 614 هـ / 1217 م)

تقديم وتحقيق: الدكتور جمال علال البختي

هذا التحقيق المصحح والمزيد كان في الأصل عملاً ملحفاً بأطروحة سجلت بكلية الآداب بالرباط بتاريخ: 1996/06/20، ونوقشت بتاريخ: 2002/07/17 تحت عنوان: "الفكر العقدي بالمغرب بين السلفية والأشعرية- دراسة الإنتاج الفكري لابن خمير السبتي، ورصد مواقف السلف منه، مع تحقيق (مقدمات المرشد)".

الكتاب: مقدمات المرشد إلى علم العقائد.

المؤلف: ابن خمير السبتي

المحقق: د. جمال علال البخيتي

الطبعة: الأولى: 1425هـ / 2004م.

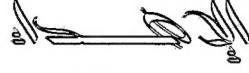
الإيداع القانوني: 2004 / 1420

الترقيم الدولي : 2 - 0 - 8496 - 9954

التصنيف : مركز المستقبل: تقاطع ش ج م مع ش الرياض، زنقة 5، رقم 21، تطوان. هاتف: 068901791

الطباعة : مطبعة الخليج العربي، 152 شارع الحسن الثاني - تطوان. هاتف: 039710225 فاكس: 039710537.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



إلى إلياس وزينب  
سائلا الله أن يوجههما إلى محبة العلم والتعلم،  
وأن يجعلهما برعمي الحكمة والمعرفة الممتدة الجذور  
إلى عمق العقيدة الإسلامية الحقة.



# بسم الله الرحمن الرحيم وأصلي وأسلم على النبي الأمين وآله

## تصديـــــر:

التحقيق إثبات قضية بدليل، وحققت الأمر - في اللغة - بمعنى "كنت على يقين منه"، وقد وقر في نفوس الكثيرين أن التحقيق عبارة عن إعداد النص للنشر أو إخراجها من أصل متهالك عسير القراءة إلى كتاب أنيق واضح الحروف منمق الترتيب، بيد أن الأمر - في الواقع - أعقد من ذلك وأصعب؛ إذ التحقيق والوصول إلى درجة قريبة من اليقين في إثبات نصوص المخطوطات يتطلب الكثير من التمحيص والمقارنة والتحرير والبحث والتدقيق، وهي مجهودات شاقة تتطلب الكثير من المعاناة والصبر والخبرة، وليست عملا سهلا بسيطا - كما يظن البعض - يقوم به أي فرد إذا كان يتقن قراءة المخطوطات والتعامل معها.

لقد كان الناشرون في يوم من الأيام الخالية يقنعون بقراءة مخطوطة ما وطبعها على أخطائها وتحريفاتها بلا فهم لها أحيانا مع تذييل صفحتها ببعض التعليقات الزائدة المنقولة إما من الحواشي أو الشروح أو الطرر، أما التحقيق العلمي الآن فقد صار يستلزم أن يكون الخائض فيه عارفا بموضوع التحقيق متمكنا منه، مطلعا على كتب التراجم والرجال والأعلام، متمرسا بكتب اللغة والإعراب والأشعار، سالكا منهاجا نقديا في تعامله مع ما يقرؤه في المخطوطة إن على مستوى الألفاظ أو المعاني. ولذلك فقد غدا البحث في تحقيق أي إنتاج سابق (مخطوطا كان أو مطبوعا<sup>1</sup>)، عملا مضنيا يأخذ من الباحث الأيام الطوال، ويمتنعه النوم الليالي ذوات العدد، تصحيحا لكلمة أو إقامة لعبارة أو تخريجا لبيت من الشعر، أو بحثا عن علم من الأعلام المغمورة التي لم تعتن بها كتب التراجم والطبقات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الكثير من الكتب المطبوعة الموجودة بين أيدينا الآن لا تفترق كثيرا عن المخطوطات، لأن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين لا علاقة لهم بهذا الفن ولا معرفة لهم بمسؤولية التحقيق، ولذلك جاءت هذه المطبوعات مليئة في معظمها بالتصحيف والتحريف، كما شاب نصوصها اضطراب وتشويش، أبعدها في نهاية الأمر عن الأصل الذي كتبت عليه.

<sup>2</sup> - راجع عن المشاق التي يلقاها الخائضون في التحقيق مثلا: رمضان عبد التواب - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والحديثين، ط: 1 مطبعة المدني، القاهرة: 1985، ص: 4 وما بعدها.

وإذا كان التحقيق قد حاز كل هذه العناية وصار مقياسا يقاس به الاكتمال والنضج العلمي للباحثين<sup>1</sup>، وإذا كان التحقيق عملا أساسيا يسبق عملية الدراسة للتراث، لأنه مرحلة ضرورية في عملية البحث والقراءة والاستنتاج (والحكم على الشيء فرع تصوره)، فإن حافزنا على تحقيق نص "مقدمات المرشد إلى قواعد العقائد" لابن خمير السبتي المتكلم الأشعري مرتبط بدوافع كثيرة أهمها:

1- إنه كتاب يعالج جانبا من الفكر الإسلامي الأشعري، والبحث في الفكر الأشعري المغربي يكتسي أهمية قصوى لأنه ليس بحثا تراثيا فحسب، ولكنه بحث يتداخل فيه الماضي بالحاضر وترتبط فيه القناعات الإيمانية لكثير من مسلمي اليوم بقناعات كثير من مسلمي الأمس، وذلك لأن المذهب الأشعري شكل خلال قرون عديدة المستند الإيماني لفئة عريضة من شعوب البلاد الإسلامية، ولا يزال هذا المذهب إلى الآن يعتبر المذهب العقدي "الرسمي" لبعض الدول الإسلامية التي من بينها المغرب. ولذلك فإن البحث في الفكر الأشعري وتحقيق المؤلفات المصنفة فيه ليس بحثا من أجل الوصف والترجمة والترف الفكري، وليست دراسة العقيدة الأشعرية الآن قراءة لماض ولى وأدبر، ولكنها قبل كل شيء دراسة لواقع ثقافي وديني معيش، وبحث وتنقيب في جانب أثر ولا يزال يمارس تأثيره في قناعات أمتنا الدينية ومبادئها العقدية.

2- لقد عاش ابن خمير في فترة شكلت قمة في مراحل تطور المذهب، بحيث إن نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع مثلت مرحلة جديدة في سيورة تطور المذهب الأشعري المغربي، تجلت في ظهور فكر أشعري طبعه التوسع في عرض الأفكار وتحليلها ومناقشتها، كما أن الفترة عرفت رواجاً في التأليف اهتم فيها بعض الأشاعرة بالشروح، فشرح "الإرشاد" للجويني (( شرحه ابن دهاق، والشريف الإدريسي (ت: 611هـ/ 1214م)، والخفاف (ت: 7هـ/ 13م)، والمقترح المصري ))، وشرحت "البرهانية" للسلاجلي (ت: 574هـ/ 1178م) (( شرحها ابن الكتاني (ت: 596هـ/ 1199م)، والخفاف، وابن بزيعة (ت: 673هـ/ 1275م) ))، وشرحت "المرشدة" لابن تومرت (( شرحها محمد بن خالد السكوني (ت: أواخر ق: 7هـ/ 13م) ))، وشرحت منظومة أبي الحجاج الضيرير (ت: 520هـ/ 1126م) (( شرحها السكوني السابق)). وفي نفس الوقت اعتنى الأشاعرة المغاربة خلال هذه الفترة بتصحيح عقائد العامة، فألف ابن دهاق السابق كتاب "لحن العوام في علم الكلام"، وسيؤلف السكوني السابق كتاب: "أربعون مسألة في أصول الدين" جعله مناسبة لتنبيه غير العلماء على الأخطاء الحاصلة

<sup>1</sup> - لدرجة أن الكثير من الباحثين صاروا يتألون شهاداتهم الجامعية والعلمية من شهادات الدبلوم أو الدكتوراه بناء على أعمالهم التحقيقية.

في عقائدهم، واتجه بعض المتكلمين إلى مستوى آخر في تمحيص الفكر والعقيدة الأشعرين، إذ نجد أبا الحجاج المكلاتي (ت: 626هـ/1228م) يتجه إلى الرد على الفلاسفة في كتابه "لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول".

ولعل أهم خلاصة يخرج بها المتبع لتطور البحث والتأليف في هذه الفترة أنه على الرغم من اتساع دائرة التأليف وتميزها عن الفترات السابقة، ورغم انفتاح الآفاق أمام جملة الأشاعرة للإبداع والتطوير في مجال بحوثهم، إلا أن جل هذه الدراسات ظل أسير المناهج والأساليب فضلا عن المضامين والمواقف التي تضمنتها المؤلفات المشرقية السابقة، وخصوصا منها مؤلفات الجويني، ومن هنا تأتي أهمية وريادة فكر وعقيدة الشخصية التي اخترنا تحقيق مصنفها؛ فقد كان أبو الحسن بن خمير السبتي وكتابه "مقدمات المرشد"، نسيج وحده في الفكر العقدي المغربي، لم يتميز عن بقية الأشاعرة في أسلوب الكتابة والتحرير فقط، ولكنه كان جديدا في مناقشاته، مستقلا في بناء أدلته، متقدما في اختياراته الكلامية داخل المذهب، متفردا في منهجه التألفي، محققا نسبة عالية من الدقة والتنسيق في مباحث عقيدته، وكان -أكثر من ذلك- واعيا بوظيفية رسالته، فحدد أغراض دراسته، واستحضر كل الحاجيات الفكرية والعقدية التي تطلبتها مرحلة التطور التي كان يمر بها مذهبه، مستشعرا خطورة الاتجاهات المناوئة لفكر الجديد الذي كان يروم الدفاع عنه والترويج له، وعلى رأس الخصوم: الباطنية، والفلاسفة، ثم أهل الكتاب، والجهلة من القصاص والمؤرخين.

ولهذا كان تحقيق كتاب "مقدمات المرشد" - الكتاب الذي نجا من التلف الذي لحق الكثير من مؤلفات هذا العصر - أمرا ملحا يدفع إليه الفراغ الذي تعاني منه المكتبة المغربية في مجال البحوث الأشعرية تعريفا بأوائل من أبدع من المغاربة في هذا المجال، وربطاً لخيوط ماضي المغاربة بمحاضرهم ثم لخيوط مشرق الإسلام بمغربه.

3 - ثم إن كتاب "مقدمات المرشد" يؤشر إلى التحول العميق الذي سيشهده الفكر والعقيدة المغربيين بعده، إذ لا أشك أن ابن خمير مارس تأثيرا قويا في توجيه الفكر العقدي المغربي - وبسبته على الخصوص - نحو تبني المذهب الأشعري تبنيًا كاملا، فقد كانت مناقشاته لفقهاء المرابطين وردوده على المخالفين قوية وشديدة - إذا قيس بمقاييس عصره -، ولا ريب أن كتابه اضطلع بدور خاص في إحداث ذلك التحول المذكور، وفي حلحلة البنية الفكرية لمدرسة الفقهاء العقدية، هاته المدرسة التي كانت لا تزال تعتمد أسلوبا ومنهجًا تقليديين لا يقويان على مواجهة الاتجاه الجديد الذي شحذ

أسلحته وقواها بأدلة عقلية وبراهين منطقية، واعتمد منهاجاً جديداً في الدفاع عن العقيدة وتناولها من مصادرها التوقيفية.

4 - إن كتاب "مقدمات المارشد" بالإضافة إلى ما تقدم يسد ثغرة كبيرة في تاريخ الفكر المغربي للقرنين السادس والسابع الهجريين / الثاني والثالث عشر الميلاديين، كما أنه يعكس المدى الذي بلغه التأليف المغربي في مجالات أخرى لا سيما مجال الدراسات القرآنية والحديثية، ويبرز كيف ارتبطت العلوم اللغوية والأدبية والأصولية بالدراسات العقدية في المرحلة موضوع البحث<sup>1</sup>. وهكذا أمكن لكتاب "المارشد" الإسهام وبفعالية في كشف الغطاء عن تاريخ مدينتنا السليبية وتبسيط الضوء على دورها الطلائعي في مضامير الفكر والآداب والفلسفة.

وقبل أن نتقل إلى تحقيق النص رأينا من اللازم الوقوف - في هذه المقدمة - عند مباحث أساسية استلزمها تأطير هذا العمل وشرح طريق العمل فيه:

المبحث الأول: يتعلق بتطور الفكر الأشعري بالمغرب إلى حدود عصر ابن خنيز، استدعى الوقوف عنده طبيعة الكتاب المحقق.

المبحث الثاني: يتعلق بالتعريف بالمؤلف وتكوينه والمؤثرات التي أسهمت في بناء فكره وشخصيته. المبحث الثالث: يرتبط بعلامسة جوانب من ثقافته وعلمه الغزير في مجالات علمية وفنية متعددة، والبحث النوعي عن تأثير ذلك كله في عطائه وإنتاجه الكلامي.

المبحث الرابع: يتناول بالدراسة والبحث آثار ابن خنيز ومؤلفاته التي أسهم بها في إثراء الخزانة العربية الإسلامية في جملة علوم.

وأخيراً المبحث الخامس: يتوسع في الحديث عن كتاب "مقدمات المارشد"، ويهتم بالإشارة إلى العمل في تحقيقه وإلى الطريقة التي سلكت في ضبط نصه.

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلا أن أتوجه ببالغ تقديري وشكري وامتناني إلى بعض من أسدى إلي مساعدات علمية في عملي التحقيقي، وأخص بالذكر الخير العلامة الشيخ محمد بوخيزة - حفظه الله ورعاه للعلم والتعليم - الذي تفضل بقراءة هذا العمل وتصويب الكثير من هنائه والتنبيه على ما فاته من ملاحظات وتدقيقات، والأستاذ الفاضل جلال راغون - الباحث والمشتغل بعلم الحديث -

<sup>1</sup> - وقد استطعنا في جانب الدراسة - الذي سنعمل على إخراجه وطبعه لاحقاً إذا تيسر ذلك بحول الله وعونه - أن نستجلي الكثير من الخبايا والخصوصيات المتعلقة بهذه العلاقات، كما قمنا بسبر أغوار الفكر السبقي وتلمسنا مستواه وتقدمه بالمقارنة مع ما كانت عليه الأوضاع بالمغرب والأندلس وقتئذ.



الذي استفدنا من خبرته ومكتبته في إخراج النصوص الحديثة للكتاب، والأخ الكريم والباحث المتميز الدكتور محمد المعلمي -المختص بالآداب والتربية- الذي قدم لنا مساعدات متعددة في ضبط النصوص الأدبية للكتاب وساهم معنا في مراجعته، والصدیق الودود الدكتور عبد العزيز البازي -الباحث في الآداب والجماليات- الذي أفادنا ببعض التحريجات في الجانب الشعري، والأخ الأعز الأستاذ محمد الهيشو الذي تشرفنا بصحبته خلال السنوات الأخيرة، فاغترفنا من معين ثقافته وآدابه، واستفدنا من ملاحظاته وآرائه في هذا العمل وغيره مما سبق أن نشرنا في السابق، كما أتقدم بتشكراتي الحارة إلى كل من ساعد - من قريب أو بعيد- في إنجاز وإتمام هذا العمل مراجعة وتصويبا.

والله الموفق وهو يهدي السبيل.

تطوان في: 23 المحرم 1425هـ

الموافق: 15 مارس 2004 م



أولاً:

## مقدمة التحقيق



## 1 - الأشعرية المغربية إلى عهد ابن خنير

لقد عرفت الأشعرية في دخولها إلى المغرب وتطورها عدة محطات، نرى من جهتنا أن تقسم إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الترسيم، ومرحلة الترسيم والترسيخ، ثم مرحلة الاكتساح والتوسع. وقد شهدت كل مرحلة أطوارا متعددة ارتقت فيها المدرسة ارتقاء تدريجيا قبل أن تصبح الاختيار العقدي لجمهور المؤمنين المغاربة.

### 1-1-1 - وتوزع مرحلة ما قبل الترسيم إلى محطات ثانوية:

1-1-1-1 - المحطة الأولى أسميها محطة المعرفة الأولى بالأشعرية، قادها العالم الفاسي دراس بن إسماعيل (ت: 357هـ/967م) الذي درس بالمشرق على تلاميذ أبي الحسن الأشعري، وأخذ عنهم مبادئ العقيدة الجديدة، وعاد إلى المغرب ليستقر بإفريقية حيث عمل على نشر المذهب هناك<sup>1</sup>. ثم يليه في الترويج للمذهب أبو بكر بن عبد المؤمن المكي الأصل القيرواني الموطن، وهو من كبار تلاميذ ابن مجاهد (ت: 370هـ/980م) - تلميذ أبي الحسن الأشعري الشهير -، وعليه تخرج الأشعري المغربي المرموق أبو الحسن القابسي<sup>2</sup>.

وقد تنكب الصواب بعض الباحثين المهتمين بدراسة الفكر الأشعري المغربي لهذه الفترة لما نسبوا بعض علماء أفريقية والمغرب إلى الطريقة الأشعرية، كما فعلوا مع أبي إسحاق إبراهيم القلانسي (ت: 361هـ/971م)، وابن أبي زيد القيرواني (ت: 386هـ/996م)، والذي تبين لي بعد الدراسة الممحصة أن تلك النسبة لا يوجد من الوثائق والأدلة ما يؤكدتها، ولذلك أجزم بأن هذين العالمين لم يكونا أشعريين، وإنما كانا من المعتنقين للمذهب السلفي في العقيدة<sup>3</sup>. وما لا يحول عما ورد

إلى كتاب ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» على رصده في شرحه في تبيين أبي زيد لأثر أبي الحسن الأشعري والدعوى عنها سي

<sup>1</sup> - راجع عنه مثلا: ابن القاضي جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، ط: دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط: 1973 / 1 - 194 - 195، وكنون - النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط: 2 مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت: 1961 / 1 - 49 - 50.

<sup>2</sup> - روجي هادي إدريس - الدولة الصنهاجية، تر: حمادي الساحلي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1992 / 3 - 316 - 317.

<sup>3</sup> - تراجع عن حقيقة أشعرية هذين العالمين وغيرها ممن نسبوا إلى المذهب الأشعري أطروحتنا المعنونة ب"الفكر العقدي بالمغرب بين السلفية والأشعرية"، توجد مرقونة بخزانة كلية الآداب بالرباط، ص: 194 وما بعدها.

## 1-1-2 - بعد هذا الطور يأتي طور ثانٍ اسمه طور الاعتقاد الفردي بالمذهب، وينقسم

بدوره إلى ثلاث فترات متميزة:

**أ - الفترة الأولى:** اصطُلحت على تسميتها بـ "الفترة الباقلانية"؛ وقد تميّزت هذه الفترة بظهور العلم الأشعري الكبير أبي بكر الباقلائي الذي وصل إشعاعه إلى المغرب من خلال تلاميذه المباشرين وغير المباشرين، لعل من أهمهم العالم الإفريقي الصليح أبا الحسن القابسي (ت: 403هـ/1012م)، الذي كان « من نظار بلاده، ورحل إلى المشرق فلقى الكثير من علمائه وروى عنهم... »<sup>1</sup>، ودرس على تلامذة الباقلائي، كما ألف "رسالة في فضل أبي الحسن الأشعري" « أحسن الثناء عليه، وذكر فضله وإمامته... »<sup>2</sup>، وله بعض التأليف - توجد بين أيدينا الآن - تشهد بأشعريته الواضحة. وعلى خط القابسي سار مجموعة من علماء الفترة كأبي عبد الأذري (ت: 402هـ/1011م)، وأبي طاهر البغدادي. وكان الباقلائي قد أرسل بالأول داعياً إلى المذهب في دمشق، ثم حوله إلى بلاد المغرب<sup>3</sup>، أما الثاني فيعد من رموز الأشعرية بإفريقية، وعليه درس أبو عمران الفاسي الغفجومي (ت: 430هـ/1038م) قبل أن يسافر إلى المشرق ليصير منارة من منارات هذا الفكر في المغرب بعد ذلك. ومن تلاميذ أبي طاهر البغدادي المغاربة لهذه الفترة، المفكر الأندلسي أبو محمد الأصيلي (ت: 393هـ/1001م)، الذي اشتهر عند المؤرخين بأشعريته، نظراً لدراسته بالمشرق على كبار الأشاعرة، ولظهور بعض المؤشرات الواضحة في مؤلفاته تومئ إلى أخذه ببعض المواقف والاختيارات في هذا المذهب.

كما نجد علماً آخر تأكد اعتناقه للمذهب أبي الحسن الأشعري وهو أبو بكر محمد بن موهب القبري، فقد ذكر القاضي عياض عنه أنه رحل إلى المشرق ودرس به و« أنه غلب عليه الكلام والجدل على نصرته أهل السنة والتأليف في ذلك »، كما ذكر أن له تأليف في العقيدة<sup>4</sup>...

ومع ما تقدم فإن أبرز علم من أعلام الأشعرية لطور الاعتقاد الفردي في الفترة الباقلانية يبقى هو الفقيه أبو عمران الفاسي، الذي وقع الاتفاق على أن « القبروان بدأت على [ يديه ]... تشع

<sup>1</sup> - مخلوف - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1349هـ: 1/97.

<sup>2</sup> - ابن عساكر - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، تح: محمد زاهد الكوثري، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1991، ص: 122.

<sup>3</sup> - م، س، ص: 216-217.

<sup>4</sup> - انظر: عياض - ترتيب المدارك، تح: سعيد أعراب، ط: فضالة، المحمدية: 1982: 7/188-189.

بالأشعرية على إفريقية والمغرب والأندلس سواء بصفة مباشرة أو بواسطة تلاميذه...<sup>1</sup>. وبالفعل فقد استطاعت مدرسته أن تخرج عددا من معتقدي الأشعرية والمدافعين عنها، لعل من أبرزهم عتيقا السوسي وأبا القاسم السيوري (ت: 486هـ/1093م)، وعبد العزيز الدباج، وابن الصابوني وغيرهم.

**ب - الفترة الثانية في هذا الطور** ارتأيت تسميتها بـ "الفترة الجوينية"، نسبة إلى عبد الملك الجويني (ت: 478هـ/1085م). وإذا كانت الفترة الأولى قد طبعت بانتهاج منهج الباقلاني في دراسة ومدارسة الفكر الأشعري بالمغرب، فإن هذه الفترة ستميز بتبنيها للأسلوب الجديد للجويني في عرض الأشعرية والدفاع عنها، ومن أبرز علماء المغرب لهذه الفترة محمد بن سعيد (ت: بعد 456هـ/1063م)، الذي درس على إمام الحرمين، وعاد إلى الأندلس حيث قام بـيث مبادئ هذا المذهب في وسطه الخاص، وخاصم ابن حزم ورد عليه في قضايا أصولية وعقدية بصحبة الباجي<sup>2</sup>.

ومنهم أيضا محمد بن إبراهيم المعروف بابن شق الليل الطليطي (ت: 455هـ/1063م)، وعبد الحق بن محمد التميمي القرشي من إفريقية (ت: 460هـ/1067م)، الذي لقي أبا المعالي ودرس عليه، وألف عقيدة على الطريقة الجديدة<sup>3</sup>.

ومنهم أبو الحفص الهوزني (ت: 460هـ/1067م)، الذي ألف في العقيدة الأشعرية كتاب "عقائد أهل السنة"<sup>4</sup>.

وقد شهدت الفترة الثانية من الطور الأول في انتشار الفكر الأشعري بالمغرب تطورا وزحفا بطيئين، إذ ظل الاعتقاد بهذا المذهب والترويج له محدودا، نظرا للضغط الذي كان الفكر الشيعي بإفريقية لا يزال يمارسه على الاتجاهات السنية، بالإضافة إلى أن المحاربة الرسمية من الدولة المرابطية مارست ضغطا قويا في اتجاه منع الترويج لهذا المذهب، مما جعل هذا الاتجاه العقدي يظل محصورا في فئات الدارسين له بالمشرق، وبعض التلاميذ المغاربة. ومع ذلك فقد سجلنا أن أشاعرة المغرب لهذه

<sup>1</sup> - عبد المجيد النجار - فصول في الفكر الإسلامي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1992، ص: 28، و روجي إدريس - الدولة الصنهاجية: 2 / 318.

<sup>2</sup> - انظر: ابن الأبار - التكملة، نشر: عزت العطار، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1375هـ/1956م: 1 / 126.

<sup>3</sup> - عياض - ترتيب المدارك، تح: سعيد اعراب، ط: فضالة، المحمدية: 1983: 8 / 73.

<sup>4</sup> - راجع: حماني - مدرسة العقيدة في عدوي الأندلس والمغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، أطروحة جامعية نوقشت بدار الحديث الحسنية بالرباط، سنة: 1987 - 1988م (مرقونة)، ص: 173.

الفترة ولا سيما أشاعرة الفترة الجوينية تجاوزوا مرحلة الاطلاع على المذهب إلى مرحلة التأليف والتصنيف فيه دفاعا عنه وترويجا لقضاياه.

**ج - الفترة الثالثة:** ومع ما قلناه عن تطور المذهب في الفترتين السابقتين إلا أن الفترة الأساسية والحاسمة في إذاعة المذهب الأشعري المغربي والترويج له في هذا الطور - طور الاعتقاد الفردي - تبقى هي الفترة الثالثة، وأقصد بها الفترة التي اصطلاح على تسميتها ب: فترة التأليف والتأصيل، وقد أطلقنا عليها هذه التسمية نظرا لظهور أعلام كبار خلالها، قاموا بتأسيس حقيقي لمدرسة أشعرية مغربية، وتحلى تأسيسهم في نواح كثيرة أهمها تدريسهم للفكر الأشعري في حلقاتهم العلمية، واشتهار مؤلفاتهم الدفاعية عن المذهب، والأهم هو وصول الكثير من مؤلفاتهم وبقاء بعضها إلى الآن. ومع ذلك فتلزم الإشارة إلى أنه لا يقصد بهذه التسمية الزعم بطروء التأليف على طريقة الأشاعرة بالمغرب في هذه الفترة، - لأن التأليف في ذلك كما قد توضح وقع الشروع فيه منذ المرحلة السالفة-، ولكن التسمية تشير فقط إلى الخصوصية التأليفية، وإلى تميز التجربة التدوينية للمدرس من علم علماء المذهب لهذه الفترة في كتب ومؤلفات وصلنا منها قدر لا يستهان به.

أول أعلام هذه الفترة المفكر الأندلسي أبو الوليد الباجي (ت: 474هـ/ 1081م)<sup>1</sup>، فقد درس الباجي أولا ببلاده ثم رحل إلى المشرق، وبلغ رتبة عالية في العلم، مما أهله لتصدر حلقات العلم والتدريس أينما حل وارتحل. وإلى جانب تقدمه ورياسته في الفقه فقد شهد له بأنه كان «نظارا محققا .. متكلمًا أصوليًا»<sup>2</sup>، وقد ألف أبو الوليد عدة مؤلفات في العقيدة والجدل والأصول أهمها: "كتاب التسديد في معرفة طرق التوحيد"، و"كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول"، و"كتاب الإشارة في الأصول"، و"كتاب الحدود"، و"كتاب تفسير المنهاج في ترتيب طرق الحجاج" وغيرها<sup>3</sup>. ولكن يبقى أهم ما سجل له في الدفاع عن مذهب الأشاعرة هو ما ذكره غير واحد من المؤرخين من مناظرته لابن حزم الظاهري وإفحامه له [!؟]<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عن سيرته انظر: عياض - ترتيب المدارك: 8 / 117، وابن يشكوال - كتاب الصلة في أئمة الأندلس، ط: مدريد:

1883م: 1 / 199-201 وغيرهما.

<sup>2</sup> - عياض: ن، م: نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - ن، م: 8 / 124 - 125.

<sup>4</sup> - راجع: مخلوف - شجرة النور: 1 / 120.



ومن علماء المذهب لهذه الفترة أيضا أبو العباس أحمد بن بشر القرظي الغرناطي (ت: 477هـ/ 1084م)، الذي كان من أهل العلم وألف "عقيدة في أصول الدين" سمعها منه ابن الباذش وكتبها عنه<sup>1</sup>. قال ابن فرحون: «وكان من أهل المعرفة بعلم الكلام وله فيه عقيدة جميلة ومفيدة»<sup>2</sup>.

ومن علماء إفريقية لهذه الفترة كذلك أبو محمد عبد الحميد المعروف بابن الصائغ (ت: 486هـ/ 1093م)، فقد درس على أبي عمران الفقه والأصول بإفريقية، وكان الكلام الأشعري - الذي أخذه من مدرسة أبي عمران الفاسي - طاعيا عليه، عمل على تدريسه بالمهدية وهناك اتصل به أحد رموز المذهب الكبار في إفريقية محمد بن علي المازري (ت: 536هـ/ 1141م) حيث درس عليه وأخذ عنه ميراث أبي عمران من العلم الأشعري<sup>3</sup>.

ومن أشاعرة المغرب الذين سطع نجمهم بعد الباجي أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي (ت: 489هـ/ 1095م)<sup>4</sup>، قيرواني الأصل، أندلسي الإقامة، وكان «علما وإماما في أصول الدين، له فحوض في علم الاعتقادات والأصول»<sup>5</sup>. وقد درس بالأندلس وتلقى عنه العلم بها عدد كبير من أبنائها، ثم انتقل إلى المغرب الأقصى فكان «أول من أدخل علوم الاعتقادات [على طريقة الأشاعرة] إلى المغرب الأقصى»<sup>6</sup>. وكانت له تأليف في العقيدة حسان<sup>7</sup>.

وعلى فمحه سار مجموعة من الأشاعرة، منهم أبو القاسم عبد الرحمان بن محمد المعافري المعروف بابن الفلو (ت: 502هـ/ 1108م)، الذي تلمذ للباجي والتقى بالجويني، وعكف بعد عودته إلى بلاده على التدريس والمناظرة على المذهب وكان ممن درس عليه القاضي عياض وغيره<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - ابن الأبار - التكملة: 23 / 1.

<sup>2</sup> - الديباج المذهب في أعيان المذهب، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1329هـ، ص: 45.

<sup>3</sup> - راجع: النجار - الفصول، ص: 29.

<sup>4</sup> - انظر: ابن بشكوال - الصلة: 544 / 2، وابن عبد الملك - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، م: 1، ق: 5، ط: دار الثقافة، بيروت: (د - ت)، وأبو العباس التعارجي - الإعلام، بمن حل بمراكش وأغامت من الأعمال: 12 / 4.

<sup>5</sup> - التعارجي - الإعلام: 12 / 4.

<sup>6</sup> - التادلي - التشوف إلى رجال التصوف، تح: أحمد التوفيق، ط: مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء: 1984م، ص:

106 والتعارجي - م، س: نفس الصفحة.

<sup>7</sup> - ابن بشكوال - الصلة: 547 / 2، والتعارجي - م، س.

<sup>8</sup> - ابن الأبار: التكملة - ص: 588.

ومنهم أيضا: المتكلم الضليع أبو محمد عبد الغالب السالمي (ت: 516هـ / 1122م)، الذي كان متكلمًا «على مذهب أهل السنة من الأشعرية... وكتب هو وأبو الحجاج الضرير في اختصار "الهداية والشامل" المسمى "أنوار الحقائق وأسرار الدقائق"»<sup>1</sup>، ودرس العقيدة للسبطين قبل أن يحط الرحال بمراكش التي استمر بها معلما إلى أن وافاه أجله.

وقد حفظت بعض المكتبات الخاصة عقيدة من أهم ما وصلنا من فكر أشاعرة المغرب الأوائل، وهي عقيدة أبي الطيب سعيد الإسفاقي (ت: 501هـ / 1107م)<sup>2</sup>، المسماة: "العقيدة الصالحة" أو "العقيدة السفاقية"، وهي عقيدة متميزة بأسلوب السفاقي ذي النفس الأشعري الواضح، والعاكس لمدى التطور الذي عرفه الفكر الكلامي لعلماء المدرسة المغربية خلال هذه الحقبة.

وإلى جانب هذه العقيدة يوجد بين أيدينا الآن نظم لعقيدة أو "أرجوزة الضرير" لصاحبها أبي الحجاج يوسف السرقسطي الأصل المغربي الإقامة (ت: 520هـ / 1126م)<sup>3</sup>، الذي درس على المرادي، وخلفه على رأس المدرسة الأشعرية. ويشهد كل من درس أرجوزته المسماة: "التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد" على أنها من أهم التراث الأشعري لمفكري الأندلس والمغرب، وهي في حقيقتها نظم لكتاب "الإرشاد" للجويني، إلا أنها مطبوعة بالطابع المغربي الخاص، الشيء الذي أهلها لأن تكون بحق مرجعا لكثير من العلماء والدارسين المعتمدين بالعقيدة في المغرب، مما دفعهم إلى تدريسها وشرحها في شروح متعددة.

ومن أعلام الفكر الأشعري المغربي لهذه الفترة أبو محمد عبد الله بن السيد البطلوسي الفيلسوف (ت: 521هـ / 1127م)، الذي سلك مسلك الأشاعرة في القول بالتأويل، واعتنق الكثير من عقائدهم ومبادئهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عياض - الغنية، تح: ماهر زهير جرار، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1982، ص: 169.

<sup>2</sup> - ترجم له عياض في الغنية، ص: 210، وقال: «اجتاز بيلدنا وسكن أعلمات، كان من المحققين بالفقه والكلام، تفقه بأبي الحسن اللخمي وطبقته، وبعد صيته عند السلطان... فلم يزد ذلك إلا خيرا وانقباضا وتواضعا»، نفسه.

<sup>3</sup> - عن ترجمته انظر: الضبي - بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، ط: مدريد: 1884، ص: 477، وعياض - الغنية، ص: 226، والتادلي - التنويف، ص: 105 وما بعدها، والزركلي - الأعلام، ط: دار العلم للملايين، بيروت: 1986 / 8 / 254.

<sup>4</sup> - البطلوسي - كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، تح: أحمد حسين كحيل وحزمة عيد الله النشري، ط: 2 مكتبة المتنبي للطبع والنشر والتوزيع، 1982، ص: 65 - 67.

ومنهم عيسى بن إبراهيم القيسي (ت: 527هـ/1132م)، المشارك في أصول الديانات<sup>1</sup>، وهشام ابن بقوي (ت: 530هـ/1135م)، الذي كان متقدما في أصول الدين<sup>2</sup>، وابن برجان الإشبيلي (ت: 530هـ/1135م)، الذي كان من المحققين في علم الكلام وألف "شرح أسماء الله الحسنى"<sup>3</sup>، وغيرهم. وإذا ولينا وجوهنا نحو إفريقية نجد العلم الذي أشرنا إليه قبل قليل وهو أبو عبد الله المازري (ت: 536هـ/1141م)<sup>4</sup>، الذي يعد بحق «مثلا لمرحلة ظهرت فيها بوادر واضحة لنضج الأشعرية وعطائها بإفريقية فقد بدت في مؤلفاته خصائص هذا المذهب واضحة المعالم، وبانت في آرائه عمق مقولات الأشعرية في فهم العقيدة»<sup>5</sup>. وقد ألف في العقيدة مؤلفات من أهمها: "نظم الفرائد في علم العقائد"، و"كتاب النكت القطعية في الرد على الحشوية"، و"الإملاء على رسائل إخوان الصفاء"<sup>6</sup>، وغيرها. وإذا كان المازري يعد رمزا لمنعطف حاسم في تاريخ الأشعرية بإفريقية، فإن ابن العربي المعافري (ت: 543هـ/1148م) يعد بدوره طودا شاخشا في تاريخ المدرسة ببلاد الأندلس والمغرب الأقصى، ويكفي الرجوع إلى مؤلفاته العديدة ولاسيما إلى كتابه "العواصم من القواصم"، للتنبيه إلى المستوى الرفيع الذي بلغه الدرس الأشعري المغربي في تلك الفترة. وعموما فإن مرحلة التأليف والتأصيل في الفكر الأشعري المغربي كانت مرحلة مهمة وحاسمة في نشر وترويج المذهب على المستوى العلمي الخاص، فقد توسع الاطلاع على هذا الفكر بحكم أنه صار يدرس في جهات المغرب من خلال الحلقات العلمية التي كان يشرف عليها العلماء الذين سردنا أسماءهم في هذا المبحث، وصار التمكن منه علامة على مسابقة التطور الفكري والعقدي العام الذي شهده العالم الإسلامي.

<sup>1</sup> - حماني - مدرسة العقيدة، ص: 75.

<sup>2</sup> - ن، م، ص: 167.

<sup>3</sup> - ابن الأبار - التكملة: 452، وابن الزبير - صلة الصلة، تح: ليفي بروفنسال، ط: المطبعة الاقتصادية، الرباط: 1973، ص: 31.

<sup>4</sup> - عن سيرته انظر: ابن فرحون - الدنيا، ص: 279، وابن خلكان - وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت: 1972: 4/685، ومخلف - شجرة النور: 1/127، ومحمد العابد الفاسي - فهرس مخطوطات القرويين، تقدم وترتيب: محمد الفاسي الفهري، ط: 1 دار الكتاب، البيضاء: 1979: 1/159.

<sup>5</sup> - فصول في الفكر الإسلامي، ص: 29.

<sup>6</sup> - انظر: محمد الشاذلي النيفر - المازري، منشورات اللجنة الثقافية الجهوية بالمنستير: 1982، ص: 34.

ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأن الاتجاه الأشعري صار عقيدة لكل العلماء المغاربة فضلا عن عامتهم، ولا شك أن الاختيارات الرسمية للمرابطين وفقهائهم من المالكية، كانت حائلا قويا وقف دون تعميم هذا الاختيار الأشعري وترسيمه في مجموع البلاد.

## 1-2 - طور الترسيم والترسيخ: لقد كان المذهب - من أجل رسوخه وتجذره في

كل الأوساط المغربية المؤمنة - في حاجة إلى أرضية سياسية تفرض ممارستها والترويج له على المستوى الرسمي، وهذا ما سيضطلع به المهدي بن تومرت (ت: 524هـ/1129م) وأتباعه من الموحدين. فقد عاد المهدي من رحلته المشرقية بطموح إصلاحي جديد كان المذهب الأشعري عتصرا أساسيا من عناصر مشروعه فيه. و« كان قد لقي في المشرق أئمة الأشعرية من أهل السنة، وأخذ عنهم واستحسن طريقتهم في الانتصار للعقائد السلفية، والذب عنها بالحجج العقلية الواقعة في صدور أهل البدعة، وذهب إلى رأيهم في تأويل المتشابه والآي والأحاديث، بعد أن كان أهل المغرب بمعزل عن اتباعه في التأويل والأخذ بآرائهم فيه اقتداء بالسلف في ترك التأويل، وإقرار المتشابهات كما جاءت. فطعن على أهل المغرب في ذلك وحملهم على القول بالتأويل، والأخذ بالمذهب الأشعري في كافة العقائد، وأعلن إمامتهم ووجوب تقليدهم »<sup>1</sup>.

نعم لقد تحقق للمهدي وأتباعه من السلطة ما جعلهم يفرضون العقيدة الأشعرية بالقوة في دولتهم. ولم يكن المهدي - وهو العالم والمفكر السياسي والديني المحنك - ليتأخر عن التأليف في العقيدة، ضمنا لانتشار أفكاره ورسائله، فألف "المرشدة"، التي استندت في الكثير من قضاياها وفي أسلوبها إلى القناعات والمنهجية الأشعرية، وبذلك تمكن من نشر الفكر الجديد، حيث طار ذكر عقيدته، ودرست في حياته وبعد موته في حل ربوع المغرب والأندلس وإفريقية.

إن المثير حقا أن دعوة المهدي السياسية قامت على ركيزة دينية عقدية، بحيث إنما استغلت الجانب السلفي في عقيدة المرابطين لتسلط عليه معاول هدمها (باعتبار السلف في نظره من الجحمة لأنهم لا يقولون بالتأويل)، متهمة عقيدة الدولة بالتشويه والتجسيد ثم بالكفر والضلال. وقد كان هذا السلاح الخطير الذي وظفه ابن تومرت -بدهاء شديد- ذريعة قوية لتعلل بها الكثيرون ممن سينقادون له وسيتعاطون الكلام الأشعري لتصحيح عقائدهم والتجاة بدينهم.

<sup>1</sup> - ابن خلدون - التاريخ، ضبط وتنظيم: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط: 3 دار الفكر، بيروت: 1996: 6 /

وعلى هدي المهدي سار عبد المؤمن بن علي وأبناؤه، حيث ألزم "الكومي" العامة بقراءة العقيدة التي أولها: "اعلم أرشدنا الله وإياك"، وحفظها. وكان يبعث نسخا من تأليف المهدي وخاصة كتاب "أعز ما يطلب" إلى الولاة، يأمرهم فيه باتباعه، والتقيد بما فيه، فمن عانده أو خالفه أو ضاده أو عصاه حاق به الردى<sup>1</sup>.

وكان عبد المؤمن - الخليفة - يقدس المهدي ويعتقد فيه اعتقادات خرافية، فما أن استتب له أمر الحكم بعد ابن تومرت حتى صار يصدر المراسيم والتعليمات إلى نوابه في البلاد بضرورة الأخذ بآراء المهدي وسلوك مسلكه في اعتماد العلوم. وقد جاء في بعض هذه المراسيم: « ويؤمر الذين يفهمون اللسان العربي ويتكلمون به أن يقرأوا التوحيد بذلك اللسان من أوله إلى آخر القول في المعجزات ويحفظوه ويفهموه ويلزموا قراءته ويتعهدوه، ويؤمر طلبة الحضر ومن في معناهم بقراءة العقائد وحفظها وتعهدوها على سبيل التفهم والتبين والتنبيه والتبصر، ويلزم العامة ومن في الديار بقراءة العقيدة [المرشدة]... وحفظها وتفهمها، وأشمل في هذا الالتزام الرجال والنساء والأحرار والعبيد، وكل من توجه عليه التكليف، إذ لا يصح لهم عمل ولا يقبل منهم قول دون معرفة التوحيد، فمن لم يعرف المرسل لم يصدق بالرسالة، ومن حصل على مثل هذه الحالة فقد تعثر في أذيال الضلالة<sup>2</sup> ».

ولم يكتف عبد المؤمن بهذا بل لقد اهتم بالناشئة وقام يستجلب الصبيان من الآفاق خصصا لهم أماكن نظامية للتربية والتعليم، أمرا بتلقينهم مبادئ المهدي وكتبه... ويخبرنا ابن القطان أنه أحضر من إشبيلية وحدها خمسين صبيا، ومما يحكيه عن مواد الدراسة أنهم « أمروا يكتب التوحيد وحفظه وكتب "موطأ الإمام" - رضي الله تعالى عنه - وحفظه، وأقاموا لذلك تحت جراية واسعة وجباية بالغة... حتى بدا عليهم نور الإمامة وتميزوا بالحفظ وامتازوا بالكرامة<sup>3</sup> ».

إن جوا كهذا الذي هبأه عبد المؤمن لتحقيق بأن ييسر للأشعرية أن ترسم وترسخ داخل منطقة نفوذ الموحدين، الممتد من المغرب الأدنى إلى الأندلس، ومن هنا برز أعلام كبار وباحثون متميزون في الفكر الأشعري منهم من اكتفى بالاطلاع على العقيدة الأشعرية والتمسك من مبادئها فقط، ومنهم من

<sup>1</sup> - عباس الجراري - الموحدون ثورة سياسية ومذهبية - دراسة بمجلة المناهل، ع: 1، س: 1 ذو القعدة 1384هـ / نوفمبر 1974م، ص: 106.

<sup>2</sup> - من رسالة ضمن كتاب أخبار المهدي لليبدق، ط: باريس، عن التجار - المهدي بن تومرت، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1983، ص: 404.

<sup>3</sup> - نظم الجمان، تح: محمود علي مكي، ط: 1 دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1990، ص: 179.

تجاوز ذلك إلى تدريسها وتلقينها للناس، ومنهم من قام بالتأليف شرحا لبعض أصولها الشرقية وبسطا لقضاياها، ومنهم من تجاوز هذه المستويات كلها إلى مناقشة الفلاسفة والرد عليهم انطلاقا من القناعات الأشعرية، ومنهم من قام ينظم هذه العقيدة في أراجيز مقربا حفظها إلى تناول العامة والخاصة، ومنهم من سعى إلى نشرها في وسط العامة بتصحيح الأخطاء الواقعة في الاعتقادات مما هو مخالف للمذهب، ومنهم من امتاز بالتأليف المستقل في المذهب منتهجا أسلوبا خاصا يعتمد المبادئ والقضايا المتفق عليها في المدرسة، ولكنه اختار لنفسه طريقة جديدة في الكتابة لم يسبق إليها، ومن هؤلاء مبحثنا الأول في هذا التقدم ابن خمير السبتي.

### 1-3 - مرحلة الاكتساح والإبداع والتوسع: علمنا بأن الفكر الأشعري صار على

عهد الدولة الموحدية المذهب الرسمي للبلاد، وقد تعدى الاعتقاد به والالتزام بمبادئه فئة العلماء إلى جمهور المسلمين بعد أن صارت له حلق علمية يدرس فيها على الملأ، وصار العلماء يتنافسون في التأليف فيه وتبسيط قواعده للمبتدئين. ومعنى هذا أن المذهب كان قد سجل اكتساحا عارما للبيئة المغربية، وأن الإشارة إلى العلماء والأعلام الأشاعرة في هذه الفترة، لا تعني ما كانت تعنيه في الفترات والأطوار السابقة من إحصاء للمشتغلين بالدرس الأشعري، وإنما ستصير الآن عملية لانتقاء رموز هذا الفكر والتعريف بكبار المرموقين الذين تميزوا من بين علماء هذا المذهب ليس إلا.

فمن الذين استفادوا من هذا المناخ الجديد من علماء الأشعرية علي بن محمد الضحّاك الغرناطي (ت: 552هـ/1157م) المتكلم الأصولي الماهر<sup>1</sup>، الذي درس على أبي العباس الزنقي، وله مصنفات مهمة أهمها كتاب: "منهاج السداد في شرح الإرشاد"، وهو إرشاد الجويني الشهير، كما له مؤلفات في الأصول أشهرها: "مدارك الحقائق"<sup>2</sup>.

ومنهم أيضا الصوفي الكبير علي بن إسماعيل بن حرزهم (ت: 559هـ/1163م)<sup>3</sup>، الذي درس على ابن العربي المعافري، وأبي محمد صالح عمه - التلميذ المباشر للغزالي -. أما دوره في ترسيخ عقيدة

<sup>1</sup> - م، س، س: 5، ق: 2، ص: 284.

<sup>2</sup> - راجع: م، س، نفس الصفحة، وابن الزبير - صلة الصلة، ص: 94.

<sup>3</sup> - انظر ترجمته عند: ابن الأثير - بيوتات فاس الكبرى، ط: دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط: 1972، ص: 66، وابن قنفذ - أنس الفقير وعز الحقير، تصح ونشر: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث، الرباط: 1956، ص: 97، والجزنائي - حتى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، إ: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة =

الأشاعرة فقد ظهر من خلال تشجيعه على دراسة كتب علماء هذا المذهب، وفي تهيبه المناخ لميلاد المدرسة الأشعرية القاسية - مدرسة أبي عمرو السلاجي -. فقد كان أبو عمرو أحد تلاميذ ابن حرزهم، درس عليه "الإرشاد"، وأخذ عنه، واعتمد عليه، وتأثر به تأثراً كبيراً لا سيما في الاشتغال بعلم الكلام، وفي سلوك طريق التصوف.

أما أكبر أشاعرة الحاشية الموحدية لهذا الطور فهو المؤصل الأندلسي علي بن محمد بن خليل الأندلسي المعروف بابن الإشبيلي (ت: 567هـ/1172م)<sup>1</sup>، الذي نشأ بالأندلس ودرس على أنبغ علمائها، ثم رحل إلى العدو واستقر بقاس مدة درس عليه فيها كثير من طلبتها، ثم انتقل إلى مركز الخلافة الموحدية بمراكش وانضم إلى البلاط حتى صار الأستاذ الأول للفكر الأشعري بالقصر الموحدي أيام عبد المؤمن وأبنائه الأوائل.

كان ابن الإشبيلي حافظاً للفقهِ خطيباً بليغاً وأصولياً ماهراً، أما الكلام الأشعري فكان أكبر تخصصه، وقد أخذ عنه العلم بالمغرب الكثيرون، واستفاد منه طلبة عبد المؤمن في المدرسة النظامية، وكان أبو عمرو السلاجي وابن عبد الملك - صاحب "المن بالإمامة" - ممن تخرج عليه في العقيدة بمراكش. قال في "المن": «لقيته بحضرة مراكش سنة ستين وخمسمائة وسمعت عليه "عقيدة التوحيد"، و"العقيدة المباركة" المسماة ب: "الطاهرة"، وكتاب "أعز ما يطلب" بقراءة الكاتب أبي عبد الله بن عميرة. وكان إذا قرأ القارئ المذكور فصلاً مما ذكرته من العقائد شرح غامضها وفتح أفلها على الطلبة وذيل لهم حتى يروض رايضها»<sup>2</sup>.

---

=الملكية، الرباط: 1991، ص: 97، وابن سودة - دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ط: المطبعة الحسنية، تطوان: 1950، ص: 218، وعبد الهادي التازي - جامع القرويين، ط: دار الكتاب اللبناني، بيروت: 1972 / 1 / 168.

<sup>1</sup> - انظر ترجمته عند: ابن صاحب الصلاة - المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1987، ص: 160 وما بعدها، وابن القاضي - الجذوة: 479 / 2 وما بعدها، وابن الأبار - التكملة: 668 / 2، والمراكشي - الذيل والتكملة: س: 5: 304 / 1، وابن الزبير - صلة الصلة، ص: 101، والتازي - جامع القرويين: 1 / 169.

<sup>2</sup> - ص: 161 - 162.

لقد تخرج من مدرسة ابن الإشبيلي جملة من الطلبة والعلماء، لكن أكبر عالم يحسب لهذه المدرسة ويعد من أعظم ثمارها هو الإمام الفاسي الكبير، والمتصوف الزاهد المتميز أبو عمرو عثمان السلاجلي (ت: 574هـ/1178م)<sup>1</sup>، الذي كان: «إليه مرجع الفاسيين في علم الكلام»<sup>2</sup>.

نعم لقد كان عثمان السلاجلي هذا علما وطودا شامخا في تاريخ الفكر الأشعري بالمغرب<sup>3</sup>. نشأ بفاس وبدأ حياته كغيره مقبلا على العلوم الفقهية الفروعية - التي كانت سائدة في عصره على عهد الملثمين - ولكنه ما لبث أن اهتمك في دراسة كتاب "الإرشاد" للجويني. ولما قدم أبو الحسن بن الإشبيلي إلى مراكش التقى به وجلس إلى حلقاته ليتعلم ما خفي عليه من علم الكلام الأشعري وما كان بصدد البحث عنه في رحلته الفاشلة إلى المشرق.

وبمصحبته لابن الإشبيلي فتح عليه في العلم حتى صار إماما كبيرا وصار من مجالسي أمير المؤمنين ضمن طلبة أبي الحسن، وكان معرضا للتزقي في حاشية عبد المؤمن بن علي - الذي قربه وأكرمه -،

---

<sup>1</sup> - عن أحباره وترجمته انظر: المديوني - شرح العقيدة البرهانية، مخطوطة القرويين، رقم: 1337، صحيفة: 51 وما بعدها، وابن الأحمر وغيره - يوتات فاس، ص: 45، والتادلي - التشوف، ص: 198 - 201، وابن أبي زرع - القرطاس، ط: دار المنصور، الرباط: 1973، ص: 266، والذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ط: دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط: 1972، ص: 46، ومجهول - ذكر مشاهير فاس في القلم، تح: زمامة (ضمن مجلة البحث العلمي، ع: 4 - 5، س: 2، شوال - ربيع الثاني: 1385 - 84 / يناير - غشت: 1965، ص: 85)، وابن القاضي - الجنوة، ص: 458، وابن الزير - صلة الصلة، ص: 4 و ص: 101، وابن عيشون - الروض العاطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط، رقم: 1246، ص: 202 وما بعدها، والتستوي - نظم كتاب التشوف، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط، رقم: 1302 (ضمن مجموع)، ص: 1598، واليفري - المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية، مخطوطة الخزانة الحسنية، رقم: 11174، ص: 27 - 28، وابن قنفذ - شرف الطالب في أسنى المطالب، (ضمن: ألف سنة من الوفيات)، تح: محمد حجي، ط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر الرباط: 1976، ص: 64، وابن غازي - كتاب بغية الطلاب في شرح منية الحساب، ط: حجرية، فاس: (دست) كراسة: 16، ص: 7، والكتاني - سلوة الأنفاس، ط: حجرية، فاس: 1316هـ: 2 / 183، ومخلوف - شجرة النور، ص: 163.

<sup>2</sup> - العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، ط: 8 مصورة بالأوفسيت، الرباط: 1977، ص: 58.

<sup>3</sup> - وقد كان موضوع رسالتي لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا عن هذا الفكر الأشعري، وللتوسع في الوقوف على دور الرجل داخل المدرسة الأشعرية المغربية وقيمتها داخلها يمكن الرجوع إلى هذا البحث، وعنوانه بالتام: أبو عمرو السلاجلي وفكره العقدي - دراسة لجانب من الفكر الأشعري بالمغرب من خلال البرهانية وشروحها، (بحث مرقون بكلية الآداب بالرباط، قدم للمناقشة يرسم الموسم الدراسي: 1994 - 1995).



ولكنه ما لبث - فجأة - أن أعلن هجرانه لمجلس السلطان، وقرر الرجوع إلى مدينة فاس، وتفرغ للعبادة والتدريس.

وخلال استقراره أخيراً بفاس اقتعد الكرسي بجامعة القرويين يدرس العقيدة والأصول، فأقبل عليه الفاسيون وغيرهم من أبناء المغرب والأندلس يقرأون عليه ويغترفون من علومه التي كانت جديدة بالمقارنة مع ما كان يدرس من قبل على عهد المرابطين. ولهذا راجع عند الكثير من الباحثين - قدامى ومحدثين - أن السلاجلي هو «منقذ أهل فاس من التحسيم»<sup>1</sup>، لأنه أول مغربي درس علم الكلام الأشعري بفاس، فعمل على الحد من سيطرة الفكر العقدي الذي كان رائجا من قبل.

يقول أبو الحسن بن مؤمن تلميذ السلاجلي عن دراسة شيخه ومركزه العلمي وزهده: «لما رحل أبو عمرو - رحمه الله - إلى حضرة مراکش ولازم الفقيه الحبر الأبرأ أبا الحسن علي بن الأشبيلي وانتفع به وفتح له على يده وتفقه به في أصول الدين وأصول الفقه ومسائل الاتفاق والاختلاف، ولحق درجة المجتهدين. النظار المفتين، وانحاز عن رتبة المستفتين، وكان يحضر مجلس سيدنا أمير المؤمنين مع جملة من الطلبة، فظهر حذقه وذكاءه في المجلس، وعرفه أمير المؤمنين عينا واسما، وكان رضي الله عنه معرضا للترقي في منازل كبيرة سنوية ودرجة شريفة عليّة، فزهد في ذلك كله، وتركه الله - عز وجل - وتخلّى عنه وانصرف راجعا إلى مدينة فاس، والتزم الإقراء بما لبث العلم لله - تعالى - ونشره وتدريسه... وخرج على يده جملة من حذاق العلماء... ووهبه [الله] من التحقيق والتوفيق والتشقيق والتحرز والتدقيق ما يقصر عن وصفه اللسان وتكل دون البلوغ إلى كنهه الأذهان»<sup>2</sup>.

أما ما خلد ذكر هذا الأشعري المغربي بحق فهو تأليف صغير في العقيدة ألفه لتلميذه من تلاميذه اسمها "خيرونة"، وسمي فيما بعد ب"العقيدة البرهانية"، هاته العقيدة التي رغم وجازتها واختصارها الشديد إلا أنها طارت بذكرها الركبان، وصارت تدرس في نواحي المغرب كله وظلت قراءتها منتشرة في المغرب الأقصى والأندلس وتونس مدة طويلة - إلى ظهور السنوسي<sup>3</sup> - ، ووصل تدريسها إلى بلاد السودان<sup>4</sup>، بل وحسبت الأحياس والأوقاف على تدريسها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المتوني - العلوم والآداب والفنون، ص: 58.

<sup>2</sup> - مجهول - شرح العقيدة البرهانية، ص: 56 - 57.

<sup>3</sup> - ابن غازي - بغية الطلاب: كراسة: 19 ص: 7.

<sup>4</sup> - راجع: التنبكي - نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ، تح: عبد الحميد المرامّة، ط: كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس:

1989، ص: 607.

<sup>5</sup> - القادري - الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج، مخطوطة محمد بُوخيزة الخاصة، ص: 178.

إن "البرهانية" أو "السلالية" - كما سماها ابن رشيد<sup>1</sup> - شرحت بشروح كثيرة، ولا أبالغ إذا قلت بأنها لقيت من العناية والشرح ما لم يلقه مؤلف في العقيدة بالمغرب من قبل، - وربما من بعد - وعموما فإن أهم شروح هذه العقيدة هي: "شرح أبي عبد الله بن الكتاني" (ت: 576هـ/1199م)، و"شرح الرعي" (ت: 598هـ/1201م)، و"شرح الأستاذ الخفاف" (ق: 7هـ/13م)، و"شرح ابن بزيعة التونسي" (ت: 673هـ/1275م)، و"شرح اليفري" (ت: 734هـ/1334م)، و"شرح العقباتي" (ت: 811هـ/1408م)، و"شرح المجهول"، وغيرها من الشروح.

ومن المعاصرين للسلاجي من أشاعة الفترة أبو علي حسن بن علي المسيلي (ت: 580هـ/1185م)، الذي كان متمكنا من العقيدة الأشعرية وألف فيها كتاب: "التذكرة في علم أصول الدين"، وكان يلقب بأبي حامد الصغير<sup>2</sup>.

وإذا كانت مدرسة السلاجي قد أنتجت جملة من علماء المذهب بفاس والمغرب عموما، فيبقى أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الفندلاوي عرف بابن الكتاني (ت: 576هـ/1180م)<sup>3</sup> أكبر أئمتها، وهو الذي خلفه على كرسي العقيدة بالقرويين حيث انتصب للتدريس، وكان الطلبة يقدون عليه من أنحاء المغرب والأندلس<sup>4</sup>. يقول ابن العربي الحاتمي: « رأيت عبد الله الكتاني بمدينة فاس إماما من أئمة المسلمين في أصول الدين والفقه »<sup>5</sup>. وأشهر من تخرج عنه ابن الكتاني من التلاميذ: أبو الحجاج يوسف بن عبد الصمد (ت: 614هـ/1217م)، وأبو الحسن بن العطار، وأبو عبد الله النامسي<sup>6</sup>، وأبو الحسن التادلي الأندلسي (ت: 648هـ/1251م)<sup>7</sup>، وغيرهم.

<sup>1</sup> - الذي اعتبرها اختصارا لكتاب "الإرشاد" للجويني، راجع: ملء العيبة بما جمع من طول الغيبة، تح: محمد الحبيب بلخوجة، ط: الدار التونسية للنشر، تونس: 1982: 2 / 226.

<sup>2</sup> - الغبريني - عنوان الدراية - تح: عادل نويهض، ط: 1 منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت: 1969، ص: 33.

<sup>3</sup> - انظر ترجمته عند: التادلي - التشوف، ص: 335، وابن القاضي - الجذوة: 1 / 220، وابن الزبير - التكملة: 164، والكتاني - السلو: 3 / 172.

<sup>4</sup> - ابن الأبار - التكملة: 2 / 681، وابن رشيد - ملء العيبة: 2 / 226.

<sup>5</sup> - الفتوحات المكية، تح: عثمان يحيى، ط: دار النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1977: 5 / 74.

<sup>6</sup> - ابن الأبار - التكملة: 2 / 925.

<sup>7</sup> - م، س: 2 / 681.

وقد ألف الفندلاوي أجزاء في أصول الفقه وبعض كتب التراجم، لكن أهم أعماله وأكثرها تأثيراً في المغاربة هو شرحه "للبرهانية السلاجية"، هذا الشرح الذي استفاد منه كل من درس الفكر العقدي لأبي عمرو السلاجي فيما بعد. ورغم ضياع هذا الشرح إلا أن النصوص الموجودة بين أيدينا منه الآن تثبت بأن ابن الكتاني كان ذا اطلاع واسع على العلوم العقلية المنطقية وعلى الفكر الأشعري الذي كان مجال اشتغاله الأول<sup>1</sup>.

ومن طبقة ابن الكتاني برز أشعري آخر هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعيني السرقسطي يلقب بالركن ويكنى أبا عبد الله (ت: 598هـ/1201م)، قال ابن الأبار: «كان فقيهاً متحققاً يعلم الكلام، متقدماً فيه يناظر في "الإرشاد" لأبي المعالي وغيره.. وولي قضاء معدن عوام بمقربة من مدينة فاس»<sup>2</sup>، وهو أحد شراح "البرهانية" - كما ذكرناه سابقاً -، وتدل نصوص شرحه على رسوخ قدمه وتجديده في علم الكلام الأشعري بالمغرب.

ومن تلاميذ مدرسة السلاجي وقرناء ابن الكتاني علم آخر يعد من كبار أعلام الأشاعرة، وهو علي بن عتيق بن مؤمن الأنصاري الخزرجي (ت: 598هـ أو 600هـ/1202م أو 1203م)<sup>3</sup>، من أهل قرطبة ونزل بآخرة بمدينة فاس. فقد تعمق في العلم على يد أبي عمرو السلاجي، حيث ذكر أنه قرأ عليه علم التوحيد، وعلم الحديث، والفقه، وشيئاً من علم التفسير، إلا أنه اختص به في علم الكلام وخصوصاً من كتاب "الإرشاد"<sup>4</sup>.

وبفضل مواهبه وعقله الراجح صارت له المكانة السامية في الفكر الأشعري وفي الحديث، فشهد له كل الذين قابلوه والذين ترجموا له بأنه كان مشاركاً في علم التوحيد متضلعا منه. ومما يثبت تقدم ابن مؤمن في العلم الذي نحن بصده أنه قام بنظم أراجيز فيه. قال المراكشي: «ونظم في العقائد قصيدة جامعة كبيرة وقفت عليها بخطه»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عن نصوص هذا الشرح انظر رسالتنا عن السلاجي ومدرسته، ص: 120.

<sup>2</sup> - التكملة: 1 / 275.

<sup>3</sup> - عن سيرته انظر: ابن الأبار - التكملة: 2 / 674، والمراكشي - الذيل والتكملة، ص: 5 / 1 / 256 وما بعدها، وابن الزبير - صلة الصلة، ص: 115، وابن القاضي - الجذوة: 2 / 482، ومخلوف - شجرة النور: 1 / 256، والتازي - جامع القرويين: 1 / 179.

<sup>4</sup> - انظر ابن مؤمن - بغية الراغب ومنية الطالب، نقلاً عن المديوني - شرح العقيدة البرهانية، ص: 60، واليفري - المباحث العقلية، ص: 1.

<sup>5</sup> - الذيل والتكملة، ص: 5 / 1 / 161.

ومن أشعري هذا الطور كذلك عبد الجليل بن موسى الأنصاري الأوسي القصري (ت: 608هـ/ 1211م)، وكان فقيها صوفيا متكلماً<sup>1</sup>. قال التنبكي: « كان متقدما في علم الكلام، مشاركا في العربية وغيرها متصونا، له تأليف منها: "كتاب تفسير القرآن"، و"شعب الإيمان"، و"كتاب المسائل والأجوبة"<sup>2</sup>.

ومنهم أيضا اللغوي الكبير أبو الحسن علي بن خروف الحضرمي الإشبيلي (ت: 609هـ/ 1212م)، الذي أقرأ بالأندلس والمغرب، قال ابن عبد الملك: « وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن العارف أبي عبد الله الرعيني وأبي الوليد بن رشد الأصغر<sup>3</sup>. ومن أهم إنجازاته العلمية ردوده على أبي المعالي الجويني في كتابه "الإرشاد"، وعلى أبي محمد بن حزم في بعض مقالاته، وعلى أبي الوليد بن رشد، وأبي القاسم السهلي، ويحيى بن مضاء وعلى غيرهم من أهل عصره.

ومن الأشاعرة الكبار لهذه المرحلة أبو الحسن علي الأنصاري الخزرجي القاسي الإشبيلي ابن الحصار (ت: 610هـ/ 1213م)<sup>4</sup>، أصله من إشبيلية، ولكنه ولد في فاس ودرس بها وسكن سبتة، وكان محدثا راوية فقيها عارفا بالأصول والكلام متحققا به. وله مؤلفات مفيدة من أهمها: "مقالة في الإيمان والإسلام" وعقيدة سماها "تلقين الوليد وخاتمة السعيد" وشرحها في أربعة مجلدات متوسطة...<sup>5</sup>.

وفي السنة الموالية لوفاة ابن الحصار سيتوفى عالم آخر برز في حقل الكلام الأشعري، ذلك هو إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي المكنى أبا إسحاق والمعروف بابن المرأة. سكن مالقة دهرًا من الزمن، ثم تحول إلى مرسية باستدعاء من المحدث أبي الفضل المرسى والقاضي أبي بكر بن محرز. وكان متميزا في جميع العلوم، ولكنه غلب عليه علم الكلام فأرأس فيه واشتهر به، وكان مجرا للعامة التي كانت حزبه، ولم يزل بمرسية يناظر عليه ويختلف إليه إلى أن مات. ومن تأليفه الشهيرة "شرحه للإرشاد" و"شرح أسماء الله الحسنى"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ابن الزبير - صلة الصلة، ق: 4، ص: 31.

<sup>2</sup> - نيل الابتهاج، ص: 278.

<sup>3</sup> - الذيل والتكملة، س: 5: 319 / 1.

<sup>4</sup> - ترجم له ابن القاضي - الجذوة: 2 / 470، وابن عبد الملك - الذيل والتكملة، س: 8: 1 / 209، وابن الأبار -

التكملة: 2 / 686، وابن فرحون - الدياج، ص: 172، والتنبكي - نيل الابتهاج، ص: 316.

<sup>5</sup> - راجع المصادر السابقة، ن، ص.

<sup>6</sup> - انظر: ابن الأبار - التكملة: 1 / 134، وابن الخطيب - الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، ط: الشركة المصرية للطباعة والنشر، البيضاء: 1964، ص: 325، وابن فرحون - الدياج، ص: 90.

وبعد وفاة ابن دهاق سيتوفى أشعري آخر نحسبه من كبار أشعري الفترة وإن لم يقع الاهتمام به عند الباحثين، ذلك هو محمد بن عبد الله بن حسن الزرهوني الفاسي الأصل أبو عبد الله بن الزرق (كان حيا سنة: 612هـ/1215م)<sup>1</sup>، الذي درس على جماعة من العلماء الأندلسيين أشهرهم أبو الوليد بن رشد الصغير، وأبو عبد الله الأصولي وأبو محمد بن الخراط، وعاد إلى فاس، ثم انتقل منها إلى جبل زرهون فاستوطنه، وروى عنه به غير واحد. وقد أبدع في الكلام والفلسفة، وله تأليف أهمها "شرحه للعقيدة البرهانية" للسلالجي، وهو شرح مفيد - كما تدل على ذلك النصوص التي عثرنا عليها منه<sup>2</sup>. ومن معاصري ابن خنير - المبحوث الأول في هذا العمل - وشريكه في سنة الوفاة أشعري آخر سطع نجمه ببلاد المغرب والأندلس هو أبو الحجاج يوسف بن عبد الصمد بن نموي (ت: 614هـ/1217م)<sup>3</sup>، الذي أخذ علم الكلام والأصول عن أبي عمرو السلالجي وصحبه إلى أن مات. وبعد اشتداد عوده وبروز مكانته في علم الكلام تولى التدريس في فاس فقعده لذلك بمسجد زقاق الرواح مكان سكناه وسلفه. ولما كانت دروسه تنبئ عن ثقافة واسعة وعلم جم فقد ذاع صيته وطار ذكره إلى مراكش وإشبيلية، فاستدعي للتدريس بكل المراكز العلمية الكبيرة، فانتقل إلى عاصمة الموحدين مراكش كما انتقل إلى الأندلس حيث أقرأ بإشبيلية وأخذ عنه بها كبار علمائها.

ونختم هذا الجرد الانتقائي لعلماء الأشاعرة بالمغرب في فترة الاكتساح والتوسع بالإشارة إلى معاصر لابن خنير السبتي هو الأشعري الضليع والعالم المتمكن من جملة العلوم، أبو عبد الله محمد بن عيسى بن المناصف، المهدي (ت: 620هـ/1223م)، الذي نشأ بتونس وأصله من قرطبة وانتقل والده إلى إفريقية في الفتنة عند انقراض دولة المرابطين.

كان ابن المناصف عالما متفنتا ومتقنا ونظارا، صاحب استنباط وتدقيق، واقف على الاشتقاق والاختلاف، معللا مرجحا مع الحظ الوافر من علم اللغة والأدب والتصرف الحسن في قرض الشعر. وقد ساعده ذلك على وضع أراجيز: "المذهبة في الحلّى والشيات"، حملت عنه وسمعت منه، وسمع ابن

<sup>1</sup> - انظر: م، س: 8: 1 / 307.

<sup>2</sup> - انظر رسالتنا عن السلالجي، ص: 132.

<sup>3</sup> - انظر ترجمته عند: ابن الأبار - التكملة: 2 / 740، وابن أبي زرع - الذخيرة السنية، ص: 51، وابن القاضي - الجذوة: 2 / 550، والتنكيكي - نيل الابتهاج، ص: 626، والمثنوي - العلوم والآداب والفنون، ص: 118، والتازي - جامع القرويين: 1 / 182.

الأبار كثيرا منها، ومنها "الدرة السنية في المعالم السنية" التي تشهد بتقدم الرجل في علم الكلام واطلاعه على دقائقه وتفصيله، كما تصور انتماءه الأشعري ودفاعه عن عقيدته.

هؤلاء - إذن - هم أهم أعلام مرحلة الاكتساح والتوسع، وهي مرحلة تقتضي أن نبدي عدة ملاحظات بشأنها من أهمها:

أن الفكر الأشعري فيها استفاد من الرعاية الرسمية التي ضمنتها له الدولة الموحدية، حيث صار علمائهم يشتغلون بحرية كبيرة، بل لقد كانوا يلقون من التشجيع والدعم الرسمي ما جعلهم يضاعفون مجهوداتهم وأنشطتهم في سبيل تعميم الاعتقاد بالفكر الأشعري. ويتجلى ذلك الدعم بصفة خاصة في سياسة التعيينات العلمية والقضائية لخلفاء الموحدين، الذين كانوا لا يعينون في مناصب القضاء وفي المراكز العلمية العليا إلا من له اختيارات عقدية موافقة لخط إيديولوجيتهم الأشعري.

ومما يلاحظ عن خصوصيات هذه الفترة أيضا أن التأثير الجويني كان لا يزال يفعل فعله ويمارس عمله في اختيارات علماء الأشاعرة المنتسبين إلى هذا العصر. فقد تبين أن جل الدراسات والمؤلفات، وأن عمليات التكوين ودروس الحلقات، كلها كانت تركز على "الإرشاد"، وعلى مؤلفات إمام الحرمين. ولذلك يحق أن نحكم بأنه من الناحية المضمونية والمنهجية، فإن الفكر الأشعري المغربي منذ ارتباطه بالفكر الجويني عرف نوعا من الاستقرار والاطمئنان إلى اختيارات هذا الرمز الكبير، لاسيما وأن خلقه على رأس المدرسة الأشعرية المشرقية أبا حامد الغزالي لم يقدم جديدا يذكر في تطوير الدرس الأشعري العام، سوى ما تعلق بتطبيقه لنظرية الجويني في جعل المنطق أرضية للعلوم بما فيها علم الكلام، ولذلك لم يقع تطور لا في القضايا المعالجة ولا في المنهج المتبع في عرض قضايا الفكر الأشعري بالمغرب إلا في فترات لاحقة عندما ارتبطت الفلسفة بالكلام على عهد الإمام الفخر الرازي (ت: 606هـ/ 1209م) ومن جاء بعده.

كما نسجل أن التأليف في فترة الاكتساح كان متنوعا، والأهم من هذا أن الكثير من مؤلفات هذا العصر اتسمت بالكثير من التجديد، وطبعت بطابع الخصوصيات التي استلزمها المتطلبات المحلية في التعامل مع مباحث علم الكلام الأشعري، فاعتنت بالتبسيط والشرح والتوضيح.

والمثير في فترة الاكتساح أن الإشاع المركزي للفكر الكلامي تركز في بلاد المغرب الأقصى، حيث سתרز مدن أساسية استلمت مشعل الترويج للفكر الأشعري من مدن إفريقية وأندلسية مثل مدن: فاس، ومراكش، وسبتة، وغيرها من مدن ومراكز المغرب الأقصى التي ستشهد ميلاد مدارس قوية دافعت عن الفكر واحتضنته وقوت البحث فيه والإنتاج وفق منهجه وأسلوبه.

وإجمالاً فإن الفكر الأشعري المغربي قطع عدة مراحل في عملية الانتقال إلى المغرب، كما أنه مر بثلاث مراحل أساسية، وبأطوار متعددة قبل أن يترسخ ويكتسح المجال العقدي بالمغرب. أجل إن الفكر الأشعري المغربي مر في انتقاله إلى بلاد المغرب بمراحل متعددة قبل أن يصل إلى مستوى النضج الذي سيسهم ابن خنير السيدي في إكماله، فقد تهيأت لهذا المذهب أسباب الظهور أولاً في إفريقية نظراً لتفتح المدرسة السنية السلفية هناك على الاتجاهات غير السنية ونظراً لاضطرابها إلى الدخول في مواجهة الفرق الكلامية المخالفة، مما جعلها تتعزز بأدوات عقلية ومنهجية قابلت بما أساليب وحجج الخصوم، وقد اغتنم بعض الوافدين من المشرق من طلبة المغرب هذه الأجواء التونسية التي تساحت في إباحة النقاشات العقدية فقاموا بالترويج لبعض المبادئ الكلامية الأشعرية، كما قام بعض هؤلاء الطلبة بالدعاية لأعلام المدرسة الأشعرية الكبار لا سيما لأبي الحسن مؤسس المذهب.

ولكن الأشعرية لن تصبح مذهباً معتقداً على المستوى الفردي إلا بعد ذلك ولا سيما في المرحلة الباقلائية والمرحلة الجوينية، حيث سيظهر من أتباعها في المغرب من أسهم في التعريف بمبادئها بصورة أوضح كما سيقوم بعض أتباعها بالتأليف في طريقة "أهل الحق" لتحقيق نوع من التعميم لمبادئها وأسلوبها في معالجة القضايا. إلا أن أهم مرحلة في طور ما قبل ترسيم الأشعرية هي تلك التي سينتقل فيه مركز الإشعاع الأشعري إلى الأندلس، حيث سيظهر مفكرون كبار في هذا البلد من عيار الباجي وابن العربي وأبي الحجاج الضرير، الذين ستعرف معهم الأشعرية تحولاً نوعياً وسيصير الاعتراف العلمي بها مسألة ثابتة.

ورغم أن الدولة المرابطية لم تكن متحمسة لنشر هذا المذهب، حيث حال علماؤها دون نماء هذا الفكر ببلدهم، إلا أن التأليف في عقيدة الأشاعرة كان قد شق طريقه في بلاد المغرب بطمأنينة وثبات، وصار المغاربة يزون زملاءهم في المشرق في الإنتاج العقدي وفي الإبداع الأشعري، وهذا ما تؤكد كـ"ابن العربي" ومؤلفات "الباجي" على الخصوص.

وإذا كان انتشار أي مذهب وتحقيق ضمانات استمراره أمراً مرهوناً بوجود نظام يراعاه ويتبناه، فإن الأشعرية المغربية وجدت في ابن تومرت وفي دولته الموحدية خير راع ومساند لها، فعلى أكتاف خلفاء هذه الدولة وبتحفيز العلماء الرسميين وغير الرسميين على نشر المذهب الأشعري وإلزام لحفظ نصوصه، تم ترسيم المذهب الأشعري بهذه البلاد وصارت الأشعرية العقيدة الرسمية للدولة منذ ذلك الزمن وإلى حدود اليوم.

وتمجرد ترسيمه سيعرف المذهب انتشارا سريعا وستأسس له المدارس التي كان منها النظامي وغير النظامي، وستعرف المؤلفات الأشعرية المغربية حركة متجددة وستتأسس البحوث العقدية وسيتلو بعضها بعضا، ومع ذلك فقد بقيت المدرسة السلاجية المغربية أهم مدرسة خرجت دفعات الطلبة والمتخصصين في الدرس الأشعري، هذه المدرسة التي امتد إشعاعها إلى مناطق المغرب والأندلس، والتي صار خرجوها ينقلون مبادئ شيخها أبي عمرو إلى القاصي والداني. كما أن مؤلف السلاجي "البرهانية" سيغدو مركز الدراسة والتأليف والشرح منذ فترة الترسيم وإلى فترات طويلة فيما بعد. وعلى كل حال ففي هذه الأجواء وفي هذه المرحلة التطورية للفكر الأشعري سيرز نجم المفكر السبتي أبي الحسن بن خمير - صاحب الكتاب موضوع التحقيق "مقدمات المرشد" -، هذا المفكر الذي سيقدم خدمات جليلة للفكر الأشعري المغربي. فمن هو ابن خمير هذا ؟ وماذا يمكن القول عن دراسته وتكوينه؟ وما هي خصوصيات ثقافته ؟ وماذا يمكن التقدم بخصوص كتابه " مقدمات المرشد"؟ هذه بعض الأسئلة التي سنعمل على الإجابة عنها ومناقشتها خلال المباحث التقديمية اللاحقة.



## 2 - ابن خنير السبتي: التعريف به، الشيوخ، ثم الرحلة العلمية، ودراسته للعقيدة.

**2-1 - التعريف:** ابن خنير هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خنير الأموي، ولم تذكر المصادر القليلة التي ترجمت له تاريخاً لميلاده الذي نرجح أن يكون في أواسط القرن السادس الهجري (حوالي سنة 550هـ/1155م)، أما وفاته فوُقت سنة: 614هـ/1217م، حسب ما ذكره ابن الشعار في "قلائد الجمان"<sup>1</sup>.

كان ميلاده بسببة في ظل حكم الموحدين، حيث عاصر دولتهم في مرحلة التأسيس، ثم في طور الأوج والقوة، كما عايش بداية مرحلة الأفول الموحدي. فقد ولد في أواخر عهد عبد المؤمن بن علي (حكم من: 524هـ/1129م إلى: 558هـ/1162م)، وعاش فترة أبي يعقوب يوسف (من: 558هـ/1162م إلى: 580هـ/1162م)، وفترة يعقوب المنصور (من: 580هـ/1184م إلى: 595هـ/1198م)، وكانت نهاية حياته في عهد الناصر لدين الله الموحدي (حكم من: 595هـ/1198م إلى: 610هـ/1213م)، وأبي يعقوب يوسف الثاني (حكم من: 610هـ/1213م إلى: 620هـ/1223م).

ومعلوم أن مدينة سببة كانت من المدن المتميزة على هذا العهد، فقد أثارت الانتباه بتمرداها على الموحدين، ورفضها لطاعتهم في عدة مناسبات، ولاسيما في عهد القاضي عياض (ت: 544هـ/1149م). كما تميزت بنبوغ علمائها وتقدمها الفكري والثقافي، بفضل ما هب لها من موقع جغرافي ممتاز، جعلها قنطرة المغرب إلى الأندلس، وطريقاً لنقل العلم والعلماء من وإلى بلاد العدو.

نشأ ابن خنير في الجو العلمي الذي هيأته له هذه المدينة البوغازية، حيث قضى فترة مهمة من حياته في حفظ كتاب الله وتعهده، ثم انتقل إلى حلقات العلم بالمساجد السبتية الصغيرة، فتلقى مبادئ العلوم النحوية واللغوية، وحفظ "الموطأ" ودرس جملة من كتب الفقه المبسطة.

<sup>1</sup> - قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، مخطوطة السليمانية، استانبول، رقم: 2328، نشر فواد سركين، ألمانيا:

وبعد مرحلة التعليم التمهيدية سينتقل ابن خمير إلى حلق العلم الكبرى، حيث ظهر تميزه، وتفتقت مواهبه، لاسيما وأن جو التدريس الذي يسرته سبته وعلمائها المفتحون - والمتأثرون بالمدرسة الأندلسية - سمح لابن خمير باختيار شيوخه، وانتقاء مواد الدراسة. ورغم أن ابن خمير لم يكن متفقا مع بني عبد المؤمن في الكثير من رؤاهم ومواقفهم، ولم يكن تومرتيا متصليا، ورغم أنه رفض الكثير من آراء المهدي ولم يأخذ عنه إلا ما رآه أهلا لتحقيق الإصلاح الفكري والعلمي للبلاد والعباد، إلا أنه استفاد كثيرا من ثقافة الموحدين ومن سياستهم التربوية، حيث يلاحظ الدارس لفكره وسيرته أنه في اختياراته العلمية، وفي ميولاته الفكرية، تبني المشروع الثقافي الذي دافعت عنه الدولة، وتعاطى العلوم التي روج لها الموحدون؛ حيث تعمق في الدراسات والعلوم التأصيلية (قرآنا وسنة وأصولا وعقيدة)، واهتم بالعلوم اللغوية - لأنها شكلت في نظره مفاتيح لفهم كل العلوم - . كما تعلق وهام بالآداب وخصوصا بالشعر، مما جعله يرتب مع كبار شعراء المدينة في جميع عصورها. وبذلك كان ابن خمير أحد الأدوات النافذة في ممارسة وإنجاح المشروع الثوري والإصلاحي لدولة الموحدين.

لقد تبين من دراسة فكر الرجل وتراثه في ضوء معطيات بيئته العامة والخاصة، أنه درس كتب الحديث التي كان سوقها مزدهرا بسبته في وقته، وتأكد لدي - كما سيتبين قارئ "مراشده" بنفسه - أنه درس "صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم"، و"سنن الترمذي"، و"سنن أبي داود"، و"سنن ابن ماجة"، و"سنن الدراقطني"، و"سنن النسائي"، وغيرها من كتب وأمهات المصادر الحديثية. ولاشك أنه اعتنى بقراءة بعض كتب المصطلح الحديثي ككتاب: "علوم الحديث" للئيسابوري، و"كتاب التعديل والتجريح" للبايجي، و"كتاب مشكل الحديث" لابن فورك. كما تخرج ابن خمير بكتاب "الموطأ" للإمام مالك بن أنس، هذا الكتاب الذي أكد عياض أنه كانت تعقد لدراسته حلق متعددة ومتنوعة بالمدينة<sup>1</sup>.

وأما كتب التفسير وعلوم القرآن فأرجح أن ابن خمير درس جل ما كان متداولاً في عصره وفي مدينته منها، وخصوصا "تفسير أبي إسحاق الثعلبي"، و"التفسير المنسوب لابن عباس"، و"كتاب الكافي في القراءات السبع" للرعيي، و"كتاب معاني القرآن" لابن النحاس، وغيرها من المؤلفات في هذا المجال. إلى جانب كتب الحديث والتفسير تعمق ابن خمير في دراسة كتب السيرة، لاسيما "كتاب الشفا" لعياض، الذي كان يدرس في سبته في أكثر من حلقة منذ كتابته من طرف أبي الفضل. كما اعتنى

<sup>1</sup> - راجع: الغنية، ص: 29 - 43 - 119، وانظر: الرعيي - البرنامج، تح: إبراهيم شيوخ، ط: دمشق: 1381هـ/

بدراسة كتب أخرى في هذا الفن من أمثال كتاب "شمائل النبي" للترمذي، و"كتاب سيرة ابن هشام" وغيرهما.

وفي إطار الحديث عن التكوين العلمي لابن خمير نؤكد على اهتمامه بدراسة علم أصول الفقه، وتخرجه بعدة كتب فيه، من مثل "كتاب البرهان" للجويني، و"كتاب المنهاج في الجدل والمناظرة" و"الفصول في أحكام الأصول" كلاهما للبايجي، و"أرجوزة الضرير" وغيرها من المصنفات التي كانت رائجة في معاهد العلم بسببته أيام دراسته وتكوينه.

**2-2- شيوخه:** أما أهم الشيوخ الذين أخذ أبو الحسن بن خمير منهم وعنهم، فلم تذكر لا المصادر التي ترجمت له ولا كتاباه اللذان حفظهما الزمن من الضياع: كتاب "التزيه" وكتاب "المرشد" أية إشارة إلى واحد منهم، ولم نجد سوى إشارة عابرة ذكرها ابن خمير في كتاب "التزيه" عن تبادل النقاش والمذاكرة العلمية مع قرينه أبي العباس العزفي (ت: 633هـ / 1236م)، عندما سأله عن مسألة متعلقة بتأويل آية من القرآن ترتبط بقصة يونس -عليه السلام-، فأجابه عنها العزفي جواباً شافياً<sup>1</sup>، مما يشعر باستفادة العالمين من بعضهما في شؤون علمية ودراسية.

وقد أشار ابن شريفة إلى صعوبة تحديد أسماء الأعلام الذين تلقى ابن خمير عنهم علومه ومعارفه عندما قال: «إن.. المعلومات التي وقفت عليها [عن ابن خمير] تظل غير كافية في معرفة مؤلفنا السبتي، فنحن لا ندرك أحداً من الشيوخ الذين قرأ عليهم وأخذ عنهم في المغرب والأندلس. وكنا نطمح أن نجد ذكراً لبعضهم عند ابن الزبير في "صلة الصلة"، وابن عبد الملك في "الذيل والتكملة"، ولكن ابن الزبير لم يترجم لابن خمير، وأما ابن عبد الملك فقد ترجم له في السفر السابع، ولكنه مفقود الآن»<sup>2</sup>.

ومع ذلك فقد استطعت من خلال تتبع ومسح المجال الثقافي بالمدينة البوغازية في فترة تكوين ابن خمير أن أحدد أسماء علماء وأساتذة أؤكد جزماً بأن ابن خمير تلقى عنهم أو عن أغلبهم بعضاً من العلوم التي درسها. ويأتي على رأس هؤلاء الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد الحجري المشهور بأبي عبيد (ت: 591هـ / 1195م)، المحدث الأندلسي الشهير، وثالث ثلاثة من أعلام المغرب في الرواية وعلم الحديث، الذي استقر في سبته نهائياً بعد دراسته بالأندلس، وخرج بها مدرسة كبيرة تميز فيها وظهر عدد كبير من العلماء الأعلام، نجزم يقيناً بأن ابن خمير أحدهم.

<sup>1</sup> - راجع: ابن خمير - تزيه الأنبياء، تح: محمد رضوان الدايدة، ط: 1 دار الفكر، بيروت: 1990، ص: 75 - 76.

<sup>2</sup> - انظر: دراسته عن ابن خمير في مجلة دار الحديث الحسنية ع: 10، ص: 16.

ومن الشيوخ السبتيين الذين نرجح بقوة أن يكون ابن خمير قد درس عليهم محمد بن أحمد بن خلف اللخمي (ت: 577هـ/1181م)، الذي كان عالماً بالأدب، وهو كالشيخ المتقدم من إنتاج المدرسة الأندلسية، لكنه سكن مدينة سبتة، وله مؤلفات في اللغة والآداب من أهمها: "شرح الفصيح" لتعلب، و"شرح مقصورة ابن دريد"، وغيرهما من المصنفات<sup>1</sup>.

ومن شيوخ سبتة لهذا العصر أيضاً أبو القاسم عبد الرحمن بن علي المعروف بالقراق والحراز (ت: 581هـ/1185م)، الذي تميز في الأدب والفقه وكان من المتقنين للدراسات القرآنية، وقرئت عليه بسببته مصنفات في القراءات، مثل "كتاب التيسير"، و"كتاب الأشعار السبئية" وغيرهما، وعليه تخرج قرين ابن خمير أبو العباس العزفي<sup>2</sup>.

ومنهم أيضاً محمد بن عامر بن محمد بن عبادة الأنصاري الحزرجي (ت: بعد 580هـ/1185م)، الذي درس بالمشرق، ثم استقر بسببته، وأقرأ ببعض مساجدها، وكان متخصصاً في القرآن وعلومه<sup>3</sup>. ومنهم كذلك أبو الحسن وأبو عمرو مرجي بن يونس الغافقي (ت: ق: 6هـ/12م)، الذي دخل سبتة وأقرأ بها القراءات وعلوم اللغة، وكانت له عناية بشرح قصيدة "الحصري" في القراءات<sup>4</sup>.

ومنهم أبو الحسن بن حبش أبو القاسم (ت: 584هـ/1183م)، المؤرخ والعارف بالعربية والقراءات والحديث، الذي ألف كتاب "المغازي"، وكان يدرس كتاب "الموطأ" بسببته<sup>5</sup>.

ومنهم أبو عبد الله بن زرقون (ت: 586هـ/1130م)، الفقيه المالكي العارف بالحديث، الذي كان يتولى منصب القضاء بسببته، فقد أنفق هذا العالم عمره في تدريس الحديث وإسماعه وتدريس المذهب المالكي بالمدينة، وله مؤلفات منها: "جوامع أنوار المتقين"، وكتاب جمع فيه بين "مصنف

<sup>1</sup> - ابن رشيد - إفاضة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، تح: محمد الحبيب بلخوجة، تونس 1974، ص: 80، والتبكي - نيل الانتهاج، ص: 212، وانظر أيضاً: ابن القاضي - الجذوة: 427 / 2.

<sup>2</sup> - ابن الأبار - التكملة، ص: 589، والرعي - البرنامج، ص: 45.

<sup>3</sup> - انظر: المراكشي - الذيل والتكملة: 425 / 6.

<sup>4</sup> - راجع: ابن الأبار - التكملة، ص: 400.

<sup>5</sup> - انظر: الرعي - البرنامج، ص: 45، ومخلف - شجرة النور: 157 / 1.

الترمذي" و"سنن أبي داود"، واختصر "المنتقى للباقي"، وقد أخذ عنه بسببة طبقة ابن خنير وجلة طلبة الفترة<sup>1</sup>.

وهناك شيوخ آخرون نرجح أن يكون ابن خنير التقى بهم وتزود من معين علمهم، يمكن الرجوع إلى أسمائهم وأخبارهم في أطروحتنا المذكورة سلفا.

### 2-3 - رحلته الأندلسية: لما كانت الرحلة إلى الأندلس بغية طلب العلم قد غدت مع

مرور الوقت تقليدا علميا بين طلبة مدينة سبتة، إذ لم يكن يستحق أحدهم صفة العلم والتبريز إلا إذا كان في سجله العلمي رحلة مشرقية أو أندلسية، فقد اشتاقت نفس ابن خنير التواقة إلى الاستزادة من العلم والعرفان إلى زيارة بلاد الأندلس والأخذ عن علمائها.

وبالفعل فقد ذكر ابن خنير بنفسه خير هذه الرحلة في كتابه "التبريز"<sup>2</sup>، وأكد أنه ناقش "طلبة الأندلس" في جملة مسائل علمية هناك. ويرجح لدي أن ابن خنير زار مجموعة من المراكز العلمية الأندلسية لاسيما مدن: قرطبة، وإشبيلية، وغرناطة، ومالقا؛ لأنها كانت الحواضر الكبرى ومناطق اجتماع العلماء والشيوخ، وفيها تأسست المدارس الفقهية والفكرية المتنوعة، وإليها كانت رحلة زملائه السبتيين من أجل الدراسة والتحصيل.

أما شيوخ ابن خنير الأندلسيين فتعلن مرة أخرى عن تقصير المصادر في التعريف بهم وذكر أسمائهم، غير أنه يبدو من خلال مدارسة تراجم معاصري وأقران ابن خنير من أهل سبتة الذين درسوا بالأندلس في نفس الفترة، أنه يمكن أن يكون قد درس على علماء من أمثال:

عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المالقي (ت: 581هـ/1185م)، الفقيه الحافظ، المتصرف في الفنون واللغوي الأديب، صاحب كتاب "الروض الأنف"، وكتاب "نتائج الأفكار"، وغيرهما<sup>3</sup>.

كما يمكن أن يكون قد درس على أبي محمد عبد الحق بن بونة العبدري (ت: 581هـ/1185م)، وعلى أبي بكر محمد بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت: 575هـ/1179م)، وهو من كبار المقرئين

<sup>1</sup> - راجع: الرعيبي- البرنامج، ص: 45 وانظر عن ترجمته أيضا: المراكشي- الذيل والتكملة: 6 / 203، وابن الأبار- التكملة، ص: 540، وابن عسكر وابن خنيس- أعلام مالقة، تح: عبد الله المرباط الترغي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1999، ص: 286، 299، 337.

<sup>2</sup> - انظر: ص: 118.

<sup>3</sup> - أعلام مالقة، ص: 252.

والحفاظ، بالإضافة إلى اهتمامه باللغة والأدب. وعلى القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري المدعو بـ "الأستاذ الكبير"، وكان من الحفاظ ضابطا للرواية ثقة<sup>1</sup>.

ومن علماء الأندلس الذين كثر ذكرهم في مشيخات قرناء ابن خمير ويحتمل أن يكون أبو الحسن قد درس عليهم بالأندلس كذلك علي بن عبد الله بن محمد المعروف بابن الفخار (ت: 590هـ/ 1183م)، من أهل مالقة، الحفاظ، وراوي الحديث، ثم الفقيه<sup>2</sup>.

ومنهم أيضا العالم أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت: 575هـ/ 1179م)، الذي يعد من كبار الحفاظ والمقرئين واللغويين والأدباء، يقول عنه مخلوف: «كان مع الإكثار في تقييد الآثار والعناية بتحصيل الرواية مقرئا مجودا ضابطا محدثا متفقا مع الحظ الوافر في علم اللسان»<sup>3</sup>. وقد تخرج عليه زمرة من العلماء السبتيين من أشهرهم أبو العباس العزفي.

ومن الأساتذة الأندلسيين الذين يرجح أن يكون ابن خمير التقى بهم أيضا، أبو محمد القاسم بن دهمان الأنصاري، المعروف بـ "الأستاذ الكبير" (ت: 575هـ/ 1179م). فقد كان من جلة المقرئين والحفاظ ضابطا للرواية ثقة، درس عليه ابن عزفة بالأندلس، وتخرج على يده عدد كبير من أقران وزملاء ابن خمير<sup>4</sup>.

ومنهم كذلك العالم أبو محمد عبد المنعم بن محمد الخزرجي المعروف بـ "ابن الفرس" (ت: 599هـ/ 1203م)<sup>5</sup>، من علماء غرناطة، تولى القضاء بشقر وغيرها من مدن الأندلس، وكان فقيها مالكيا متميزا، كما كان من أهل الحديث، بالإضافة إلى قرضه الشعر، وتعاطيه مدارس كتب أصول الدين، ومن مؤلفاته كتاب: "أحكام القرآن". وكان العزفي بلدي ابن خمير ورفيقه في الدراسة من تلاميذ هذا الشيخ، ولذلك نعتقد بإمكانية دراسة أبي الحسن السبتي عليه.

هؤلاء - إذن - بعض من علماء المغرب والأندلس الذين أزعج أن ابن خمير درس عليهم أو اتصل ببعضهم على الأقل، فعلى يدهم تخرج، وبمعارفهم اهتمدى وامتلا، فازداد فكره تعمقا، وعقله تفتحا، ولسانه قدرة على الجدل والمحااجة، وقلمه تمكنا من التأليف والكتابة. وبفضل هؤلاء وغيرهم ممن لم

1 - انظر: م، س، ص: 244.

2 - راجع: ابن الخطيب - الإحاطة: 32 / 3 و 192 و 407 وغيرها.

3 - انظر: شجرة النور الزكية: 1 / 152.

4 - أعلام مالقة، ص: 337.

5 - التنبكي - نيل الانتهاج، ص: 70.

نمتد إلى معرفته والتبنيه على فضله استطاع ابن خمير أن يتعمق في جملة علوم وتخصصات، وتوفق في شق طريقه وتكوين شخصيته العلمية، مستفيدا من كل العلوم التي درس، مقدما من خلال مواقفه ومؤلفاته صورة ثرية، وعلامة وضاعة للباحث العصامي، والمفكر النحرير، والرجل الثابت الملتزم بمبادئ ما ترسخ لديه في تجربته العلمية والدراسية، المنافع عن عقيدته بكل ما أوتي من علم وشجاعة وثقة بالنفس.

## 2-4 - دراسته للعقيدة الأشعرية: في الوقت الذي كان الظن متجها إلى أن المناخ

الفكري سيكون مهيا لابن خمير من أجل خوض تجربة البحث والدراسة الأشعرية بيسر وسهولة - بناء على المعطيات الموضوعية التي وفرها تطور الدرس الأشعري إلى عهده كما عرفنا في المبحث الأول من هذا التقدم، ونظرا إلى ما وفره القاضي عياض الأشعري وشيوخه من جو ساعد على بث أفكار ومواقف مناصرة لدراسة العقيدة الأشعرية ومباركة للأعمال العلمية المرتبطة بها في سبته-، نجدنا مع ابن خمير وهو يصف حال دارس الأشعرية بمدنيته البوغازية في جو آخر، جو يملؤه التشاؤم، ويغلب عليه التحسر، وتعرضه العقبات، فيالرجوع إلى "مقدمات المارشد" نجد ابن خمير يصف الأحوال الكلامية في عهده بالسيئة، وذلك لما كان سائدا بالمدينة من محاصرة لروح الإبداع الكلامي ومحاربة للتجديد والعطاء.

نعم رغم ما خلقه الظهور الموحد من تغيرات بنيوية في العقلية المغربية، ورغم ظهور روح علمية جديدة بلبوس وتحليلات مختلفة إلا أننا نلمس من كلام ابن خمير أن الاهتمام بعلم الكلام والتفرغ له لم يكن ديدن كل العلماء، بل لقد كان السواد الأعظم رافضا لهذا العلم، معارضا لتدريسه متهميا لأهله، وكان التوجه المرباطي بفقهيته الفروعية وبيديولوجيته الحرفية لا يزال جاثما على نفس الكثير من الباحثين. وهكذا انتشرت في المجتمع السبي علوم الطب والهندسة وعلوم اللغة والأدب والخط وعلم الفقه المالكي بتعقيداته وفروعه كما انتشر علم التوثيق، وبالمقابل انكبت جماعة الصوفية على علوم الباطن مفرطة في العلوم الدنيوية محقرة من شأنها. وحتى أكون أكثر دقة في وصف الواقع العلمي والعقدي الذي نشأ فيه ابن خمير، أترك له الكلمة لكي يعبر بنفسه عن المعاناة التي واجهها طالب علم الكلام الأشعري، ويصف الاتجاهات المناوئة التي كانت تترى به في تلك الفترة، يقول: « لقد رأينا غير واحد يكون بينهم آمنا وادعا فعندما يبدأ في قراءة هذا العلم [علم الكلام الأشعري] يثبون إليه كالأفاعي الصفرة ينتصحوون إليه ويحذرونه من تعلم هذا العلم ويحضونه على المنطق والتعاليم من خواص الأعداد والهندسة والطب وغير ذلك من أنواع التعاليم، وهؤلاء صنف الزنادقة، وصنف آخر من المقلدة

الذي سمع فقام يحضه على تعلم العربية والأدب والخط ليكون كاتباً لفلان فينال من ديناه، أو على قراءة كتب الفقه والتوثيق ليكون مسدداً في بعض الكور في أكل الرشا ويركب المطايا، أو على قراءة العدد وتعلم الرسوم ليكون عاملاً فيستأصل الرعية، أو ينظر في كتب الباطن والعلوم العالية - على زعمهم - فيستبدل القشور باللب... ومتهم صنف يسنده إلى ركن الدين فيقول له: عالج حروف القرآن بالتجويد وشواذ القراءة وحفظ كتب الخلف تكن أستاذ الوقت، وتستملك الملوك، وتركب رقاب الكل، وارو الحديث واعرف الرواة وبلادهم وأنسابهم وعدالتهم، وتخرج من جرح منهم ومن ضعفه ابن معين...»<sup>1</sup>.

فابن خنير يسجل لنا في هذا النص أن خصوم الأشعرية في موطنه وفي عصره كانوا يتألفون من ثلاثة اتجاهات: شكل الاتجاه الأول الزنادقة (ويقصد بهم المشتغلين بعلم الأوائل والذين كانوا ينظرون إلى علم الكلام نظرة الازدراء والاحتقار لأنه في نظرهم علم غير برهاني)، الاتجاه الثاني يضم المقلدة (ويدخل ضمه هذا القسم الفقهاء المالكيون الذين كانوا من مخلفات العصر المرابطي وربما يعد معهم المحدثين وغيرهم من المهتمين بالعلوم الشرعية بالمنهجية الحرفية)، ثم الاتجاه الثالث وهو الذي يؤلفه المتصوفة - وخصوصاً الباطنية منهم - (فهؤلاء يعتبرون المنهج الكلامي في إثبات العقائد منهجاً غير سديد، لأنه يعتمد أدوات غير ذوقية لا يمكن أن ترقى بصاحبها إلى درجة اليقين الذي يحققه منهجهم العرفاني).

ومن الأكيد أن الباحثين في علم الكلام كانوا يشكلون أقلية صغيرة أمام هذه الاتجاهات الثلاثة التي كان أتباعها يكتسحون الساحة العلمية والدينية بالمدينة، فليس مستغرباً - إذن - أن يحس ابن خنير ومن تفرغ للدراسات الكلامية مثله بشيء من العزلة والعداء الذي تولى كبره مجموع الناقمين على هذا العلم.

إذن لقد تألب "الزنادقة" و"المقلدة" و"الصوفية" على محاربة البحث العقدي بالطريقة الجديدة، مما عقد من مهمة ابن خنير في الإقبال على العلم الجديد - القديم، وفي نفس الوقت حفزه على خوض غمار التحدي لهؤلاء المناوئين، فافتحم لجته، وخاض بحاره مستوداً بروحه التوافق، ومدعماً بأداة العقل التي اعتقد ابن خنير أن جل المناوئين له أهملوها وولوها ظهورهم.

لقد عرفنا مما تقدم بأن ابن خنير أقبل على دراسة جملة علوم شرعية ولغوية، فدرس الحديث، وعلوم القرآن، والتفسير، واللغة، والنحو، والأدب، وغيرها من العلوم التي كانت رائجة في عهده، كما

<sup>1</sup> - مقدمات المرشد، صحيفة: 6.



استطعننا أن نعرف بعضا من المصادر التي تخرج بها، وكانت لنا وقفة مع الشيوخ الذين يرجح اتصاله بهم وأخذهم عنهم، وحري بنا الآن أن نحاول تلمس خطاه في الدرس العقدي، ونبحث عن الشيوخ الذين أطروه في هذا العلم وأشرفوا على تخريجه فيه.

إن أول شيوخه الذين أكدنا من قبل - يقينا - بأنه درس عليهم هو أبو محمد عبد الله الحجري (ت: 591هـ/1194م)، وقد عرفنا بأن أبا محمد هذا أصله من الأندلس ولكنه استقر بعد تحصيله وبلوغه الذروة العلمية بمدينة سبتة، وهناك تخرج عليه جل السبتيين من أقران ابن خثير، وقد تقدم التنويه بأنه كان متخصصا في الحديث رائدا فيه، ولكن الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن الحجري كان شيخا من شيوخ سبتة المبرزين بل لعله من شيوخ المغرب والأندلس الكبار في علم الكلام على زمانه، « وأشهر سند متوفر [ في أيام ابن خثير ] في كتب الباقلاني وابن فورك والجويني هو سند أبي عبد الله الحجري عن ابن العربي »<sup>1</sup>.

لقد كان من الطبيعي أن يلتقي أبو عبد الله الحجري بأبي الحجاج الضرير، ولا شك أنهما تذاكرا في الكثير من العلوم، وأن علم الكلام الأشعري كان أحدها، ودليل ذلك أننا وجدنا الحجري يروي عن الضرير أبياتا في القدر للمراي مما جاء فيها قوله:

« علمي بفتح المعاصي حين أركبها # يقضي بأني محمول على القدر »<sup>2</sup>.

ومن هنا فلا غرابة أن يكون ابن خثير قد تزود في حلقاته من دروس العقيدة، ولا يبعد أن تكون دروسه هي التي فتحت له آفاق البحث في الفكر الأشعري.

هذا هو الأستاذ الأول والأكبر الذي أؤكد أن ابن خثير تخرج على يده في الحديث وفي العقيدة، أما ثاني أساتذة العقيدة الذين أرجح أن يكون ابن خثير قد التقى بهم وأخذ عنهم فهو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي المعروف بـ "ابن الفرس" (ت: 599هـ/1202م) - المذكور في شيوخ ابن خثير سابقا -، فقد كان هذا العالم الأندلسي الغرناطي شديد العناية بعلم أصول الدين<sup>3</sup>، وقد قال عنه صاحب "الذيل والتكملة": « كان متفقه في الحديث وأصول الفقه وعلم الكلام »<sup>4</sup>، ومن المرجح جدا أن يكون للرحلة الأندلسية التي قام بها ابن خثير إلى الأندلس - بعد اشتداد عوده - الفضل الأكبر

<sup>1</sup> - المتوري - الفهرس، ص: 169، مخطوطة الخزانة الحسنية، رقم: 12867، صحيفة: 16.

<sup>2</sup> - ابن عسکر وابن خميس - أعلام مالقة، ص: 231.

<sup>3</sup> - انظر عنه: التنيكي - نيل الابتهاج، ص: 70.

<sup>4</sup> - المراكشي: 58 / 1 - 62.

في لقاء مثل هذا الشيخ، وبالتالي ترسيخ علومه العقيدية وتوسيعها لديه، ذلك أن المستوى العلمي الذي سيظهر به ابن خمير في مؤلفاته العقيدية - فيما بعد- لا يمكن أن يكون من إنتاج سبته وحدها، ولا شك أن هناك جهات أخرى أسهمت في تخريج هذا المتكلم الفذ، وأعتقد أن للأندلس في ذلك الشأو البعيد.

ومن أساتذة الجيل في أندلس هذه الفترة القاضي أبو القاسم محمد بن الحاج قاضي قرطبة (ت: 575هـ/1179م) - الذي كان مشغلا ومهتما بعلم الكلام -<sup>1</sup>، وأبو الحسن صالح الأنصاري الأوسي المالقي (ت: 581هـ/1185م) - الذي كان « متفنتا مقدما في علم الكلام »<sup>2</sup>، وتلمذ لابن باق وقرأ عليه الكثير من كتب العقيدة، كما تلمذ للمازري وحمل عنه هذا العلم<sup>3</sup>. فلا يستبعد أن يكون ابن خمير قد درس على هؤلاء وغيرهم من أهل الأندلس، كما لا يستبعد أن يكون قد اتصل بتلاميذ المدرسة الأشعرية الفاسية (مدرسة السلاجي) لا سيما من درس منهم بالأندلس كأبي الحسن بن مؤمن القرطبي (ت: 598هـ/1201م) - الذي كانت له القدم الراسخة في علم الكلام الأشعري وكان ماهرا فيه<sup>4</sup>، ونظم في العقائد قصيدة طويلة جامعة<sup>5</sup>.

ولا شك أنه اتصل بأبي عبد الله بن الكتاني الفندلاوي (ت: 596هـ/1099م) - الذي صار رائد ورأس المدرسة الأشعرية بعد وفاة شيخه أبي عمرو السلاجي -، لاسيما وأن ابن الكتاني درس لجملة من أعلام سبته كأبي الحسن الشاري معاصر ابن خمير صاحب المدرسة الشارعية السبئية<sup>6</sup>. وقد ثبت تنقل الفندلاوي بين فاس والقيروان والأندلس ومروره بسبئية.

ومن الراجح أن يكون ابن خمير قد درس كذلك على أبي محمد السكوني اللبلي (ت: 580هـ/1184م) خريج المدرسة السلاجية الفاسية، والذي مكث يدرس الفكر والعقيدة الأشعرية مدة طويلة بجامع قرطبة بعد عودته من رحلته التحصيلية من فاس حيث مر بسبئية، فقد «قرأ..علم الكلام وأصول

<sup>1</sup> - انظر مخلوف - شجرة النور: 1 / 152.

<sup>2</sup> - ن، م: 1 / 157.

<sup>3</sup> - ن، م، ص.

<sup>4</sup> - المراكشي - الذيل والتكملة، س: 5 / 1 / 260، وانظر أيضا: ابن الزبير - صلة الصلة، ص: 115.

<sup>5</sup> - الذيل والتكملة، س: 5 / 1 / 260.

<sup>6</sup> - راجع: ابن الأبار - التكملة: 2 / 925، وابن القاضي - الجذوة: 1 / 430.

الفقه وأحكامهما»<sup>1</sup>، وصارت له المكانة السامية فيهما، ودرس عليه من أهل الأندلس عدد كبير من التلاميذ تميز منهم أبو بكر الصيرفي، وأبو الحكم محمد، وأبو الفضل محمد وغيرهم<sup>2</sup>.

وهناك علم آخر من أعلام الأندلس سيكون ابن خنير قد درس عليه شيئاً من العقيدة ذلك هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الصغير الأنصاري الخزرجي أبو العباس (ت: 569هـ/1183م)، المحدث الفقيه الذي كان - كما يحكي ابن فرحون - «متقدماً في علم الكلام»<sup>3</sup>، وقد تحول من الأندلس وأقام بسبته ودرس بها قبل أن ينتقل إلى فاس ثم إلى مراكش التي عاش بها إلى الوفاة. فلا يبعد أن يكون مبحوثنا السبتي قد درس عليه إما بالأندلس أو بسبته خلال مقامه بها.

فهؤلاء - إذن - هم الشيوخ الذين يرجح أن يكون ابن خنير قد درس عليهم علوم الاعتقادات، وعمق ثقافته العامة على أيديهم، حيث صار رمزا من رموز الفكر والعلم والثقافة في مدينته سبته وفي ربوع المغرب الكبير. فماذا الآن من تفاصيل عن هذا العلم وعن تلك الثقافة؟

<sup>1</sup> - ابن الزبير - صلة الصلة، ص: 14.

<sup>2</sup> - م، س، ص: 4، وابن القاضي - الجذوة: 388 / 2.

<sup>3</sup> - الدياج، ص: 48.

### 3 - ثقافته وعلمه:

لقد تجمعت لابن خنير بفضل دراسته وإكبابه على العلم وانقطاعه له حصيلة متميزة وضخمة من المعارف، رفعت من شأنه وقوت مركزه في الوسط العلمي والمعرفي بسبته، بله المغرب والأندلس جميعا. كانت البيئة السبئية الخاصة عاملا مهما وفعالا أخذ بيده إلى رحاب العلم الفسيحة، حيث وجد في مساجد المدينة وكتاتيبها وفي بقية مراكزها العلمية، كما وجد في شيوخها وأعلامها الكبار - أبناء سبته والوافدين عليها - الدعم القوي، والسند المتين، والحافظ الأكبر لخوض بحور العلم وركوب لجج المعارف، فاستفاد من ذلك استفادة جمّة، وسار يشق طريقه بثبات وحكمة وتبصر نحو تملك مفاتيح العلوم وسير أغوار المؤلفات، حتى غدا عالما بارزا، وطودا شامخا في جملة من العلوم والفنون كان علم العقيدة والكلام أهمها.

وقد شهد له القلة الذين ترجموا له بالتقدم العلمي والتميز المعرفي، فهذا ابن الشعار يحليه بعدة نعوت وصفات تدل على أن الرجل بلغ درجة من العلم بوأته المركز السامي في بلده، وجعلته من القمم التي يشار إليها بالبنان. يقول في وصفه: «علي بن خنير أبو الحسن السبتي، كان فقيها مالكيًا، شاعرا مقلقا، أصوليا، عالما، أدبيا، لغويا»<sup>1</sup>. ويقول عنه ابن الأبار: «وكان أدبيا أصوليا»<sup>2</sup>. وقد تسنى لي - من خلال دراسة كتابيه الموجودين بين أيدينا الآن - أن أشهد على صدق نعوت ابن الشعار وابن الأبار، وسيتسنى لقارئ كتاب "مقدمات المرشد" أن يقف على دقة تلك الأوصاف، واستحقاق أي الحسن لها ولأكثر منها. فالكتابان يضمنان من حيث الاستعمال اللغوي معجما لغويا كبيرا، وأشكالا من التعبير فريدة، يظهر فيها ومنها مدى ثمرسه بالبحث الاشتقاقي وعنايته الكبيرة بانتقاء الألفاظ والاصطلاحات اللغوية<sup>3</sup>. والعجيب في عمل هذا الرجل هو أنه جعل من التحديدات اللغوية أحد مميزات منهجه الاستدلالي في حقل علم الكلام، وقد اعتبرت تلك التحديدات مسألة حاسمة في الكثير من اختياراته الكلامية؛ إذ على أساسها بنى الكثير من مواقفه وترجيحاته.

<sup>1</sup> - قلائد الجمان: 387 / 4.

<sup>2</sup> - التكملة: رقم: 2382 (الملحق)، وراجع: نفس المصدر بتحقيق عبد السلام المراس، ط: دار المعرفة، البيضاء: د -

ت: 247 / 3.

<sup>3</sup> - راجع التفاصيل والأمثلة في أطروحتنا المذكورة سابقا، ص: 355 وما بعدها.

أما عن تفوقه الأدبي فيشهد له فيه ما أكده الهاشمي، الذي اعتبر ابن خمير رائد مدرسة الشعراء السبئية ورتبه في أعلى هرمها الإبداعي، عندما قال:

« ولاين خمير في القريض تقدم # به بذ قيسا وازدرى بابن غالب »<sup>1</sup>.

وقد تجلت ثقافة ابن خمير الأدبية وشاعريته في الاستدلالات المتعددة والمتنوعة بالأبيات الشعرية وبالشواهد المنظومة التي تضمنها كتاب "التزيه" وحفل بها كتاب "المراشد"، فسيلاحظ كل قارئ لكتابيه الثاني أن ابن خمير على تعمقه في كتب الكلام، لم يأت بأي نص حرفي لعالم من علماء هذا الفن، ولكنه بالمقابل أكثر من نقل النصوص الأدبية الشعرية، مما يجعلنا نحكم مطمئنين بأن هوي الرجل الشعري كان طاغيا عليه حتى وهو يخوض أمواج الجدل العقلي والنقاش العقدي. ومن جهة ثانية فقد احتفظت لنا الكتب المذكورة لابن خمير وبعض الكتب التي اعتنت بترجمته ببعض أشعاره أو ببعض من نظمه نجترئ منها بأبيات ذكرها في كتابه: "التزيه"، وهي قوله عن مريم عليها السلام:-

« أما علمت أن المقام سما بها # لأن جمعت بين التوكل والسبب  
بأن لمست جذعا فأنيح رأسه # على الحين أفنانا وأثمر بالرطب  
كما مس أيوب اليبس برجله # ففارت عيون طهرته من الصخب  
ومس كليم الله بالعود صخرة # فقجر من أرجائها الماء فانسكب  
ومس المسيح الطين بالخلق فانتشا # طيورا بإذن الله أحياء تضطرب  
ومس يمين المصطفى الماء نطفة # ففاضت عيون الماء من خلل العصب »<sup>2</sup>.

أما ثقافة ابن خمير القرآنية فنؤكد بأنه اتبع في "مراشده" منهاجا تأصيليا، إذ أنه رغم سلوكه المنهجية الأشعرية في تناول قضايا العقيدة، هذه المنهجية المرتكزة على اعتماد الدليل العقلي والنقلي والرجوع إلى الأقيسة المنطقية وغيرها، إلا أنه سيمتاز عن بقية الأشاعرة بالرجوع إلى النصوص القرآنية والحديثية رجوعا قويا، بحيث سيجعل منهما المحور الأساس في الانطلاق والاستدلال. فلم يترك ابن خمير جزئية ولا كلية من بحوثه العقدية إلا وعضدها بالدليل التوقيفي ما أمكنه، والمهم في كل هذا هو أنه قام بتفسير النصوص القرآنية تفسيرا ينم عن مهارة كبرى وتمرس كبير بعلم التفسير وتعمق فيه.<sup>3</sup>

1 - انظر: ابن عسكر وابن خميس - أعلام مالقة، ص: 131.

2 - تزيه الأنبياء، ص: 135.

3 - انظر نماذج ذلك وأمثلته التفصيلية ضمن أطروحتنا عن الفكر العقدي بالمغرب، ص: 366 وما بعدها.

أما ثقافته الحديثية فقد تأكد لنا تخرجه من مدرسة أبي عبد الله الحجري، واعتناؤه بدراسة جملة من كتب الحديث التي يحتمل أن يكون تولى تدريس بعضها، وقد تبين لنا من التمهيد الذي قمنا به في دراسة استدلالاته الشرعية، لاسيما ما تعلق منها بالأحاديث النبوية، أن عنايته الأولى كانت بـ"صحيح مسلم" - شأن كثير من المغاربة الذين قدموه على البخاري<sup>1</sup> -، فقد نقل منه في كتابيه "التزيه" و"المقدمات" أكثر من (40) حديثاً، ثم يليها "صحيح البخاري" الذي اعتمد على أكثر من (30) حديثاً منه، يأتي بعده كتاب "مسند الإمام أحمد" الذي نقل عنه أكثر من (14) حديثاً، ثم "سنن الترمذي" الذي أورد منه ما يزيد عن (10) أحاديث في الكتاين المذكورين، ثم "سنن أبي داود" وأورد منه (6) أحاديث، و"موطأ" مالك الذي استشهد منه بـ(5) نصوص، و"صحيح ابن حبان"، الذي ذكر منه (4) أحاديث، و"سنن النسائي" الذي احتج منه بأكثر من (3) أحاديث، بالإضافة إلى اعتماد نصوص أخرى من "سنن ابن ماجة" وغيره من كتب الحديث التي سيجدها القارئ ضمن هامش التحقيق.

وإجمالاً فيستطيع قارئ كتابات ابن خمير أن يقرر أنه أعطى للدراسات الحديثية مكانة متميزة في عمله التفسيري والعقدي، حتى لقد صح لنا القول بأنه مثل التوجه التأصيلي الموحد في أسمى صورته، فلم يكتف برفع شعار ربط العلوم بأصولها، وإنما سعى إلى تطبيق هذا الشعار وممارسته على أرض الواقع، فاستحق بحق أن يكون ممثلاً للثقافة الجديدة التي أحدثتها ثورة العهد الجديد.

ورغم أن ابن خمير كان فقيهاً مالكيًا - كما يذكر ابن الشعار-، إلا أننا نعتقد أنه كان فقيهاً من نوع آخر، إذ لم يكن فقيهاً حرفياً كبقية فقهاء المالكية في العصر المرابطي وبداية العصر الموحد، يعني من الذين يحفظون الفقه حرفياً ويستظهرون النوازل والفتاوى والأحكام الفرعية، لكنه كان أكثر من ذلك، مهتماً بالقواعد الكلية، والأصول العامة للعملية الاجتهادية. وقد شهدت أعماله العلمية لاسيما كتابه "المرشد" بقدرة على توظيف متميز للقواعد الأصولية توظيفاً رائعاً، كما أن الدراسة التبعية لما بين أيدينا من نتاجه الفكري أثبت تناوله لقضايا ومحاوَر هي من صميم الدرس الأصولي تناولاً متقناً، وبذلك يمكن القول بأن ابن خمير نظر إلى الفقه نظرة فوقيّة تنظيرية، اهتمت بالفلسفة التشريعية قبل أن تهتم بتجليات العملية الفقهية.

أما بخصوص ثقافة ابن خمير المنطقية والفلسفية عموماً، فنسجل أولاً أن الجو المغربي لم يكن على عهده مهياً تماماً لقبول العلمين إلا في حدود خاصة، ورغم أن الأصوات ستعالى في المغرب والأندلس

<sup>1</sup> - راجع: ابن خلدون - المقدمة، تح: علي عبد الواحد وافي، ط: دار النهضة، مصر: 1401هـ: 1042/3.

مسندة بعلم المنطق، ومواجهة للفكر الفلسفي عموماً، ومقاطعة للمشتغلين بذلك من الباحثين والفلاسفة. إلا أن الأكيد -من جهة- أن ابن خمير درس كتب المنطق وأتقن علمه، وأكبر دليل على ذلك استفادته منه واستعماله للكثير من قياساته، وسلوكه في تعريفاته وحدوده مسالك أهل الصنعة من المناطق، سواء في اعتبار الكليات أو الأجناس وما إلى ذلك مما هو معروف في هذا العلم. فقد أثبت الاطلاع على كتابي ابن خمير أنه وظف القواعد المنطقية التصورية في تعريفاته واحترازاته الحدية توظيفا سليما ورفيعا، كما أن الجانب التصديقي باد في عمله من خلال تتبع مناقشاته واستدلالاته، حيث يبدو أن الرجل كان على معرفة وافية بعلم المنطق وخصوصا في قياساته المتنوعة، وفي اعتماده قاعدة السير والتقسيم، والقياس التمثيلي، والقياس الكلي، وما إلى ذلك مما يعد علامة على التعمق في هذا العلم.

أما عن موقف ابن خمير -من جهة ثانية- من الفلسفة فقد كان شبيها بموقف جل المتكلمين من علماء الأشاعرة للمرحلة الثانية - مرحلة الجويني ومن معه -، فقد أسهم من جهته في دعم الاتجاه المعادي للفلسفة، وسعى إلى توهين عراها ودك حصونها في سبته والمغرب عموماً، أخذاً بخطة الغزالي ومن جاء بعده من أمثال المكلائي (ت: 626هـ/1237م) - صاحب كتاب: "لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول" - وغيره.

لقد وجه ابن خمير سهام نقده للفلسفة والفلاسفة، وكان من خطه أن عاش فترة الانتفاضة الأخيرة لفلاسفة العرب التي كانت أرض المغرب مجالها الأكبر، وهكذا عاصر ابن خمير جماعة من أهل هذا المنحى كابن باجة، وابن طفيل، وابن رشد وغيرهم من التلاميذ، وكان من الطبيعي في ظل نسقه الفكري والعقدي أن يعتبرهم كغيرهم من الفلاسفة القدامى في المشرق وفي بلاد اليونان، خصوصاً للعقائد السماوية، أعداء لأصحاب الفكر الديني.

وقد خصص ابن خمير مواضع كثيرة من فصول "مقدماته" لمناقشة الفلسفة وانتقاد المشتغلين بها والرد عليهم، محاولاً إبراز تخافتهم، ومؤكداً انحراف قياساتهم، وضعف حججهم. وقد خلصنا من تتبع تلك النقاشات إلى نتيجة مفادها أن ابن خمير كان على دراية بالمؤلفات الفلسفية التي كانت رائجة في بلاده وفي مدينته، وأنه قرأ جل معاصريه من فلاسفة المغرب بما فيها مؤلفات ابن طفيل، فقد ناقش قصة "حي بن يقظان" وسير أغوارها الفلسفية، وهاجم أفكار الفارابي الفيضية، ورد على ابن سينا، بل وحتى على أرسطو بأسلوبه الكلامي ومنهجه الجدلي، وهذا يومئ - بدون أدنى ريب - إلى تمرسه وإطلاعه على الكتب الفلسفية مباشرة أو من خلال ما كتبه خصوصاً عنها.

## 4 - الآثار العلمية لابن خمير

نبدأ هذه الآثار بالحديث عن تلاميذ ابن خمير ثم نتبع ذلك بالحديث عن مؤلفاته، تاركين الحديث عن الكتاب موضوع التحقيق "مقدمات المرشد" إلى المبحث الأخير من هذا التلخيص.

### 4-1 - التلاميذ :

وهما: أبو عبد الله الأزدي، وأبو عبد الله الطراز.

#### 4-1-1 - أبو عبد الله الأزدي (ت: 660هـ/1262م):

هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الأزدي السبي، قرطبي الأصل انتقل منها أبوه إلى سبتة، حيث كانت ولادته حوالي سنة سبع وستين وخمسمائة<sup>1</sup>.

وقد تخرج أبو عبد الله بعد دراسته بسبتة وبالأندلس عالماً جليلاً، وعمر وأكثر من الرواية، وكان متقناً للفقهاء عاقداً للشروط، جيد الخط، وولي القضاء بسبتة، وعرف بالزهادة في أحواله واستقامته في الطريقة، ومن الشيوخ الذين نص ابن عبد الملك على تلمذة الأزدي لهم وتأثره بهم في العلم والأخلاق أبو الحسن علي بن خمير مفكرنا<sup>2</sup>.

#### 4-1-2 - أبو عبد الله الطراز (ت: 645هـ/1247م):

محمد بن سعيد بن علي بن يوسف الأنصاري، عرف بابن الطراز الغرناطي، درس ببلده على جماعة من الشيوخ، كأبي محمد بن عبد الصمد، وأبي القاسم الملاح، وأبي محمد الكواب، ودرس بقرطبة على جماعة، وبمالقة، وبسبتة، وبإشبيلية على أبي الحسن بن زرقون وابن عبد النور، وبفاس وبمرسيه على جماعة، وقد كانت دراسته في سبتة على جماعة من علمائها من أرفعهم أبو العباس العزفي، وابن خمير السبي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - م، س، ن، ص.

<sup>2</sup> - انظر: الذيل والتكملة، س: 8 / 303.

<sup>3</sup> - ابن عبد الملك - الذيل والتكملة: 6 / 210.



وقد تجرد ابن سعيد الطراز آخر حياته لإخراج كتاب "مشارك الأنوار" لعياض حيث إن أبا الفضل كان قد تركه في مبيضته، ولم يكن ممكنا الانتفاع به، فاهتم بإصلاحه وإخراجه للناس<sup>1</sup>. أما أشهر تلاميذ الطراز فهم، أبو عبد الله الطنجالي، وابن الزبير وغيرهما<sup>2</sup>.

#### 4-2- المؤلفات: إذا كانت كتب التراجم والرجال المغربية والأندلسية - باستثناء

"التكملة" - قد سكنت كلها عن ذكر تفاصيل تتعلق بحياة ابن خمير ومراحل تكوينه وشيوخه ثم عن المناصب العلمية التي يمكن أن يكون قد شغلها، فإن مصادرنا الشحيحة وموردنا عن تلك الأخبار والمعلومات - على قلتها - يبقى ممتثلا فيما وصل إلى أيدينا من مؤلفات ابن خمير. والحق أن ما وصلنا منها الآن مؤلفان من أصل أربعة كتب ثبت تأليف ابن خمير لها، وهي كتب:

1 - مقدمات المرشد.

2 - وتزيه الأنبياء.

3 - والوصية.

4 - وشرح سورة الكهف.

فمن خلال المؤلفين الأول والثاني ( وهما الكتابان اللذان احتفظت لنا بهما بعض المكنيات الخاصة والعامية )، استطعنا أن نجمع تنقا من المعلومات أنارت لنا الطريق لمعرفة بعض أحوال وأخبار ابن خمير خلال حياته الأولى وأثناء مرحلة دراسته، ثم بعد نضجه واستوائه عالما متمكنا.

وعلى هذا فستقوم الآن بإجراء نظرة تفحصية على كتاب "التزيه" والإشارة إلى كتاب "الوصية"، ثم كتاب "تفسير سورة الكهف"، على أن نخصص ل"المقدمات" المبحث الأخير من هذا التقديم - كما وعدنا من قبل -.

#### 4-2-1 - تزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء: عنوان هذا الكتاب بالتمام هو:

"تزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء ومجموع نكت ما خص به نبينا - صلى الله عليه وسلم - من الكرامات ليلة الإسراء عند لقاء الكليم وما كان بينهما من المراجعة والمخاطبة في أمر الصلاة".

وقد حقق هذا الكتاب محمد رضوان الداية اعتمادا على نسخة محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية (كانت محفوظة في المكتبة العثمانية بجلب برقم: 643)، تقع في ستة وستين (66) ورقة من القطع

<sup>1</sup> - ابن الخطيب - الإحاطة: 42/3، ومخلف - شجرة النور: 182/1 - 183، والمرباط الترغي - مقدمة تحقيق

أعلام مالقة، ص: 32 - 33.

<sup>2</sup> - مخلف - شجرة النور: 183/1.

المتوسط<sup>1</sup>: وفي آخر هذه النسخة: « كمل بحمد الله ومنه وحسن توفيقه، ووقع الفراغ من تحريره على يد الفقير الخاطئ المذنب الراجي عفو ربه الكريم إسحاق بن محمود بن يلكويه بن أبي الفياض الشابر خواسي البرجردي<sup>2</sup> غفر الله له ولوالديه ولجميع أمة محمد برحمته الواسعة وذلك في الخامس عشر من صفر سنة ست وأربعين وستمائة بالقاهرة المحروسة المعزية والأصل الذي انتسخ منه كان مقابلاً بأصل المؤلف رحمه الله<sup>3</sup> ».

ويستوقفنا هنا تاريخ نقل هذه المخطوطة من أصل المؤلف الذي وقع في القاهرة في وقت غير بعيد من وفاة ابن خمير، هذا النسخ الذي يبين أنه رغم المحاصرة التي لقيها ابن خمير ببلده ورغم الجحود الذي قوبل به فكره وعطاؤه، إلا أنه وجد في أهل مصر من الإنصاف ما لم يجده في موطنه وأهله. وهكذا نرى كيف أن تلاميذه نقلوا مؤلفاته إلى البلاد الأخرى، إلى مصر وإلى حلب وإلى غيرها من بلاد الإسلام وروجوا لها فأُنزلت منزلة التكرام ورحب بها أينما ترحيب. فلو لم تكن لمؤلفاته تلك الخطوة ولولا التقدير الذي فرضته لدى المشاركة لما كان لنا أن نطلع عليها الآن، ولما كانت يد التاريخ قد أشفقت عليها وحفظتها من التبدد والضياح.

نعم لقد دفعت الأهمية والقيمة العلمية لكتاب "التزيه" بالعالم المصري الكبير إسحاق بن محمود البرجردي إلى انتساخ هذا الكتاب والترويج له، ولاريب أنه كان مجالاً للدراسة بمصر خلال فترة من الفترات السابقة في بعض الحلقات العلمية.

لقد عثر الداية على مخطوطة "التزيه" ضمن مجموع ضم مؤلفات لكبار علمائنا المشاركة، منها "طبقات الفقهاء" للفيروزآبادي، و"مختصر من رسالة الاحتجاج" للشافعي تصنيف أبي بكر البغدادي، وكتاب "نصرة القولين للأمام الشافعي" تصنيف أبي العباس بن القاص الطبري، وفيه "القول في حقيقة القولين" تصنيف أبي حامد الغزالي<sup>4</sup>. وقد أشار الداية إلى أن مالك المجموع - الذي احتفظ به مدة قبل انتقاله إلى المكتبة العثمانية بحلب - هو إبراهيم بن أحمد بن محمد الشهير بأبن الملا العباسي الحلبي (ت:

1 - الداية - مقدمة تحقيق التزيه، ص: 9.

2 - من أكابر المشايخ الصوفية وقدمائهم، ولد سنة: 577هـ/1181م ببروجد، (بين هذان والكرج)، وسمع في بغداد والقاهرة من جماعة، وكان يكتب بخط جيد، ونسخ الكثير من الكتب، وصحب عدة شيوخ، وهو ثقة نبيل، لديه فضل، ولي أشراف الخانقاه مدة، وتوفي سنة تسع وستين وستمائة. انظر: الصفدي - الوافي بالوفيات، ط: 2 بعناية:

س. دريد، رينغ، دار النشر فريز شتاير، بفسبادن: 1394هـ/1974: 424 / 8.

3 - التزيه، ص: 169.

4 - مقدمة تحقيق التزيه، ص: 10.

1032هـ/1922م)، وكان مشغولا بالعلم منعزلا عن الناس ملازما المطالعة والكتابة وتلاوة القرآن، وله عدة مؤلفات<sup>1</sup>. ومعنى هذا أن كتاب "التزيه" لابن خمير ظل منذ القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر الهجري متداولاً عند بعض المشاركة، وربما كانت دراسته تتم خلال كل هذه القرون في مصر أو سوريا من طرف بعض أهل العلم.

وعن طبيعة هذا الكتاب، فقد ذهب ابن شريفة إلى «أنه أدخل في تفاسير القرآن منه في علم الكلام، وهذا ما يصرح به [ابن خمير] في المقدمة إذ يقول: "أما بعد فإني استخرت الله تعالى في إملاء شرح لبعض آيات رغب في إملائها بعض الطلبة المحتاطين على الدين"، ومن هنا -[يقول ابن شريفة]- يمكن عد ابن خمير في طبقات المفسرين»<sup>2</sup>.

ومع وجاهة هذا الكلام إلا أنني أرى أن كتاب "التزيه" كتاب عقيدة وتفسير معاً، لأن الموضوع الأساس الذي عالجها المؤلف فيه - حسب ما يظهر من ترجمته - هو الدفاع عن مرتبة النبوة، وإثبات عصمة الأنبياء من كل ما نسب إليهم من ذنوب كبيرة أو صغيرة لا تليق بمقامهم، وهو موضوع من صميم مباحث العقيدة إلا أن ابن خمير عرضه بطريقة ومنهج قريب من منهج المفسرين، ولذلك صنفه بعض الدارسين ضمن كتب التفسير، لأن طريقة معالجته للقضايا العقدية كانت طريقة غريبة ومتميزة بين كتب أهل الكلام وعلم التوحيد.

لقد كان البحث والكتابة في هذا الموضوع - موضوع إثبات جواز النبوات اللصيق بعلم السيرة أيضاً - معتادين في مدينة سبته منذ تأليف الحافظ أبي الريح سليمان بن سبع السبتي (ت: 520هـ/1126م) كتاب "شفاء الصدور"<sup>3</sup>، وتأليف عياض لكتاب "الشفاء" إلى جانب تأليف أبي العباس العزفي - معاصر ابن خمير وقرينه - لكتابه الشهير "الدر المنظم في مولد النبي المعظم"<sup>4</sup>.

ونخبرنا ابن خمير أنه ألف هذا الكتاب نزولاً عند رغبة بعض الطلبة الغيورين على عقيدتهم الذين شوشت عليهم روايات بعض القصص والمؤرخين والوعاظ، فقام ابن خمير يرد على من اعتبرهم

1 - البداية، م، س، ص: 15.

2 - ابن خمير وآثاره، ص: 26.

3 - انظر إسماعيل الخطيب - الحركة العلمية في سبته خلال القرن السابع، ط: مطبعة النور، تطوان: 1986، ص: 351.

4 - قامت بتحقيقه فاطمة اليازدي من أجل نيل شهادة دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بالرباط، وهو يوجد ضمن الخزانة الخاصة لهذه الكلية.

جاهلين بحدود الشريعة وأركان العقيدة، واعتنمها فرصة للتعريف بالجائزات في مقام النبوة، أي بما يجوز وما لا يجوز في حق الأنبياء - عليهم السلام - الذين خصهم الله بهذه المرتبة العلية.

ألف ابن خنير هذا الكتاب - إذن - استجابة لطلابه، وفي الوقت نفسه استجابة لرغبة الهيئة العاملة التي أرادت أن تترصد للمتحرفين من المفسرين والقصاص والزنادقة والطاعنين في منصب النبوة من أهل الكتاب، وقد توقف ابن خنير في كتابه عند الكثير من القضايا والأخبار التي رويت عن جماعات من الأنبياء فتعرض لها بالنقد وصحح الكثير من أخطائها، ونبه على وقوع الوضع في مجمل ما يرويه غير أهل الاختصاص في هذا الشأن.

إن المهم في كتاب التنزيه أن ابن خنير لم يكن يتحدث فيه عن حوادث تاريخية قديمة أو عن وقائع حدثت في أماكن بعيدة عن موطنه، كلا وإنما كان يتحدث عن حال بعض القصاص والوعاظ والمؤرخين الذين كانت سبته والأندلس تعج بهم، والذين كانوا يتكسبون بوعظهم، غير مباليين بقواعد الدين وقدرسية العقيدة. وقد وصف ابن عبد الملك حال أحدهم فقال: «وله في الكدية منازع غريبة، وقد أشبهوا في التحوال في الآفاق والتحایل على الناس أبا زيد السروجي بطل "المقامات الحريية"»<sup>1</sup>، كما أشار إلى بعض مجالس أبي بكر محمد بن عفير (ت: 662هـ/1263م)، الذي احترف هذا النوع من التكسب حيث بين بأن أكبر همه كان جمع المال، ولم يكن همه احترام دين أو مبادئ أخلاقية<sup>2</sup>. وقد نقل ابن شريفة عن أبي سعيد صاحب "اختصار القدح" أن قريبا لهذا الواعظ واسمه أبو العباس أحمد بن عفير المقتول عام: 638هـ/1240م، كان يتكسب -بذوره- بالوعظ المزيف وحكي ابن سعيد في شأنه «حكايات يندى لها الجبين، إذ كان يتظاهر بالمعاصي ويتعاطى الشراب ويفرق بين المرء وزوجه، دعاه مرة أحد التجار الذين يحسنون الظن بالوعاظ إلى منزله ليصلح بينه وبين امرأته فاستمالها إليه وأفسدها على زوجها حتى طلقها وتزوجها هو بتكاح خير منه السفاح -كما يقول ابن سعيد-»<sup>3</sup>. ومن الغريب أن هذه الموجه من التكسب بالوعظ وما ارتبط بها من اختلاق للروايات الرائقة وتحريف للأخبار الموثوقة، لم تكن ظاهرة من ظواهر المغرب أو الأندلس فقط، بل لقد وجدنا ابن الجوزي في المشرق يحذر من خطرها ويستعدي عليها العلماء والمحدثين إذ يقول: «كان الوعاظ في قديم الزمان علماء فقهاء، وقد حضر مجلس عبيد بن عمير عبد الله بن عمر -رضي الله عنه-، وكان

<sup>1</sup> - الذيل والتكملة: ق: 6: 346 - 347.

<sup>2</sup> - م، س، ق: 6: 344.

<sup>3</sup> - ابن خنير وآثاره، ن، ص: 23.

عمر بن عبد العزيز يحضر مجلس القاص، ثم خست هذه الصناعة فتعرض لها الجهال فبعد عن الحضور، وعندهم المميزون من الناس، وتعلق بهم العوام والنساء فلم يتشاغلوا بالعلم وأقبلوا على القصص وما يعجب الجهلة وتنوعت البدع في هذا الفن»<sup>1</sup>.

ثم مضى ابن الجوزي يعدد انحرافات هؤلاء القصص المتمثلة في وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب، وفي إنشاد الشعر الساقط البذيء المثير للشهوات، وفي إظهار الخشوع والتباكي نفاقاً ورياء، وفي أخذهم الأموال على وعظهم وخلق الرجال بالنساء في مجالسهم... إلخ<sup>2</sup>، وختم كلامه قائلاً: «وأكثر كلامهم اليوم في موسى والجبل وزليخا ويوسف، ولا يكادون يذكرون الفرائض ولا ينهون عن منكر... تركوا الشرائع وراء ظهورهم»<sup>3</sup>.

ومعلوم أن ابن الجوزي كان معاصراً لابن خنير فقد توفي عام 597هـ/1200م، وهذا معناه أن موجة الوعظ التكمسي الارتزاعي كانت عامة في بلاد الإسلام، مما اضطر ابن الجوزي وغيره من علماء المشرق ثم ابن خنير المغربي السبيعي، وابن الزبير الأندلسي وغيرهم إلى الوقوف في وجه هذه الانحرافات والجهالات المتفشية في المجتمع، وتنبيه الناس إلى الأخذ بالأخبار الصحيحة في قصص الأنبياء، واختيار التأويلات الراجحة الصحيحة عندما يتعلق الأمر بمواقفهم وسيرهم.

يقول ابن خنير منبهاً إلى الدور التخريبي الذي كان الوعاظ يقومون به داخل الحقل العلمي ومشيرا إلى العبث الذي كانوا يعثون به في النصوص المقدسة عن طريق الأخذ بالروايات المكذوبة والترويج لها بين العامة مؤولين معانيها تأويلات باطلة توافق هواهم الفاسد: «ثم قيض الله لتلك الحكايات في هذا الوقت المنكوب شرذمة من المقلدة الممتين إلى الإرادة، والقصاص المدعين في غرائب العلم وبواطن المعاني الممتين إلى الوعظ والتذكير، فتراهم يتنقلون من المزابل إلى المنابر، فيطرحون الكلام في وظائف التوحيد ومزعجات الوعد والوعيد وأقسام أهل الدارين في الدرجات والدركات، ويخوضون في أحوال الأنبياء - عليهم السلام - ويمتدلون بأعراضهم على رؤوس العوام الطغام، ولا مشفق على دين الله تعالى، ولا محتاط على أعمار المقلدة ولا زاجر ولا سلطان حتى كأننا ملة أخرى، ولا نغار على ذمهم ولا نرقب على ذمهم ولا نرقب في أعراضهم إلا ولا ذمة»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - تليس إبليس، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (د - ت)، ص: 123.

<sup>2</sup> - ن، م، ص: 124.

<sup>3</sup> - ن، م، ص: 125.

<sup>4</sup> - التزييه، ص: 25 - 26.

وعلى كل فقد قسم ابن خمير كتاب "التبوية" إلى مقدمة وبعض فصول، بحيث ربط كل فصل بقصة نبي من الأنبياء، وهكذا قام في المقدمة ببيان أسباب التأليف ومعنى نزاهة الأنبياء وعصمتهم، كاشفا الأسباب التي أدت إلى الانزلاق في العقائد المرتبطة بهم ومحللا العوامل التي دفعت بمؤلاء القصص والوعاظ إلى ادعاء ما ادعوه في حقهم.

ثم قام في الفصول اللاحقة بتتبع الشبهات التي حامت حول كل نبي من الأنبياء ففصل فيها الكلام انطلاقا من مناقشة كل قسمة، والبحث في الروايات التي انبنت عليها لتأكيد زيفها أو سوء فهمها، وقد عمل على الاستعانة بالأدوات اللغوية والنصية والعقلية في تتبع وتأويل كل ما تناوله من نصوص.

**4-2-2 - كتاب الوصية:** لم يصلنا هذا الكتاب الذي ألفه ابن خمير، وهو كتاب خصصه لفضح زمرة المتصوفة الباطنية والمرتقة الذين انتحلوا هذه الطريقة ظاهرا ولكن هدفهم المبيت كان هو خداع الناس وتضليل عقائدهم وأكل أموالهم بالباطل.

فقد واجه ابن خمير هذه الطائفة مواجهة علنية ووجه إليهم سيوف نقده وجام غضبه. وقد تولى في "المقدمات" فضح بعض مثالبهم الدينية وتبع عوراتهم ثم قال: « ولولا الخروج عن المقصود لأسمعتك من بعض مثالبهم الخسيسة، ولكن إذا أردت الشفاء من سماعها فقد ألفت في ذلك كتابا على حياله سميت "الوصية"<sup>1</sup>.

وكم كان سيكون مفيدا لو وصل هذا الكتاب إلى أيدينا الآن، لأنه كان سيعرفنا على واقع حال المجتمع السني بصورة أدق خلال عصر ابن خمير، كما كان سيكشف لنا عن تفاصيل الحياة الثقافية وربما السياسية للمدينة البوغازية بصورة أوضح بعيدا عن التخمينات والافتراضات، ولا شك أننا كنا سنعثر فيه على أجوبة شافية تتعلق بمواقف ابن خمير من فئة المتصوفة كما كان سيكشف لنا عن مظاهر الفساد في الفكر الصوفي والاجتماعي المغربي، وسيطلعنا على حقائق وتفاصيل ضاعت كلها بسبب ضياعه.

**4-2-3 - شرح سورة الكهف:** لست أدري إن كان هذا الكتاب تفسيرا لهذه السورة منفردة أم هو تفسير للقرآن كله، ولا أمل في العثور على جواب عن هذا السؤال، لأن المعلومات الكاشفة عن هذه الحقيقة مفقودة الآن، ولا دليل عندي على أن ابن خمير فسر القرآن أو بعض سوره إلا مما أثبتته عندما كان يتحدث عن ثبوت الولاية، ذاكرة أن هناك أدلة من النقل تثبتها، وأن الكتاب

<sup>1</sup> - المقدمات، ص: 32.

الكريم نسبها إلى أهل الكهف قال: « ولم يكونوا أنبياء إجماعاً، وانخرقت لهم العادة من أوجه كثيرة، ذكرتها في شرح سورة الكهف ...<sup>1</sup>». هذا كل ما توفر لدينا من معلومات عن هذا التفسير أو الشرح، وبه نكون قد حفرنا في الأسطر المكتوبة لابن خنير من أجل تلمس آثار هادية إلى ما فقد من فكر وإنتاج هذا المفكر السني، ننتقل بعدها إلى الأهم، وهو الوقوف مع الكتاب موضوع التحقيق، كتاب: "مقدمات المرشد"، فماذا يمكن القول بخصوصه في هذا التقديم؟

---

<sup>1</sup> - المقدمات، ص: 68.

## 5 - كتاب مقدمات المرشد إلى قواعد العقائد

وهو الكتاب الضخم والأهم الذي وصل إلينا من إنتاج ابن خمير، وهو مؤلف كلامي يبحث في العقيدة ولا خلاف بين الباحثين في هذه الطبيعة. أما عن الأصول المخطوطة له، فالواقع أنه لا توجد له إلا نسخة مخطوطة واحدة توجد بخزانة القرويين بفاس، ولا يعرف له غيرها في مكان آخر. وقد وصف ابن شريفة هذا الكتاب بقوله: « يعتبر كتاب "مقدمات المرشد" من أقدم تأليف المغاربة في علم الكلام، وهو من أهمها إن لم نقل أهمها على الإطلاق، وهو عبارة عن عقيدة وسطى تتعد عن الإطناب وتقترب من الإيجاز كما يقول ابن خمير في الديباجة، ولكن الإطناب والإيجاز أمران نسيان يختلفان باختلاف العصور، فالعقيدة في نظر مؤلفها ووقتها عقيدة وسطى، ولكنها تبدو لنا الآن من المطولات»<sup>1</sup>.

### 5-1 - نسبة الكتاب إلى ابن خمير: بالرغم من الأهمية التي يكتسبها هذا الكتاب

من الناحية العقدية والتاريخية إلا أنه - شأنه في ذلك شأن مؤلفه أبي الحسن بن خمير - لم ينل حظه من العناية لا في عهد مؤلفه ولا في الفترات التاريخية اللاحقة، إذ لا نجد له ذكرا في أي من المؤلفات المغربية الخاصة بالأعلام والكتب و لم تقع الإشارة إليه في أي كتاب عقدي - بما فيه المؤلفات الأشعرية اللاحقة-. وقد حاولنا خلال دراستنا التفصيلية لسيرة ابن خمير<sup>2</sup> أن نعرض لأهم الأسباب التي جعلت ابن خمير ومؤلفاته تواجه بالإهمال وتحجب عن العامة والخاصة، وأرجعنا السبب في ذلك إلى جملة عوامل لعل من أهمها طبيعة ابن خمير النفسية، هذه الطبيعة التي يظهر - من خلال كتابيه الموجودين بين أيدينا الآن - أنها كانت حادة لا تعرف مهادنة الخصوم، فقد شحنت مؤلفاته بعبارات القدح فيهم والانتقاص منهم وطمت صفحات كتابيه بسب المخالفين له واستعماله لعبارات جارحة وقاسية وأحيانا ساقطة في حقهم سواء كانوا متكلمين أو قصاصا أو وعاظا، فهو ينعته ب"البهائم"، و"الأوياش"، و"الأراذل"، و"الديبة"، و"الفجرة"، و"الكلاب"، و"الجهلة"، و"الرعاع"<sup>3</sup>، وهذا راجع - ولا شك - إلى طبعه الخاص ولسانه الحاد وقلمه السيال ونفسيته العصبية التي فتحت عليه بابا من

<sup>1</sup> - ابن خمير وآثاره، ص: 28.

<sup>2</sup> - انظر أطروحتنا المذكورة آنفا، ص: 288 وما بعدها.

<sup>3</sup> - انظر مثلا: المقدمات، صحائف: 10 - 44 - 49 - 51 - 68 - 72، والتزييه، صفحات: 2 - 3 - 7 - 14 - 32

وغيرها.



المواجهات، وأدت إلى إهمال ذكره بسبب العداوات الكثيرة التي كانت بينه وبين الكثير من معاصريه. بل لقد طعن حتى في علماء الدولة من "طلبة الأندلس"، مما جعله ومؤلفاته عرضة لسهام كل هؤلاء الخصوم، حيث نال الكثير من الإهمال والمحاربة العلنية والمضمرة.

كما أن وقفته المتشددة ضد التصوف الباطني ومحاربه لانحرافات الصوفية - التي كانت مستشرية بمدينة سبتة وبمجموع البلاد المغربية - قد فتح عليه ذلك بابا واسعا من العداوات تكالب عليه فيها وعلى نتاجه الفكري فعات المتصوفة بمختلف اتجاهاتهم ودرجاتهم، وأكبر دليل على أن الاتجاه الصوفي كان خصما كبيرا لابن خنير أن كتاب "الوصية" - وهو أحد أهم كتبه العلمية - تم إتلافه ولم يصلنا منه إلا اسمه مع أن ابن خنير يؤكد أنه ألفه قبل "المرشد"، ويثبت أنه فضح فيه جماعات المتصوفة وكشف فيه عوراهم.

ومع هذا الإهمال الذي لحق كتاب "المرشد" فإننا لا نشك في نسبته لابن خنير، وأهم ما نعول عليه في تصحيح هذه النسبة هو ما جاء في مفتتح الكتاب حيث ورد في أول ورقة المخطوطة: «قال الشيخ الفقيه الإمام القدوة أبو الحسن علي بن أحمد الأموي عرف بابن خنير - رحمه الله»<sup>1</sup>.

وإلى جانب هذا الدليل الأساسي لدينا براهين أخرى لا تقل عنه أهمية تؤكد - بما لا يدع مجالا للشك - بأن الكتاب هو لأبي الحسن، وتتمثل هذه البراهين فيما ورد في "مقدمات المرشد" من معلومات تتوافق وهذه النسبة، فابن خنير يؤكد أنه ألف كتاب "تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء"، وقد جاء في "المرشد" - بعد أن سرد ابن خنير جملة من الشبهات والتهم الدنيئة التي طعن بها بعض الجهلة من المفسرين والقصاص في بعض الأنبياء - قوله: «وما عسى أن تتحمل القلوب بعد سماع هذه القوارع، ولذا كان الإمام أبو بكر بن العربي - رحمه الله - يقول: "يا لله من المؤرخين وجهلة المفسرين"، ولولا التطويل وإخراج التأليف عن المقصود لأسمعتك من هذه القصص كتابا ترجمته ب"تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء"، فتأمله تجد فيه شفاء صدرك إن شاء الله تعالى»<sup>2</sup>.

فابن خنير يعلن في "المرشد" - إذن - أنه صاحب كتاب "التنزيه"، ومعلوم أن نسبة "التنزيه" إلى أبي الحسن بن خنير مسألة محسوم فيها، وقد قام محمد رضوان الداية بتحقيق هذا الكتاب معولا على أنه

<sup>1</sup> - ص: 1 من المخطوطة.

<sup>2</sup> - ص: 81.

لابن حمير بناء على ما جاء في صورة غلاف المخطوطة الأصلية<sup>1</sup>، حيث أثبت فيها ما يلي: « كتاب تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء ومجموع نكت ما خص به نبينا صلى الله عليه وسلم من الكرامات ليلة الإسراء عند لقاء الكليم وما كان بينهما من المراجعة والمخاطبة في أمر الصلاة، تأليف الإمام الفقيه المرحوم أبي الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي، عرف بابن حمير<sup>2</sup> رحمه الله تعالى»<sup>3</sup>. وقد تشابه أسلوب الكتاين وتشابهت العبارات والألفاظ المستعملة فيهما بصورة تقطع بأن مؤلفيهما كاتب واحد. وقد تكرر الاستشهاد في المؤلفين بأشعار لامرئ القيس وعمر بن أبي ربيعة والمتنبي وغيرهم مما يشعر بأن مؤلف الكتاين يأخذ مادته من معين واحد، كما تكرر الاستشهاد ببيت شعري لرفاعة بن قيس الأسدي أو غيره جاء فيه :

« بلاد بها عق الشباب تئامي # وأول أرض مس جلدي تراها»<sup>4</sup>.

و يظهر التوافق بين المؤلفين أيضا فيما ذكره ابن حمير عن قصص الأنبياء وتعداد التهم التي وجهت إليهم، فتراه يكرر قصة داود - عليه السلام - مع أوريا<sup>5</sup>، وقصة يوسف - عليه السلام - مع زليخا<sup>6</sup>، وقصة نبينا - عليه السلام - مع زينب - رضي الله عنها<sup>7</sup> - وغيرها في "المرشد" و"التنزيه" مستعملا نفس الألفاظ واصفا القصص بنفس الأوصاف القديحة وبنفس العبارات التتقيصية في الكتاين معا. وإلى جانب هذا تكرر الاستدلال في "التنزيه" وفي "المرشد" بمجموعة من النصوص الحديثية كقوله -صلى الله عليه وسلم-: ﴿ ادخرت شفاعتي لأمتي يوم القيامة ﴾<sup>8</sup>، وقوله: ﴿ حمل أخي يونس أعباء

<sup>1</sup> - وهي نسخة مكتبة الأسد الوطنية (كانت محفوظة في المكتبة العثمانية بحلب برقم: 643)، تقع في 66 ورقة من القطع المتوسط (ضمن مجموع)، راجع: مقدمة تحقيق التنزيه، ص: 9.

<sup>2</sup> - هكذا جاء عند الداية بالخاء بدل الحاء، ولكنه عمل على تصحيح الخطأ في الطبعة الثانية (ط: 2 دار الفكر، دمشق: 1420هـ/1999م)، وقد ورد اسم مبحوثنا بالخاء كذلك في نسخة "التكملة" التي حققها عبد السلام المراس، وإن كان قد أشار في الهامش إلى أن الاسم يوجد مكتوبا بالخاء في النسخة المقابلة، راجع: 247/3.

<sup>3</sup> - انظر: التنزيه، ص: 21.

<sup>4</sup> - راجع: المقدمات، ص: 17، والتنزيه، ص: 106.

<sup>5</sup> - المقدمات، ص: 81، والتنزيه، ص: 25.

<sup>6</sup> - ن، م، نفس الصفحات.

<sup>7</sup> - نفسهما.

<sup>8</sup> - التنزيه، ص: 156، والمقدمات، ص: 98.

الرسالة فانفسخ تحتها كما ينفسخ الربع<sup>1</sup>، وقوله: «ما كان لني أن تكون له خائنة الأعين»، وقوله: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»<sup>2</sup>، وقوله: «لا تفضلوني على يونس بن متى»<sup>3</sup> وغيرها بنفس الألفاظ حتى فيما نقل منها بالمعنى، مما يعطي الانطباع باشتراك متيقن للكتابين في المؤلف والمصادر.

**5-2- سبب تأليف الكتاب:** لم يذكر لنا ابن خنير سبب تأليفه لـ "مقدمات المارشد"، ولكن يظهر أنه وجد الجو السيئ خلوا من أي تأليف في أصول الدين، وأراد أن يخص المدينة بتأليف يكون وسيلة لإقبال الطلبة والمبتدئين على معرفة علم الكلام الأشعري، فالأهداف - إذن - تتعلق بغيرته على العلم وعلى مدينة سبته، ولكن الأهم من كل هذا وذاك هو غير ابن خنير على عقيدة المسلمين وخوفه على إيمان الناس بعد سيطرة بعض الجهالة على الشأن الثقافي وترويجهم واختلاقهم للأكاذيب في حق الأنبياء، وطعن اليهود والنصارى ومجموع الفلاسفة في عقائد الأمة، كل هذه الأمور جعلت مفكرنا ينهض بعبء مهمة الدفاع عن العقيدة بالوسط السبتي.

لقد كان يمكن لابن خنير أن يكتفي بتدريس أمهات كتب العقيدة الأشعرية التي كانت منتشرة في سبته<sup>4</sup> كما كان يفعل غيره من علماء المدينة الذين المهتمين بهذا المجال العلمي والديني، ولكنه رأى أن في تدريسها فتنة للمبتدئين نظرا لصعوبة تلك الكتب وتشعبها «فلو أن المبتدئ حين يقصد التعلم [- يقول ابن خنير-] اطلع على كتاب "الشامل" مثلا أو ما هو أبسط منه ففيل له: لا تعرف ما يلزمك من العقيدة حتى تفهم هذا الديوان لنفر من أول وهلة... فهذا [- يقول -] عذري من هذا المقصد في هذا التأليف»<sup>5</sup>.

وعلى مستوى آخر يخبرنا ابن خنير بأن عقيدته هاته بالإضافة إلى كونها تتميز بالتبسيط فإنها من حيث الحجم عقيدة وسط تتميز عن العقائد المصنفة في بابها بالتحقيق والتدقيق. ولما اعترض عليه بأن ما سيقوم به من تأليف لن يكون أمرا جديدا لأن الأشاعرة الكبار لم يتركوا للمتأخرين إضافات جديدة يمكن أن يعزوا بها آراء المدرسة، رد ابن خنير بأن ما قدمه كبار الأشاعرة هو من قبيل الأعمال

<sup>1</sup> - التزييه، ص: 120، والمقدمات، ص: 82.

<sup>2</sup> - التزييه، ص: 96، والمقدمات، ص: 82.

<sup>3</sup> - التزييه، ص: 119، والمقدمات، ص: 82.

<sup>4</sup> - وقد أشرنا إلى أسماء بعضها سابقا.

<sup>5</sup> - مقدمات المارشد، ص: 1.

الكبيرة الضخمة، وهؤلاء الكبار إذا قصدوا التزول إلى المبتدئين لم يتأت لهم ذلك، ولم يسعفهم التعبير عن ذلك؛ لأن مستوى ما يطرحونه من خطاب ليس في متناول أي كان، كما أن ما يستعملونه من ألفاظ واصطلاحات هي من الدقة والصعوبة بحيث تجعل فهم كلامهم أمرا مستعصيا على المسترشدين. لذلك قصد هو في كتابه هذا أن يبحث في الضروري من العقائد مختصرا ميسرا، كما عمل على تبسيط خطابه للطلبة محاولا اجتناب الاصطلاحات الصعبة والتعقيدات والمباحكات الكلامية، واقتصر على الأهم والأقرب إلى فهم المتلقين<sup>1</sup>.

### 5-3 - مصادره: أما أهم مصادره في تأليف "المقدمات" فقد ذكرها تصريحاً في

مقدمة كتابه، وبين أن أهمها هي كتب:

- "اللمع"، للأشعري.

- و"مختصر" الإسفراييني.

- و"التمهيد" للباقلاني.

- و"العمدة" لابن فورك.

- و"الإرشاد" للجويني.

- و"النظامية" للجويني أيضاً. وغيرها من كتب العقيدة<sup>2</sup>.

وإذا كان هذا متعلقاً بالكتب العقدية، فسيجد القارئ في تحقيقنا لنص هذا الكتاب جرداً بمختلف المصادر التي اعتمد عليها مبحثنا في الجانب الحديثي، والجانب التاريخي، كما سيجد كشفاً بكل الكتب التي يمكن أن يكون ابن خنير قد رجع إليها في غير مجال العقيدة والكلام.

### 5-4 - الأقسام الأساسية للكتاب: حتى لا أدخل في مناقشات للقضايا والآراء

الكلامية والمنهجية التي تبناها واتبعها ابن خنير في كتاب المقدمات - حيث إن ذلك سيكون مجال البحث في القسم المتعلق بالدراسة الذي سنتولى - بعون الله وتوفيقه طبعه ونشره في مناسبة لاحقة -، أكتفي الآن بالإشارة إلى تقسيم الكتاب وأبوابه.

فالكتاب يضم عشرة أبواب<sup>3</sup>، ثلاثة أبواب<sup>4</sup> تمهيدية:

<sup>1</sup> - ن، م، ص: 2.

<sup>2</sup> - انظر: المقدمات، ص: 1.

<sup>3</sup> - ذكر ابن شريفة في دراسته السابقة أنه يضم تسعة أبواب فقط، انظر: ص: 30.

<sup>4</sup> - وقد حصرهما ابن شريفة من جهته في باين فقط، انظر: ن، م، وص.

\* الأول: خصصه للكلام في "الرد على من عاب هذا العلم وطعن فيه من أهل الزيغ والتعصب بالجزاف". (ويضم هذا الباب سبعة فصول).

\* الثاني: عنوانه ب"الكلام في العقل والمعقول والتكليف والمكلف" (ويضم فصلين).

\* أما الباب التمهيدي الثالث: فتكلم فيه على "ما يجب على المكلف العلم به، ويحرم عليه تركه، ولا تبرأ الذمة إلا بتحصيله" (ويضم خمسة فصول).

وقد دمج ابن خنير بين مقدمتين من مقدمات الكتاب السبع في \* الباب الرابع هما: المقدمة الأولى: المتضمنة "أسباب العلم بحدث العالم"، والمقدمة الثانية: المتضمنة "العلم بإثبات صانعه تعالى والرد على النفاة المعطلة من أوجه مختلفة"، و(تضم خمسة فصول).

\* أما الباب الخامس: فيضم المقدمة الثالثة وتعلق ب"نفي التشبيه بين الخالق تعالى وخلقه" (وتتألف من خمسة فصول. كذلك).

ثم يأتي بعد ذلك \* الباب السادس: الذي خصصه ابن خنير لالمقدمة الرابعة: المتمحورة حول "الاستدلال على وحدانية الباري تعالى في ملكه وانفراده بأفعاله واستحالة الشركاء عليه تعالى" (وفيها ثمانية فصول).

\* أما الباب السابع: فأفرده للقاعدة أو المقدمة الخامسة، وموضوعها "إثبات الصفات المعنوية لله تعالى" (وتشكلت من ثمانية عشر فصلاً).

\* الباب الثامن: فقد ركز فيه على البحث في "ما يجوز له تعالى من أحكام في خليقته" (قدم ذلك من خلال ثلاثة وعشرين فصلاً).

\* الباب التاسع: عرض فيه ابن خنير للقاعدة السادسة: المتضمنة ل"إثبات النبوة" (وتتألف المقدمة من واحد وثلاثين فصلاً).

\* أما الباب العاشر: والأخير فيضم المقدمة السابعة والأخيرة ويشتمل على محور "السمعيات التي يجب الإيمان بها والعمل بما يكتسب من أول أمرها ويحتسب من نواهيها" (ويضم سبعة وعشرين فصلاً).

وبذلك يكون مجموع أبواب الكتاب - كما قلت - عشرة أبواب، وعدد المقدمات سبعة، بينما وصل عدد فصول الكتاب إلى مائة واثنين وثلاثين فصلاً.

إن من المثير ونحن نتحدث عن أقسام كتاب "مقدمات المرشد" أن تشير إلى أن أسلوب الرجل فيه كان أسلوباً قوياً ودقيقاً، وأنه خاطب الطلبة كما وعدهم بألفاظ مبسطة قريبة إلى متناولهم - إلا في

النادر، حيث كان يستعمل أحيانا عبارات صعبة فيها بعض الإشكال- كما حاول جاهدا أن يقرب إلى الأذهان مجموعة من المعاني والاصطلاحات الفلسفية والكلامية العويصة عن طريق ربطها بالأصول اللغوية أو بضرب الأمثلة الملموسة من الواقع تقرب معانيها القاصية بألفاظ موجزة واضحة.

### 5-5 - وصف مخطوطة "مقدمات المرشد": إلى جانب الصعوبات التي تعتور

البحث التحقيقي عادة - والتي ألحنا لأهمها في بداية هذا المقدمة -، فإن عملنا هذا سيعاني من مشاكل مضاعفة - تضاف إلى ما تقدم - تسبب فيها وجود نسخة واحدة لكتاب "المقدمات". فالكتاب يوجد في أصله في نسخة خطية وحيدة لا يعرف غيرها، ومن سوء الحظ أن ناسخ هذا الأصل الفريد لم يكن تام الضبط والإتقان، فوقع في النص المخطوط تحريفات وتصحيقات كثيرة، ودخله الإسقاط والزيادات والتغيير والكثير من الخرم. وهي موانع كان من الممكن أن تكون حائلا بين إنجاز وإتمام تحقيق هذا المؤلف النفيس، وبالتالي كانت ستؤدي إلى حرمان المهتمين بعلم الكلام الأشعري من أهم مؤلفات المغاربة في هذا الفكر خلال القرنين السادس والسابع الهجريين.

إلا أن إرادة الله تشاء أن يتم إخراج هذا العمل الخميري بعد جهد جهيد وعمل مرهق طويل استعنا فيه بخبرة كثير من أساتذتنا الأفاضل ذوي الممارسة الطويلة والاحتكاك المستمر بمثل هذه المخطوطات، وقد تمكنا في الأخير أن نخرجه على هذه الصورة التي سيجدها القارئ، وهي صورة لا ندعي لها الكمال، ولكن نزعم أنها قامت بمجهود كبير وجهد طويل متوخية الصواب والدقة في سبيل إنجاز هذا التحقيق.

توجد مخطوطة كتاب "مقدمات المرشد" الوحيدة بخزانة القرويين بفاس (تحت رقم: 719)<sup>1</sup>، وتقع المخطوطة ضمن مجموع (من ص: 1 / ب إلى 53 / ب)، وهي من تجميع المنصور السعدي<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> - راجع: محمد العابد القاسي - فهرس مخطوطات خزانة القرويين: 2 / 329.

<sup>2</sup> - أحمد بن محمد الشيخ المهدي بن القائم بأمر الله عبد الله بن عبد الرحمن بن علي من آل زيدان أبو العباس السعدي المنصور بالله ويعرف بالذهبي (ت: 1012هـ / 1603م) رابع سلاطين السعديين، كان شجاعا سياسيا محتكا محبا للغزو والفتح، وانتقل من فاس إلى مراكش عام: 979هـ، وقد طمحت به نفسه إلى فتح السودان ففتحها، وكان أديبا وله تأليف في شعراء آل البيت، كما له كتاب "السياسة" و"ديوان شعر". وقد ألف فيه ابن القاضي تأليفا سماه: "المنتقى المقصور على مآثر خلافة المنصور" (مطبوع ومتداول)، انظر: الناصري - الاستقصا، ط: دار الكتاب، البيضاء: 1954: 89 / 5 وما بعدها، والتعارجي - الإعلام: 2 / 252 وما بعدها.

وقد سطرت وثيقة التحبيس على الورقة الأولى من المخطوطة وفي أعلاها توقيع السلطان المذكور، وفي آخرها تاريخ التحبيس، ونص الوثيقة هو:

« المسطر أسفله صحيح، وكتب بخط يده عبد الله ووليه أحمد المنصور بالله أمير المؤمنين، ابن أمير المؤمنين، ابن أمير المؤمنين الحسيني، خار الله له، ولطف به وبجميع المسلمين.

حبس مولانا الإمام، - كهف الإسلام، ظل الله على الأنام، كافل أمة النبي - عليه الصلاة والسلام - مفني طواغيت الشرك بالسنان والحسام، صاحب الفتوحات المتسقة النظام، إمام أهل الأرض، ومالك إمرة المؤمنين [...] على الطول والعرض، مولانا الإمام أبو العباس المنصور بالله أمير المؤمنين بن موالينا الخلفاء الراشدين الأئمة الهداة المهتدين سررة الخلق أجمعين، خلد الله - تعالى - للإسلام شريف دولتهم، وأثار جهات البسيطة بأنوار معدنهم - هذا المجلد ويشتمل على تواليف حجة: أولها: - مقدمات المرشد إلى قواعد العقائد.

و[ثانيها]: - كتاب الاقتصاد في الاعتقاد.

[الثالث]: - كتاب في الطب.

[الرابع]: - في المنطق.

[الخامس]: - كتاب مناقضات الملخص، لأثير الدين الأهمري.

[السادس]: - تميم الأجوبة للشيخ الإمام التبريزي.

المقيد هنا على ظهر أول ورقة منه على كل من يقرأ فيه [...] <sup>2</sup>بخزانتهم الشريفة الجديدة التي هي شريف آثارهم بقبلي جامع القرويين من فاس - حرسها الله. - وشرطوا - أيدهم الله - ألا يخرج من باب الخزانة المعدة للمباحثة هنالك، بحيث لا يلتفت في مخالفة هذا الشرط إلى القول الوارد بذلك. فمن بدل أو غير أو خالف هذا الشرط فأمره بيد الله، وهو سائله يوم يقف بين يديه.

تحبسا مؤبدا وقفا مخلدا لا يتعقبه فسخ ولا يتناول آية محكمة. وقصدوا - رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم - بذلك وجه الله العظيم والتماس أجزل الثواب بدار النعيم. والله تعالى يجعله من أعمالهم الصالحة... ومن أرباحهم الكاسية في الدار الآخرة المؤملة.

وبسطوا - أيدهم الله - يد قيم الخزانة على حوزة فحازه في شهر ذي القعدة من عام ثمانية وألف.

<sup>1</sup> - لفظان غير مقروئين.

<sup>2</sup> - ثلاثة ألفاظ غير مقروءة في الأصل.

وهكذا يأتي كتاب "مقدمات المرشد" في مقدمة هذه المجموع المحبس، وهو جزء متوسط بخط مغربي جيد أصابه - كما قلت من قبل - حرق السوس في الجملة، وأبوابه وفصوله وتراجمه بالأحمر، أوراقه: 52 (103 صفحة) مسطرتة: 37 مقياسه: 18 / 27.

أما ناسخه فهو سالم بن أحمد بن منصور العكرمي، قال ابن شريفة: «ويبدو أن له صلة بالفقيه الأصولي أبي عبد الله العكرمي شيخ شيوخ ابن غازي المكتاسي والمتوفى سنة: 842 هـ<sup>1</sup>». ويظهر أن هذا النسخ قد وقع في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي حسب ما رجح ابن شريفة لأن التاريخ الذي سجله سالم العكرمي في خاتمة النسخ غير مقروء<sup>3</sup>.

### 5-6 - العمل في التحقيق: ما دام أن الكتاب ليس له إلا نسخة واحدة فقد كان من

الطبيعي أن أحاول الرجوع إلى الأصول والمصادر التي اعتمدها ابن خمير قصد الاستعانة بها في ضبط وتصحيح الكثير من الأخطاء التي وقعت من الناسخ. وهكذا كان تعاملنا مع أمهات الكتب العقدية لاسيما كتب الأشاعرة مثل "تمهيد" الباقلاني، و"أصول الدين" للبغدادي و"شامل" و"إرشاد" و"نظامية" الجويني، ثم "اقتصاد" الغزالي، حيث كانت هذه الأصول خير عون لنا في ضبط نص "مقدمات المرشد" وتصحيح أخطاء نسخته، وأخص بالذكر من بين هذه المؤلفات "كتاب الإرشاد" لإمام الحرمين الذي يعتبر أهم مصدر اعتمده ابن خمير في تخريج كتابه - شأنه في ذلك شأن جل أشاعرة المغرب في عصره -.

أما من حيث توثيق النصوص التوفيقية فقد كان من الطبيعي أن نبحت في تصحيح تصحيقات وتحريفات النصوص القرآنية - التي كانت كثيرة ومتعددة مما أثار استغرابي أحيانا ودفعني إلى التشكك في المستوى العلمي للناسخ -، كما اضطلعنا بعمل شاق ومضن استغرق منا وقتا طويلا تمثل في تخريج الأحاديث النبوية، وقد زاد الأمر تعقيدا اعتماد ابن خمير مصادر حديثة غير متخصصة؛ إذ أنه استقى أحاديث كثيرة - مما اعتمده في "المقدمات" - من كتب المتصوفة والمفسرين والقصاص الذين تعتبر بضاعتهم في الحديث بضاعة مزجاة، مما جعلنا نتعب في ضبط تلك النصوص والعتور لها على أصل.

<sup>1</sup> - انظر عنه مثلا: أحمد الونشريسي - الوفيات، تح: محمد حجي، ط: دار المغرب الرباط: 1976، ص: 142، ابن القاضي - لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، تح: محمد حجي (ن، ط، س) (ضمن ألف سنة من الوفيات)، ص: 249.

<sup>2</sup> - محمد بن شريفة - ابن خمير وآثاره، ص: 28.

<sup>3</sup> - انظر المقدمات، ص: 103، وراجع: العابد الفاسي - فهرس مخطوطات القرويين: 329 / 2.



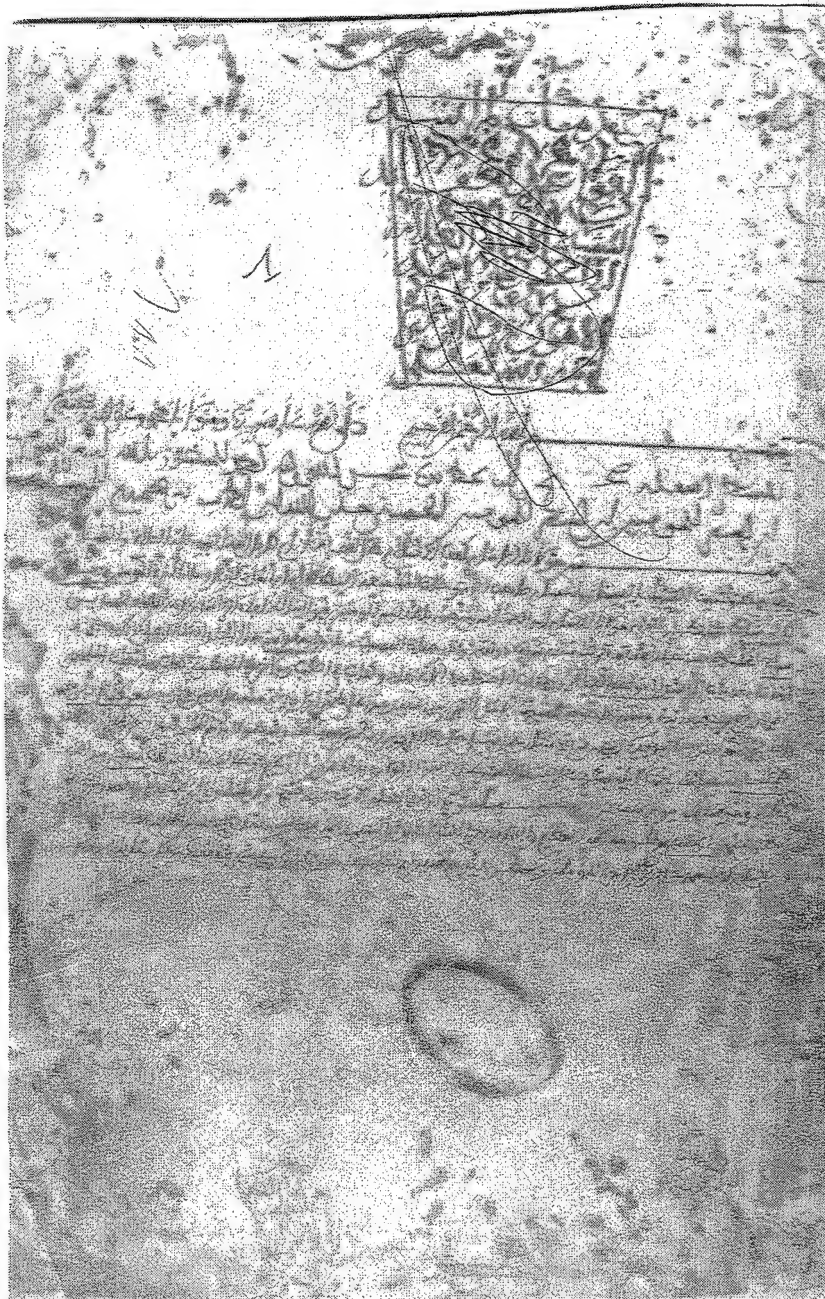
وفيما يتعلق بالنصوص الشعرية تؤكد أن ابن خنير وظف قدراته الشعرية والأدبية في عمله العقدي  
توظيفاً موفقاً، وقد كان جميلاً أن نجد استشهاده تبرز بين النصوص الشرعية والاستدلالات اللغوية  
بالإضافة إلى النصوص الشعرية، بيد أن الأمر استلزم منا البحث في توثيق وتصحيح هذه النصوص،  
وهو عمل إضافي دفعنا إليه دفعا وخضنا لجته على محدودية أدواتنا الأدبية بحكم تخصصنا الشرعي  
واهتمامنا بالدراسات الفكرية والفلسفية أكثر من إكبابنا على مدارس الأدب والبحث في مظانه، ومع  
ذلك فقد استطعنا - بمساعدة بعض أهل الاختصاص - تقطيع الأبيات الشعرية التي تضمنها الكتاب  
وحددنا مجورها، ونسبنا جلها إلى أصحابها مع الإحالة على المصادر والدواوين المتضمنة لتلك الأبيات.  
ولم يفتنا أن نقف بالشرح والتوضيح عند الكثير من العبارات والألفاظ الغريبة التي كان ابن خنير  
يستعملها بين الفينة والأخرى، وكان من الواجب في بعض المناسبات أن نرجع إلى أمهات الكتب  
اللغوية والفلسفية والصوفية لتأكيد وشرح وتصحيح بعض الألفاظ والاصطلاحات، مع التنبيه على  
معانيها واستعمالها في الهامش.

وفيما يتعلق بضبط الأعلام فقد رجعت إلى المصادر المغربية والأندلسية - خاصة - للتعريف  
بأعلام المغرب والأندلس المذكورين في "المرشد"، كما كانت الاستعانة بالمصادر المشرقية ككتاب:  
"تاريخ" البغدادي، وكتاب "وفيات الأعيان": لابن خلكان، و"الوفاء بالوفيات" للصفدي، و"خطط"  
المقريزي و"إصابة" ابن حجر، وغيرها للتعريف بأعلام المشرق ممن يحتاج إلى تعريف.

وعموماً فقد ركزت في عملي التحقيقي على إثبات ما ورد في نص المخطوطة واضحاً صحيحاً،  
أما ما ظهر لي أنه خطأ أو تحريف أو تصحيف فقد كنت أصححه في المتن مع التنبيه عليه في الهامش،  
وعلى هذا فلا أثبت في المتن إلا ما أعتقده صحيحاً بعد مقارنته مع المصادر والأصول المذكورة سابقاً.  
وقد تجنبت إثقال الحواشي بالإشارة إلى كل تصحيح أجريته، بل إنني كثيراً ما كنت أثبت في النص  
الرسم الصحيح دون أن أفرد بحاشية أو ذكر لمصدر. كما قمت بملاء كثير من البياضات الموجودة في  
الأصل بما يلائم سياق معنى الفقرات، معتمداً في ذلك على ما تؤدي إليه آراء ابن خنير في مسائل  
ومناسبات أخرى.

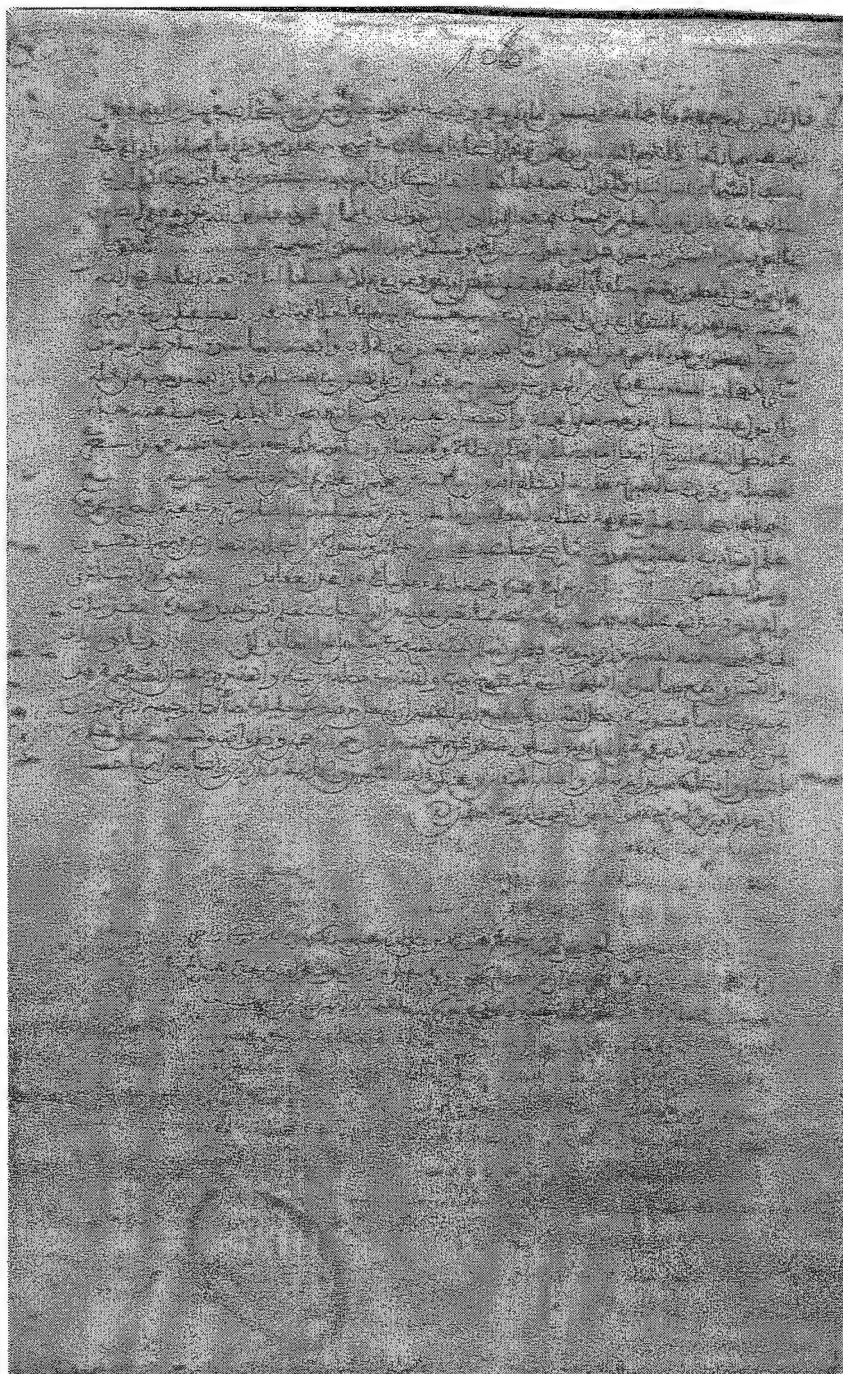
وإلى جانب الزيادات التي أضفتها من أجل تغطية البياضات بما يناسب، فقد وضعت عناوين  
خاصة لكل الفصول التي لم يعونها المؤلف، ووضعت كل الإضافات - كما جرت بذلك العادة - بين  
المعقفين، كما أضفت بعض الترقيمات الخاصة ببعض الجزئيات والفقرات التي قسمها ابن خنير ولم

يرقمها، ووضعت جملة من الفهارس يستعين بها الباحثون على الوصول إلى أغراضهم العلمية في كتاب  
"مقدمات المارشد" بدقة ويسر.  
وفي الأخير نسأل الله التوفيق لكل خير.



وثيقة تحييس الكتاب





الصفحة الأخيرة من المخطوطة.



ثانياً:

النص المحقق





بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله.

قال الشيخ الإمام القدوة

أبو الحسن علي بن أحمد

عرف ابن خنير رحمه الله :

## [مقدمات ممهّدة]

الحمد لله المنفرد بالكمال، الواجب بالعزة والجلال، المعلوم بمجرد العقول بعد النظر والاستدلال، المستر عن خطرات الوهم ولحظات الخيال، الذي أحسن إبداعنا وصورنا على غير مثال، ورزقنا عقلا نعلم به طرق الحق والضلال، ومن علينا بسفرة كرام أرسال<sup>1</sup>، ليفصلوا لنا بين الحرام والحلال، ويهدونا<sup>2</sup> إلى طرق الترك والامتنال، لتنال به الفوز في المال، وتنجو من سطوة عذاب لا تقوم به صم الجبال. صلوات الله عليهم وسلامه ما كرت الأيام والليال، وعلى مصدق عقدهم وواسطة عقدهم لبنة الكمال محمد - صلى الله عليه وسلم وعلى آله خير آل -.

أما بعد، فإني استخرت الله تعالى في إملاء عقيدة وسط تنبئ عن جلي التحقيق، فوق ملمات التقليد، ودون الاطناب في مشكلات خفي التدقيق على جهة الإيجاز والاختصار. وبالله الاستعانة والتوفيق، وهو بالفضل حقيق.

فإن قيل: وكيف تستب لك هذه الدعوى وقد تقدمك إليها فحول العلماء ورؤساء الطريقة كالشيخ أبي الحسن<sup>3</sup> فلي "لمعه"<sup>4</sup>،

1 - هكذا في الأصل.

2 - في الأصل: (ويهدونا).

3 - علي بن أحمد بن إسحاق أبو الحسن (260-324هـ/874-936م) مؤسس المدرسة الأشعرية. انظر عنه مثلا: ابن الندم - الفهرسة، ط: المطبعة الرحمانية، القاهرة: 1348، ص: 257، وابن العماد: شذرات الذهب، نشر المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت: (د - ت): 2 / 303 وما بعدها، والسبكي: طبقات الشافعية، ط: المطبعة الحسينية، (د-ت): 2 / 245 وما بعدها.

4 - وهو كتاب: "اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع"، طبع عدة مرات: من طرف الأب مكارثي: 1953 م، ومن طرف حمودة زكي غرابية: 1955 م، ومن طرف عبد العزيز عز الدين السيروان: 1987 م، والعجب من المؤلف وغيره من الأشاعرة المتأخرين كيف أنهم يتجاهلون مؤلفات أبي الحسن الأخرى العاكسة وجهة نظره الأخيرة في الكلام وقضايا العقيدة ككتاب "المقالات" وكتاب "الإبانة" وكتاب "رسالة إلى أهل الثغر"، فلا يشيرون إليها.

والإسفرائيلي<sup>1</sup> في "مختصره"<sup>2</sup>، والقاضي أبي بكر<sup>3</sup> في "تمهيد"<sup>4</sup>، وابن فورك<sup>5</sup> في "عمدته"<sup>6</sup>، وإمام الحرمين<sup>7</sup> في

<sup>1</sup> - يقصد الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني (ت: 418هـ/1027م)، الفقيه الأصولي المتكلم، بنيت له بنيسابور مدرسة عظيمة كان يدرس بها، قال عنه أبو المظفر الإسفرائيني بأنه «عقمت النساء على أن يلدن مثله ولم تر عيناه مثل نفسه، وكان شديداً على خصمه»، من مؤلفاته: "الجامع في أصول الدين"، "رسالة في أصول الفقه"، وكتاب "الوصف والصفة" وكتاب "تحقيق الدعاء" راجع: ابن خلكان - وفيات الأعيان: 28/1، وابن عساكر - تبیین كذب المفتري، ص: 243-244، والإسفرائيني - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، تح: كمال يوسف الخوت، ط: عالم الكتب، بيروت: 1983، والزركلي - الأعلام: 61/1.

<sup>2</sup> - في الأصل: "مختصره" وهو تحريف لكتاب أبي إسحاق المسمى: "المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر". قال أبو المظفر الإسفرائيني عنه: «لم يوجد في الإسلام كتاب مثل حجمه جمع ما يجمعه من النكت في الرد على أهل الزيع والبدع» انظر التبصير، ص: 193. وقد ظن ابن شريفة أن الإسفرائيني هذا هو أبو المظفر الإسفرائيني، ونسب إليه الكتاب المذكور. راجع دراسته: "ابن خمير السبكي وآثاره"، مجلة دار الحديث الحسنية، رقم: 10، ص: 28.

<sup>3</sup> - محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلائي من أكبر أعلام وعلماء الأشاعرة (ت: 403هـ/950م)، انتهت إليه رئاسة الأشاعرة بعد أبي الحسن، له عدة مؤلفات منها: "الإنصاف" و"إعجاز القرآن" و"دقائق الكلام". انظر: ابن خلكان: الوفيات: 270/4، الصقدي - الوافي بالوفيات: 177/3.

<sup>4</sup> - هو كتاب "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل"، حققه محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريذة وطبع عدة مرات، طبعة دار الفكر، وطبعة المكتبة الشرقية، وأخرجته لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة عام: 1947، وطبعه مركز الخدمات والأبحاث الثقافية بتحقيق عماد الدين أحمد حيدر عام: 1987.

<sup>5</sup> - محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الإصبهاني أبو بكر (ت: 406هـ/1015م) عالم بالأصول والكلام من فقهاء الشافعية قال ابن عساكر: «بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريناً من المائة»، انظر تبیین كذب المفتري، ص: 232-233، وابن تغري يردى - النجوم الزاهرة، ط: دار الكتب والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة: (د - ت): 240/4، والسبكي - الطبقات: 52/3-53.

<sup>6</sup> - ذكره كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، تر: يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، ط: 2 دار المعارف القاهرة: 1977 انظر: (الملحق: 1 / 277 - 278).

<sup>7</sup> - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي ابن ركن الإسلام أبي محمد إمام الحرمين، إمام أئمة الأشاعرة (ت: 478 هـ / 1085م) له عدة مؤلفات، منها: "الإرشاد" و"غياث الأمم في التياث الظلم"، و"لمع الأدلة"، وغيرها. انظر: ابن عساكر - التبیین، ص: 278 وما بعدها، وابن خلكان - الوفيات: 287/1، والسبكي - الطبقات: 249/3.

"إرشاده"<sup>1</sup> و"نظاميته"<sup>2</sup>، ... إلى غير ذلك من عقائد المتأخرين. فإن أُنبت فقد أُنبوا، وإن اختصرت فقد اختصروا، وهم هم. فأيش<sup>3</sup> هذا التوسط الذي تدعيه؟ فالجواب أن نقول: إننا<sup>4</sup> ما اعترضنا به إلا لأن القوم كبار راسخون في العلم، والكبير<sup>5</sup> إذا قصد التزلول لم يتأت له كل التأت، فإن همته فوق التزلول، فشيمته لا تواتي الكلام الدون، كما قال أبو الطيب: [المتقارب]

### «يراد من القلب نسيانكم # وتأبى الطبائع على الناقل»<sup>6</sup>.

وبرهان ذلك أن ما منهم من ألف متوسطا إلا وأعظم فيه من ثلاثة أوجه: أحدها: ما اعتادوه من اللفظ العويص الذي اصطلحوا عليه مع أقرانهم ونظرائهم. والثاني: ما أوردوه من شبهات يكل عنها فهم الشادي فما ظنك بالمسترشد البادي. الثالث: أنهم يقصدون الإيجاز في اللفظ بجوامع من الكلم ليصغر حجم التأليف ويسهل للمتعلمين، وقصدهم بذلك الرفق، فإنه علم صعب الانقياد، ومائدة قلما يحضرها طفيلي، كما قال أبو القاسم الجنيد رحمه الله<sup>7</sup>: [البسيط]

<sup>1</sup> - يقصد: "كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد"، طبعه لوسباني في عام: 1930، وطبع في القاهرة بمطبعة السعادة عام: 1950 بتحقيق: محمد يوسف موسى، ثم طبع بعد ذلك بتحقيق: أسعد تميم بمؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1985.

<sup>2</sup> - يعني "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، وقد قام بطبعها مصححة ومعلقا عليها محمد زاهد الكوثري سنة: 1367هـ/ 1948م، معتمدا في ذلك على رواية أبي بكر لها عن الغزالي عن المؤلف، وقد طبعت بمطبعة الأنوار - القاهرة، كما أعيد طبعها مؤخرا.

<sup>3</sup> - فأيش: فأى شيء، وهو اختصار قدم من باب النحت.

<sup>4</sup> - ورد عند ابن شريفة في دراسته عن ابن خنير (فالجواب أن نقول: [إني] ما اعترضت به إلا لأن...)، انظر: ص: 29 من دراسته السابقة.

<sup>5</sup> - عند ابن شريفة: (والكيار): (ص: 29)، وهو مخالف للأصل، ولا يستقيم مع الخطاب بضمير المفرد الغائب الآتي في الجملة.

<sup>6</sup> - بيت للمنتبي من قصيدة مطلعها: إلام طماعية العاذل.. الخ، من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة الحمداني ويذكر استنقاذه أبا وائل تغلب بن داود بن حمدان العدوي من أسر الخارجي سنة: 337هـ/ 1984م. انظر: ديوان المنتبي، ط: دار صادر بيروت (د - ت)، ص: 269.

<sup>7</sup> - الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الحراز أبو القاسم: صوفي من العلماء بالدين، أول من تكلم في علم التوحيد ببغداد (ت: 297هـ/ 910م)، انظر: ابن خلكان - الوفيات: 323/1 وما بعدها، وبروكلمان - تاريخ الأدب العربي: 4/ 62-63.

## «الطرق شتى طريق الحق مفردة # والسالكون طريق الحق أفراد»<sup>1</sup>.

قلو أن المبتدئ عندما يقصد التعلم<sup>2</sup>، اطلع على كتاب "الشامل"<sup>3</sup> مثلاً أو ما هو أبسط منه، فقليل له: لا تعرف ما يلزمك حتى تفهم هذا الديوان، لنفر من أول وهلة، وبذا جرت العادة حتى لا يسكن تلك الدار الستية إلا أهلها.

فهذا -حرسك الله- عذري عن هذا المقصد في هذا التأليف. والمعتمد فيه - إن شاء الله - تجنب هذه الثلاثة التي تقدم ذكرها، وإيراد دليل كاف يشابه الضروريات ويدفع الاعتراضات، مع الاعتراف لأولئك الجلة بالمكان الحظي والمنصب السني.

فإن قيل: فإذا أوردت دليلاً - كما زعمت - وتعرضته الشبهات التي تحرز أولئك القوم منها، فكيف السبيل إلى دفعها؟

فأقول إذا علمت أن الحق في المعقولات في طرف واحد لا غير، وإن الدليل العقلي يدل لنفسه، وأن العلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به، فما عليك من الشبهات دقت أو جلت:

مثال: وهو أنك إذا استخرجت أحجار الفضة من معدنها ونفخت عليها في جاحم<sup>4</sup> النار حتى تخلصت من خبثها وصارت نقرة تتلألأ بياضاً وصفاء، ثم جاءك جميع النقادين والصارفة المهرجين فأخبروك أن نقرتك زائفة، أكنت تكثرث بقولهم ولو جأؤوك بكل مخيلة؟ فكذلك إذا أقيمت الدليل في المعقول على حدث العالم وقدم صانعه، وحصل لك العلم بالمعلوم على ما هو به، فبعضة الله لو اجتمعت عليك شياطين الإنس والجن أن يخدعوك في معلومك فيها ما أمكنهم، إلا أن يفتنك من يحول

<sup>1</sup> - ورد عند الغزالي في "الإحياء"، ولم يذكر صاحبه، وقد جاء معه بيتان آخران هما:

« لا يعرفون ولا تدري مقاصدهم # فهم على مهل يمشون قصاد

والناس في غفلة عما يراد بهم # فجلبهم عن سبيل الحق رقاد »

راجع: إحياء علوم الدين، ضبط ومراجعة: محمد الدالي بلطه، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 2002: 108/1.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( التعليم ).

<sup>3</sup> - وهو كتاب الجويني المترجم ب: " الشامل في أصول الدين"، طبع جزءاً منه المستشرق هلموت كلويغر بالقاهرة عام: 1960، كما أشرف النشار على طبع جزء آخر منه بالاشتراك مع فيصل عون وسهير مختار، وذلك سنة: 1969 بدار المعارف.

<sup>4</sup> - الجاحم الحجر شديد الاشتعال ، انظر: الزبيدي - تاج العروس، ( مادة: جحم )، ط: 1 المطبعة الخيرية، القاهرة: 1306هـ: 8 / 231.

بين المرء وقلبه، فما فائدة إيراد شبهة أو حلها، قال تعالى: ﴿يَجَاهِلُونَكَ فِيهِ الْعَقُّ بِعَدَمِ تَبْيِينِ﴾ الآية<sup>1</sup>!

فإن قيل: فلم أورد علماؤكم تلك الشبهات؟ وهلا اكتفوا بما ذكرت؟  
أقول: إنما فعلوا ذلك احتياطا على عقائد العوام لما نبغ بين أظهرهم من فرق البدع المضلين الذين حصر عددهم سيد المرسلين - صلى الله عليه وسلم - في ثنتين وسبعين<sup>2</sup> مع ما سبق لأوهامهم من تحيل العوائد [ص:2] وتقليد المقلدة فيها.

فإن قيل: فما منعك أن تشترك معهم فيما اشتركوا، وتسلك بهم ماله سلكوا، مع أن العلل التي ذكرت لنا مما في هذا الجليل المتعصب المبدي غوائله<sup>3</sup> لأرباب التحقيق؟

فأقول: رأيي الاختصار على ما لا بد منه صافيا، ومن زرع قلبه ثوب الشبهات، لجأ إلى تلك المصنقات، فوجد فيها غاية الشفاء. لكن - مع الاختصار - فإننا إن تعرضت شبهة تمس الحاجة إليها.

1 - الأنفال / 6 .

2 - أخرج أبو داود في (كتاب: السنة-باب: شرح السنة) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين فرقة﴾، انظر: السنن، تعليق: عزت عبيد الدعاس، ط: 1 دار الحديث حصص: 1388هـ: 4/5، رقم: 4596، وعلق عليه الألباني بقوله: «حسن صحيح»، راجع: صحيح سنن أبي داود، ط: 1 المكتب الإسلامي، بيروت: 1409هـ: 869/3، رقم: 3842، كما أخرجه أبو داود من حديث معاوية بن أبي سفيان، رقم: 4597 وعلق عليه الألباني بقوله: «حسن»، انظر: صحيح سنن أبي داود: 869/3، رقم: 3843. وأخرجه الترمذي في موضعين بالفاظ وطرق أخرى، انظر: السنن، (كتاب الإيمان-باب ما جاء في افتراق الأمة)، تح: كمال يوسف الحوت، ط: دار الفكر (د - ت): 25/5 رقم: 2640 ورقم: 2641. كما أخرجه ابن ماجة في السنن (كتاب الفتن-باب افتراق الأمة)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الفكر (د - ت): 1321/2، أرقام: 3991 و 3992 و 3993. وقال النابوي في "فيض القدير": «ورواه الحاكم من عدة طرق...» ثم قال - هذه أسانيد تقوم بها الحجة، وعده المؤلف - أي السيوطي - من المتواتر، انظر الفيض، ط: دار المعرفة (د - ت): 20/2. وراجع دراسة مفصلة لهذا الحديث عند: عبد الله السريحي - حديث افتراق الأمة - دراسة في السياق والأصول والتاريخ (ضمن مجلة الاجتهاد: ع: 19، س: 5، ص: 89 وما بعدها).

3 - الغائلة: الفساد والشر، جمع غوائل، وقال الكسائي: الغوائل: الدواهي، انظر: القيومي - المصباح المنير، تصحيح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: القاهرة: 1347هـ/1929م: 127/2، والرازي - مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 1420هـ/1999م، ص: 231.

مسا يؤدي المسترشد السكوت عنها، ولا يصح أن تثبت الحقائق الواجبة عن المكلف دونها، أو ردتها  
على أوضح معنى وأقرب إشارة إذ من الشبهات ما لا بد من حلها.

## باب: الكلام في الرد على من عاب هذا العلم وطعن فيه من أهل التعصب بالجزاف .

اعلم - رحمك الله - أن الذين طعنوا في هذا العلم الشريف -الذي لا تصح القرية إلى الله إلا به- وعابوه ثلاثة أصناف: الزنادقة<sup>1</sup>، وبعض المبتدعة، ومقلدو الظاهرية<sup>2</sup> من الإسلاميين .

1 - فأما الزنادقة المستترون بالكلمة فإنهم معذورون في ذلك لأنهم لا يجدون من يعري عوراتهم وتقليدهم العوائد سوى أهل هذا الشأن فهم كما قيل: [ البسيط ]

**« كل العداوات قد ترجى مودتها # إلا عداوة من عاداك في الدين »<sup>3</sup>.**

2 - وأما معظم المبتدعة فلا ينكرون أصل هذا العلم لا سيما المعتزلة والقدرية، فإنهم يتشبثون [به]<sup>4</sup> وفيه يخوضون، وإنما وقع إنكارهم على أهل السنة المفاقيس<sup>5</sup> لهم في بعض مسائل النظر.

3 - وأما الصنف الثالث من المنتمين إلى الظاهر فهم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: قوم ينكرون أصله ويحتجون بأنه ما كان في زمن الرسول -عليه السلام- ولا في زمن الصحابة بعده، ويأتي مع ذلك بأي وأخبار تأولوها على غير وجه تأويلها، وهم أضرب على المقلدة من كل من تقدم ذكرهم، فإنهم يتمون في إنكاره إلى الشرع، فيغالطون السواد الأعظم لتلك التأويلات المخطئة.

<sup>1</sup> - قال الفيروزآبادي: «الزندق بالكسر من الثنوية، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان»، انظر: القاموس المحيط (ضمن: تاج العروس للزبيدي)، (مادة: زدق): 6 / 373، بينما يرى الزبيدي أن الزندقة مأخوذة من كلمة "الزند"، وهو كتاب ماني الجوسي، ويراد به كتاب تفسير كلام زرادشت، راجع: التاج، ن، ص.

<sup>2</sup> - يقصد أصناف السلف الطاعنين في الاشتغال بعلم الكلام، وسيفصل القول فيهم بعد قليل.

<sup>3</sup> - البيت للإمام محمد بن إدريس الشافعي كما ورد ذلك في ديوانه، يجمع وشرح: نعيم زرزور، وتقديم: مفيد قميحة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1408هـ/1988م، وقد جاء العجز في الديوان كما يلي:

..... # إلا عداوة من عاداك عن حسد»، انظر: ص: 51.

<sup>4</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

<sup>5</sup> - في الأصل: [مفاقيس] وفي المعجم: فقسه عن الأمر: رده قهرا. والأصل في فقس أن يجذب الرجل شعر صاحبه إلى الأسفل، انظر: الزبيدي - التاج، (مادة: فقس): 4 / 300.

وضرب يعتقد أنه حق وأنه أصل علوم الشريعة ومستندها إلا أنه يمنعه الكبر والحسد أن يقر بذلك من أجل أن حصله أبناء جنسه ولم ينل منه هو شيئاً، إما لكونه لم يتعلمه، أو قصد تعلمه ولم يفتح له فيه ولا وسعه ذهنه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ لَوْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَحْبُورُونَ هَذَا إِنَّكَ قَدِيرٌ﴾<sup>1</sup>، وقال: ﴿بَلْ كُذِّبُوا بِمَا لَوْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾<sup>2</sup>، وجاء في الخبر: ﴿مَنْ جَهِلَ شَيْئًا لَمَّا حَاجَهُ﴾<sup>3</sup>.

وضرب ثالث وهم قوم بله يقلدون هؤلاء الأصناف ويتلقفون منهم جرافاً. فأما الصنفان من الزنادقة والمبتدعة فقد نهتكم على سبب إنكارهم. وأما الصنف الثالث فإنهم ابتدعوا هذا الإنكار من الوحدة [؟؟] التي قدمت أولاً. ومعلوم أنه ما صح عن يديه به ويقتدى بقوله من فقهاء الدين، والفضلاء المتدينين، أنه ذم هذا العلم ولا طعن فيه، وحاشا لمن توسم بالحنيفية أن ينكر علماً يثبت توحيد الباري تعالى ووصفه بإثبات صفات الكمال، ونفي النقص عنه تعالى، وتربيته عما نسب إليه أصناف الكفرة وأهل الأهواء، وكذلك إثبات النبوة بالمعجزات والاستدلال على صحتها وصحة التفرقة بين الصادق والكاذب، وما يجب على المكلف، ومتى يجب، وكيف يجب، وأي علة<sup>4</sup> تبقى من إيمان من ينكر العلم بهذه الأمور ويحض على تركها!! وإن ما حكى عن الشافعي - رحمه الله - من ذم علم الكلام<sup>5</sup> فأغلب الظن به وبمنصبه أنه لم يقل ذلك، وإن صح عنه فإنما كان خصوصاً للمبتدعة، فإنهم يسمون بـ "متكلمين"، وعلم الكلام يشمل

<sup>1</sup> - الأحقاف / 11.

<sup>2</sup> - يونس / 39.

<sup>3</sup> - قال علي بن سلطان محمد الهروي القاري: «من جهل شيئاً عاداه، ليس بحديث، قال الشاعر: والمرء لا يزال عدواً لما جهلاً». راجع: المصنوع، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط: 4 مكتبة الرشد الرياض: 1404هـ - 182/1، رقم: 330. وذكر محمد درويش الحوت في كتابه "أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب": أنه ليس بحديث، انظره، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1403هـ، ص: 290 (رقمه: 1386)، وفي "موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف" لأبي هاجر محمد السعيد بن يسيوني زغلول أحال على "كشف الخفاء للعجلوني" (انظر: الكشف: تح: أحمد القلاش، ط: 4، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1405هـ - 320 / 2) و"الأسرار المرفوعة" لعلي القاري (ص: 341) اللذين أكدا نفس الحكم على الحديث، انظر: الموسوعة: ط: دار الفكر، لبنان: 1410هـ - 226 / 8.

<sup>4</sup> - كلمة تقرأ بصعوبة في المخطوطة، والعلة، يقال: لم يبق عنده علة، أي شيء أو بقية، انظر: الزبيدي - التاج: 7/

30.

<sup>5</sup> - سأل المزي الإمام الشافعي يوماً عن مسألة تتعلق بعلم الكلام، فقال الشافعي: «تسألني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت: أخطأت، ولا تسألني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت: كفرت»، وجاء عن الشافعي أنه قال: «مذهبي في أهل =



السنة والبدعة - كما تقدم -، فإن علم الكلام من أجل المعتزلة وقع ودون ودرس وانتصب لإقراءه أهل السنة، ليردوا به على الطاعنين المضلين الإثنيين والسبعين الذين تقدم ذكرهم، فما أولى الغي بالسكوت لو عقل. فإن صح عن الشافعي - رحمه الله - أنه ذم المتكلمين فإنما ذم هؤلاء الأصناف: كـ "حفص الفرد"<sup>1</sup>، و"الجعل"<sup>2</sup>، و"شيطان الطاق"<sup>3</sup>، و"غيلان الدمشقي"<sup>4</sup>، و"واصل بن عطاء الغزال"<sup>5</sup>،

---

=الكلام تقنيح رؤوسهم بالسياط وتشريدهم عن البلاد»، وقال: «لو علم الناس ما في علم الكلام والهووى لقروا منه كما يفرون من الأسد». هذه بعض الأقوال مما نقله الهروي عن الشافعي تنظر في كتابه: ذم الكلام، تح: سميح دغيم، ط: 1 دار الفكر اللبناني، بيروت: 1994، ص: 250 وما بعدها.

<sup>1</sup> - حفص الفرد، من الجيرة، ومن أكابرهم، يكنى أبا عمرو، كان معتزلياً في الأصل، ثم قال بخلق الأفعال، وقد كفره الشافعي في مناظرته، كان يقول: «إن الله تعالى ماهية لا يعرفها غيره، يراها المؤمنون بحاسة سادسة»، انظر: البغدادي - الفرق بين الفرق، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 1990، ص: 213، وانظر هامش: 1 من نفس الصفحة.

<sup>2</sup> - الجعل الكاغدي (ت: 369هـ / 980م) هو الحسين بن علي بن إبراهيم أبو عبد الله، من شيوخ المعتزلة، من كتبه: "الإيمان" و"الإقرار" و"الرد على الراوندي" و"الرد على الرازي". انظر عنه: ابن العماد الحنبلي - شذرات الذهب: 68/3 وأبو حيان التوحيدي - الإمتاع المؤاتسة، تصحيح: أحمد أمين وأحمد الزين، ط: 2 لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1935: 140/1.

<sup>3</sup> - هو محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريقة البجلي بالولاء أبو جعفر الأحوال الكوفي الملقب بشيطان الطاق: فقيه مناظر من غلاة الشيعة وتنسب له فرقة "الشيطنانية"، له عدة تأليف منها: "الاحتجاج والكلام على الخوارج"، وكتاب "مجالسة مع أبي حنيفة". انظر: ابن الندم - الفهرسة: 250، والمقريزي - الخطط، ط: دار الكتاب اللبنانية، (د-ت): 3/288، والزركلي - الأعلام: 271/6.

<sup>4</sup> - غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان: كاتب من البلغاء نسبت إليه فرقة "الغيلانية" من القدرية. ثاني من تكلم في القدر بعد معبد الجهني (ت بعد 105هـ / 723م)، انظر عنه: الشهرستاني - الملل والنحل، تح: عبد العزيز الوكيل، ط: دار الفكر، بيروت: (د-ت)، ص: 47، والزركلي - الأعلام: 124/5.

<sup>5</sup> - أبو حذيفة (ت: 131هـ / 748م) ونسبت إليه فرقة "الواصلية" المعتزلية من مؤلفاته: "أصناف المرجئة" و"المثلة بين المثلين" و"معاني القرآن" وغيرها. انظر عنه: الشهرستاني - الملل والنحل، ص: 46 وما بعدها، والمقريزي - الخطط: 3/280.

و"الجعد بن درهم"<sup>1</sup>، و"عمرو بن عبيد"<sup>2</sup>، و"معبد الجهني"<sup>3</sup>. وأما أهل السنة الذابون عن دين الله تعالى، فحاشا لهم أن يقعوا في ذلك، فكيف الشافعي مع أنه صنف "كتاب القياس"<sup>4</sup> في علم الكلام، ورد فيه على الملحدة، و كتابا في "الرد على البراهمة"<sup>5</sup>، وكذلك أبو حنيفة - رحمه الله - في كتاب: "العالم والمتعلم"<sup>6</sup> وفي "كتاب الوصية"<sup>7</sup> إلى عثمان الهذلي، صنفهما في علم الكلام والرد على أهل الأهواء. وكذلك مالك - رحمه الله - كان يختلف إلى ابن هرمز<sup>8</sup> في تعلم علم الكلام خمس عشرة<sup>9</sup> سنة، لكنه لم يصنف فيه. وأما الشافعي فهو أول من أصل أصول

<sup>1</sup> - الجعد بن درهم من الموالي: (ت نحو: 118هـ/736م)، من أوائل من نادى بفكرة التأويل العقلي في الإسلام وقال بخلق القرآن. انظر: الذهبي - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة، بيروت: (دست): 399/1، وابن كثير - البداية والنهاية، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1932: 350/9-351.

<sup>2</sup> - عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء أبو عثمان البصري (ت: 144هـ/761م)، شيخ المعتزلة في عصره وأحد كبار الزهاد. من مؤلفاته: "الرد على القدرية" و"التفسير"، انظر: ابن خلكان - الوفيات: 130/3 وما بعدها، وابن كثير - البداية والنهاية: 78/10 وما بعدها.

<sup>3</sup> - معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري (ت: 82هـ/699م) أول من قال بالقدر بالبصرة، صلبه عبد الملك بن مروان على قوله بذلك ثم قتله. انظر: الذهبي - ميزان الاعتدال: 141/4.

<sup>4</sup> - قال البغدادي في: "الفرق بين الفرق": «وقد أشار الشافعي في كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء»، انظر: ص: 171.

<sup>5</sup> - يقصد كتاب: "إثبات النبوة والرد على البراهمة"، انظر: إسماعيل باشا البغدادي - هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، ط: دار الفكر، بيروت: 1402هـ/1982م: 9/6.

<sup>6</sup> - قام محمد زاهد الكوثري بنشر هذا الكتاب ضمن أعمال أخرى تنسب إلى أبي حنيفة، ورغم الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى راوية الكتاب عن أبي حنيفة وهو أبو مقاتل إلا أن الكوثري يصبر على صحة وسلامة سند هذه الرواية، انظر تحقيقه للكتاب وتقديمه له، ط: 1 المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة: 1421هـ/2001م، ص: 3 وما بعدها.

<sup>7</sup> - نشرها الكوثري أيضا ضمن المجموع الذي أشرنا إليه في الإحالة السابقة، وسماها: "كتاب وصية الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - رضي الله عنه - في التوحيد"، انظرها بدءا من صفحة: 76.

<sup>8</sup> - أبو بكر عبد الله بن يزيد بن هرمز الأصم، أحد الأعلام، عداة في التابعين، قلما روى، كان يتعبد ويتزهد، وقد جالسه مالك كثيرا وأخذ عنه، قال مالك: "كنت أحب أن أقتدي به". وكان يصيرا بالكلام يرد على أهل الأهواء، كان من أعلم الناس بذلك. مات سنة: 148هـ، انظر: الذهبي - سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت: 1410هـ/1990م: 379/6.

<sup>9</sup> - في الأصل: (خمسة عشرة).

الفقه<sup>1</sup> وتكلم فيها وهي مبنية على علم الكلام، إذ لا بد لها من التصدير بحدود عقلية؛ كحد العلم، وحد الإرادة، وحد الكلام، وتفاصيل الأمر والنهي،... إلى غير ذلك. ثم العجب ممن ذم الكلام ونسب ذمه إلى الشافعي وكتب الذام له مشحونة [ص:3] بأطراف من علم الكلام ليست هناك، ولولا ما زخرقها [من]<sup>2</sup> تلك الأطراف لم تتقدم ذرة. وأعجب من ذلك أنه ما سمعنا ناسا على منبر ولا صاحب سارية إلا وهو يزين مجلسه بأطراف من كلامهم، ويذمهم في إثر ذلك، لجهلهم بقدر هذا العلم أو لغلطهم، فإن كل خطبة تسمع منهم، وكل فائدة تنفذ إلى تزيه البارئ - تعالى - وتقديسه فإنما تنال عن أهل هذا العلم.

## فصل: [الحق في طرف واحد]

ومنهم من عابه بأن قال: أنتم تقولون إن الحق في العقلية في طرف واحد، وإن دليلكم يدل من صفة نفسه، ثم إنكم مع ذلك تختلفون فيه اختلافا متفاوتا حتى يكفر بعضكم بعضا، ويبدع بعضكم بعضا، فأين ما زعمتم من أن الحق في طرف واحد؟

قلنا: هذا قول مقلد لم ينحجر من تمام العلة بظنه، ولا تفعلك نفعه. وجوابه أن يقال: أيها الجاهل، اعلم أن العقلاء في الإلهيات<sup>3</sup> على ضريين: محق ومبطل، فالحق هو الذي أقام الدليل الذي ذكرت، وعرف الحق حقا، وجادل عليه الإنس والجن. وأما المبطل فعلى ضريين: كافر مكذب، ومبتدع مذبذب. فأما الكافر فعلى مذاهب لا تنضب كثرة، كما قال تعالى يصف غمراهم وتماقتهم في ظلمات أهوائهم: ﴿أَوْ ظَلَمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَبِيٍّ...﴾ الآية<sup>4</sup> إلى قوله: ﴿إِذَا أُخْرِجَ مِنْهُ لَوْ يَكْفُرُ بِرَأْسِهِ﴾<sup>5</sup>. وأما المؤمن المحقق فهو الذي ختم الله به الآية في جعل النور له فقال: ﴿وَمَنْ لَوْ يَجْعَلُ

1 - ألف في ذلك كتاب: "الرسالة" المعروف.

2 - ما بين المعقنين ساقط في الأصل.

3 - الإلهيات أو العلم الإلهي هو عبارة عن العلم الناظر في ذات الإله تعالى وصفاته. انظر: الأمدي - كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تح: عبد الأمير الأعسم، ط: [دار المناهل للطباعة والنشر، بيروت: 1407هـ/

1987م، ص: 130.

4 - النور/40.

5 - نفسه.

الله له نورا فما له من نور»، والنور هنا: العلم، والظلمات: الجهالات بإجماع المفسرين. ألا ترى أنه تعالى جمع الظلمات وأفرد النور في كتابه، [فلم يذكر]<sup>1</sup> ظلمة إلا بالجمع ولا ذكر نورا إلا بالإنفراد. فإذا صح ما قلناه إن الحق في العقليات في طرف واحد.

وأما المبتدعة المجذومة بهم الإثنان والسبعون الذين أخرج عنهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم كما تقدم -، فإن هذا اللطيف الغريب الحق تولى مفاقتهم والرد عليهم. فكيف تنكر الخلاف وتجعله ذريعة للقدح في الحقيقة؟!!

فإن قيل: وأهل الحق - على زعمكم - يختلفون أيضا في مسائل كثيرة ويرد بعضهم على بعض، فأين ما زعمتم من اتحاد الحق في طرف واحد في حق هؤلاء؟

قلنا: لا ننكر اختلافهم لكن في مسائل لا تعطي القطع ولا تجل بالمعتقد، كاختلافهم في إثبات الأحوال<sup>2</sup> ونقيها، وفي تعلق الرؤية في الشاهد هل هو بالألوان أو بالأجسام أو بما جميعا، وهل ترى الأكوان<sup>3</sup> لهم، وهل تتعلق القدرة الحادثة بالأحوال أو بالوجود ... إلى غير ذلك. وهذا بمثابة اختلاف الفقهاء في مسائل الاجتهاد التي كل يجتهد فيها مصيب، فهذه كذلك. وأما أن يختلفوا في أصول الحقائق فحاشا وكلا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾<sup>4</sup>، والمرحومون هنا أهل السنة المستثون من الآيات.

## فصل : [ علم الكلام وإثارة الشبهات ]

ومنهم من أنكره من باب سد الذريعة حتى نقدوا على الحارث بن أسد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ما بين المعقنين ساقط في نسخة الأصل.

<sup>2</sup> - رغم صعوبة تحديد معنى الأحوال إلا أن هناك شبه إجماع على أن الحال أو الأحوال عند المتكلمين "عبارة عن صفة لموجود لا تنصف لا بالوجود ولا بالعدم"، وقد يعبر عنها بما به الاتفاق والافتراق بين الذوات. انظر: الجويني - الإرشاد، تح: أسعد تميم، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1985، ص: 92، والآمدي - المين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ص: 128.

<sup>3</sup> - قال الجويني: ومما يطلقونه: الأكوان؛ وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ويجمعها ما يخص الجواهر بمكان أو تقدير مكان، انظر: الإرشاد، ص: 39.

<sup>4</sup> - هود/119.

<sup>5</sup> - يقصد الحارث المخاسي أبا عبد الله (ت: 243هـ/857م) وهو من أكابر الصوفية، وله تصانيف في الزهد والرد على المعتزلة وغيرهم من منطلقاته. ومعلوم أن المخاسي ألف كتابا في الرد على المبتدعة، فأنكر عليه السلف ذلك وهجره، =

فإن قالوا: أنت تتكلم في الشبهات ثم ترد عليها بالأدلة وليس كل الناس يفقهها، فيؤدي ذلك إلى تشويش عقائد العوام.

فالجواب أن يقال لهم: فينبغي على مذهبكم أن لا يقرأ القرآن على العوام، فإن فيه آيات محكمات وأخر متشابهات كآية الاستواء والمجيء واليدين إلى غير ذلك، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾<sup>1</sup>. وكذلك أيضا لا يحدثون بما جاء في السنة من حديث النزول<sup>2</sup>، والقدم<sup>3</sup>، واليد<sup>4</sup>، إلى غير ذلك، حتى قال عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه -:

---

=على زهده وحسن عبادته. ومن أهم كتبه: "المسائل في أعمال القلوب والجوارح" و"ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه" و"الرعاية لحقوق الله" وغيرها. انظر: السلمي - طبقات الصوفية، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ/1998م، ص: 85 وما بعدها، وابن حجر - تهذيب التهذيب، ط: دار الفكر، بيروت: 1404هـ/1984م: 116/2.

<sup>1</sup> - البقرة/26.

<sup>2</sup> - كقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿يُزَلُّ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: وَعِزِّي وَجَلَالِي لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي...﴾ الحديث، وله روايات أخرى، وحديث النزول صحيح ورد عن جماعة من الصحابة، ذكر الألباني ستة منهم وهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وجبير بن مطعم، ورفاعة بن عرابة الجهني، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود. وقد خرج أحاديثهم في "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"، ط: 1 المكتب الإسلامي: 1979، ص: 195 - 199، وقد صحح ابن عبد البر حديث النزول الذي أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" عن أبي هريرة، وقال: «وهو حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم». انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: عبد الله بن الصديق، ط: الأوقاف، فضالة المحمدية: 1399هـ/1979م: 128 / 7 وما بعدها.

<sup>3</sup> - جاء في الحديث عن النار: ﴿.. فأما النار فلا تمتلئ فيضع [الله] قدمه عليها فتقول: قط قط، فهناك تمتلئ ويروى بعضها إلى بعض﴾، أخرجه مسلم عن أبي هريرة، انظر: الصحيح، (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: جهنم أعاذنا الله منها)، ط: بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت: 1983: 2187 / 4، رقم: 2848، وقد أخرج ابن خزيمة بعض الأحاديث المثبتة لهذه الصفة، راجع كتابه: التوحيد، تح: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ط: مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض: 1418هـ/1997م: 202 / 1.

<sup>4</sup> - بالإضافة إلى النصوص القرآنية المثبتة لصفة اليد واليدين وردت نصوص حديثية كثيرة مثبتة لهذه الصفة منها: قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿إن الله ييسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، وييسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل...﴾ الحديث، أخرجه مسلم في الصحيح عن أبي موسى الأشعري (كتاب: التوبة، باب: قبول التوبة من الذنوب): 4 / 2113، رقم: 2759، وقوله عليه السلام فيما رواه أبو هريرة: ﴿احتج آدم وموسى عليهما السلام، فقال موسى: أنت آدم خلقتك الله بيده...﴾ الحديث، أخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة، انظر: كتاب التوحيد: 1 / 123 مثلا.

"الحديث مضلة<sup>1</sup> الأفهام للعلماء، وموارد لا يتصور الاعتراض عليه"<sup>2</sup>.

## فصل: [ الرد على من ادعى أن هذا العلم بدعة،

### ولم يكن في العهد الأول ]

وأما من طعن فيه فإن قال: إن هذا لم يكن في زمن الرسول -عليه السلام- ولا في زمن الصحابة بعده.

فيقال لهم: صدقتم، ما كان في زمن الرسول -عليه السلام- ولا في زمان الصحابة نظر في هذا العلم ولا في سواه. فأما في زمن الرسول -عليه السلام- فأني والعلم الأكبر -صلوات الله عليه- بين أظهرهم، والقرآن يتلى عليهم، والشرع غض جديد، والحكم تترى، والخروق تتوالى، وعنصر النبوة ينبع، فلا حاجة لأحد في ذلك الوقت إلى هذا العلم ولا إلى سواه. قال تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾<sup>3</sup>.

وأما الصحابة بعده -عليه السلام- فلا يخلو أن تقول: إنهم كانوا بعدما علمهم الله الكتاب والحكمة عالمين بدقائق علم التوحيد وحقائقه أم غير عالمين. فإن قلت: إنهم كانوا غير عالمين فلقد تفوهت بعظمة ما ارتكبتها إلا غلاة الروافض<sup>4</sup>،

<sup>1</sup> - في الأصل: (فضلة) بدل: (مضلة)، ولا معنى له.

<sup>2</sup> - لم يثبت لدي فيما بحثته من مصادر ومراجع حديثة وغيرها نسبة هذه القولة لعمر بن عبد العزيز، فليحقق!!

<sup>3</sup> - الجمعة/2.

<sup>4</sup> - الروافض من الشيعة، قال الإسفرائيني: «يجمعهم ثلاث فرق هي الزيدية، والإمامية، والكيسانية». انظر: الإسفرائيني - التبصير في الدين، ص: 27. والصواب أن الزيدية ليسوا من الروافض لأن الروافض كانوا مع زيد بن علي ثم تركوه أما الزيدية فلم يتركوه، وقد قال علي بن زيد لمن طلب منه أن يتبرأ من أبي بكر وعمر: لقد كانا وزيري جدي فكيف أتبرأ منهما؟! فرفضوه وتفرقوا عنه. وقد يطلق بعض الناس اسم الرافض على كل من يتولى أهل البيت، وعلى هذا بجاء قول الشافعي:

«إن كان رفضا حب آل محمد # فليشهد الثقلان أبي رافضي».

انظر: ديوان الشافعي، جمع وتحقيق وتعليق: زهدي يكن، ط: دار الثقافة، بيروت: 1961، ص: 118.

وبعض الخوارج، وأوباش رعاهم<sup>1</sup>. وأقل ما يلقاك في ذلك تجريح شهادة الرسول - عليه السلام - في تزكية أصحابه ووصفهم بالعلم، حتى قال لأبي بن كعب<sup>2</sup>: «**ليهنك العلم أبا المنذر**»<sup>3</sup>، وكان السؤال خصوصاً في آية الكرسي التي هي مختصة بعلم التوحيد - كما [ ص: 4 ] سيأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى -، وقال: «**أصحابي في النجوة بأيهم اقتديتم امتنعوا**»<sup>4</sup>، وقال: «**اقتدوا بالخيار من بعدي: أي بكر وعمر**»<sup>5</sup>، وقال فسي ابن

<sup>1</sup> - الويش بالفتح والتحريك واحد الأوباش من الناس، وهم الأخلاط والسفلة، انظر: الزبيدي - التاج (مادة: ويش): 361 / 4، أما الرعاع، فقد قال محمد مرتضى هم: «غوغاء [ الناس ] وسقاطهم وأخلاطهم الواحدة رعاة... قال الأزهرى:.. والرعاع كالزجاج من الناس وهم الرذائل الضعفاء»، التاج (مادة: روع): 357 / 5.

<sup>2</sup> - أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الخزرجي أبو المنذر (ت: 21هـ/642م)، صحابي من بني النجار من الخزرج، كان قبل الإسلام من أبحار اليهود مطلعاً على كتبهم القديمة، ولما أسلم صار من كتاب الوحي، وهو الذي كتب "كتاب الصلح لأهل بيت المقدس" في خلافة عمر، وأشرك في جمع القرآن على عهد عثمان، وقد قال عليه السلام: «اقرأ أمي أبي بن كعب» وقال النبي لأبي: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك: "لم يكن الذين كفروا"»، قال: «وسماني؟»، قال: «نعم» انظر: مسلم - الصحيح (كتاب: فضل الصحابة، باب: فضل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار): 4 / 1915، رقم: 799 مكرر، وراجع: النووي - شرح صحيح مسلم، ط: دار الفكر - بيروت: 1978: 16 / 19، وابن حجر - الإصابة: تح: طه محمد الزيني، ط: مكتبات الكليات الأزهرية، القاهرة: 1976: 26 / 1، والزركلي - الأعلام: 87 / 1.

<sup>3</sup> - أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي بن كعب: (كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي)، انظر الصحيح: 1 / 556، رقم: 810. ومعنى "ليهنك العلم" أي ليكن العلم هنيئاً لك. وانظر شرح هذا الحديث عند ابن حجر - الإصابة: 26 / 1.

<sup>4</sup> - أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، وضعفه بقوله: «هذا إسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث بن غصين مجهول»، انظر: الجامع، تح: أبي الأشبال الزهيري، ط: دار الجوزي، السعودية: 1418هـ/1997م: 2 / 925، رقم: 1760. أقول: بل في إسناده سلام بن سليم كذب ابن خراش، وقال ابن حبان: روى أحاديث موضوعة، ولذا حكى الألباني على هذا الحديث بالوضع، وجعل سلام بن سليم آفته، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1412هـ/1992م: 1 / 144، رقم: 58.

<sup>5</sup> - أخرجه الترمذي عن حذيفة (كتاب: المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، انظر: "السنن": 5 / 569، رقم: 3662. وصححه الألباني في "صحيح سنن الترمذي"، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1408هـ/1988م: 3 / 200، رقم: 2885، وأخرجه ابن ماجة في مقدمة "سننه" عن حذيفة أيضاً، (باب في فضائل =

مسعود<sup>1</sup> - رضي الله عنه -: ﴿كُنَيْفٌ مَلَأَ عِلْمًا﴾<sup>3</sup>، إلى غير ذلك.

وإن قلت: إنهم يعلمون ذلك إلا أنهم لم يقعدوا لتدريسه، ولا تكلموا في الجوهر<sup>4</sup> والعرض<sup>5</sup>، ولا في العلل<sup>6</sup>، والأحوال، والجزء<sup>7</sup>، والطفرة<sup>8</sup>، وما صنفه المتكلمون من دقيق الكلام وهذه غايتك.

---

= أصحاب رسول الله، انظر: "سنن ابن ماجه": 37/ 1، رقم: 97، وانظر أيضا: الألباني - السلسلة الصحيحة، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1415هـ/ 1995م: 3 / 233-236، رقمه: 1233.

<sup>1</sup> - عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن الهذلي (ت: 32هـ / 653هـ)، صحابي كان أول من جهر بالقرآن بمكة، ولى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيت مال الكوفة، وتوفي بالمدينة في خلافة عثمان، انظر عنه مثلاً: ابن حجر - الإصابة: 6 / 214 وما بعدها، والذهبي - سير أعلام النبلاء: 1 / 461.

<sup>2</sup> - أي وعاء.

<sup>3</sup> - هذا من قول عمر - رضي الله عنه -، روى زيد بن وهب: «إنا جلوس مع عمر إذ جاء عبد الله [بن مسعود] يكاد الجلوس يوازونه من قصره، فضحك عمر حين رآه، فجعل يكلم عمر ويضاحكه وهو قائم عليه، ثم ولى، فأتيه عمر بصره حتى توارى فقال: "كنيف ملأ فقهاً"، قال الحافظ الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»، راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط: 2 دار الكتب العلمية، بيروت: 1967: 9 / 291.

<sup>4</sup> - الجوهر على أصول المتكلمين عبارة عن التخصيص، وهو ينقسم إلى بسيط، ويعبر عنه بالجوهر الفرد، وإلى مركب، وهو الجسم. انظر: الأمدي - المبتدئ، ص: 110.

<sup>5</sup> - العرض عبارة عن معنى زائد على ذات الجوهر، أو هو المعنى الموجود القائم بالتخصيص، وعند الحكماء: ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع أي محل مقوم لما حل فيه. راجع: عبد المنعم الحفني - المعجم الفلسفي، ط: دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1992، ص: 165.

<sup>6</sup> - العلة في اللغة عبارة عن معنى يحل بالحل فيتغير به حال الحل بلا اختيار، وعند الحكماء عقلية، وهي ما يحتاج إليه الشيء في وجوده، انظر للتوسع في معانيها وأقسامها: الجرجاني - كتاب التعريفات، تح: عبد المنعم الحفني، ط: دار الرشد، القاهرة، 1991، ص: 176، والحفني - المعجم الفلسفي، ص: 175.

<sup>7</sup> - الجزء يطلق على معان منها ما يتركب منه ومن غيره شيء، سواء كان موجوداً في الخارج أو في العقل كالأجناس والفصول فإنهما من الأجزاء العقلية... ومنها الجزء الذي لا يتجزأ للمسمى بالجوهر الفرد، راجع: الحفني - المعجم، ص: 72.

<sup>8</sup> - الطفرة التي قال بها النظام المعتزلي مضمونها «أن الجسم قد يكون في مكان ثم يطفر منه إلى المكان السادس أو العاشر منه من غير مضي بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، فإذا مشت ثمة على صخرة من طرف إلى طرف، وتكون بهذا قد قطعت مكاناً لا نهاية له، فإن بعض ما قطعت كان بالمشي، وبعضاً كان بالطفرة»، انظر: البغدادي - =



فكذلك كان ذلك، لأنهم كانوا يعلمون ذلك على أتم الوجوه - كما تقدم - فلم يكن لهم حاجة إلى ذلك، لأنهم تهمموا<sup>1</sup> بجر الجيوش، وسد الثغور، وتعليم الأحكام الشرعية، والنظر في تفاصيل الحلال والحرام، وشروح الكتاب والسنة. [ثم]<sup>2</sup> أسألك: أكان بأيدي الصحابة - رضي الله عنهم - شيء مما بأيدينا من الدواوين في فنون علوم الشريعة ديوان أو مدرس يدرسها ككتب الحديث والمدرسين له، وكتب القراءات والتاقلين لها، وكتب الفقه والمدرسين لها، وكتب الإعراب والمعربين لها، وكتب اللغة والتاقلين لها وما يمت إلى الشريعة من أنواع العلوم غير ما ذكرناه؟

فإن قال: إنه كان ذلك فقد باهت، وإن قال: إنه لم يكن.

قلنا: فتعال نطرح كل ما بأيدينا من الكتب، ونطرد الأئمة، ونخدم المدارس على مذهبك، فإنها بدع وافتيات، لأن كل ما ذكرناه لم يكن في عهد الرسول - عليه السلام - ولا في زمن الصحابة بعده، ولو فعله الصحابة بعده للزمهم ما ألزمتونا من البدعة على مذهبكم، فإنهم ليسوا بشارعين. وهذا - فديتك - ألزم له من طريق الجماعة.

فإن قال لنا: ألقت هذه الكتب بعد الصحابة وحرسه بالتصحيح احتياطاً على الدين ليلا يدرس، فلو لم يؤلف حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صدر الإسلام، لامتدت ألسنة الكفرة والفساق إليه بالكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والتحريف لستته. وكذلك التحو لو لم يكن يضبط بالتأليف والتدريس - مع امتداد كلمة الإسلام واختلاط الأعاجم بالعرب -، لاختل الإعراب. وكذلك اللغة أيضاً لو لم تؤلف ولم تضبط لاختل الكلام، ودخل الخلل في لفظ الكتاب والسنة الذين تعبدنا بهم. وكذلك كتب القراءات لو لم تؤلف ولم تدرس ولم تشع، لدخل الإخلال في تفاصيل اللفظ المسموع تواتراً عن سيد البشر - صلى الله عليه وسلم -. وكذلك كتب الفقه وتدريسها لو لم تؤلف ولم تدرس لاختل على العامة أمر المعاملة، فإنهم ليسوا بأهل نظر واجتهاد في مسائل الخلاف. فنظر المتقدمون للمتأخرين واحتاطوا عليهم قبل مس الحاجة، فلما مست الحاجة إليها وجدت - والحمد لله - واقرة على وفق مس الحاجة.

=الفرق بين الفرق، ص: 140، وراجع: أحمد بن يحيى اليماني - كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل، تح: محمد جواد مشكور، ط: دار الفكر، بيروت: 1979، ص: 152.

<sup>1</sup> - تهمم بالشيء: بمعنى طلبه وتحسسه، انظر: الفيروز آبادي - القاموس ( مادة: هم ) : 109 / 9.

<sup>2</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

فنتقول: هذا من النمط الذي اعترضت علينا به، فإن كل ما ذكرت ما أمر به الرسول عليه السلام - ولا حض عليه، فإن كان بدعة - كما زعمتم - فيسع المتكلمين ما وسعهم<sup>1</sup>، وإن كان ذبا واحتياطاً على دين الله، فقد نقصت مذهبك حيث قلت الحق وجهلت أهل الحق، فإن هذا الذي قلت بعينه دعا أئمة التوحيد أن يتكلموا في حقائقه ودقائقه.

وذلك أن صدر الإسلام جاء بالقرآن العظيم والسيف الصارم، [جاء القرآن]<sup>2</sup> بلسان العرب اللسن الفصحاء اللد البلغاء، الذين يعرفون جوامع الكلم وتفاصيله، وظهرت المعجزات وبهرت الآيات، فلم يبق إلا القبول أو السيف. فمن أقر ظاهراً وباطناً حمى نفسه من السيف في الدنيا ومن النار في الآخرة، ومن أقر بظاهره حمى رقبته من السيف ولم يحمها من النار. ثم مع ذلك أمر الكل بالنظر والاستدلال في حدث العالم في الكتاب العزيز في نيف على ستمائة وستين موضعاً تصريحاً، وأما الضمن فقي الكتاب من أوله إلى آخره، وشهرة الآي في ذلك أغنت عن ذكرها، وسنذكر بعضها عند مس الحاجة إليه - إن شاء الله -.

فيا عجب<sup>3</sup> من ينكر ذلك كيف يبقى له من الإسلام شظية؟! فمر على هذه الحقيقة زمن الصحابة، ثم استشرى<sup>4</sup> الفساد في آخر قرن الصحابة عند وقعة "صفين"<sup>5</sup> و"الجمل"<sup>6</sup> بما ظهر من الخوارج ثم الروافض بعد، ثم نبغت القدرية<sup>7</sup> كما جاء في "صحيح مسلم" في الخير المشهور عن ﴿قوله يتفقرون

<sup>1</sup> - في الأصل: أوسعهم.

<sup>2</sup> - كتبت (الصارم) في الأصل: (الصريم)، وما بين المعقفين ساقط في المخطوطة.

<sup>3</sup> - وفي الأصل: (فيا عجبا من ينكر).

<sup>4</sup> - في المخطوطة الأصل: (استشرى)، والصحيح ما أثبتناه.

<sup>5</sup> - موضع على الحدود السورية العراقية على شاطئ الفرات الأيمن ويقال فيه صفون، وهي صحراء ذات كدى وأكمامات، عنده التقى جيش علي بن أبي طالب وجيش معاوية في المعركة الشهيرة التي انتصر فيها علي، ثم وقع بعدها التحكيم، وكان تاريخ الوقعة سنة: 37 هـ / 657م. انظر: محمد بن عبد المنعم الحميري - الروض المعطار في خبر الأقطار، تج: إحسان عباس، ط: مكتبة لبنان، بيروت: 1975/1984، ص: 363.

<sup>6</sup> - المعركة التي دارت بين علي وجيش عائشة وطلحة والزبير سنة: 36 هـ / 656م، وسميت كذلك لأن عائشة رضي الله عنها كانت تثير حماس المناوئين لعلي وهي على جمل. انظر: ابن خلدون - التاريخ: 2 / 606 وما بعدها.

<sup>7</sup> - القدرية هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، انظر: الجرجاني - كتاب التعريفات، ص: 197 ويقصد ابن خمير بالقدرية ولا شك من قال بالقدر قبل المعتزلة كعمرو المقصوص ومعبود=

العلم، ويقولون لا قدر، وأن الأمر أنف<sup>1</sup> كمعبد، وعمر بن عبيد، وغيرهم ممن تقدم ذكره. ثم نبغت المعتزلة في زمن التابعين ممن اعتزلوا مجلس الحسن البصري<sup>2</sup> عندما تكلم في إثبات رؤية الباري تعالى في الآخرة<sup>3</sup> ك: "واصل" ونظرائه، فأنكروا ذلك واعتزلوا مجلسه فسموا لأجل ذلك "المعتزلة". ثم لم يزل الأمر يتفاقم والخطب يتلاطم، ودخل في الدين غلف<sup>4</sup> الأعاجم واشتدت<sup>5</sup> الأيدي بالمحاربة وسفك الدماء على إظهار البدع ك: "الخوارج"، و"القرامطة"<sup>6</sup>،

---

=الجهني وغيلان الدمشقي، راجع عنهم مثلاً: النشار - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط: دار المعارف، القاهرة: 1977: 314/1 وما بعدها.

<sup>1</sup> - وهو من قول التابعي يحيى بن يعمر ورد ضمن حديث طويل برواية عبد الله بن عمر بن الخطاب، انظر: مسلم - الصحيح، (كتاب: الإيمان - باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان): 1 / 36 - 38، رقمه: 8. ومعنى يتقبرون العلم: يطلبونه ويتبعونه، وقيل يجمعونه، انظر: النووي - شرح صحيح مسلم: 1 / 155 - 156.

<sup>2</sup> - الحسن بن يسار البصري أبو سعيد (ت: 110هـ/728م)، تابعي كان إمام البصرة وحرر الأمة في زمانه وأحد العلماء الكبار، فصيح من شجعان العرب، نسبته جل الفرق الكلامية إلى مذهبها. انظر عنه مثلاً: ابن خلكان - الوفيات: 1 / 354 وما بعدها، الذهبي - ميزان الاعتدال: 1 / 527، وأبو نعيم - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1933: 131/2 وما بعدها.

<sup>3</sup> - الأصح أن واصل بن عطاء انفصل عن مجلس الحسن البصري واعتزله بسبب اختلافهما في مسألة مرتكب الكبيرة لا بخصوص إمكانية الرؤية. راجع في هذا الموضوع: البغدادي - الفرق بين الفرق، ص: 117، والشهرستاني - الملل والنحل: 47 وما بعدها.

<sup>4</sup> - الغلف هو الذي لا يعي ولا يفهم كأنه غشي بغلاف. انظر: الفيروزآبادي - القاموس المحيط (مادة: غلف): 1 / 216.

<sup>5</sup> - في المخطوطة: (استندت) بدل: (اشتدت).

<sup>6</sup> - فرقة شيعية غالية من الباطنية تنسب إلى رأسها حمدان قرمط. أصله من خوزستان، وأقام في سواد الكوفة (ت: 258هـ/728م)، وبنى مقاما دعاه: (دار الهجرة)، وكثر أتباعه وأشياعه، حيث أسسوا اتجاهات دينية وسياسية وسيطروا على اليمن والبحرين مدة طويلة من تاريخ الإسلام. راجع عنهم: البغدادي - الفرق، ص: 282 وابن حزم - الفصل، تلح: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، ط: الجليل، بيروت: 1985: 87/1، وحسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام، ط: 7 مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1964: 254/4 وما بعدها، والنشار - النشأة: 280/2.

و"الأزارقة"<sup>1</sup>، و"العجاردة"<sup>2</sup>، و"الإمامية"<sup>3</sup>، و"الإسماعيلية"<sup>4</sup>، وغيرهم من أهل الأهواء، وظهر قول الصادق المصدوق - صلوات الله عليه - في الإثنتين والسبعين - كما تقدم -.

وكان الأئمة - رضي الله عنهم - قبل انتشار البدع يدافعونهم تارة بالحجاج، [ص:5] وتارة بالطرده والتغريب والتعزير، وتارة بالسيف، فلما تمكن إظهار هذه الأهواء ودونت ونصب لها المدارس، وركنوا إلى ولادة جهلة فحموهم حتى ضرب الإمام أحمد بن حنبل بالسوط لأن يقول بخلق القرآن، وأصيب عين الدين يرمد المضلين، وجب إذ ذاك على أئمة السنة - بنظرهم الشديد - أن يدونوا الحق ويدرسوه، إذ هم الخلف العدول الذين شهد لهم الرسول - عليه السلام - بالعدالة قبل وجودهم، ويحموا دين الله تعالى بالحجج القاطعة والبراهين الصاعدة، لما جاء في الصحيح عنه - صلى الله عليه - وسلم - أنه قال: **﴿يَعْمَلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفَةٍ مَحْدُولَةٍ: يَنْهَوْنَ عَنْهُ تَحْرِيفُ الْغَالِيينَ، وَانْتِهَالُ الْجَاهِلِيينَ، وَتَأْوِيلُ الْمُبْطِلِيينَ﴾**<sup>5</sup>. فليت شعري من أهل العلم الذين يتفنون عنه هذا التحريف: أهل النظر والحجاج، أم أهل التقليد الذين يقبلون القول من غير دليل؟! فإن قيل: وما يدريك أن هذا الصنف الذين ذكرتهم هم الخلف العدول، وأن العلم المشار إليه في الخبر هو علم التوحيد؟

<sup>1</sup> - من فرق الخوارج وينسبون إلى نافع بن الأزرق الحنفي المكنى بأبي راشد ( قتل عام : 65هـ / 684م). عن آرائه وآراء فرقته انظر: الأشعري - مقالات الإسلاميين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 1990/168 وما بعدها، والبغدادى - الفرق: ص: 82 وما بعدها، والشهرستاني - الملل والنحل، ص: 117 وما بعدها.

<sup>2</sup> - من فرق الخوارج كذلك وتنسب إلى عبد الكريم بن عجرد، وهم يضمون عشرة من الفرق كما ذكر ذلك الأشعري. راجع: المقالات: 177/1 وما بعدها، والبغدادى - الفرق: 93 وما بعدها، والشهرستاني - الملل والنحل، ص: 128 وما بعدها.

<sup>3</sup> - من فرق الشيعة، قال الشهرستاني: «هم القائلون بإمامة علي - رضي الله عنه - بعد النبي - عليه السلام - نصا ظاهرا وتعيينا صادقا من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين»، انظر: الملل والنحل، ص: 162 وما بعدها.

<sup>4</sup> - من فرق الشيعة، وقد «ساقوا الإمامة إلى جعفر، وزعموا أنه الإمام بعد أبيه إسماعيل...»، انظر تفاصيل آرائهم وفرقهم عند: البغدادى - الفرق، ص: 62 وما بعدها، وعند الشهرستاني - الملل، ص: 167 وما بعدها.

<sup>5</sup> - إذا لم يكن ابن خنيس يقصد بعبارة أن الحديث صحيح، فيكون تعبيره هنا غير دقيق، لأن الحديث لم يرد في الصحيحين، وإنما أخرجه ابن جرير والحافظ أبو القاسم تمام في "فوائده"، وصححه الحافظ العلائي وابن القيم وغيرهما.

انظر: الألباني - تحريج مشكاة المصابيح، ط: 2 المكتبة الإسلامية، بيروت: 1405هـ / 1 / 82.

فالجواب أنه صح وثبت أن علم الشريعة ضربان: معقول ومنقول، فأما المنقول فلا يسمى المختلفون في تفاصيل أحكامه غالين ولا مبطلين ولا جاهلين، فإن اختلاف العلماء في علم الحلال [جائر، و]<sup>1</sup> هو العلم الذي كل مجتهد فيه مصيب أو مخطئ، ومصيب على قول، والكل مأجور في اجتهاده على قول الجماعة. وفي هذا الصنف قال صلى الله عليه وسلم: ﴿**الخلافة بين أمتي رحمة**﴾<sup>2</sup>. والله ولي العصمة من كل إلحاد وبدعة، فلم يبق إلا علم المعقول الذي اتصف به القوم، وهو العلم الذي الحق فيه في طرف واحد - كما تقدم - وما سواه فباطل.

وناشدتك الله لو أن مبطلا من أي صنف كان من الملل طالنا بالمناظرة على تصحيح ملته بالبرهان، من كان يناظره من الأصناف التي ذكرتم غير هؤلاء، فهم الخلف العدول وإن رغم أنفه! فكان أول من دون عقائد أهل السنة الأئمة الذين تقدم ذكرهم، وكان أول من تمكن في تأليفها ونشرها في عقب المائة الثالثة ودرسها الشيخ أبو الحسن الأشعري - رضي الله عنه - وهو من أولاد أبي موسى الأشعري<sup>3</sup>، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولهذا سمي أصحابه "الأشعرية". ثم تبعه السلف الذين تقدم ذكرهم. فأين كان أئمة الدين الذين احتاطوا على الشريعة فيما دونوه ودرسوه لما ذكرتم عند مس الحاجة إليه؟!<sup>4</sup> فهؤلاء أولى وأحرى أن يدونوا ما ذكرناه في مسائل علم التوحيد الذي أجمعت الأمة قاطبة على أن كل ما ذكرتم، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا إلا بعد تحصيل العلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو العلم الذي أنكرتم الكلام فيه والتهم به، فإن علم المعاملة فرع عن العلم بالتوحيد والنبوة اللذين صحت بهما المعاملة، ولا يصح أن يتفقه في فروع الدين من لا يعلم أصله. فأين تحيدون عن قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿**إن من العلم كهيئة المنزوع أو المكثون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره عليهم إلا أهل**

<sup>1</sup> - أضفنا ما بين المعقنين ليستقيم المعنى.

<sup>2</sup> - حديث لا أصل له، وقد جهد المحدثون في أن يققوا له على سند فلم يوفقوا، انظر الألباني - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوع: 1 / 141، رقمه: 57.

<sup>3</sup> - الصحابي الجليل عبد الله بن قيس بن سليم بن حرب أبو موسى الأشعري من قحطان، من الشجعان والولاة الفاتحين وأحد الحكمين في قضية علي ومعاوية (ت: 44هـ / 665م)، انظر: ابن سعد - الطبقات الكبرى، تصحيح: ادوارد سخبو، ط: مصورة عن مطبعة بريل - ليدن: 1321هـ: 78/4 وما بعدها، وابن حجر - الإصابة: 194/6 وما بعدها.

<sup>4</sup> - واضح أن المؤلف يغفل هنا الاتجاه السني الآخر الذي تزعمه أحمد بن حنبل وابن المديني والشافعي وابن أبي حاتم الذين واجهوا المعتزلة وغيرهم من فرق المتكلمين المخالفين بأسلوب ومنهجية مبينة لأسلوب مدرسته.

الغيرة بالله، فإذا رأيتم من أودعه الله علماً فلا تحقروه، فإن الله لو يحقره حين أودعه إياه<sup>1</sup> - نقل على المعنى -.

والعجب ممن ينكر الجدل في الحق ويذمه، والله تعالى يمدح الأنبياء عليهم السلام - بالجدال في الحق، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّهَآءُ﴾<sup>2</sup>، أي بالحجة البالغة. وأمر الله سبحانه نبينا عليه السلام - بالجدال فقال: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>3</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>4</sup>، وقال: ﴿مَا كَانَ لِي مِن عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾<sup>5</sup>، فأثبت لهم خصاماً فسرّه الشارع عليه السلام - بالخير عنهم أنه كان في الكفارات وإسباغ الوضوء في السبرات<sup>6</sup>، فكان خصاماً في مسائل النظر في المشروع. وقال تعالى لنبينا - عليه السلام - : ﴿فَلَا تَمَارَ فِيهِمْ إِلَّا مُرَاءَ ظَاهِرِهِ﴾<sup>7</sup>، أي ظاهر البيان بما أعلمتكم من خير أصحاب الكهف وعدتهم وطول ما لبثوا، وقال تعالى مخبراً عن قوم نوح عليه السلام -: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾<sup>8</sup>. فخرج من مضمون هذه الآي أن الله تعالى مدح المجادلين بالحق ليدحضوا به الباطل، كما ذم المجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق.

<sup>1</sup> - أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في " الأربعين الصوفية "، ومن طريقه الديلمي في "مسند الفردوس"، وهو ضعيف جداً كما بين الألباني في: "الضعيفة": 262/2، رقمه: 870.

<sup>2</sup> - الأنعام / 83.

<sup>3</sup> - التحل / 125.

<sup>4</sup> - العنكبوت / 46.

<sup>5</sup> - ص / 69.

<sup>6</sup> - السبرات جمع سبر: شدة البرد، وقد اختلف المفسرون في تفسير الآية السابقة على أقوال. وأخرج الترمذي عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿سألني ربي فقال: يا محمد، فقلت: لبيك يا رب وسعديك. قال: فيم يختصم المبالأ الأعلى؟ فقلت: في الكفارات، والدرجات، وفي نقل الأقدام إلى الجماعات، وإسباغ الوضوء في المكروهات﴾. الحديث، وله رواية أخرى عن ابن عباس وثالثة عن معاذ، انظر: السنن: (كتاب: التفسير، باب: ومن سورة: ص): 5 / 342 - 344، أرقام: 3233 - 3234 - 3235. وقد صحح الألباني هذه الروايات في: صحيح سنن الترمذي: 3 / 97 - 99، وراجع عن الجانب التفسيري مثلاً: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، ط: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: 1967: 8 / 226.

<sup>7</sup> - الكهف / 22.

<sup>8</sup> - هود / 32.

فإن قالوا: فقد جاء في الخبر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج وأناس يتجادلون عند حجرته وكان وجهه يقطر دما، أو قيل من حب الرمان فقال: ﴿ يا قومه لا تجادلوا في القرآن، وإنما هلكت الأمم قبلكم بعدما جادلوا القرآن بعضه ببعض <sup>1</sup>، وهذا تصريح بالنهي عن الجدل.

قيل لهم: هذا خير من خير الواحد الذي لا يعترض به القطعيات، ولو سلم لكم فلا حجة في هذا الحديث من ثلاثة أوجه:

- أحدها: أنه لو نهي عن أصل الجدل - كما زعمتم -، لكان نقضا لكل ما تقدم من الآي المثبتة للجدل.

- الثاني: أن النبي - عليه السلام - بين أظهرهم وهم متمكنون من سؤاله قادرين على مفاتحته فلا وجه للجدل.

- الثالث: أنه حيث نهاهم عن الجدل، [ ص : 6 ] أمرهم بالجدال في قوله: ﴿ جادلوا القرآن بعضه ببعض <sup>2</sup>.

فخرج من مضمون هذا الحديث الأمر بجدال القرآن بالقرآن والنهي عن الجدل في القرآن بغيره، لكون المجادل يجادل بالمبدل على غير المبدل، فنحن أولى بهذا الحديث منكم.

فإن قالوا: جاء في الصحيح عنه - صلى الله عليه وسلم -: ﴿ أنا ضمين ببيت في الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أخرج هذا الحديث بألفاظ مختلفة الحارث بن أبي اسامة في "مسنده" عن عبد الله بن عمرو بسند ضعيف، كما ذكره الحافظ البوصيري في: "مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"، تح: سيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1417هـ: 457 / 8. وورد الحديث عن عبد الله بن عمرو بألفاظ أخرى عند أبي داود الطيالسي ومسدد وأبي بكر بن أبي شيبة في "مسندهم"، ورواه ابن ماجة مختصرا بسند صحيح وبعض طرقه رواها ثقات. يراجع: المختصر: 457 / 8. وانظر أيضا: البوصيري - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تح: عادل بن سعد والسيد بن محمود بن إسماعيل، ط: مكتبة الرشد، الرياض: 1419هـ: 230 / 8 - 231.

<sup>2</sup> - لم أقف في كتب الحديث المعتمدة على حديث بهذا اللفظ.

<sup>3</sup> - أخرجه أبو داود في "سننه" عن أبي أمامة، (كتاب: الآداب، باب: في حسن الخلق)، ولفظه: ﴿ أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا.. الحديث. انظر: أبو داود - السنن: 150 / 5. والحديث حسنه الألباني بشواهده في "السلسلة الصحيحة": 1 / 552 - 556، رقم: 273

قلنا: هذا أيضا من معارضة الآية بخبر الواحد، والمحققون يابون ذلك. ومع تسليم ذلك يحتمل وجهين:

- أحدهما: لمن تركه مع المعاند الذي لا يطمع في قبوله للحق، لأجل عناده، وظهور مغالطته، وإيثاره الغلبة في الجدال لغير الله حقا كان أو باطلا.

- الثاني: أن يكون في مطالبة حقوق الدين، فإذا صادف خصما ألد<sup>1</sup> ترك ممارته تطرقا<sup>2</sup> وصونا لدينه وعرضه من ممارسة السفه - كما جاء: "ما استقصى كريم قط حقه"-. والجاهل مع ذلك يضرب في حديد بارد، وينصب لدينه شرك المكاييد، وهكذا فمن أبي جهلا أو عنادا أو جادل في الحق بعدما تبين له، فنسأل الذي فلق الحية وبرأ النسمة أن لا يتوفاه على ملتهم ولا يحشره في زمركم، فإنه رد الحق، وصد عن السبيل، وجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير. وهذه دعوة نصف، فمن كان يظن أنهم على الباطل فليقل: آمين، والناقد بصير.

## فصل : [ لماذا الإطالة في مراجعة المجازفين والمقلدين ؟ ]

فإن قيل: لماذا أطلت عناءك بمراجعة المجازفين وغمار المقلدين ومن لا منص له في الدين ولا يعد من المتدينين، وأنت شرطت الاختصار والإيجاز؟

قلنا: فعلنا ذلك لأجل مس الحاجة إلى هذا البيان، لما سلك على أبواب التوحيد من مقاساة الفرق المتقدمين، وما استشعروا لهم من العداوة جهلا وتقليدا وحسدا وعنادا - كما تقدم-. فتأكد علينا أن نبين للمستترشد خبث غوائلهم قبل الوقوع في حبالهم، احتياطا على دينه، ليلا يصدوه عن سبيل الله ويغونها عوجا.

ولعمرك لقد حصل هذا بالتجربة، ولا أخبرك عن فلان، فلقد رأينا غير واحد يكون بينهم آمنا وادعا، فعندما يبدأ قراءة هذا العلم ويأخذ في أسباب التعليم، يثبون إليه كالأفاعي الصفر ينتصحن إليه ويحذرونه من تعلم هذا العلم، ويحذونه على المنطق والتعاليم من خواص الأعداد والهندسة والطب وغير ذلك من أنواع التعاليم. وهؤلاء صنف الزنادقة.

<sup>1</sup> - في الأصل: (ألد) بالمدال المعجمة، والألد: الشديد الخصومة، انظر: الرازي - مختار الصحاح، (مادة: لد)،

ص: 281.

<sup>2</sup> - هكذا في الأصل!



وصنف آخر من المقلدة الذي سمع فقال يحضه<sup>1</sup> علي تعلم العربية والأدب والخط، ليكون كاتباً لفلان فينال من دنياه، أو على قراءة كتب الفقه والتوثيق ليكون مسدداً في بعض الكور، فيأكل الرشى ويركب المطايا، أو على قراءة العدد وتعلم<sup>2</sup> الرسوم، ليكون عاملاً فيستأصل الرعية، أو ينظر في كتب الباطن والعلوم العالية على زعمهم - فيستدل على القشور باللب المصون<sup>3</sup> والسر المكنون، ويعالج ذلك بالمجاهدة، والجوع، والخلوة، والعزوف عن الدنيا، وترك الأخلاق الذميمة، والتحلي بالأخلاق الشريفة حتى تفيض عليه أنوار الربوبية، وتنكشف<sup>4</sup> له أسرار النبوة<sup>5</sup>، وينفلت طائر الروح من قفص الجسد، فيلحق بالإله كما كان أول مرة ... وهذه أقوال غلاة الفلاسفة وغلاة الباطنية القرمطية المستترين بالتصوف.

ومنهم صنف يسنده إلى ركن الدين فيقول له: عاجل حروف القرآن بالتجويد، وشواذ القراءة، وحفظ كتب الخلف<sup>6</sup>، تكن أستاذ الوقت وتستملك الملوك، وتركب رقاب الكل، وارو كتب الحديث<sup>7</sup>، واعرف الرواة، وبلادهم، وأنسابهم، وعدالتهم، وتجريح من جرح منهم، ومن ضعفه ابن معين<sup>8</sup>، وصححه الدارقطني<sup>9</sup>، وابن سيرين<sup>10</sup>، تكن من الأستاذين المدرسين، وتضرب لك آباط الإبل من الصين، وتحبك<sup>11</sup> الرعية، وتحتاج إليك الملوك، وتنال<sup>12</sup> شرف الدارين.

1 - في الأصل: (يحضونه).

2 - في المخطوطة: (تعليم).

3 - عند ابن شريفة: (فيستبدل القشور باللب المصون). انظر دراسته السابقة، ص: 31.

4 - في الأصل (وتنكشف) بإسقاط نقط الشين.

5 - لفظة ( النبوة ) ساقطة عند ابن شريفة، انظر: م، س، ن، ص.

6 - هكذا جاءت هذه اللفظة في الأصل، ويحتمل أن يكون قد وقع فيها تصحيف فتكون ( الخلق ) بدل ( الخلف ) .

7 - عند ابن شريفة: (أو اركب الحديث). راجع مقالته السابقة، ص: 31.

8 - يحيى بن معين بن عون المري بالولاء البغدادي أبو زكرياء، من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، قال ابن حجر عنه: إنه كان إمام الجرح والتعديل (ت: 233هـ/848م)، انظر: تهذيب: 280/1 وما بعدها، والذهبي - تذكرة الحفاظ: 429/2 وما بعدها.

9 - علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني الشافعي (ت: 296هـ/996م) إمام زمانه في الحديث، وأول من صنف في القراءات وعقد لها أبواباً. له: "السنن" و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، انظر ابن خلكان - الوفيات: 459/2.

10 - محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء أبو بكر (ت: 110هـ/629م) تفقه وروى الحديث. انظر: ابن حجر - تهذيب التهذيب: 124/9 وما بعدها، وابن خلكان - الوفيات: 321-322.

11 - عند ابن شريفة: (وهابك) انظر ص: 31 من دراسته السابقة.

12 - في الأصل: (وتنال).

ولتعلم أن هذا الصنف أضرب على الضعيف من كل من تقدم ذكره، فإنه آواه إلى ركن الدين ودعائم المسترشدين، وهو مع ذلك قد لبس له الحق بالباطل، فأتاه من حيث لا يشعر. فأما الحق فهو أن أمره بمعالجة نقل حروف من الكتاب والأخبار عن الثقات ونقلها إلى الغير. وأما الباطل، فهو أن أمره بفرض الكفاية الذي لا يلزمه، ونهاه عن فرض العين الذي يلزمه، وهذا بمثابة من ينهاه عن الصلوات الخمس ويأمره بالصلاة على الجنائز، وهذا هو الظلم، بوضع الشيء في غير موضعه؛ حيث ينهاه عن انتحال حلية المبتدئين، ويحضه على حلية المتنهنين. ثم قد قيض الله - تعالى - لتلك الحروف والأخبار نقلة ثقة حصلوا التحقيق من فروض العين أولاً، ثم بعد ذلك جابوا في الأرض والبلاد وقطعوا الوهاد، حتى حصلوها وحسنوها وتحملوا عبثها عن الغير - جزاهم الله عنا خيراً - . ويل لهذا اليأس بصرفه عن التفقه فيما تعين عليه العلم به من أوائل الواجبات بعدما قرع مسنعه بأنها تلزمه بأدلة [ ص: 7 ] الكتاب والإجماع، وهل هذا إلا محض الظلم والتغريب.

ثم العجب أن كل من ذكرنا من أصناف الإسلاميين ما منهم من يقول له: تفقه فيما ألزمك الله معرفته من كتابه وسنة رسوله، وذلك لكونهم نبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً. وأعجب من ذلك أن ما منهم قائل تفقه في نوع مما يحضونه عليه ولا في بعضه إلا دعاوي محضة، وإلا فالأخبار نقلت كما قال تعالى: ﴿وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً﴾<sup>1</sup>. فيا الله من داهية دهياء غمرت غمار أكثر المقلدين في صد ضعفاء المسترشدين عن المرشدين.

فلهذا - رحمك الله - قدمنا تلك المقدمات وأوغلنا فيها، فهذا هو الوقت الذي قال فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين ذكر الملاحم والفتن: ﴿يَمُرُّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَكَ﴾<sup>2</sup>. أرانا الله الحق حقاً، والباطل باطلاً، وهو حسينا ونعم الوكيل.

<sup>1</sup> - الفرقان / 30.

<sup>2</sup> - مستفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري، (كتاب: الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يغطى أهل القبور)، انظر: الصحيح (ضمن فتح الباري لابن حجر)، ط: دار الفكر بيروت (د - ت): 13 / 74، رقم: 7115. وأخرجه مسلم (كتاب: الفتن وأشراف الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل يتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء)، انظر: الصحيح: 2231 / 4، رقم: 8908.

## فصل: في الرد على من قال من المتكلمين من أهل السنة: إن التقليد يكفي في أصول الدين، وتبرأ به الذمة في الآخرة.

فأقول<sup>1</sup> - مستعينا بالله - : اختار بعض أرباب التحقيق أن حد التقليد: "قبول قول من غير دليل"، أو "اتباع من لم يقم على صدق قوله دليل"، وهذه أولى في حدود التقليد عند القوم، وصورته أن يسمع السامع قولاً ممن يغلب على ظنه أن قائله<sup>2</sup> عالم بما يقول، صادق فيما يخبر عنه، فيظن أنه صدق، ويحسب أيضاً أنه صح له العلم بمجرد قوله، فيقبل منه جزافاً من غير دليل، ويصمم عليه جزماً، ما لم يقرع مسمعه قول معظم آخر عنده بسنقيض قول المقلد الأول، فإن ظن أنه أعلم منه رجع إلى قوله في الحين، وإن ظن أنه مثله داخله الشك فلا يزال في حيرة<sup>3</sup> وارتباب وتقلب، من ظن إلى ظن حتى يئن الله عليه بدليل يريجه من غصص الظنون. ولو أنصف من هذه حالته - عند تعارض الأخبار - لأقر أن الأمر كذلك. وليت شعري إذا كان تلج الصدور يحصل مع الظنون فأأي مزية - إذن - في العلم؟! جاء عنه - عليه السلام - أنه قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الرُّوحَ وَالْفَرْحَ فِي الرِّضَا وَالْيَقِينِ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فِي الشَّكِّ وَالسُّخْطِ﴾<sup>4</sup>، ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتُخَطِّفُهُ الْطَيْرُ...﴾<sup>5</sup>، وهذا الصنف المقلد هو المذموم في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مواضع لا تكاد تحصى مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّعْتَدُونَ﴾<sup>6</sup>، ثم قال تعالى لنبيه - عليه السلام -: ﴿وَحَذِّكْ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتَرَفِّهُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ

<sup>1</sup> - في الأصل: ( فنقول ).

<sup>2</sup> - في الأصل: ( أن القائل )، وما أثبتناه أدق.

<sup>3</sup> - في الأصل: ( في حيلة ) ولا معنى له هنا.

<sup>4</sup> - جاء عند الميثمي: «عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿لا ترضين أحداً بسخط الله، ولا تحمدن أحداً على فضل الله، ولا تذمن أحداً على ما لم يؤتكَ الله، فإن رزق الله لا يسوقه إليك حرص حريص ولا يرده عنك كراهية كاره، وإن الله يقسطه وعدله جعل الروح والفرح في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في السخط﴾»، رواه الطبراني في الكبير، وفيه خالد بن يزيد العمري وأقم بالوضع»، انظر: مجمع الزوائد: 1967: 4 / 71.

<sup>5</sup> - الحج / 31.

<sup>6</sup> - الزخرف / 22.

وإننا على آثارهم مقتدون<sup>1</sup> . فأخبره أن هذا كان قول سائر الأمم، فأجابهم الله تعالى على السنة رسله فقال: ﴿ قل أولو جئتم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم... ﴾ الآية<sup>2</sup>.

فانظر - رحمك الله - إلى مراجعتهم أنبياءهم مجرد الإنكار، كان تقليدهم إياهم بمجرد القبول. فتتبع أي القرآن في هذا الصنف البهيمي فلا تجدها مجرد ذمهم ووعيدهم [في]<sup>3</sup> الآخرة. قال تعالى: ﴿ إن يتبعون إلا الظن، وإن الظن لا يغني عن الحق شيئا<sup>4</sup> ﴾، وقال تعالى مخبرا عنهم: ﴿ إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين<sup>5</sup> ﴾، وقال تعالى: ﴿ فما ظنكم برب العالمين<sup>6</sup> ﴾، وجاء عنه عليه السلام: ﴿ الظن أكذب الحديث<sup>7</sup> ﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: ﴿ كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع<sup>8</sup> ﴾، وقال عليه السلام: ﴿ المؤمن وقاف<sup>9</sup> ﴾، أي لا يقبل قولاً حتى يكون معه برهان، وجاء عنه عليه السلام: ﴿ لا تكونوا إمعة<sup>10</sup> ﴾، أي لا تقولوا مع الناس ما قالوا قبولاً من غير دليل.

1 - الزخرف / 23.

2 - الزخرف / 24.

3 - ( في ) ساقطة في الأصل.

4 - النجم / 28.

5 - الجاثية / 32.

6 - الصافات / 87.

7 - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري (كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه..)، انظر: الصحيح:

198 / 9، رقم: 5143، وأخرجه مسلم، (كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظن..): الصحيح: 4 / 1985، رقمه: 2563.

8 - أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة (باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع)، انظر: الصحيح: 1 / 10،

والألباني - السلسلة الصحيحة: 5 / 38، رقمه: 2025.

9 - جاء عند البيهقي في الزهد الكبير: « أخبرنا عبد الله الحافظ، أنبأنا أبو عمرو بن السماك، حدثنا الحسن بن عمرو، قال:

سمعت بشر بن الحارث يقول: قال عمر: « المؤمن وقاف، يمضي ثم الخير، ويقف ثم الشر »، انظر الكتاب، تج: عامر أحمد

حيدر، ط: 3 مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1996: 2 / 341، رقم: 930. أقول: هذا إسناد معضل، فيشر بن الحارث مات

سنة: 227هـ - وله 76 سنة (كما في "تهذيب التهذيب" لابن حجر: 1 / 389)، فبين بشر وعمر بن الخطاب راويان على الأقل.

10 - أخرجه الترمذي في السنن عن حذيفة بن اليمان (كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الإحسان والعفو)، انظر: 4 /

320 رقمه: 2007، وضعفه الألباني في: "ضعيف سنن الترمذي"، ص: 226، كما وضعفه في "الجامع الصغير"، ط: 3 المكتب

الإسلامي، بيروت: 1410هـ، ص: 905، رقمه: 6271.

وها أنا أضرب لك مثلاً بتاجرين ابتاعا سبيكتين ذهباً في سوق واحد بثمن متساو، فأما أحدهما فعرض بسبيكته على النار ونفخ عليها حتى حميت، ثم نقدها فوجدها إبريزاً محضاً خالصاً لم يتغير. وأما الآخر فحسن الظن بالبائع وصدقه في مدحه لها، فلم يشحرها<sup>1</sup> ولا نقدها. ثم رحل التاجران إلى بلد آخر فعرضا بهما للبيع، فلم تساويا ثمنًا يرضيانه، فقبل لهما: لو شحرتماها لغولي في ثمنهما. فأما الذي جرب وانتقد فلا جرم أنه يسارع إلى التشحير، ليزداد في ثمنها ولو دانقاً<sup>2</sup>، وأما الذي لم يجرب فلا يسمح بذلك ولو باعها بعقال، لعدم علمه بذهبيتها. وهذا هو حال العالم بالدليل والمقلد بالسمع. فكن أيها المحتاط لدينه مع أيهما شئت، ولتعلم أن كفار قريش هجوا النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنواع الأهاجي وآذوه بأنواع الإذايات، ولكن ما سمي الله إذاية منها إلا فيما نسبوه له من تلقف الأقاويل، فقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْخَذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُخَذٌ ﴾<sup>3</sup>، أي يقبل كل ما يسمع من غير حجة ثم يخبر به.

## فصل: [ لماذا يذم التقليد ؟ ]

فإن قيل: إنما يصح ما نسبتم للتقليد من الذم إذا كان في باطل، أما إذا كان في حق فلا يصح لكم ذلك، فإن الله تعالى ما ذم إلا المقلدة في الباطل. فنقول: إن كان الله تعالى ذم المقلدين [ص: 8] في الباطل، فأرونا أين مدح المقلدين في الحق حتى نتكلم عليهم.

فإن قالوا: ما مدحهم ولا ذمهم، فلذلك قلنا لم يرد فيهم مدح ولا ذم. فنقول: بل ذمهم، لكن قد يرد الذم تصريحاً وقد يرد ضمناً. ووجه تضمين ذم التقليد من الشرع من وجهين:

- أحدهما أن إجماع الأمة منعقد على تحريم ترك الواجبات، والعلم بالله تعالى واجب بالإجماع، والتقليد ترك العلم، وترك الواجب حرام، فالتقليد حرام، والحرام مذموم بالشرع، فالتقليد مذموم.

<sup>1</sup> - التشحير استعمال عامي لعملية التسخين، والمقصود بها هنا إذابة الذهب للتأكد من ذهبيته.

<sup>2</sup> - في الأصل: (ولو دانق) وهو خطأ. والدانق معرب، وهو سلس درهم، وهو عند اليونان جبتا خرنوب، لأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة جبة خرنوب، والدانق الإسلامي جبتا خرنوب، وتفتح النون وتكسر، وبعضهم يقول: الكسر أفصح، وجمع المكسور دوانق، وجمع المفتوح: دوانيق. انظر: الفيومي - المصباح المنير (مادة: دنق): 243/1.

<sup>3</sup> - التوبة / 61.

والثاني: أن المقلدين في الحق والباطل سواء في عدم العلم، والقول بغير حجة، وعدم القطع بإصابة الحق، وكل ذلك مذموم. على أن التقليد ما ذكره الله تعالى في كتابه تسمية حتى لا يتصور فيه تصريح بمدح ولا بدم. وأصل التقليد في اللسان "من القلادة في العنق التي لا ثبوت لها، فقد تخلع من عنق الإنسان وتجعل في عنق البهيمة"، فهو - إذن - في اللسان عبارة عن صفة لا ثبوت لها في الحقيقة، وهذه الصفة هي "الظن"، والله تعالى قد دم "الظن"، وأخبر أنه ﴿ لا يغني عن الحق شيئا ﴾<sup>1</sup>.

فإن قيل: ولعل هذه الصفة هي "الاعتقاد" لا<sup>2</sup> "الظن".

قلنا: "الاعتقاد" ليس بشيء حتى يثبت حقا أو باطلا، وإنما هو في اللغة عبارة عن "العقد والربط" لكل ما يعقد عليه ويربط، فهو في المعنى: "عبارة عن استمرار صفات على محل حي علوما كانت أو جهالات أو ظنونا أو حبا أو بغضا"، فتقول: اعتقدت حبه، واعتقدت بغضه إذا أدمنت عليه والترمته، فهي عبارات إضافيات عن كل ما يدوم ويستمر.

والدليل على أن الاعتقاد ليس بشيء أنه لو كان موجودا لم يخل أن يكون: مثل العلم، أو ضد العلم، أو خلاف العلم. فإن كان مثل العلم فمثل العلم علم، فإن حد المثليين ما ثبت لكل واحد منهما من جميع صفات النفس ما ثبت للثاني، فيجب أن يكون الاعتقاد علما. وإن كان ضد العلم فيجب أن يتعلق بالمعلوم على نقيض تعلق العلم، ولكان<sup>3</sup> باطلا وزورا لا يقينا وإيمانا. وإن كان نقيض العلم الذي فرض الله تعالى على عباده بإجماع الأمة المتواتر الذي لا مدفع إلا بخرقه، وإن كان خلافا فيستحيل أن يكون كاشفا، إذ ليس في الحقيقة كاشف سوى العلم. ولو كان - أيضا - خلافا للعلم لاجتمع مع العلم في المحل على المعلوم الواحد في الزمن الواحد حتى يكون الشيء معلوما معتقدا، وذلك محال، فصح بهذا التقسيم أن لفظ الاعتقاد عبارة عما يدوم ويستمر.

فإن قيل: ولعل الخبر - ممن يصمم السامع على علم قائله وصدقه - يعقبه العلم.

قلنا: باطل حصول العلم عقيب الخبر المجرد من غير دليل ما لم يكن تواترا، ولا مدخل للتواتر في هذا البحث، لأن العلم بالتواتر أصله الخبر، فإذا كان الخبر ما اتصف بالصدق أو بالكذب، فلا يجوز أن يحصل العلم للسامع بأحد المحتملين إلا بدليل. ألا ترى أن صفوة الله - تعالى - الأنبياء - عليهم السلام - لم يكلف الله العقلاء قبول قولهم إلا بدليل، فكيف بمن دونهم؟! ألا ترى هدهد "سليمان" - عليه السلام - حيث أخبره

<sup>1</sup> - النجم / 28.

<sup>2</sup> - في الأصل وردت ( إلا ) بدل ( لا ) وهو خطأ من الناسخ لاشك.

<sup>3</sup> - في المخطوطة: ( وكان )، وما أثبتناه في المتن أدق في التعبير.

بقصة "بلقيس" - مع أن نطقه خرق عظيم مع ما جاء به من دقيق التوحيد، وإن لم ينقم عليه كذبا - كيف لم يقبل منه "سليمان" - عليه السلام - حتى يأتي بدليل فقال: ﴿سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>1</sup>، فلا سبيل إلى قبول قول من غير دليل، فإنه من تكليف ما لا يطاق، والله تعالى قد رفع الحرج عنا فقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>2</sup>، وقال تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعًا﴾<sup>3</sup>. ألا ترى كيف ربط الله التصديق بالبرهان، فقال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>4</sup>، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مَعَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا، إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾<sup>5</sup>، وقال: ﴿هَآتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ، فَأَلْقَى<sup>6</sup> حِصَاهُ...﴾ الآية<sup>7</sup>، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ...﴾<sup>8</sup>، وقال تعالى: ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ﴾<sup>9</sup>، أي بحجة، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾<sup>10</sup> أي بالحجة، فمن لا برهان له لا صدق له، ومن قبل بغير برهان فلا علم له ولا صدق بخبره. ألا ترى أن إبليس لما أخبر عن الظن ووافق الحق عند الله في قوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ...﴾ الآية<sup>11</sup>، أخبر الله تعالى عنه أنه لم يكن ذلك عن علم، وإنما كان عن ظن وافق الحقيقة، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾<sup>12</sup>. ألا ترى أن إبليس لما أغوى المقلدة في الدنيا فقبلوا منه كيف غيرهم بين أطباق الميزان فقال:

<sup>1</sup> - النمل / 27.

<sup>2</sup> - الحج / 78.

<sup>3</sup> - البقرة / 286.

<sup>4</sup> - النمل / 64.

<sup>5</sup> - الأنعام / 148.

<sup>6</sup> - في الأصل: (فألقي) ولا معنى له.

<sup>7</sup> - الأعراف / 105-106.

<sup>8</sup> - المؤمنون / 117.

<sup>9</sup> - الكهف / 15.

<sup>10</sup> - الأنعام / 83.

<sup>11</sup> - الأعراف / 17.

<sup>12</sup> - سبأ / 20.

﴿ وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبته لي ﴾<sup>1</sup>، أي ما جئتكم بحجة ولا دليل فلا تلوُموني ولوموا أنفسكم، حيث أخبرتكم فقبلتم مني بغير دليل.

والذي يصدع قول القائلين بالتقليد في أصول الدين وهو ما لا جبر له أن يقال لهم: لما أنتم بمجموعين معنا على أن الدين مشروع، فأرونا أين شرع هذا التقليد؟ في الكتاب أم<sup>2</sup> في السنة؟ وأين ذكره إلا في معرض الذم - كما تقدم -؟ فإذا لم يوجد ذلك في الشرع فأنتم شرعتموه من عند أنفسكم. [ص: 9] وهذا سؤال لا جواب عليه. لكن وما عسى أن يطيل في ذكر حقيقة لا يحتاج فيها<sup>3</sup> إلى تطويل.

## فصل : [ في إيمان العوام ]

فإن قيل: فإن كان الأمر كما زعمتم، فما قولكم في عامة المسلمين الذين هم الجمل الغفير والسواد الأعظم، ومعلوم أنهم لم يتمرنوا في الأدلة، ولا مارسوا العلوم، ولا طاقة لهم بدفع الوسواس، ولا يرد الشبهات إذا عورضوا في تصميمهم.

فإن قلتم: إنهم مقلدون فقد عريتموهم عن الإيمان - على ما تقدم -.

وإن قلتم: إنهم مستدلون بالضرورة تعلم أنهم لا يستدلون ولا يعرفون الاستدلال.

قلنا: قد اضطريت آراء المتكلمين في هذه المسألة، فمنهم من نسبهم إلى التقليد والإيمان الجزم، وزعم أنهم يخلصون به وتبرأ ذمتهم. والعجب ممن ينسبهم إلى الإيمان، والإيمان هو التصديق بالقلب، وتصديق الخير من غير دليل من تكليف ما لا يطاق، وتكليف ما لا يطاق غير مشروع. قال تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾<sup>4</sup>، وليس من الوسع القطع في معارض الظنون.

ومنهم من أبى ذلك وقال: لا سبيل إلى صحة إيمانهم حتى يستدلوا على الحقيقة بتفاصيل الأدلة القاطعة، ودفع الشبهات المخيلة. وهذا أيضاً تعسف<sup>5</sup> - وهو رأي الحرورية<sup>6</sup> من المعتزلة -، فإنه لا خلاف أن العلم

<sup>1</sup> - إبراهيم / 22.

<sup>2</sup> - في الأصل: (أو) والصحيح ما أثبتناه.

<sup>3</sup> - في مخطوطة الأصل: (فيه) والصواب ما في جاء المتن.

<sup>4</sup> - البقرة / 286.

<sup>5</sup> - في الأصل: (تعسفاً) وهو خطأ.

<sup>6</sup> - المعروف أن الحرورية هم الخوارج أو من الخوارج وليسوا من المعتزلة.



يُحصل بدليل واحد، وما عدا ذلك فمندوب إليه. فإذا حصل فلا يلزم تكثير الأدلة ولا دفع الشبهات، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>1</sup>، فكلا الطرفين في المسألة غير سديد.

والصحيح أن عامة المسلمين والسواد الأعظم في عقائدهم على ثلاثة أضرب:

1 - فمنهم من نظر نظرا جميلا في خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار، والدواب، والأنعام، واختلاف الألسنة والألوان، فعلم الجواز<sup>2</sup>، والاختصاص<sup>3</sup>، والحدوث<sup>4</sup>، والافتقار<sup>5</sup>، وصحة التفرقة بين القدم والحدوث، والإله والمألوه، فاستدل على الجملة، وعلم على الجملة، وعبر على الجملة. فهذا في حكم التوحيد لاحق بالموحدين الناجين في علم التوحيد الذين هم أهل الحق، وعصابة الصديق، والمقارعون لأهل التعطيل والتجسيم. إلا أنهم وإن لحقوا بهم في حكم الإيمان بالدليل وحكم السلامة في الآخرة - كما قدمنا - فلم يلحقوا بمرتلتهم ولا بتمكنهم في طرق الأدلة والذب عن دين الله تعالى ورفع الدرجات، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ عَلَيْهِ﴾<sup>6</sup>.

2 - الصنف الثاني: وهم أيضا قوم نظروا نظرا جميلا - كما تقدم -، فعرفوا الحق حقا، إلا أنهم لم يتمكنوا من العبارات، إما لعدم علمهم باصطلاح المتكلمين على عبارات مخصوصة، أو للكنة في ألسنتهم تمنعهم من التعبير عما علموه<sup>7</sup>، فهؤلاء لاحقون بالصنف الأول في براءة الذمة والسلامة في الدارين، ولا يبالى بعدم عباراتهم. ألا ترى أن العامي فيما علم تواترا يساوي رؤساء المتكلمين في العالمية، وهو لا يعلم حقيقة التواتر ولا ما يشترط في تحصيله من وظائف العادات؟! ألا ترى أن العالم المتبحر في هذا الشأن وغيره قد تعرض له آفة تمنعه من العبارة عما في نفسه، ولا يخرج ذلك عن كونه عالما؟! فهذا سبيلهم في كل ما علموه من الحقيقة وأعوزتهم العبارة. على أن الله تعالى ما فرض علينا من العبارات في التوحيد إلا كلمة الإخلاص مرة في العمر - واختلف الناس في فرض قولها عند الموت مع الاستطاعة -، وما سوى ذلك من الأذكار في

1 - الحج / 78.

2 - قد يطلق الجواز على الإمكان الخاص، وقد يطلق على الإمكان العام. والممكن الخاص هو المرادف للجائز العقلي، والممكن العام هو ما لا يتنوع وقوعه. والجائز ما يمكن تقدير وجوده في العقل بخلاف الحال. انظر: الحفني - المعجم الفلسفي، ص: 77.

3 - يقصد التخصيص ببعض الجائزات.

4 - الحدوث: الوجود بعد العدم، أو الإيجاد المسبوق بالزمن. انظر: الجرجاني - التعريفات، ص: 22.

5 - يريد بالافتقار: الحاجة إلى المخصص.

6 - يوسف / 76.

7 - في النسخة المخطوطة: (علموه) بدل: (علموه) وهو تحريف واضح.

التوحيد فمندوب إليه. جاء في الصحيح: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...» الحديث<sup>1</sup>، ولو كانت الجنة - التي عرضها السماوات والأرض - موقوفة على من يعبر عما يعلم لبقيت يباباً.<sup>2</sup>  
 - 3 - الصنف الثالث: وهم قوم قلدوا آباءهم في عقائدهم جزافاً، سمع فقال من غير نظر ولا استدلال كما قال أبو العباس<sup>3</sup>: [البسيط]

### «لما رأى الخبر شيئاً ليس يدركه<sup>4</sup> # أحال بالدين والدنيا على الخبر<sup>5</sup>» - 6.

فهؤلاء ما لهم في الإيمان نصيب، وهم أهل الاضطراب والارتباب، الذين إذا سئل أحدهم في البرزخ قال: «لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته» - كما أخبر عنهم صاحب الشريعة - صلى الله عليه وسلم - وقد ورد في الخبر الظاهر: «إن منكرنا ونكيراً قد يسألان لبعضهم فيقولان: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان: من رسول الله؟ فيقول: محمد - صلى الله عليه وسلم - فيسألانه من صفة الرب ومن صفة الرسول. فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون وكنت أقول معهم.

<sup>1</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري (كتاب: استتابة المرتدين، باب: قتل من أبي قبول الفرائض)، الصحيح: 275 / 12، رقمه: 6924، وأخرجه مسلم، (كتاب: الإيمان، باب: الأمر يقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله..)، الصحيح: 1 / 51، رقم: 20.

<sup>2</sup> - أي حراباً، وأرض يباب أيضاً، وقيل: أرض يباب، ليس بها ساكن، انظر: الفيومي - المصباح (مادة: يب) : 2 / 402 - 403.

<sup>3</sup> - وهو أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أبي هريرة القيسي الأعمى التطيلي، ويقال له الأعمى (ت: 525هـ / 1130م) الشاعر الأندلسي المعروف بالأعمى، نشأ بإشبيلية، له "ديوان شعر"، و "قصيدة" على نسق مرثية ابن عبدون في بني الأفتس. انظرته مثلاً: ابن يسام - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ط: 1 دار الكتب العلمية، بيروت: 1998، ص: 429، والزركلي - الأعلام: 1 / 158.

<sup>4</sup> - وفي رواية (ليس ينكره).

<sup>5</sup> - وفي رواية (على الأثر) بدل (على الخبر).

<sup>6</sup> - بيت من قصيدة مدح بها الشاعر أبا العلاء بن زهر مطلعها:

« يفديك كل جبان في ثياب جري # نازعته الورد واستأثرت بالصدر»

انظر: ديوان الأعمى التطيلي ومجموعة من الموشحات، تح: إحسان عباس، ط: مطبعة عيتاني الجديدة، بيروت 1963، ص: 48.

**فيقولان له: لا حريتنا، ونحن نحب فيمن نحب<sup>1</sup>**. وهذا مما يعتضد به أهل الحق في أن الإقرار بوجود الذات لا يفيد إلا مع العلم بالصفات.

والدليل على صحة ما قلناه: إجماع الأمة قاطبة على وجوب العلم بالله تعالى والعلم برسوله - صلى الله عليه وسلم -، وحد العلم "معرفة المعلوم على ما هو به"، والتقليد ليس بعلم - كما تقدم - وغايته الظن، والظن لا يغني عن الحق شيئاً.

فهؤلاء ثلاثة أصناف من العوام، صنفان محقان والثالث مبطل. فمن قال إن جملة عامة المسلمين كلهم مقلدة ظانون في توحيدهم ربهم، فقد نقصهم، [ص:10] وظلمهم، وأخذ إيمانهم من قلوبهم من حيث لا يشعرون.

ثم العجب منهم كيف يسوغون ذلك مع قولهم إن من عطل النظر من أول زمن التكليف مقدار ما كان يحصل به العلم بما كلف من مسائل التوحيد لو نظر ثم احترم، إنه ليس بمؤمن عند الله تعالى، وهذا هو عين التناقض. ثم إذا سمع العوام أن التقليد يكفي في أصول الدين وتبرأ به الذمة، ركنوا إليه واكتفوا به وعطلوا النظر والاستدلال اكتفاء به، وفي ذلك تغييرهم، يؤدي إلى الكسل عن النظر والاستدلال المؤديان إلى العلم الذي حض عليه الله - تعالى - في كتابه في نيف على ستمائة وستين آية.

وما دعا إلى التطويل في هذه المسألة مع اشتراط الإيجاز إلا كثرة اضطراب الناس فيها، والحق فيها أوضح من أن يضطرب فيه.

هذه مقدمات - رحمك الله - تحض المسترشد على النظر فيما ألزمه الله تعالى من العلم به وبرسوله وبما جاءت به رسله - عليهم السلام - . فعسى أن يقدم النظر فيها فهو الأولى لكون مجموعها يحضه على تحصيل ما لا بد من تحصيله، ومن شاء أن يطالعها على الجملة وينظر فيما يتأكد عليه من الواجبات فليبدأ بالنظر في هذا الباب الذي يتضمن الكلام في أوائل المعتقد، وبالله التوفيق.

<sup>1</sup> - حديث سؤال القير ورد بألفاظ مختلفة في الصحيحين وغيرهما، انظر: ابن الأثير - جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ط: 2 دار الفكر، بيروت: 1403: 11 / 164 وما بعدها.

## باب: الكلام في معنى العاقل والعقل، والتكليف والمكلف.

### [ في معنى العقل والعاقل ]

أول ما ينبغي أن يخاطب به المسترشد أن يقال له: أتقول إنك عاقل ولك عقل؟  
فجوابه أن يقول: نعم، لكن لا أعرف من أين تحليت بهذه التسمية، ولا أعرف مقتضاها.  
فيقال له: لأنك تعلم قضية الوجوب، والجواز، والاستحالة، فجوابه أن يقول: زدني غموضاً.  
فيقال له: أتعلم أن الفعل إذا صح وثبت أنه يجب أن يفتقر لفاعل، كالكتابة المفتقرة للكاتب،  
والبناء المفتقر للباقي؟

فجوابه: نعم.

فيقال له: أتعلم أن نزول المطر، وتصريف الرياح من شرق إلى غرب، ومن غرب إلى شرق،  
وتقلبك من حركة إلى سكون، ومن سكون إلى حركة جائز؟ فجوابه: نعم.  
فيقال له: أتعلم أن الجسم لا يكون أسود أبيض، متحركاً ساكناً، ميتاً حياً في زمن واحد؟  
فجوابه: نعم.

فيقال له: أنت عاقل.

وهذه العلوم هي التي فصلت بين العقلاء والبهائم، وهي المسماة عقلاً على مذهب أهل الصواب  
في حد العقل، وهي المشروطة في التكليف على مذهب أهل الصواب العقلاء، و[إنما] الخطأ في تحديد  
العقل، فإذا حصل إجماعهم على المعنى المشروط في التكليف فلا يبالى باختلافهم<sup>1</sup> فيما سواه.  
فإذا أيقن بهذه الأقسام قلنا: هذا هو معنى العقل.

### فصل: [ معنى التكليف والمكلف ]

فإذا تبين له معنى العقل الذي استحق به تسميته العاقل وصفته، قيل له: أنت بالغ؟  
فإن قال: وما البلوغ؟  
قيل هو على ضربين: بلوغ حسي وبلوغ معنوي. فالبلوغ الحسي أن يحتلم الغلام وتحيض الجارية  
أو يبين حملها. وإن لم تظهر هذه العلامات فسن البلوغ مختلف فيه، لكن استقر الإجماع فيه على تمام

<sup>1</sup> - في المخطوطة الأصلية: ( فلا يبالى في اختلافهم ).

ثمان عشرة سنة. وأما البلوغ المعنوي فهو بلوغ وقت إلزام التكليف لمن اتصف بأحد هذه الأوصاف الحسية عند بلوغ دعوة الرسول - عليه السلام - . وصورها أن يقرع سمعك خبر متواتر أن رجلا من سادة بني هاشم قام بين [لابي]<sup>1</sup> مكة، وادعى أنه رسول الله إلى الكافة، وأتى بآيات بينات تدل على صدقه فيما ادعاه، وأوجب على الكافة النظر في معجزاته، وكلفهم الإيمان بالله والعمل بطاعته، والإيمان بأنه رسول من عنده. - وسيأتي الكلام على صحة المعجزات في موضعه إن شاء الله - .  
فإن قال: وما التكليف؟

قيل له: إلزام المكلف ما في فعله أو تركه مشقة.

فإن قال: وما الإلزام؟ عني لي على التفصيل إذ لا بد من تعريفه.

قيل: هو تعلق خطاب الشارع بالمخاطبين، وهو ثلاثة أضرب: أمر ونهي وإذن. فالأمر ينقسم قسمين: واجب ومندوب، والنهي على قسمين: محظور ومكروه. والإذن هو المباح. فأما الواجب فهو: "الفعل المأمور به الذي يمدح فاعله شرعا و يذم تاركه شرعا على وجه ما". وأما المندوب فهو: "الفعل المأمور به الذي يمدح فاعله شرعا ولا يذم تاركه شرعا على وجه ما". وأما المحظور فهو: "الفعل المنهي عنه الذي يذم فاعله شرعا ويمدح تاركه شرعا على وجه ما". وأما المكروه فهو: "الفعل المنهي عنه الذي يمدح تاركه شرعا ولا يذم فاعله شرعا على وجه ما". وأما المباح فهو: "الفعل المأذون فيه الذي لا يتعلق به من الشرع مدح ولا ذم على وجه ما". وقيل الواجب: "ما رجي في فعله ثواب وخيف في تركه عقاب"، والمندوب: "ما رجي في فعله ثواب ولم يخف في تركه عقاب"، والمحظور: "ما خيف في فعله عقاب ورجي في تركه ثواب"، والمكروه: "ما رجي في تركه ثواب ولم يخف في فعله عقاب"، والمباح: "ما لم يرد في فعله ثواب ولا في تركه عقاب".

فقد بينت لك معنى العقل والعقل والتكليف والمكلف، وتفاصيل أحكام التكليف على أرضي<sup>2</sup> الحدود للمستترشدين وأسلمها من الطعن.

<sup>1</sup> - في الأصل كلمة غير واضحة. واللاية، الحرة، وهي الأرض ذات الحجارة السود، والجمع لاب، مثل ساعة وساع، وفي الحديث: ﴿حرم ما بين لابتيها، لأن المدينة بين حرتين﴾، انظر: الفيومي - المصباح المنير، (مادة: لوب): 2/ 254.

<sup>2</sup> - في الأصل: (على أضي).

## باب: الكلام في تفصيل ما يجب على المكلف [ص: 11] العلم به، ويحرم عليه تركه، ولا تبرأ ذمته إلا بتحصيله.

- فإن قال: بين لي تفاصيل ما كلفت العلم به حتى أقف عليها.  
قلنا له: جميع ما كلفت العلم بتحصيله يأتي<sup>1</sup> على سبع قواعد:
- القاعدة الأولى: أن تعلم بأن هذا العالم بأسره حادث مفعول كائن بعد أن لم يكن.
  - القاعدة الثانية: أن تعلم أن له فاعلا مختارا كان ولا شيء معه ثم أبدعه واخترعه.
  - القاعدة الثالثة: أن تعلم بأن مخترعه لا شبهه له ولا نظير، ولا كفاء ولا عدل.
  - القاعدة الرابعة: أن تعلم أنه واحد في ملكه، منفرد بفعله، لا يجوز أن يشركه أحد، ولا يخترع في الوجود جوهرًا فردًا ولا عرضًا إلا هو.
  - القاعدة الخامسة: أن تعلم أن له صفات الكمال والجلال، وأنه منفرد بها ولا شبه لها من صفات المخلوقين.
  - القاعدة السادسة: أن تعلم أنه أرسل الرسل وأيدهم بالمعجزات، وأنزل عليهم الكتب، فبلغوا، وأدوا لنا أمره ونهي، ووعدوه ووعدده، وشهدت المعجزات على صدقهم في كل ما أخبروا به عنه شهادة لا ترد.
  - القاعدة السابعة: أن تعلم أن ما ألزموك العلم به من الغائبات، وما يصح لك العمل به من المشروعات، إذ لا يصح لك العمل ولا تبرأ الذمة منه إلا بعد العلم بكيفيته - على قول الجماعة -.
- فهذه - رحمك الله - هي قواعد العقائد في العلوم التي أوجب الله على جميع المكلفين، لا يحملها أحد عن أحد، ولا يستحق [فرد] اسم الإيمان إلا بعد تحصيلها.

<sup>1</sup> - في الأصل: (تلي) ولا معنى له.

## فصل: [من أين تحصل العلوم؟]

فإن قال: خبرني من أين تحصل هذه العلوم؟ وعلى أي وجه تحصل؟  
فتقول: اعلم أن الله أجرى العادة في الأحياء من خلقه أن تحصل لهم العلوم من سبعة أوجه: خمسة منها تقتزن بإدراكات الحواس الخمس، كالعلم بالرئي عند رؤيته، وبالمسموع حين سماعه، وبالمشموم عند شمه، وبالمذوق عند ذوقه، وبالملموس عند لمسه، وهذه الخمسة يشترك فيها الإنسان والبهيمة - كما علمت - . وسادس يهيجس في النفس بديهيًا من غير واسطة، وهي العلوم التي تسمى عقلا - كما تقدم - . وعلمًا يحصل بواسطة النظر، وهو العلم بالقواعد السبعة - التي تقدم ذكرها - ، وما ضاهاها مما لا يحصل إلا بالنظر على مجرى العادة. وبهذين الصنفين من العلوم فارق الإنسان البهيمة. فأما الخمسة التي لا تحصل إلا بواسطة الحس، فأنت تعلم أن العلم بالبارئ تعالى وصفاته العلى لا يحصل بواسطتها، فإننا لا نراه تعالى ولا سمعنا كلامه، ولا يجوز أن يشم ولا أن يذاق ولا أن يلمس، إذ ليس له تعالى<sup>1</sup> طعم ولا رائحة ولا جرم.

فإن قيل: ولم أضرب عن ذكر إدراك الألم واللذة؟

قلنا: لغموضه، إذ ليس كل الناس يعلمه، فقصدنا ما يعلمه الجمهور، وإن ثبت، فالبارئ تعالى لا يعلم به، بدليل أن جميع الحيوانات تألم وتلتذ وأكثرها لا يعلم بآثره<sup>2</sup>. وأما العلم البديهي أيضًا فلم تجر العادة أن يعلم به البارئ تعالى. والدليل على ذلك تساوي العقلاء في العلم بالبدهيات، واختلافهم في العلم بالإله. فلو كان تعالى يعلم بالبدهيات لما اختلف فيه عاقلان، لتساوي العقلاء في العلم بالبدهيات، وأكثرهم لا يعلمون - كما أخبر تعالى<sup>3</sup> - . فلم يبق لحصول العلم بهذا القبيل من المعلومات واسطة سوى النظر الذي هو الفكر، فمن عطله فليس من العلم بما ذكرناه.

## فصل: [في أول الواجبات]

فإن قال: أتقول إن النظر الذي ذكرته أول واجب علي أم سواه؟

<sup>1</sup> - في المخطوطة: (تدلى) بدل: (تعالى).

<sup>2</sup> - فيه نظر لقوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾، الإسراء / 44.

<sup>3</sup> - في قوله سبحانه: ﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾، يوسف / 103.

قلنا: اختلف الناس في أول الواجبات على ثمانية أوجه، فمخطئ ومصيب، وما أرجح لك قولاً تأسعاً وهو الصحيح - والله اعلم - . وذلك أن حد الواجب الشرعي: "ما مدح فاعله شرعاً وذم تاركه شرعاً" - كما تقدم -، و"ما رجي في فعله ثواب وخيف في تركه عقاب"، وهذان الحدان أولى الحدود بالسلامة من الاعتراض. والمختلفون في أول الواجبات من المحققين يجمعون<sup>1</sup> على أن من قصد ولم ينظر، أو من قصد ونظر ولم يعلم، أو قصد ونظر وعلم ولم يقبل ولا أقر بالانقياد للرسول - عليهم السلام - من غير عذر، فليس بمؤمن ولا يرجو ثواباً<sup>2</sup> ولا يمدح شرعاً.

فخرج من مضمون ذلك أن القصد، والنظر، والعلم، والإقرار، خصلة واحدة وطاعة منفردة برأسها كصلاة من الصلوات. فصح أن أول الواجبات شرعاً تحصيل هذه الأربع خصال، وحيث تبرا الذمة ويصح المدح والأجر، ويستحق المكلف اسم "الإيمان"، ويؤجر في الآخرة. والذي يصوب الحق في قولهم - رحمهم الله - أن لو قالوا: أول ركن من أركان الواجبات القصد، ثم النظر، ثم العلم، ثم الإقرار، لكان أولى وأدفع للتشغيب، وأتم للواجب أن يصح فيه المدح والأجر. فإن قيل: أراك أضربت عن ذكر الإيمان الباطن الذي هو خير القلب.

قلنا: أضربنا عنه لكونه مشروطاً بالعلم حاصلًا ضرورة، فاكتفينا بذكر العلم عن ذكره لوجوب حصوله عقلاً. فصح أن الإجماع على وجوب العلم هو بعينه الإجماع على وجوب الإيمان. فإن قيل: إن سلم لكم ذلك في العلم والنظر والقصد الذي لا يحصل الإيمان إلا بهما، فما حجتكم على أن أداء الواجب من الإيمان لا يحصل إلا بالإضافة [ص: 12] إلى الإقرار بالشهادة نطقاً.

قلنا: دليلنا آي من الكتاب لا تكاد تحصى عدداً، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَهاً وَاسْتَيْقَنَتْها أَنفُسُهُمْ ظُلماً وَعُلُوّاً﴾<sup>3</sup>، وقوله مخبراً عن قول موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمَا أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِضَائِرٍ﴾<sup>4</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا خَفُوا بَهاً﴾<sup>5</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ

<sup>1</sup> - في الأصل: ( يجمعون مجمعون ) وقد اكتفينا بإثبات ( يجمعون ).

<sup>2</sup> - في الأصل: ( ثواب ) وهو خطأ.

<sup>3</sup> - النمل / 14.

<sup>4</sup> - الإسراء / 102.

<sup>5</sup> - البقرة / 89.



يعلمون»<sup>1</sup>، وقوله تعالى: ﴿ثم يحرفونهم من بعد ما علقوه وهم يعلمون﴾<sup>2</sup>، وقوله تعالى: ﴿فلما زانوا أزاخ الله قلوبهم﴾<sup>3</sup>، وقوله تعالى: ﴿ثم انصرفوا صرغاً الله قلوبهم﴾<sup>4</sup>، ويعني انصرفوا وزاغوا بظواهرهم، فمحا الله العلم من قلوبهم وماتوا كفاراً، وقوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله وشاقوا الرسول من بعد ما تبين لهم الهدى لن يضروا الله شيئاً وسيجزي الله أعمالهم﴾<sup>5</sup>، وقوله: ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم﴾<sup>6</sup>، وقوله تعالى: ﴿يجادلون في الحق بعدما تبين﴾<sup>7</sup>، أي تبين لهم، وقوله تعالى: ﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق﴾<sup>8</sup>، وقوله تعالى: ﴿وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم، وما الله بغافل عما يعملون﴾<sup>9</sup>. ومجموع هذه الآي يدل على أن من علم الحق وكنمه عنادا وظلماً وتكبيراً على الله ورسله، أنه كافر محكوم له بالكفر شرعاً، ولو كان أعلم خلق الله بالله ورسله، فإن الكفر والإيمان إنما يحكم بهما شرعاً لا عقلاً. وكيف يستريب محقق في ذلك وقد أقسم الله بنفسه على هذا الحكم حيث قال: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾<sup>10</sup>، فأقسم تعالى أنه لا يصح لهم الإيمان الظاهر حتى يسلموا بيوافقهم.

<sup>1</sup> - البقرة / 146.

<sup>2</sup> - البقرة / 75.

<sup>3</sup> - الصف / 5.

<sup>4</sup> - التوبة / 127.

<sup>5</sup> - محمد / 32.

<sup>6</sup> - محمد / 25.

<sup>7</sup> - الأنفال / 6.

<sup>8</sup> - البقرة / 109.

<sup>9</sup> - البقرة / 144.

<sup>10</sup> - النساء / 65.

فصح أن هذه الأربع خصال عمل واحد لا يستحق المدح والثواب شرعا إلا بتحصيلها، فإن لم تكن هذه الظواهر التي تشاكره النصوص دليلا فلا يصح دليل بعد ذلك، كيف وما صح الإجماع على كفر اليهود والنصارى إلا من هذه الآي، لما تضمنت من جحدهم الرسالة بعد علمهم بصحتها. ويعضد ذلك من الستة قصة أبي طالب<sup>1</sup>: جاء في الخبر أنه لما حمى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنزل عليه: ﴿وَهُوَ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾<sup>2</sup>، فقال: ﴿يَا مُحَمَّدُ نَزَلَتْ فِيكَ آيَةٌ﴾ ثم قصها عليه، فأثشد أبياتا يقول في آخرها: [الكامل]

«ودعوتني وزعمت أنك صادق # فلقد صدقت وكنت قبل أمينا

لولا الملامة أو حذار مذمة # لوجدتني سمحا بذاك يقينا»<sup>3</sup>.

يعني لسمحت لك بظاهري كما علمت بقلبي، فقد أقر بصدقه في دعواه وأمانته، إلا أنه لم يتلفظ بالكلمات، وضح أنه من أهل النار بالخبر والإجماع.

## فصل: [بم يجب الواجب؟]

فإن قال: فبم يجب علي هذا الواجب؟ أبالعقل أم بالشرع؟

<sup>1</sup> - عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وقصة حمايته له في بداية الدعوة على كفره - معروفة . راجع مثلا: ابن هشام - السيرة النبوية: تح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، ط: دار الكنوز الأدبية، القاهرة (د - ت): 166 / 1.

<sup>2</sup> - الأنعام / 26.

<sup>3</sup> - ذكر ابن كثير بعض هذه الآيات موردا لها سبب ورود آخر في رواية عن البيهقي ، والآيات المذكورة عنده هي:

«قال أبو طالب: والله لن يصلوا إليك بجمعهم # حتى أوصد في التراب دفينا فامض لأمرك ما عليك غضاضة # أبشر وقر بذاك منك عيونا ودعوتني وعلمت أنك ناصحي # فلقد صدقت وكنت قبل أمينا وعرضت دينا قد عرفت بأنه # من خير أديان البرية ديننا لولا الملامة أو حذاري سية # لوجدتني سمحا بذاك ميينا»،

انظر: البداية والنهاية في التاريخ: 42 / 3.

قلنا: بالشرع، قال تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾<sup>1</sup>، وقال تعالى: ﴿أولوه نعمركه ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير﴾<sup>2</sup>، وقال تعالى: ﴿ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾<sup>3</sup>، وقال تعالى: ﴿لو يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمفرجين منهم في الجنة حتى تأتيهم البينة﴾<sup>4</sup>، يعني الرسول - عليه السلام -، وقال تعالى: ﴿كلما ألقى فيما فوج ماله خزنتها ألم يأتكم نذير﴾<sup>5</sup>، وقال تعالى: ﴿وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾<sup>6</sup>. فخرج من مضمون ذلك أن الإلزام بالشرع لا بالعقل، فإن العقل ضرب من ضروب العلوم - كما تقدم -، والعلم إنما هو كاشف لا مرجح، وإنما يقع الترجيح للأمر الناشئ باختياره إيقاع أحد الجائزات، ولا سبيل للعقل إلى ذلك. ولو كان العقل يستقل بترجيح عبادة مخصوصة مع جواز التكليف بخلافها، لجاز أن يرجح جميع العبادات لكونها متساوية في الترجيح، وفي هذا تعطيل النبوات، واستقلال العقل بالشرائع، وعدم الحاجة إلى مرجح، وهذا قول البراهمة<sup>7</sup> المنكرين للنبوات، فإنهم زعموا أن لا حكم إلا للعقل.

## فصل: [من أين يتلقى العلم بوجوب النظر؟]

فإن قيل: أنتم تزعمون أنه لا يقبل قول من غير دليل، وأن قبوله معلوما من تكليف ما لا يطاق، وأن الله تعالى رفع الحرج في ذلك فقال: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾<sup>8</sup>، وما في وسع عاقل أن

<sup>1</sup> - الإسراء / 15.

<sup>2</sup> - فاطر / 37.

<sup>3</sup> - النساء / 165.

<sup>4</sup> - البينة / 1.

<sup>5</sup> - الملك / 8.

<sup>6</sup> - فاطر / 24.

<sup>7</sup> - يرى الباقلاني أنهم ينتسبون إلى رجل منهم يسمى "براهم" مهد لهم القول بنفي النبوات أصلا، وقرروا استحالة ذلك في عقولهم بوجوه. وهم فرق متعددة، وقد عمل أبو بكر الباقلاني على الرد عليهم في كتابه "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل"، انظره، تح: عماد الدين حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1987: ص: 126 وما بعدها، وسنعود إلى الحديث عن مذهبهم وعن اعتقادهم في النبوات في مباحث وهوامش لاحقة.

<sup>8</sup> - البقرة / 286.

يعلم وجوب النظر عليه بمجرد دعوى النبي قبل ظهور معجزته، فإذا كان العقل لا يرجح - على زعمكم -، والشرع لما يثبت بعد، فمن أين يتلقى العلم بالوجوب؟

قلنا: هذا تلبيس وتمويه منكم يجر إلى تعطيل الشرائع، فإننا لم نلزمكم العلم بالوجوب قبل ظهور المعجزة، وإنما ألزمناكم النظر في المعجزة فقط، فإذا صحت فحيث<sup>1</sup> تلزمون العلم بالوجوب.

فإن قال: فكيف [ص:13] تلزمون العقلاء أمرا لم يتحقق إلزامه؟

قلنا: إذا علم السيد إلزام عبده، فلا يتوقف الإلزام على علم العبد به، ولو توقف الإلزام على علم المكلف - على زعمكم -، لم يلزم الكافر الذي نظر ولم يعلم صحة النبوة تكليف، لكونه لم يعلم الإلزام، وأتم تأييد ذلك. وهذا إلزام لا محيص عنه، وإنما ورطهم في هذه التكة ذهابهم إلى تحسين العقل وتقييحه الذي فرغنا من إبطاله آنفا باستحالة الترجيح المتقدم ذكره الذي يرجع إلى العقل. ونحن نعلم - مع ذلك - أن الله تعالى أن يعذب عباده بدءا من غير نذارة، وأنه تفضل بالإنذار وأنه ﴿ لا يسأل عما يفعل ﴾<sup>2</sup>.

ودليلنا على صحة ما قلناه أمر يساعدونا عليه وهو استحالة الآلام واللذات على الرب سبحانه، وإذا صح ذلك فمن أين يجب عليه فعل الحسن وترك القبيح؟ فكيف يقيسون الشاهد بالغائب من غير أمر جامع بينهما؟ فإن قصارى ما استروحتم إليه شاهدا إنما هو التألم<sup>3</sup> بالذم والتلذذ بالمدح، فمن لا تجوز عليه هاتان الصفتان فمن أين يعقل في أفعاله حسن أو قبيح من جهة العقل؟ وسيرد عليهم في هذه المسألة في موضعها - إن شاء الله تعالى -.

قال تعالى: ﴿ فخدمهم عليهم ربهم بذنبيهم فسواها فلا يخافه عقيبها ﴾<sup>4</sup>، أي لا يبالى بمن ذم ولا بمن مدح، وقال تعالى: ﴿ من عمل صالحا فلنفسه، ومنساء فعليها، وما ربك بظلام للعبيد ﴾<sup>5</sup>، وقال تعالى: ﴿ ما يبذل القول لحيي، وما أذا بظلام للعبيد ﴾<sup>6</sup>، انظر كيف نبهك أن

<sup>1</sup> - في الأصل: (فج)، وهو اختصار قلتم للفتة: (حيث).

<sup>2</sup> - الأنبياء / 23.

<sup>3</sup> - في الأصل: (النام) ولا معنى له.

<sup>4</sup> - الشمس / 14 - 15.

<sup>5</sup> - فصلت / 46.

<sup>6</sup> - ق / 29.

المتصرف [ يتصرف كيف يشاء ]<sup>1</sup> في ملكه، لا حجر عليه ولا لوم. وجاء في الصحيح عنه عليه السلام - في حديث القبضتين: «**هذه للجنة ولا أبالي وهذه للنار ولا أبالي**»<sup>2</sup>، وفي حديث آخر: «**وإن عمل أي عمل**»<sup>3</sup>، فأين تحيدون<sup>4</sup> يا حثالة الفلاسفة، يا خصماء الله على خلقه، لا لعا لعثرتكم ولا إقالة.

## فصل: [ المصدر الشرعي لإلزام التكليف ]

فإن قيل: أراك أطلت أنفاسك في هذه المسألة أيضا ولم تختصر - كما شرطت - . قلنا: فعلنا ذلك لمس الحاجة إلى هذه المسألة من وجهين:  
- أحدهما أنه من المخيلات عندهم وهي المسماة مسألة "الدور"<sup>5</sup>.  
- والثاني لانتفاع المسترشد بتقدم فهمهما عند كلامنا في خلق الأعمال ونفوذ الإرادة - إن شاء الله تعالى - .

<sup>1</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

<sup>2</sup> - جاء عند الهيثمي في المجمع: «عن عبد الرحمن بن قتادة السلمي أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿إن الله عز وجل خلق آدم ثم أخذ الخلق من ظهره فقال: هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي﴾ فقال قائل: فعلى ماذا نعمل؟ قال: ﴿على مواقع القدس﴾، رواه أحمد ورجاله ثقات»، انظر: 186 / 7. وقد ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة عند الإمام أحمد وغيره، وصححه الألباني. راجع: السلسلة الصحيحة: 1 / 113-114، أرقام: 48 و49 و50.

<sup>3</sup> - جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي عن عبد الله بن عمرو، ومما ورد فيه: ﴿سددوا وقاربوا، فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار وإن عمل أي عمل...﴾ الحديث، وقال أبو عيسى: «حديث حسن غريب صحيح»، انظر: السنن: 4 / 391، رقم: 2141. وحسن إسناده الألباني في: السلسلة الصحيحة: 2 / 503 - 504، رقم: 848.

<sup>4</sup> - في المخطوطة: (يحتدون) !!!

<sup>5</sup> - الدور علاقة بين حدين بحيث يمكن تعريف كل منهما بالآخر، أو علاقة بين قضيتين بحيث يمكن استنتاج كل منهما من الآخر، أو علاقة بين شرطين يتوقف ثبوت أحدهما على ثبوت الآخر، ومراد ابن حنبل من الدور هنا الدور الفاسد، وهو بيان الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء، ومعنى ذلك أن الشيء يكون موقوفا على نفسه وهو محال، راجع: الحفني - المعجم الفلسفي، ص: 109 - 110.

فإن قيل: فإذا صح أن العقل لا يصح به ترجيح ولا تكليف، فمن أين تلزمون هذا التكليف من الشرع؟

قلنا: ذهب بعض أصحابنا إلى أنه يلزم من مجموع آي من الكتاب وأحاديث صحاح. فأما الآي فمثل قوله تعالى: ﴿ فاعلموا أنه لا إله إلا الله ﴾<sup>1</sup>، وإن كان الخطاب خصوصاً، فالمراد به العموم كما قال تعالى: ﴿ يا أيها النبي، إذا طلقتم النساء ﴾<sup>2</sup>، وقوله: ﴿ فاعلموا أنما أنزل بعلم الله، وأن لا إله إلا هو ﴾<sup>3</sup>، وقال تعالى: ﴿ أؤمن بعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق فمن هو أعمى ﴾<sup>4</sup>، وقال تعالى: ﴿ قال الذين أوتوا العلم: إن الفري اليوم والسوء على الكافرين ﴾<sup>5</sup>، وقال تعالى: ﴿ هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولوا الألباب ﴾<sup>6</sup>، وقال تعالى: ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ﴾<sup>7</sup>، والعمى هو الجهل، وقال تعالى: ﴿ وقل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾<sup>8</sup>، والبصيرة: العلم، وقال تعالى: ﴿ وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث ﴾<sup>9</sup>، وقال تعالى: ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾<sup>10</sup>، وقال تعالى: ﴿ حمد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم ﴾<sup>11</sup>، وقال تعالى: ﴿ إن في ذلك لآيات للعالمين ﴾<sup>12</sup>، وقال تعالى: ﴿ بل هي

<sup>1</sup> - محمد / 19.

<sup>2</sup> - الطلاق / 1.

<sup>3</sup> - هود / 14.

<sup>4</sup> - الرعد / 19.

<sup>5</sup> - النحل / 27.

<sup>6</sup> - الزمر / 9.

<sup>7</sup> - الإسراء / 72.

<sup>8</sup> - يوسف / 108.

<sup>9</sup> - الروم / 56.

<sup>10</sup> - فاطر / 28.

<sup>11</sup> - آل عمران / 18.

<sup>12</sup> - الروم / 22.

آيات بيّنات في صدور الذين أوتوا العلم<sup>1</sup>، [وقال تعالى]<sup>2</sup>: ﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾<sup>3</sup>... إلى غير ذلك مما عقله<sup>4</sup> الخاطر.

وأما السنة فحديث معاذ إذ بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن في قوله: ﴿فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُ إِلَىٰ مَعْبَادَةِ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفْتُمُ اللَّهَ...﴾<sup>5</sup>، وفي هذا الحديث تنبيه على أن المعرفة أول الواجبات. ولئن كان المقصود به الإقرار باللسان، فالإجماع متعقد على أنه لا يقبل إلا مع الإقرار بالقلب، وإقرار القلب مرتبط بالعلم، وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - حيث قال له رسول الله - عليه السلام -: ﴿مَنْ لَقِيَتهُ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُتَيَقِّنًا بِقَلْبِهِ نَبِيْرُهُ بِالْجَنَّةِ﴾<sup>6</sup>، واليقين: العلم... إلى غير ذلك من الأخبار.

وأما إيجاب النظر والاستدلال من الكتاب فعدد لا يحصى، حتى قالوا: إنه نيف على ستمائة وستين موضعاً. على أن إلزام العلم يكفي في إلزام النظر، لكون العلم لا يحصل - على ما تقدم - إلا بالنظر، وما لا يتأتى الواجب إلا به من المكتسبات فهو [ص: 14] واجب.

ومن الأئمة - رضي الله عنهم - من استدل على وجوب العلم والنظر بالإجماع، كالأستاذ أبي إسحاق، والقاضي، وابن فورك، وأبي المعالي<sup>7</sup>، وغيرهم. وقالوا: أجمعت الأمة على أن العلم بالله تعالى واجب، وهو لا يحصل إلا بالنظر والاستدلال، وما لا يصح الواجب إلا به فهو واجب.

<sup>1</sup> - العنكبوت / 49.

<sup>2</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

<sup>3</sup> - المائدة / 83.

<sup>4</sup> - في الأصل: (أعقله).

<sup>5</sup> - متفق عليه من حديث عبد الله بن عباس، أخرجه البخاري: (كتاب: الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس..)، الصحيح: 322 / 3، رقم: 1458، وأخرجه مسلم: (كتاب: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام): 51 / 1، رقم: 19.

<sup>6</sup> - من حديث طويل أخرجه مسلم: (كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا):

59 / 1 وما بعدها، والشاهد أزد في ص: 60.

<sup>7</sup> - تقدم التعريف بهم سابقاً.

## باب: الكلام في المقدمات الموصلة إلى العلم بالله تعالى - وصفاته العلى وأسمائه الحسنى.

اعلم - رحمك الله - أن الله تعالى لا يعلم بحاسة ولا بضرورة ولا بإلهام ولا بتقليد، ولا يكمل دون المعرفة به إيمان، ولا يقبل الله العبادات - ظاهرا ولا باطنا - إلا ممن عرفه على ما يجب له من صفات الكمال، ويستحيل عليه من أوصاف النقائص، وما يجوز له أن يفعل في مخلوقاته.

وقد تقدم الكلام في أقسام العلوم سوى الإلهام، ولم أعدده في السبعة الأقسام لكونه داخلا في القسم الضروري، والقائلون به قوم لا خلاق لهم أيضا، وهم من الصنف المدعي التصوف حيلة على أموال العوام من الرجال والنسوان. فيقول أحدهم: "جعت وواصلت والتزمت قعر بيتي، فألهمني الله معارف بأحدثه، ثلج بها صدري وأراحني من كد النظر في علم القشور" - يعني به ما نحن بيسيله -، ويدعي أعلى مقامات المعرفة التي أشار إليها أزباب القلوب - رضي الله عنهم -، ويستشهد بما جاء عنه - عليه السلام -: ﴿ **هَنَ أَطْلَصَ اللَّهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا** ... ﴾ الحديث<sup>1</sup>، فإذا طوّل بالعبارة حاص عنها بأن يقول: "هي أعلى وأشرف من أن يفصح بها"، وأيضا "إن أفهامكم لا تصل إليها"، فيموهون بها على العوام، ليشتروا بها من دنياهم ما يبيعون به أحرارهم.

فأول ما يطلب به هؤلاء السفلة، ردهم على كتاب الله - تعالى - فيما تضمن من الأمر بالنظر والاستدلال في العدد الذي تقدم ذكره، وما أتني به على المتدبرين المتفكرين والمعتبرين والمتوسمين، وما وعدهم به من المثوبات ورفع الدرجات، وما أوعده به تاركي النظر من الذم والعقوبات. فلتن كانت الحقائق تحصل بالإلهام - على زعمهم - فلا فائدة في الحض على التدبر من الله تعالى، وأقل ما يلزم به هؤلاء الملاعين تعطيل كتاب الله والرد عليه.

ثم نقول لهم: علم البدائنه ما يتساوى<sup>2</sup> فيه العقلاء، ونحن ما علمنا ما ادعيتموه ولا ادعاه عاقل يحتاط على عقله. فإن قال: خرقت لي العادة بالمقدمات التي قدمت.

قيل له: باطل، فإن هذه الدعوى تؤدي إلى غاية الكرامة، وقد أجمع المحققون أن الكرامة لا تثبت إلا بعد الاستقامة، التي لا تحصل إلا بمقدمة العلم، الذي لا يحصل إلا بالنظر والاستدلال.

<sup>1</sup> - أخرجه أبو نعيم في "الحلية" عن أبي أيوب الأنصاري، وابن أبي شيبة في "المصنف" وغيرهما، وضعفه الألباني، انظر: السلسلة الضعيفة: 111 / 1، رقمه: 38، واعتبره الكثيرون من الموضوعات.

<sup>2</sup> - في المخطوطة الأصل: (يساوي) والصحيح ما سجلنا.



وما احتج به من الحديث فلا حجة فيه من وجهين: أحدهما: أنه ليس في الصحاح<sup>1</sup>، والثاني: بأنه عليه السلام - قال: ﴿ **من أخلص** ﴾ والإخلاص لا يكون إلا بعد تحصيل العلم، لأن من لا يعلم وحدانيته تعالى وانفراده بالخلق والأمر، كيف يخلص له وهو يدعي العلم قبل حصول الاستقامة، وقد جاء عنه عليه السلام: ﴿ **من عمل بما علم ورثه الله علمه ما لم يعلم** ﴾<sup>2</sup>، وهذا يدعي الوراثة قبل العلم.

وأقرب ما يرد به على هذا المغالط أن يقال له: ما تقول فيمن يدعي دعواك من النصارى على الوجه الذي ذكرت حرفاً مجرفاً، ثم يقول: ألهمت فتلج قلبي بأن الله ثالث ثلاثة، فإن طالبت بالفسير قال: أنت عريض القفا، والأمر أعظم من أن يباح به لك، فيقع لهم البهت والتمانع<sup>3</sup> عند ذلك. فكل ما ادعيت من الإلهامات عارضك بنقضها، فلا تجد جواباً.

ولسوا رعا ع من الطعام<sup>4</sup> يتخددعون بقول هؤلاء الأوباش، لكان الإضراب عنهم أولى. وكل ما استوعبناه من التنبيه في هذه المقدمات إنما هو طمع في إرشادك وتحفظ واحتياط عليك أيها المسترشد من هذه الفتنة العمياء التي شملت الأكثر في هذا الوقت المنكوب.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( الصحاح )، وما أثبتناه الصحيح.

<sup>2</sup> - أخرجه أبو نعيم في "الحلية"، وحكم عليه الألباني بالوضع، انظر: السلسلة الضعيفة: 1 / 611، رقمه: 422.

<sup>3</sup> - التمانع هنا بمعنى المنازعة في دعوهم الإلهام، راجع: الفيومي - المصباح، ( مادة: منع )، 2 / 2581.

<sup>4</sup> - يراد بالطعام: أوغاد الناس وأرذالهم، الواحد والجمع سواء، انظر: الزبيدي - التاج، ( مادة: طعام )، 8 / 380.

**باب: الكلام في المقدمة الأولى المتضمنة:**  
**إثبات العلم بحدث العالم،**  
وهي مشوبة بالمقدمة الثانية التي تتضمن:  
**العلم بإثبات صناعه والرد على النفاة المعطلة من أوجه مختلفة.**

**فصل: [ توضيح أصل الجواز ]**

فأول ما ينبغي أن ينبغي عليه قبل الخوض في هذه المسألة، وهو قطب العقل، وأسه الذي يثبت عليه لكلل<sup>1</sup> النظر، ويلجأ إليه في مآزق المشكلات، وهو العلم بالجواز المطلق الذي هو هدية الله تعالى إليك من غير واسطة نظر ولا حاسة، وعليه يدور ركن التفكير الذي أحالك الله تعالى عليه في كتابه - كما تقدم - . فما من شيء تدركه من الأشكال وتقدره من العلل والأحوال إلا وهو يجوز لك [ص:15] وقوعه على خلافات لا ينحصر عددها<sup>2</sup>. فتتظر إلى القطع المتجاورات، والشجر، والنبات، وتفاصيل الجنات المختلفة، كيف تسقى بماء واحد ليس فيه خلاف - كما قال تعالى<sup>3</sup> -، ثم تختلف ألوانها وطعومها وروائحها وأشكالها اختلافا لا ينضب ولا يتعدد.

ثم تنظر إلى الحيوانات تناسلت<sup>4</sup> من ماء واحد يخرج من بين الصلب والترائب، ثم تختلف أشكالها وألوانها وأصواتها اختلافا لا ينحصر، فترى مثلاً ألف بقرة صفراء، وألف بعير أورك<sup>5</sup>، وألف نعجة بيضاء، وألف عر أعر<sup>6</sup>، كل نوع متساو في شكله ولونه، ثم تميز كل واحد منها في جنسه وتفرق بينه وبين قرينه تفرقة ضرورية بقرينة حال اختصاص بها لا يمكنك أن تعبر عنها.

<sup>1</sup> - الكلكل والكلكال: الصدر من كل شيء، أو هو ما بين الترقوتين، أو هو باطن الزور، قال الجوهري: «وربما جاء في ضرورة الشعر مشدداً»، وقد يستعار لما ليس بجسم. انظر: الزبيدي - التاج، ( مادة: كل ) : 103 / 8.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( عدده ).

<sup>3</sup> - في سورة الرعد: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قُطُوعٌ مُتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صَنْوَانٌ وَغَيْرُ صَنْوَانٍ تَسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنَفْضِلَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾، الآية رقم: 4.

<sup>4</sup> - في الأصل: ( تنسلت )، ولا معنى له.

<sup>5</sup> - يقال: حمل وغيره أورك: لونه كلون الرماد، انظر: القيومي - المصباح المنير، ( مادة: ورق ) : 375 / 2.

<sup>6</sup> - قال في القاموس: «الأعقر من الظباء: ما يعلو بياضه حمرة، أو الذي في سراته حمرة وأقربه بيض، أو الأبيض ليس بالشديد البياض، وهي عقراء عقر كفرح، والاسم العفرة بالضم»: الفيروزآبادي، ( مادة: عفر ) : 410 / 3.

وكذلك تنظر إلى الآدميين فترى مثلاً ألف رجل، كل رجل منهم أبيض، أكحل، أعين، أبلج، أفلج، كأنما صوروا في قالب واحد، مع تماثل الجواهر وتماثل البياض، ثم تميز كل واحد بخاصية تعلمها ضرورة ولا يمكنك التعبير<sup>1</sup> عنها. وكذلك ألف أسود، أزرق، وألف أسمر أشهل<sup>2</sup>، إلى غير ذلك، حتى لو جمع لك أهل الأرض من يوم خلق آدم إلى يومك هذا إلى يوم القيامة، لظهر لك على كل وجه علامة تميز بها كل إنسان منهم على الخصوص ميزاً لا تستريب فيه. وكذلك أصواتهم، حتى لو جعل لك ألف إنسان مثلاً فمن تقدم لك سماعه خلف حجاب ثم تكلموا لعلمت كل واحد منهم بصوته، والأصوات تخرج على مخرج واحد من جنس واحد. ثم إن التمييز مختص بالوجه، حتى لو قطع رأس ولد إنسان لم يميز جسده.

وفي ضمن هذا التخصيص رحمة عظيمة لبني آدم من الله بما عليهم، فإنه لولا ذلك لامتدت أيدي الناس إلى أموال الأغيار وإلى حرمة، ولم يدر المالك من غير المالك، ولا البعل من غير البعل، ولا الولد من الوالد، ولا العبد من السيد، وكان يؤدي إلى فساد النسل وإهلاك الأموال، لا سيما لنفوس جبلت على الظلم والشرور، كما قال أبو الطيب: [الكامل]

### «والظلم من شيم النفوس فإن تجد # ذا عفة فاعلة لا يظالم»<sup>3</sup>.

وهذه الحالات المختلفة تبين لك أنواع الآلام واللذات في نعيم الجنة وعذاب النار، إنها سلسلة بأنواع مختلفات إلى الأبد.

فانظر - أيها اللبيب الفطن - لهذا الأمر العظيم الذي تاهت العقول الراجحة في كيفيته حتى تعلم معنى قوله عليه السلام: ﴿إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مَا لَا يَحِيطُ بِهِ رَأْيٌ، وَلَا أُخِذَ سَمْعٌ، وَلَا خُطِرَ عِلْمٌ قَلْبُهُ بِشَرٍّ﴾<sup>4</sup>. فسبحان من خلق على غير مثال إلى الأبد.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( العبارة عنها).

<sup>2</sup> - الشهل محرّكة والشهلة بالضم: أقل من الزرق في الحدقة وأحسن منه، أو أن تشرب الحدقة حمرة وليست خطوطاً كالشكلة، ولكنها قلة سواد الحدقة حتى كأنه يضرب إلى الحمرة. انظر: الفيروزآبادي - القاموس، ( مادة: شهل ): 17 / 401.

<sup>3</sup> - بيت من قصيدة يهجو بها إسحاق بن الأعور بن إبراهيم بن كيغلغ مادحا ابن العشائر، ومطلع القصيدة:

« هو النفوس سريرة لا تعلم # عرضاً نظرت وخلت أني أسلم »، انظر: ديوان المتنبي، ص: 571.

<sup>4</sup> - أخرجه البزار والطبراني في "الأوسط" عن أبي سعيد الخدري بهذا اللفظ، وصححه الألباني في "صحيح الجامع الصغير": 781 / 2، رقم: 4246، ويوجد باللفاظ مختلفة متفقة عليه من حديث أبي هريرة، انظر: البخاري - الصحيح: =

ثم تنظر إلى الجبال، فتري أعلى من عال، وأدنى من دان، وأمد من مديد، وأعرض من عريض، ثم تنظر إلى أعماقها فتجد فيها جددا<sup>1</sup> بيضا وحمرا مختلفا ألوانها وغرايب<sup>2</sup> سودا - كما قال تعالى -<sup>3</sup>. وكذلك المعادن: عروق من حديد، وعروق من نحاس، وفضة، وكبريت، وورصاص، إلى غير ذلك، ومياها مختلفة الطعوم والروائح.

ثم ترفع رأسك إلى السماء فتري قبة مضروبة نصف دائرة لا ترى فيها عوجا ولا أمتا: ﴿فارجع البصر هل ترى من فطور﴾<sup>4</sup>، مختصة بلون الزرق، وفيها كواكب على ألوان مختلفة، وأشكال مختلفة كإبر وصغار، وأكبر وأصغر، من نجم السماء إلى قرص الشمس، وهي مع ذلك مختلفات الحركات في البطء والسرعة من القمر إلى زحل، ومختلفات الجهة شرقا وغربا، ومستقيمات إلى جهة المشرق كالشمس والقمر، وحينما مقهقرات إلى المغرب في وقت، ومستقيمات إلى المشرق في وقت، ومستقيمات إلى المشرق في وقت، ومستقيمات كالمنازل والعيوقات<sup>5</sup> من المشرق إلى المغرب. وكذلك تنظر إلى الجو فتراه يبيض في وقت، ويسود في وقت، ليلا ونهارا وفجرا وشفقا: ولو ترك أحدهما لبقى سرمدا - كما أخبر تعالى -<sup>6</sup>. وكذلك تنظر إلى السحاب فتراها مسخرة بين

---

= (كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة): 318/6، رقم: 3244، ومسلم - الصحيح: (كتاب: الجنة وصفة نعيمها): 2174 / 4، رقم: 2825.

1 - قال الرازي: «الجنة بالضم، الطريقة والجمع جدد، قال الله تعالى: ﴿ومن الجبال جدد بيض وحمرا﴾، أي طرائق تخالف لون الجبل»، انظر: مختار الصحاح، (مادة: جدد)، ص: 54.

2 - يقال: أسود غريب، أي شديد السواد، فإذا قلت: غرايب سود، كان السواد بدلا من غرايب، لأن توكيد الألوان لا يتقدم، راجع: م، س، ص: 225.

3 - في الآية التي ذكرناها في هامش سابق، وهي قوله سبحانه: ﴿ومن الجبال جدد بيض، وحمرا مختلف ألوانها، وغرايب سود﴾: فاطر / 27.

4 - الملك / 3.

5 - العيوق نجم أحمر مضيء في طرف الحجر الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء، سمي كذلك لأنه يعوق الديران عن لقاء الثريا. راجع: الزبيدي - التاج، (مادة: عوق): 30 / 7.

6 - في قوله: ﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء، أفلا تسمعون، قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة، من إله غير الله يأتيكم بليل تسكون فيه، أفلا تبصرون﴾: القصص / 70 - 72.

السماء والأرض بيضا وسودا وحمر، ومنها مثقلة بالماء، ممسكة في الهواء، من غير عمد ولا معلق، وتجري متسابقة كأجاويد الخيل في مضمار السباق بغير سوط ولا مهماز<sup>1</sup>.  
فإن قال: تسوقها الرياح.

قيل له: ومن يسوق الرياح؟ فإن ادعى سائقا آخر، فأطلبه بالتسلسل في السابقات، وأيضا إما لو ساقته الرياح سوق الطبع لمرت على وتيرة واحدة، ولم تسابق، ولم تختلف، ولم تتناوح<sup>2</sup>. فإن ادعوا حياتها - كما ادعوه في الكواكب والأفلاك - فاطلبهم<sup>3</sup> بحمد الضرورة، فإننا نعلم أن السحاب ليست حية، كما نعلم أن الدخان ليس بحي، فإننا نجاورها في حوالق الجبال كما نجاور الدخان. وكذلك تنظر إلى الأمطار فتراها تتزل منفصلة كأنما خرجت من غريال، رحمة من الله - تعالى -، ليلا تتزل دفعة فتهلك البناء والنبات وبعض الحيوانات، ثم هي مع ذلك [ص: 16] في التزل على أنواع مختلفة كما قال امرؤ القيس<sup>4</sup>: [الطويل]

«فدمعهما سكب وسم وديمة # ورش وتوكاف وتنهملان»<sup>5</sup>,

فليت شعري من يفرقها هذا التفریق، ويقدرها هذا التقدير، ويقدم بعضها في التزل ويؤخر بعضها، والماء ثقیل، والثقیل عندهم يتزل بطبعه؟! وليت شعري من يحملها إلى بلد ميت فتزل فيه<sup>6</sup> ماءها وقد مرت على بلد حي ولم تزل؟!!

1 - المهماز: ما يهمز به الفرس من حديدة تكون في مؤخر خف الرائص ليحثه على العدو، الفيومي - المصباح، ( مادة: همز): 2 / 355.

2 - أي تتقابل، الفيومي - المصباح، ( مادة: نوح): 2 / 341.

3 - في الأصل: (فأطلبه).

4 - حندج أو مليكة أو عدي امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: 80 ق هـ / 545م)، من بني أكل المرار، أشهر شعراء العرب في الجاهلية على الإطلاق، يماي الأصل، انظر عنه مثلا: ابن سلام الجمحي - طبقات الشعراء، إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، ط: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1968 عن مطبعة بريال، لندن: 1913، ص: 15، والزركلي - الأعلام: 2 / 11.

5 - يوجد البيت ضمن قصيدة تضم 17 بيتا، انظر: ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: مطابع دار المعارف، القاهرة: 1958 (سلسلة ذخائر العرب: 24)، ص: 88. وقد شبه الشاعر توالي دمعها بضروب الأمطار، والسح: الصب الشديد، والسكب، نحوه، والديمة: مطر دائم بالليل أو المطر يدوم أياما، والتوكاف: القليل من المطر، وتنهملان: تسيلان. راجع: هامش التحقيق: ن، ص.

6 - في الأصل: (فتزل فيها).

فإن قيل: أضغطها غيرها ولم تضغطها هي، فيقع التمانع لتساوي الأجسام في التحيز.  
فإن قال: أعانه عليها مضغط آخر، طالبناه بالتسلسل في مضغط المضغط.  
ثم ترى المطر يتزل في أرض يابسة صلبة، فتهتز، وتربو، ويندفع برسيمها<sup>1</sup> مرة واحدة على أشكال وأنواع من الألوان يسمح بقلبك في ثبح<sup>2</sup> بحر من الجائزات لا ساحل لها، فاعتبروا يا أولي الأبصار.  
أيها البصير المتعامي، أيها السميع المتصامم، أيها العاقل المتحامق، أترى أحلتك على أمر غامض عن عقلك أو غائب عن حسك؟! أترى الذي رزقك العقل أحالك على ما لا تتمكن من معرفته؟! أتراه كلفك ما لا تطيق حمله؟! هيهات، [فاحذر]<sup>3</sup> فجاءة الموت، فراجع بصيرتك قبل البون لئلا تقول: ﴿رب ارجعوني لعلني أعمل صالحا فيما تركت﴾<sup>4</sup>، فتجاب ب: ﴿كلا﴾، أي لا رجوع ولا إقالة: ﴿وحيل بينهم وبين ما يشتهون كما فعل بأشياءهم من قبل﴾<sup>5</sup>.  
ولتعلم أن كل ما فصلت لك مما سبق من الاعتبار، فقد نيهك الله تعالى عليه وأمرك به في شطر آية، ثم وعظك بغيرك في الشطر الثاني، فقال تعالى: ﴿قل انظروا ما كنا في السماوات والأرض، وما تغني الآيات والنظر عن قوة لا يؤمنون﴾<sup>6</sup>.

## فصل: [إثبات حدث العالم من جهة الجواز]

فإن قيل: قد زعمت أن ثمرات هذه التفاصيل المختلفة من هذه الكوائن الواقعة التي ذكرت ترجع إلى أصول الجواز، ولولا العلم البديهي المتقدم بقضية الجواز لما علمت، فما وجه ذلك؟ قلنا: لأن العلوم بخصائص أوصافها فروع عنها.  
فإن قيل: وعلى أي وجه تنفرع منه؟

- <sup>1</sup> - في المخطوطة الأصلية: (فتدفع بوسمها) وهو تصحيف ظاهر.
- <sup>2</sup> - الشبح: علو وسط البحر إذا تلاقت أمواجه، وقد يستعار لأعالي الأمواج، وفي حديث أم حرام: ﴿يركيون ثبح هذا البحر، أي وسطه ومعظمه﴾، انظر: الزبيدي - التاج، (مادة: ثبح): 13/2.
- <sup>3</sup> - ما بين المعقوفين ساقط في الأصل.
- <sup>4</sup> - المؤمنون / 100.
- <sup>5</sup> - سبأ / 54.
- <sup>6</sup> - يونس / 101.

قلنا: لأن العاقل السليم الفطرة إذا نظر إليها يقدر وقوعها قبل الوقوع على أشكال وأنواع مختلفة لا تحصى، ومن جملة تلك الأشكال الذي حصلت عليه. فيعلم عند ذلك أن وقوعها في الحاصل، مع تقدير وقوعها على خلافه، إنما وقعت مخصصة، وإذا كانت مخصصة وجب المخصص. مثاله - والله المثل الأعلى -: لو أن عاقلاً دخل دار الفخار فرأى طينا لازباً<sup>1</sup> متماثلاً متهيأ لعمل الأواني، ثم قدر في نفسه ما يجوز أن يصنع من ذلك الطين من الأشكال لأعيان التقدير، ولعجز عن حصره، وهذا معلوم ضرورة. فإذا جاء في وقت آخر ووجد الأواني قد حصلت على ما قدره بالأمس من الأشكال، أليس كان يعلم ضرورة أن صانع الفخار كان قاصداً لها عند عملها<sup>2</sup>؟ وأما مخصصة مختارة له من تلك الأشكال المتقدرة، وهو ما رأى الصانع قبل ولا عرفه؟

وكذلك إذا نظر إلى نفسه وأبناء جنسه فرآهم أواني وفخارات صنعت من ماء واحد. متماثل كالطين الواحد المتقدم ذكره. فكيف يستريب أنه لفاعل مختار؟!

فأين تحيد أيها الحائد المكابر المثابر عن هذا التساوي حتى تجعل بعضه واجبا وبعضه مختاراً. ولا يحصى لك عنه إلا التواضع والعناد والجرمان، وقهر القاهر الذي يحول بين المرء وقلبه كيف يشاء<sup>3</sup>.  
فإن قيل: إذا كان هذا الوضوح - كما تقدم - فلم اختلف العقلاء في هذه الحقيقة، فعلمها بعض، وجهلها بعض، مع تساويهم في حصول العلم بالجواز، إذ هو كما زعمت أس العقل وشجرة المعارف؟

فنبول: هم يتساوون في ذلك العلم كما أخبرتك، ولولا ذلك لم ينسحب عليهم التكليف على سواء، لكن تعرضتهم في هذا العلم أربع مقدمات، حصلوا عليها قبل تحصيله فحجبتهم عن مقتضى فوائده عند حصوله. فتأمل أيها العاقل المسترشد هذه المقدمات وانظر فيها نظر من يحتاط على نفسه من تخافت الهلكات، فإنها نادرة ما أرى سبقت إليها، ولا قوة إلا بالله:

\*المقدمة الأولى: وهي قبول قول أمه في مبدأ نشأته عندما تحصل عنده من أوائل التمييز. تقول له: كل تشبع، واشرب ترو، وإياك أن تقرب النار فتحترق، وإياك أن تقرب الحفرة فتسقط فيها فتهلك ... فلا تزال توصيه حتى يرسخ في نفسه أن الأمر كذلك.

<sup>1</sup> - الطين اللازب: الذي يلزق باليد لاشتداده، القيومي - المصباح، (مادة: لزب): 245/2.

<sup>2</sup> - في المخطوطة: (عند علمها).

<sup>3</sup> - في الأصل: (كيف يشك).

\* المقدمة الثانية: التجربة فإنه يجرب مع مرور الأيام ما قالت له أمه بالذوق عند تمكن التمييز، فيجده كذلك، فينتقل من تقليد أمه إلى تجربة حواسه، وهذه أرسخ عنده من الأولى.

\* المقدمة الثالثة: أنه عندما يفهم الخطاب ويخالط المقلدة عند المراهقة، يسمع منهم أن هذه العوائد المرتبطة واجبة الارتباط، لاسيما إن خالط شردمة من الأطباء الطبيعية الدهرية<sup>1</sup>، وسمع أقوالهم مع ما جرب منهم من علاج أبويه إذا مرضا وعلاج نفسه: إنه إذا فعل كذا على وجه [ص:17] كذا برئ من ألمه حتما، ففعل فبرئ، فزاد طمأنينة بمذهبهم، ولهج بأقوالهم في الداء والدواء، كما لهج بقول أمه من قبل في فائدة الغذاء والتحفظ من الأذى.

\* المقدمة الرابعة: إن العادة جرت لنا في الأتس بأول الحاصلات من المعتادات، حتى يرى الإنسان في حال كبره يميل إلى ما تعود به في أول نشأته وبدء أمره، حتى تراه يحن إلى زمن طفولته، ومسقط رأسه، ومعاهد شبيبته<sup>2</sup>، وبلده، وخلاته، مع علمه بأنه لم يكن على صواب في أفعاله، ولا كان موطنه أحسن الأوطان ولا خلاته أحسن الخلان. ولكن رعونة<sup>3</sup> في النفس ملازمة لاستحسان سابقة الأمور، ولم يزل<sup>4</sup> الناس على كر الدهور ومر العصور يحنون إلى ذلك، كما قيل: [الطويل]

« لكل امرئ من دهره ما تعودا # ..... »<sup>5</sup>.

وينظمون في ذلك ما يعللون رعوتهم. قال قائلهم: [الوافر]

« معاهد كنت أهواها وآلفها # أيام كنت على الأيام منصورا »

[وقال آخر]: [الطويل]

<sup>1</sup> - الماديون الذين أسندوا الحوادث إلى الدهر وتركوا العبادات لزعمهم أنها لا تفيد ... ويرون أن الدهر بما يقتضيه مجبول على ما هو عليه، ويطلق عليهم ملاحدة. ويمكن إرجاع دهرية العرب وبلاد الإسلام في مذهبهم إلى مدارس الإغريق الفلسفية. راجع: مجموعة من المستشرقين - دائرة المعارف الإسلامية، إغ، وتر: إبراهيم زكي خورشيد، ط: دار الشعب، القاهرة: (د - ت): 338 / 9 وما بعدها.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( شيمته ).

<sup>3</sup> - الرعونة الحمق والاسترخاء، انظر: الرازي - مختار الصحاح، ( مادة: رعن )، ص: 124.

<sup>4</sup> - في الأصل: ( تزل ).

<sup>5</sup> - مطلع قصيدة للمتنبي قالها يمدح سيف الدولة الحمداني ويهنئه بعيد الأضحى سنة: 342هـ/953م، عجزها:

« ..... # وعادات سيف الدولة الطعن في العدا » انظر: ديوان المتنبي، ص:



«علاقة حب لج في زمن<sup>1</sup> الصبا # وأبلى وما يزداد إلا تجددًا<sup>2</sup>».

[وقال آخر]: [الطويل]

«بلاد بها عق<sup>3</sup> الشباب تميمتي<sup>4</sup> # وأول أرض مس جلدي<sup>5</sup> ترابها»<sup>6</sup>.

[وقال آخر]: [المتقارب]

«أتذكر أيامنا بالحمى # وأيامنا بذوي الأعصر»<sup>7</sup>.

[وقال آخر]: [الكامل]

«أيام كانت للسرور تعدما # ولها علينا حرمة وذمام».

[وقال آخر]: [الطويل]

«وحبب أوطان الرجال إليهم # مآرب قضاها الشباب هنالك»

1 - في الأصل ( ستن ) ، بدل ( زمن ) .

2 - البيت لابن قلاؤس ( 532 - 567 هـ / 1138 - 1172 م ) ، وهو نصر بن عبد الله بن عبد القوي اللخمي أبو الفتح الأعرس الإسكندري الأزهرى ، والبيت موجود بديوانه ضمن بيت آخر هو :

« وإني لأهواها وأهوى لقاءها # كما يشتهي الصادي الشراب المردا » ، راجع الديوان ، ضمن القرص المدمج ،

المعنون بـ " الموسوعة الشعرية " : 2003 ، نسخة : 3 ، إعداد : المجمع الثقافي العربي .

3 - ويروى : ( حل ) أو ( نيطت ) أو ( شقت ) ، بدل ( عقت ) ، وعق يقال للصبي إذا نشأ مع حي حتى قوي وصار شابا ، بأنه عقت تميمته في بني فلان ، لأن العادة جرت عند الكثير من الأمهات أنهن يضعن التمام على أطفالهن في سن الصغر ، فإذا كبر الولد حلت تميمته وشقت ؛ إذ العق بمعنى الشق . انظر : الزبيدي - التاج : 7 / 18 ، ( مادة : عقت ) .

4 - ويروى الشطر : « بلاد بها نيطت علي ثمامي » .

5 - ويروى : ( جسدي ) بدل : ( جلدي ) .

6 - ذكر ياقوت الحموي أن البيت لرفاعة بن قيس الأسدي ، أو لأبي النضر الأسدي ، أو لامرأة من طيء ، انظر : معجم البلدان ، ط : دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت : 1395 هـ / 1979 م : 5 / 213 ، وقد ذكره ابن خنير في كتاب " تزيه الأنبياء " مع بيت آخر هو : « أحب بلاد الله ما بين منعج # إلي وسلمى أن يصوب سحابها » ، انظر : ص : 106 ، وبعد البحث والتحري تبين أن البيت لجمال السلمية الشاعرة الجاهلية ، من هزلى في بني عامر ، والبيت من قصيدة وضعتها في بني الفزr الذين نهبوا صبتها وإبلها ، ومطلع القصيدة هو : « بني الفزr ماذا تأمرون بحمة # ثلاثد لم تخلط بحيث نصاها » ، ارجع إلى الموسوعة الشعرية : 2003 ( قرص مدمج ) .

7 - ورد هذا البيت في قصيدة لابن اللبانة أبو بكر محمد بن عيسى اللخمي من أهل دانية ، المتوفى بميوزقة سنة : 507 هـ / 1113 م ، مطلعها : « نسيمك حتام لا ينري # وطيفك حتام لا يعترى » . ارجع إلى الموسوعة الشعرية : 2003 .

**إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم # عمود الصبا فيها فحنوا لذلك»<sup>1</sup>**

وقال آخر: [الكامل]

**«نقل فؤادك حيث شئت من الهوى # ما الحب إلا للحبيب الأول**

**كم منزل في الأرض يألوه الفتى # وحنينه أبدا لأول منزل»<sup>2</sup>**

وكثيرا ما قيل في هذا المعنى - كما علمت - وحسبك ما تعلم من نفسك وشجيتك في هذا الفن.

فإذا جاء العقل بعد رسوخ هذه المقدمات في القلب مع تمكن الوسواس وألقيات شياطين الإنس والجن، وجد المحل قد نغل<sup>3</sup> بها، ومتى يرفع النغل؟ فإن من الله عليه عند الإدراك بالتوفيق إلى سواء الطريق - مع ما قرع مسمعه من دعوة الرسول - عليه السلام -، وحشاً<sup>4</sup> نار الفكر عزم الوعيد - رجوع إلى العلم بالإمكان - كما تقدم -، ونظر في وقوع بعض الممكنات مخصصة، فحينئذ يطرح ما بيده من تلك المقدمات الوهميات، ويتمكن من العلم بتفاصيل الممكنات من المجوزات، فيشهد له الوجود بالتخصيص والمخصص شهادة لا ترد، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده»<sup>5</sup>، أي يشهد بلسان حاله أنه مربوب مقهور مخصص لفاعل مختار ﴿ولكن لا يتفقهون تسميهم»<sup>6</sup> - أيها الجهلة الأغمار -، وإن سبق عليه الكتاب بالشقاوة، وبقي في رحضاء<sup>7</sup> وهمياته وغمرات تقليده

<sup>1</sup> - البيهقي لابن الرومي، انظر: "ديوانه" بشرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، ط: 1 منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت: 1991، ص: 254.

<sup>2</sup> - ذكر ابن خمير البيت الثاني قبل الأول والصواب ما أثبتناه، والبيتان للشاعر أبي تمام، انظر: شرح الصولي لديوان أبي تمام، تح: خلف رشيد نعمان، ط: وزارة الثقافة والفنون العراقية عام: 1978: 2 / 245.

<sup>3</sup> - نغل الأدم نغلا من باب تعب: فسد، فهو نغل بالكسر، وقد يسكن للتخفيف ومنه قيل لولد الزانية: نغل، لفساد نسه، وفي الحديث: ﴿ربما نظر الرجل نظرة فنغل قلبه كما ينغل الأدم في الدباغ فيثقب﴾، راجع: الفيومي - المصباح (مادة: نغل): 2 / 324.

<sup>4</sup> - معنى: أوقدها: التاج، (مادة: حشاً): 1 / 56.

<sup>5</sup> - الإسراء / 44.

<sup>6</sup> - نفس الآية.

<sup>7</sup> - الرحضاء: العرق إثر الحمى، أو عرق يغسل الجسد كثرة، انظر: الفيروزآبادي - القاموس، (مادة: رحض): 5 / 32.

للعوائد - كما تقدم-، أخذ يقارع تلك الحقيقة بسلك الوهميات المتقدمة، مع ما يليس به عليه<sup>1</sup> شياطين الجن والإنس - كما ورد في الكتاب<sup>2</sup> - فنتج له شكوك واضطراب فيضيق صدره بتردده من شك إلى شك، ومن غم إلى غم، قال تعالى: ﴿ أَوْ ظَلَمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَبِيٍّ، يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ، ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾<sup>3</sup>، فهذه الظلمات هي الشكوك المتلاطمة، مع ما يقارنها من الآلام جاء عنه عليه السلام: ﴿ إِنْ اللَّهُ جَعَلَ الرُّوحَ وَالْفَرْخَ فِي الرُّحَا وَالْيَقِينَ، وَجَعَلَ الْمَوَّ وَالْمِزْنَ فِي الشَّكِّ وَالْمَخْطِ ﴾<sup>4</sup>، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِينٍ ﴾<sup>5</sup>، فلا تظن - رحمك الله - أن قلب الكافر ساكن وادع بشكوكه، لا والله، فلا تجزع وإنما يثلج القلب برد اليقين، وإذا كان القلب يطمئن بالسكون، فأى مزية للعلم - إذن -!

ففي هذه الأسباب تصح التفرقة بين العقلاء الموقنين والمخذولين. فنعوذ بالله من عقل يكون وبالا على صاحبه. فمن<sup>6</sup> هذه حاله إن هم إلا كالأنعام، بل هم أضل سبيلا، وذلك أن الأنعام لم تعط آلة النظر فلم تنظر، وهؤلاء مكثوا من الآلة وعطلوا الفكر فهم أضل.

فهذا - رحمك الله - تنبيه جملي على إثبات حدث العالم من جهة الجواز، والجائز المستند إلى العقل والنقل. أما استناده إلى العقل فقيما<sup>7</sup> قدمناه من فائدة العلم بالجواز، ووقوع بعض الجائزات المختصة على وجه من الوجوه الجائزة عليها. وأما النقل فمما<sup>8</sup> أحالك الله تعالى عليه في الآيات المتقدم ذكرها، من الأمر بالنظر في تفاصيل الموجودات المحدثات، ونبهك فيها على استدلالات جمليات

<sup>1</sup> - في الأصل: ( مع ما يليس له عليه ).

<sup>2</sup> - قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾. الأنعام/112.

<sup>3</sup> - النور / 40.

<sup>4</sup> - قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الكبير وفيه خالد بن يزيد العمري وأتمم بالوضع »، انظر مجمع الزوائد: 4 / 71، وقد تقدم تحريجه.

<sup>5</sup> - الحج / 31.

<sup>6</sup> - في الأصل: ( فيمن ).

<sup>7</sup> - الفاء الأولى في الكلمة ساقطة في الأصل.

<sup>8</sup> - الميم الأولى غير مثبتة في المخطوطة.

يستدل بها الجمهور، ولا يسع جهلها ربات الخدور<sup>1</sup>، وما أنبأك على استحالة وجوب ارتباط العوائد تبينا يريح قلبك من داء الاضطراب فيما سبق لك من المقدمات الأربعة - إن شاء الله تعالى -، بدليل لا يحتاج معه إلى تطويل.

وذلك أن الوجوب العقلي هو صفة نفس للواجب، لا يحتاج إلى شرط، ولا يخل به مانع، لتحيز الجوهر، وسوادية السواد، وعلمية العلم التي لا تعقل إلا كذلك، وليست يجعل جاعل ولا بحكم حاكم. فلو كانت النار مثلا تحرق يطبعها مع صحة تماثل الجواهر، لأحرقت كل ما جاورته، ولم تستوقف على شرط ولا سبب - كما قدمناه - في الواجبات. ونحن نرى بعضها يحترق<sup>2</sup> [ص: 18] بمجاورتها، كالخشب، والقصب، وبعضها لا تحترق، كالماء، والطين، والياقوت الأحمر، ووبر السمندل<sup>3</sup>،... إلى غير ذلك، وبعضها يحترق بسرعة كالخشب، وبعضها يبطء كالحجارة،... إلى غير ذلك. وكذلك القول في اعتماد الثقيل، فإنه واجب عندهم، فإذا كان ذلك فيجب أن تعتمد الأرض على ما تحتها، وكذلك ما تحت التحت، ولا بد من غاية، فإن أبعادا لاتنهاى محال. فإذا استغنى الأسفل عن الاعتماد فأحرى أن يستغنى بالأعلى، فثبت أن اعتماد الثقيل على ما تحته "عادة"، وكذلك القول في سائر المعتادات. فأين الإيجاب؟ وهذا قاطع لا يحتاج إلى طول تأمل.

## فصل: [إثبات حدث العالم من الوقائع]

فإن قيل: قد نهتم على الاستدلال بالتخصيص المبني على أصل العلم بالجواز على حدث العالم، فما وجه الاستدلال على إثبات حدث العالم من الوقائع، فليس كل الناس يتفطن لما ذكرت من الاستدلال المبني على أصل الجواز؟

<sup>1</sup> - الخدر هو السر، والجمع خدور، ويطلق الخدر على البيت إن كان فيه امرأة وإلا فلا، انظر: الفيومي - المصباح، (مادة: خدر): 1 / 200.

<sup>2</sup> - في الأصل: (لم تحترق).

<sup>3</sup> - السمندل ذوية تفرز مادة تطفئ النار، ولذلك زعموا أنها لا تحترق بالنار (يونانية). وقال الزبيدي: «السمندل كسفرجل.. طائر بالهند لا يحترق بالنار، ويقال فيه أيضا السمندل بالياء عن كراع، ويقال إنه إذا هرم وانقطع نسله ألقى نفسه في الجمر فيعود إليه شبابه [؟؟؟]»، التاج، (مادة: سمندل): 383 / 7.

فنتقول: قد شهد العقل بتماثل جواهر العالم، وشهد الحس بتماثل أجسام ما نراه من أجسام العالم: أرضاً، وسماً، وناراً، وماء، وسحاباً، وهواء، لتساويهما في التحيز، والقبول، والمضاء في الجهات والمساحات، وقبول التشكيل والتقدير... إلى غير ذلك. وسنمكن القول في ذلك عند الكلام في حدود المماثلة والمخالفة - إن شاء الله - ثم إن منها ما نطلع على أحداثها ووقت حدوثها وعلى عدمها ووقت عدمها، ومنها ما نطلع على إحداثها ووقت إيجادها ولا نطلع على عدمها، ومنها ما نعلم إيجادها ضرورة وقت إيجادها ولا نعاينه، ومنها ما نعلم حدوثها بالاستدلال وإن لم نره حساً، ومنها ما نعلم حدوثه بالاستدلال عليه بمثله كالأرض والسماء والكواكب، فهذه جملة ما نراه ونحسه. وأما ما لم نره وأخبرنا به الأنبياء - عليهم السلام - مما فوق السماء وتحت الثرى، فنستدل على جوازه بالعقل، وعلى وقوعه بالخبر الصدق، المقصود بالمعجزة - إن شاء الله - إذا شرعنا في الكلام في المعجزات.

فأما ما نحس حدوثه وقت حدوثه وعدمه وقت عدمه فهو السحاب والنار. فإننا ننظر إلى السماء صاحبة، ثم نعاين جسم السحاب ينتشر ويتزايد شيئاً بعد شيء، ثم ينتقل إلى أوج السماء، ثم يأخذ في النقص والتلاشي حتى ينعدم البتة. وكذلك سقط الزند<sup>1</sup> عند الاقتداح ينشأ، ثم يزيد بالضرام<sup>2</sup>، ويدب فيه بزيادة أجزاء آخر من جنسه تخلق معه. فكل ما مر بالضرام يزيد<sup>3</sup> حتى تذهب أجزاء الضرام، فتتعدم هي وضرامها. وهذا بين لا خفاء به، وجاحد هذا جاحد للضرورة. وغايته أن يدعي أنها أجزاء الهواء تحدث فيها أعراض هي ألوان وحرارة ويوسة وإحراق ما جاورها من الأجسام فتدروهم إذ ذاك. فإذا انعدمت تلك الأعراض في ثاني حال لم ندركها، ويبقى جسم الهواء على ما كان عليه قبل.

قلنا: هذا قول لا يفيدك فيما نحن بسبيله، قلت بقدم العالم أم بحدوثه.

فإن قلت بحدوثه، فأنت معنا ونحن نشاهد حدث الكل، فلا مشاحة بيننا فيما يحدث، وتبقى عليك الطلبة في إثبات دعواك. وإن قلت بقدمه وخالفنا في حدث الجواهر، فقد أقررت بحدث الأعراض، وعدم أضدادها من جسم الهواء عند وجودها لاستحالة اجتماع الأضداد. وهذا بعينه دليل حدث العالم لحصول تغير جسم الهواء وتبدل الأحكام عليه في وقت دون وقت، فقد أقررت بالحدوث

<sup>1</sup> - الزند العود الذي يقدح به النار، وسقط النار ما يسقط من الزند، الفيروزابادي - القاموس، (مادة: زند): 2 /

364، والفيومي - المصباح: 1 / 338.

<sup>2</sup> - ضمرت النار ضمراً.. التهيئ وتضمرت واضطربت كذلك، الفيومي - القاموس، (مادة: ضم): 2 / 6.

<sup>3</sup> - في الأصل: (تزيد).

والعدم وهو غاية مطلبنا في هذه المسألة. وكذلك القول في حدوث السحاب أيضا وعدمه حرفا بحرف. وأما الماء الذي يتزل من السحاب فنعلم حدوثه بالضرورة، وإن لم نشاهد حدوثه، وكذلك حدوث الرياح وتصريفها في الجهات.

فإن زعم أن أبخرة السحاب ترفعه من البحور بواسطة حر الشمس.

قلنا: هذا باطل على مذهبكم من أوجه، أقربها أن الماء عندكم عنصر واحد، وهو يسفل بطبعه، فكيف غيرت طبيعه السحاب والشمس حتى رفعتة، وليس رفع السحاب والشمس له بأولى من حطه هو للسحاب وللشمس بطبعه؟! ولو سلم لكم ذلك الرفع لبقيت عليكم الطلبة لأي شيء رفعت العذب ولم ترفع الأجاج<sup>1</sup>، والماء عندكم عنصر واحد؟ وكذلك رفعت بعض الماء دون بعض، وهي ترفع بطبعها والطبع لا يختص؟ فلم يبق إلا الحدوث، فبطل ما عولوا عليه من الرفع.

فإن زعم الخصم أن جسم الهواء يعود ماء بأعراض تطرأ عليه، طالبناه بالصورة المتقدمة في السحاب والنار حرفا بحرف. ومن الأجسام ما يتزيد عادة بالإضافة إلى أصله، كالبدور في الجمادات، والمني في الحيوانات، فإننا نعلم ضرورة أن حبة البر مثلا لم يكن فيها سوق، ولا ورق، ولا سنبل، ولا حب، ثم تبرز هذه الأشياء بمجاورة هذه البدور بعد أن لم تكن، وكذلك سائر البدور والنوى. وكذلك المني نعلم بالضرورة أنه لم يكن فيه عظم، ولا لحم، ولا عصب، ولا شعر، ثم وجدت هذه الأشياء بمجاورة الرحم<sup>2</sup> بعد أن لم تكن، ويستحيل أن تكون فيه حقيقة، لاستحالة تداخل الأجسام.

فإن قالوا: هو [ص: 19] حاصل بالقوة التي ادعوها.

قلنا: هذا جحد للضرورة في ادعاء ما لا يعلم بضرورة ولا بدليل. فإننا نعلم بالضرورة أن ليس في النواة نخل، ولا في البرة سنبلة. ولو سلمت لكم القوة التي ادعيتم لقليل لكم: فلم أوجبت في وقت دون وقت، وهي عندكم أزلية توجب بنفسها - يا أحلام العصافير -!! وقد بين لنا ربنا هذه الكيفيات بيانا كافيا شافيا في شطر آية، قال تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْعَةً مَيِّتًا، كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾<sup>3</sup>، شبه لنا تعالى خروج نباتنا من الأرحام بواسطة المني بخروج النبات من الأرض بواسطة الماء، وكذلك خروجنا من القبور مرة أخرى، وقد جاء في الخبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِخْرَاجَنَا مِنَ الْأَرْضِ

<sup>1</sup> - الماء الأجاج: مر شديد الملوحة، القيومي - المصباح، (مادة: أجج): 8 / 1.

<sup>2</sup> - في الأصل: (ثم وجدت بمجاورة الرحم هذه الأشياء بعد أن لم تكن)، وما أثبتناه في المتن أصوب.

<sup>3</sup> - ق / 11.

**أَمْطَرْنَا مَاءَ كَمِينِي الرِّجَالِ**<sup>1</sup>، وكل هذه الوسائط عادة محضة لا وجوب - تعالى أن يفعل بالآلات - فهذه - رحمك الله - جملة ما نعلم حدوثه بالحس والضرورة.

وأما ما نعلمه بالاستدلال من حدوث الأرض والسماء والكواكب، فستدل عليه بالأكوان التي هي "الحركة والسكون والاجتماع والافتراق"، فإن إثبات هذه الأعراض يستند إلى الضرورة. أما الأرض، فإننا نعلم أن كل تربة منها وكل حجر من جبالها تقتطعه منها آناء الليل والنهار ونصرفه في منافعنا كيف نشاء، ومعلوم قطعاً أنه لم يفارق جنسه إلا بجرعة حدثت فيه وسكنة عذمت منه، ومعلوم قطعاً أيضاً أن الذي لم تقتطعه في جواز الحركة كالذي تحرك، إذ الجائر كالواقع. فقد ثبت تغير الأرض بالأكوان وتبيننا<sup>2</sup> بعد الرسوخ والالتئام. فكيف يتغير القلم الأزلي بتبدل أحواله بالجذب والاخترام<sup>3</sup> - يا سفهاء الأحلام -؟! وكذلك القول فيما يطرأ عليها من سائر الأعراض كالألوان والطعوم والروائح ... إلى غير ذلك، فإن طعومها مختلفة وكذلك ألوانها. وقد غلطوا في ألوان الأرض فقالوا: إنما اختلفت ألوانها بالطوفان، فهو الذي خلق تربتها وكان قبل ذلك كل إقليم بلونه متحداً على حياله، لأجل ما قابله من البروج والكواكب. فأكدّهم الله تعالى في بعض آية فقال: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ، وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا، وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾<sup>4</sup>، والجبال لم يعد عليها الطوفان، فأين ما زعموا؟ لكن الغريق بما يرى يتشبه. ويحتمل أيضاً أن يكون رداً عليهم في ادعائهم أن الأرض عنصر واحد، فنبه تعالى أنها مختلفة الألوان كالمركبات على مذهبهم، فهو رد عليهم في ادعاء الاتحاد وإثبات التخصيص.

<sup>1</sup> - لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً ضمن حديث وارد في النفخ في الصور: ﴿... ثم يترّل الله من السماء ماءً فينبتون كما ينبت البقل﴾ انظر: البخاري-الصحيح: (كتاب: التفسير باب: ﴿يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا﴾): 8 / 689 - 690 رقم: 4935، ومسلم - الصحيح (كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ما بين النفختين): 4 / 2270 - 2271، رقم: 2955، وأخرج الحاكم عن ابن مسعود حديثاً طويلاً (كتاب: الفتن والملاحم) مما جاء فيه: ﴿... فيرسل الله ماءً من تحت العرش كميني الرجال، فتنبت لحماهم وجناتهم من ذلك الماء كما ينبت الأرض من الثرى...﴾ الحديث، وعلق عليه بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، انظر: المستدرک على الصحيحين، تح: محمود مطرجي، ط: 1 دار الفكر، بيروت: 1421هـ/2001م: 40 / 5، رقمه: 8695. وقد وافقه الذهبي على حكمه، انظر: تلخيص المستدرک (ضمن المستدرک)، نفس الطبعة والجزء والصفحة.

<sup>2</sup> - هكذا في الأصل [؟؟].

<sup>3</sup> - يقال: احترمهم الدهر احتراماً وتخرمهم أي اقتطعهم واستأصلهم، انظر: مختار الصحاح، (مادة: حرم)، ص: 90.

<sup>4</sup> - فاطر / 27.

## فصل: [إثبات حدث العالم من الوقعات - تابع -]

وأما السماء التي لم نصل إليها ولا سلطنا عليها، فإن حدثها - بحمد الله - أئين لكونها متحركة. والاستدلال للعوام بالحركات أوضح من الاستدلال بالسكون، فإن حدوث الحركة يعلم ضرورة لكون الجزء يقطع بها حيزا بعد حيز. ومعلوم أن الحركة التي يقطع بها حيزا ليست هي التي يقطع بها حيزا آخر، فلا بد للحركات من بدأت وخواتم. ورب تخيل لجاهل في السكون أنه حال يرجع للجوهر ليس بزائد عليه، فإذا تحرك تبين له أن السكون معنى زائد<sup>1</sup> لاستحالة العرو عن النقيضين.

فإن قيل: ولعله كان عاريا ثم طرأت عليه الحركة فتحرك بها من غير سكون سابق.

قلنا: باطل، فإننا نعلم ضرورة أنه تغير عند طرو الحركة عن حالة كان عليها، فلا يخلو أن تكون تلك الحالة لنفسه أو لزائد، ومحال أن تكون لنفسه، لأن نفسه كانت قبل الحركة وبعدها، ولو تغيرت صفة نفسه عند طرو الحركة لبطلت نفسه، ومحال أن يكون تغيره لعدم، لأن نسبة العدم إليه مع الحركة كنسبته قبل حدوثها فيه، فلم يبق إلا أنه تغير عن معنى عدم منه وهو السكون.

وبهذا الدليل يرد على من زعم أن الجوهر يعرى عن الأعراض في أول حدوثه ثم يقبلها في ثاني حال، فجعل الله السماء متحركة من المشرق إلى المغرب مع جواز تحركها إلى جهة أخرى، وجعل معظم النجوم التي هي المنازل تسري معها إلى المغرب، وجعل الشمس والقمر يسريان إلى جهة المشرق دائبين، وجعل الخمسة الدراري التي هي: "عطارد"، و"الزهرة"، و"المريخ"، و"المشتري"، و"زحل"، تارة تسير<sup>2</sup> إلى جهة المشرق، وتارة تسير إلى جهة المغرب، فضلا منه تعالى ورحمة حتى يتبين حدوثها بالحركات ويزيد وضوحا بالاختلاف. وإذن أقسم تعالى بهذه الدراري على الخصوص في كتابه لينبه على عظيم فائدتها في الاستدلال بهذا الاختلاف فقال تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِالْخَنسِ الْجَوَارِ الْخُنسِ﴾<sup>3</sup>، أي تكنس في بروجها ثم تخنس تارة وتستقيم تارة، وتارة تصعد إلى أوج الفلك، وتارة تنحط إلى جهة الجنوب، وما من وقت تسري فيه وتتقهقر وتعلو وتسفل إلا ويحدث أن تتحرك فيه على خلاف ذلك. فقد تبين حدوث الحركة فيها وتخصيص حركاتها ببعض الجهات غاية البيان. فليت

<sup>1</sup> - في الأصل: (معنى زائدا).

<sup>2</sup> - في الأصل: (يسير).

<sup>3</sup> - التكوير / 15.



شعري أي فاصلة بينها وبين ما يتحرك من أجسامها في الجواز والوقوع، فقد اتحد الاستدلال بحمد الله فيما نراه من أجسام السماء والكواكب بالأكوان والاجتماع والافتراق، وكذلك ما نراه [ص:20] من طباق السماوات قياسا على ما رأيناه. وكذلك ما أخبر به الأنبياء عليهم السلام - من الجنة والنار، والملائكة، والموت، والزبانية، وغير ذلك مما وقع ويقع أنها أجسام متماثلة، ذوات أحياز وأبعاد متناهية، وجهات مخصوصة مقدرة<sup>1</sup> مخترة بعد أن لم تكن.

فهذه طريقة جمالية مقتضية من كتاب الله تعالى يستدل بها الجمهور من غير تعمق ولا تدقيق.

**طريقة ثانية:** تستند إلى بعض التفصيل الذي ذكره الأئمة القادة - رضي الله عنهم -، وهي مقتضية من كتاب الله -تعالى-، وهي المبنية على إثبات الأعراض، وإثبات حدوثها، واستحالة تعري الجواهر عنها، واستحالة بقائها.

فإن قيل: ومن أين تقتض هذه من الكتاب؟

قلنا: من أي كثيرة بل من بعض آية، وهي أعظمها فائدة وأجزها لفظا وأجمعها لتفاصيل الحدث، وهي ثلاث كلمات من آية الكرسي، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَرَوْحُهُ مِنْظُومًا** <sup>2</sup> 》， لكن ليس المقصود بذكر هذا الاستدلال الكفرة المكذبين بالقرآن، وإنما المقصود به الرد على من أقر بالقرآن، ثم أنكر أن تقتض هذه الأدلة منه. وسيأتي في الرد على منكري القرآن من أصناف المعطلة فيما بعد - إن شاء الله تعالى -.

فإن قيل: لقد أبعدت مرامك، ومن أين تقتض هذه الأمور من هذه الكلمات؟

قلنا: عليك بعشك، فإنك خفاش قد أضربصرك نور الشمس.

فإن قال: ففصل استدلالك - كما زعمت - حتى تبرهن على<sup>3</sup> دعواك فنعلم صدقك من نصك أو فحواك.

فأقول - وبالله تعالى أستعين -: لتعلم أولا أن آية الكرسي هي الآية العظمى المشهود لها بالتعظيم من سيد المرسلين - صلوات الله عليه وتسليمه - حيث قال لأبي بن كعب: ﴿ **أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَكْثَرُ ؟** 》 فقال: « آية الكرسي »، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿ **لِيَهْذَكَ** 》

<sup>1</sup> - في الأصل: (مقدرة) وهو تحريف بين.

<sup>2</sup> - البقرة / 255.

<sup>3</sup> - في الأصل: (عن) والصواب ما أثبتناه.

**العلم أبا المنخر**<sup>1</sup>، وذلك لأنها جمعت زبد الحقائق ونخبها، منها أن الله - تعالى - ابتدأ فيها باسمه الأعظم، ثم برأ نفسه عن قول الزائعين الملحدين، فنفى الإلهية عما سواه، ثم أثبت صفاته العلى وأسماءه الحسنى، بأن ذكر حياته التي هي شرط في جميع صفات الكمال له، ثم ذكر القيومية التي لا تكون إلا بالعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر، ثم نفى عن ذاته المترهة السنة والنوم اللذين هما ضدان للكمال وشرطان في النقائص ورائد الموت، ثم أثبت لنفسه تعالى ملك الوجود خلقا وابتداعا، ثم أثبت لنفسه تعالى حقوق كبريائه وقهر عزته وهيبته<sup>2</sup> أحبائه له تعالى مع تقريهم وتأنيهم<sup>3</sup>، فإنهم لا يقدمون على الشفاعة حتى يأذن لهم. ثم أخبر تعالى عن إحاطة علمه بتفاصيل أحوالهم وما سبقهم من تفاصيل المخلوقات وما سبقوه بوجودهم، فتضمنت الإحاطة بما كان وما يكون إلى الأبد. ثم أخبر أن المخلوقين لا طاقة لهم بتحصيل بعض مقدوراتهم إلا بمشيئته وخلقه، ثم أخبر عن إحاطة كرسيه بسماواته وأرضه، فإن كرسيه علمه - كما قال ابن عباس<sup>4</sup> -، فقد أخبر عن إحاطة علمه. كما أخبر عن قصر علومنا وقتلتها. وإن كان كرسيه شبحا محيطا بجميع أجرام العالم الذي في جوفه<sup>5</sup> - كما جاء في الخبر عنه - صلى الله عليه وسلم: ﴿ **ما السماوات السبع والأرضون السبع في الكرسي إلا حلقة** - **ملقة في فلاة من الأرض ، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة** ﴾<sup>6</sup>،

<sup>1</sup> - تقدم تخرجه.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( وهيبته ).

<sup>3</sup> - أي تقريهم.

<sup>4</sup> - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ت: 68هـ/687م) صحابي قرشي هاشمي أبو العباس، حبر الأمة، لازم النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه الكثير من الأحاديث، وشهد مع علي صفين والجمل، وسكن في آخر حياته بالطائف، وكف بصره، راجع: الذهبي - سير أعلام النبلاء: 3/331، و الزركلي - الأعلام: 4/95. وانظر عن تفسيره لآية الكرسي مثلا: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن: 3/276.

<sup>5</sup> - وهذا مناقض لكلامه السابق!!.

<sup>6</sup> - هذه فقرة من حديث طويل رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي ذر ( كتاب: البر والإحسان، باب: ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ...): انظر الصحيح (بترتيب: ابن بلبان)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 2 مؤسسة الرسالة، بيروت: 1414هـ: 2/76، رقم: 361. والفقرة الواردة في المتن ضعفتها الألباني ضعفا شديدا، انظر: ضعيف موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، ط: دار الصميعي، الرياض: 1422هـ/2002م، ص: 13. وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في جزء (العرش وما قيل فيه) عن أبي ذر الغفاري، وضعفه عبد السلام علوش في "زوائد الأجزاء المشورة على الكتب الستة المشهورة"، ط: 1 المكتب الإسلامي، بيروت: 1995، ص: 582.

فقد نبه على<sup>1</sup> سعة مملكته بما سبق من عظم السماوات والأرض في نظر البرية، فأخبر تعالى أنها في جوف جرم من خلقه أحاط بها، ولا شك أن المحيط أعظم في التأليف من الخاط به. ثم أخبر تعالى أن هذه الأجرام على عظيمها في التأليف محفوظة محروسة في أعيان مخصوصة لا يعزب عنه مثقال ذرة منها على كثرة أعداد جواهرها، واختلاف أشكالها وأكوانها وسرعة حركاتها، وأنه مع<sup>2</sup> ذلك لم يعي بخلقهن ولا يجرمهن وحفظهن فقال تعالى: ﴿ **وَلَا يُؤْوَده حَفِظَهما** ﴾<sup>3</sup>، أي لا يثقل عليه ولا يتعبه، لاستحالة الآلام عليه. ثم أخبر تعالى بعد هذا التفصيل عن الارتداء بكبريائه، والارتار بعظمته، واستحقاقه لتعرف جلاله وجماله فقال: ﴿ **وهو العلي العظيم** ﴾<sup>4</sup>.

فهذه نبذة يسيرة من بعض ما تفيض به هذه الآية، وبلة منقار عصفور الفكر من ثبح بحر حمد لا ساحل له، وفي تعظيم هذه الآية أدل دليل على عظيم هذا العلم الشريف، لكونها مختصة بذكر عظمة الله - سبحانه - وذكر صفاته العلى، إذ ليس فيها قصص ولا حكم. ولولا الخروج عن المقصود في هذا المختصر، لامتد الكلام في هذه الآية العظمى بما من الله به على قدر الوسع والطاقة.

ثم نرجع [إلى]<sup>5</sup> الكلمات المتضمنة الاستدلال على صحة ما ادعيناه، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يُؤْوَده حَفِظَهما** ﴾، فنقول: لا شك ولا امتراء أن الله تعالى أخبرنا بهذه الآية على جهة التمدح لنفسه بالثناء الذي يجب له ويستحيل على سواه، ومن جملة ما تمدح به قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يُؤْوَده حَفِظَهما** ﴾، أي لا يثقل عليه. فوجه الدليل على إثبات الأعراض من هذا الوجه أن لو خلق الأجسام وهي مستقلة [ص: 21] بأنفسها، وثبتت من غير احتياج<sup>6</sup> إلى ما تمسك به، لم يصح التمدح بحفظها، لأن ما فرغ من فعله لا يحفظ إلا بزائد.

مثال - والله المثل الأعلى - لو أن بانيا بنى قصرا وفرغ من بنيانه وثبته على أساسه، ثم قال لساكنيه<sup>7</sup>: احمديني على حفظ هذا القصر أن لا يسقط عليكم، لكان جوابهم له أن يقولوا: القصر قائم

<sup>1</sup> - في المخطوطة: (عن) بدل: (على).

<sup>2</sup> - في الأصل: (واسع) بدل: (مع) ولا معنى له.

<sup>3</sup> - البقرة / 255.

<sup>4</sup> - نفس الآية.

<sup>5</sup> - ما بين المعقنين ساقط في مخطوطة الأصل.

<sup>6</sup> - في الأصل: (احتجاج) بدل: (احتياج)، وهو تحريف بين.

<sup>7</sup> - في الأصل: (لساكته) ولا يستقيم مع الخطاب بجمع المخاطبين اللاحق.

بنفسه مثبت على أسه، فلا حاجة لنا بحفظك له، وهذا جواب لا جواب عليه. فصح أن إمساكه تعالى لهذه الأجرام إنما هو بزائد، ومحال أن يكون الزائد عدما، لأن العدم ليس شيئا فيمسك به، فلم يبق إلا أنه يمسكها بوجود، وهي الأكوان التي يفعلها فيها، من الحركة والسكون اللذين لا يصح بقاء الأجرام إلا بهما. فبهذا الوجه ثبتت الأعراض من هذه الآية، فإنه إذا ثبتت الأكوان بطل مذهب نفاة الأعراض، فتيسر إثبات ما قد رأينا، وهذا أمر لا مدفع فيه.

وأما إثبات حدث الأكوان، فإنما لو قدرت قديمة لوجب قدم العالم، لاستحالة قيامها بأنفسها، فإذا قدرت قدمها، وجب قدم المحل الذي قامت به. ولو صح هذا التقدير، لبطل التمدح بحفظها، وأما على أنه لو قدر قدمها لم يتصور قدم الحركات، لأننا نعلم ضرورة أن الحركة التي تنقل إلى جهة ليست هي التي تنقل إلى جهة أخرى، ونعلم بالدليل أن الحركة التي تنقل إلى حيز فرد ليست هي التي تنقل إلى الحيز الذي يليه. ولو صحت الطفرة - على زعم من قال بها<sup>1</sup> - لم يكن بد من نفاذها وتحدد أخرى. فصح حدوث الحركات وحدوث ما قامت به، فإن الجسم لا يجوز عروه عن الأكوان، وكذلك القول في كل عرض يقبله المحل، وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبق الحادث فمن ضرورته أن يكون حادثا. فقد صح التمدح بخلقها وحفظها بما يخلق فيها.

وأما استحالة بقائها، فإنما لو كانت باقية كما تبقى الأجسام لم يصح التمدح بحفظ الأجسام بما لبقائها، كما لم يصح التمدح بحفظ دوغا. ومثال ذلك أن باني القصر الذي تقدم ذكره لو بناه على عمد، ثم قال لساكنيه: احمديني على حفظ الأعمدة القائمة تحت القصر الثابتة على أصولها، لقليل له: إذا كانت الأعمدة ثابتة على أصولها، فلا حاجة لنا بحفظك لها، فكذا الأعراض لو كانت كافية لبقاء الأجسام لم يصح التمدح بالحفظ، فثبت بذلك أنها لا تبقى، وأنه تعالى يجددها على الأجسام في كل زمان فرد، كما قال تعالى: **﴿أَمْحِينَا بِالْخُلُقِ الْأَوَّلِ، بَلْ هُوَ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾**<sup>2</sup>، حيث يظنون أننا لا نعيدهم إذا ماتوا ونحن نجدد عليهم الأعراض في كل زمن فرد.

<sup>1</sup> - وهو - كما سبق أن ذكرنا سالفاً - أبو إسحاق النظام إبراهيم بن يسار البصري (ت: 231هـ/945م)، سمي بالنظام لأنه كان يشتغل شبابه بنظم المخرز حرفة يعيش منها ثم صار مقرباً من الخلفاء يحضر في مجالسهم وينظر في الكلام والفلسفة، وهو من تلاميذ العلاف، ويعد من أعظم رجال المعتزلة جميعاً. قال الجاحظ: «إن كان صحيحاً أن في كل ألف سنة رجلاً لا نظير له فهو أبو إسحاق النظام»، راجع عن أفكاره وفلسفته: أحمد محمود صبحي - في علم الكلام (1 - المعتزلة)، ط: 5 دار النهضة العربية، بيروت: 1405هـ/1985م: 217/1 وما بعده.

<sup>2</sup> - ق / 15.

وأما إثبات استحالة تعري الجواهر عنها فأقرب شيء في الاستدلال. وذلك أنه لو جاز بقاء الجواهر مع عروها عن الأعراض زمنا فردا لجاز ذلك فيها أبدا، والجائز كالواقع. ولو صح ذلك لم يتصور التمدح بالحفظ، لجواز استغنائها عن الأعراض التي تحفظ بها. وهذا الاستدلال لا يستتب للمعتزلة، فإنهم يقولون ببقاء الأعراض، وجواز عرو الجواهر عن الأعراض [ 1 ]<sup>1</sup>، وقد تقدم الرد عليهم في الطريقة التي قبل هذه بما فيه مقتنع، ولو صح ذلك لبطل التمدح الذي تضمنته الآية.

فقد صحت الأقسام الأربعة<sup>2</sup> الدالة على حدوث العالم وافقاره إلى الفاعل له، والفاعل فيه ووجوب عدمه، ولو لم يفعل فيه جميع أعراضه التي يقبلها لنفسه ويستحيل وجوده وبقاؤه دونها، ويعضد جميع ما فصلناه تثبيتنا ما قدمناه من قوله تعالى: ﴿أَمْحِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ، بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾<sup>3</sup>، أي هم يتكرون أنا نعيدهم بعد فنائهم، ونحن نحدد على أجسامهم الأعراض بعد فنائها في كل زمن فرد، وهم لا يشعرون بذلك، مع أن الجسم جنس واحد والأعراض أربعون جنسا. فكيف يعزب<sup>4</sup> عنه إعادة جنس واحد مع القدرة على إعادة أربعين جنسا في كل زمن فرد والجواهر تنعدم بانعدامها، إذ وجود الأعراض شرط في بقاء الجواهر، وهم لا يشعرون بذلك، مع أن الجسم جنس واحد.

ومما يعضد ما قدمناه أيضا من الحفظ والتمدح من الكتاب ويدل على أن الأعراض تنعدم لأنفسها، قوله تعالى: ﴿إِنْ<sup>5</sup> اللَّهُ يَمْسِكِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>6</sup>، أضاف الإمساكين له والزوالين لهما. وذلك أن الإمساك إثبات فعل والزوال عدم مفعول، والقدرة لا تتعلق بالإعدام، فإن الإعدام هو العدم نفسه، فسبحان القوي العزيز. فصح أن المنعدم إنما يتعدم لنفسه لا لإعدام معدم. فإذا أراد الله تعالى عدم ما أوجد من الجواهر، اقتطع عنها خلق الأعراض، التي هي شرط في بقاء الأجسام، والجسم يقبل الأعراض لنفسه لا يجعل

<sup>1</sup> - بياض وغموض في التعبير في الأصل.

<sup>2</sup> - ذكر ابن خنير ثلاثة أقسام فقط، وسيذكر فيما بعد لماذا أسقط القسم الرابع.

<sup>3</sup> - ق / 15.

<sup>4</sup> - عزب، بمعنى غاب وبعد وخفي، انظر: أحمد المقرئ القيومي - المصباح المنير، ( مادة: عزب ) : 65 / 2.

<sup>5</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

<sup>6</sup> - فاطر / 41.

جاعل، فإذا لم يجد مقبولا انعدم شرط بقائه، فبطلت صفة نفسه، فانعدم وجوبها، لبطان صفة نفسه حيث لم يجد مقبولا.

هذه طريقة ثانية تثبت حدث العالم على التفصيل الذي قصده المتكلمون في هذه [ص: 22] المقدمة مع الاستدلال على أنها تنعدم لأنفسها لا لإعدام معدم. وإذا تبين لك هذا عرفت قهر الله تعالى خلقه وفقر الخلق إلى قدرته وتشبثهم في احتياجهم إلى الأعراض بأوهى من خيط العنكبوت، وفهمت معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>1</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿أَحَدُكُمْ بَيْتٌ قَالَتْهُ الْعَرَبُ: "أَلَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَا اللَّهَ بَاطِلًا"﴾<sup>2</sup>. فهذه الطريقة يثبت حدث العالم من الكتاب، ونرد على كل من زعم من الإسلاميين أن تقاسيم المتكلمين لا تخرج من كتاب الله تعالى<sup>3</sup>.

فإن قيل: أراك أغفلت القسم الرابع الذي هو استحالة حوادث لا أول لها، وقد عدده المتكلمون من الأقسام وهو من عمدهم في إثبات حدث العالم.

قلنا: هذه القولة أقل من أن يكثر بها، فإنها قولة ينقض بعضها بعضا. فإن قولهم: "حوادث" جمع حادث، والحادث ما له أول، فقد أقروا بالأولية لآحادها لفظا ومعنى. وقولهم: "لا أول لها" تناقض، كأنهم يقولون: "لها أول لا أول لها"<sup>4</sup>، فعين فساد هذه القولة دوارها، وأيضا فإن القوم قد نقضوها عليهم بأدلة كثيرة عقلية منها: حصر الأعداد في الشفع والوتر، واستحالة دخول ما لا يتناهي منها في الوجود، إلى غير ذلك من الأدلة. وأوجز ما يرد به عليهم أن يقال: دورة من دورات الفلك لا يخلو أن تكون واجبة أو جائزة أو مستحيلة. فلو كانت واجبة لم تبدل، ولو كانت مستحيلة لم تقع، فلم يبق إلا جوازها، وفي جوازها افتقارها إلى المخصص، فوجب سبق المخصص له، ووجب كونها مسبوقه، وكل مسبوق له أول، فلكلها أول.

<sup>1</sup> - القصص / 88.

<sup>2</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري (كتاب: الآداب، باب: ما يجوز من الشعر)، انظر: الصحيح: 537 / 10، رقمه: 6147، وأخرجه في مواضع أخرى، وأخرجه مسلم (كتاب: الشعر)، الصحيح: 4 / 1768، رقمه: 2256. وصدر البيت للشاعر ليبيد بن ربيعة قاله ضمن قصيدة رثى بها ملك الحيرة النعمان بن المنذر، انظر ديوان ليبيد، شرح الطوسي، تق وفتح: حنا نصر الحلي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1993، ص: 144 - 149.

<sup>3</sup> - انظر: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" لابن الوزير اليميني.

<sup>4</sup> - في الأصل: (لها أو أول).

وأما ذكر هذه المسألة في الكتاب فما سمعتها، ولا أيضا بحث عنها<sup>1</sup>، ولا أقول إنها لم يتضمنها الكتاب لقوله تعالى: ﴿ **ما فرطنا في الكتاب من شيء** ﴾<sup>2</sup>، ولكن جاء في السنة بحمد الله ما يستدل به على نقض قولهم في هذه المسألة، وهو أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عندما قال: ﴿ **للعُدوى ولا طيرة** ﴾ قال رجل: «فما بال الإبل كأنها الظباء تدخل في الإبل الجرب فتجرب؟!» فقال له النبي - عليه السلام -: ﴿ **فمن أحمى الأولي؟** ﴾<sup>3</sup>. فسكت الرجل مفجما بالحجة العقلية. وهذا أدل دليل على قطع التسلسل، واستحالة وقوع حوادث لا أول لها بأوجز ما يكون وأبينه لمن أوتي جوامع الكلم.

فبهذه الطريقة يثبت حدث العالم من كتاب الله تعالى بتفاصيل الأوجه التي عول عليها القوم، وبها - أيضا - يرد على من زعم من المقلدة الإسلاميين أن طريقة المتكلمين في الاستدلال لا توجد في كتاب الله تعالى ولا تستخرج منه، وقد قرع مسمعهم قوله تعالى: ﴿ **ما فرطنا في الكتاب من شيء** ﴾<sup>4</sup>. وليت شعري إذا لم يستخرج علم التوحيد من كتاب الله تعالى، فمن أي شيء يستخرج ﴿ **فبأي حديث بعده يؤمنون؟!** ﴾<sup>5</sup>. فاستعد بالله من عمى البصر مرة ومن عمى البصيرة ألف مرة. قال تعالى: ﴿ **قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء، والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمي، أولئك ينادون من مكان بعيد** ﴾<sup>6</sup>. فمن فاته النظر والاستخراج من القرآن فاته الخير أجمع، وقد كنا نستخرج هذه الطرق من أي لا تحصى، لكن استخراجها من ثلاث كلمات آيين للمسترشدين وأقمع للمتكبرين، وإلا فقد كنا نكتفي في إثبات حدث العالم من الكتاب باستدلال

<sup>1</sup> - في الأصل ( ولا بحث عليها ).

<sup>2</sup> - الأنعام / 38.

<sup>3</sup> - أخرجه البخاري عن أبي هريرة في ( كتاب: الطب، باب: لا هامة )، انظر: الصحيح: 241 / 10، رقم: 5770، والشرط الأول أخرجه في ( كتاب: الطب، باب: الفأل )، الصحيح: 214 / 10، رقم: 5756، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة أيضا في ( كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة... )، انظر: الصحيح: 1742-1745، رقم: 2220.

<sup>4</sup> - الأنعام / 38.

<sup>5</sup> - المرسلات / 50. وفي الأصل: ( وبأي حديث بعده يؤمنون ) وهو خطأ من الناسخ لا شك.

<sup>6</sup> - فصلت / 44.

نبي الحجة "إبراهيم" - عليه السلام - بالثلاثة الأنوار التي دل بها قومه على الحدوث بالتغير والانتقال، حيث قال: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَهْلِينَ﴾<sup>1</sup>.

طريقة ثالثة: وهي مختصة بالرد على منكري الشريعة من أصناف المعطلة الدهرية والإلهية القائلين بإيجاب العلة والطبع<sup>2</sup> ونفي الاختيار، وهي معضودة بأدلة ضروريات منقسمة بين النفي والإثبات. وذلك أنا نقول لأعظمهم تخيلا وأشدهم تصميمًا وتعطيلًا: دعنا من المغالطات بالتهويلات، وسرد الحكايات عن النخر<sup>3</sup> الرفات، ولنسلك أوضح الدلالات، في مناهج المعقولات، في القسم الدائر<sup>4</sup> بين النفي والإثبات، فلا تقبل من القليل إلا ما عضده الدليل.

ثم نقول له: أتؤمن وتقر أن حد الواجب العقلي ما لا يجوز تبدله، وأن المستحيل ما لا يجوز وقوعه، وأن الجائز هو الممكن الذي تساوى طرفاه في الوجود والعدم؟ فإن أبي هذه الحدود وطعن<sup>5</sup> فيها، أو في أحد منها سقطت مكالمته بأن طعن في أصل العقل.

وإن أقر فنقول له: أتؤمن وتقر أن الصدق من الخير لا يعلم إلا بدليل؟ فإن أبي سقطت مكالمته، فإذا [كنا]<sup>6</sup> ما قبلنا من الأنبياء - عليهم السلام - إلا بدليل فكيف بمن دونهم؟! دونهم!

وإن أقر قلنا له: أتوقن وتقر أن القدم الأزلي يجوز عليه التغير أم لا يجوز عليه؟ فإن قال: يجوز، سقطت مكالمته، ونقض ما أثبتته في أول الأقسام من استحالة تبدل الواجب، فإن تعين التغير في الأزلي خلف لا يعقل.

وإن قال: لا يجوز، فقد ارتبط بهذه الروابط الأربعة<sup>7</sup> ربطا لا مخلص له منها إلا بنقضها عنادا أو بشبوها تحقيقا وانقيادا.

<sup>1</sup> - الأنعام / 76.

<sup>2</sup> - الطبع و الطبيعة عبارة عما يوجد في الأجسام من القوة على مبادئ حركتها من غير إرادة، سواء كان الصادر عنها على نمج واحد، أو كان مختلفا، وربما قيلت الطبيعة كذلك على الصفات الأولية لكل شيء، راجع: الآمدي - المين، ص: 83 - 84، والحفني - المعجم الفلسفي، ص: 151.

<sup>3</sup> - نخر العظم نخرًا من باب تعب: يلي وتفتت، فهو نخر وناخر، انظر: القيومي - المصباح، (مادة: نخر): 300 / 2.

<sup>4</sup> - في الأصل: (الدائرة) بدل: (الدائر)، المثبت في المتن.

<sup>5</sup> - في المخطوطة: (وأطعن).

<sup>6</sup> - ما بين المعقنين غير وارد في المخطوطة.

<sup>7</sup> - الثلاثة - على ما ذكر -.



ثم نقول له: ألعالم مفتوح كان بعد أن لم يكن أم هو قديم لا أول له؟

[ص:23] فإن أقر بحدوثه فقد سلم، وإن أبي إلا قدمه.

فنقول له: إذا رأينا جسما تحرك بعد سكون، وتفرق بعد اجتماع، واجتمع بعد افتراق، واسود

بعدها ابيض، ومات بعدها حي إلى غير ذلك، أفنقول إنه تغير أم لم يتغير؟

فإن قال: لم يتغير، سقطت مكالمته، فإننا وإياه نعلم تغيره ضرورة.

وإن قال: تغير.

قلنا: لا يخلو أن تغير بنفسه أو بزائد؟

فإن قال: بنفسه، فباطل، فإن نفسه هي هي قبل التغير وبعده، ومحال أن يطرأ على النفس حال من

حقيقة النفس فتغيرها، لأن حقائق النفس هي النفس عند نفات الأحوال، وهي الخواص التي تعقل بها

النفس وتميز عند مثبتي الأحوال، فلم يبق إلا أنه تغير بالزائد، وهذا الزائد لا يخلو أن يكون وجودا أو

عدما، ومحال أن يكون عدما، إذ العدم نفي محض لا نسبة له لشيء من الأشياء، فلم يبق إلا أن الطارئ

عليه وجود.

فإن أبي صحة<sup>1</sup> هذا التقسيم سقطت مكالمته.

وإن أقر بصحته، قلنا: هذا الوجود الطارئ عليه أنقول إنه تغير بطوره بعد أن لم يطرأ، وبقيامه

بالخل بعد أن لم يقم به، وبحكمه فيه بعد أن لم يحكم، أو لم يتغير بتبدل هذه الأحوال؟

فإن قال: لم يتغير، سقطت مكالمته.

وإن قال: تغير.

قلنا: قد ثبت - فيما تقدم - أن القديم لا يتغير أصلا، وأن الحادث لا يتغير عن صفات نفسه ما

دامت نفسه، فقد ثبت حدوث هذا الطارئ لثبوت تغيره، فإنه لا يخلو في تغيره من أربعة أقسام: إما أنه

كان شيئا ثم كان شيئا، وإما كان شيئا ثم لم يك شيئا، وإما لم يك شيئا، وإما لم يك

شيئا ثم كان شيئا.

فإن قال: كان شيئا ثم كان شيئا، فباطل وحلف من الكلام، فإن شيئية لم تتغير.

وإن قال: كان شيئا ثم لم يك حال طوره شيئا، فباطل، فإنه يؤدي إلى أن يكون موجودا معدوما

في حالة واحدة، وذلك محال.

<sup>1</sup> - في المخطوطة الأصل: ( فإن أبي عن صحة ) وما أثبتناه الصواب.

وإن قال: لم يك شيئا ثم لم يك شيئا، فهو عدم محض، كأنه يقول: لم يكن ثم لم يكن. فلم يبق إلا أنه لم يك شيئا ثم كان شيئا.

فإن أنكر هذا التقسيم سقطت مكالمته.

وإن أقرب به قلنا: فقد ثبت حدوثه بعد أن لم يكن لثبوت تغيره، فلا يخلو أنه حدث بنفسه أو أحدث نفسه أو أحدثه غيره.

فإن قال: حدث بنفسه، فباطل من وجهين<sup>1</sup> منها: \*أنه قبل حدوثه لم تكن له نفس تحكم بحدوث ولا بقدوم.

\*والثاني: أن الحدوث للنفس خلف لا يعقل، فإن الحدوث عبارة عن بروز النفس بعد أن لم تكن، [ولا]<sup>2</sup> تصح صفة النفس إلا بوجود النفس، وأيضا إنه لو حدث لنفسه لم يقدر لحدوثه وقت إلا ويجب أن يحدث في الوقت الذي قبله كذلك إلى غير غاية، فيؤدي إلى أن كل محدث قديم<sup>3</sup>، وذلك محال، وأيضا فإن افتقار الفعل إلى الفاعل مما يعلم ضرورة، فاستحال أن يحدث لنفسه.

وإن قال: فعل نفسه فأحجل وأحجل، فإنه لا يخلو أن يكون فعل نفسه قبل وجودها، أو زمن وجودها، أو بعد وجودها.

فإن قال: فعل نفسه قبل وجودها فمحال، فإنه لم يكن قبل وجوده نفسا<sup>4</sup> تفعل نفسها ولا غيرها، ومن الوجوب تقدم الفاعل المخترع على فعله.

وإن قال: فعل نفسه زمن وجودها فمحال، فإنه كاذب، فإنه كان يجب أن يكون موجودا معدوما فاعلا مفعولا في زمن فرد وهو محال.

وإن قال: فعل نفسه بعد وجودها فمحال، فإن الباقي لا يفعل.

فإذا لم تصح هذه الأقسام لم يبق إلا أن يقول: إنه حدث من غير فاعل أو حدث من فاعل. فإن قال: حدث من غير فاعل فباطل، لأنه حدث في وقت بدلا من وقت، ونسبة الأوقات إلى حدوثه متساوية، فما الذي خصصه بالوقت الذي حدث فيه دون غيره من الأوقات؟ وأيضا فإن افتقار الفعل إلى الفاعل مما يعلم ضرورة، فإذا انحصرت هذه الأقسام لم يبق إلا أنه مفعول لغيره.

<sup>1</sup> - في الأصل: (أوجه) مع أنه سيذكر وجهين، وهو ما سجلناه في المتن.

<sup>2</sup> - ما بين المعقوفتين ساقط في الأصل.

<sup>3</sup> - في الأصل: (قدما) بدل: (قديم).

<sup>4</sup> - في الأصل: (نفس) بدل: (نفسا).

فإن لم يقبل هذا التقسيم سقطت مكالمته، وإن قبله فقد أقر أنه مفعول لفاعل.  
ثم نقول: هذه الأجسام التي أقررت بتغيرها عند قيام الأكوان بها، أيجوز أن تعرى عن هذه  
الأوصاف حتى يقول القائل: رأيت جسماً لا متحركاً ولا ساكناً، أو يجمع حتى يقول: رأيت جسماً  
متحركاً ساكناً في حالة واحدة؟

فإن جوز هذه الأوصاف على تناقضها سقطت مكالمته.  
وإن أحالها قلنا: فما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبق الحوادث فمن ضرورته أن  
يكون حادثاً.

فإن أبي سقطت مكالمته، وإن أقر بحدوث الأجسام ألزمناه في حدوثها الفاعل، كما ألزمناه في  
حدوث الأعراض حرفاً بحرف.  
فإن لم يلتزمه سقطت مكالمته.

وإن التزمه قلنا له: لا يخلو الفاعل الذي فعلهما من أن يكون موجوداً أو غير موجود. ومحال أن  
يكون عدماً، لأن العدم لا يفعل، ولا فرق بين نفي الفاعل وبين نسبة الفعل إلى فاعل منفي، فلم يبق  
إلا أنه موجود.

فإن لم يقبل هذا التقسيم سقطت مكالمته.  
وإن أقر أنه موجود قلنا: فلا يخلو الفاعل الموجود [ص: 24] أن يكون له أول أو لا أول له.  
فإن قال: له أول.

قلنا: لا يخلو أن يكون له فاعل أو لا يكون له فاعل. ثم نقسم التقسيم المتقدم عليه في افتقار  
المفعول إلى الفاعل حرفاً بحرف، فلا يبقى إلا أن يكون له فاعل أولاً يكون له فاعل. ثم نطالبه في  
الفاعل الثاني بالذي طالبناه في الفاعل الأول، ويتسلسل القول في فاعل الفاعل، وما يتسلسل لا  
يتحصل، وكان يجب أن لا يحصل فاعل العالم أبداً، فإنه ما كان يحصل حتى يحصل قبله في الوجود ما  
لا يتناهي من الفاعلين المفعولين واحداً قبل واحد، وذلك محال، فثبت أنه لفاعل لم يفعل، وثبت<sup>1</sup> أن  
فاعله أزلي الوجود.

فإذا أثبت وجود فاعله فلا يخلو أن يكون علة، أو مولداً<sup>2</sup>، أو طبعاً، أو فاعلاً مختاراً.

<sup>1</sup> - في الأصل: (فثبت) بدل: (وثبت).

<sup>2</sup> - المولد والمولدة عندهم قوة من شأنها فصل جزء من الجسم الذي هي فيه، حتى يمكن أن يكون منه شخص آخر من  
نوع ما هي قوة له، انظر: الأمدي - المبين، ص: 97.

فإن قال: هو علة موجبة.

قلنا: باطل، إذ موجب القدم يجب أن يكون قديما، لأن القدم إذا كان موجبا فإنما يوجب بذاته، وذاته أزلية، فيجب أن يكون موجبه أزليا، لأن موجبا حادثا لموجب أزلي لا يتصور. وقد أقمنا الدليل على حدث العالم، فاستحال<sup>1</sup> الإيجاب الأزلي عليه.

وإن قال: فعله مولد<sup>2</sup> فمحال، فإن التوليد لا يعقل إلا بـبروز<sup>3</sup> بعض من كل، كبروز الولد من الأم، وواجب الوجود الذي هو الإله عندنا - والعلة عندهم - متحد لنفسه لا يتبعض، فكيف يتولد شيء آخر منه؟ ولو سلم لهم التولد جدلا لأدى إلى تغير المولد القدم، إذ ولد بعد أن لم يولد. فإن أنكروا راعم البديهة، وقال: لا يلزم التغير بالتولد فقد سقطت مكالمته، فإن التغير في التولد من المولد لنفسه ثابت، كالموجب لنفسه - كما تقدم -، والأزل لا تغير فيه.

وإن قال: فعله بطبعه، فالكلام في الطبع كالكلام في العلة والتوليد حرفا بحرف. إلا أن الطبع عندهم يعترضه المانع على المطبوع، وكذلك التولد أيضا عندهم. والعجب من طبع واجب وتوليد واجب يمنعهما مانع، فإن كان المانع جائزا فمحال أن يمنع الجائز الواجب عن مطبوعه، إذ الواجب لا يمنع، فإن المنع تغير فيه وهو لا يتغير. وإن كان واجبا فأحمل وأحمل، فإنه كان يؤدي إلى التمانع بين الواجبين على المطبوع والممنوع، فلا يكون مطبوعا ولا ممنوعا أبدا. فإن المنع تغير في المانع والممنوع، والتغير - بعد ادعاء القدم في القدم - فضيحة لا ييؤ بها إلا من سلب الله له، وغمر قلبه [بالجهل]<sup>4</sup>، أو مراغم للبدهاء، صفيق الوجه، عديم الحياء، يدعي التقدم والتأخر في بعض العوالم، ويحكم بعضها في بعض؛ بتغير الهوى<sup>5</sup> من حرارة إلى رطوبة، ومن رطوبة إلى ييوسة، ومن لون إلى لون، ومن حياة إلى موت، ومن شكل إلى شكل يجوز عليه خلافه آناء الليل والنهار، ثم يدعي قدم الكل - نسأل الله السلامة مما ابتلاهم به في الدارين -.

<sup>1</sup> - بدل لفظة (استحال) يوجد بياض في النص الأصلي.

<sup>2</sup> - في الأصل: (فعله مولدا).

<sup>3</sup> - في الأصل: (بروز) بدل: (بروز) وسقوط الباء في المخطوط لا معنى له.

<sup>4</sup> - ما بين المعقنين ساقط في الأصل.

<sup>5</sup> - الهوى، قال الجرجاني: «لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة، وفي الاصطلاح: هي جوهر في الجسم، قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، محل للصورتين الجسمية والنوعية»، التعريفات، ص: 287. وقد شاع استعمال الهوى عند المتأخرين بمعنى المادة الخالصة (= الطينة).

ثم إن من أصلهم أن العناصر في أصلها متضادة الصور، فالنار والهواء عندهم مطبوعان على الصعود، والماء والتراب مطبوعان على الرسوب والتسفل أزلا وأبدا. فيا ليت شعري ما الجامع بينهما في التركيب؟! وما الذي ييطل حقيقتهما في التضاد والتباعد؟! وهل هذا إلا محض البهت. قال امرؤ القيس<sup>1</sup>: [الطويل]

«**قله<sup>2</sup> عينا من رأى من تفرق # أشت وأناي<sup>3</sup> من فراق المحصب<sup>4</sup>**

**فريقان منهم جازع بطن نخلة<sup>5</sup> # وآخر منهم قاطع<sup>6</sup> نجد كبكب<sup>7</sup>»**

وقال آخر: [الخفيف]

«**أيها المنكم الثريا سهيلا # عمرك الله كيف يلتقيان**

**هي شامية إذا ما استقلت # وسهيل إذا استقل يمان<sup>8</sup>»**

فهذا هو استبعاد العقلاء في تفرق جائر، فما حيلة هؤلاء في مباهطة العقلاء في جمع متفرق واجب التفرق!! وهذا الاعتراض أيضا يرد على المجوس<sup>9</sup>،

<sup>1</sup> - ورد البيتان المذكوران هنا لامرئ القيس في قصيدة بديوانه تتألف من 55 بيتا، انظر: ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص: 41-55.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( والله ).

<sup>3</sup> - أي أشد بعدا وفراقا، انظر: الرازي - المختار، ( مادة: نأي )، ص: 303.

<sup>4</sup> - المحصب: موضع رمي الجمار معنى، وإنما سمي بالمحصب لأنه يرمى فيه بالحصباء، وهي الحجارة الصغيرة، انظر الديوان السابق، ن، ص.

<sup>5</sup> - جازع بطن نخلة، أي بستان ابن معمر، ويروى هذا الشطر: «غداة غدوا فسالك بطن نخلة#»، انظر كلام الشارح في المرجع المذكور سابقا.

<sup>6</sup> - ويروى: ( جازع ) أو ( سالك ) بدل: ( قاطع ).

<sup>7</sup> - النجد الطريق إلى الجبل، والكبكب: اسم جبل، راجع: ن، م، س.

<sup>8</sup> - البيتان لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ( د - ط - ت )، ص: 273.

<sup>9</sup> - قال عنهم الشهرستاني إنهم ( أثبتوا أصلين، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة ) وهم فرق متعددة. راجع: الملل والنحل، ص: 234 وما بعدها.

والثنوية<sup>1</sup> في الجمع بين النور الخفيف وبين الظلمة الثقيلة في التكوين.

فإن قالوا: ما ألزمتونا في الموجب بالإيجاب يلزمكم في المختار بالاختيار، وذلك أنكم تزعمون ﴿أَنَّ اللَّهَ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ﴾<sup>2</sup>، فقد اتصف بكونه فاعلا بعد أن لم يفعل، فقد تغير.

قلنا: لا يرجع من صفات الفعل للفاعل حالة، لكون الفعل مختصا بوقت دون وقت، فليس لزوم الفعل بالاختيار كلزوم الإيجاب بالذات. وسنشيع القول في هذه المسألة عند كلامنا في صفات الأفعال - إن شاء الله تعالى -.

فخرج من مضمون ذلك أن الواجب الأزلي ينافي الموجب الحادث كائنا من كان، علة أو طبيعة أو تولدا، فلم يبق إلا أن صانع العالم فاعل مختار، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل. فهذه الطريقة مستقلة بالإرشاد والرد على الملحدة.

فإن قيل: هلا اكتفيت بأحد هذه الطرق، إذ كل طريقة منها تبلغ إلى المقصود من العلم بحدث العالم؟

قلنا: كذلك هو، لقصدنا تكثر الطرق توسعة على المسترشد في النظر في الطرق الموصلة إلى العلم بالله تعالى، فإن شاء أن يستدل بالجماليات من الآي والمعقولات المستندة لأجل العلم بالجواز والوقوع، فليستدل بالطريقة الأولى. وإن أراد أن يستدل بالتفصيل المستخرج من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ردا على من [ص: 25] رأي أن علم الأصول لا يستخرج إلا من الكتاب، فليستدل بالثانية. وإن أراد أن يستدل على الأجلاف<sup>3</sup> الملحدة بأدلة تشاكه الضروريات فليستدل بالثالثة - إن شاء الله تعالى -، فيغدو بصره سهما نافذا في ثغر المذاهب الفاسدة إن شاء، ولا يشتغل عنها بما تقدم. ثم نذكر

<sup>1</sup> - (هم الإثنان الأزليان، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف الجوس فإفهم قالوا بحدوث الظلام وذكرنا سبب حدوثه)، ومن أهم فرقهم: المانوية والمزدكية والديصانية وغيرهم. انظر: الشهرستاني - الملل والنحل، ص: 245 وما بعدها.

<sup>2</sup> - رواه البخاري عن عمران بن حصين (كتاب: التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء)، بلفظ: ﴿كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، انظر: الصحيح: 13 / 403، رقم: 7418، كما أخرجه في (كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾)، بلفظ: ﴿كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَهُوَ الْآنَ عَلَيَّ مَا عَلَيْهِ كَانَ﴾: 6 / 286، رقم: 3191.

<sup>3</sup> - قال الرازي: قولهم أعراي جلف أي جاف، انظر: المختار، (مادة: جلف)، ص: 59.

طريقة رابعة في الكلام في إثبات العلم بالصانع والمصنوع هي أغمض في الاستدلال من الطرق المتقدمة قليلا.

طريقة رابعة: في الكلام في إثبات العلم بالصنعة والصانع تعالى وكونه فاعلا مختارا، على طريقة هي أغمض قليلا في الاستدلال من اللواتي قبلها.

فتقول: إذا ثبت الجواز والتغير في جميع العالم مثل هذا الثبوت فقد وجب له الافتقار إلى المخصص المغير المقدم المؤخر، فلا يخلو المخصص أن يكون عدما أو وجودا، ومحال أن يكون عدما، إذ نسبة الأفعال إلى عدم خلف لا يعقل، ولا يقول ذلك أحد من العقلاء، وقد تقدم الكلام في استحالة ذلك، فلا نشيع القول فيه. فلم يبق إلا أنه صار عن وجود، ثم الوجود الذي صار عنه لا يخلو أن يكون أوجبه بذاته أو فعله باختياره واقتداره.

فإن قيل: أوجبه بذاته فمحال لتساوي الذوات في كونها ذواتا، وليس ذات بأولى بالإيجاب من ذات لصحة الاشتراك في الذوات بالذاتية، فكان يقع التمانع، فلا توجد ذات أصلا وقد وجدت، فصح أن الذوات لا توجب الذوات.

فإن قيل: العوالم ليست بذوات، وإنما هي خيالات، وهي مع الذات الحقيقية الموجبة لها كالظل مع الجرم القائم، وهذا مذهب شريعة من الفلاسفة وغلاة الباطنية<sup>1</sup>.

قلنا: هذه مراغمة البدائه، فليكن كانت شمس<sup>2</sup> الجبال،

---

<sup>1</sup> - الباطنية عموما هم المؤمنون بأن للقرآن ظاهرا وباطنا من الفلاسفة والصوفية، ويقصد ابن خنير بكلامه هنا - لا شك - الفئة التي عمل على مواجهتها من فلاسفة وصوفية الإشراف بالأندلس وغيرها من بلاد الإسلام؛ المؤمنون بالفيض وبوحدة الوجود، والمعتقدون أن الوجود كله واحد، وأن وجود المخلوقات عين وجود الخالق لا فرق بينهما من حيث الحقيقة، أما ما يظن أنه فرق بين الوجودين فأمر يقضي به الحس والظاهر والعقل القاصر عن إدراك الحقيقة على ما هي عليه في ذاتها من وحدة ذاتية تجتمع فيها الأشياء جميعا، إلا أنه يبدو في مناقشته ابن خنير هنا نوع من الخلط بين اتجاهات فلسفية وباطنية متناقضة. راجع دراستنا لموقف ابن خنير من أصحاب هذا الأفكار والفلسفات في كتابنا المعتون ب: الحضور الصوفي في الأندلس والمغرب إلى حدود القرن السابع، (دراسة تاريخية وقراءة تحليلية في مواقف ابن خنير السبتي من التصوف والمتصوفة)، ط: مطبعة الخليج، تطوان: 2003، ص: 123 وما بعدها.

<sup>2</sup> - الشمس ارتفاع في الجبل، يقال: جبل أشم أي طويل الرأس أو عليه بين الشمم، انظر: الزبيدي - التاج، ( مادة: شم ) : 360 / 8.

وصم<sup>1</sup> الصخور، وزبر<sup>2</sup> الحديد والنحاس،... إلى غير ذلك خيالات وليست بذوات، فلا تعقل في الوجود ذات أصلا، ونحن نعلم بالضرورة أنها ذوات، وإذا أنكروا وجود الذوات المحسوسة، فأحرى أن ينكر عليهم وجود ذات مستدل عليها، فما ظنك بادعائهم إثبات ذات لا تعلم بضرورة ولا بدليل كالطبائع والموانع والعلل... إلى غير ذلك. على أنها لو كانت خيالات - كما زعمتم - لوجب أن تكون عللها على عددها، فإن العلل العقلية يجب أن تتحد أحكامها، فليس في العلل العقلية علة ذات حكمين لكونها متحدة قامت بمتحد فأوجبت له حكما متحدا، ولذا أوجبتم - على زعمكم - أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وسنشيع القول في ذلك عند كلامنا في إثبات الصفات المعللة - إن شاء الله تعالى -.

فإن قالوا: بل هي علل كثيرة أوجبت أحكامها لمعلولات كثيرة.

قلنا: هذا باطل من وجهين:

- أحدهما: أن العلل التي ادعيت من العقول، والنفوس، والأفلاك، والكواكب، والطبائع، والموانع، عدد قليل بالإضافة إلى أعداد جواهر العالم، فإنه عدد لا يفي بعدد جواهر ذرة، فكيف بجواهر العالم؟! وأيضا فإن الجواهر عند معظمكم ينقسم لغير نهاية، ومن المحال أن تكون علل متناهية لمعلولات لا تنهاى، لا سيما وقد ادعيت أن الجواهر التي أثبتتم من العالم العلوي بسائط متحدة لا تنقسم ولا تتركب ولا تتصف.

- والثاني: أن العلل عند أهل الحق إنما هي معان تقوم بالحل، فتوجب حكما لما قامت به - كما تقدم -، والعلل التي ادعيت قائمة بأنفسها - على مذهبكم -، والجواهر عندنا وعندكم قائمة بأنفسها لاستغنائها عن الحل، فكيف يصح أن يحكم قائم في قائم من غير نسبة القيام به؟! ولو صح لكم الحكم من غير نسبة القيام لم يكن أحد القائمين أولى بإيجاب الحكم لصاحبه من الآخر، فيجب التمانع بين القائمين في الحكم، والذي ذكرنا في العلل والمعلولات من المحالات، فهو بعينه يلزمهم<sup>3</sup> في كل ما ادعوه من الطبائع والموانع والمولدات، فلا حاجة إلى ذكرها.

فإن قيل: أراك تعمقت في هذه القاعدة وأنت قد قصدت الإيضاح؟

<sup>1</sup> - يقال: حجر أصم وصخرة صماء: صلبة مصمتة، قال الليث: الصمم في الحجارة: الصلابة والشدّة، وقيل: الصخرة الصماء: التي ليس فيها صدع ولا خرق، انظر: المصدر السابق، (مادة: صم): 8 / 368.

<sup>2</sup> - في الأصل: (زند) وهو تحريف من الناسخ بين.

<sup>3</sup> - في الأصل: (يلزمه).



قلنا: لمس الحاجة إليها ولما تدر أمن الشغب في ثاني حال، ويكون المسترشد في النظر فيها بالخيار. وقد ثبت حدث العالم، وثبت أن يقع عن موجب قديم مقدرا ومحدثا، فثبت أنه وقع لفاعل مختار كونه بعد أن لم يكن. فهذه طريقة جملية يستدل بها على حدث العالم وثبوت فاعله أيضا على دقتها - وبالله التوفيق -.

## باب: الكلام في المقدمة الثالثة، وهي في نفي التشبيه بين الخالق تعالى وبين خلقه.

اعلم أيها المسترشد أنك إذا أحطت علما بحدث العالم وإثبات وجود صانعه - وهما المقدمتان من الأقسام السبعة -، تعين عليك النظر في تفاصيل المقدمة الثالثة<sup>1</sup> المحتوية على ما يجب لله تعالى من أوصاف الكمال، وما يستحيل عليه من أوصاف النقائص، وما يجوز له من الأحكام في خليقته. وهذه الأصول تتصور قواعد العقائد، وهي المقدمة العظمى [ص:26] التي ترسم بتحصيلها في ديوان العارفين، وتعد من جملة الموحددين. وقد رسمت لك - بحمد الله - فيها وسطا من أرواح الأدلة على التحديد، ولئن اشتد الكلام فيها قليلا فجدير. فراجع بصيرتك في تفاصيلها مراجعة<sup>2</sup> من يطلب تلج اليقين، ويتنصل من أوضاع شبه المضلين، واستعن بالله المعين.

### فصل: [ في المثلين والخلافيين والضدين ]

إذا ثبت حدث العالم وأنه كائن بعد أن لم يكن وافترق إلى فاعل، فلا بد من صفات يتميز بها وجود الفاعل من وجود أفعاله، وهذه الصفات في حق الخالق والمخلوق على ضربين: نفسية ومعنوية. فالنفسية هي: "الصفات الثابتة للنفس ما دامت النفس من غير علل قائمة بالنفس". والمعنوية هي: "التي تتصف بها النفس القابلة لها عن معنى زائد يقوم بالنفس". ونبين<sup>3</sup> التفرقة بالمثال: وهو أن كون الجوهر متحيزا صفة ثابتة له ما دامت نفسه غير معللة بزائد على النفس، وكونه عالما، صفة له ثبتت عن العلم القائم به، وكذلك سائر الصفات القائمة به، فقد وضحت لك التفرقة بين صفة النفس وصفة المعنى القائمة بالنفس.

<sup>1</sup> - والحق أنه خصص لهذا الموضوع أكثر من هذه المقدمة لأنه تناوله في المقدمة الثالثة والرابعة وقسم من الخامسة.

<sup>2</sup> - في الأصل: (ترجع).

<sup>3</sup> - في المخطوطة الأصلية: (بين) بدل: (نبين).

ثم ينبغي أن نوضح لك قبل الخوض في نفي التشبيه [ لماذا أن المماثلة والمخالفة إنما تقع بصفات الأنفس ]<sup>1</sup> لا بالمعاني الزائدة عليها. والدليل على ذلك أنا نعلم أن المعاني تختلف وتتماثل مع علمنا باستحالة قيام المعنى بالمعنى، فلو كانت المماثلة والمخالفة تقع بالزوائد لم نعلم مخالفة البياض للسواد ولا مماثلة، فإن المختلفات تشترك في أكثر الصفات، وكذلك أهل اللسان يطلقون التشبيه بالبعضيات للبيان، وكذلك الحركة والسكون ... إلى غير ذلك، وسنوضح استحالة قيام المعنى بالمعنى في غير هذا الموضع - إن شاء الله تعالى - وأوضح الأدلة على أن القبول للنفس، فلو قبلت المعاني لوجب قبول مقبولات إلى غير نهاية، وهو محال لاستحالة دخول ما لا نهاية له في الوجود، فإذا ثبتت المماثلة والمخالفة فإنما ثبتت بصفات الأنفس من غير مزيد، فينبغي أيضا أن تعلم حد المثليين وحد الخلافين.

وللمتكلمين فيها حدود صحاح ومختلفة، والأولى ما صح منها في حد المثليين أنهما: "كل موجودين ثبت لكل واحد منهما من جميع صفات النفس ما ثبت للثاني". وقولنا: "من جميع" تحرز ممن ادعى المماثلة ببعض الصفات على سبيل المواضع، فإن العرب تقول: قامه كالقضيب، ووجهه كالقمر، وهي تقصد التشبيه من وجهه ما، والتشبيه الحقيقي إنما يصح من جميع الوجوه.

وحده الخلافين: "كل موجودين ثبت لكل واحد منهما من بعض صفات النفس ما لم يثبت للثاني". وقولنا: "من بعض" تحرز من دعوى غلاة الباطنية؛ حيث زعموا أن المخالفة تجب للمختلفين من كل وجه، حتى منعوا أن يسمى البارئ - تعالى - موجودا وذاتا، لئلا يقع الاشتراك بينه وبين الحوادث من وجهه من الوجوه. وهذا منهم غلو يجر إلى النفي والتعطيل في وصف الإله - تعالى -، وهو أيضا باطل في حدود المختلفات، لأن المختلفين مشتركان في الوجود، والاتحاد، والقدم في القدم، والحدوث في الحادث ... إلى غير ذلك. فيجب أن يقع التماثل في المثليين من كل وجه، ويستحيل أن تقع المخالفة في الخلافين من كل وجه.

ثم إن هذه المختلفات تنقسم قسمين: فمنها ما يجتمع في المحل كالقدرة، والحياة، والحركة، واللون، ومنها ما لا يجتمع في المحل كالسواد والبياض، والموت والحياة، فكل ما لا يجتمع منها في المحل الواحد في الزمن الواحد يسمى ضددين. وحد الضددين أن تقول: "كل عرضين يستحيل اجتماعهما لأنفسهما

<sup>1</sup> - ما بين المعقفين جاء في الأصل كما يلي: ( لماذا ترجع المماثلة والمخالفة إنما تقع بصفات الأنفس )، وما أثبتناه أسلم من حيث التركيب.

في المحل الواحد في الزمن الواحد"، فالتضاد في المختلفات إنما يقع بالنظر إلى المحل، وكذلك المتماثلان أيضا يتضادان على المحل لما يؤول إليه اجتماعهما لا لأنفسهما.

## فصل: [ صفة القدم ]

فإذا تبين حد المثليين والخلافيين والضدين، فلنبداً بأول ما ينبغي أن يقدم من صفات نفس الباري - تعالى-، وهو أن نستدل على "قدمه"، إذ<sup>1</sup> ما عداه حادث، فنقول:

إذا ثبت وجود الباري - تعالى- بما تقدم من شهود الحوادث، فلا يخلو أن يكون قديماً لا أول له أو حادثاً له أول. ومحال أن يكون حادثاً، لأنه لو كان حادثاً لافتقر في إيجاداه إلى محدث، وكذلك القول في محدث المحدث ويتسلسل القول في الافتقار إلى غير غاية، وما يتسلسل لا يتحصل، وكان يستحيل حصول فعلنا<sup>2</sup> وقد ثبت، فصح أنا مفعولون لفاعل لم يفعل.

## فصل: [ الرد على من ادعى أن إثبات موجود أزلي ]

### يلزم أزمنة لا تنهاى [

فإن قيل إذا أثبتتم موجوداً أزلياً لزمكم أزمنة لا تنهاى، فإنما ما نعقل الأشياء على كر [ص: 27]

الدهور ومر العصور إلا مع الأزمنة والأوقات.

فنقول: كذلك هو، لكن مع الحوادث التي لها أوائل وأواخر، فإن الوقت "عبارة عن مقارنة متحدد متوهم لمتحدد معلوم"، تقول: جاء زيد عند طلوع الشمس، فتقارن حركة زيد في المجيء بحركة الشمس عند الطلوع، ثم نجعل طلوع الشمس وقتاً لمجيء زيد، وكذلك سائر المواقات، فالأوقات وهميات إضافية لمعية الحوادث في الحدوث والإبراز، وليست بأشياء. والدليل على ذلك أن الوقت لو كان شيئاً لافتقر عند حدوثه إلى وقت، وكذلك القول في وقت الوقت، ويلزم التسلسل الذي لا يتحصل. فإذا نظرت إلى الحوادث تصور لك الوقت والتقدم والتأخر والماضي والمستقبل والحال، وإذا

<sup>1</sup> - في المخطوطة: ( إذا ) بدل: ( إذ ).

<sup>2</sup> - في الأصل: ( فاعلنا )، والأصوب ما أثبتناه.

نظرت إلى الأزلي أحمقت كل تلك الأوصاف المتهمة، وبقي الوجود الواجب الذي لا أول له ولا آخر ولا مع، فوصفه تعالى بالقدم والبقاء عبارتان عن "وجوده وثبوته من غير عدم، متقدم لوجوده ولا متأخر عنه".

## فصل: [ قيامه تعالى بنفسه، ومخالفته للحوادث ]

البارئ - تعالى - "قائم بنفسه"، ومعنى القيام بالنفس هو الاستغناء المحض. تقول العرب: قام الولد بنفسه إذا لم يحتاج لأبيه، وقام البلد بنفسه إذا استقل بمناقعه ولم يحتاج إلى غيره من البلاد. فالبارئ - تعالى - مستقل بذاته، مستغن عن محل يحله ومكان يقبله، وتقدير مكان متوهم له، ومخصص يقتضيه، وفاعل يفعلُه أو يفعل فيه - تعالى عن ذلك علوا كبيرا. وهذا هو الاستقلال المحقق والاستغناء المحض. والعالم بأسره جواهر وأعراض تقوم بالجواهر، ثم إذا تألفت الجواهر سميت أجساما لا تتلافها. فأما الجوهر فهو "مفتقر إلى مخصص فاعل يفعلُه ويفعل فيه أعراضه في كل زمان"، لاستحالة بقاء الأعراض - كما تقدم -، وهذا هو الفقر اليتة والاحتياج المحض. وأما الجسم فهو "المؤتلف من جوهرين فصاعدا"، وحكمه حكم الجواهر، إلا أنه إذا اتلف وصف مجموعته بطول وعرض وعمق وكبر وصغر... إلى غير ذلك، وهذه وما يضاهيها أوصاف إضافية، وهي سمات التخصيص. وأما العرض فهو "المعنى القائم بالجواهر، الفقير لكل ما افتقرت إليه الجواهر مع زيادة افتقاره إلى المحل"؛ لأنه لا يقوم بنفسه، فإن الجوهر لا يحتاج إلى المحل، وما قدر له من المكان إنما هو على سبيل المجاز في مجرى العادات لا الوجوب.

ثم إن الجواهر متماثلة لأنفسها في التحيز، والقبول، وشغل<sup>1</sup> الجهات، ووجوب الممانعة لأمتالها، واستحالة التداخل، والاستغناء عن المحل،... إلى غير ذلك. وأما الأعراض فهي مختلفة الأجناس والأنواع إلا أن الله - تعالى - خلق من كل جنس ونوع منها في الوجود أزواجا لا تتحصل عددا، لينبئنا على انفراده بصفاته ونقي المثل والكفاء عن ذاته. وقد ذكر كل ذلك في كتابه العزيز، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>2</sup>، أو تذكرون فتعلمون وحدانيتي وانفرادي

<sup>1</sup> - في الأصل: (شغل).

<sup>2</sup> - الذاريات / 49.

عن خلقي بصفاتي. فهذه جملة العالم بأسره من العرش إلى الفرش يشهد بنفي التشبيه بينه وبين خالقه - تعالى وجل - حالا ومقالا: ﴿وإن من شيء إلا يصح به محمده﴾<sup>1</sup>.

ولو لم أفصل لك هذا التفصيل في الجواهر والأعراض، لاكتفيت في نفي المماثلة بما قدمت لك من الكلام في قطب الحقيقة التي هي وجوب الوجود الأزلي المعبر عنه بالقدم والبقاء فيما بعد الجواز من الوجود، والقدم من الحدوث.

فهذه - رحمك الله - مقدمة يستغني بها المسترشد عن معالجة الكلام مع المحسمة في ادعاء الجسمانية<sup>2</sup>، والنصاري في ادعاء الجوهرية<sup>3</sup>، والقدرية والمعتزلة في ادعاء التشبيه في الطرد بالعلل شاهدا وغائبا<sup>4</sup>، تعالى عن ذلك من ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>5</sup>.

## فصل: [ في الرد على المشبهة ]

فإن قيل: فبم ترد على المشبهة<sup>6</sup> في آي وأحاديث ركنوا إلى ظاهرها في ادعاء التشبيه - كآية

<sup>1</sup> - الإسراء / 44.

<sup>2</sup> - يعني في تشبيههم له سبحانه بالبشر الجسمانيين، فكونه تعالى مخالفا للمخلوقات بهذا الاستدلال يغني عن مجادلهم بأدلة ستأتي وسيتوسع فيها ابن خمير فيما بعد.

<sup>3</sup> - ذكر الباقلاني أن النصاري ينسبون الجوهرية لله قالوا: «بديل أنا وجدنا الأشياء كلها لا تخرج عن قسمين، إما قائم بنفسه أو قائم بغيره، والقائم بغيره هو العرض، والقائم بنفسه هو الجوهر، فلما فسد من قولنا وقولكم أن يكون قائما بغيره وأن يكون عرضا، ثبت أنه قائم بنفسه، وأنه جوهر من الجواهر»، انظر: التمهيد، ص: 94. فبين ابن خمير أن استدلاله السابق يطل دعواهم لأنه أثبت مخالفة الله - تعالى - للجواهر والأعراض عموما.

<sup>4</sup> - ذهب المعتزلة إلى أن الطرد التعليلي في الصفات يؤدي إلى التشبيه وتمثيل الله بمخلقه، فأنكر ابن خمير ذلك، وأكد أن إثبات المخالفة له يرد على دعوى المعتزلة.

<sup>5</sup> - الشورى / 11.

<sup>6</sup> - يذكر الشهرستاني أن جماعة من الشيعة الغالية، وجماعة من أهل الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل: الهشاميين من الشيعة، ومثل مضر وكهمس وأحمد المحجبي وغيرهم من الحشوية، قالوا معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاد، إما روحانية، وإما جسمانية، ويجوز عليه الانتقال والزول والصعود والاستقرار والتمكن. راجع: الملل والنحل، ص: 105، وانظر: أبو المظفر الإسفرائيني - التبصير في الدين، ص: 119 وما بعدها، حيث ذكر من فرق المشبهة: السبئية، والبيانية، والمغرية، والمنصورية، والخطائية، والحلولية، والمقتعية، والهشامية، واليونسية.. وغيرهم.

الاستواء<sup>1</sup>، وآية المجيء<sup>2</sup>، وآية الساق<sup>3</sup>، واليد<sup>4</sup>، والعين<sup>5</sup>، والأعين<sup>6</sup>، والجنب<sup>7</sup>، وكذلك حديث التزول<sup>8</sup>، وحديث القدم<sup>9</sup>، والرجل<sup>10</sup>، والضحك<sup>11</sup>، والفرح<sup>12</sup>... إلى غير ذلك؟

قلنا: نرد عليهم من أربعة أوجه:

**أحدها:** بما قدمناه من الأدلة على صحة الماثلة بين الخلق، واستحالة الماثلة بين الله تعالى وبين خلقه. فلو كان كل ما حملوه على ظاهره غير مؤول للزم أن يكون البارئ - تعالى - شبحاً، مؤلفاً، ذا أحياز، وأبعض، وكون في الأماكن بحركات وسكنات، مخصصاً، منحصرأ... إلى ذلك. وهذه من صفات الأجرام التي فرغنا من إثبات حدثها وصحة ازدواجها. فتبوت هذه الأوصاف لها

<sup>1</sup> - وهي قوله تعالى: ﴿ثم استوى على العرش﴾: يونس / 3، وقوله سبحانه: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾: طه / 5 وغيرهما.

<sup>2</sup> - قوله تعالى: ﴿وجاء ريك والملك صفا صفا﴾ - الفجر / 22.

<sup>3</sup> - ليس في القرآن آية تشير إلى ما قصد المؤلف.

<sup>4</sup> - كقوله تعالى: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ - الفتح / 10.

<sup>5</sup> - كقوله سبحانه: ﴿ولتصنع على عيني﴾ - طه / 39.

<sup>6</sup> - مثل قوله جل وعلا: ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾ - هود / 37.

<sup>7</sup> - قوله تعالى: ﴿أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله﴾ - الزمر / 56.

<sup>8</sup> - تقدمت الإشارة إلى مثاله سابقاً، انظر ص: 69.

<sup>9</sup> - منه ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة: ﴿يقال لجهنم هل امتلأت؟ وتقول: هل من مزيد، فيضع الرب - تبارك وتعالى - قدمه عليها فتقول: قط قط﴾، انظر: الصحيح: 8 / 595، رقمه: 4849.

<sup>10</sup> - منه ما أخرجه البخاري في نفس الموضوع عن أبي هريرة: ﴿حتى يضع الله رجله، فتقول: قط قط قط﴾، الصحيح (ضمن الفتح دائماً) (كتاب: التفسير، من سورة ق، باب: وتقول هل من مزيد) 8 / 595، رقم: 4850.

<sup>11</sup> - أخرج البخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ﴿يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد﴾، الصحيح (كتاب: الجهاد/ باب: الكافر يقتل المسلم ثم يسلم ... ) 6 / 39، رقم: 2826.

<sup>12</sup> - أخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك: ﴿لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة﴾ انظر: الصحيح: (كتاب: الدعوات، باب: التوبة) 11 / 102، رقم: 6309.

يؤدي إلى أحد أمرين: إما لحدوث القديم الذي قام الدليل على قدمه، أو لقدم الحادث الذي أقمنا الدليل على حدثه، وهذه هي السفسطة، وقلب الحقائق، ورد أدلة العقول التي تدل بأنفسها.

**والوجه الثاني:** استحالة ورود الشرائع بما يناقض أدلة العقول، [ص: 28] وذلك أن يقال لهم: أنتم إسلاميون - على زعمكم -، وأنتم مقرون أن الأنبياء - عليهم السلام - لا يقولون على الله إلا الحق، فلا يخلو أن أخبرهم الله - تعالى - بما تشهد له أدلة العقول أو ما يناقضها. فإن زعمتم أنه - تعالى - أخبرهم بما يناقض أدلة العقول، فقد جوزتم على الله الكذب، وهو محال. والدليل على استحالة أنه قد صح وثبت أنه تعالى عالم بجميع المعلومات مخبر بجميع المخبرات، فيجب أن يخبر عن المعلوم على ما هو به، لأن الخبر عن المعلوم لا يكون إلا صدقا على وفق العلم.

فإن قيل: أليس الواحد منا يعلم المعلوم، ويخبر عنه على خلاف ما هو به؟ قلنا: نعم ولكن بالحرف والصفات الذي لا يجوز على الله - تعالى -، وأما يكلام النفس الذي هو صدق - مشروط بالعلم - فلا سبيل إلى الكذب فيه، وهذا معلوم ضرورة. فوجب صدق الإله - تعالى - من هذا الوجه، ووجب أيضا صدق أنبيائه - عليهم السلام - فيما يخبرون به عنه بتصديق الله إياهم، لكون المعجزة تتزل مثلة التصديق بالقول، فيستحيل عليهم الكذب فيما شأنه التبليغ، لأنه يناقض دليل المعجزة المتضمنة التصديق، فاتحد صدق الباري - تعالى - وصدق أنبيائه - عليهم السلام - في الوجوب، واستحال أن يخبروا عن الله - تعالى - بما يناقض أدلة العقول.

فتمسك - رحمك الله - بهذه المسألة وعض عليها بالنواجذ، فإنما ثبتت وجوب صدق الإله - تعالى - وصدق رسله - عليهم السلام - وبهذه المسألة تمسكت الواقفية<sup>1</sup> - رحمهم الله - حيث نفوا عن الله - تعالى - ما يناقض أدلة العقول، وأضربوا عن التأويل. وسنشرح القول في هذه المسألة عند الكلام في إثبات الكلام لله تعالى، وإثبات المعجزات - إن شاء الله تعالى -.

**والوجه الثالث:** وهو أوجز من هذا، وهو أن يقال لهم: معاصر المشبهة الناقضين أدلة العقول، بما استدلت على صحة النبوة؟

<sup>1</sup> - في الأصل: ( الواقفية ) وهو تصحيف، ومقصوده بالواقفية جماعة السلف وأهل السنة الذين امتنعوا عن تأويل الصفات المؤذنة بالتجسيم مكفين بتأكيد عدم مشابهة صفاته - تعالى - لصفات المخلوقين مع إثبات الصفات المذكورة بالنص.



فإن قالوا: بغير أدلة العقول، سقطت مكالمتهم، فإن النبوة لا تثبت إلا من جهة العقل، ولا يصح أن تثبت بخبر النبي عن نفسه بأنه نبي؛ إذ لا تصح الدعوى، فإنه من باب إثبات الشيء بنفسه، وذلك محال.

وإن قالوا: بأدلة العقول، قلنا: فإذا نقضتم قواطع الأدلة عن نفي التشبيه، فما يؤمنكم أن الذي استدللتم به على إثبات النبوة من جهة العقل غير صحيح؟ ولا تخرج لهم من هذا. وبهذا الوجه يعترضون في كل دليل يوردونه من جهة العقل.

والوجه الرابع: معارضتهم بأي تنقض عليهم كل ما تخيلوه من التشبيه، من مثل قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>1</sup>، وهذه الآية محقت كل ظاهر يوهم التشبيه في كتاب الله - تعالى - و سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وصرفته إلى التأويل أو إلى معنى ليس معه تشبيه - كما تقدم - وكل ما تخيلوه من حمل الآي المتقدمة على ظاهرها فهو مناقض لهذه الآية، فإنه لو كان تعالى - كما زعموا - لكان مثلاً لكل شيء، لكون الجواهر متماثلة في التحيز، والقبول، وكون الأجسام متساوية في التأليف، والمساحة، - تعالى عما يصفون -.

ومنها قوله تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾<sup>2</sup>، ويستحيل كون الجسم في الأماكن المتباعدة في الزمان الواحد.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾<sup>3</sup>، فإن صرفوا هذه الآيات إلى التأويل، نقضوا مذهبهم في الاستواء بالذات وسوغوا التأويل. وإن أبقوها على ظاهرها مع تسليم مذهبهم جدلاً، ركبوا المحال؛ فإن الجسم لا يجوز أن يحل في أماكن متباعدة في زمن فرد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾<sup>4</sup>، فيجب على ظاهر هذه الآية أن يكون في جوف كل إنسان - تعالى عن ذلك علواً كبيراً -.

وكذلك: ﴿ما يكون من نبوي ثلاثة إلا هو وأبعمهم﴾... إلى قوله تعالى: ﴿إلا وهو معهم أينما كانوا﴾<sup>5</sup>، إلى غير ذلك من الآي.

<sup>1</sup> - الشورى / 11.

<sup>2</sup> - الحديد / 4.

<sup>3</sup> - البقرة / 115.

<sup>4</sup> - ق / 16.

<sup>5</sup> - المجادلة / 7.

وأما الأخبار فكقوله - صلى الله عليه وسلم-: «**العجر الأسود يمين الله في الأرض**»<sup>1</sup>، وقوله عليه السلام: «**إني لأجد نفس الرحمن من جمة اليمين**»<sup>2</sup>، وقوله عليه السلام: «**الريح من نفس الرحمن**»<sup>4</sup>، وقوله عليه السلام: «**آخر وطأة وطأة الله**»

<sup>1</sup> - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، والحاكم عن عبد الله بن عمرو بلفظ: «يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس، له لسان وشفتان يتكلم عنن استلمه بالنية، وهو يمين الله التي يصفح بها خلقه»، وإسناده ضعيف. انظر: "صحيح" ابن خزيمة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، ط: 1 المكتب الإسلامي، بيروت: 1395هـ/1975م: 4/221، رقمه: 2737، وراجع: "مستدرک: الحاكم: (أول كتاب المناسك)، تح وتق: محمود مطرجي، ط: دار الفكر، بيروت: 1422هـ/2002م: 2/19، رقم: 1716، وقال الحاكم: «وقد روي لهذا الحديث شاهد مفسر، غير أنه ليس من شرط الشيخين، فإنهما لم يحتجا بأبي هارون عمارة بن جوين العبدی»، وعلق الذهبي على حديث الحاكم بقوله: «فيه عبد الله بن المؤمل واه»، انظر نفس المصدر السابق والصفحة. وأخرجه ابن عدي في "الكامل" والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" وغيرهما عن جابر مرفوعا، وهو حديث منكر كما بين الألباني في: "السلسلة الضعيفة": 1/390، رقم: 223. قال ابن العربي: «هذا الحديث باطل لا يلتفت إليه»، انظر ابن الجوزي - العلل المتناهية، ط: مطبعة إدارة الحرم الأثرية، فيصل آباد، باكستان (د - ت): 2/85.

<sup>2</sup> - في الأصل: (اليمين).

<sup>3</sup> - رواه أحمد في "مسنده" عن أبي هريرة بلفظ: «ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ريكمن من قبل اليمين»، ط: المكتب الإسلامي (د - ت): 2/541، رقم: 10991، قال الهيثمي عن هذا الحديث: «رجال رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة»، انظر: المجموع: 10/56. وهو جزء من حديث طويل رواه الطبراني بلفظ أحمد، راجع: المعجم الأوسط، تح: محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف بالرياض: 1415هـ/1995م: 5/334-335. وقال إسماعيل بن محمد العجلوني: «قال العراقي: لم أجد له أصلا»، انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على السنة الناس: 1/251 و304.

<sup>4</sup> - أخرجه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ: «الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتوها فلا تسبوها وسلوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها»، انظر: السنن، (كتاب: الآداب، باب: ما يقول إذا حاجت الريح): السنن: 5/328-329، رقم: 5097، وصححه الألباني في "الجامع الصغير"، ط: 3 المكتب الإسلامي، بيروت: 1410هـ: 1/636، ورواه ابن ماجه في "سننه" بلفظ: «فإنما من روح الله»، انظرها: 2/1228، رقم: 3727، والبخاري في "الأدب المفرد"، تح: سمير بن أمين الزهيري، ط: 1 مكتبة المعارف، الرياض: 1419هـ/1998: 1/379، رقم: 720.

بوج<sup>1</sup>...<sup>2</sup>، وكذلك في حديث الوجه<sup>3</sup>، واليد<sup>4</sup>، والقدم<sup>5</sup>، والرجل<sup>6</sup>، والأصبع<sup>7</sup>، والكف<sup>8</sup>، والذراع، والجنب<sup>9</sup>،... إلى غير ذلك من الأخبار التي توهم التشبيه. وقد سوغوا التأويل في بعض هذه الآي وهذه الأخبار وما يضاهيها، وهي ذبذبة منهم، ونقض لما أصلوه من الحمل على الظاهر. فهذه أربعة أوجه في كل وجه منها كفاية في الرد عليهم، على أنهم - بحمد الله - أقل وأحق من أن يؤبه لهم أو يكثر بأقوالهم. ولولا حثالة من حواش المقلدة لهم في هدياتهم - ولكل ساقطة لاقطة -، لكان الإضراب عنهم أولى.

<sup>1</sup> - قال السيبيقي: «معناه عند أهل النظر أن آخر ما أوقع الله سبحانه بالمشركين بالطائف، وكان آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم - قاتل فيها العدو، ووج واد بالطائف»، انظر: الأسماء والصفات، نشر محمد زاهد الكوثري، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: (د - ت)، ص: 461.

<sup>2</sup> - رواه أحمد في "المسند": 409/6، والفاكهي في: أخبار مكة (تح: عبد الملك دهمش، ط: 2 دار خضر، بيروت: 1414، رقم: 1961) من طريق إبراهيم بن ميسرة عن أبي سويد عن عمر بن عبد العزيز، قال: زعمت المرأة الصالحة خولة بنت حكيم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج محتضنا إحدى ابني ابنته، وهو يقول: ﴿والله إنكم لتجبنون وتبخلون، وإنكم لمن ربحان الله - عز وجل -، وإن آخر وطأة وطئها الله بوج..﴾، قال الميثمي: «ورجالة ثقات إلا أن عمر بن عبد العزيز لا أعلم له سمعا من خولة»، انظر: مجمع الزوائد: 45/10. وروى أحمد في "المسند" (4/172)، والطبراني في "الكبير" من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد عن يعلى بن مرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ﴿إن الولد مبخل مجبنة وإن آخر وطأة وطئها الرحمن عز وجل بوج﴾، انظر: المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: 2 مكتبة العلوم والحكم، الموصل (د - ت): 27/22، رقمه: 704، قال الميثمي: «ورجلها ثقات»، انظر: المجموع: 54/10.

<sup>3</sup> - كقولهم - صلى الله عليه وسلم -: ﴿أعوذ بوجهك﴾، أخرجه ابن خزيمة عن جابر (باب: في ذكر إثبات وجه الله)، انظر: كتاب التوحيد: 27/1-28.

<sup>4</sup> - منه ما أخرجه مسلم في "صحيحه": ﴿إن الله تعالى يسطط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويسطط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل﴾، وقد تقدم تخريجه.

<sup>5</sup> - تقدم تخريجه سابقا.

<sup>6</sup> - تقدم تخريجه أيضا.

<sup>7</sup> - منه حديث: ﴿إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفرفها حيث يشاء﴾، صحيح مسلم (كتاب القدر، باب تصريف الله القلوب): 4/2045، رقمه: 2654.

<sup>8</sup> - تقدم مثاله سابقا.

<sup>9</sup> - ورد الجنب في القرآن أولا في قوله تعالى: ﴿يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله﴾: الزمر / 56.

وكيف لا يكونون أقل الخلق وهم يعبدون عدم المحض<sup>1</sup>؛ ذلك أن عبدة الأوثان عبدوا أشباحا تخيلوا الإلهية فيها أو تقرهم بها [ص:29] إلى الإله، فقد عبدوا أشياء كيف ما كانت. وهؤلاء المساكين عبدوا عدم، فإنهم تخيلوا أن الإله - تعالى - شبح على العرش وليس على العرش شبح هو الإله، فهم يعبدون عدم المحض والتخيل الفاسد، وإذن ما عبدوا خالقاً ولا مخلوقاً. - نعوذ بالله من الخذلان وسوء المنقلب -.

---

<sup>1</sup> - يرى بعض الأئمة أن عباد عدم المحض هم الجهمية ومن اقترب منهم في إبطال الصفات الإلهية كلا أو جزءاً، فالمعطل عندهم يعبد عدماً، والمشبّه يعبد صنماً، والموحد المثلث يعبد رب الأرض والسماء. ثم إن المثلثين للصفات ليسوا جميعاً "واقفية" وإلا اعتبرنا جملة الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب كلهم واقفية، لأنهم آمنوا بما ورد من أسماء الله وصفاته في القرآن وصحيح السنة، وأمروها كما جاءت في التفويض في الكيفية، فليحقق.

**باب: الكلام في المقدمة الرابعة:**  
**وهي الاستدلال على وحدانية الباري في ملكه،**  
**وانفراده بأفعاله، واستحالة الشركاء له - تعالى -.**

هذه المقدمة وإن كان الكلام فيها يثبت بصفات النفس، فلا بد من انفرادها من ثلاثة أوجه:

- أحدها: ما يتعلق بها من صفات المعاني.
- والثاني: ما تضمنت من الرد على مدعي الشركاء.
- والثالث: أنها عمدة الدين، و رأس المال الموحدين، ومفتاح الجنان، ومعتصم الأمان، ونورد فيها أدلة متخيرة تشفي من وحز الصدور، وتوضح انفراده تعالى بقضية المقدمة، ونرد بها على من ادعى مع الله إلها آخر، أو مختعرا سواه من العلية، والطبيعية، والنجومية<sup>1</sup>، والجوسية، والثنوية، والنسطورية، والملكية<sup>2</sup>، والقدرية، و القرمطية - من غلاة الباطنية-، ومن سواهم.

<sup>1</sup> - لم تذكر كتب الملل والنحل فرقة بهذا الاسم، والذي يظهر أن ابن خنير يقصد كل من يعتقد بتأثير الكواكب والنجوم ويعتقد فيها الإلهية أو أقل من الإلهية، وبالتالي فيدخل في تعريفها كل من الصابئة وأصحاب الهياكل؛ الذين فزعوا إلى السيارات السبع من مشتري وزحل وغيرهما يطلبون منها قضاء حوائجهم، وكانوا يسمونها أربابا آلهة، والله تعالى رب الأرباب وإله الآلهة، ومنهم من جعل الشمس إله الآلهة ورب الأرباب. ويدخل ضمن النجومية أيضا عبدة الكواكب الهنود الذين عبدوا الشمس والقمر - كما يذكر ذلك عنهم الشهرستاني -. انظر: الملل والنحل، ص: 303 وما بعدها، وص: 514 وما بعدها، وراجع: محمد فريد وجدي - دائرة معارف القرن العشرين، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت: (د - ث ت)، (مادة: نجم): 58 / 10 وما بعدها.

<sup>2</sup> - النسطورية من فرق النصارى: قال نسطور: إن الله واحد ذو أقانيم ثلاثة، وهذه الأقانيم ليست هي الذات ولا هي هو، واتحدت الكلمة بجسد عيسى كإشراق الشمس في كوة على بلورة. وقالت الملكانية (أو الملكية): بل اتحدت الكلمة بعيسى عن طريق الامتزاج كما يمازج الماء اللبن. إن الملكانية تنتشر في سورية ومصر وفلسطين وتسمى كنيسة الروم، وسموا ملكيين لأنهم أيدوا القرار الذي اتخذته مجمع خلقدونية عام: 451م ضد بدعة "أوطيخا المونوفيزية" القائلة بطبيعة واحدة للمسيح، فلقبهم مخالفوهم ازدراء بالملكيين لوقوفهم في صف مرقيانوس الذي كان يعاضد المجمع. أما النسطورية فهي بدعة مسيحية ظهرت في القرن الخامس الميلادي وقال بها "نسطوريوس" بطريرك القسطنطينية، حيث اعترض على تسمية مريم العذراء بوالدة الإله. ولا يزال للنسطورية أتباع في العراق وإيران والهند طقوسها سريانية شرقية. راجع: ابن حزم - الفصل: 1 / 110 - 111، ومحمد نصر وعبد الرحمن عميرة - هامش (ن، ص)، =

## فصل: [ دليل التمانع ودليل آخر ]

أول ما ينبغي تقديمه حد الواحد، وحقيقة الواحد على ضربين: حقيقة ومجاز. فالجواز كقولك: رجل واحد، وفرس واحد، فإنه ينقسم ويستثنى منه، وهذا لا يجوز على الله - تعالى -.

وأما الواحد الحقيقي فهو: "الشيء الذي لا تجوز قسمته، ولا يستثنى منه"، ولو قلنا: "الشيء" لصح الحد، لكن يقع الاشتراك فيه بالشيء المجازي، فلذا قالوا: "الذي لا تصح قسمته"، وهذا هو القسم الذي يصح في حق الله - تعالى - وحق صفاته العليا.

وأما إطلاق وصف الوجدانية على الله - تعالى - فيصح من ثلاثة أوجه:

\* أحدها: كونه واحدا في ذاته فردا لا قسمة فيه ولا مشبوبة - كما تقدم.

\* والثاني: كونه متفردا بصفاته النفسية والمعنوية؛ انفردا يحل فيه عن النظر والكفاء والمثل، قال الشاعر: [جزء الكامل].

### «يا واحد العرب الذي # ما في الأنام له نظير»

#### لو كان مثلك واحد # ما كان في الدين فقير<sup>1</sup>!

\* الثالث: كونه تعالى واحدا في مملكته، منفردا بالإيجاد والاختراع، لا يجوز أن يكون معه في ملكه من يخرع<sup>2</sup> جزءا فردا - تعالى عما يصفون -.

فأما كونه - تعالى - لا نظير له فقد تقدم الكلام عليه في نفي التشبيه عن ذاته وصفاته بما فيه مقنع. وأما الدليل على كونه تعالى واحدا في ذاته، فإنه نفس الدليل على كونه تعالى واحدا في ملكه، وذلك أنه لو كان ينقسم بعضين فصاعدا، لوجب أن يكون كل واحد من البعضين قائما بنفسه، وإذا كانا كذلك فلا يخلو أن يقدر قادرين أو عاجزين أو أحدهما قادرا والآخر عاجزا، وهذه ثلاثة أقسام لا رابع لها.

---

= والشهرستاني - الملل والنحل، ص: 223 وما بعدها و225 وما بعدها، ثم انظر: وجدي - دائرة المعارف: 10 / 183 وما بعدها.

<sup>1</sup> - عز أبو الفرج هذا البيت لبشار بن برد، انظر: الأغاني، تح: سميح جابر، ط: 2 دار الفكر، بيروت: (د - ت).

172 / 3، وفي موضع آخر نسب محمد بن عبد الله بن مسلم المعروف بابن المولى المدني، انظر: الأغاني: 3 / 286-287.

<sup>2</sup> - في الأصل: (يخرع).

فإن قدرا قادرين صح التمانع الذي يوجب التعجيز لكل واحد منهما. وإن قدرا عاجزين فليس كل بعض منهما<sup>1</sup> ياله، وإن قدر أحدهما قادرا والآخر عاجزا فالعاجز ليس ياله، بل كلاهما، فإنه إذا قدرا بعضين ووصف أحدهما بعجز واقع، فالآخر موصوف به على الجواز، والجائز كالواقع. فوقوع عجز أحدهما يدل على جواز وقوع عجز الثاني، فكلاهما متساويان في العجز جوازا ووقوعا. وأيضا فإنه لو صح عجز أحدهما لوجب التخصيص فيهما، فإن وقوع العجز من أحدهما يدل على جواز وقوعه من الآخر، والجائز كالواقع، فيجب أن يكونا مخصصين لمخصص. وهذا استدلال جامع مانع قاطع إذا تأملته في وجوب وحدانيته تعالى في الذات والصفات والأفعال، ترد به على المجسمين، ويغنيك عن الكلام في التمانع مع القائلين بالشريك كيفما قدروه.

دليل آخر ثبت وحدانية ذاته - تعالى - وانفراده بالأفعال، مع إثبات الصفات المعنوية له تعالى، وشهادة العقل أن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به بدليل أنها لو لم تقم به لما كانت بإيجاب الحكم له أولى من إيجابه لغيره، وذلك أنه إذا قدر مزدوجا، فلا يخلو أن تقوم الصفات ببعضه، أو تقوم بأكمله، أو تقوم بكل بعض منه آحاد الصفات.

فإن قال: تقوم ببعضه، أدى إلى التخصيص في البعضين لمخصص قاهر حصص أحدهما بالصفات، وعرى الآخر منها مع جواز تخصيصه بها.

وإن قال: تقوم بالبعضين آحاد الصفات، أدى إلى قيام معنى واحد بذاتين، وذلك محال شاهدا وغائبا؛ لأنه يؤدي إلى قسمة الصفة وهي متحدة في نفسها لنفسها، - ونستدل على استحالة ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى -.

وإن قال: تقوم بكل ذات منهما صفات، أدى إلى كونهما<sup>2</sup> إلهين. وتصور التمانع، فصار الدليل على كون الإله - تعالى - شيئا واحدا كالدليل على أنه إله واحد.

فتعسا للمجسمة فما أجهلهم برحم تعالى! فهذا دليل يشمل الرد به على المجسمة واليهود - فإنهم يقولون بقول المجسمة -، وعلى كل من تخيل في الإله - تعالى - تبعضا.

<sup>1</sup> - في المخطوطة الأصلية: (منها) .

<sup>2</sup> - في الأصل: (كونهما) .

## فصل: [الرد على النصارى القائلين بالأقانيم من جهة أولى].

وأما الرد على النصارى، فنذكر طرفاً [ص:30] منه، فإنهم يتحون إلى التشبيه الذي [نحن نتولى الآن مناقضة آراء]<sup>1</sup> نظرائهم في نفيه.

فأما من أطلق الجسمية فيرد عليهم بما رد به على الجسمية حرفاً بحرف.  
وأما من قال بالجوهر، فيلزمون التشبيه لقيام الدليل على تماثل الجوهر، وأما أصل لتأليف الأجسام، فإن النصارى - وإن لم يقولوا بتبعيض ذات الإله - تعالى -، فقد أطبقوا على أنه - تعالى - عن قولهم - جوهر، وأنه ثالث ثلاثة، وأنه أصل الأقانيم. والأقانيم عندهم ثلاثة: الوجود، والحياة، والعلم. ثم يسمون الوجود أباً، والعلم ابناً وكلمة، والحياة روح القدس. وهم يزعمون أن الأقانيم أحوال، فإنهم ينكرون الصفات، ويقولون بخلاف الكلام لله - تعالى -؛ أعني الذي يخبر به ويأمر به وينهى. وهذان القولان الأخيران يضاھون فيهما قول المعتزلة. والرد عليهم في هذه الهذيان يطول ولا يحتمل هذا المختصر بسطه، فإنهم أكثر الملل اضطراباً في أمر عيسى - عليه السلام -، حتى تجد الأب يخالف ابنه والأم تخالف الولد والوالد في أمره.

وأما الرد عليهم بإيجاز فيتصور من وجهين<sup>2</sup>: أحدهما: سوق الاستدلال على مذهب أهل الحق، والثاني: من باب مقابلة الفاسد بالفساد.

\* فأما الرد عليهم من جهة الحقيقة، فإنهم زعموا أن الجوهر قديم، وأن الأقانيم أحوال له في الأزل، ثم انقلبت إلى جسد عيسى - عليه السلام - في وقت مخصص، ومع انتقالها، لم تفارق الجوهر الذي هو الإله عندهم، وأن الأب، والابن، والروح القدس، إله واحد... إلى غير هذا من الخبط في العشواء - نعوذ بالله من القدر السوء - . فما عسى أن يرد به على هؤلاء، مع علمنا بأن الأعراض التي هي حوادث لا يجوز انتقالها من خمسة عشر وجهاً، فكيف بانتقال الصفات الأزلية، بل كيف بانتقال الأحوال التي لا تعقل إلا خصائص أوصاف يتميز بها وجود الشيء عن وجود غيره على رأي من أثبت الأحوال، وأما من نفى الأحوال منهم، فلا يبقى لهم معه شبهة يتشبهون<sup>3</sup> بها، ولا يخفى فساد هذه المذاهب على بله العوام، فكيف من له أدنى نظر!!.

<sup>1</sup> - قمنا بإصلاح للحملة ( بين معقنين )، لأن هناك صعوبة في قراءتها في الأصل.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( من ثلاثة أوجه ) مع أنه لم يعرض إلا وجهين، وهو ماسجلناه في المتن.

<sup>3</sup> - في الأصل: ( يتشبهون ) بدل: ( يتشبهون ).



## فصل: [ الرد عليهم من جهة ثانية: مقابلة الفاسد بالفاسد ]

\* وأما مقابلة الفاسد بالفاسد فيشد وثاقهم فيه من وجهين: أحدهما: ادعاؤهم التثليث وإجماعهم عليه، والثاني: ادعاؤهم اتحاد الإله - تعالى - بعيسى - عليه السلام - بدلا من غيره من الأنبياء - عليهم السلام -.

فأما الرد عليهم في ادعاء التثليث فيقال لهم: بم تردون على من يزعم أن الأقانيم أربعة، منها القدرة التي لا تعقل الإلهية دوفا؟ فإن ما ذكرتم من الأقانيم لا يستقل بالإلهية دون القدرة؛ فإن العالم إنما حدث بالقدرة لا بما ذكرتم. وهذا إلزام يطيش عقولهم لإجماعهم على التثليث، وكذلك الإرادة، والسمع، والبصر، إلى غير ذلك من صفات الإله - تعالى -، فليس عدد بأولى من عدد. وكذلك يعترضون في تحكمهم في تسمية الوجود أباً، والعلم ابناً، فتعكس عليهم التسميات، فلا يجدون تفرقة ولا يبقى لهم بعد هذه الإلزامات إلا أن يقولوا: ﴿ **وجدنا آباءنا على أمة** <sup>1</sup> ﴾ كما قال غيرهم.

وأما الإلزام الثاني فهو أن نقول لهم: خيرونا ما السبب الذي اختص به عيسى - عليه السلام - بالربوبية عن نظرائه من الأنبياء - على زعمكم -؟ فلا بد أن تتركبوا أحد أمرين: إما أن تقولوا: لكونه ولد من غير أب، أو لكونه يرى الأكمه والأبرص ويحيي الموتى <sup>2</sup>. وليس لهم وراء هاتين الدعوتين مرمى فيما تقتضيه مسالك النظر. فإن قالوا: ولد من غير أب.

قلنا: خابت صفقتكم في ذلك، وأينكم من آدم - عليه السلام - الذي خلقه الله بيده وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها، ولم يحوه رحم، ولا تمخض به بطن، ولا تنقل بعد ولادته في أطوار الخلقة. فتداركوا غلطكم واعبدوا آدم، فهو أولى لكم من عبادة عيسى، ولا مخلص لهم عن هذا الإلزام - لإقرارهم بكل ما ذكرناه - إلا في الإذعان والانقياد أو البهت والعناد.

وإن قالوا: إنما اختص بالاتحاد لأنه كان يرى الأكمه والأبرص ويحيي الموتى.

<sup>1</sup> - الزخرف / 23.

<sup>2</sup> - قال تعالى على لسان عيسى: ﴿ وأبرئ الأكمه والأبرص وأحيي الموتى بإذن الله ﴾ : آل عمران / 49.



وقال - وهو على خشبة الموت وقت صلبه بزعمهم: «إلهي<sup>1</sup> لم تركني». وهذا فوق دعاء موسى وتضرعه وابتهاله. حكى ذلك القاضي أبو بكر<sup>2</sup> - رحمه الله - وغيره من الأئمة، وأخبروا أنهم مقرون بهذه الأدعية. فصح أنه عبد مريبوب وزيادة، وذلك أنه دعا مضطرا في حين صلبه - على زعمهم، فلم يجب مع اضطرابه، وهذا أشد عليهم.

فإن قالوا: كان عيسى - عليه السلام - مزدوجا من لاهوت وناسوت، فخلق اللاهوت ودعا الناسوت.

قلنا: فبم أنكرتم أن يكون موسى لاهوتا وناسوتا، فخلق اللاهوت ودعا الناسوت؟! وكذلك يلزمهم في كل نبي ظهرت على يده معجزة.

## فصل: [ عيسى لم يكن يخلق من عدم ]

فإن قالوا: فقد جاء في كتابكم أن عيسى كان يخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طائرا<sup>3</sup>.

قلنا: هذا يبطل عليكم من وجهين:

أحدهما: أنكم تحتجون بخبر لم يثبت عندكم أصله، فإنكم تنكرون كتابنا وتكذبون ناقل هذا الخبر فيه، ولو طالبناكم بكتابنا لم نحوج معكم إلى تطويل مراجعة ومفاقسة.

والثاني: أن الخلق في هذه الآية إنما هو التصوير، فإن ربنا - تعالى - قال: ﴿وإذ تطلق من الطين كهيئة الطير ياذني﴾ أي تصور كما أمرتك ﴿فتنفخ فيه فيكون طائرا ياذني﴾<sup>4</sup>، أي بقولي لحياته كن فيكون. فقد بطل اختراعه بقوله تعالى: ﴿من الطين﴾، والطين مخلوق لله - تعالى - قبل تصوير عيسى - عليه السلام - إياه، وبطل اختياره في النفخ والتصوير من قوله تعالى: ﴿بإذني﴾، وأنتم عجم لا تفقهون اللسان العربي، فلا مستروح لكم في هذه الآية ولو صدقتم قائلها، فكيف وقد كذبتموه!!

<sup>1</sup> - في الأصل: (إلاهي).

<sup>2</sup> - يقصد الباقلاني، راجع ما يتعلق بذلك في الصفحة المتقدمة.

<sup>3</sup> - قال تعالى: ﴿وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير ياذني، فتنفخ فيها فتكون طائرا ياذني﴾: المائدة / 110.

<sup>4</sup> - المائدة / 110.

فهذا - وق يتم الزلل - غاية ما استروحوا إليه في النظريات في شأن ربوبية عيسى - عليه السلام -.

## فصل: [ عيسى يؤكد أنه ليس ابنا لله ]

فإن ادعى مدع منهم الخير، فزعم أن عيسى أخبر أنه ابن الله.  
قلنا: حاشا لأنبياء الله - تعالى - أن يتفوهوا بهذه الفاضحة الدهياء، مع عصمتهم وما تقدم من الاستدلال على استحالة إتيانهم بما يناقض أدلة العقول، كيف وقد جاء في أناجيلهم أن عيسى سحليه السلام - قال: « إنما بعثت معلما »<sup>1</sup>، وفيه أيضا أنه قال للحواريين: « اخرجوا بنا من هذه المدينة فإنه ما أكرم نبي في مدينته »<sup>2</sup>، وهذا اعتراف منه بأنه نبي مرسل ميتع كسائر الرسل.  
فهذه - رحمك الله - نبذة وجيزة تحسم مذاهب النصارى على الجملة تغني عن تفصيل - والله المعين -.

## فصل: [ الرد على غلاة الباطنية ]

وأما غلاة الباطنية فهم صنفان:  
[الصنف الأول] معطل قرمطي: قائل بقدّم العالم جاحد للنبوات، قائل بالعقل الأول<sup>3</sup>، والثاني<sup>4</sup>،

<sup>1</sup> - عند الباقلاني في: "التمهيد": «إني عبد الله وأرسلت معلما»، ص: 121.

<sup>2</sup> - وعند القاضي: «وقال: فكما بعثني أبي أبعثكم . عمدوا الناس وغسلوهم باسم الأب والابن والروح القدس ... إن النبي لا يكرم في مدينته» انظر التمهيد: ص: 121.

<sup>3</sup> - يزعم الباطنية والفلاسفة أن العقل الأول هو أول ما خلق الله، ولهذا فهو أقرب الحقائق الخلقية إلى الحقائق الإلهية، ويسمى العقل الأول عند بعض الباطنية ب: "الدرة البيضاء". راجع عن بقية تعاريفه: الحفني - المعجم الفلسفي، ص: 170.

<sup>4</sup> - كل عقل أول عند هؤلاء الفلاسفة والباطنية هو أعلى في المرتبة بما يعقل، والأول يجب عنه وجود عقل آخر، راجع: م، س، ن، ص.

والسناطق<sup>1</sup>، والسؤوس<sup>2</sup>، والداعي، والمجيب،.. إلى غير ذلك من ترهات لا تسخم<sup>3</sup> الكتاب بذكرها. وهؤلاء قوم قصدوا المجوسية المحضة، لكن نكبوا عن ألفاظ المجوس في تسمية النور والظلمة بـ "يزدان" و"أهرمن"<sup>4</sup>، لئلا يتفطن لهم بله العوام، فسموهم: "عقلا" و"نفسا"، وكذلك سائر ألقابهم. وكان الذي أسنس لهم هذا المذهب<sup>5</sup> "ميمون القداح"<sup>6</sup>، - وكان عبدا لـ "جعفر بن محمد"<sup>7</sup> وكان مجوسيا في الأصل<sup>8</sup>، - وكذلك "قرمط الأكار"<sup>9</sup>، حكى ذلك عنهم أصحاب المقالات. وصنف إلهي: يقول بحدث العالم والنبوت، إلا أنهم يوضرون<sup>10</sup> الحقائق بمناقضات من اعتقادات فاسدة، وأقوال تلفقوها من قوم لا خلاق لهم في الآخرة، لم يستدلوا عليها بدليل ولا شبهوا بشبهة،

<sup>1</sup> - السناطق عند السبعية هو الرسول، راجع: الغزالي - فضائح الباطنية (المستطهري)، تح وتو: عبد الرحمن بدوي، ط: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1383هـ/1964، ص: 41، وأنور فؤاد أبي حزام - معجم المصطلحات الصوفية، مراجعة: جورج متري عبد المسيح، ط: 1 مكتبة لبنان ناشرون، بيروت: 1993، ص: 172.

<sup>2</sup> - السؤوس عند الباطنية هو الباب إلى علم النبي في حياته، والوصي بعد وفاته، والإمام لمن هو في زمانه... وزعموا أن آدم كان سؤوسه شيت وهو الثاني، ويسمى من بعده متما ولاحقا وإماما.. ونوح سؤوسه سام، وإبراهيم سؤوسه إسحاق... ومحمد سؤوسه علي وقد استكمل دوره بجعفر بن محمد.. انظر: الغزالي - المستطهري، ص: 43.

<sup>3</sup> - يقال في اللغة: سخم اللحم: اتنن، والسخم: السواد. يقول صاحب "المصباح": « السخم سواد القدر، وسخم الرجل وجهه سوده بالسخم، وسخم الله وجهه كناية عن المقت والغضب » انظر: ( مادة: سخم ) : 326 / 1.

<sup>4</sup> - النور والظلمة بالفارسية. انظر: الشهرستاني - الملل والنحل، ص: 233.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( الناهب ) بدل: ( المذهب ).

<sup>6</sup> - ميمون بن داود بن سعيد القداح ( ت: 170هـ/786م ) زعيم فرقة " الميمونية " الإسماعيلية، أظهر التشيع وأبطن الزندقة، وقد درس على بعض علماء آل البيت. من كتبه: " الهداية " و " الميزان ". وكان خبيرا بالفلسفة اليونانية و بالأراء الغنوصية وعليها بنى مذهبه الذي أخذه عنه ابنه عبد الله. راجع: ابن النديم - الفهرسة: ص: 278، والنشار - النشأة: 2 / 278 وما بعدها، والزركلي - الأعلام: 341/7.

<sup>7</sup> - جعفر الصادق بن محمد الباقر وهما من آل البيت ومن الأئمة الذين ينتسب إليهم الشيعة .

<sup>8</sup> - هناك خلاف بين الباحثين حول أصل القداح المجوسي، حيث ينسبه بعضهم إلى المجوسية في الأصل وينفي عنه بعضهم ذلك انظر: النشار - م، س، ن، ص.

<sup>9</sup> - في الأصل: ( النفار ) وهو تحريف من الناسخ، والأكار هو الحراث، انظر البغدادي - الفرق بين الفرق: ص: 282.

<sup>10</sup> - وضروا فهو وضروا مثل وسخ وسخا فهو وسخ وزنا ومعنى، القيومي - المصباح: 383 / 2.

سوى ألفاظ مزخرفة نادرة قعقة شنان<sup>1</sup>، يسمعا المقلد فيظن أنهما السر المصون، واللب المكنون، فيقبل منهم جزافا ويظنها هداية صدق، ولكن إلى صراط الجحيم.

فأما الصنف القرمطي فلا مذهب لهم ينضبطون إليهم، ولا قانون يرجعون له، لكن مجموع أمرهم القول بقدوم العالم، وتناسخ الأرواح، وخروج العلوي "محمد بن إسماعيل"<sup>2</sup> الذي يخرج لهم في آخر الزمان، وهو النبي والإله، و"القيامة الكبرى" إنما هو خروجه، وعكس العالم بأسره على وتيرة أحسن من هذه وأجمل، وتجديد شريعة ترفع الصلاة والصيام وجميع الكلف الشاقة وتبيح المنوعات. وهذا المجموع هو "الجنة" عندهم التي وعد بها الأنبياء لا غير، ويبرز إذ ذاك سر القدر، ومعنى الروح، ومعنى العقل... إلى غير ذلك من هذيان لا يستحلها موسوس فكيف بعقل. وقد صنف القاضي كتابا في الرد عليهم<sup>3</sup>، ثم قال في آخره بعدما أعرب وأغرب: "إن أمورهم لا تنضبط، وإنهم أقل من أن يكثر بأقوالهم، وإنهم لا جواب لهم إلا بالسيف الحسام". ولولا حثالة العوام المستجيبين لدعوتهم - على زعمهم - لكان أخرى أن لا يلتفت إليهم.

والصنف الثاني القائلون بالإلهية والنبوة، لا أقول المتبوتون لها، فإنهم يدعون النبوة لأنفسهم في ثاني حال، [ص: 32] ثم يدعون الإلهية بعد ذلك. فإن مذهبهم أن الأرواح التي اتصفوا بها فاضت عليهم من الله - تعالى - كما تفيض الشمس نورها على الأرض من غير أن ينقص منها شيء. وهذا هو مذهب الفلاسفة القائلين بعلّة العلل، والعقل الفعال<sup>4</sup> - على زعمهم -، إلا أنهم يسمونه "واهب

<sup>1</sup> - الشن والشنّة: القرية الخلق الصغيرة، وقيل: الشن الخلق من آتية صنعت من جلد، جمع: شنان، وفي المثال: لا يقع لي بالشنان، وقال النابغة: «كأنك من جمال بني أقيش # يقع خلف رجله بشن». انظر: الزبيدي - التاج: 256/9.

<sup>2</sup> - من آل البيت، إليه تنسب الشيعة الإسماعيلية والقرامطة، وهو أول الأئمة المكنومين عند الإسماعيلية ولذلك يسمى محمد المكنوم (ت نحو: 198هـ/814م)، انظر: التوبخي - فرق الشيعة، ص: 67 وما بعدها، ط: دار الأضواء - بيروت: 1984، وابن الجوزي - تليس إبليس، ص: 102 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ألف القاضي الباقلاني كتابا للرد على الباطنية سماه: "كشف أسرار الباطنية" وقال عنهم: «هم قوم يظهرهم الرفض ويطنون الكفر»، انظر: حاجي خليفة - كشف الظنون، ط: 2 المكتبة الإسلامية والجغري تيزي، طهران: 1947: 2/1485، وانظر أيضا: مقدمة كتاب الباقلاني: "التمهيد" لعلم الدين حيدر، ص: 14.

<sup>4</sup> - العقل الفعال عند المؤمنين به هو كل ماهية مجردة عن المادة أصلا، وهو المخرج لتفوس الآدميين في العلوم من القوة إلى الفعل، ونسبته إلى المعقولات كنسبة الشمس إلى المبصرات والقوة الباصرة، إذ بما يخرج الإبصار من القوة إلى الفعل، وقد يسمون هذه العقول ملائكة، راجع: الجفني - المعجم الفلسفي، ص: 170.

الصور" وهؤلاء يسمونه "الله". وقد وافقهم<sup>1</sup> على هذا المذهب أصناف من الروافض  
لك: الكيسانية<sup>2</sup>، والمغيرية<sup>3</sup>، والمنصورية<sup>4</sup>، والجناحية<sup>5</sup>، والخطابية<sup>6</sup>. وهؤلاء الأصناف لا يعدون من  
الفرق الإسلاميين؛ لأنهم "حلولية"<sup>7</sup> كفره يقولون بإلهية الأئمة، وهذه أيضا قولة النصارى بعينها في  
الأقانسيم، إنما فاضت على عيسى - عليه السلام -<sup>8</sup> ولم تفارق الجوهر الذي عندهم الإله، فهم كما  
قيل: [الوافر]

### «إذا ما قلت أيهم لأي # تشابهت المناكب والرؤوس»<sup>9</sup>.

- <sup>1</sup> - في الأصل: ( وافقهم ) بدل: ( وافقهم ) وهو تحريف.
- <sup>2</sup> - قال الشهرستاني هم: ( أصحاب كيسان مولى..علي.. وقيل تلمذ للسيد محمد بن الحنفية .. يعتقدون فيه اعتقادا فوق حده ودرجته؛ من إحاطته بالعلوم كلها، واقتباسه من السידين الأسرار بمجملتها من علم التأويل والباطن وعلم الآفاق والأنفس... ) وقد أسقط بعض الكيسانية التكالييف، وقال بعضهم بالتناسخ والحلول والرجعة بعد الموت... انظر: الملل والنحل، ص: 147.
- <sup>3</sup> - أتباع المغيرة بن سعيد ( قتل عام: 119هـ / 737م ) أظهر في بدايته موالاة الإمامية من الشيعة، ولكنه ما لبث أن ادعى النبوة وقال بالتشبيه، وأظهر كفرا صريحا. انظر: البغدادى - الفرق بين الفرق، ص: 238 ما بعدها، والشهرستاني - الملل والنحل، ص: 176 وما بعدها.
- <sup>4</sup> - أتباع أبي منصور العجلي الذي ادعى أن أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين فوض له أمره وجعله وصيه من بعده، ثم ادعى بعد ذلك أنه نبي ورسول وأن جبريل يأتيه الوحي، وادعى أن الرسول جاء بالتزويل واختص هو بالتأويل... راجع: البغدادى - الفرق، ص: 243 وما بعدها، والشهرستاني - الملل، ص: 178 وما بعدها.
- <sup>5</sup> - من غلاة الروافض وهم ينسبون إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ويحكي أتباعه ادعاءه الألوهية ويروون عنه قوله: إن العلم يثبت في قلبه كما تثبت الكمأة والعشب . وقد كفر طائفة منهم بالجنة والنار واستحلوا المحرمات وأسقطوا العبادات .. انظر عنهم مثلا: النشار - النشأة: 2 / 94 وما بعدها.
- <sup>6</sup> - في الأصل: ( الخطانية ) وهو تصحيف من الناسخ لا شك. والخطابية يتبعون رجلا يسمى أبا الخطاب الأسدي، وهم يرجعون الإمامة بعد أولاد علي إلى جعفر الصادق، ولكنهم ألحوا أئمتهم، فذهب أبو الخطاب إلى القول بأن الأئمة آلهة وأن أولاد علي أبناء الله، راجع: البغدادى - الفرق، ص: 247 وما بعدها، والشهرستاني - الملل والنحل، ص: 179 وما بعدها.
- <sup>7</sup> - أي يقولون بحلول الله في البشر.
- <sup>8</sup> - في المخطوطة: ( فاضت على جنب عيسى )!!؟.
- <sup>9</sup> - البيت من أبيات لأعرابي يهجو بني جوين من طيء، وهي:

« ولما أن رأيت بني جوين # جلوسا ليس بينهم جليس

يشت من التي أقبلت أبغي # لديهم إنسي رجل يوس =

إلا أن قوله هؤلاء السفلة أنكى لأهل الحق من وجهين:

- أحدهما: أن النصارى ادعت انتقال الأحوال - كما تقدم-، وهؤلاء ادعوا انتقال أبعاض الإله إلى أجسامهم وسموها فيضا.

- والثاني: أن النصارى نسبت هذه الأقانيم لجسد<sup>1</sup> عيسى فقط، وهؤلاء نسبوها للأئمة ثم غلوا في التوافق<sup>2</sup> حتى نسبوها لكل فرد<sup>3</sup> قدر منهم حتى يتعشق أحدهم بجمارية أو بسلام فيقول له: "ما بالك؟" فيقول: "رأيت الله فيك". وبعضهم يقول له: "أنت الله"، وكل ذلك ليتمكنوا من الفجور بهم وصدهم عن سبيل الله. وأما النبوة فهي عندهم حلية المبتدئين لا حلية الواصلين. فأين دعواهم من دعوى النصارى - لعنهم الله أجمعين أكتعين<sup>4</sup> -.

وأشر ما دهيئا به هذا الوقت النكوب هؤلاء الدبية الأجلاف، فإنهم بهم أعمار وغوغاء غمار، فيسمنما رجل في حرفته وعلاجه ومهنته ممتحن بضيق المعيشة وكلف البطنة، إذ قرع مسمعه أن قوما انخلعوا انخلاعة من رق الأغلال وقشور الأعمال، إلى أعلى المقامات، والأحوال، والحب، والوصال، واتصفوا بالعظمة والجلال، والتحقوا بالإله - تعالى - لحوق وصول واتصال. ثم اتخذوا الوجود دولابا والناس دوايا يتحكمون في أموالهم، ويمكرون بحالهم، لا يعثر عليهم الحكام، ولا تقام عليهم الحدود. فعند ذلك يخلق رأسه ويلبس خيشه<sup>5</sup> وينشد: [الوافر]

---

= إذا ما قلت أيهم لأي # تشابهت المناكب والرؤوس»، انظر: اليكري أبو عبيدة - فصل المقال

شرح كتاب الأمثال، تح: إحسان عباس وعبد الحميد عابدين، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت: 1983، ص: 196-197.

<sup>1</sup> - في الأصل: (جسد).

<sup>2</sup> - في المخطوطة: (التواضع) بدل: (التوافق) ولا معنى له.

<sup>3</sup> - في الأصل: (دفر) بدل: (فرد) وهو تحريف بين.

<sup>4</sup> - قال الخليل: «ليست أكتع عربية، إنما هي ردف لأجمع على لفظه تقوية له، يقولون الريح والضحج، وليس للضحج

تفسير ومثله كثير فافهمه»، الزبيدي - التاج، (مادة: كتع): 491 / 5.

<sup>5</sup> - الخيش نسيج حشن من الكتان. قال في القاموس: «الخيش ثياب في نسجها رقة وخيوطها غلاظ من مشاقة

الكتان، ومن أغلظ العصب»، (مادة: خيش): 310 / 4.



## «لعمرك ما المعيشة بالنائي»<sup>1</sup> # ولكن ألق دلوكم في الدلاء»<sup>2</sup>.

ثم يثب إليهم وثبة ذئب عتم<sup>3</sup>، أو ضبع قرم<sup>4</sup>، فما هي عنده إلا طفرة: من محل الفرش إلى بطنان<sup>5</sup> العرش. فإننا لله وإنا إليه راجعون: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾<sup>6</sup>. ولولا الخروج عن المقصود لأسمعتك من بعض مثالبهم الخسيسة، ولكن إذا أردت الشفاء من سماعها فقد ألقت في ذلك كتابا على حياله سميته: "الوصية"<sup>7</sup>.

وأما الرد على مجافهم، الذين استنبطوا لهم هذا المذهب النصراني، فهو أن يقال لهم: هذه الروح الربانية التي ادعيتهم أمّا فاضت من الإله على أشباحكم، لا يخلو من أربعة أوجه: إما أن تفيض من ذاته، أو من صفاته، أو من أحواله، أو من أفعاله، وهذه أربعة أقسام لا خامس لها. فإن قالوا: تفيض من ذاته فقد سبق الدليل على وحدانية ذاته، واستحال تبعضه، مع أن القائلين بهذا المذهب يابون تبعيض الإله - تعالى -، ويقولون بانفراده حتى ينفوا الصفات الأزلية عنه، وهذا هو التناقض المفرط؛ حيث يفردونه غاية الأفراد ثم يعضونه غاية التبعيض.

ولو أثبتوا الصفات وقالوا: تفيض من صفاته لكان محالا، لاستحالة تبعيض الأعراض واستحالة انتقالها، فما ظنك بالصفات الأزلية التي لا يجوز عليها التغير، فكيف الانتقال.

فإن قالوا: تفيض من أحواله.

قلنا: هذا هو بعينه مذهب التصاري في الأقاليم الذي فرغنا من إبطاله.

وإن قالوا: تفيض من أفعاله.

قلنا: فأضربوا عن لفظ التمويه بالفيض وارجعوا إلى الخلق، فقولوا: يخلق عوضا من يفيض.

<sup>1</sup> - ويرى هذا الشطر: (وما طلب المعيشة بالتمني).

<sup>2</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي، عزاه له أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني: 381 / 12، والميداني في "مجمع الأمثال"، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة، بيروت: (د - ت): 73 / 1 - 74، والبكري في فصل المقال، ص: 293.

<sup>3</sup> - يقال: حمل عليه فاعتم أو وما عتب: أي ما نكص وما نكل وما أبطأ في ضربه إياه، انظر: الزبيدي - التاج، (مادة: عتم): 387 / 8.

<sup>4</sup> - القرم محرّكة: شدة شهوة اللحم، انظر: الفيروزابادي - القاموس، (مادة: قرم): 22 / 9.

<sup>5</sup> - بطنان الجنة: وسطها، انظر: الرازي - المختار، (مادة: بطن)، ص: 36.

<sup>6</sup> - الشعراء / 227.

<sup>7</sup> - وهو مفقود ولم يرد له ذكر إلا في هذا المصدر في هذا الموضع.

ولتعلم أن كل ما ذكره في الروح من الفيض وغيره - سوى الخلق - يوجب عليهم تبعية الإله وتغيره، وحدوثه، وكون الأرواح آلهة، وكون الأشباح ظروفًا للأزلي، ولها نصيب من الإلهية، وهم يطلقون ذلك إذا خلوا إلى شياطينهم - تعالى الله عما يصفون -.

ثم إذا أقروا بأن الأرواح مخلوقة مربية تعين لهم فيها مطالب آخر، فإنهم يسمونها "جوهرًا لطيفًا"، فيقال لهم: ما تعنون بالجوهر؟ أهو المتحيز القابل لأعراض الذي يكون في مجموعه الأجسام، أم غير ذلك؟ فإن حاشوه من هذه الأوصاف - وهو مذهبهم -، فإنهم زعموا الله غير حال في الأجسام، ولا مجاور لها، ولا يقبل التركيب، بل هو بسيط، مفرد غير مركب، وهو الحي، الناطق، العالم، القادر، والسميع البصير... إلى غير ذلك. فيقال لهم - بعد هذا التنزيه الذي تخيلوه -: أتعلمونه أو لا تعلمونه؟ فإن قالوا: تعلمه.

قلنا: أبضرورة أم بدليل؟

فإن قالوا: بضرورة.

قلنا: باطل لتساوي العقلاء في الضرورات، فنحن لا تعلمه بضرورات ولا بدليل [ص: 33] من

عقلاء مثلكم، بل تعلم بطلانه بالدليل.

وإن قالوا: نعلمه بدليل، طالبناهم به. فلا يجدون إليه سبيلا، سوى مجرد دعوى لقفوها من النصاري والقرمطية والفلاسفة وحكايات سطرها "إخوان الصفا"<sup>1</sup> في "رسائلهم"<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> - جماعة من الفلاسفة الدينين الغنوصيين نسبهم البعض إلى فرقة الإسماعيلية الراقضة، نشأوا في مطلع القرن الرابع الهجري. من أعلامهم: أبو الحسن الزنجاني وأبو أحمد المهرجاني والعمري وغيرهم. راجع عنهم مثلا: بروكلمان - تاريخ الأدب العربي: 4/ 154 وما بعدها، وعمر فروخ - تاريخ الفكر العربي، ص: 377 وما بعدها، ط: دار العلم للملايين: 1981.

<sup>2</sup> - عددها على ما يذكرون اثنتان وخمسون رسالة تنقسم إلى: "الرسائل الرياضية التعليمية"، و"الرسائل الجسمانية الطبيعية" و"الرسائل النفسانية العقلية" و"الرسائل الناموسية الإلهية والشرعية الدينية". وكان لإخوان الصفا وخلان الوفا رسالة تسمى: "الرسالة الجامعة"، وهي في الحقيقة موجز لرسائلهم مقتصرة على الغايات الأساسية من غير ذكر لتفاصيل العلوم والمعارف المذكورة تفصيلا في الرسائل، وهي مضمون بما على العامة. انظر: فروخ - مرجع سابق، ص: 382 وما بعدها. وقد طبع هذه الرسائل تامة ومختصرة في الهند وفي ألمانيا ثم في مصر، وقد قام جميل صليبا بتحقيق ونشر الرسالة الجامعة سنة: 1948.

و"ابن سينا"<sup>1</sup> في: "شفائه"<sup>2</sup>، وحكاية "حي بن يقظان"<sup>3</sup>، و"آسال وسلامان"<sup>4</sup>، وكونه تكون في نفاخة<sup>5</sup> تصورت في بركة في جزيرة من جزائر البحر، وخرج منها شكل إنسان، وكانت يازاء نفاخة أخرى في الماء فيها روح، فقام ذلك الروح يجسد ذلك الإنسان، ثم أرضعته غزالة، ثم ماتت الغزالة فأخذ يطلب المحرك لها في جوفها حتى بلغ قلبها، فشقه فوجد فيه فراغا، فقال هنا كان وذهب، ثم أخذوا يدرجونه في أطوار الخلق والخلق حتى الحقوه بالإله. فصار هو هو في خرافات عجائز، لو أن قاصا من القصص ذكرها في المتناول، لصار أضحوكة لغوام العقلاء فكيف بحذاقهم!! -فتعوذ بالله من الخذلان-.

أو نقول: إنهم لما حكوا هذه الخرافات لوحوا عليها بشبهة يخدعون بها، فلا والله سوى مجرد خبر على جهة ذكر القدماء أن "حي بن يقظان" اتفق له في جزيرة كذا ثم اختلفوا في بداية أمره، فمنهم من قال: إنه تكون في نفاخة، ومنهم من زعم أنه كان ابن زنا ألقى في تابوت وألقي في البحر، فلفظه البحر في الجزيرة... وهي طريقة هؤلاء المساكين في جميع ما يحكونه عن الأوائل في المعتقدات، ثم يدعون مع ذلك إنما براهين قاطعات.

فإن قالوا: فما دليلكم على بطلان ما نقول؟

<sup>1</sup> - الفيلسوف أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت: 428هـ / 1037 م) صاحب الكتب المتعددة ككتاب "القانون" في الطب و"الشفاء" و"النجاة" و"الرسائل"، انظر عنه مثلا: ابن خلكان - الوفيات: 2 / 157، و الذهبي - سير أعلام النبلاء: 17 / 531، وعمر فروخ - تاريخ الفكر العربي، ص: 405 وما بعدها، ومحمد أبو ريان - تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ط: 2 دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1972، ص: 273 وما بعدها.

<sup>2</sup> - كتاب "الشفاء" لابن سينا عبارة عن دائرة معارف فلسفية تضم علم المنطق والطبيعات والرياضيات والإلهيات وهو أكبر مؤلفاته حجما. وقد طبع بإخراج الهيئة المصرية العامة بتحقيق سعيد زايد في مراحل بدءا من عام: 1952.

<sup>3</sup> - توجد ثلاثة قصص بهذا الاسم: الأولى لابن سينا، والثانية لابن طفيل، والثالثة للسهروردي. الأولى والثانية رمزية والثالثة عبارة عن عرض فلسفي مباشر، وقد نشر القصص الثلاثة أحمد أمين في كتاب واحد. والذي يظهر أن ابن خنير يقصد قصة ابن طفيل المغربي كما سيتوضح فيما بعد. راجع: "حي بن يقظان" لابن سينا وابن طفيل والسهروردي، تح وت: أحمد أمين (ضمن دخائر العرب: 8)، ط: دار المعارف، القاهرة: 1952.

<sup>4</sup> - من أبطال القصة (رموزها) عند ابن طفيل.

<sup>5</sup> - عند ابن شريفة: (نفاخة) بدل (نفاخة)، (انظر دراسته المتقدمة، ص: 33). وراجع: قصة حي بن يقظان، لابن طفيل، ص: 69.

قلنا: هو أيسر شيء - بحمد الله تعالى - لا سيما على مذهبكم الفاسد. وذلك أنكم أضفتموه إلى هذه الأشباح، ثم زعمتم أنه بسيط متحد لا يقبل التركيب، ثم ادعيتم أنه حي عالم قادر... إلى غير ذلك، ومعلوم أن هذه الصفات ليست هي الذات، فهذا نقض الاتحاد.

فإن قلتم: هو الجوهر وهو الصفات، فقد التزمت إحالات لا يلتزمها عاقل منها: تصييركم الصفة عين الموصوف والموصوف عين الصفة، وهذه السفسطة والتناقض من وجهين: أحدهما: أنه ما افترق بالحد والحقيقة استحالة أن يتحد. والثاني: أنكم تدعون له الاتحاد وتثبتون له غاية التركيب، فلا أنتم مع أهل الحق في التركيب ولا مع أهل الباطل في الاتحاد.

فإن قالوا: هو حي عالم قادر لنفسه - كما زعمت المعتزلة في الإله تعالى -.

قلنا: لا يستمر لكم ذلك في الروح، فإن المعتزلة قد رأوا ذلك في القدم الذي لا يتغير، فإن قلتم يحدث الروح بطل أن ترجع الصفات لنفس الروح، لكونه يعلم تارة ويجهل أخرى، وصفة النفس لا تتبدل ما بقيت النفس. وأقل ما يلزمكم انعدام الروح عندما يتغير عن صفة من صفات نفسه. وإن قلتم يقدمه استحالة أن يتغير عن صفة نفسه، وقد ثبت تغيره بما تقدم. وإن قلتم: إن التغير يرجع للجسد الحامل للروح فقد نقضتم مذهبكم؛ حيث زعمتم أن الروح هي الحي العالم القادر لا الجسد.

ثم تزعمون أيضا - مع ذلك - أنه ينتسب إلى الأشباح، وأنه حاكم فيها، وأنه يوجد مع وجودها حيثما وجدت، فلا يخلو أن ينضاف إليها نسبة قيامها أو مجاورة لها؛ إذ لا يعقل بين الجواهر والأعراض نسبة سوى هاتين النسبتين<sup>1</sup>، ولا مخلوق سوى الجواهر والأعراض، ومن ادعى مخلوقا سواهما فقد ادعى ما لا سبيل إلى إثباته بدليل ولا بضرورة، فإن قام بما فهو عرض، وإن جاورها فهو شاغل متحيز، وهذا هو الجوهر القابل للأعراض بعينه، وإن ادعوا نسبة ثالثة في المخلوقات، فقد أحالوا على ما لا يعقل.

فهذا أقرب ما يرد به عليهم، على أنهم أقل من أن يكثر بهم، فإنهم ليسوا بأهل مذهب، وإنما هم مقلدون لأصحاب مقالات ملفقة مبنية على التقليد للمسفسط الأول.

<sup>1</sup> - في الأصل: (هذين).

## فصل: [ الرد على القائلين بالعلل، والطبائع، والنور والظلمة، والنجوم، والعناصر، وعلى القائلين بخلق الأعمال ]

وأما الرد على من بقي من القائلين بالعلل، والطبائع، والنور والظلمة، والنجوم، والعناصر، وما ادعاه القدرية من خلق الأعمال فنقول:

قد ثبت وصح فيما تقدم أن الله - تعالى - لا يعرف إلا من جهة النظر في مخلوقاته، بأنها خلقه وأنه متفرد باختلاقها واختراعها مستبد بإيجادها. فإذا لم تصح معرفته إلا من جهة خلقه، ورأس معرفته توحيده، وتوحيده لا يحصل إلا بمعرفة استبداده بالخلق وانفراده، إذ لو كان معه من يخترع جوهرًا فردًا أو عرضًا فردًا لم يصح استبداده، وإذا لم يصح استبداده لم يصح توحده في ملكه ولا انفراده. فيجب أن من ادعى اختراع محدث من المحدثات لغيره تعالى، فقد ادعى الشرك لله لا محالة، أقر بذلك أو لم يقر.

والدليل القاطع على صحة ما قلناه، أن العقل يشهد أن قضية المقدور متحدة في العقل، وما اتحد في العقل استحال أن ينقسم، وكذلك النسبة بين قدرة الله وبين مقدوراته أيضًا متحدة. فلو قدر موجد آخر لأدى ذلك إلى ثلاث إحالات: أحدها قسمة ما يستحيل انقسامه من قضية المقدمة، والثاني بطلان النسبة المتحدة بين القدرة الأزلية والمقدور، والثالث: وهو أوضحها في الاستدلال، وذلك [ص: 34] أنه لو شذ عن قدرته تعالى مقدور بالإرادة وجب التخصيص في الكل، فإنه لا يخرج عنها إلا مخصص آخر، والذي يلزم في البعض يلزم في الكل. وأقل ما يلزم في هذا التقدير جواز قدرة الله - تعالى -، وجواز منعه في بعض مقدوراته، وفي ذلك جواز وجوده وجواز عدمه، وأنه متى وقع التخصيص في الواجب لزم تجويز التخصيص فيه من كل وجه.

فإن قيل: فما المانع من تقدير فاعلين اتفقا على مفعول واحد، ولا يلزم ما قلت من التخصيص؟

قلنا: لا يخلو اتفاقهما أن يكون واجبا أو جائزا.

فإن قال: إنه واجب، فيستحيل أن يريد أحدهما إيقاع مراد حتى يزيده الآخر، فيجب بطلان إرادتهما، إذ كل واحد منهما لا يستبد بإيقاع مراده دون الآخر. وكذلك لو قدر انفراد كل واحد منهما، لم يكن مريدا على الحقيقة. وكذلك يستحيل أن يفعل الفعل أي منهما لاستحالة إيقاع مقدورين قادرين على جهة التأثير أو الكسب، إذ تكون قدرة أحدهما لا تأثير لها على الآخر. ويستحيل أن يقع المقدور من أحدهما لكون اتفاقهما واجبا، وإذا كان واجبا استحال أن يخترع أحدهما

شيئا حتى يخترعه معه الآخر، فيؤدي إلى تعجيز كل واحد منهما إذا قدر منفردا، كما يؤدي إلى بطلان إرادة كل واحد منهما إذا قدر منفردا. فإذا وجب اتحادهما في الصفات، وجب اتحادهما في الذات لاستحالة التفرقة بينهما. فإذا قدر وجوب الاتفاق بينهما بطلت الإثنية ووجبت الوجدانية. وإن قال: إنه جائز، جاز الاختلاف، والجائز كالواقع، فيؤول الأمر إلى التمانع المعلوم بطلانه.

وهذا وضوح في صحة الوجدانية ما فوقه وضوح.

فتأمل - رحمك الله - إلى هذه الإحالات، فإنها تحصل العلم بوجدانية الباري المنبئة عن الانفراد بالاختراع ضرورة، فلا يحتاج معه إلى تقاسيم ما استدل به المتكلمون. ثم العجب منهم - رضوان الله عليهم - كيف توقفوا في تكفير القدرية «مجبوس الأمة»<sup>1</sup>، «خصماء الله على خلقه»<sup>2</sup> مع هذه الإلزامات، قال - تعالى: ﴿يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له، إن الذين تحمنون من دونه الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له...﴾ الآيات<sup>3</sup>.

فإن قالوا: إنما يحتج بهذه الآية على من يدعي خلق الأجسام، فإن الذباب جسم ونحن لا ندعي خلق الأجسام.

<sup>1</sup> - أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عمر، (كتاب: السنة، باب: في القدس)، انظر: 66/5، رقم: 4691، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود: 887/3، رقم: 3925، وأخرجه الحاكم في المستدرک، (كتاب: الإيمان): وعلق عليه بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي على حكمه في التلخيص. انظر: 183/1، رقم: 288.

<sup>2</sup> - قال الميثمي: «عن محمد بن كعب القرظي، قال: "ذكرت القدرية عند عبد الله بن عمر، فقال: لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا ومحمد نبينا صلى الله عليه وسلم، وإذا كان يوم القيامة وجمع الله الناس في صعيد واحد نادى مناد... أين خصماء الله؟ فيقوم القدرية"، رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك. ورواه أبو يعلى في "الكبير" باختصار من رواية بقة بن الوليد عن حبيب بن عمرو، وبقة مدلس وحبيب مجهول. وعن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم خصماء الله وهم القدرية»، رواه الطبراني في الأوسط، من رواية بقة وهو مدلس وحبيب مجهول»، انظر: مجمع الزوائد: 206/7. وراجع: الحويني - جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1407هـ/1987م، ص: 29-52 للوقوف على الأحاديث الواردة في ذم القدرية «وهي وإن كانت مفردا ضعيفة، فإن انضمام بعضها إلى بعض يعطيها قدرا من القوة لا بأس به، أو على الأقل يجعل لها أصلا» كما ذكر الحويني في المصدر السابق، ص: 29.

<sup>3</sup> - الحجج/73.

قلنا: نسبة المقدور إلى القدرة في الأبدان على سواء، فمن ادعى خلق الأعراض ألزم خلق الجواهر.  
فسبحان من وهب العقول للكل، وحرّم التوفيق للبعض حتى تنفذ فيهم إرادة من يحول بين المرء  
وقلبه، حتى يفوه بأنه يخرع مع الله - تعالى - ويشاركه ملكه، ويدعي أنه يفعل ما يشاء، شاء الله أم  
أبي - تعالى الله عن ذلك -.

## باب: الكلام في القاعدة الخامسة وهي إثبات الصفات المعنوية للبارئ - تعالى -

وهذه القاعدة هي عمدة الدين ورأس مال المحققين من المتكلمين:  
اعلم أن صفات الباري - تعالى - تنقسم ثلاثة أقسام: نفسية ومعنوية وفعلية.  
أما النفسية فقد بينا منها بعض ما يصح به التثنية للبارئ - تعالى - عن مشاهدته خلقه. ونحن الآن  
نثبت الصفات المعنوية على الكمال - إن شاء الله تعالى -، وتوسع في إثباتها على وجهين: أحدهما أن  
نقدم الكلام في إثبات المعاني القائمة بذاته - تعالى -، والثاني في إثبات الصفات لذاته المعللة بالمعاني.

### [ إثبات صفات المعاني ]

فأما إثبات المعاني فنقول: لما ثبت حدوث العالم، وتقرر أنه كان بعد أن لم يكن، وجب تعلقه  
بـ"قدرة" يبرز بها إلى الوجود. ويستحيل أن تكون القدرة المبرز بها عدما، لاستحالة تعلق الإيجاد  
بالعدم - كما ثبت -، فثبت أنها موجودة.

ثم إن الكائن إذا وقع في وقت بدلا من وقت يجوز وقوعه في غيره، وعلى هيئة يجوز وقوعه على  
خلافها، فقد افتقر إلى "إرادة" مخصص بها وقت إيجاده على هيئته؛ إذ لا معنى للقدرة القديمة إلا الإيجاد  
فقط، وهي على وتيرة واحدة لا تختلف. فثبت أن الإرادة ذات أخرى يختص بها إيجاد<sup>1</sup> المحدث، إذ لا  
يخصص بالعدم لما ذكرناه.

ثم إن الإرادة مرتبطة بـ"العلم"؛ إذ لا يصح أن يقع الاختيار في أحد الطرفين إلا مع العلم بهما،  
فثبت وجود العلم.

ثم إن هذه الثلاث الصفات مشروطة بـ"الحياة" وجوبا لا تعقل إلا معها، فثبتت الحياة.

<sup>1</sup> - في الأصل: (إيجات) بدل: (إيجاد).



ثم إن جميع هذه الصفات يستحيل قيامها بأنفسها، فوجب قيامها بذات قائمة بنفسها، وهي ذات البارئ - تعالى -. فقد صحت الصفات المعنوية للبارئ - تعالى - على مذاهب أهل الحق من هذا الوجه، وثبتت ثبوتاً لا مدفع فيه إلا بالعناد والتعصب لأهل الإلحاد.

## فصل: [ في إثبات العلل الزائدة على الذات ]

فإن قيل: إنما دلت الأفعال على كون الفاعل قادراً، مريداً، عالماً، حياً، مستقلاً بهذه الصفات لذاته، لا لعلل زائدة على الذات، والذي ادعيتم إنما هي علل في الشاهد. فيم قسمتم الغائب بالشاهد، وهذا هو التشبيه وتكثير الآلهة لتكثير القدماء؟

وهذه من أوهم ما اعترض به علينا نفاة الصفات، والأولى أن تثبت الصفات عليهم من الوجه الذي يوافقون [ص:35] عليه، ثم تعطف على فساد ما انتحلوه في نفي عللها، فنقول:

إن ما ذكرتم من الأفعال دالة على كون فاعلها حياً، عالماً، مريداً، قادراً، فلا منازعة فيه بين الإسلاميين، وإنما تنازعكم في إضافة هذه الأحكام إلى الذات من غير علل توجبها.

فنقول: إذا علمنا وجود البارئ - تعالى - كما تقدم - ثم علمنا كونه - تعالى - عالماً، قطعنا بأن العلم بوجوده غير العلم بكونه عالماً على الضرورة، ثم العلم الثاني لا يخلو أن يكون تعلق بعدم، أو بوجود، أو بحكم زائد على الوجود، وهذه ثلاثة أقسام لا مزيد عليها.

فإن قالوا: تعلق بالعدم<sup>1</sup> فباطل، فإن العدم نفي محض لا يتميز به وجود، وقد تميز هذا الوجود بالعالمية.

وإن قالوا: تعلق بوجود.

قلنا: لا يخلو أن يكون ذلك الوجود نفس العلم أو نفس العالم.

فإن قالوا: نفس العالم، فباطل من وجهين:

\* أحدهما: ما قررناه من إثبات العلمين واختلاف تعلقيهما.

\* والثاني: أنه إذا كان نفس العالم<sup>2</sup>، وجب أن تكون ذات البارئ - تعالى - عالماً، لكونها معرفة بالمعلوم على ما هو به، وهذا هو حد العلم عندنا. وعندهم، إلا أنهم يخالفوننا في قولهم معرفة الشيء،

<sup>1</sup> - في الأصل: ( بالعلم ) بدل: ( العدم ).

<sup>2</sup> - لفظة غير مقروءة في الأصل.

فقد وافقونا في المتعلق الذي وقع فيه اتفاق، فلا نبالي بالمتعلق. وهذا إلزام لا محيص لهم عنه لا سيما لمن قال منهم بنفي الأحوال، فإنه نفى العلل ونفى الأحوال.

فلم يبق للعلمين اللذين أثبتناهما متعلق سوى الموجود المتحد، ومحال تعلق علمين بمختلفين، والمعلوم بهما شيء واحد، فإنه يؤدي إلى أن يخالف الشيء نفسه، وهو محال.

وأما من أثبت الأحوال فله أن يقول: تعلق أحد العلمين بالموجود، والثاني بالعلمية التي هي حكم زائد على الوجود.

قلنا: لا يخلو هذا الحكم من ثلاثة أوجه، إما أن يرجع إلى نفس الذات، أو إلى نفس علة أوجبه للذات، أو لا للذات ولا لعلّة.

فإن قال: هو حكم للذات من غير علة.

قلنا: هذا هو القسم الذي فرغنا من إبطاله آنفاً، فإن الذات التي ثبت لها حكم العلمية من غير علة هي العلم بعينه، فيلزم على ذلك أن تكون ذات الباري - تعالى - علماً متعلقة بالمعلومات، والقائم بنفسه لا تعلق له بنفسه ولا بغيره، ويلزم أن تكون ذات الباري - تعالى - علماً قدرة إرادة حياة سمعاً بصراً، لأن الذي يلزم في صفة يلزم في سائر الصفات، ويلزم أن تكون ذات الباري - تعالى - علماً عالماً؛ إذ الذات هي العالمة بنفسها، وكذلك يلزم كونه قادراً قدرة، حياً حياة، وكذلك القول في سائر الصفات، ويلزم أن تكون ذات الباري - تعالى - مخالفة لنفسها، فإننا نعلم ضرورة مخالفة العلم للحياة والقدرة، وكذلك مخالفة القدرة للعلم ومخالفة الحياة لهما. فإذا كان الباري - تعالى - حياً عالماً قادراً لنفسه، وثبتت هذه الأحكام للنفس من غير مزيد - وذات الباري تعالى شيء واحد -، فيجب أن يخالف الشيء الواحد نفسه لنفسه، وهذه مسكتة لا جواب عليها. ويلزم أيضاً أن تكون ذات الباري مثلاً لعلمتنا، إذا تعلقت مع علمتنا بمعلوم واحد؛ لوجوب اشتراكهما في الأخص اللذين هما المتعلقان بالمتعلق الواحد على وجه واحد - على مذهبه في حد المثليين -، وهذه الإلزامات فضائح لا يبيء بها عاقل.

وإن قالوا: إنه حكم لا لعلّة ولا للذات، كما زعموا في حكم الوجود الطارئ على الشيء الموصوف بخصائص الصفات في الوجود والعدم.

قلنا: هذا أمحل وأمحل، فإن الأحكام لا تعقل إلا خواصاً لذوات تتميز بها، ومن ادعى إثبات حال لا نسبة له لذات فهو خارج عن قضية العقل. ولو جاز ثبوت حال لا للنفس ولا لعلّة ثم تنصف به النفس لجاز أن تطرأ الأحوال على الأشياء حتى يصير الجوهر عرضاً، والعرض جوهرًا، وهذا يؤدي إلى

إبطال الحقائق، وقلب الأعيان، فإن الأحوال عند مثبتيتها هي الحقائق التي تتميز بها الأنفس - كما تقدم -.

ثم نقول: هذه الحال التي ادعيت للأزلي لا لنفسه ولا لزائد كان متصفا بها في الأزل، أم طرأت عليه؟

فإن قالوا: طرأت، ألزمتهم حدثه كما ألزمتهم في طريان حال الإرادة الحادثة له في غير محل. وإن قالوا: اتصف بها، فهي صفة النفس التي فرغنا من إبطالها في ادعائهم كونه - تعالى - عالما بنفسه. وقد ادعى أبو هاشم<sup>1</sup> أن له تعالى حالة هي أخص صفاته، وتلك الحالة أوجبت كونه حيا عالما قادرا... إلى غير ذلك، فالتزم ادعاء حالة مجهولة تنقض عليه مذهبه من ثلاثة أوجه:

\* أحدها: أثبت تعليل الواجب بعدما أنكره.

\* والثاني: قوله إنما أخص صفاته - تعالى - بعدما زعم أن القدم أخص صفاته.

\* والثالث: إثباته الأحوال معان مع قوله إنما لا تعلم.

ومنهم من قال: إنه عالم لا لنفسه ولا لعلة ولا لحالة أزلية ولا حديثة. وهذا القول أرك من أن يلتفت إليه، فإنه ادعى تجويز موصوف لا وصف له. فإنا وإياهم نعلم ضرورة أن كونه - تعالى - عالما وصف حقيقة ليست هي ذاته. وهذه الأحوال كلها مخايل الإلحاد في أسمائه الحسنی وصفاته العلی

[ص: 36].

فإذا ثبت كون الباري - تعالى - عالما، واستحال بهذا التقسيم أن يرجع علمه لنفسه، ولا لصفة ليست لنفسه ولا لعدم، فلم يبق إلا أنه عالم بعلم قائم به. وهذه المقدمة كافية في إثبات علم الله - تعالى - وكونه قائما بذاته، يوجب كونه عالما بعلم، وكذلك القول في إثبات جميع صفات الكمال له حرفا بحرف.

<sup>1</sup> - أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي (ت: 321هـ / 933م) المتكلم المعتزلي المشهور، انظر عنه مثلا: ابن خلكان - الوفيات: 2 / 355.

## فصل: [ الرد على من زعم أن الحكم الواجب لا يعلل ]

فإن موهوباً هذا به في أن كون البارئ - تعالى - علماً واجب، والحكم الواجب لا يعلل فإنه يكفي بوجوبه عن العلة، وإنما يعلل الحكم في الشاهد بجوازه، وهذه من أقوى عمدتهم في نفي الصفات الأزلية - على زعمهم -، وقد أطالوا أنفاسهم في تفاصيل الاعتراضات بها، وليس وراءها طائل.

وأقرب ما ينقض عليهم به أن الأحكام العقلية متحدة في الوجوب شاهداً وغائباً. وبرهان ذلك أن الوجوب العقلي لا يتبدل، وبهذا الحد ينفصل عن قضية الجواز والإحالة. ويبان ذلك أن القضايا معقولة الحقائق، مفصلة الحدود أجناساً وأنواعاً وذواتاً، فما وجد فمفعول حكمه في الوجود هو مفعول حكمه في العدم. فالجواز مع الذوات التي توجد مرة وتعدم أخرى، والوجوب في الأحكام مع الوجود كالوجوب مع العدم، لا يتغير في المعقول بوجود الشيء ولا بعدمه، ولا هو يجعل جاعل ولا لا اختيار مختار، وهذا هو الحق الذي لا عليه غبار.

وإن أشكلت عليك - أيها المسترشد - هذه النادرة الغريبة أوضحتها لك بالمثال فتقول: لا يخلو أن يكون العلم علماً لوجوده، أو لعدمه، أو لحدوثه، أو لقدمه، أو لقيامه بمحل، أو لتعلقه... إلى غير ذلك من كل ما يقدر صفة له. ومحال أن يكون علماً لجملة ما ذكرناه؛ لأن هذه الصفات كلها تتعذر للجهل الذي هو ضده، وللإرادة التي هي خلافه، - وهذا بين لا خفاء به -، فلم يبق له شيء يعقل به إلا علميته، وهي حقيقته الواجبة له. فلو قدرت جائزة لجاز انقلاب الحقائق حتى يعود القدم حادثاً والحادث قديماً، ويجوز وجود علم يجهل به... إلى غير ذلك، وهذه هي السفسطة بعينها.

وكذلك القول في العالم لأي شيء كان علماً، أو لوجوده، أو لحدوثه، أو لقدمه، أو لبقائه، أو لقيامه بنفسه... إلى غير ذلك؟ فلو كان علماً لوجوده لكان كل موجود علماً، فيؤدي أن تكون الأعراض والجمادات عالمة. ولو كان لحدوثه لكان كل محدث علماً، ولكانت الجمادات عالمة. ولو كان لقدمه لم يكن علماً سوى القديم - تعالى - وصفات ذاته لقدمها، ونحن حوادث وعلماء. فلم يصح أن يكون العالم علماً إلا للعلم القائم به، فكل من قام به علم وجب كونه علماً، ومن لم يقم به علم وجب أن لا يكون علماً. فوجود العلم في ذات جائزة قابلة لجواز وجوده، وحكمه واجب، ووجود العلم في ذات قديمة قائمة بنفسها واجب لوجوب وجودها، وحكمه واجب، فافترق الحكم في الذوات بين

القديم والحادث، واتحد الحكم في الوجوب بين الشاهد والغائب، فوجب التعليل فيما يعلل شاهدا وغائبا.

فتأمل - رحمك الله - هذه النكتة الغريبة وراجع بصيرتك فيها فإنما تريح جأشك من كل ما هذوا به في تخيلهم على نفي الصفات الأزلية.

## فصل: [إثبات صفات: السمع، والبصر، والكلام،

### وإدراك الروائح...]

فإذا ثبتت الصفات المعنوية التي افتقرت إليها الأفعال على الوجه الذي أثبتناها في صدر الباب، وصح تعليل الواجب والرد على منكريه، فلنعطف على ما بقي من الصفات المعنوية الثابتة للبارئ - تعالى - التي لا يتم بها الكمال، ولا تقتقر إليها الأفعال وهي: السمع، والبصر، والكلام، وإدراك الطعوم، وإدراك الروائح... إلى غير ذلك من الإدراكات للبارئ - تعالى - وثبوتهما يصح من وجهين: أحدهما: ما تقرر من أنها أوصاف كمال، وأن أضدادها نقائص، والنقائص لا تجوز عليه - تعالى -، والثاني: ما أثبتته السمع.

فأما ثبوتهما من جهة الكمال، فنعلم ضرورة أن الجمادات لا تتصف بشيء من هذه الصفات، لأننا نسير صفاتها، فلا نجد لها مانعا من قبولها سوى الموت، ولا مثبت لقبولها سوى الحياة. وهذا أمر لا خفاء به، وقد ثبت أن البارئ - تعالى - حي، فلا يخلو أن تثبت له صفة الكمال أو أضدادها من النقائص، فإن الحياة شرط في ثبوت طرفي الكمال والنقص، فإن لم يكن البارئ - تعالى - سميعا، بصيرا، متكلمًا، مدركًا في الأزل، وجب أن يكون مؤوفا، لوجوب ثبوت الأضداد مع ثبوت الحياة في الأزل، ويلزم على ذلك أن يكون المريبوب على ذلك أكمل من ربه.

وأنت أيها المبتدع في هذه المسألة بالخيار: هل تكون أكمل من ربك أو يكون ربك أكمل منك؟! وهذا إلزام لا محيص لهم عنه، فتعوذ بالله من الخذلان.

## فصل: [ نفي الصفات نقص شاهدا وغائبا ]

فإن قالوا: إنما يكون نفي الصفات نقصا في حقنا لكونها وسائط لحصول بعض المعلومات، والبرائى - تعالى - عالم بجميع المعلومات، فلا يكون عدمها نقصا في حقه - تعالى - . وهذه شبهة إذا بطلت فليس وراءها لهم معتصم مما ألزمونا، وفي بطلانها أمر يصدع عليهم دينهم صدعا [ص: 37] لا جبر له سيما على مذهبهم، وذلك أنهم ربطوا الإدراكات بالعلم بالمدرجات ربطا واجبا حتى قالوا: إن الأكمه يستحيل أن يعلم الألوان، لكونه لا يدركها، وكذلك الأصم في الأصوات، والأخشم<sup>1</sup> في الروائح، إلى غير ذلك مما يدرك بالوسائط. ومما أوجبه مع ذلك البنية المخصوصة، والبلة، والرطوبة، والقرب المتوسط، والمقابلة، واتصال أجسام الأشعة النيرة بالمرئي، وانزعاجها من العين إلى المرئي بواسطة الأجفان، وانعكاسها... إلى غير ذلك مما هذوا به، وكل ذلك عندهم على الوجوب، وهم يحيلون هذه الأوصاف على البارئ - تعالى -، حتى نفوا عنه الرؤية والسمع وسائر الإدراكات لاستحالة هذه الأوصاف عليه، فيلزمهم أن لا يكون عالما بجميع المعلومات، وهم يأتون ذلك في حق البارئ - تعالى -.

فإن قالوا: لا يلزم ذلك في حق البارئ - تعالى - فإنه خلقها فوجب أن يعلمها.

قلنا: لا يتحيزكم روغانكم من هذا الإلزام، ولا احتجاجكم بأنه خلقها من ثلاثة وجوه:

\* أحدها: أن الجواهر والأعراض عندكم أشياء في حالة العدم ثابتة على أخص صفاتها، ثم يطرأ عليها الوجود بالقادر، وليس للبارئ - تعالى - ما يفعل فيها سوى حالة الوجود. فإذا كان يخلقها - على زعمكم - ولا يدركها بوجه من وجوه الإدراكات، فقد انسد الطريق عليكم إلى علمه بها، ثم إذا لم يعلمها ولم يدركها، فلا يصح له خلق حالة الوجود فيها؛ لكونها غير معلومة ولا مدركة، وهذا يلزمكم قدم العالم، وبطلان كون البارئ عالما بجميع المعلومات.

\* والثاني: أنكم تخلقون أعمالكم - على زعمكم -، وكذلك جميع الحيوانات عندكم تخلق أعمالها من الفيل إلى الذرة القادرة على الدبيب. فإذا كان البارئ - تعالى - لا يخلقها ولا يدركها بوجه من وجوه الإدراكات، فيجب أن لا يعلمها، فيلزمكم أيضا أن لا يكون عالما بجميع المعلومات ولا بنفسه، فإنه لا يدركها - على زعمكم -، وهي غير مخلوقة، فيجب أن لا يعلمها. وكذلك يلزمون أن لا يخلقوا

<sup>1</sup> - في الأصل: ( الخشم )، والأخشم الذي لا يكاد يشم رائحة، قال الرازي: « الخشوم أقصى الأنف، ورجل أخشم بين الخشم، والخشم هو داء يعتري الأنف »، انظر: المختار، ( مادة: خشم )، ص: 91.

على مذهبهم، فإنهم إذا لم يعلموا الأشياء في العدم ولم يدركوها، استحال أن يخلقوا الوجود فيها، لكونها غير مدركة لهم ولا معلومة.

\* الثالث: أنكم تزعمون أنكم تخلقون بعض أعمالكم وأنتم غافلون عنها. فإذا جاز خلق شيء لا يعلم، جاز خلق جميع الأشياء وهي لا تعلم، فقد استحال على البارئ - تعالى - مع هذه الإلزامات أن يكون عالما بشيء من الأشياء، فأحرى أن يكون عالما بجميعها.

فإن قالوا: قد سبق استدلالنا على أنه - تعالى - عالم بجميع المعلومات لكونه عالما لنفسه، لوجوب عموم تعلق صفة النفس.

قلنا: استدلالكم باطل من وجهين:

\* أحدهما: أن صفة نفس القائم لنفسه لا تعلق لها - كما تقدم -.

\* والثاني: أن العلم شاهدا يتعلق لنفسه خصوصا، فالعلم بسواد لا يتعلق ببياض، ولو سلم لكم عموم التعلق للنفس، للزمكم عموم كل متعلق لنفسه بجميع المعلومات. وإذا كان ذلك فيجب أن تتعلق قدرتكم بجميع الجواهر والأعراض حتى لا يبقى للبارئ - تعالى - مقدور لاستحالة وقوع مقدورين قادرين مخترعين. فقد بطل عليكم العموم في التعلق للنفس، ولو سلم لكم عموم التعلق جدلا لم تتخلصوا مما ألزمتكم، فإنه إذا بطل عليكم كونه عالما بما سبق، فقد بطل العموم والخصوص في العلم. على أنكم نقضتم ما أبرمتكم من عموم تعلق صفة النفس، حيث زعمتم أن البارئ - تعالى - قادر لنفسه ببعض المقدورات، وهذا تعلق النفس على الخصوص - وهكذا يفعل الله بكل حائد مراتب -.

ثم يلزمكم مع هذه المسألة الفاصمة القاصمة إلزامات هي أشد عليهم من رشق النبل؛ وذلك أن قصاراهم فيما ادعوه من التنزيه نفي الصفات، وهم مع ذلك يثبتون للبارئ - تعالى - إرادات حادثات يريد بها إيقاع الحوادث، وكلاما حادثا يخبر به ويأمر وينهى، وكلاهما أعراض خارجة عن ذاته - تعالى -، وهو يتصف بها.

فأما الكلام في "الكلام"، فسنفرد له بابا فيما بعد - إن شاء الله تعالى -.

وأما الإرادات التي أثبتوها حادثه له - تعالى - فيلزمهم فيها سبع إلزامات كل إلزام منها يجر إلى نقض الحقيقة وهدم الشريعة وهي:

- حدث الصانع.

- وقدم العالم.

- والتسلسل.

- وبطلان التماثل بالاشتراك في الأخص -على زعمهم-.

- وقيام الصفة بنفسها.

- وحكمها في غير محلها.

- ونفي التخصيص في الإرادة شاهدا وغائبا.

\* فأمّا إلزام حدث الصانع - تعالى -، فمن حيث إنهم استدلوا على حدث العالم بتغيره وتبدل أحواله بطريان الأعراض عليه - كما تقدم - . فنقول: الإرادة التي ادعيتم أن الله - تعالى - يخلقها ويريد بها لا يخلو أن يتصف بها أو لا يتصف.

فإن قالوا: لا يتصف بها.

قلنا: فقد انسد الطريق عليكم إلى كونه - تعالى - مريدا، فإنه [ص:38] لا معنى لكون المريد مريدا إلا اتصافه بالإرادة.

فإن قالوا: يتصف بها.

قلنا: فإذا كان الباري - تعالى - يخلق إرادات يتصف بها بعد أن لم يتصف، يريد بها بعد أن لم يرد، فقد صح تغيره وتبدل أحواله لطريان أحكام الأعراض عليه، هذا بعينه هو الدليل على حدث الجواهر، فإن من حكمت فيه الحوادث فهو حادث.

فإن قالوا: إنما صح حدث الجواهر لقيام الأعراض بها، وهو - تعالى - لا تقوم به.

قلنا: باطل، إنما صح حدث الجواهر لتغيرها بأحكام الأعراض فيها لا لقيامها بها، بدليل أنها لو قامت بها ولم تحكم فيها لم يعلم حدث الجواهر ولا حدوث الأعراض فيها ولا وجودها، لكونها لا تعلم إلا بظهور أحكامها فيها، فالحدوث إنما ثبت بالتغير بالأحكام لا بالقيام. فقد صح إلزامهم حدث الصانع - تعالى - من هذا الوجه لا محالة بتبدل أحكام الحوادث عليه سواء قامت به الحوادث أو لم تقم به.

فإن قالوا: لا يلزم حدوث الباري - تعالى - من تبدل الأحكام عليه.

\* قلنا: -وهو الإلزام الثاني-، فإذا لا يلزم حدث الجواهر من تبدل الأحكام عليها، وإذا لم يلزم ذلك، فقد انسد الطريق عليكم إلى العلم بحدوثها، وألزمتم قدمها، وهذا لا محيص عنه.

\* الإلزام الثالث: وهو التسلسل، وذلك أن يقال لهم: لا تخلو الإرادة الحادثة التي يريد بها الباري - تعالى - المختصة بالإيجاد في وقت دون وقت، أن تكون مرادة أو غير مرادة.

فإن قالوا: مرادة، وجب التسلسل في إرادة الإرادة وحصول إرادات لا تنهاى، وهو محال.



وإن قالوا: غير مرادة - وهو مذهبهم -، لزم حدوث العالم بأسره غير مراد؛ فإنه إذا قدر وقوع جائز في وقت معين وهو غير مراد، لزم ذلك في وقوع جميع الجائزات، وهذا يؤدي إلى نفي الإرادة لله - تعالى -، وإذا انتفت لزم إثبات الطبع وأن لا يجب.

\* الإلزام الرابع: أن يقال: إذا كانت الإرادة الحادثة عرضا وتقوم بنفسها، وجب أن تكون الأعراض كلها قائمة بأنفسها، فإن من أبطل قضية من وجه واحد، لزم إبطالها من كل وجه، لتساويها في الوجه الذي قدح فيه، فإنه ليس قدح أولى من قدح. وإذا كانت الأعراض يصح لها القيام بأنفسها بطل قيامها بالجواهر، فيؤدي إلى عرو الجواهر عن الأعراض البتة، وينسب الطريق إلى حدث الجواهر والأعراض والعلم بحدوثها.

\* الإلزام الخامس: وذلك أنه إذا جاز أن تحكم الصفة في غير ما قامت به، وبطل اختصاص الحكم بالقيام، سقطت عليهم مراجع<sup>1</sup> الكفر من العلة، والطبع، والعناصر<sup>2</sup>، والإستقسات<sup>3</sup>، والفيض<sup>4</sup>، والاتصال، وسائر ما ادعاه أهل الضلال، لأنهم ادعوا حكم هذه الموجبات في الموجبات من غير قيام بها، وقد شهد العقل أن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، بدليل أنها لو لم تقم به لما كانت بإيجاب الحكم له أولى من إيجابه لغيره.

\* الإلزام السادس: وهو أنهم حدوا المثليين بالاشتراك في الأخص، ثم قضوا بأن الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم، ثم أثبتوا لله - تعالى على قولهم - إرادة حادثة قائمة بنفسها، وهي مشتركة

<sup>1</sup> - في الأصل: ( رجام ) و لا معنى له، والمراجع: قبيح الكلم، والكلم القبيحة، انظر: الزبيدي - التاج: 8 / 304، مادة: رجم).

<sup>2</sup> - العناصر أجسام بسيطة لا يمكن إرجاعها إلى ما هو أبسط منها، تتركب منها المركبات، وتسمى لذلك بالأمهات، والأسطقسات، والمواد، والأركان، فهي الأصل الأول في الموضوعات، راجع: الحفني - المعجم الفلسفي، ص: 85. وقال الجرجاني: « العنصر هو الأصل الذي تتألف منه الأجسام المختلفة الطباع، وهو - [ عند الفلاسفة القدماء ] - أربعة هي: الأرض والماء والنار والهواء، ومنه الخفيف.. كالنار.. والثقيل.. كالأرض...»، انظر: التعريفات، ص: 179.

<sup>3</sup> - راجع الهامش السابق.

<sup>4</sup> - المقصود بالفيض عند الحكماء: الذي تفيض عنه جميع الموجودات فيضا مباينا لذاته، أي أنه فاعل الكل، أو الوهاب مجازا، والفيض عند الصوفية هو عبارة عما يفيدته التحلي الإلهي... راجع: الجرجاني - التعريفات، ص: 192، والحفني - المعجم الفلسفي، ص: 200.

مع إرادتها القائمة بالخل في الأخص، إذ تعلقها بمتعلق واحد وقد افترقت في الأعم، لكون أجداهما قائمة بنفسها، ومثلها قائمة بالخل، فقد بطل حدهم.

\* الإلزام السابع: وهو أنه إذا كان الفاعل الحقيقي يخترع الأشياء في وقت دون وقت، وعلى وفق هيئة دون هيئة - كما تقدم عند إثبات العلم بالصانع تعالى - وهو غير مرید لها - كما ألزمناهم - فأحرى أن يخلقوا - كما زعموا - ونكتسب كما أثبتنا من غير إرادة، وتتفي الإرادة شاهداً وغائباً، وهذا هو جحد الضرورة. وإذا كان ذلك فقد انسد الطريق عليهم إلى إثبات العلم بالصناعة وصانعها، فإن معول الموحدين إنما هو على إثبات الإرادة ونفي الإيجاب، كما أن معول الملحدین على ادعاء الإيجاب ونفي الإرادة.

ولأجل هذه الإلزامات زاغ الكعبي<sup>1</sup> عن إثبات الإرادة لله - تعالى - اكتفاء بالعلم، فألزم الإيجاب بالذات، وعدم تأثير القدرة، وقدم العالم.

فاعتبروا يا أولي الأبصار في مذاهب نفاة الصفات لقصد التزيه أين تقول، - نعوذ بالله من القدر السوء - فيا غبطة من تأمل هذه الاستدلالات وثلج بها صدرا في الدارين.

## فصل: في تفاصيل الأوجه التي تثبت منها الصفات المعنوية للبارئ - تعالى - على مذهب أهل الحق.

واختلافهم في عددها بين مكثّر ومقل<sup>2</sup>، لكنه اختلاف لا يؤدي إلى نقض حقيقة، ولا نقص من كمال، ولا قدح في أوصاف الجلال والجمال.

فأما الكلام في تفاصيل أوجه إثباتها، فعلى أربعة أوجه: فمنها ما يثبت بالعقل، ويعضده النقل، ومنها ما يثبت بالنقل، ويعضده العقل، ومنها ما يثبتها من جهة الكمال المجمع عليه، [ص: 39] ويعضده العقل ولم يأت به نقل، ومنها ما أثبتته بعض الأئمة بالنقل، ولا يعضده العقل.

<sup>1</sup> - عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي أبو القاسم (ت: 319هـ / 931م) أحد أئمة المعتزلة وزعيم فرقة الكعبية: انفرد بآراء ومواقف داخل المدرسة الاعتزالية. من مؤلفاته كتاب: "التفسير" و"تأييد مقالة أبي الهذيل" و"مقالات الإسلاميين" ... انظر عنه وعن فرقته: البغدادي - الفرق: ص: 181 وما بعدها، والزركلي - الأعلام: 4 / 65-66.

<sup>2</sup> - في الأصل: (مقل).

## [ ما ثبت بالعقل وعضده النقل ]

فأما التي تثبت بالعقل، ويعضدها النقل، فهي الأربع صفات: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة. فأما ثبوتها بالعقل فمن جهة افتقار المخلوقات إليها - كما تقدم -، وأما النقل فما أخبر الله - تعالى - في كتابه العزيز من كونه حيا، علما، مريدا، قادرا، في آي لا تحصى، وأظهرها قوله - تعالى -: **﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾**<sup>1</sup>، و: **﴿خَوَّاهُ الْقَوَّةَ الْمَتِينَ﴾**<sup>2</sup>، فالله - تعالى - ذكر نفسه وأضاف لها القوة والعلم، والقوة والقدرة.

## فصل: [ ما أثبتته النقل وعضده العقل ]

وأما الصفات التي يشهد لها النقل، ويعضدها العقل، فهي ثلاث: السمع، والبصر، والكلام. فأما الكلام فجاء في الكتاب بلفظ الفعل مؤكدا بالمصدر، قال تعالى: **﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾**<sup>3</sup>، وقال تعالى: **﴿مَنْعَهُ مِنْ كَلِمِ اللَّهِ﴾**<sup>4</sup>. فلو كان الكلام هنا الوحي بالواسطة لم يصح التبعيض لأن الكل أوحى إليهم. وقال تعالى: **﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ يَرْسَلْ رَسُولًا فِيُوحِي بِأَمْرِهِ مَا يَشَاءُ﴾**<sup>5</sup>، فلو اتحد الكلام بالواسطة لم يصح هذا التقسيم. - وسنعتقد له فصلا فيما بعد إن شاء الله تعالى كما وعدنا به -.

وأما السمع والبصر فجاء في الكتاب، قال تعالى: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾**<sup>6</sup>، وقال تعالى: **﴿لَا تَخَافُ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾**<sup>7</sup>، وقال تعالى: **﴿أَبْصَرَ بِهِ**

<sup>1</sup> - النساء / 166.

<sup>2</sup> - الذاريات / 58.

<sup>3</sup> - النساء / 164.

<sup>4</sup> - البقرة / 253.

<sup>5</sup> - الشورى / 51.

<sup>6</sup> - الشورى / 11.

<sup>7</sup> - طه / 46.

﴿وَأَسْمِعْ﴾<sup>1</sup>، على معنى التعجب، وقال تعالى مخبراً عن إبراهيم -عليه السلام- أنه قال: ﴿يَا أَبَتِ لَهُ  
تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ...﴾<sup>2</sup>، فقد أخبر تعالى أنه سميع بصير. فقد ثبتت هاتان الصفتان  
بالنص ودليل الخطاب، والكل معضود بالمعجزة، فالخير كاف في إثباتهما.

وأما إثباتهما من جهة العقل فقد أثبتناهما في الرد على نفاة الصفات رداً كافياً شافياً، لكن كان  
إثبات هاتين الصفتين عليهما في كتابه العزيز على الوجه المعلوم في تمدح العرب، وشهادة القرآن. وقد  
صح فيما قدمناه عند ردنا على نفاة الصفات أن ذات الباري -تعالى- ليست هي صفة، وأن الصفات  
المعنوية لا ترجع لنفس ذاته -تعالى-، وأن أحكام المعاني يجب لها التعليل شاهداً وغائباً، وأن القائم  
بالنفس لا تعلق له. فصح من مضمون ما رتبناه أن السمع والبصر معنيان للبارئ -تعالى- وجب  
كونه بهما سميعاً بصيراً.

## فصل: [ ما ثبت من جهة الكمال المجمع عليه، وعضده العقل ولم يأت به نقل ]

وأما ما ثبت منها من جهة الكمال المجمع عليه، ويعضده العقل، ولم يأت به نقل، فهو سائر  
الادراكات التي تتم بها صفات الكمال، وهي: إدراك يتعلق بالطعوم، وإدراك يتعلق بالشموم، وإدراك  
يتعلق بالحرارة، والبرودة، واللين، والخشونة. وجميع هذه الادراكات تثبت الكمال شاهداً وغائباً،  
وثبتت على الوجه الذي ثبت به السمع والبصر من جهة العقل حرفاً بحرف، فلا يحتاج إلى إعادة ما  
فرغنا منه. لكن مع هذه الادراكات في الشاهد ضروب من الاتصالات على مجرى العادة تسمى ذوقاً،  
وشمّاً، ولمساً. وتعالى الله عن الاتصالات، فإنها من أوصاف الأجسام، وقد تقع هذه الاتصالات في  
الشاهد مع مواقع الادراكات فيقول المؤوف: شممت تفاحة فلم أدرك ريحها، وذقت العسل فلم أجد له  
طعماً، ولمست الماء فلم أحس برده. وهذا أدل دليل على أن الاتصالات لو كانت مرتبطة مع  
الادراكات ارتباط الوجوب لم تصح مع الآفات.

<sup>1</sup> - الكهف / 26 وقد جاءت في الأصل مكتوبة خطأ حيث كتب الناسخ: ( أسمع به وأبصر ).

<sup>2</sup> - مريم / 42.

ثم إن الأئمة - رحمهم الله - مختلفون في تعدد هذه الإدراكات، فمنهم من أفرداها في الغائب، وقال: هو إدراك واحد تدرك به هذه الصفات، ومنهم من قال: إنها إدراكات، لكل إدراك منها نوع تتعلق به على الأفراد.

فأما الذي زعم أنه إدراك واحد، فحجته أن قال: إذا كان متعلق كل إدراك منها بمجرد الوجود، والوجود لا يختلف في الوجودية، ولا تصح التفرقة في التعلق في هذه الصفات، فإذاً هي صفة واحدة تتعلق بالكل على وجه واحد.

وأما الذي عددها في الغائب فيعترض على صاحب هذا التوجيه بتعدد السمع والبصر في الغائب، فإن حكمهما مع هذه الصفات في التعلق واحد.

فإن قال: إن الله - تعالى - عدد السمع والبصر ولم يذكر هذه الصفات ولا عددها.

قيل له: تعدد السمع والبصر اللذين يتعلقان على وجه واحد يدل على تعداد هذه التي تتعلق على وجه واحد أيضاً، ومع أنا نجدها في الشاهد متعددة، فإننا ندرك الطعم تارة، والرائحة أخرى، وكذلك الذوق، فتعلم قطعاً تعدد الإدراكات في الشاهد؛ إذ لو كانت واحداً لوجب أن تتعلق بالكل في زمن واحد. فإذا صح تعددها شاهداً صبح غائباً، مع أن الله - تعالى - عدد السمع والبصر غائباً وهما يتعلقان على الوجه الذي تتعلق [ص: 40] هذه الصفات - كما تقدم -، فقد صح تعددها شاهداً وغائباً.

لكن مع هذا الاختلاف منهم في العدد وإفراده، لم يتصور - بحمد الله - من القوم قدح في حقيقة ولا نقص من كمال - كما شرطنا في أول الفصل -، لأن من أفرد<sup>1</sup> الإدراك والتعلق في الغائب علقه بجميع الموجودات، وأحال أن يفوت الباري - تعالى - شيء من المدركات، ومن عدد فقد أثبت الذوات، وعم المتعلقات، وأحال عليه - تعالى - الآفات.

فصح من هذا التقسيم أن عدد صفات الكمال المعنوية لله - تعالى - عشر صفات، وهي: الحياة، والعلم، والإدراك، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر، وإدراك الطعوم، وإدراك الروائح، وإدراك الحرارة والبرودة واللين والخشونة والرطوبة واليبوسة، واختلفوا في إدراك الألم واللذة.

<sup>1</sup> - في الأصل: (إفراد) بدل: (أفرد) والصواب ما أثبتنا.

## فصل: [ الصفات التي أثبت بعض الأئمة من النقل ولا يعضدها العقل ]

وأما الصفات التي أثبت بعض أئمتنا من النقل ولا يعضدها العقل فهي ثلاث: اليدان، و الوجه،  
والعين.

فأما اليدان فمن قوله - تعالى - لإبليس: ﴿ مَا مِنْكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيْهِ ﴾<sup>1</sup>.

وأما الوجه فمن قوله - تعالى -: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾<sup>2</sup>.

وأما العين فمن قوله - تعالى - لموسى - عليه السلام -: ﴿ وَلَتَصْنَعَنَّ عَلَىَّ عَيْنِي ﴾<sup>3</sup>.

والكلام في الاعتراض عليهم يطول، وليس وراءه طائل. على أنهم - رضي الله عنهم - لم ينقضوا  
أيضا في إثبات هذه الصفات حقيقة ولا نقضوا كمالاتهم - كما شرطناه -، لكن يعترضون بظواهر من  
آي يأبون حملها على ظاهرها فيعترضون في اليدين بقوله - تعالى -: ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>4</sup>،  
وبالأيدي في قوله: ﴿ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا ﴾<sup>5</sup>، فإن كانت اليدان صفة حلي مذهبهم -، فلتكن اليد  
والأيدي صفتين، وهم يأبون ذلك والمعنى واحد، فإن تسمية اليد واليدين والأيدي عبارات عن القدرة  
البالغة التي يتمكن بها إيقاع الفعل.

ويعترضون في العين بقوله - تعالى -: ﴿ تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>6</sup>.

فإن قالوا: الأعين في هذه الآية أعين الماء التي تفجرت لنوح - عليه السلام - في قوله - تعالى -:

﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ص / 75.

<sup>2</sup> - القصص / 88.

<sup>3</sup> - طه / 39.

<sup>4</sup> - الفتح / 10.

<sup>5</sup> - يس / 71.

<sup>6</sup> - القمر / 14.

<sup>7</sup> - القمر / 12.

قيل لهم: هذا غير بعيد، لكن قد يتصور أيضا في العين مثل ذلك، فيكون موسى - عليه السلام - صنع في تربيته على صفة عين من عيون الماء، فقد قال - تعالى - مخبرا عن فرعون وقومه: ﴿**تَرْكَبُوا مِنْ جَنَاحِ وَيْحُونَ**﴾<sup>1</sup>. وإن صرفوا الأعين إلى أشرف الناس الذين كانوا مع نوح في السفينة من المؤمنين - فإن العرب تسمي الأشراف أعينا وعيونا -، صرفنا العين في الآية الأخرى إلى أم موسى - عليه السلام - التي أوحى الله إليها وربط على قلبها، ويكون ﴿**تَصْنَعُ**﴾، أي تربي عند أمك وتكون ﴿**على**﴾ بمعنى: "عند"، لكون حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ولئن ساغ في هذه الآية ما ذكره فما قولهم في قوله - تعالى -: ﴿**وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا**﴾<sup>2</sup>، ولا يتصور في الأعين المذكورة في هذه الآية سوى الحفظ والكلاءة، أو العلم والإحاطة، فإذا تعارضت هذه الاحتمالات لم يصح إثبات الصفات الأزلية من المحتملات، بل هي عبارات عن غاية الحفظ والكلاءة. وأما الوجه فيعارضون فيه بقوله - تعالى -: ﴿**فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَهُ وَجْهَ اللَّهِ**﴾<sup>3</sup>، وقوله - تعالى: ﴿**إِنَّمَا نَطَعُهُمْ لَوَجْهَ اللَّهِ**﴾<sup>4</sup>، وهم يأبون حمل هذه الآيات على الصفات، ويتأولونها بالطاعة والانقياد لأمر الله - تعالى -، فما بالهم يتأولون ظواهر بصفات الأفعال ويردون مثلها لصفات المعاني؟!<sup>5</sup>

وكذلك يعارضون<sup>6</sup> في كل ما أضاف الله - تعالى - لنفسه في الكتاب من روح آدم وعيسى عليهما السلام -، ونوره، واستوائه، ومجيئه، والساق، والجنب<sup>7</sup>،..... إلى غير ذلك، وكذلك كما جاء في السنة من نزوله - تعالى -، وإتيانه<sup>8</sup>،

<sup>1</sup> - الدخان / 25.

<sup>2</sup> - الطور / 48.

<sup>3</sup> - البقرة / 115.

<sup>4</sup> - الإنسان / 9.

<sup>5</sup> - الواقع أن رأي الاتجاه الذي يناقشه ابن خنير هنا في هذه المسألة يحيل إلى رفض التأويل الذي يصرف اللفظ عن معناه الوضعي، إذ يدفع أصحابه وجود المجاز إما عاما أو في القرآن لأجل هذا، ونهجهم في ذلك هو جمع الآيات والأحاديث الصحيحة من الموضوع الواحد لتمام وضوح المعنى والمراد.

<sup>6</sup> - في الأصل: ( يعرضون ).

<sup>7</sup> - ذكرنا أمثله من آيات القرآن سابقا، راجع: فصل: في الرد على المشبهة.

<sup>8</sup> - تقدم مثاله.

وصورته<sup>1</sup>، وقدمه<sup>2</sup>، ورجله<sup>3</sup>، ونفسه<sup>4</sup>، ويمينه<sup>5</sup>، وضحكه<sup>6</sup>، وحياته<sup>7</sup>.. إلى غير ذلك، وهم يأبون أن تكون من هذه المضافات صفات الباري - تعالى - سوى ما ذكروه ويخرجون له أحسن تأويل بأوضح دليل.

ولولا قصد الاختصار لامتد الكلام في تأويل هذه الآي والأخبار بما فيه مقنع. وجملة الأمر أن كل صفة لا يثبت للبارئ - تعالى - بإثباتها كمال، ولا يتنفي عنه بنفيها نقص، ولا تقتصر إليها الأفعال، ولا يقوم على إثباتها دليل من العقل، ولا نص قاطع من النقل، فقد انسد الطريق إلى إثباتها<sup>8</sup>. وأما البقاء والقدم فقد تقدم الكلام فيهما عند كلامنا في نفي التشبيه إلى ثبوت موجود لا أول له ولا آخر...

وبعد فالمعذرة إلى الإخوان في التقدم بين يدي الأئمة - رضي الله عنهم - في مثل هذه المسائل، لكن إذا حصص الحق فلات حين مناص، - ونسأل الله الخلاص في الإخلاص -.

## فصل: [ الكلام في صفات الأفعال ]

[ص: 41] وأما الكلام في صفات الأفعال فهي سهلة المأخذ، لأن الفعل لا يرجع لنفس الفاعل منه صفة ولا لنفس صفاته، وذلك أن وقوع الفعل جائز و صفات الأنفس واجبة. فإن قال المعتزلي: ما علم الله أنه يقع يجب وقوعه لاستحالة تغير العالمية.

<sup>1</sup> - مثل حديث البخاري عن أبي هريرة في (كتاب: الاستئذان، باب: بدء السلام): ﴿خلق الله آدم على صورته﴾، انظر: الصحيح: 11 / 3، رقم: 6227، وإن كان للعلماء في إعادة الضمير على الله فيه كلام، راجع عن ذلك مثلاً: ابن حجر - فتح الباري: 5 / 183.

<sup>2</sup> - تقدم مثاله.

<sup>3</sup> - تقدم مثاله كذلك.

<sup>4</sup> - كقوله تعالى: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾، المائدة / 116.

<sup>5</sup> - ذكرنا مثاله سابقاً.

<sup>6</sup> - تقدم مثاله من قبل أيضاً.

<sup>7</sup> - كقوله سبحانه: ﴿الحق القيوم﴾، آل عمران / 2.

<sup>8</sup> - يرى المخالفون بأنه لو وقع الالتزام بهذا حقاً لما احتاج الأمر إلى تأويل أصلاً، لأن الصفات المختلف بشأنها ثابتة في القرآن والسنة الصحيحة.



قلنا: ما علم الله - تعالى - أنه يقع فلا بد من وقوعه، وما علم أنه جائز لنفسه فهو جائز، ولا يخرج العلم بأنه يقع أو بأنه لا يقع عن قضية جوازه. ولولا صحة جوازه لم يتقدر مختاراً، فإن الاختيار لا يتعلق بالواجب. وهذا يطرد في العلوم شاهداً وغائباً؛ وذلك أنا نعلم أن قيام الساعة واقع بالخبر الصدق، ونعلم مع ذلك أن وقوعها من الجائزات، ولو لم يكن جائزاً لما تعلق به اختياره. وكذلك نعلم أن دخول الكفار الجنة جائز، وكذلك رجوعهم إلى الدنيا، ونعلم بالخبر أن ذلك لا يقع أصلاً.

فصح من هذا أن حكم الإرادة لا يغير<sup>1</sup> حكم الجواز. وهذا وجه الرد على المعتزلة، على أنهم نقضوا قولهم في هذه المسألة؛ حيث قالوا: إن الله - تعالى - أمر الكافر بالإيمان وأراد وقوعه منه، مع علمه - تعالى - بأن إيمانه لا يقع. فإذا كان العلم بما يقع يوجب الوقوع فيلزم أن يكون العلم بما لا يقع يحيل الوقوع. ويلزم المعتزلة أن الباري - تعالى - يريد وقوع المحال مع علمه بأنه لا يقع، ويكلف العباد ما لا يطيقون، وهم يأبون ذلك. وهذا إلزام لا يجلدون عنه محيصاً.

وسنشتع الكلام في هذه المسألة عند كلامنا في حقيقة الكلام - إن شاء الله تعالى -، على أنهم لو طولبوا في نقض الإرادة لطاشت عقولهم، فإنهم قالوا: الباري - تعالى - عالم لنفسه، ولذا وجب أن يكون عالماً بجميع المعلومات، ومما علم أن "أباً لب" لا يؤمن وهو مع ذلك أراد إيمانه، والإرادة مشروطة بالعلم بالمراد، وهذا معلوم ضرورة، فكيف يريد إيمان من علم أنه لا يؤمن؟! فتأمل هذه المسألة، فإنها عليهم أشد من وقع الصواعق والسنين الحوالق<sup>2</sup>؛ لكونها تلزمهم أن الله - تعالى - يريد المحال، أو يكلف العباد ما لا يطيقون، وهم يأبون ذلك. فخرج من مضمون ما ذكرناه أن صفات الأفعال لا يرجع منها للفاعل سوى كونها مختارة.

فإن قيل: أليس الفاعل منا يتغير في نفسه عند إيقاعه فعله؟

قلنا: نعم، ولكن لا يرجع تغيره في نفسه لإيقاع فعله، وإنما يرجع تغيره لحكم ما قام بنفسه من فعله، حيث يكون ساكناً، فيتحرك بالحركة الحادثة إلى غير ذلك من الطوارئ. وأما من يوقع فيما خرج عن ذاته فلا يلزمه التغير، ولا يجوز أن يفعل فيما خرج عن ذاته إلا الله فقط.

وبهذا الوجه نرد على الفلاسفة ومن سواهم من القائلين بالإيجاب، وهي المسألة التي وعدنا بها عند الكلام معهم في إلزامهم تغير الواجب الوجود بمعلولة الجائز، فإننا لما ألزمتهم تغير الواجب الأزلي عند

<sup>1</sup> - في الأصل: (يغير) بدل: (يغير) ولا معنى لما جاء في الأصل.

<sup>2</sup> - السنين الحوالق، أي السنوات المشوومة، قال ابن الأعرابي: «الحلق: الشوم، وهو مجاز»، الزبيدي - التاج، (مادة: حلق): 320 / 6.

وقوع الموجب، لكونه أوجب بعد أن لم يوجد، ألزمونا بغير الفاعل الأزلي عند وقوع الفعل، لكونه فعالا بعد أن لم يفعل. والفرق بين الحالتين أن الموجب الأزلي يوجب بنفسه من غير اختيار، فيجب أن يكون موجبه أزليا، فلو تأخر وجود موجبه عن نفسه طرفة عين لبطلت صفة نفسه، وفي بطلان صفة نفسه بطلان نفسه ووجوب عدمه. فحكم الفاعل الأزلي يخالف حكم الموجب الأزلي؛ لأن الفاعل يجب أن يكون سابقا لمفعوله، إذ المفعول ما له أول، والأزلي ما لا أول له. وأيضا إن المفعول مختار، والأزلي ينافي الاختيار في ذاته لوجوبها، فالاختيار إنما يتعلق بالممكن، والإمكان ينافي الوجوب، فإذا كان البارئ - تعالى - يفعل في الخارج، فلا يلزمه التغير بفعله.

### فصل: [الاختلاف في تسميته - تعالى - خالقا في الأزل]

واختلف المحققون في تسميته - تعالى - خالقا في الأزل، فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منعه، وكلا الفريقين ما غرض من كمال ولا قدح في حقيقة. فأما حجة المانع فهي أن قال: البارئ - تعالى - أزلي، والخلق حادث مفعول بعد أن لم يكن، واسم الفاعل مشتق من الفعل، والفعل ينافي الأزل، وصفات الأفعال لا يرجع منها إلى الفاعل حقيقة سوى أن فعل بعد أن لم يفعل، فخرج من مضمون ذلك أن صفات فعله - تعالى - أغير له، ويتعالى أن يتصف بالأغيار في الأزل. ويوضح ذلك أن البارئ - تعالى - قادر في الأزل، فيجب أن يتصف بقدرة أزلية قائمة به موجبة له حكم القدر، فاتصافه في الأزل بالقادر واجب، [ص: 42] واتصافه في الأزل بالخالق محال، فقد صح الفرق بين القادر والفاعل، فلا يجوز أن يسمى البارئ - تعالى - خالقا أزلا.

### فصل: [رأي المجوزين، ورأي آخر]

وأما من قال بأنه - تعالى - يسمى خالقا في الأزل، فمذهبه أن الاسم هو المسمى، فإذا سمي خالقا، فالخالق هو الرب الذي هو الاسم، والخلق هو المخلوق، وليس الخالق اسما للخلق ولا الخلق اسما للخالق، وظن ذلك في جميع صفات الأفعال كالرازق، والباعث، والحبي، والمميت... إلى غير ذلك، وهم يسمونه خالقا في الأزل حقيقة لكونه يصح له الخلق متى شاء.

ومن الناس من قال: إن الاسم غير المسمى، فإذا سمي البارئ - تعالى - خالقا في الأزل، فإنما هو على سبيل المجاز، كما يسمى الكاتب كاتباً وإن لم يكتب، والسيف صارماً وإن لم يصرم. وفي هذا نظر، فإن الذي قاسوا به ليس بمجاز، فإن الكاتب لا يسمى كاتباً حتى يكتب بدليل أنه لو لم يكتب في ثاني حال، فلا يسمى الكاتب كاتباً إلا حقيقة. وأما السيف فقد يسمى صارماً مجازاً، لاتحاد جنسه في الصرم، لكن لم يسم الجنس صارماً حتى تقدم الصرم لبعض جنسه، فسمي الجنس صارماً مجازاً بالتبعية لصارم حقيقة. فإذا لا يسمى البارئ - تعالى - خالفاً على هذا القياس مجازاً ولا حقيقة مع أن هذه القول متهمة باعتقاد القوة التي أشارت إليها الفلاسفة حيث قالوا: "النحلة في النواة بالقوة، والإنسان في المني بالقوة" ... إلى غير ذلك، وهذا قول بالطبع وادعاء ما لا دليل عليه.

## فصل: [ رأي ابن خنير ]

والذي عندي أن الله - تعالى - يسمى خالفاً في الأزل حقيقة من وجهين:  
 \* أحدهما: أن الله - تعالى - مخبر عن جميع معلوماته بخبر أزلي، ومما يخبر به عن نفسه أنه خالق، لعلمه بأنه يخلق. فهذه تسمية سمي بها نفسه في الأزل حقيقة من غير مراعاة الخلق، ونعتضد في هذه القولة بقوله - تعالى - للملائكة قبل أن يخلق آدم - عليه السلام -: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾<sup>1</sup>، فقد أطلق تسميته خالفاً لآدم قبل أن يخلقه ويطرده ذلك في سائر أسماء الأفعال كالباعث، والوارث... إلى غير ذلك من الأسماء.

\* والثاني: أن العرب تسمي المقدر لأشكال الأجسام خالفاً، وقعت الأشكال منه أو لم تقع، لأن التقدير أول ما يقع في النفس ثم يقع بالفعل، فصار وقوع المقدور تابعاً للتقدير، قال - تعالى -: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّيرِ ظَهْرَ طَيْرٍ﴾<sup>2</sup>، أي تصور منه، ويقال في المطابق من الأجسام فرته أيدي الخواقي. وقال الشاعر: [الكامل]

«وَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ خَلْقِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ص / 71.

<sup>2</sup> - المائدة / 110.

<sup>3</sup> - أورد الزبيدي هذا البيت في "التاج" دون التنصيص على صاحبه، انظر: 279 / 10، كما ذكره ابن منظور في لسان العرب، منسوباً إلى زهير بن أبي سلمى، انظر اللسان، ط: 1 دار صادر، بيروت: 1990: 15 / 153.

وقال الحجاج<sup>1</sup> في خطبته: « وإذا خلقت فريت »، أي إذا قدرت فعلا أمضيته، يعني أنه يقدر في نفسه الأمور ثم يوقعها على وفق تقديره، فوصفه بالتمكن مما يريد إيقاعه، وغيره ضعيف ممنوع يقدر لأمر ولا يتمكن من إيقاعه كما قال: [الوافر]

**«يريد العبد أن يوئى مناه # ويأبى الله إلا ما يريد»<sup>2</sup>**

وقيل: [البسيط]

**«ما كل ما يتمنى المرء يدركه # تجري الرياح بما لا تشتهي السفن»<sup>3</sup>**

ولا شك أن البارئ - تعالى - قدر في تصوير العالم بأسره على الوجه الذي وقع، من العرش إلى الفرش لعلمه به وإرادته له وخيره عنه - كما تقدم في إثبات حدث العالم -، ثم وقع العالم في ثاني حال على وفق تقديره في الأزل. فقد ثبت الخلق الذي هو التقدير للمقدرة بالإرادة الأزلية على وفق العلم الأزلي والخير الأزلي.

فصح أن البارئ - تعالى - يسمى خالقا في الأزل حقيقة من جهة التقدير الأزلي، ونعضده<sup>4</sup> في هذا الوجه بقوله - تعالى -: «هو الله الخالق، الباري المصور»<sup>5</sup>، قال الأستاذ أبو إسحاق - رضي الله عنه -: «الخالق هنا المقدر في الأزل كون العالم على ما يقع عليه، والبارئ المخترع له والمصور الذي أوقع تصويره في الحدث على وفق تقديره في الأزل»، وهذا واضح لا خفاء به. فصح من مضمون ما ذكرناه أن الله - تعالى - يسمى خالقا في الأزل حقيقة، وبالله التوفيق. وهذه قولة نادرة ما أرى سبق إليها أحد. - ونسأل الله بعد الاعتراف بالعجز والقصور السلامة والعفو من الخوض في تفاصيل أسمائه الحسنى، وصفاته العلى بحوله وطوله -.

<sup>1</sup> - يقصد الحجاج بن يوسف الثقفي (ت: 95 هـ / 714م)، القائد الخطيب الباهية، وهو الذي قاتل عبد الله بن الزبير أيام الأمويين في الأماكن المقدسة، وإلى جانب مهامه السياسية والعسكرية كان الحجاج أفصح العرب. راجع: ابن خلكان - وفيات الأعيان: 2 / 29، والزركلي - الأعلام: 2 / 168.

<sup>2</sup> - جاء في ديوان الشافعي: « حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا يوسف بن عبد الأحد، قال: قلت للزمري: كان الشافعي يتروح بيتين من الشعر، ما هما؟ فأشديني: « يريد المرء أن يعطى مناه # ويأبى الله إلا ما أراد يقول المرء فائدي ومالي # وتقوى الله أفضل ما استفادا ».

انظر: الديوان، جمع وتعليق: محمد عفيف الزعبي، ط: دار الجيل، بيروت: 1392 هـ / 1974م، ص: 41.

<sup>3</sup> - بيت للمتنبي من قصيدة قالها بعد أن نعاه قوم بمجلس سيف الدولة بجلب، انظر: الديوان، ص: 472.

<sup>4</sup> - في الأصل: ( نعتضده ) ولا معنى له.

<sup>5</sup> - الحشر / 24.

## فصل: في إثبات كون البارئ تعالى متكلمًا بكلام أزلي يتعالى عن الحروف والصوت.

كما وعدنا به عندما تكلمنا في إثبات الصفات المعنوية للبارئ - تعالى - بأن نفرد لإثبات الكلام الأزلي فصلا على حياله. والسبب في تأخيرهِ وإفراذه أن ننبه المسترشد أن يحضر قلبه ويجمع أمره للنظر في هذا الأمر المهم من ثلاثة أوجه:

\* أحدها: أن في إثباته كمال الألوهية، وترتيب المملكة، وقهر العزة، وتعظيم الربوبية، وخوف البطش، ورجاء الرحمة بالترغيب والترهيب، والأمر والنهي، [ص: 43] والوعد والوعيد،... إلى غير ذلك.

\* والثاني: أنه لو لم يثبت للبارئ - تعالى - كلام، لما صحت نبوة ولا شريعة ولا طاعة ولا معصية ولا عقوبة ولا مثوبة ولا كان بيننا وبينه وسيلة ولا قرينة.

\* والثالث: التحرر مما موه به عميان الفلاسفة والبراهمة من ادعاء نفيه، واستحالة وجوده، وتقليد<sup>1</sup> خفاش المبتدعة [لهم] في<sup>2</sup> كونه صوتا وحرفا، مخلوقا لله - تعالى -، قائما بذاته - تعالى -، أو بجماد كالشجرة وغيرها، أو بغير محل.

## فصل: [ اختلافهم في إثباته ]

واختلف الحقوقيون - رحمهم الله - في إثباته، فمنهم من ركن إلى التوفيق، ومنهم من ركن إلى نفي النقائص، ومنهم من ركن إلى الإجماع -؛ إذ قد أجمع المؤلف والمخالف من الإسلاميين على أن البارئ - تعالى - متكلم أمرناه واعد متوعد، ولكن اختلفوا في ماهية الكلام لماذا يرجع -، ومنهم من لم يقطع في إثباته إلا من جهة العقل، وهو - لعمر الله - أثلج للصدور وأحسم لشبهات الغرور.

## فصل: [ إثبات كلامه - تعالى - من جهة العقل ]

والاستدلال عليهم من جهة العقل يحصل من ثلاثة طرق:

<sup>1</sup> - في الأصل: (تخليد) بدل: (تقليد) وهو تحريف واضح.

<sup>2</sup> - في الأصل: (من) بدل: (في) والصحيح ما أضفته بين المعقفين ثم ما أثبتناه.

**الطريقة الأولى:** وهي أخرى بالتقدم وأولى، لأن الكلام فيها أغمض وأكثر شغبا من الذي يليها من الطرق، فلنوجز فيها على أوضح ما يمكن وأحصره. وذلك أن الكلام في الشاهد على ضربين: حقيقة ومجاز. فالجهاز هو الصوت الذي تصطك فيه الأجرام، وتقطعه الحروف التي هي أحواله التي يتمثل بها ويختلف، وقد جعله الله - تعالى - ونصبه عبارة عن كلام النفس الحقيقي الدائر في الخلد، قال الشاعر: [الكامل]

### «إن الكلام<sup>1</sup> لفي الفؤاد وإنما # جعل اللسان على الفؤاد دليلا»<sup>2</sup>

فكلام الباطن هو الكلام الحقيقي، الذي هو أصل الكلام الظاهر ومنبعه، الذي هو مرتبط بالحياة، مشروط بأربع صفات من صفات الحي، وهي: النظر، والعلم، والشك، والجهل لا ارتباط له مع الحياة إلا بهذه الأربع صفات، وما سوى ذلك من أضداد العلم كالغفلة، والذهول، والغشية، وغير ذلك، إنما يكون معها الخرس الذي هو ضد الكلام، وهو عرض من الأعراض يقبله المحل كما ذكرنا من سائر أضداد العلم الذي لا يكون معها الكلام.

وأما ارتباط الكلام مع النظر، والعلم، والشك، والجهل، فهو أن الجاهل إذا جهل شيئا أخبر عنه على خلاف ما هو به على وفق تعلق الجاهل به، فإذا شك فيه أخبر عنه ترددا على وفق تعلق الشك، فإذا علمه أخبر عنه على ما هو به على وفق تعلق العلم به، فإذا نظر فيه أخبر عنه على وجه التطلب والبحث، فإذا غفل عنه، قام به مع الغفلة الخرس، فيمنعه من الخير<sup>3</sup> عن المعقول عنه، كما منعه الغفلة من العلم به.

فإن أنكر منكر أنه عرض، وأن الغفلة ليس معها بدل من الكلام، قلنا: فيجوز أن يعرى المحل عن عرضين هما علم وكلام يقبلهما لنفسه ثم يعرى عنهما ويقبل عرضا واحدا هو غفلة متعلقة بمعقول ذلك العلم من غير خرس، فيلزم عرو المحل عن الشيء ونقيضه اللذين هما: الكلام والخرس، وذلك محال على مذهب أهل الحق. ويلزم أيضا وجود شرط بلا مشروط، فإن الحياة باقية في المحل، وهي شرط في

<sup>1</sup> - ويرى: (البيان) بدل: (الكلام).

<sup>2</sup> - بيت ينسب في العادة للأخطل، وقد طعن السلف في هذه النسبة وذهبوا إلى أنه موضوع ومصنوع. قال أبو محمد بن خشاب - العالم الأديب الشهير - «قد فتشت دواوين الأخطل العتيقة فلم أجد هذا البيت فيها»، وقد نسب بعضهم لشاعر يدعى ابن ضمضم، انظر: ابن النجار محمد بن أحمد الحنبلي - شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط: دار الفكر، دمشق: 1400هـ - 42/2.

<sup>3</sup> - في الأصل: (الخير) بدل: (الخير) وهو تصحيف.

وجود كل ما يوجد معها من صفات الكمال ونقيضها من النقائص، فإذا عدم الكلام من المحل ولم يكن له ضد يعقيه وجب عدم الحياة.

## فصل: [إثبات كلام النفس]

فإن قيل: إنما يسلم لكم من الاستدلال بعد إثبات كلام النفس، فإن لم يثبت كلام النفس مع العلم، فأحرى أن لا يثبت خرس مع غفلة.

فنقول: الدليل على إثبات كلام النفس أننا نعلم قطعاً لا استرابة فيه أن السيد إذا أمر عبده وجد في نفسه اقتضاء الطاعة منه وجدانا ضروريا، فلا يخلو ذلك الاقتضاء أن يكون وجوداً أو عدماً. ومحال أن يكون عدماً، فإن العدم لا يعقل طلباً، فإن الطلب يتميز بحاله عن سائر الموجودات، فثبت أنه وجود. فلنسير الساعة صفات الطالب:

فإن قدر أنه علمه فباطل؛ فإن العلم كشف لا طلب فيه، وأيضاً فإن العلم بالمطلوب سبق الطلب. وإن قدر إرادة فباطل؛ فإن حكم الإرادة اختصاص لا طلب فيه، والتفرقة بين الاختصاص والطلب معلومة، على أن الإنسان قد يريد وقوع الفعل ويأمر به بعد مدة<sup>1</sup>. فلو كانت الإرادة هي الطلب لم يتأخر الطلب عنها، ونحن نعلم أن المرید إذا أمر بمراده تجدد عليه حالة ليست حالة اختصاص، وهذا بين لا خفاء به؛ إذ من المحال تجدد حال من غير علة — كما قدمنا عند إثبات صفات المعاني —، فإذا لم يرجع الطلب إلى العلم والإرادة فأحرى أن لا يرجع لغيرهما.

فإن قالوا: يرجع الطلب إلى الاعتقاد، فأبعد وأبعد؛ فإن الاعتقاد إنما هو عبارة عن توالي الظنون على المحل والظن ليس بطلب.

والذي يحسم الطلبية، ويدراً الشبهات في هذه المسائل، أن الأمر له أن يأمر بما لا يريد — كما تقدم —، والدليل على ذلك أنه — تعالى — أمر الكافر بالإيمان بإجماع منا ومن المخالف، فنقول: لا يخلو أن يعلم أنه يؤمن أو لا يعلم.

فإن قال: لا يعلم هل يؤمن أو لا يؤمن، فهو كافر بإجماع منا ومنهم؛ فإنهم يأتون ذلك.

وإن قالوا: يعلم أنه لا [ص: 44] يؤمن.

<sup>1</sup> - في الأصل: (مرة) بدل (مدة) .

قلنا: فكيف يصح أن يريد منه الإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن، لا سيما مع قولكم إن وقوع خلاف المعلوم من الجائزات محال، فكيف يعلم أن وقوعه محال ويريد وقوعه؟! ولو صح هذا لصح في الشاهد أن يريد العاقل أن تجتمع الضدان وأن لا تجتمع، وذلك محال ما بقي عاقلان. فصح من مجموع هذا أن الأمر يأمر بما يريد أن يقع، وبما لا يريد أن يقع، فلا يرتبط الأمر بالإرادة أصلا.

## فصل: [رد على المخالفين]

فإن قيل: ولعل الذي يدور في الخلد إنما هو خير مقدر بالحرف والصوت، يهجس في النفس، فيظن الظان أنه خير النفس، وهو حرف وصوت.

قلنا: الذي يحده في نفسه بتقدير الصوت إنما هو تخيل خير لا خير. وبرهان ذلك أن المديان يعلم أن غريمه إذا طلبه بدينه محق، ثم يزور في نفسه الإنكار إذا طلبه عند الحاكم، فيجد إذ ذاك مكذبا يكذبه فيما زوره على الدوام ما دام هو يزور ذلك الكذب في نفسه، فإذا أزال ذلك التزوير بقي الخير الصديق مستمرا ما بقي العلم.

فإن قالوا: إنما يكذبه العلم، وليس ثم خير يكذبه.

قلنا: هذا باطل؛ فإن التكذيب والتصديق إنما هو صفة الخير الذي مع العلم لا صفة للعلم. فتأمل -رحمك الله- هذا الاستدلال واقدره حق قدره، فإنه ييهتهم وينقض عليهم كل ما أدلوا به في نفي كلام النفس وصرفه إلى الإرادة أو سواها.

فبهذه الطريقة ثبتت كلام النفس في الشاهد، ثم نظردا في الغائب. فنقول: إذا ثبت أن الله -تعالى- عالم بجميع المعلومات، وأن الحرس لا يصح إلا من الغافل، وأن الغفلة عليه -تعالى- محال لوجوب كونه عالما بجميع المعلومات، فقد وجب كونه متكلمًا لوجوب كونه عالما بجميع المعلومات. فقد ثبت كلام النفس شاهدا وغائبا عقلا - وبالله التوفيق -.

الطريقة الثانية: وهي أبسط من هذه وأقرب، وهي أنه قد صح وثبت أنه -تعالى- خلق الخلق بقدرته واختصهم بإرادته وأتقنهم بعلمه، وأنهم مقهورون مسخرون تحت ربة العبودية لا تتحرك ذرة فما فوقها وما دونها إلا بإذنه. فإذا نظر العاقل الموفق إلى ذلك علم بالضرورة أنهم يجوز أن يكونوا مأمورين منهيين مكلفين، فلو لم يكن البارئ -تعالى- متكلمًا لما صح أن يكون أمرا ناهيا؛ فإن الأمر والسنهي من أوصاف الكلام، ولو كان كذلك لم يصح العلم بالجواز المعلوم ضرورة لاستحالة تعلق



العلم على خلاف الحقيقة، وفي تقدير قلب جائز مستحيلا تجويز استحالة كل جائز، فيؤدي ذلك إلى قلب الحقائق، وهو محال.

فثبت بجواز كون الخلق مأمورين منهيين وجوب كون الباري - تعالى - متكلمًا، فإنه متى ثبت جواز حكم للباري - تعالى - في الخلق، وجب أن تكون علة ذلك الحكم واجبة في حكم الرب لاستحالة قيام الحوادث به، إذ الجواز لا يليق<sup>1</sup> بصفات جلالة. فهذه حقيقة تشاكه الضروريات لأنها منبئة عن أصل العلم بالجواز المعلوم ضرورة - والله المستعان -.

**الطريقة الثالثة:** وهي منبئة عن صحة النبوات، وذلك أن النبوة قد ثبتت وقامت الأدلة عن صحة ثبوتها جوازًا ووقوعًا، والمخالفون من أهل القبلة مجتمعون معنا على صحة ذلك، ومعظم ما جاءوا به عن الله - تعالى - إنما هو الأمر والنهي والوعد والوعيد عليهما. وهذه الجملة لا تعقل إلا لأمر ناه وأعد متوعد. فلو لم يكن الباري - تعالى - متكلمًا لم تصح النبوة ولا شيء مما ذكرناه، لاستحالة وجود الأمر والنهي ممن لا يكون متكلمًا، وهذا معلوم على البديهة لا يحتاج فيه إلى سر نظر، ومخالفونا مجتمعون معنا على ذلك. إلا أنهم أنكروا حقيقة الكلام النفسي، واستبعدوه وردوه إلى الحرف والضوت الذي هو عبارة عن الكلام الحقيقي - كما تقدم في صدر المسألة -:

فأما الجسمة فزعموا أن الله - تعالى - عن قول المبطلين - متكلم بحرف وصوت خلقه في ذاته فصيره ظرفًا للحوادث - تعالى عن ذلك علوا كبيرا -، وهؤلاء أرك عقولا وأحط أقدارا من أن يراجعوا، فإن عين مذهبيهم في الفساد مرادة، لأن أول ما يلزمهم أن يكون الباري - تعالى - محدثًا، لكونه قابلا للحوادث - تعالى عن ذلك -.

وأما المعتزلة فلم يرضوا بهذه الرذيلة، وقصدوا التترية، لكن وقعوا في محالات لا مخرج لهم منها، فقالوا: كلام الله - تعالى - مخلوق: حروف وأصوات.

قلنا: الكلام الذي ادعيت أنه حروف وأصوات إنما هو عبارة عن الكلام النفسي كما قال المحققون وصح عند أهل اللغة، وجاء في كتاب الله - تعالى - حيث قال: ﴿ويقولون في أنفسهم﴾<sup>2</sup>، وقال: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>3</sup>، ثم أكد بهم الله - تعالى -

<sup>1</sup> - في المخطوطة الأصل: (تليق) بدل: (يليق).

<sup>2</sup> - المجادلة / 8.

<sup>3</sup> - المنافقون / 1.

فقال: ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾<sup>1</sup>، ولا شك أن قولهم بأفواههم ما كان كذباً<sup>2</sup> حيث كانوا يقولون بكلام أنفسهم: ما أنت رسول الله. فإن قالوا: إنما المسمى كذباً جهلهم.

قلنا: تسمية الجهل كذباً مجاز، وإنما الكذب خبر عن الجهل لا نفس الجهل، فما الذي أخرجكم عن الحقيقة إلى المجاز من غير ضرور؟! وهذا عين الرية! فصح أن الكلام الحقيقي لنا هو كلام النفس بشهادة العقل والنقل، وما سواه من الأصوات والرموز والإشارة والكتابة... وغير ذلك من الأمارات [ص: 45] إنما هو عبارة عن الكلام لا نفس الكلام.

ثم لو سلمنا للمعتزلة هذه الأقوال جدالاً قلنا: الكلام الذي تثبتونه للبارئ - تعالى - حروفاً وأصواتاً مخلوقة، لا يخلو أن يخلقها في نفسه، أو يخلقها في غيره، أو يخلقها لا في محل. فإن قالوا: يخلقها في نفسه، للزمهم ما ألزم المشبهة حرفاً بحرف، وهم يأتون ذلك. وإن قالوا: يخلقها<sup>3</sup> في غيره، وجب أن يكون ذلك الغير متكلماً بها، إذ الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، ولا يتصف بها إلا من قامت به. وإذا كان الغير متكلماً بها لزم أن تقول الشجرة لموسى عليه السلام: ﴿إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري﴾<sup>4</sup>، و﴿إني أنا الله رب العالمين﴾<sup>5</sup> وهذا ألزم لهم من حبل الزريد. وإن قالوا: يخلقها لا في محل، فمحال أيضاً من أربعة أوجه: أحدها: قيام العرض بنفسه.

والثاني: أن يكون البارئ - تعالى - غير متكلم لأنه إذا لم يقم به لم يتصف به. والثالث: أنه - تعالى - لو اتصف بأحكام الحوادث على أي وجه كان، قامت به أو لم تقم به، لوجب حدوثه، لأننا وإياهم لم نعلم حدث الجواهر إلا<sup>6</sup> بتجدد الحوادث عليها، نعم وكان يلزم أن

<sup>1</sup> - نفس السورة والآية.

<sup>2</sup> - في الأصل: (كذباً).

<sup>3</sup> - في الأصل: (يخلقها).

<sup>4</sup> - طه / 14.

<sup>5</sup> - القصص / 30، وفي الأصل: (إني أنا الله رب العالمين) وفيه خطأ في لفظة إني.

<sup>6</sup> - في الأصل: (لا يدل) (إلا).

يتصف بكل ما خلق. فإن القدرة تتعلق بالمقدور على سواء، والمقدور يبرز على سواء. فلو كان البارئ -تعالى- يتصف ببعض خلقه لجاز أن يتصف بالكل حتى يقال: إنه مصوت، ناطق<sup>1</sup>، ساكن، متحرك، ساكن... إلى غير ذلك من سائر ما يخلق، وهذه فضائح لا يبوء بها عاقل.

والرابع: إلزامهم حوادث لا أول لها من نص الكتاب العزيز، فإن الله -تعالى- يقول: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>2</sup>، فإذا كانت: ﴿كُنْ﴾ مخلوقة فلتفتقر إلى ﴿كُنْ﴾، و﴿كُنْ﴾ تفتقر إلى ﴿كُنْ﴾ كذلك لغير غاية، وما لا يتناهى يستحيل دخوله في الوجود.

فإذا أنكر هذا الصنف الغيبي كلام النفس واستحال على البارئ -تعالى- ما أضافوا إليه من كلام هو حروف وأصوات يخلقها ويتكلم بها، لم يبق لهم مستروح إلى إثبات النبوات؛ لأن إثباتها إنما يصح بعد إثبات كلام الله -تعالى- على الوجه الذي يجب له -كما تقدم-.  
فإن قالوا: فما المانع أن يبعث الله النبي بالمعجزة ثم يخلق له علوما ضرورية بالأمر والنهي والوعد والوعيد؟

قلنا: هذا يظلم من وجهين:

أحدهما: أن المعجزة لا تصح إلا أن تزل مترلة التصديق بالقول -كما سنذكره في المثال المفروض-، فيكون الفعل بدلا من القول، فإذا لم يصح لله -تعالى- قول<sup>3</sup>، فلا يصح بدله، فإن المبدل يقتضي مبدلا منه.

والثاني: أن العلم الذي قدروا خلقه للنبي لا يجوز خلقه، فإن الأمر والنهي والوعد والوعيد لا يصح إلا بعد إثبات الكلام لله -تعالى-، فإذا لم يثبت له كلام لم يبق للعلم الذي قدروا خلقه متعلق، ومحال خلق علم لا معلوم له.

فإن قالوا: ما المانع أن يخلق الله -تعالى- أحرفا مرقومة مسطرة في صحف هي أمر ونهي ووعد ووعيد، ثم يترها على الأنبياء، وقد وقع ذلك في صحف إبراهيم وموسى، فتصح الرسالة من هذا الوجه؟

<sup>1</sup> - في الأصل: ( ناقط ) وهو تصحيف أيضا.

<sup>2</sup> - النحل / 40.

<sup>3</sup> - في الأصل: ( قولاً ) وهو خطأ.

قلنا: هذا بعينه من المحال الذي فرغنا من إبطاله آنفاً، فإذا لم يصح للبارئ - تعالى - كلام هو أمر وهي - كما تقدم -، فكيف تصح خطوط وأحرف تدل عليه؟! وكيف يصح دليل لا مدلول له؟! على أن هذا التقدير أبعد من الأول، فإن الخطوط المعبر عنها بالحرف والصوت أجسام، وإذا لم يصح كلام لزم أن تكون الأجسام كلاماً. وهذا واضح في الفساد من كل من ادعوه.

فخرج من مجموع هذه الإلزامات أن من نفى كلام النفس للبارئ - تعالى - مع استحالة الحرف والصوت عليه لا تثبت له نبوة، ولا شرع، ولا تكليف، ولا يكون لله - تعالى - أمر وهي، ولا وعد، ولا وعيد، ولا قهر لخلقه بالتكليف، ولا حكم عليهم، وتكون مملكة الخلق أمكن وأتم من مملكته - تعالى عن ذلك -، لأنه لا فرق بين الملوك والرعايا إلا الأمر والنهي، وإنفاذ الوعد والوعيد على المطيع والعاصي، فلا سبيل إلى إثبات النبوة والتكليف إلا على مذهب أهل الحق الذين أثبتوا لله - تعالى - كلاماً أزلياً ليس يحرف ولا صوت.

فاعلم - رحمك الله - أن إثبات الكلام لله - تعالى - هو بعينه إثبات المملكة التامة والوصلة بين الله - تعالى - وبين خلقه في إلزام الشرائع بتخصيص الجائزات، وكيفية المعاملات، وتحصيل المنازلات، ورفع الدرجات، ونيل المتوبات في دار الكرامات.

فتأمل - وفقنا الله وإياك - قوة المسألة وعض عليها بالتواجد، فإن بفهمها تحض لك العبودية ويظهر لك قهر الربوبية، واستعد بالله من شياطين الإنس أكثر مما تستعيد من شياطين الجن، فإنهم أشد وأنكى ضرراً - وبالله نستعين -.

## فصل:

هذه - رحمك الله - نبذ كافية في إثبات ما يجب لله - تعالى - من صفات الكمال ويستحيل عليه من أوصاف النقائص، فلنشرع الآن في الكلام فيما يجوز من أحكامه - تعالى - في خلقته، وبكمال هذا الأصل تكمل قواعد العقائد الإلهيات - إن شاء الله تعالى -.

## باب: الكلام فيما يجوز له من أحكام - تعالى - في خليفته.

هذا الباب يتضمن فوائد عظيمة الموقع، طالت فيها ثائرة<sup>1</sup> أهل الأهواء من الإسلاميين، ومن هذا الباب افترق معظم الفرق. ومشارت التهافت في هذه الأهواء أمران متوهمان<sup>2</sup>:

- إحداهما: [ص:46] تقليدهم الفلاسفة في ادعائهم إيجاب أحكام العوائد.

- والثاني: رد الغائب إلى الشاهد في إيجابهم على الله - تعالى - في التحسين والتقييح بالعقل بعض أحكام العوائد.

ثم إن الكلام في هذا الباب ينقسم سبعة أقسام، لكن تقدم منها الأهم فالأهم، ونجتزئ في كل واحد منها بأوضح دليل وأقرب سبيل، مخافة التطويل - وبالله التوفيق -.

القسم الأول: في الكلام في إثبات رؤية الباري - تعالى - بالأبصار.

الثاني: في إثبات سماع كلامه العزيز.

الثالث: الكلام في خلق الأعمال.

الرابع: الكلام في حقيقة الكسب والجبر.

الخامس: الكلام في الهدى والضلال والختم والطبع.

السادس: الكلام في التعديل والتجويز.

السابع: الكلام في التحسين والتقييح، والصلاح والأصلح، واللفظ، ولماذا ترجع هذه الأمور؟

وهذه الأقسام السبعة تنصم قواعد العقائد في الإلهيات، ويعلم المكلف شرح: «لا إله إلا الله»<sup>3</sup>،

ثم بعد ذلك نعطف على المقدمة السادسة في إثبات النبوات وما يتعلق بها، وكنا نعدد هذه القاعدة في

الأقسام المتقدمة لكونها من محررات العقول، لكن شرطنا أن نفرد الكلام في هذه القاعدة النبوية لكونها

شطر الإيمان، ولما تعلق بها من السمعيات.

<sup>1</sup> - في الأصل: (مثيرة)، والثائرة، ج: ثوائر الشغب والضجة. انظر: الزبيدي - التاج، (مادة: ثور): 3 / 81.

<sup>2</sup> - في الأصل: (وهتان)!!.

<sup>3</sup> - الصفات / 35 مثلاً.

## فصل: إثبات رؤية الباري جوازا ووقوعا.

أول ما ينبغي أن يقدم في هذه المسألة إثبات الإدراك شاهدا وإثبات متعلقه.  
فأما إثباته شاهدا، فقد تقرر عند أهل السنة ومعظم المعتزلة، ما خلا الجبائي وابنه<sup>1</sup> وشيعتهم، فإنهم أنكروه تقاحما<sup>2</sup> ومباهة ليثبتوا دعواهم في إنكار رؤية الباري - تعالى - لخلقه ورؤية خلقه له. وأقل ما يلزمون - مع جحد البديهة - نفى الأعراض جملة، لأن الوجه الذي تثبت له الأعراض به يثبت الإدراك حرفا بحرف، والأمر أيمن من أن<sup>3</sup> يحتاج إلى الاستدلال. وأما سائر المثبتة له من المعتزلة، فإنهم ربطوا تعلقه بوسائط معتادة، - وكان إنكارهم له أولى بهم من إلزامهم<sup>4</sup> له، - منها [أي الوسائط]<sup>5</sup>: البنية المخصوصة، وانزعاج أحسام منها إلى المرئي بواسطة الشعاع،... إلى غير ذلك من شروط لا ترضى بها ربوات المروءات<sup>6</sup>.

والرد عليهم على جهة الإيجاز مع التسليم لهم جدلا من وجهين:  
أحدهما: أن الأجسام عندنا وعندهم لا تتداخل، فمن أين للعين - على صغر حجمها - أن تتزعج من أجسام تمتد إلى ظلال تبعد<sup>7</sup> منها شطر ميل، فما ظنك بامتدادها إلى الجبال الشاخات على مائة ميل؟! وأين هم من امتدادها إلى السماء والكواكب على بعد مسافتها؟! وليس لهم بعد هذه الدعوى إلا نقض مذهبيهم، أو التزام تداخل الأجسام في الرائي والمرئي. فأما تداخلها في الرائي فلما ذكرناه، وأما تداخلها في المرئي فهو أن تقدر مصباحا في ظلمة على قدر لوزة أحاطت به<sup>8</sup> ألف ألف عين ترمقه

<sup>1</sup> - الجبائي هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي أبو علي من معتزلة البصرة، كان إماما في علم الكلام، أخذ عن الشحام، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري، أما ابنه أبو هاشم فقد تقدمت الإشارة إليه، وعموما فهو عبد السلام بن محمد الجبائي من كبار المعتزلة، وإليه تنسب فرقة "البهشمية"، وكانت وفاته عام: 321هـ/

933م، انظر: ابن خلكان - الوفيات: 355/2 و 389-399.

<sup>2</sup> - قحم في الأمر تقاحما رمى بنفسه فيه بلا روية. انظر: المصباح، (مادة: قحم): 170/2.

<sup>3</sup> - في المخطوطة الأصل: (أين) بدل: (أن).

<sup>4</sup> - في الأصل: (إلزامها) بدل: (إلزامهم) والصحيح ما أثبتنا.

<sup>5</sup> - أدرجتنا ما بين المعقفين لتوضيح الكلام.

<sup>6</sup> - في الأصل: (المروءة)، ولا معنى له.

<sup>7</sup> - في المخطوطة: (يبعد).

<sup>8</sup> - في الأصل: (بها).

في الزمن الواحد، فترجع<sup>1</sup> إليه من كل عين منها أجسام حتى تمسه ثم تنعكس - كما زعموا -، فيؤدي إلى أحد أمرين: إما تمناع الأجسام حتى لا تصل إليه فلا يرى، أو التداخل للأجسام في المصباح حتى تباشر به ألف ألف جسم يحس كل جسم منها ما لا يحسه الغير.

فإن قالوا بتمانع الأجسام على المصباح، وجب على مذهبيهم أن لا يرى مع هذه الحالة، وألزموا جحد الضرورة، فإننا نراه على هذا التقدير.

وإن قالوا بتداخل الأجسام، ألزموا جواز دخول العالم بأسره في سم الخياط، وهذا ما لا يرتضيه عاقل. - فنعوذ بالله من جهالة تفضح العقلاء مثل هذه الفضيحة -.

ثم يقال لهم بعد تسليم هذه المقالة جدلاً: ما الذي يزعمها من العين الباصرة إذا نظرت إلى المرئي؟ فإن قالوا: اعتماد الأجفان عليها.

قلنا: هذا أعجب من الدعوى الأولى، وأين اعتماد الأجفان من اعتماد الوتر على السهم، وما بلغت قط ميلاً، فأين تذهبون؟ ثم إن من تضللم<sup>2</sup> أجفانه يرى، على أن معظم الحيوان لا أجفان له من الهوام والخشاش والحيتان ولا أجفان لها.

### (زيادة إيضاح)

وهو أن يقال لهم: إن الهواء بلطافته وتفككه تنفره الأجسام المترعجة من العين، فما حيلتكم في ازعاج الأجسام من أعين الحيتان في الماء إلى المرئي، والماء أكثف من الهواء؟! فهذا رد يغني عن الاستقصاء على ما بقي من سائر هذيانهم في ادعاء البنية والشعاع والقرب المتوسط... إلى غير ذلك.

والوجه الثاني: ما عود الله - تعالى - من رؤية الرائي نفسه، وما خلقه عند مقابلة الأجسام الصقيلة، فإنها تبطل عليهم كل ما أثبتوا من الوسائط، فإن الرائي إذا نظر إلى جسم صقيل تعلق إدراكه لحل إدراكه، فبطلت دعاوهم في ازعاج الأجسام والقرب والبعد والامتداد... إلى غير ذلك. ولعل

<sup>1</sup> - زعجه: أقلعه من مكانه، ويبدو أن ابن خنير يستعمل زعج بمعنى انتقل وتحول [!!!]، الرازي - المختار، (مادة: زعج)، ص: 136.

<sup>2</sup> - اصطلمه: استأصله. قال في "المصباح": «صلمت الأذن صلماً، من باب ضرب استأصلتها قطعاً، واصطلمتها كذلك»، (مادة: صلم): 418 / 1.

هذه العادة جرت من حكمة الله - تعالى - ليبين بما للموفقين<sup>1</sup> بطلان قول المعطلة ومقلديهم من المعتزلة وغيرهم. قالت رابعة<sup>2</sup> -رحمها الله-: «إن الله ربط العوائد ثم حرق بعضها ليتفطن العارفون». فإن قالوا إذا بلغت الأجسام إلى الجسم الصقيل انعكست إلى الرائي، قرأى نفسه. قلنا: وما الذي يعكسها أيضا إلى الرائي من الجسم الصقيل ولا أجبان [ص: 47] له. فإن قالوا: لما لم تجد في الجسم الصقيل تضريسا، انعكست إلى الرائي بقوة الانزعاج، كحجاب الماء<sup>3</sup> الذي إذا صادف جسما صلبا رجع.

قلنا: هذا مثال يبطل عليكم من وجهين: أحدهما: أنا نرى أجساما لا أصلب منها، ونرى ما وراءها كالزحاجة، والياقوتة، والبلوزة... إلى غير ذلك كما قيل: [الخفيف]

«ليس تدري من رقة وصفاء # هي في كأسها أم كأسها فيها»<sup>4</sup>،<sup>5</sup>

وقال آخر: [بجزوء الكامل]

«فكأنها خمر ولا قدم # وكأنها قدم ولا خمر»<sup>6</sup>

فلو انعكست الأجسام عند مقابلة الصقيل - كما زعموا - لم تر وراءه الصقيل.

1 - في المخطوطة: (عند الموفقين).

2 - رابعة العدوية بنت إسماعيل أم الخير، مولاة آل عتيك البصرية (ت: 135هـ / 752 م) صالحة مشهورة، لها أخبار في العبادة والنسك ولها أشعار. انظر ابن خلكان - الوفيات: 217/2 - 218، والزركلي - الأعلام: 10/3.

3 - حباب الماء بالفتح أي معظمه، وقيل نقاخاته التي تعلوه وهي اليعاليل، انظر الرازي - المختار، (مادة: حباب)، ص: 65.

4 - ورد العجز في الأصل كما يلي: «هي في الكأس أم الكأس في الماء»، وهو تعبير لا يستقيم والوزن العروضي.

5 - البيت لكشاجم عزاه له الإبيشي محمد بن أحمد، انظر: المستطرف في كل فن مستظرف، تح: مفيد محمد قميحة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1986: 406/2، وينسب كذلك لأبي عثمان الخالدي (ت: 981/371م)، حسب ما ورد في الموسوعة الشعرية: 2003 (قرص مدمج).

6 - البيت للصاحب بن عباد، كما في "تيمة الدهر في محاسن أهل العصر"، لأبي منصور عبد الملك للثعالبي، تح وضبط وشرح: محمد محسن عبد الحميد، ط: 2 مطبعة السعادة، القاهرة: 1375هـ/1956م، ص: 263. وينسب كذلك للسهروردي الصوفي الشهير المقتول عام: 587هـ/1191، وقد تقدمه بيت آخر يزيد معناه توضيحا وهو:

«رق الزجاج ورقت الخمر # فتشاجم فتشاكل الأمر

فكأنما خمر ولا قدح # وكأنما قدح ولا خمر»، ن، م، ص.



والثاني: أن الماء صقيل ولا صلابة فيه، فكان ينبغي أن لا ترى أنفسنا بواسطة الماء إذا قابلناه لعدم الصلابة التي هي سبب الانعكاس.

وهذا - أيها المسترشد - كاف شاف في الرد عليهم، وقد جاء في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين أمر الصحابة بإقامة الصفوف أخبر أنه يرى من خلفه كما يرى من أمامه<sup>1</sup>، فخرج من مضمون ما ذكرناه إثبات الإدراك شاهداً، وتعلقه لنفسه، وكون الأسباب المرتبطة به<sup>2</sup> والممانعة له "عادة" لا وجوباً.

## فصل: [ في متعلق الإدراك ]

وأما متعلق الإدراك فهو "الوجود" لا غير، والدليل على ذلك أن المعلومات تنقسم بين نفى وإثبات. النفي لا يرى، وهذا معلوم ضرورة، وقد ثبت الإدراك شاهداً ضرورة، فلم يبق تعلق سوى الوجود، وهذا يطرد شاهداً وغائباً. وهذا - بحمد الله - دليل سهل المأخذ، مشاكه للضرورة، لا يحتاج معه لسير ولا تقسيم.

فأما من أنكر الأحوال من المعتزلة فلا يبقى لهم طعن في هذا الدليل فإنه متقسم بين النفي والإثبات.

وأما من أثبتهم منهم فربما يشغب بادعاء تعلق الإدراك بالأحوال، فإن شأهم المباهة، فنقول: هذا روغان لا يخلصكم، فإن الأحوال عند مثبتيها - منا ومنكم -، إنما هي خواص أوصاف تتميز بها بعض الموجودات عن بعضها وليست بموجودات، وهي متعلق العلم عند بعضكم لا متعلق الإدراك، وإذا لم تر الجبال وسائر الأطلال على زعمكم -، فأحرى أن لا ترى الخواص التي تتميز بها. فإن قالوا: إذا رؤيت الأحوال علم الوجود.

<sup>1</sup> - ورد في الباب حديث متفق عليه أخرجه البخاري عن أنس: (كتاب: الأذان، باب: تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها)، انظر: الصحيح: 207 / 2، رقم: 718 وتكرر في مواضع أخرى. وأخرجه مسلم (كتاب: الصلاة، باب: الأمر بالسكون في الصلاة...): 324 / 1، رقم: 334، وقد حلت روايات الشيخين من قوله: «كما يرى من أمامه»، وجاء الحديث عند الحاكم عن أبي هريرة بلفظ: «إني والله لأرى من خلف ظهري كما أرى من بين يدي»، وعلق عليه الحاكم بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه على هذه السياقة»، ووافقه الذهبي في التلخيص على شرط مسلم، انظر: المستدرک، (كتاب: الصلاة، باب: في مواقيت الصلاة): 320 / 1، رقم: 793.

<sup>2</sup> - في الأصل: (له).

قلنا: هذا عكس الحقيقة، بل إذا رئي الوجود علمت الأحوال، والدليل على ذلك أنا نرى ظللاً<sup>1</sup> على بعد فنعلم وجود [شيء]<sup>2</sup>، ثم يتحرك فنعلم أنه حيوان، ثم يقرب فنعلم أنه إنسان، ثم يزداد قرباً فنعلم أنه شاب، ثم يزداد قرباً فنعلم أنه فلان، ثم يقرب فنعلم صحته من سقمه وخجله من وجله... إلى غير ذلك من سائر أحواله، فلو توقف العلم بالوجود على إدراك الأحوال لم نعلم الطفل حتى نرى أحواله قبل العلم بوجوده، وقد علمنا الوجود قبل العلم بها، فيظل ما عولوا عليه من تعلق الإدراك بالأحوال.

ثم إنه لو تعلق الإدراك بالأحوال لألزموا اتصال الأجسام بها، وانعكاسها عنها، كما شرطوه في صحة الرؤية، وهو أنكى لهم مما راغوا عنه من رؤية الوجود، وأبعد من الإحالة عما ألزمونا من اتصال الأجسام بالألوان، وكون الألوان متحيزة، لوجوب اتصال الأجسام بالبرئي على زعمهم. - ثم إن من العقلاء من يعلم وجود الجوهر ولا يعلم التحيز الذي هو حال الجوهر، ويستحيل العلم بتحيز الجوهر قبل العلم بوجوده تقديراً ووقوعاً.

فتثبت أن العلم بالوجود يتقدم العلم بالأحوال؛ فإن الطفل رئي فعلم، ثم بعد رؤيته وقع العلم بأحواله، ثم نسلم لهم جدلاً رؤية الأحوال، فإذا التزموا ذلك ألزموا اتصال الأجسام الصغيرة بالأحوال، وإذا كان ذلك لزمهم تحيز الأحوال وكل ما التزموه من وسائط الرؤية. فإن قالوا: إذا صحت هذه الوسائط بين المتحيزات رثيت الأحوال. قيل: هذا من أعجب توافحكم في التناقض أن توقفوا العلم بالوجود عند رؤية ما ليس بموجود ولا معدوم ولا مجهول ولا معلوم - على مذهبكم.

ومن أبدى وراء هذا الإيضاح سقطت مكالمته، وناهيك من بهت ينكر تعلق الإدراك بوجود الجبال الرواسي، والبحور الزواجر، والكواكب الزواهر، ويدعي تعلقه بالأحوال.

## فصل: [تابع للاستدلال السابق]

فإذا ثبت وجود الإدراك شاهداً، وأنه ليس بينه وبين ما أضافوه له من المعتادات رابط عقلي، وأن متعلقه الوجود لا غير، وأنه مشروط بالحياة، وأنه من صفات الكمال، وجب طرده شاهداً وغائباً على

<sup>1</sup> - في الأصل: (ظللاً).

<sup>2</sup> - ما بين معقفين. ساقط في الأصل.

الوجه الذي تقدم في إثبات الصفات الأزلية حرقا بحرف. فقد صح جواز رؤيتنا للبارئ - تعالى - ووجوب رؤيته لنا لصحة وجوده ووجودنا، وصحة اشتراك الوجودات في الوجودية.

## فصل: [ دليل الرؤية الشرعي ]

وأما وقوع الرؤية من الأولياء لهم في الجنة فصح من الكتاب والسنة والإجماع. فأما الكتاب فمن قوله - تعالى -: ﴿ **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** <sup>1</sup> ﴾، نعت الوجوه بالنضرة، [ص: 48] ووصفها بالنظر المحدث ب: "إلى"، الذي لا يكون إلا من نظر العين فهذا تصريح بإثبات رؤيته - تعالى - في وقت مخصوص. وأما الضمين فمن قوله - تعالى -: ﴿ **مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاقِيَهُ** <sup>2</sup> ﴾، وفيه تنفيس خناق المشتاقين للقاء - تعالى -؛ وذلك أن اللقاء على ثلاثة أضرب: لقاء بالحس، ولقاء بالمعنى، ولقاء بالإدراك. فأما اللقاء بالحس فلا يجوز عليه - تعالى -، وأما لقاء المعنى فقد حصل لهم في الدنيا وهو العلم به - تعالى -، فلم يبق إلا لقاء الإدراك. فتأمل هذه النادرة المستخرجة من هذه الآية.

وأما السنة فمن قوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿ **تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْسَ حِوْثُهُ مِثْلَهُ** <sup>3</sup> ﴾، وقوله: ﴿ **كَمَا** ﴾ راجعة للرأي للمرئي - تعالى الله عن الجهات -، فيشترنا عليه السلام - بشارتين: إحداهما: أنا نراه، والثانية: أنا نعلم عند رؤيته أنه هو ضرورة، كما نعلم القمر إذا رأيناه، وكذلك بشرنا ربنا بشارتين: إحداهما: نضرة النعيم، والثانية: نظر العين إليه. وأما الإجماع فهو إجماع السلف الكرام من الصحابة والتابعين لهم من أهل السنة أن الله - تعالى - يرى في الجنة بالأبصار، واختلقوا في رؤيته في المحشر حتى نبغت شذمة الاعتزال، فأنكروا الرؤية وخرقوا الإجماع.

<sup>1</sup> - القيامة / 22 - 23.

<sup>2</sup> - العنكبوت / 5.

<sup>3</sup> - ورد في الباب حديث أخرجه البخاري عن جرير بن عبد الله (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر)، انظر: الصحيح: 33 / 2، رقم: 554، ومسلم - الصحيح (كتاب: المساجد، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر): 1 / 439، رقم: 633.

ولعمر الله لقد كان يكفي في الاستدلال عليهم سؤال الكليم - عليه السلام - الرؤية، وحاشا لأنبياء الله - عليهم السلام - أن يجهلوا من صفات الله - تعالى - ما تعلمه حثالة الفلاسفة ومقلدوهم<sup>1</sup> من المعتزلة، على أنهم يلزمون مع ذلك جهلاً<sup>2</sup> لذات الإله وصفاته، فإن الأسباب التي<sup>3</sup> تصحح الرؤية في الشاهد عندهم هي القرب، والمقابلة، واتصال الأشعة بالمرئي،... إلى غير ذلك. فخرج من مضمون قولهم أن الكليم جوز ما أحالوه؛ إذ سأل الرؤية، وكل ما جاز عليه جاز على غيره من الأنبياء. فانظر أين تقول هذه القولة من هؤلاء الفجرة - نعوذ بالله من سخطه -.

فإن احتجوا بقوله - تعالى -: ﴿ لَا تَحْرُجُهُ الْأَيْسَارُ ﴾<sup>4</sup>، فقد رد علماؤنا عليهم في احتجاجهم في هذه الآية من سبعة أوجه، لكن نختزئ منها في هذا المختصر بوجهين هما أقرهما: - أحدهما أن الآية التي احتجوا بها عموم، والآية التي احتجنا بها خصوص، لكونها مقيدة باليوم، والعموم يرجع إلى الخصوص.

- والثاني: أنه - تعالى - تمدح بهذه الآية بكونه يمنع رؤيته مع جوازها، فلو كانت محالا لبطل التمدح، ثم إن في استحالة الرؤية لبعض المخلوقات، [و] من مذهبهم أن معظم الأعراض لا يجوز أن ترى، فإذا<sup>5</sup> وقع الاشتراك بطل التمدح.

## فصل: في إثبات سماع كلام الله - تعالى -.

السرائر تعالى - كما تقدم - يسمع كلامه العزيز على الوجه الذي ترى ذاته المتزهة، إذ متعلق إدراك السمع الوجود، وقد ثبت كلامه تعالى - كما تقدم -، فإذا أراد الله - تعالى - أن يسمع كلامه من شاء من خلقه، رفع الموانع من جارحة السمع، وخلق فيها الإدراكات التي تتعلق بوجود كلامه، وخلق معها للسمع العلم بوجود الكلام وأحواله على وجه الأمر، والنهي، والخير، والاستخبار. وقد جمع الله - تعالى - هذه الأربعة أوجه في كتابه العزيز لموسى - عليه السلام - عندما ناجاه:

<sup>1</sup> - في الأصل ( ومقلديهم ).

<sup>2</sup> - في الأصل: ( جهلة ) بدل: ( جهلا ).

<sup>3</sup> - في المخطوطة: ( الذي )، بدل: ( التي ).

<sup>4</sup> - الأنعام / 103.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( وإذا ).

\* فالخير قوله - تعالى - له: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>1</sup>.

\* والاستخبار قوله - تعالى -: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾<sup>2</sup>.

\* والأمر قوله - تعالى -: ﴿أَلْقِهَا يَا مُوسَى﴾<sup>3</sup>.

\* والسني قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَخْشَ﴾<sup>4</sup> فجمع له من أول خطابه الأربعة أوجه، والنداء على

مذهب من جعله من أقسام الكلام في قوله: ﴿يَا مُوسَى﴾.

## فصل: كلام الله يسمعه البر والفاجر في الآخرة،

وليس بموقوف على البر فقط.

وزعم غلاة من أطراف المذاهب الفاسدة أن الفجار لا يسمعون كلام الله - تعالى - من غير واسطة، إذ في سماع كلامه العزيز تكرمة لسامعه، وإنما يسمعه الأولياء كما يروونه، فقاسوا السماع بالرؤية تحكما منهم واستبعادا تخيلوه يعقوبهم القاصرة، وهذا مروق من الدين وطرده ظواهر من الكتاب والسنة. بل كلام الله - تعالى - يسمعه البر والفاجر، لكن يسمعه البر على جهة التقريب والأنس والبشرى، ويسمعه الفاجر على جهة الطرد والتوبيخ والهوان، وقد صحت الحالتان في الدنيا، قال - تعالى - لموسى عليه السلام: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾<sup>5</sup>، وقال له: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>6</sup>، وقال له: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾<sup>7</sup>... إلى غير ذلك، وقال - تعالى - لإبليس: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَخْدُورًا﴾<sup>8</sup>، وقال: ﴿اٰهْبِطْ﴾<sup>9</sup> منها فما يكون لك أن تتكبر

<sup>1</sup> - القصص / 30.

<sup>2</sup> - طه / 17.

<sup>3</sup> - طه / 19.

<sup>4</sup> - طه / 21.

<sup>5</sup> - طه / 13.

<sup>6</sup> - الأعراف / 144.

<sup>7</sup> - طه / 41.

<sup>8</sup> - الأعراف / 18.

<sup>9</sup> - في الأصل: ( اخرج منها ) بدل: ( اهبط منها ).

ففيها<sup>1</sup>، فأخرج إنك من الساعرين<sup>2</sup>، وقال: ﴿أخرج منها فإنك رجيم، وإن عليك لعنتي إلى يوم الدين﴾<sup>3</sup>، فهذا خطاب قد وقع للبر والفاجر في هذه الدار، ومن ادعى أن خطاب الله هذا للشيطان وقع بالواسطة فعليه الدليل، ولا دليل عليه.

وأما ما يقع منه في الآخرة، فقد وردت به ظواهر من الكتاب والسنة. فأما خطابه للأبرار فلا منازعة فيه، وأما خطابه للفجار ففي الكتاب والسنة: فأما الكتاب فقوله - تعالى -: ﴿فموربك لنسألنهم أجمعين﴾<sup>4</sup>، أقسم [ص: 49] بذاته المثرة أنه يسألهم. وقال - تعالى -: ﴿وكفى بنا حاسبين﴾<sup>5</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان، إنه لكم محدو مبين وأن المجدوني﴾ الآية<sup>6</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ويوم يناديهم [فيقول] أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾<sup>8</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم﴾<sup>9</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿يخلفون له كما يخلفون لكم﴾<sup>10</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿أولم نعوذكم ما يتخذر فيه من تخذر﴾ إلى قوله: ﴿فخذوا﴾<sup>11</sup>، وقوله: ﴿أخسأوا فيها ولا تعلمون﴾<sup>12</sup> إلى غير ذلك.

1- في الأصل خطأ آخر حيث ورد بدلا من (فيها) (بها).

2- الأعراف / 13.

3- ص / 78.

4- الحجر / 92.

5- الأنبياء / 47.

6- يس / 60.

7- ما بين المعفين ساقط في الأصل.

8- القصص / 62 و 74.

9- الكهف / 52.

10- المجادلة / 18.

11- فاطر / 37 وغيرها.

12- المؤمنون / 108.

وأما السنة فكقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ ما منكم من أحد إلا ويكلمه الله يوم القيامة بلا ترجمان <sup>1</sup>، وقوله عليه السلام: ﴿ إن الله يناحني نداء يسمعه الظالم: يا معشر الجن والإنس إني نصت لكم منذ خلقكم... [إلى قوله: ]... فأنصتوا إلي اليوم <sup>2</sup>، وقوله - عليه السلام: ﴿ محببت من مجادلة العبد ربه... [إلى قوله تعالى له: ] أليس كفي بي شهيدا... [إلى قوله: ] فيرد عليهم الكلام فيختم علي فيه وتنتطق أركانه <sup>3</sup>، وقوله - صلى الله عليه وسلم: ﴿ ما منكم من أحد إلا سيخبره الله به... [إلى قوله: ]... يا ابن آدم ما غرك بي... <sup>4</sup> الحديث... إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى من الآي والأخبار، فثبت أن الله - تعالى - يخاطب البر والفاجر.

<sup>1</sup> - متفق عليه من حديث غدي بن حاتم: أخرجه البخاري: (كتاب: الرقاق، باب: باب من نوقش الحساب عذب): الصحيح: 11 / 400، رقم: 6539، وأخرجه مسلم: (كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق ثمرة)، انظر: الصحيح: 2 / 703، رقم: 1016.

<sup>2</sup> - أخرجه أبو نعيم في "الحلية" في ترجمة حسان بن عطية، من طريق الأوزاعي عنه، قال: «بلغني أن الله تعالى يقول يوم القيامة: يا بني آدم إنا قد أنصتنا لكم مذ خلقناكم، فأنصتوا لنا. اليوم تقرأ عليكم أعمالكم، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد شرا فلا يلومن إلا نفسه، إنما هي أعمالكم ترد عليكم»، وحسان بن عطية تابعي، فالحديث مرسل. انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط: دار المكتبة السلفية (د - ت): 5 / 75 - 76.

<sup>3</sup> - أخرج مسلم حديثا في هذا المعنى بالفاظ أخرى عن أنس بن مالك مما جاء فيه: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: ﴿ هل تدرون مم أضحك؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: ﴿ من مخاطبة العبد ربه، فيقول: يا رب، ألم تجرني من الظلم؟ قال: يقول: بلى، قال: فيقول: فإني لا أجيز على نفسي إلا شاهدا مني، فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا، وبالكرام الكاتبين شهودا، قال: فيختم على فيه، فيقال لأركانه: انطقي، قال: فتنتطق بأعماله، قال: ثم يخلى بينه وبين الكلام، قال: فيقول: بعدا لكن وسحقا، فعنك كنت أناضل <sup>4</sup>»، انظر: الصحيح، (كتاب: الزهد والرقائق): 4 / 2280، رقم: 2969.

<sup>4</sup> - أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب: "السنة" موقوفا عن عبد الله بن مسعود، ط: دار ابن القيم، السعودية: 1406هـ / 1986م: 1 / 258، رقم: 474 ورقم: 475 و: 2 / 498 - 499، أرقام: 1150، 1151 و 1152. وأقرب الألفاظ إلى رواية ابن حمير لفظ: ﴿ ما منكم أحد إلا سيخبر به ربه يوم القيامة كما يخلو أحدكم بقلوه، يقول: ابن آدم ما غرك بي؟ ابن آدم، ما عملت فيما علمت؟ ابن آدم، ماذا أجبت المرسلين؟...، والحديث مداره على شريك وفيه ضعف. وعند الهيثمي حديث قريب من حديث المتن قال: «رواه الطبراني في الكبير موقوفا، وروى بعضه مرفوعا في الأوسط بلفظ: ﴿ عبيد ما غرك بي؟ ماذا أجبت المرسلين؟، ورجال الكبير رجال الصحيح غير شريك بن -

فإن تعرضوا هذه الحقيقة بالبحار، وردوها إلى خطاب الوسائط من غير ضرورة، فقد ركبوا محظورا آخر خرقوا به الإجماع، فإن الأمة مجتمعة على منع ذلك، فوجب حمل الخبر على الحقيقة ما لم يعترض بدليل سمعي وتعارضه شواهد العقول. فخرج من مضمون ذلك أن البر والفاجر يسمع كلام الله - تعالى - في الآخرة<sup>1</sup>.

## القول في خلق الأعمال.

هذه مسألة مهمة في الدين طالت فيها مكابدة الأولين والآخرين؛ لأنها مبنية على القول بالقدر، وقد جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ لَعَنَتِ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا ﴾<sup>2</sup>، فعلم من هذا الحديث أنها محشر حرب، وشارة غلط قديم مبني على القول بتحسين العقل وتقييحه. وهي شبهة فلسفية تلتفتها القدريّة من الأوائل، فقالوا: كيف يكون البارئ - تعالى - يريد وقوع الذنب للبعد ويخلقه له، ثم يعذبه عليه في الآخرة؟؟ وهذا لا يجوز في فعل الحكيم اللطيف الذي يفعل بعباده الأصلاح لهم ما استطاع - تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا -.

جاء في الخبر أن رجلا قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أيقدر الله على الذنب ثم يعذبني عليه؟!" قال له: ﴿ نَعَمْ، وَأَنْتَ ظَالِمٌ لِنَفْسِكَ ﴾<sup>3</sup>. وجاء عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال له أحدهم: "إذا أردت أن أقوم فأقوم"، فقال له: ﴿ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقُومَ ﴾، قال: "فإن أردت أن أقعد فأقعد"، فقال له: ﴿ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْعُدَ ﴾، فقال له: ﴿ لَعَنَتِ حَبَّتُكَ كَمَا لَعَنَآ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴾<sup>4</sup>.

---

=عبد الله وهو ثقة وفيه ضعف، ورجال الأوسط فيهم شريك أيضا وإسحاق بن عبد الله التميمي، وثقة ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح. «: 10 / 346 - 347.

<sup>1</sup> - ولكن ما المسموع، هل هو الكلام النفسي أو الصوت والحرف؟ الواقع أن المؤلف تحاشى الكلام في هذا وسكت عنه، والتجأ إلى المنقول للتعزز به، مهاجما خصومه الذين قالوا بالبحار كما كان يقول به هو أيضا في استدلالات سابقة.

<sup>2</sup> - رواه الطبراني في "الأوسط" بإسناد شديد الضعف، انظر: 8 / 79، رقم: 7158. قال الحافظ الهيثمي: «رواه الطبراني في "الأوسط" وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك. ورواه أبو يعلى في الكبير باختصار من رواية بقية بن الوليد عن حبيب بن عمرو، وبقية مدلس وحبيب مجهول»، انظر: مجمع الزوائد: 7 / 205 - 206.

<sup>3</sup> - لم أقف على هذا النص في الكتب الحديثية المعتبرة.

<sup>4</sup> - لا أثر لهذا الأثر في كتب الحديث المعتمدة. وقد ذكر الحافظ الهيثمي جملة من الأحاديث بهذا المعنى وحكم عليها بالضعف.



واعلم -أيها المسترشد- أن ما في جميع الأهواء أقرب للكفر من هذه الشبهة ؛ فإنها تتضمن نقض الأدلة على وحدانية الباري -تعالى-، وبطلان الشرائع، وتكذيب الرسل، ورد نصوص الكتاب والسنة ومقتضيات العقول، والتحكم على الله -تعالى-، وبالاعتراض عليه في مملكته، ولذلك سماهم الشارع ﴿**خصماء الله على خلقه**﴾<sup>1</sup>، و﴿**مجوس هذه الأمة**﴾<sup>2</sup>، ولذا كفرهم معظم الأئمة حتى لم يرث الحارث المحاسبي -رحمه الله- والده ولا صلى عليه، فسئل عن ذلك فقال: «كان أبي يقول بالقدر، وأنا أكفر القدرية، وقال -صلى الله عليه وسلم-: ﴿**لا يتوارث أهل ملتين**﴾»<sup>3</sup>.

## فصل: [استدلال وردود]

أجمع سلف الأمة قبل ظهور البدع أن خالق الأشياء كلها ومخترعها دقيقها وجليلها رب العالمين لا خالق سواه ولا مخترع إلا هو، فالحوادث كلها مخترعة له بقدرته -تعالى- حتى نبغت القدرية، وكان أول من تكلم في القدر منهم "الجهني"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - تقدم تحريجه.

<sup>2</sup> - تقدم تحريجه أيضا.

<sup>3</sup> - أخرجه الترمذي عن جابر: (كتاب: الفرائض، باب: لا يتوارث أهل ملتين)، انظر: السنن: 4 / 370، رقم: 2108 وصححه الألباني، انظر: صحيح سنن الترمذي: 2 / 215، رقمه: 1712، وأخرجه: أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمرو: (كتاب: الفرائض باب: هل يرث المسلم الكافر؟)، 3 / 328، رقم: 2911، وأخرجه ابن ماجه في السنن عن عبد الله بن عمرو (كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك): 2 / 912، رقم: 2731، وقال الألباني: «حسن صحيح»، انظر: صحيح سنن ابن ماجه، ط: ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1408هـ: 2 / 116، ويراجع أيض: الألباني - إرواء الغليل: 6 / 120 - 121.

<sup>4</sup> - راجع: القشيري - الرسالة القشيرية، تح: معروف رزيق وعلي عبد الحميد بلطجي، ط: 2 دار الجليل، بيروت (د - ت)، ص: 429، وانظر: الكلاباذي - التعرف لمذهب أهل التصوف، تح: محمود أمين النوازي، ص: 113، ط: مكتبة الكليات الأزهر: 1969م.

<sup>5</sup> - في الأصل: "الجهمي" والصحيح ما أثبتناه؛ لأن معبدا الجهني (المذكور سلفا) هو أول من تكلم في الإرادة الحرة، وقال بأنه «لا قدر والأمر أنف»، انظر البغدادي - الفرق، ص: 18، والنشار - النشأة: 1 / 317. أما الجهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز (ت: 128هـ / 745 م) رأس فرقة الجهمية فلم يقل بالقدر، وإنما كان جبريا، وقد عاداه القدرية لآرائه في الجبر، وقد أخذ عنه المعتزلة آراءه في الصفات. راجع: الشهرستاني - الملل والنحل، ص: 186 وما بعدها، والنشار - النشأة: 1 / 333 وما بعدها.

وللناس في هذه المسألة عريض من القول لا يحتمل هذا المختصر بسطه، ولكن نومي منها إلى ما لا بد منه.

فأول ما يحتاج به عليهم ما أجمعوا معنا على صحته، ثم نعطف عليهم بإبطال ما موهوا به عقلا ونقلا.

فأما ما أجمعوا معنا على صحته فهو ما تقدم من أن الله - تعالى - لا يعرف إلا بأفعاله، وأنه - تعالى - واحد في ملكه. فإذا ادعى القدري أنه يخلق كخلقه<sup>1</sup>، أو يستبد باختراعه ومشيعته وهو ليس بإله، فقد بطل الاستدلال بالخلق على الإله، وبطلت الوجدانية، لعدم استبداد الإله - تعالى - بخلقه ونفوذ مشيعته، وبطل دليل التمانع الذي استدل به الأئمة ونص عليه الكتاب في قوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾<sup>2</sup>. ثم يطلبون بما تقدم من الكلام في باب الوجدانية من اتحاد قضية المقدورات، واتحاد نسبتها إلى القدرة، ونسبة القدرة إليها، واستحالة انقسام قضية المقدور والمراد، وأنه لو شذ عن قدرته - تعالى - مقدور فرد لوجب التخصيص في الكل، - وحاشا للقدرة الأزلية من الخصوص - . وكان يجب أيضا انحصار المقدور والقدرة، وعجز الإله، وحدوثه، وجواز عدمه.

فمن وقف في شرح هذه الإلزامات فليتأملها هنالك، فإذا أخذت من أيديهم الاستدلال بالخلق [ص: 50] على الخالق - تعالى -، ( لكونهم يخلقون - على زعمهم - وليسوا بألهة)، والاستدلال على الوجدانية، ( لكونه - تعالى - عندهم مقهورا في مشيعته، غير مستبد بخلقه)، ويلزمون مع ذلك ما تقدم من انقسام قضية المقدور، وبطلان النسب، والتخصيص، وعجز الإله، وحدوثه، وجواز عدمه، فأبي شظية تبقى لهم من الإيمان - نعوذ بالله من التقليد والتعصب -.

## فصل: [الإلزامات للمعارض]

ثم يلزمهم مع إلزام هذه القواصف العواصف - ومع تسليم مذهبهم جدلا - ما لا محيص لهم منه، فنقول: قد قام الدليل على أن المخترع من المحدثات في وقت بين وقتين يجب أن يكون لفعله<sup>3</sup> مخصصا،

<sup>1</sup> - في الأصل: ( كخله ).

<sup>2</sup> - الأنبياء / 22.

<sup>3</sup> - في الأصل: ( لفاعله ) والصحيح ما سجلنا في المتن.

مريدا<sup>1</sup> وقوعه في ذلك الوقت بدلا مما بين يديه من الأوقات وما خلفه، وإذا كان كذلك وجب أن يكون معلوما له لكونه مرادا لاستحالة تعلق الإرادة بما لم يتعلق به العلم؛ فإن العالم بإيقاعه لو لم يعلم طرقي الإمكان لما اختص أحدهما، وهذا معلوم ضرورة. وكذلك يلزم العلم بتفصيله ذاتا، وحكما، ومحلا، وعددا لما زاد على الواحد جواهر كانت أو أعراضا. فإن أنكروا ذلك سقطت مكالبتهم، وإن أقرؤا به - ولا بد من الإقرار - قلنا:

يجب ألا تختزع حركة ولا سكونة إلا وهي معلومة لخالقها<sup>2</sup>، معينة مخصوصة بالجزء الذي تقوم به وتحكم فيه. وكذلك القول في الأصوات حرفا بحرف، فلا بد من نعم، فنقول له: اخلق الساعة في لسانك حركات وأصوات حركات وأصواتا مختارة وتكلم بها، فإن فعل ذلك طالبناه<sup>3</sup> بعدد الأصوات والحركات التي علمها على التفصيل وأرادها واختزعها وفي كم من جزء خلقها، وكم من حيز قطع بها، وكم من صوت تكلم به.

فإن ادعى عددا ما، علم بمته وكذلك بالضرورة، لأن العقلاء<sup>4</sup> لا يعلمون ذلك أصلا. وإن أقر بالعجز عن ذلك، وأنه لا يعلم فقد بطل كل ما ادعاه من خلق الأعمال. قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾<sup>5</sup>، وقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>6</sup>، وقال: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾<sup>7</sup>، فذكر الخلق والعلم معه لاستحالة خلق ما لا يعلم. فهذا إلزام يقطع دابرهم، ويصدع مذهبيهم صدع الزجاجة.

<sup>1</sup> - في المخطوطة: (مرادا).

<sup>2</sup> - في المخطوطة: (خالقه).

<sup>3</sup> - في الأصل: (طالیه).

<sup>4</sup> - في الأصل: (علقاء) بدلا من: (عقلاء).

<sup>5</sup> - الملك / 14.

<sup>6</sup> - الحديد / 3 وغيرها.

<sup>7</sup> - يس / 81.

## فصل: [رد على اعتراض آخر]

فإن قالوا: إذا كان سبب عدم الإيجاد بالقدرة الحادثة عدم العلم بالتفصيل، فيجوز<sup>1</sup> أن يخرق الله - تعالى - العادة بأن يخلق للقادر علوما بالتفاصيل التي شرطتم أنه لا يقع الإيجاد إلا بها، فيوقع أفعالا اختراعا، والجائز كالواقع.

فالجواب أن نقول: هذا تلبيس منكم، فإذا لم نستدل - والحالة هذه - على استحالة الإيجاد بالقدرة الحادثة لعدم العلم بالتفصيل الذي ذكرناه، وإنما قصدنا إبطال دعواكم في كونكم خالفين مع عدم العلوم والقصود لما ذكرناه. وقد تقدم الجواب على اعتراضكم من هذا الوجه في الفصل الذي قبل هذا الفصل بقواصف إلزامات لا قبل لكم بها.

## فصل: [دحض اعتراض آخر]

فإن طالبونا في "الكسب" بما طالبناهم في الاختراع. قلنا: نحن لا ندعي الخلق والابتداع، فلا يلزمنا علم ما نكتسب من أفعالنا ولا إرادته. على أنكم تدعون خلق بعض الأفعال في بعض الأوقات، وهي غير معلومة لكم ولا مرادة، وإذا جاز وقوع بعض الحوادث غير مرادة ولا معلومة<sup>2</sup>، جاز وقوع العالم بأسره غير مراد ولا معلوم، ويلزمكم على طرد ذلك ألا يكون البارئ تعالى عالما ولا مريدا، وكذلك يلزمكم في الإرادة التي تثبتوها للبارئ - تعالى -، فإنها وقعت في وقت مخصوص، وهي عندكم غير مرادة، فقد بطل الاستدلال بالإتقان والتخصيص على العلم والإرادة على ما ألزمتهم شاهدا وغائبا، وهذا جزاء من ادعى أنه يخلق مع الله - تعالى - ويترك في أفعاله.

فهذا وجه من الاستدلال يغني اللبيب الفطن عن الخوض معهم في سائر تمويهاتهم، وسنستدرك تميم هذه المسألة عند الكلام معهم في إثبات الكسب، ودفع اعتراضهم عليه عندما نتكلم في الهدى، والضلال، والطبع، والختم.

<sup>1</sup> - في الأصل: (فجوزك) ولا معنى له.

<sup>2</sup> - في الأصل: (معلوم) بدل: (معلومة).

## فصل: [ ما يتعلق بخلق الأعمال من الأدلة السمعية ]

وأما ما يتعلق به من الأدلة السمعية، فهو ما نتلقاه من مواقع الإجماع ونصوص الكتاب. فأما الإجماع فهو أن الأمة قبل ظهور البدع وبعد ظهورها، مجمعة على الابتهاال إلى الله - تعالى - والتضرع إليه في أن يرزقهم الإيمان والطاعات، ويجنبهم الكفر والمخالفات، وهذا أئين من أن ينكره منكر. وهم مجمعون على أن الطاعات والمعاصي خلق لهم لا خلق لله، ولو كان ما زعموه لكان هذا الدعاء من الأمة بأسرها هدرا لا فائدة ولا طائل وراءه.

فإن قالوا: المطلوب بهذه الدعوى خلق القدرة على الطاعة، لا خلق الطاعة.

قلنا: [ص:51] هذا باطل على مذهبكم من وجهين:

\* أحدهما: [أنكم]<sup>1</sup> توجبون على الله - تعالى - خلق القدرة على الطاعة من جهة الإلزام، وإذا كان خلقها واجبا عليه، فلا فائدة في الرغبة له فيما يجب عليه خلقه، لكونه يخلق شاء أم أبى، لكونه حسنا على زعمكم<sup>2</sup> - تعالى الله عن ذلك -.

\* والوجه الثاني: أن القدرة التي يخلقها تتعلق على زعمكم - بالزدين وجوبا، ثم إنكم تختارون بها ما شئتم إيقاعه من إيمان، وكفر، وطاعة، ومعصية، ولولا ذلك لما صح عندكم ثواب ولا عقاب. وإذا كان الأمر كذلك أيضا فلا فائدة في الابتهاال ولا ثمة للسؤال، بل الأصلح ألا يخلق لكم قدرة تكفرون بها في ثاني حال. ثم يلزمكم مع هذا تفنيد الخليل - عليه السلام - في ابتهااله إلى الله أن يجنبه وبنيه أن يعبد الأصنام، وأن يتقبل منه الأعمال<sup>3</sup>، كما لزمكم تفنيد الكليم - عليه السلام - في سؤاله الرؤية عند سماع الكلام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

<sup>2</sup> - في الأصل: (على زعمهم).

<sup>3</sup> - جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ وإذ قال إبراهيم: رب اجعل هذا البلد آمنا، واجنبنني وبني أن نعبد الأصنام ﴾: إبراهيم / 35. وقوله تعالى: ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل: ربنا تقبل منا، إنك أنت السميع العليم ﴾: البقرة / 127.

<sup>4</sup> - قال سبحانه: ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال: رب، أرني أنظر إليك، قال: لن تراني... ﴾: الأعراف /

ثم إن الذي فروا منه تورطوا فيه؛ وذلك أنهم زعموا أن الله - تعالى - لا يضل الخلق ولا يريد كفرهم وعذابهم - كما تقدم في صدر الكلام -.

فيقال لهم: قد أجمعتم مع أهل الحق على أن الباري - تعالى - بكل شيء عليم، وأن من قال خلاف ذلك فهو كافر، ثم غلوتهم في ذلك، فإن قلتم: إن وقوع خلاف المعلوم محال، فيلزمكم على ذلك أن من علم الله - تعالى - أنه إذا خلق له القدرة يكفر بها ويطغى فقد ظلمه، وأضله عن الصراط المستقيم، وهذه إلى صراط<sup>1</sup> الجحيم؛ حيث خلقه، وعلم أنه يكفر به، وخلق له القدرة التي يكفر بها مع غناؤه عن خلقه إياهم، وعن تكليفهم، وعن عذابهم. وهذا إلزام لا محيد لهم عنه إلا بنقض مذهبهم.

### فصل: [ الأدلة السمعية (من الكتاب) ]

وأما نصوص الكتاب فلا تكاد تخصي، لكن نورد منها بعض ما يجترئ به عن ذكر الغير، فمتها قوله - تعالى -: ﴿الله خالق كل شيء، وهو على كل شيء وكيل﴾<sup>2</sup>، وقال - تعالى -: ﴿خالق الله ربكم، لا إله إلا هو، خالق كل شيء﴾<sup>3</sup>، تمدح - تعالى - بالانفراد والوحدانية، لكونه منفردا بالخلق، فلو كان معه من يخلق لم يصح تمدح على العموم لكونهم يخلقون. فإن قالوا: تمدح على الخصوص.

قلنا: باطل، فإنه لو تمدح على الخصوص لصح لكل خالق منكم مثل ذلك التمدح، لكونكم تخلقون على الخصوص - على زعمكم -، وكذلك لجميع<sup>4</sup> الحيوانات حتى تمدح النملة القادرة على الديب، فإنها خالق كل شيء.

ومما اعترض به قوله - تعالى -: ﴿تبارك الله أحسن الخالقين﴾<sup>5</sup>، فقالوا: الأحسن مبالغة في الحسن فيمن يخلق الحسن، والبارئ يخلق الأحسن.

<sup>1</sup> - في الأصل: (الصراط).

<sup>2</sup> - الزمر/62.

<sup>3</sup> - الأنعام / 102.

<sup>4</sup> - في المخطوطة: (بجميع) بدل: (لجميع).

<sup>5</sup> - المؤمنون / 14.

قلت: هذا الاعتراض يبطل عليكم من ثلاثة أوجه:

\* أحدها: أن الخلق في هذه الآية ليس هو خلق الاختراع، وإنما هو خلق التصوير والتقدير؛ فإن الله - تعالى - أخبر عن تدريج خلق الأطوار في الرحم، من السلالة إلى اللحم، إلى قوله - تعالى -: ﴿ **ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ** <sup>1</sup> 》， يعني حيا كاملا، ثم مدح نفسه بأنه أحسن الخالقين، يعني المصورين، لكون المخلوق يصح منه التصوير، ولا يصح منه إحياء الأموات. قال تعالى لعيسى - عليه السلام -: ﴿ **وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ** <sup>2</sup> 》 أي يصور، فلا حجة لهم في هذه الآية من هذا الوجه؛ فإنها بمعنى التقدير والتصوير لا بمعنى الاختراع.

\* والثاني: أنا لو سلمنا لهم جدلا أن الخلق فيها بمعنى الاختراع، لم تقم لهم فيها حجة؛ وذلك أن الاختراع عبارة عن حدوث الشيء بعد أن لم يكن، والحدوث على وتيرة واحدة في جميع المحدثات، فلا يتبين في أحدهما حسن ولا قبح. فإذا تشككت والتأمت تصورنا فيها الحسن والقبح للأحياء، على حسب ما يطرأ عليها من إيلامهم والتناذهم بها عندما يدركونها، فليس في مجرد الاختراع حسن ولا قبح.

\* الثالث: أنه لو كان الخلق هنا بمعنى الاختراع، لعكس عليهم مرامهم فيه؛ فإنهم يدعون خلق إرادات الطاعات، وخلق العلم، والإيمان، والطاعات المثاب عليها. والبارئ - تعالى - يخلق الأجسام، والألوان، والآلام وغير ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، ألزموا أن يكونوا أحسن الخالقين، ولا مخلص لهم من ذلك، وأن وقد جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه.

فهذا - رحمك الله - استدلال متخبط من جهة العقل والنقل، يكتفى به المسترشد في أفراد خلق الأعمال لله - تعالى -: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** <sup>3</sup> 》.

<sup>1</sup> - نفس الآية السابقة.

<sup>2</sup> - المائدة / 110.

<sup>3</sup> - الصافات / 96.

## فصل: في إثبات الكسب، وحقيقته لغة، وعقلا، و نقلا، ورد اعتراض القدرية والجبرية في إثباته ونفيه.

وهذه مسألة عظيمة الموقع في الدين، ورأس مال المتدينين، [ص:52] وهي شرح قوله تعالى:- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>1</sup>، ومن عظمها أن الله - تعالى - ما فرض علينا من الأدعية على أكثر المذاهب سواها ، وأنها فرضت علينا في اليوم واللييلة سبع عشرة مرة، وهي: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾<sup>2</sup>، مع أن ﴿الدعاء من العبادة﴾- كما أحرى الشارع صلى الله عليه وسلم -<sup>3</sup>. فتأهب أيها المسترشد لسماعها بأذن قلبك و لرؤيتها ببصر عقلك، فإنها غروتك الوثقى التي تتضاعف إليك من أجلها المعاملات، وتصح لك بها المثوبات، ورفع الدرجات، ويمدحك مولك بسببها في الدارين فيسمعك في الدنيا: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾<sup>4</sup> الآية، ويسمك في الآخرة: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>5</sup>.

فلتعلم أولا أن العرب سمت تصرفنا فيما تناولوه ونحاوله "كسبا"، و"كدحا"، و"اقترافا"، و"اجترحا"،... إلى غير ذلك. وسمت أفعال الله - تعالى - "خلقا"، و"ابتدعا"، و"إبداء"، و"اختراعا"،... إلى غير ذلك. وسمع منها أن الله - تعالى - "خالق"، "فاطر"، "بارئ"، "بديع"، وما سمع

1- الفاتحة / 5.

2- الفاتحة / 6.

3- أخرجه أبو داود عن النعمان بن بشير: (كتاب: الصلاة، باب: الدعاء)، بلفظ: ﴿الدعاء هو العبادة﴾: 161 / 2، رقم: 1479، وأخرجه عن نفس الصحابي: (كتاب: التفسير، باب: من سورة البقرة): 194 / 5، رقم: 2969، وأخرجه الترمذي عن النعمان بن بشير أيضا: (كتاب: التفسير، باب: من سورة المؤمن)، بلفظ: ﴿الدعاء هو العبادة﴾: 349 / 5، رقم: 3247، وأخرجه أيضا عن أنس بن مالك: (كتاب: الدعوات، باب: ما جاء في فضل الدعاء)، بلفظ: ﴿الدعاء مخ العبادة﴾: 425 / 5، وأخرجه ابن ماجه، عن النعمان بن بشير: (كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء)، بلفظ: ﴿إن الدعاء هو العبادة﴾: 1258 / 2، رقم: 3828، وأخرجه ابن حبان في "الصحيح"، عن النعمان: (كتاب: الرقائق، باب: ذكر البيان...): 172 / 3، رقم: 830، وبالجملة فقد أخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم، وصححه الألباني في "صحيح الجامع الصغير": 1 / 641، رقمه: 3407.

4- التوبة / 112.

5- الزخرف / 72.



منها أن الله "كاسب"، "كادح"، "مقترف"<sup>1</sup>. فهذه تفرقة لغوية تدل على أن العرب فرقت بين أفعال الخالق وأفعال المخلوق، فلو كانوا يعتقدون التسوية في الأفعال، لم يراعوا التفرقة في التسميات، فهذا فرق لغوي.

وأما الفرق العقلي فهو تقسيم مستنده الضروريات، وذلك أن العاقل يفرق بين حالتيه في حركة ينتقل بها إلى جهة ما، وحركة ينتقل بها إلى تلك الجهة بعينها، وكذلك حركة إشالته في التصرف والتناول، وحركاتها بالفالج والحمى، وكذلك حركات أسنانه بالخضم والقضم، وحركاتها عند قرقة البرد والحمى... إلى غير ذلك في سائر المكتسبات والضروريات كالعلم، والإرادة، والحب، والبغض... إلى غير ذلك. فلا تخلو تلك الحال التي يعلمها العاقل من نفسه من الأربعة أسباب: إما أن ترجع إلى جواهره، أو إلى أعراضه، أو لحال تطراً من غير علة، أو حال تطراً عن علة.

وباطل أن ترجع الحال إلى جواهره، لأنه كان يؤدي إلى أن تدوم تلك الحال كدوام تحيزها وهي لا تدوم، وكان يجب أيضاً أن تكون تلك الحال ثابتة<sup>2</sup> لجواهر العالم لتساوي الجواهر في جميع صفات الأنفس، حتى يكون الجماد مكتسباً. ولا يجوز أيضاً أن تحدث في غير علة، لاستحالة استقلال الحال بالطور - كما قدمنا-. ولو كانت الحال تطراً في وقت وتعدم في وقت لكانت ذاتاً، ولو كانت ذاتاً لافتقرت إلى حال تتميز به، إذ ذات على غير صفة لا تعقل وهي معقولة، فكان يؤدي إلى تحول الحال، وتسلسل الأحوال، وهو محال. وبهذا بعينه نرد على القدرية في ادعاء طريان حالة الوجود على الأشياء الأزلية بالقادر - إن شاء الله -.

فلم تبق إلا أن ترجع التفرقة المعلومة إلى حال تطراً عن علة طارئة، ثم نسير الأعراض فنجد كل عرض منها قائماً بالخل مع الحركتين والتفرقة ثابتة، فلم تبق علة لتلك الحال إلا القدرة، فهذا سبيل إثبات القدرة الحادثة.

وبهذا التقسيم نرد على الجبرية حيث نفوها، وزعموا أن لا قدرة للعبد، وأنه يحرك كما يحرك الجماد، وفي هذا القول جحد الضرورة في العلم لصحة التفرقة.

وأما الرد عليهم من جهة الشرع فهو أن نلزمهم إبطال متعلقات أوامر الله - تعالى - ونواهيه، ورد خبره.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( مقترفاً ) والصحيح ما أثبتناه .

<sup>2</sup> - في المخطوطة: ( ثانية ) بدل: ( ثابتة )، وهو تصحيف من الناسخ.

فأما إبطال الأوامر والنواهي، فإنه إذا لم تكن قدرة ولا مقدور بوجه من الوجوه، لم يتصور أمر، ولا امتثال، ولا نهي، ولا ترك، وهذا غير معقول.

وأما رد الخير، فهو رد قوله - تعالى -: ﴿جزاء بما كانوا يعملون﴾<sup>1</sup>، و﴿ما كانوا يكسبون﴾<sup>2</sup>، و﴿بما قدمت أيديكم﴾<sup>3</sup>، و﴿أموال اقترمتموها﴾<sup>4</sup>، و﴿إنك كاذب إلى ربك كذبا﴾<sup>5</sup>، و﴿لما ما كسبت، وعليها ما اكتسبت﴾<sup>6</sup>، و﴿أن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾<sup>7</sup>... إلى غير ذلك، ثم يلزم الجبرية - مع ذلك - تكذيب الباري - تعالى - في خبره حيث قال: ﴿بما كانوا يعملون﴾، و﴿يكسبون﴾، و﴿يعقلون﴾ إلى غير ذلك، فإذا لم يكن لهم عمل ولا كسب - على ما زعموا - كان الخير خلفا وزورا، ويتعالى الله عن ذلك. وهذا إلزام لا محيص لهم عنه، وما عسى أن تعدد من الأخبار فلنكتف بقوله - تعالى -: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾<sup>8</sup>.

وأما الرد على القدرية من جهة الشرع فقد تقدم في غير موضع، ولنكتف الآن من ذلك بقوله - تعالى -: ﴿أول جعلوا لله شركاء خلقوا كظلال ظنه في شباهه الخلق عليهم، قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار﴾<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - السجدة / 17 و الواقعة / 24.

<sup>2</sup> - المطففون / 14 وغيرها.

<sup>3</sup> - الأنفال / 51 وغيرها.

<sup>4</sup> - التوبة / 24.

<sup>5</sup> - الانشقاق / 6.

<sup>6</sup> - البقرة / 286.

<sup>7</sup> - النجم / 39.

<sup>8</sup> - الزلزلة / 7-8.

<sup>9</sup> - الرعد / 16.

## فصل: [ في متعلق القدرة الحادثة ]

فإن قالت الجبرية: معاشر الكسبية، إذا أثبتت القدرة الحادثة علينا، [ص:53] ونفيتم التأثير -الذي زعمت القدرية -، والقدرة من صفات التعلق، بقيت عليكم الطلبة في إثبات متعلقها وكيفية تعلقها.

قلنا: هذه الطلبة هي روح هذه المسألة ومعتمدها، فإذا ثبتت لم يبق بعدها مطعن لطاعن منكم ولا منهم - إن شاء الله -، فنقول -وبالله التوفيق-:

اختلف المتكلمون فيها على أربعة أوجه:

فمنهم من قال: إنها تتعلق بالإيجاد، وهم القدرية الذين فرغنا من إبطال مذهبهم.

ومنهم من قال: إنها تتعلق على وجه من التأثير غير الإيجاد الذي ادعته القدرية، وهذه دعوى عرية من البرهان، وفيها تحوم على مذهب القدرية، مع ادعاء حالة مجهولة.

ومنهم من قال: إنها تتعلق بالمقدور من غير تأثير بوجه من الوجوه، غير أن القادر يجد من نفسه تمكنا بها من بعض الأفعال يسمى استطاعة، وهذا<sup>1</sup> أشبه الأقوال مع مباحثة فيه لا يحتملها هذا المختصر.

ومنهم من قال: إن متعلقها الحال، وهذا باطل من وجهين:

- أحدهما: أن الحال عند مثبته خاصية معقولة يتميز بها الوجود، كحكم السوادية للسواد، والتحيز للجوهر، فلو تعلقت القدرة بالحال لوجب أن تكون موجودة. ثم إن الحال واجب لكل ذي حال لا يجوز تبذله، ولا تعلق للقدرة بالواجب شاهدا وغائبا، لأن القدرة لا تتعلق إلا بممكن مختار.

- والثاني: أن من قال من أصحابنا إنها تتعلق بالحال، فقد نفس خناق القدرية في ادعائهم طروؤها حال الوجود على الشيء بالقادر، فإذا جعل لهم سبيلا في تعلق القدرة بالحال، لم يمكنه الرد عليهم في ثاني حال.

فإذا بطلت الثلاثة الأوجه لم يبق للقدرة الحادثة متعلق سوى الوجود، وهو القول الخامس.

فإن قيل: فإذا رفعتم تعلقها، ففصلوا وجه تعلقها بالوجود على غير وجه التأثير الذي نفيتم.

فنقول: إذا ثبتت القدرة الحادثة، وثبت تعلقها بالوجود - كما تقدم -، واستحال وقوع مقدورين قادرين على وجه واحد، وثبتت تسميته في اللسان والشرع "كسبا"، و"اقترافا"، و"كدحا" - كما

<sup>1</sup> - في الأصل: ( وهذه ).

تقدم-، وثبت الكسب بصحة التفرقة للضرورة<sup>1</sup>، وثبت أن الله - تعالى - خالق كل شيء، بلغ العقل منتهاه وحدا لا يتعداه، والبحث بعد حصول هذه الحقائق على وجه التعلق تكلف غايته الحيرة، وطلب أمر لا يعلم بالنظر ولا بالضرورة إلا مع انخراق العادات.

ثم العجب من محق ينقر على وجه هذا التعلق الكسبي خصوصاً وهو لا يعلم وجه تعلق عجزه بالمعجوز عنه، وغايته أن يقول: تعلق به على نقيض تعلق الكسب، وهذا تعلق بنفي غير معلوم. ثم قصاره أن يلجأ إلى التفرقة المتقدم ذكرها، فما باله يلجأ إليها في العجز ويبحث عن نقيضها في القدرة، وأول ما يهتم هذا الباحث عن كشف هذا الوجه على الخصوص بالاسترواح إلى القدر. ثم يقال له: أينك من السؤال عن وجه تعلق القدرة الأزلية بالاختراع، فإنه أغمض من هذه المسألة أضعافاً مضاعفة؟! وبه نطلب القدريّة، فإنهم يدعون الاختراع من العدم الذي هو الشيء عندهم، ثم أطلبه بكيفية بروز الجبال الشاخنة، والبحور الزاخرة، وطباق الأرضين والسموات من العدم البحث والنفي المحض، ومتى يتصور في الأوهام بروز شيء من لا شيء؟! ومتى يعقل هذا؟! وكيف يعرف عنه!؟

ومن أجل هذا الغموض في هذا الوجه راغت الدهرية حتى ادعت قدم العالم، وراغت القدريّة حتى ادعوا أن الجواهر والأعراض كانت أشياء على أخص الصفات، ثم طرأ عليها حال الوجود، وكلاهما ينكر مستبعداً بروز شيء لا من شيء. والذي ورط الصنفين في هذه الجهالات استمرار العادات، لكون الفاعل منا يتصرف في الأجسام بالجمع والتفريق ولا يخترعها، فظنوا أن الأمر في الغائب كذلك. فإن كان هذا هكذا فما بال المطالب بوجه تعلق الكسب يغمض عن هذه الوجوه التي حارت فيها ثاقبات العقول، ويسأل عن حقيقة متعلق الكسب - لولا الفضول -، وكذلك سائر ما لا نعلمه من وجه تعلق الإدراكات بالمدركات، والموانع بالمنوعات، والغفلات بالمغفولات، وتعلق أضداد الإرادات، وقيام العرض بالجواهر، وقبول الجوهر له... إلى غير ذلك من مجازات العقول. وإلا ما بحث حتى تعلم عجزك وقصورك عن دقيقتها وحليتها، وحينئذ تسمع زاجر الحقيقة ينادي على عقلك: قف! فلن تعدو قدرك، وتعلم معنى قوله - تعالى -: ﴿ثم أرجع البصر كرتين ينقلب البصر إليك خاسئاً وهو حسير﴾<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( للضرورة ) والصحيح ما جاء في المتن.

<sup>2</sup> - الملك / 4.

فسبحان من من علينا [ص:54] بيلة من موج شاطئ بحر العلم فقال: ﴿وما أوتيته من العلم إلا قليلا﴾<sup>1</sup>، ثم أيسنا من السباحة في الشيخ بقوله - تعالى -: ﴿والله يعلم وأنت لا تعلمون﴾<sup>2</sup>. ألا ترى أن علم الخضر لما عظم في قلب موسى - عليه السلام - لما رأى منه من العجائب جاء عصفور فنقر في البحر فقال له الخضر: ﴿ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا ما نقص هذا العصفور من هذا البحر﴾<sup>3</sup>، فبلغ أيها العاقل عقلك منتهاه، ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾<sup>4</sup>، فمن تغلغل في ذلك، فالعجز عن الإدراك إدراك قصاراه.

فهذا - أيا المسترشد - فصل جمع لك إثبات القدرة الحادثة، وتعلقها بالمقدور على وجه الكسب، والرد على القدريّة في ادعاء الاختراع، وعلى الجبرية في نفي الكسب، ومواقف العقلاء في مجازات العقول.

### فصل: القدرة الحادثة والمقدور بها عرضان لا يبقيان وجوبا

كما تقدم عند الكلام في أحكام الأعراض، فتجب المعية لهما في الحدوث والعدم، وإذا وجبت المعية استحال التأثير الذي ادعته القدريّة؛ فإن من شرط المؤثر أن لا يسبق المؤثر فيه، ولذا وجب تقدم القدرة الأزلية على المقدور، وهذه لمعة كافية في استحالة تأثير القدرة الحادثة في مقدورها.

<sup>1</sup> - الإسراء / 85.

<sup>2</sup> - البقرة / 232 وغيرها.

<sup>3</sup> - متفق عليه من حديث أبي بن كعب، أخرجه البخاري من حديث طويل: (كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى عليهما السلام): الصحيح: 6 / 431، رقم: 3401. وأخرجه مسلم في الصحيح في قصة موسى مع الخضر ضمن حديث طويل: (كتاب: الفضائل، باب: من فضائل الخضر): 4 / 1847، رقمه: 2380. وأخرجه الحاكم عن أبي أيضا مقتصرًا على لفظ المتن مع نسبة القول إلى طائر، ثم علق عليه بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه» انظر: المستدرک، (كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة الكهف): 2 / 477، رقم: 3444، ووافقه الذهبي على حكمه في "التلخيص".

<sup>4</sup> - الإسراء / 36.

## فصل: القدرة الحادثة لا تتعلق بالخارج عن محل القدرة

بدليل أن لو جاز تعلقها بالخارج لجاز تعلقها بجواهر العالم وأعراضه، حتى تتعلق بالأفلاك وحركاتها، والأرضين وسكناتها، لتساوي نسبتها إلى الكل، وعدم اختصاصها ببعض. وأيضاً إن مقدوراً بين قادرين محال، قدراً خالقين أو مكتسبين، فلو اتحدت نسبة القدرة الحادثة إلى كل حادث ولكل حي قدرة، لوقع التمانع على المقدورات، فكان يجب أن لا يقع مكتسب من الحوادث، ولا مخترع على مذهب الكسبية والقدرية، وكل ذلك معلوم البطلان ضرورة، ولهذا لم يدعه أحد من العقلاء خلقاً ولا كسباً.

## فصل: القدرة الحادثة لا تتعلق لما قام بمحلها إلا بمتعلق واحد

والدليل على ذلك أنها لو تعلقت بمقدورين لم يخل من أن يكونا ضدين، أو مثليين، أو خلافيين. ومحال أن يكونا ضدين لاستحالة اجتماع الضدين، وكذلك المثالن، ومحال أن يكونا خلافيين، لجواز وجود أحد الخلافيين في المحل مع عدم الثاني، كالحركة مع العلم، والسكون مع الجهل، فلو تعلقت بهما لوجب حدوثهما معا وبطل الجواز. وهذه لمع كافية للمسترشد في هذه الفصول.

## فصل: يشتمل على الكلام في الهدى، والضلال،

### والختم، والطبع، وإرادة الكائنات.

هذا - بحمد الله - فصل قد وطأ له ما قبله من ثبوت وجوب انفراد الباري - تعالى - بالخلق، واستبداده بالمرادات خيرها وشرها، لكون من خلق يجب أن يكون مريداً لما خلق عالماً به، وذلك لتساوي نسبة الأزمان إلى المقدور في جواز الوقوع، فإذا وقع في وقت مخصوص وجب أن يقع مراداً. ومحال أن يراد حتى يعلم، لأن المريد له لو لم يعلم المرادات لما اختار أحدها، وهذا بين لا خفاء به. ولتعلم أن ما ورد في الكتاب العزيز من الهدى، والضلال، والنور، والظلمات، والشرح، والضيق، والطبع، والختم،... إلى غير ذلك، أنها عبارات عن خلق العلم وأضداده من الشك والجهل، وما سوى

ذلك من العلم لا يسمى في الشرع هداية، ولا شرحا، ولا طبعا، ولا ختمًا، لكونها ضرورية لا طلب فيها.

وجميع ما يكتسبه المكلف من أعراضه عشرة أعراض، سبعة منها مختصة بالباطن، وثلاثة بالظاهر. فأما المختصة بالباطن فهي: النظر، والعلم، والكلام، والظن، والشك، والجهل، والإرادة. وأما الثلاثة<sup>1</sup> المختصة بالظاهر فهي: الحركة، والسكون، والصوت. وبهذه العشرة تعلق الأمر والنهي، وبها تقع الطاعة والمعاصي، ( واختلف في الاعتقاد، والصحيح فيه - كما تقدم عند الكلام في مسائل التقليد - )، فصار سبعة أعشار عملك باطنا، وثلاثة أعشاره ظاهرا.

فإن الله في قلبك، فإنه موضع نظر الله منك، جاء في الخبر عن سيد البشر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى آبْشَارِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ﴾<sup>2</sup>؛ معناه أن الله لا يثيبكم ولا يعاقبكم على طاعة أبدانكم ومعاصيها حتى تكون تبعاً لأفعال قلوبكم، ويعضد هذا التفسير قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ﴾<sup>3</sup> يعني يرحمهم، فإن الله - تعالى - يرى جميع الموجودات وجوباً - كما تقدم [ص: 55] في فصل الكلام في الرؤية -.

والذي أمرت به من أفعال القلوب خمسة: النظر فيما يلزمك عمله، والعلم به، والخير عنه، والإرادة لما يراد من المعاملات المأمور بها، والكراهة لما ينهى عنها، والظن فيما يطرأ من المجتهدات فيها لأهل الاجتهاد. فإذا خلق الله - تعالى - هذه الخمسة الأعمال في قلبك، وخلق في بدنك الثلاثة الظاهرة، وخلق القدرة عليها ظاهراً وباطناً فقد هداك، لكن أصل الهداية في هذه الثمانية العلم، وهو المسمى هداية على الحقيقة، وما سمي منها بعد العلم هداية فمجاز...؛ لكونها فروعاً عنه، وكون الأمة مجمعة على أن الله - تعالى - لا يقبل منها صرفاً ولا عدلاً في الفعل والترك إلا مع العلم بها، وأعني بالترك والفعل المقصود منها لا المفعول عنها ولا المكروه عليه.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( الثالثة ).

<sup>2</sup> - جزء من حديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة، بلفظ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ وَلَا إِلَى صُورِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ﴾، انظر: الصحيح: ( كتاب: البر والصلة، باب: تحريم ظلم المسلم )، انظر: 4 / 1987، رقم: 2564. كما رواه من طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ﴾، انظر: الصحيح، ن، ص، والرقم.

<sup>3</sup> - آل عمران/ 77.

فهذه هي الهداية التي صححها العقل وأثبتها النقل، فمن خلق الله له السبعة مع العلم بما فقد هداه، ومن خلقها له مع الجهل والشك بما كلف به منها فقد أضله وأرداه.

## فصل: [ الرد على المعتزلة ]

زعمت المعتزلة أن الهدى من الله - تعالى - إنما هو تنبيه الخلق بواسطة الأنبياء على الأعمال التي يجب بالعقل لفاعلها المثوبات ولتاركها العقوبات، وهذا مذهب الدهماء منهم، وهو رد على ما فرغنا من إثباته في انفراد البارئ - تعالى - بالخلق والاختراع، ومراغة لنصوص الكتاب وفحوى الخطاب. قال - تعالى - : ﴿ **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** <sup>1</sup> ، وقال - تعالى - : ﴿ **فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا** <sup>2</sup> ، وقال - تعالى - : ﴿ **مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا** <sup>3</sup> ، وقال - تعالى - : ﴿ **وَمَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ، وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ ضَلٍّ، أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ؟** <sup>4</sup> ... إلى غير ذلك. وفي الآية الأولى كفاية عما بعدها؛ لأنه - تعالى - فصل بين الدعوة والهداية، فإنه <sup>5</sup> عم الدعوة وخصص الهداية وربطهما بالمشيئة. فإذا كانت الهداية على زعمهم - هي الدعوة، فقد بطل التفضيل المنصوص عليه. ولو سلم لهم ذلك لم يستتب لهم على مذهبهم حل الآية على الإرشاد إلى طرق الجنان، فإن الله - تعالى - ربط الهداية بمشيئته واختياره، وكل ما استوجب الجنان بعمله عندهم فحتم على الله أن يدخله الجنة بعمل استوجبه عقلا، من غير إنعام من الله - تعالى - ولا تفضل عليه - تعالى الله عن قول الزائغين -. وإذا كان ذلك فلا فائدة لربط الهداية بالمشيئة. وأما قوله - تعالى - : ﴿ **فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ** <sup>6</sup> ، فهو يصرح بأحكام الدين، فإن الشرح هنا مرتبط بالإسلام الحاصل في الدين النافع في

<sup>1</sup> - يونس/25.

<sup>2</sup> - الأنعام/125.

<sup>3</sup> - الكهف / 17.

<sup>4</sup> - الزمر / 36 - 37.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( فإن ).

<sup>6</sup> - الأنعام / 125.



الآخرة، وكذلك الضيق والخرج بعدم الإسلام. وهذه الحالات من أصدق الدلالات على صحة ما رمناه.

وأما آيات الطبع والختم والأكنة... إلى غير ذلك، فهي مصرحة بخلق أضداد العلم في الخلق من الجهالات والشكوك المانعة من العلم في قلوبهم، قال - تعالى -: ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَصَفَحَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ** <sup>1</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا كُفْرَهُمَا** <sup>2</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ** <sup>3</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا** <sup>4</sup>... إلى غير ذلك. فإن ادعوا صرف هذه الآي لغير أضداد العلم.

قلنا: لا يخلو أن يكون ذلك الغير جوهرًا أو عرضًا.

ومحال أن يكون جوهرًا، فإن الجواهر متماثلة، فلو كان الجوهر ضدا للعلم لم يصح وجود العلم مع وجود الجوهر، وأيضا إن الجواهر محل للعلم، فكيف يكون محله ومصحح وجوده وهو ضد له؟! فلم يبق إلا أن يكون عرضًا. والأعراض على ضربين: مثل وخلاف. ومحال أن يكون مثال العلم طبعًا وختمًا، لأن مثل العلم علم، والعلم ليس بطبع. والخلاف على ضربين: خلاف يتضاد على الخلق، وخلاف لا يتضاد، وليس ما يجتمع مع العلم في الخلق من الخلاف الذي يتضاد طبعًا وختمًا كاللون والكون... إلى غير ذلك. فلم يبق إلا ما يضاد العلم. وأضداد العلم على ضربين: ضرورة ومكتسبة. وليس الضرورة طبعًا ولا ختمًا كالغفلة والنوم... إلى غير ذلك، فإن الله - تعالى - قد رد درأ الطلبة بها في الآخرة، وهم مجمعون معنا على ذلك، فلم يبق إلا المكتسبة، وهي الجهل، والشك، والظن، وهي التي تعلق عليها الطلب بالإجماع من المؤلف والمخالف. فهذا تقسيم لا مدفع في صحته وحصره.

ثم نقول لهم: هذه الثلاثة التي صح بها الطبع عند أهل الحق، من التي ادعيت خلقها، فإذا ادعيت خلقها وهي الطبع والختم، لكونها أضدادا للعلم المطلوب بها المكلف، فأنتم طبعتموها وختمتموها. وهذا رد لقوله - تعالى - إنه طبع، وختم، وجعل الغشاوة، والأكنة... إلى غير ذلك، وهذه شناعة لا يرتكبها متم إلى الإسلام.

فإن قالوا: بأن جعله - تعالى - الطبع والختم كونه خلق القدرة عليها.

<sup>1</sup> - النحل / 108.

<sup>2</sup> - النساء / 155.

<sup>3</sup> - البقرة / 7.

<sup>4</sup> - الكهف / 57.

قلنا: هذا يبطل عليهم على مذهبكم من وجهين:

- أحدهما: أنها تصلح عندكم للضدين.

- والثاني: أنه إذا علم أن بها يَحْتَم وَيَطْبِع، فقد قصد خلق الشر وأعان عليه بخلق القدرة التي يقع بها الشر، وأنتم تأبون ذلك.

فإن ركنوا إلى قوله - عليه السلام - : ﴿ إِذَا أَذْنِبَ الْعَبْدُ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ قَلْبَهُ نَكْتَةً سَوْدَاءَ [ص: 56] ... ﴾ الحديث<sup>1</sup> الذي ذكر في الآية.

قلنا: لا ينحيكم تعلقكم بهذا الحديث من أربعة أوجه:

\* أحدها: أن الآي لا تعترض بأخبار الأحاديث، فإنه قال - تعالى - : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾<sup>2</sup>، والسواد لا يضاد الفقه - كما قدمناه -.

\* الثالث<sup>3</sup>: أنه - عليه السلام - قال: ﴿ نَكْتَةٌ سَوْدَاءَ ﴾ ولم يقل سوادا، فالكنتة على ظاهر الحديث جوهر أسود، وهو غير محل العلم، لأن محل العلم كان سابقا له، والصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، ولو كان محلا للعلم، فالسواد لا يضاد العلم.

\* الرابع: أنه - عليه السلام - وقف خلق النكتة على فعل الذنب، وأنتم تدعون خلق الذنب، فتكون إرادة الله - تعالى - وخلق النكتة وقفا على إرادتكم وخلقكم، فيكون البارئ - تعالى - مقهورا في خلق النكتة، فمضى شاء العبد أن يخلق الله النكتة خلق هو الذنب. فإن قالوا: وكذلك يلزمكم في الكسب.

قلنا: لا يلزمنا ذلك في الكسب، فإننا نقول: إذا أراد الله - تعالى - أن نكتسب الذنب خلق لنا الإرادة والقدرة عليه، فهو القاهر لنا في خلق النكتة والذنب.

ومنهم من راغ عن هذا الإلزام، فإن ادعى أن الختم والطبع وغير ذلك ألقاب وتسميات نصيبها البارئ - تعالى - علامات لتعلم الملائكة أفئدة الكفار بها، حتى يَحْتَمُوا عليها، وهذا - فديتك - قول

<sup>1</sup> - أخرجه الحاكم عن أبي هريرة، بلفظ: ﴿ إِنْ الْمُؤْمِنُ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا كَانَتْ نَكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ ... ﴾ الحديث - : (كتاب: التفسير، باب: من تفسير سورة المطففين) وعلق عليه بقوله: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي على حكمه في "التلخيص"، انظر: المستدرک: 3 / 120.

<sup>2</sup> - الأنعام / 25.

<sup>3</sup> - سقط الوجه الثاني لدى الناسخ، ولذلك سيتنقل مباشرة إلى الوجه الثالث.

هو أرك من أن يكثر به، فإنه رد للنصوص في جعل الأكنة التي تمنع من الفقه، فإن السمة التي ادعوها لا تمنع من الفقه، وإلى متى يتعدى الاختصار مع هؤلاء الأغمار.

## فصل: [عن إرادة الكائنات]

وأما إرادة الكائنات فقد تقدم الكلام فيها في ثلاثة فصول، وهي إثبات الوجدانية، وإثبات الصفات الأزلية، وإثبات انفراد الباري - تعالى - بخلق أعمال العباد مع جواز أمره - تعالى - بما يريد وقوعه وبما يريد ألا يقع من العلم. فإذا علم الله - تعالى - أن المراد لا يقع فلا يريد وقوعه. وهذا دليل ضروري لا مدفع فيه. وأما عضد ما قدمناه في هذه الفصول بالآيات فيقوله - تعالى -: ﴿ **وما تشاءون إلا أن يشاء الله** ﴾<sup>1</sup>، فأوقف مشيئة العبد على مشيئته، وقوله - تعالى -: ﴿ **وربك يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة سبحان الله** ﴾<sup>2</sup>، أي براءة الله أن يكون معه منازع له في اختياره، وقوله - تعالى -: ﴿ **ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها** ﴾<sup>3</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ **ولو شاء ربك ما فعلوه** ﴾<sup>4</sup>، أي لو أراد أن يؤمنوا ما أمكنهم الكفر، ﴿ **ولو شاء ربك لآمن من في الأرض لهم جميعا** ﴾<sup>5</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ **ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله** ﴾<sup>6</sup>... إلى غير ذلك، فهذه نصوص في انفراد الباري - تعالى - بمشيئته وخلقه.

فإن عارضوا هذه الآي بقوله - تعالى -: ﴿ **ولا يرضى لعباده الكفر** ﴾<sup>7</sup>، قلنا: هذا يحتمل ثلاثة أوجه:

<sup>1</sup> - الإنسان / 30.

<sup>2</sup> - القصص / 68.

<sup>3</sup> - السجدة / 13.

<sup>4</sup> - الأنعام / 112.

<sup>5</sup> - يونس / 99.

<sup>6</sup> - الأنعام / 111.

<sup>7</sup> - الزمر / 7.

- أحدها: أن يكون العباد هنا: ﴿المصطفين الأخيار﴾<sup>1</sup> الذين علم الله - تعالى - أنهم يؤمنون ولا يكفرون، فلم يرد كفرهم.

- والثاني: أنه لا يرضى لعباده، يعني العقلاء أن يشرع لهم الكفر دينا، فيكون متعلق الإرادة المشروع لا أفعال العباد.

- والثالث: أن يكون الرضا هنا صفة فعل على مذهب من فرق بين الرضا والإرادة، فيكون معناه: لا يخلق لعباده المصطفين كفرا.

ومما يستدل به العوام قوله - تعالى -: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾<sup>2</sup> حملوا الآية على العموم، أي ما خلقت هذين الجنسيتين إلا لأن أردت أن يعبدون، لكن أبي أكثرهم أن يعبدوني فحق عليهم عقابي. وهذه الآية عامة لكنها معترضة لقبول التخصيص والاحتمال، ولا يسوغ القدح في القطعيات بما يتعرض لاحتمال. ولا خلاف أن الصبيان والمجانين وأهل الفترة - الذين لم يبعث لهم نبي، ولا تعلق بهم خطاب، ولا عبدوا رباً ولا وثناً -، وأهل البلاد القاصية - الذين لم تبلغهم الدعوة - مستثنون من هذه الآية. وإذا كان ذلك فقد خرجت الآية عن العموم، وقد تحمل الخصوص من وجه آخر، فيمن علم الله أنه يؤمن من الثقلين، وقد تحمل على عمومها - على مذهب أهل الحق - من وجهين:

- أحدهما: أن يكون آخر - تعالى - عن استغنائه عن خلقه وفقرهم إليه بدليل قوله في مساق الآية: ﴿ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون﴾<sup>3</sup>، أي ما أريد أن ينفعوني، ولا حاجة<sup>4</sup> لي إليهم، ويكون معنى العبادة هنا الذل والخضوع الظاهر على الأنعام قولاً وحالاً لمن أقر، وحالاً لمن أنكر. ويعضد هذا التفسير قوله - تعالى -: ﴿والله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً﴾<sup>5</sup>، فالؤمن يسجد باختياره وحاله، والكافر يسجد على رغم أنفه بحاله.

- الثاني: أن يكون: ﴿وما خلقت الجن والإنس﴾ عقلاً إلا وهم يصلحون للعبادة والتكليف إذا أمروا به، لكونهم ممن يقبل الخطاب ويصح منه النظر والاستدلال، فمن قبل قبل، ومن ترك فهو

<sup>1</sup> - المذكورين في سورة: ص / 47.

<sup>2</sup> - الذاريات / 56.

<sup>3</sup> - الذاريات / 57.

<sup>4</sup> - في الأصل لفظة غير مقروءة .

<sup>5</sup> - الرعد / 15.

مهيأ للقبول. فقد صح الاحتمال على التفصيل والإجمال من غير تعرض لإبطال الأدلة. وكيف يصح الحمل على ما ادعوه وقد علم الله - تعالى - أن معظم الخلق يكفرون؟! فيكون التقدير: وما خلقت من علمت أنه لا يؤمن إلا ليؤمن، وهذا هو عين التناقض لا سيما مع قولهم: إن وقوع خلاف المعلوم محال، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة بما فيه مقنع.

ومما يستزلون به العوام قوله - تعالى -: ﴿ **مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ** ﴾<sup>1</sup>، واستدلواهم بهذه الآية ينقض عليهم مذهبهم [ص: 57] من ثلاثة أوجه:

\* أحدها: مساق الآية، فإنها جاءت في معرض الذم للكفرة، حيث كانوا إذا أمطروا ووسع عليهم قالوا: "هذه مني وبمعي أهنتنا"، وإذا أقحطوا وضيق عليهم قالوا: "هذه بشور محمد ودعوته"<sup>2</sup>. فرد الله عليهم بهذه الآية، فقال - تعالى -: ﴿ **إِنْ تَصِبُّهُمْ فَسَيِّئَةٌ يُقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نَسْتَبِشْهُمْ سَيِّئَةٌ يُقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ** ﴾<sup>3</sup>، ثم أمر نبيه - عليه السلام - أن يرد عليهم مقاتلتهم فقال: ﴿ **قُلْ كُلٌّ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ** ﴾. فنص على أن الحسنة والسيئة من فعل الله، ثم ذمهم في هذه القولة لعدم علمهم بهذه الحقيقة فقال: ﴿ **فَمَا لَهُمْ لَوْلَا الْقُوَى لَا يُكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا** ﴾<sup>4</sup>، حيث قالوا: ﴿ **مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ** ﴾<sup>5</sup>. فجاءت هذه القولة الأخيرة في معرض التوبيخ لهم، والمعتزلة - مع ذلك - يستشهدون بها، وذلك لجهلهم بمقتضاها. ويحتمل أن يكون ﴿ **مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ** ﴾، أي من نعمة فمن فضل الله عليك، وما أصابك من سيئة أي من ضيق وحر جفاء عملك. وعلى هذا التفسير يكون الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - والمراد به أمته.

\* الوجه الثاني: جهلهم باللسان في قوله - تعالى -: ﴿ **مَا أَصَابَكَ** ﴾، والعرب لا تقول أصابك إلا فيما ينالك من غير ارتياد له ولا قدرة عليه، تقول: أصابك مرض، وأصابك هم، وأصابك فرح... إلى غير ذلك، وتقول فيما نفعله: أصبت كذا.

<sup>1</sup> - النساء / 79.

<sup>2</sup> - انظر: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن: 5 / 204 و ما بعدها.

<sup>3</sup> - النساء / 78.

<sup>4</sup> - نفس الآية السابقة.

<sup>5</sup> - النساء / 79.

\* الثالث: أن المعتزلة لا يقولون بظاهر هذه الآية، إذ الخير والشر عندهم<sup>1</sup> من أفعال العباد واقع بقدرتهم لا بقدره الله - تعالى -، وإنما يسوع<sup>2</sup> الاستدلال بما لو صح لنظرائهم الجوس والثوية الذين قسموا أفعال الخير والشر بين فاعلين.

والذي يحسم به شغب هؤلاء الأصناف في انفراد البارئ - تعالى - بمشيئته، ويشيت اليأس من توفيقهم وانقيادهم للحق، ويقدر ضبطهم في ربة القهر من نص الكتاب قوله - تعالى -: ﴿ولو أننا نزلنا إليهم<sup>3</sup> الملائكة، وحملهم الموتى، وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله، ولكن أحقرهم يميلون﴾<sup>4</sup>.

### فصل: في التعديل والتجوير

هذا فضل له في الدين موقع عظيم وخطب جسيم، وعليه اعتراضات من أهل الأهواء لا تكاد تنضبط. ولسنا الآن لها من أجل الاختصار، ولكن نكتفي بوصف الحقيقة فيما لا يد منه، ثم نرد على معترضينا فيها ردا قامعا مانعا بما فيه مقتنع - إن شاء الله تعالى -.

اعلم أيها المسترشد - وقيت شر البدع ووضر التقليد والخذع - أن عدل الله - تعالى - هو تصريف مراده على وفق إرادته، فأفعاله كلها عدل لا جور فيها، لكونه - تعالى - يفعل ما له أن يفعل، وإنما تنقسم الأفعال جورا وعدلا في الشاهد، وانقسامها من وجهين: قسم يستند إلى الشرع وقسم يستند إلى العادة.

فأما المستند إلى الشرع فكل فعل أمر الله به، فأيقاعه منا عدل، وكل فعل نهي عنه، فأيقاعه منا جور.

وأما المستند إلى العادة، فكل فعل يقع على جهة المجازات بالمثل من العقلاء فهو عدل، وكل فعل يقع على غير جهة المجازات، فالمثل من العقلاء يألم به الحي فهو جور. فالعادل في الشرع: "من امتثل

<sup>1</sup> - في الأصل: (عليهم).

<sup>2</sup> - في الأصل: (يكون سوغ)، وما أثبتناه أسلم.

<sup>3</sup> - في المخطوطة: (عليهم)، وهو خطأ.

<sup>4</sup> - الأنعام / 111.

الأمر"، والعادل في العادة: "من جار بالمثل"، والجائر في الشرع: "من خالف [الأوامر]"<sup>1</sup>، والجائر في العادة: "من آلم الحي من غير عوض سابق". وعلى هذه الوتيرة تخرج سائر أفعال العقلاء والتسميات لها في المشروع والمعتاد والحسن والقبیح والصالح والفساد والنفع والضرر والخير والشر... إلى غير ذلك.

وأما أفعال الله - تعالى - فهي متحدة في نسبتها إلى الإرادة والقدرة و﴿لَنْ يَكُونَ﴾<sup>2</sup> لا يعقل في إبرازها من العدم إلى الوجود صلاح ولا فساد ولا خير ولا شر ولا نفع ولا ضرر ولا كل ما يضاهي هذه العبارات، فإنها لا ترجع لصفات في أنفس الجواهر ولا في أنفس أعضائها، وإنما هي أوصاف إضافية لا يقال تقع معها الآلام واللذات على ما جرت به العادات والتسميات، وما سوى ذلك فخبط وتخليط لا فائدة تحته، ومرجعه بعد الفراغ من جميع الدعاوي إلى ما ذكرناه.

وبرهان ذلك أنك إذا قدرت فعلا من الأفعال كائنا من كان في الدنيا والآخرة والبرزخ، ولم تقدر مع وقوعه في محل الحي ألما ولا لذة، لم يعقل معه حسن، ولا قبح، ولا صلاح، ولا فساد، ولا وصف من الأوصاف الإضافية التي تقدمت. وهذا معلوم ضرورة ولا يحتاج معه إلى إرجاء نظر. ومما يعضد ما قلناه أن الأعراض الجمادات لا يعقل فيها شيء من ذلك، ولا تتصف به أصلا.

فليت شعري ما فائدة التطويل فيما يعلم ببداية العقول. فإذا كان هذا وقد أطبق المؤلف والمخالف من الإسلاميين على أن الآلام واللذات خلق الله - تعالى - على التجريد لا يشاركه<sup>3</sup> فيها سواه، وتلك العبارات الإضافيات لا تعقل إلا مع الآلام واللذات، فقد صح أن الله - تعالى - هو خالق الأشياء التي تسمى الخير والشر والحسن والقبیح، وما يضاهيها من الأوصاف المذكورة لصحة انفراده - تعالى - بخلق الآلام واللذات [ص: 58] على موجب المؤلف والمخالف.

فإن قيل: إذا كان هذا هكذا، فلم زعم عظماءكم أن الحسن والقبیح يرجعان إلى الشارع، فما أمر الله به عندهم فهو الحسن، وما نهي عنه فهو القبیح؟ قلنا: يرجع هذا إلى ثلاثة أوجه:

\* أحدها: أن الله - تعالى - هو الحكم العدل الذي يأمر بالمعروف وينهى عن الفحشاء والمنكر. فأخبر - تعالى - أنه أمر بالحسن ونهى عن القبیح، فالحسن ما حسنه الله - تعالى - والقبیح ما قبحه، فلتسب ما سماه ربنا حسنا وقبيحا امتثالا لأمره، ولا يقدم بين يديه.

<sup>1</sup> - ما بين معقنين ساقط في الأصل.

<sup>2</sup> - آل عمران / 47 وغيرها.

<sup>3</sup> - في الأصل: (لا يشاركه).

\* الثاني: أن الله - تعالى - مدح المطيعين وطاعتهم وذم العاصين ومعاصيهم، فلا أحسن ممن مدحه الله - تعالى - ولا أقبح ممن ذمه الله.

\* الثالث: مرجع حسن الطاعات يؤول إلى التذاذ المطيعين في الدنيا بمدح الله ورسله إليهم، وإلى حسن الثواب عليها باللذات في الآخرة، قال - تعالى -: ﴿والله عنده حسن الثواب﴾<sup>1</sup>، وقبح المعاصي يرجع إلى الجزاء عليها والألم في الآخرة، قال - تعالى -: ﴿ويوم القيامة هو من المقبوحين﴾<sup>2</sup>، أي يجازون بقبيح الآلام على قبح آثامهم، والقبح في اللسان هو "تشويه الخلقة بمحو محاسن الوجه والأجسام"، كالمسوخ من القردة والخنازير وغير ذلك. فمرجع حسن الشرع وقبحه إلى الآلام واللذات في الدنيا والآخرة بهذا النظر، وكذلك ما جرت به العادة من الصحة، والعافية، والسقم، والحن، والآفات، والعاهات، والشدة، واللين، والعطش، والرّي، والجوع، والشبع، وما تقدم من الإضافات من الأفعال فمرجعه إلى الآلام واللذات.

### فصل: [شرح قوله - تعالى -: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾]<sup>3</sup>

فإن قيل: فإذا كان الحسن والقبح يتحدان في أفعال الله - تعالى - فما معنى قوله - تعالى -: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾، فقد وحد أفعاله في الحسن، فكيف تقسمونها في الحسن والقبح؟ قلنا: هذا ليس من هذا النمط الذي قدمناه، فمعنى الحسن هنا إنما هو الإتيان والإحكام الصادر عن العلم والإرادة للعالم المريد الذي وضع كل شيء في موضعه وهياًه على وفق تقديره، على حساب لا يختل ونظام لا يتحل، لم يتردد في خلقه، ولا احتاج إلى فكر ومشورة و سداد رأي - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - ويعضد هذا التفسير قوله تعالى: ﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾<sup>4</sup>. فتأمل - رحمك الله - هذه المسألة، فإنها تدرأ عليك جميع ما ثبج<sup>5</sup> به أهل الأهواء من أن الحسن والقبح وسائر تلك الإضافات ترجع إلى قضيات العقول.

<sup>1</sup> - آل عمران / 195.

<sup>2</sup> - القصص / 42.

<sup>3</sup> - السجدة / 7.

<sup>4</sup> - النمل / 88.

<sup>5</sup> - هكذا في الأصل، وقد استعمل لفظة "ثبج" على غير الوجه الذي تستعمل به في اللغة!!



وهذا - أيها المسترشد - خاتمة المقدمة الخامسة على وسط من الاستدلال تشرف به على علم ما يجب عليك مما لا بد منه في تحصيل توحيدك، ويعلمك كيف تسبح في ساحل بحر "لا إله إلا الله".

ثم نشرع لك الآن في الكلام على المقدمة السادسة التي تتضمن إثبات النبوات جوازا ووقوعا، ونرد فيها على الفلاسفة والبراهمة في نفي أصلها، وعلى من أثبت أصلها ونفى بعضها من البراهمة والنصارى واليهود في تحيلهم على إنكار نبوة عيسى ونبوة نبينا محمد - عليه السلام -.

ولتعلم أن هذه القاعدة هي شطر الإيمان الشرعي الحقيقي لأن الله أقسم<sup>1</sup> أن لا يقبل إيمان من آمن به معرفة وإقرارا حتى يؤمن برسله - عليهم السلام - معرفة وإقرارا، حتى إن من قال: في زر أحدهم: "إنه وسخ" - يريد تنقيصه - يقتل ولا يستتاب. فتأهب - أيها المسترشد - لتعلم هذه القاعدة وحدد بصر بصيرتك فيها، وأقدم عليها إقدام من يطمع في الخلاص من أعماق سجين. وذلك لأن الحق فيها طريق بين طريقتين، وفي أوساط الأمور جل من جل وزل من زل.

فمن الناس من غالى في تعظيم الأنبياء حتى اتخذهم أربابا، وجعل بينهم وبين الله - تعالى - أنسابا، ومنهم من حقرهم حتى صيرهم كذابا، وحسبك ما كان منهم في أمر المسيح - عليه السلام - بين محب مفرط ومبغض مفرط، حتى ملئ من أجله طبقتان من طباق جهنم، وهم اليهود والنصارى. وأكثر ما يأتي على بله العوام من الحيرة في هذه الدقيقة الوسيطة.

فإن أردت الشفاء من هذه المسألة ففي شطر آية: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُكُمْ بِمِثْلِكُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَوْكَبِ وَاحِدٌ﴾<sup>2</sup>، أخبر - تعالى - أن نبينا - عليه السلام - مثلنا في البشرية والتركيب... إلى غير ذلك من صفات الأجسام، ثم شرفه علينا بالوحي، والاصطفاء، والعصمة... إلى غير ذلك من صفات الإكرام التي هي ستة وأربعون جزءا<sup>3</sup>، ثم نبه على وحدانيته - تعالى - وتزيهه عن الشبه بخلقه. وكذلك ما جاء عنه - عليه السلام -: ﴿لَا تَطْرُقُونِي كَمَا أَطْرَقَ النَّصَارَىٰ عِيسَىٰ، وَلَكِنْ قُولُوا: مُحَمَّدٌ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾<sup>4</sup>، بدأ بالإقرار بالعبودية التي ليس بينها وبين الله - تعالى - نسبة سوى مجرد الملك، فبدأ بعد القدم من الحادث، والباقي من الفاني، والعزير من الذليل، والقاهر من المقهور،

<sup>1</sup> - في الأصل: (ختم) ولا معنى له هنا.

<sup>2</sup> - الكهف / 110.

<sup>3</sup> - في الأصل: (جزء).

<sup>4</sup> - جزء من حديث طويل أخرجه البخاري عن عمر رضي الله عنه: (كتاب: الحدود، باب: رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت)، انظر: الصحيح: 12 / 144، رقم: 6830.

والعبد من السيد، فوصف - عليه السلام - نفسه بالعبودية الواجبة له، ثم ثنى بالرسالة التي وقع [ص: 59] بها الاصطفاء، فهذا هو الوسط الذي عليه الاعتماد، وما سوى ذلك من الغلو في الطرفين فكفر والحاد.

## باب: الكلام في المقدمة السادسة التي تتضمن إثبات النبوات.

والكلام فيها ينحصر في ستة فصول:

\* الفصل الأول: في جواز بعث الرسل والرد على الفلاسفة والبراهمة.

\* الثاني: في المعجزات وشرائطها وتميزها عن الكرامة والسحر وما يفتره مدعي النبوة.

\* الثالث: في إيضاح وجه دلالة المعجزة على صدق الرسل.

\* الرابع: في إثبات نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -، والرد على منكريها من الملل النبوية.

\* الخامس: في أحكام الأنبياء - عليهم السلام - مما يجب، ويجوز، ويستحيل من أحوالهم.

\* السادس: في تفاصيل أحكام ما أخبروا به مما كان، ويكون من مجوزات العقول.

### فصل: في إثبات جواز النبوات.

اعلم - أيها المسترشد - أن العقلاء في أمر النبوة على ضريين: مثبتون لها ونفاة. والنفاة على ضريين: فلاسفة وبراهمة.

والفلاسفة على ضريين: دهرية وإلهية، وكلاهما يجمع على القول بقدم العالم، وإيجاب العلل والطبائع، ونفي الاختيار، وإذا اتفقت الاختيار فلا سبيل إلى إثبات النبوات، والشرائع، والحشر، والنشر، والثواب، والعقاب، والجنة، والنار. فإن كل ذلك مبني على أصل الجواز وتقدير وقوع الكائنات، وإذا بطل الجواز، بطل وقوع كل جائز مقدور، وإذا بطل وقوع الجائزات استحال اتبعات الرسل، لكونه من الجائزات، وكذلك كون ما جاؤوا به من المجوزات.

وإذا روجع هذا الصنف الإلهي من الفلاسفة في أمر الأنبياء - عليهم السلام -، ادعوا أنهم كانوا فلاسفة عقلاء حكماء في غاية العقل والحكمة، وأنهم ربطوا أمر العوام بالمللة الفاضلة والقوة الخيالية، وأنهم ساسوا معالجتهم بسياسة مدنية، ليحموا بها البيضة في الأموال، والأعراض، والحرم، والدماء، لئلا تمتد أيدي السفهاء إلى الأعيان، وتثور الفتنة بين العقلاء، فيفتك بعضهم ببعض، ويقتل بعضهم بعضاً، فهذه عندهم غاية النبوة وفائدتها في الوجود لا غير!

وأقرب ما يرد به على هؤلاء المتبحرين<sup>1</sup> - بعد تسليم هذا المذهب اللعين لهم جدلاً -، أن يقال لهم: كيف تزعمون أنهم كانوا عقلاء حكماء في غاية العقل والحكمة والقوة التي تنحرق بها العوائد، وهم يقصدون إصلاح الأعيان بإهلاك أنفسهم جوازا ووقوعا؟! وكيف يقصد الحكيم صلاح الغير بإفساد نفسه وإتلافها - وهذا عندكم غاية السفه -؟! كيف وقد جرب ذلك أكثرهم، فقتلوا، وحرقوا بالنار، ونشروا بالمنشار، إلى غير ذلك، وهم في ذلك على أولهم في الجهد، والجهاد، والخدمة في المعاملات بالصلاة، والصيام، والقيام، وجر الجيوش، ومفاضة الأعداء والأحبة، وشن الغارات، وتفريق الجماعات، وعداوة الآباء والأبناء والأقارب والأبعد... إلى غير ذلك من أفعالهم وامتحانهم في هذه الدار الديرة[!!]؟

فإن قالوا: الحكمة التي أثبتنا لهم عندكم ثابتة مضاعفة على ما أثبتناه، فمن أين تثبت لهم عندكم؟ قلنا: الحكمة التي أثبتناها لهم تصح عند أهل الحق من الحق من وجهين: معقول ومنقول، وكل حكمة تقدر من حكيم لا تخلو من هذين الوجهين، وأنتم أبطلتم الحكمتين، وخالفتم من الوجهين. أما العقول فلا شك أنهم قد حققوا وأجمعوا على أن العالم حادث له أول كان بعد أن لم يكن، وأن الله - تعالى - كان ولا شيء معه، ثم خلق الخلق وابتدعه لا من شيء، وأنه - تعالى - حي، عالم، قادر، مريد، سميع، بصير، متكلم، ومدرك. فهذه هي الحكمة العقلية التي أثبتها الأنبياء - عليهم السلام - عن علم لا شك فيه، وأنتم تنكرون جميع ذلك وتقولون بخلافه من قدم العالم، ونقي الصانع، أو ثبوته على وجه هو النقي بعينه، فقد قال عظماءكم - من "أفلاطون"<sup>2</sup>، و"أرسطاطاليس"<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> - في الأصل: ( المتبحرين ) و لا معنى له.

<sup>2</sup> - أفلاطون ( 427 - 347 ق م ) من مشاهير فلاسفة اليونان، تلميذ سقراط ومعلم أرسطاطاليس ومؤسس الأكاديمية الشهيرة. أساس فلسفته: "نظرية الأفكار"، من مؤلفاته: "الجمهورية" و"المحاورات" و"الشرائع"، وقد وصلت نصوصه من كتاب "الشرائع" إلى العرب ملخصة ومجزأة. انظر: القفطي - كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء، ط: مكتبة المتنبى، القاهرة: ( د - ت )، ص: 13 وما بعدها، و THE W H / MACMILLAN ENCYCLOPEDIA - Printed in Hog Kong 1978 p: 571

<sup>3</sup> - أرسطو ( 348 - 322 ق م ) مربي الإسكندر والفيلسوف الأعظم عند اليونان، ومؤسس الليسيوم بآثينا، وعند وفاة الإسكندر سنة 323 ق م أبحرته القوى المعادية للمقدونيين على اللجوء إلى شاليس حيث وافته المنية. وهو من أكبر من أثر في الفلسفة الإنسانية. وقد تأثر العرب بفلسفته لاسيما ابن رشد الأندلسي، له مؤلفات في المنطق والطبيعات والإلهيات من أهمها: "المقولات"، و"الجدل"، و"الخطابة"، و"كتاب ما بعد الطبيعة" وغيرها. راجع: المرجع السابق 1: ص: 21 وما بعده، والمرجع السابق 2: ص: 44.

و"ديواقطينوس" [1؟] وأشباههم، و"فيثاغورس"<sup>1</sup>، ومن ساعدهم من الفلاسفة اليونانيين:- إن الإله جوهر هو أبسط البسائط، أزلي، لا صفة له ولا وصف، ولا ينعت، ولا يوصف... إلى غير ذلك. وهذا هو النفي بعينه؛ فإن موجودا على غير صفة لا يعقل أصلا، لكون الموجودات مشتركة في الوجود بالوجودية على سواء، فموجود لا تعقل له خاصية يتميز بها عن سائر الموجودات، فقد انسد الطريق إلى العلم بوجوده، وهذا معلوم ضرورة. فإذا كانت هذه القولة وأمثالها غاية الحكمة عندكم، والأنبياء يقولون بخلاف ذلك، فليسوا بحكماء - على مذهبكم-.

وأما النقل فإنكم [ص:60] تكذبوهم في جميع ما نقلوه عن الله - تعالى - من أمر ونهي وخير. وإذا كان هذا في مذهبكم كذبا، والكذب عندكم يقبح لعينه لا سيما على الله - عز وجل - فهو غاية السفه. قال -تعالى:- ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾<sup>2</sup>، ثم إن معظم ما أتوا به من المشروعات تنكرونها وتزدرون عليهم فيها، فإذا خالفتهم في المعقول، وكذبتموهم في المنقول، وازدريتم عليهم في المشروع، مع تغريهم لأنفسهم، وتعرضهم لإهلاكها - كما تقدم -، فأى حكمة بقيت لهم يكونون بها حكماء - على زعمكم-؟! وهذا جواب لا جواب عليه.

ثم إن من الفلاسفة الإلهية من أثبت النبوة حقيقة، إلا أنه ادعى أنها تكتسب بأسباب مجحفة؛ منها الصوم، والخلوة، والزهد في الدنيا، والعزوف عنها، والتخلي عن الأخلاق الذميمة، والتحلي بالأخلاق الشريفة، ثم يستمر المكتسب على ذلك حتى تفيض عليه بواسطة هذه المجاهدة أنوار من العقل الفعال، يكتسب بها الحقائق، وقوة نفسانية تنحرق له بها العوائد. وقد تبعهم على ذلك شرذمة من غلاة الباطنية المتتبعين إلى الإسلام، ويشيرون إلى ترملة - عليه السلام - وتدثره وتحتته في حراء الأشهر العديدة. وسنحسم شغب هؤلاء الأصناف عند إثبات حقيقة المعجزة - إن شاء الله -.

<sup>1</sup> - في الأصل: (فيثاغورس)، وفيثاغورس (ق: 6 ق م) فيلسوف رياضي يوناني زاهد، ولد بساموس وهاجر في حوالي: 530 ق م إلى كروتون، وإليه يعزى تقوم الحساب في الجدول المنسوب إليه في الضرب، وكان يقول بتناسخ الأرواح، وبقيام حركة الكون على الأرقام، ويرجح أنه اكتشف النظرية الهندسية التي تفتقر باسمه، لكنه بالتأكيد اكتشف النسبة العددية التي تضبط الفواصل الموسيقية، وقد ساعده هذا في تفسير الكون تفسيراً رياضياً. انظر المراجع السابقة، الأول، ص: 170 - 171، الثاني: ص: 593، والثالث: ص: 1474.

<sup>2</sup> - الأنعام / 21 وغيرها.

## فصل: [ في الرد على البراهمة ]

وأما الرد على البراهمة، فقد ذكر أصحاب المقالات أن البراهمة قوم ينتمون إلى "برهم"<sup>1</sup>، وهو أول من أسس لهم إنكار النبوة مع إثبات الإله<sup>2</sup>. وهم ثلاثة أصناف<sup>3</sup>:  
\* صنف يقولون بقدوم العالم بأسره، ويثبتون الإله على وجه التقدم والشرف بالرتبة - كما أثبتته أصحاب العلل-.

<sup>1</sup> - لا يعرف للبراهمة ( الهندوكيين ) نبي أو مؤسس، وإنما هي - البراهمة - حصيلة تراث الشعب الهندي نشأت بتنظيم قيادة الهنود على مر العصور، وقد اجتمع فيها التوحيد إلى جانب الوثنية. راجع: أحمد صبحي - في علم الكلام: 1 / 75-76.

<sup>2</sup> - اتفق جل من أرخ للفرق الكلامية ودرسها من علماء الإسلام أن البراهمة ينكرون النبوات، وخالف عمار طالبي في ذلك مدعيًا « أن ابن الرواندي خدع الناس حين عبر عن آرائه الخاصة في إنكاره النبوة واستتر بنسبتها إلى البراهمة، ذلك أن البراهمة لا تنكر النبوات»، واستدل على رأيه بنص نقله ابن الجوزي عن التوبختي ذكر فيه هذا الأخير أن « قوما من الهند من البراهمة أثبتوا الخالق والرسول والجنة والنار... » ( انظر: تليس إبليس، ص: 56)، وزعم عمار أن البيروني - المتخصص في العقائد الهندية - وافق التوبختي في رأيه حيث تحدث في كتابه "تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة" عن أنبياء البراهمة ورسولهم، وبذلك فهو يعتقد بخطأ المؤرخين الإسلاميين في شئ مؤلفاتهم كالباقلائي والبغدادى والشهرستاني عندما نسبوا إلى البراهمة نكران النبوة \*، ( راجع: آراء ابن العربي الكلامية، ط: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (د - ت)، ص: 269-270). والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه المؤرخون الإسلاميون صحيح، لأن إنكار النبوة لم يكن عند جميع الهنود، ولكنه ثابت عند بعض فرقهم، وقد كان البراهمة الهنود من الجاحدين للنبوة بدليل نص أورده البيروني - الذي يعتبر العمدة في هذا الباب - لم يقع الانتباه إليه، إذ يقول البيروني عن الهنود: « بأنهم يرون الشريعة وسننها صادرة عن "رشين" الحكماء قواعد الدين دون الرسول الذي هو "نارايين" المتصور عند مجيئه بصور الإنس، ولن يجيء إلا لحسم مادة شر يطل على العالم، أو لتلاقي واقع، ولا عوض في شيء من أمر السنن، وإنما تعمل بما كما تجدها، فأجل هذا وقع الاستغناء عن الرسل عندهم في باب الشرع والعبادة، وإن وقعت الحاجة إليهم في مصالح البرية»، انظر: تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة، تح: على صفاء، ط: 2 عالم الكتب، بيروت: 1403هـ / 1982م من ص: 75. في هذا النص يزول الإهمام وتتوضح الرؤية المثبتة صحة ما ذكره مؤرخو الفرق، ويتبين ما سكوتوا عنه من إيمان بعض الفرق الهندية بالنبوات، واعتقاد البراهمة أنفسهم بنوع من النبوات والرسالات مخالفة لفهم والتصور الإسلاميين.

<sup>3</sup> - يقول ابن الجوزي: « اختلف أهل الهند، فمنهم دهرية، ومنهم ثنوية، ومنهم البراهمة، ومنهم من يعتقد نبوة آدم وإبراهيم فقط»، انظر: تليس إبليس، ص: 56.

\* وصنف يثبت الإله والمديرات معه من الكواكب والبروج، وأنهم قدماء يفعلون فيما سواهم من الأجرام.

\* وقوم قالوا بحدوث العالم بأسره، وقدم الصانع على الوجه الذي أثبتة الإسلاميون. وهم مجموعون على إيجاب معرفة الله - تعالى - من جهة العقل، ثم افترقوا في إنكار النبوة، فمنهم من أثبت نبوة "آدم" فقط، ومنهم من أثبت نبوة "آدم" و"إبراهيم" - عليهما السلام -، ومنهم من أنكر أصل النبوة، وزعم أن إرسال الرسل محال في العقل، وأنه لو وقع لكان سفها وعثا - ويتعالى الله عن خلق العيث -. فأما من قال بنبوة "آدم" و"إبراهيم"، فهم قوم متحكمون متعصبون، وسنرد عليهم بما نرد على من أنكر من الملل بعض الأنبياء وأثبت بعضا.

وأما من أنكر أصلها البتة فمذهبهم في إنكارها مبني على تحسين العقل وتقييحه، وهو المذهب الذي فرغنا من إبطاله فيما تقدم. وقد أوردوا في إنكارها شبهات كثيرة نذكر الآن منها أشبهها تخيلا، ثم نرجع على نقضها، فإذا بطلت فأحرى أن يبطل ما سواها.

فمما استروحوا إليه أن قالوا: لو قدرنا ورود نبي، فلا يخلو أن يأتي بما يوافق العقول، أو بما يناقضها، فإن أتى بما يوافق العقول، فلا فائدة في إرساله، لكون العقول مستقلة به، فيكون إرساله عبثا لا فائدة فيه. وإن أتى بما يناقض العقول، فلا يتلقى بالقبول، فإذا لا يصح إرساله، لعدم الفائدة فيه من الوجهين، وهذه من معظم شبههم.

فإن شئت - أيها المسترشد - أن تنقض قولهم بما تقدم في ذلك من إبطال التحسين والتقييح بالعقل فهو الترياق<sup>1</sup> الكبير الحاسم لكل دواء، وإن شئت أن تسلم لهم جدلا، ثم ترد عليهم من مذهبهم، وتقتلهم بسلاحهم ليكون أنكى لهم، فتلزمهم ثلاث إلزامات لا مخلص لهم من واحد منها.

\* الإلزام الأول: أن تقول: أنتم بنيتم على أن الله يتعالى ويجل أن يفعل شيئا من الأشياء إلا لغرض صحيح وحكمة بالغة تدل عليها العقول، وأنه - تعالى - يجل عن خلق عبث لا يعقل فيه غرض صحيح.

فإذا أقروا بذلك - وهو مذهبهم -، فنقول: أبلغت [أيها البرهمي]<sup>2</sup> بعقلك الحصيف إلى العلم بتفاصيل الحكمة في كل ما خلق الله - تعالى - في أرضه وسماؤه من أفلاك، وأملاك، وكواكب، وبروج، وسماء، وهواء، وأرض، وماء، ونار، وجماد، وحيوان؟! وتطلبه بالحكمة في تشكيلها وتصويرها

<sup>1</sup> - الترياق بكسر التاء دواء السموم، فارسي معرب، انظر: مختار الصحاح، (مادة: ترق)، ص: 46.

<sup>2</sup> - ما بين المعقنين إدراج توضيحي.

من الذرة إلى الفيل، وكذلك تطلبه بتدرج نفسه في أطوار الخلقة بعد سنين: من نقطة إلى خصيم ميين، إلى غير ذلك مما يجل عن الفهوم الثاقبة، والألباب الصافية.

فإن ادعوا العلم بكل هذه التفاصيل أو بعضها، فقد باعوا بكذب يصيرون به أضحوكة للعقلاء. ثم أطلبهم بتفاصيل الحكمة في دقيقتها وجليها، حتى يظهر لك كذبهم. وكلما أظهروا لك من الحكمة العقلية على مذهبهم أعكسها عليه بتقدير نقيضه، فلا يجدون جوابا. فبِعِزَةِ اللَّهِ لو طولبوا بالحكمة في تفصيل مطلق جرادة لأي حكمة شكل لها رأس الفرس، ورقبة الثور، وخرطوم الفيل، وجسد الحية، وشوكة العقرب، وجناح النسر، ورجل الجمل، ولم جعلت عينها في جفنها خلافا لسائر الحيوان... إلى غير ذلك لطار لبهم، وتفسخت قلوبهم.

وإن نكلوا وعجزوا وقالوا: لا نعلم، - وهو الحق - قيل لهم: فإذا صح هذا العجز في تشكيل خلق جرادة، فما المانع أن يكون جعل في إرسال الرسل ألطافا وحكما لا تبلغها العقول؟! وهذا مما يصدع مذهبهم صدعا لا حبر له.

\* الإلزام الثاني: أن نقول لهم: معشر البراهمة، أنتم [ص: 61] تلقيتم مذهب التحسين والتقييح من الفلاسفة الإلهية القائلين بقدم العالم وإيجاب العلل والطبع.

فأما من قال منكم بقدم العالم، فقد ألزمه العقل سلب الحكمة والسفة على الله - تعالى -؛ فإن من لا يخترع، ولا يقدر، ولا يقصد، ولا يتقن، فقد عري عن الحكمة، وإنما تنسب الحكمة لمن يتصف بالإيجاد والاختيار، ولا فرق بين من يضيف له - تعالى - الحكمة مع هذا الاعتقاد أو بين من يضيفها إلى جهاد. وهذا الاعتراض يجمع كل من يقول بقدم العالم وإيجاب الطبع والعلة مع تحسين العقل وتقييحه في حكمة الله - تعالى الله عما يصفون -.

وأما من قال من البراهمة بحدث العالم أو حدث بعضه، وأنه - تعالى - أوجده وأتقنه غاية الإتقان لحكمة بالغة وغرض صحيح، فأطلبه بما طلبت به القائلين بحدث العالم من الفلاسفة القائلين بالتحسين والتقييح، وما يحويه من دقائق الأحكام والإتقان حرفا بحرف، فإنه لا مخلص له من ذلك الإلزام.

ثم أطلبهم - إن شئت - بما هو أوضح في التعيت منه، وهو أن يقال لهم: خيرونا إذا كان ذلك، فلم خلق الله بعض الأجسام جمادا وغينها من الحياة واللذات، وخلق بعضها بمائم وغينها من العقل والأغذية الطيبة وصير بعضها وحشية تأكل الجيف، وبعضها أنسية تأكل الحشائش، وبعضها أرضية تأكل الطين... إلى غير ذلك، وجعلنا نضرب بعضها، وتركب ظهورها، ونجوع بطونها، وكذلك جعل بعض العقلاء حكماء علماء، وبعضهم جهلاء سفهاء - مثلكم؟ - وكذلك لم أماتهم بعدما



أحيائهم، ومسحهم بعدما أتقنهم، وأفنائهم بعدما أوجدتهم، وضيق عليهم بعدما وسع، وحملهم على المكاره والأمراض والبؤس والجوع والخوف... إلى غير ذلك من العاهات والآفات التي لا تنحصر، مع غناؤه عن ذلك كله، وعدم انتفاعه وضرره، الحكمة فعل ذلك كله أم لا لغير حكمة؟  
فإن قالوا: لغير حكمة، فقد نقضوا دينهم، وألزموا ذلك بعينه في إرسال الرسل.  
وإن قالوا: فعل ذلك لحكمة.

قيل لهم: هذا لا يصح على مذهبكم، فإنكم إذا قلتم: إن إباحة الرسل تسخير البهائم، وأضرارها، وذبحها، دليل على كذبهم وتخريبهم على الله - تعالى -، فإنه لا يأمر بالفحشاء ولا يضر الأحياء، مع علمكم بأن الأحياء ينتفعون بتسخيرها وأكل لحومها وشحومها والتمتع بأوبارها وأشعارها وجلودها، وأن ذبحها كان لغرض صحيح ومنفعة كاملة، والأمر بإيلامها وذبحها عندكم سفه، فكيف يكون إيلامها من الله - تعالى -، وتقطيعها بالأورام والجرب، وموتها جوعاً وعطشاً، وإفسادها وعدمها حكمة، وليس يظهر في ذلك كله غرض صحيح؟! وهل هذا إلا محض التحكم والجرأة على الله - تعالى - وعلى الموفقين لعلم الحقيقة. وهذا أيضاً أمر لا انفكاك لهم منه إلا بفدية التناسف والانقياد إلى الحق.

**\* الإلزام الثالث:** وهو ما يعظم موقعه عليهم أن نقول: ألسنتم تزعمون أن علوم الطب وتفاصيل الأغذية والأدوية من أكمل المنافع في الأرض وأجلها قدراً، لكونها سبباً لرفع الآلام، وجلب اللذات، وبقاء الحياة، وهذه عندكم هي الجنة بعينها؛ إذ ليس وراءها منتظر لكم؟  
فإن قلتم: إن العقول تدل على ذلك، فقد راغمت الضرورة، وباهتم جماهير العقلاء، فإنهم يعلمون ضرورة أن لو اجتمع عقلاء الأرض والسماء أن يستدلوا بالعقل على أن "السقمونيا"<sup>1</sup> تطلق، وأن "الجلنار"<sup>2</sup> يقبض... إلى غير ذلك من الأدوية، والأغذية، والحمية، والترياقات، والسموم، ما دلهم العقل على ذلك. ومن أين للعقول تخصيص أحد الجائزين، وهو يحتاج إلى ترجيح وتلويح، والعقل إنما هو كاشف لا مرجح، وقد تقدم الكلام عليه في أول المعتقد؟

<sup>1</sup> - قال في "التاج": (السقمونيا يونانية أو سريانية كما في "المصباح"، نبات يستخرج من تجاوفه رطوبة دقيقة وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضاً، مضادتها للمعدة والأحشاء أكثر من جميع المسهلات...)، (مادة: سقم): 336/8.  
<sup>2</sup> - الجلنار بضم الجيم وفتح اللام المشددة: زهر الرمان بالفارسية، قال في القاموس المحيط: «من ابتلع ثلاث حبات منه من أصغر ما يكون لم يرمد في تلك السنة»، انظر: (مادة: جلنار): 106/3 - 107.

وناشدتكم الله لو أن "بقراطكم"<sup>1</sup> نشأ في جزيرة من جزائر البحر حتى بلغ الأشد ولم ير طبيبا ولا سمع عنه، ثم أصابه وجع يقطع أمعاءه، وحوله جميع حشائش الأرض وحيوبها، أترأه كان يحمله العقل على أخذ حشيشة منها، أو أنها تزيل وجعه هذا ولا سبيل إليه؟!

### (زيادة إيضاح)

وذلك أن نقدر طرو طبيب عليه في تلك الجزيرة، فيقول له: إن في هذه الحشائش ما يزيل وجعك إن استعملته وفيه ما يهلكك، ثم لا يعين له النافع من المهلك، وهو يقلده في قوله، أترأه مع قوله كان يستعمل منه حشيشة أبدا؟!

فإذا كان هذا والطب عندكم رأس المنافع وسبب الحياة، والعقول الراجحة لا تصل إليه، فلم لا تثبتوا إرسال الرسل بهذه الحكمة البالغة، والغرض الصحيح، إذ العقول لا تصل إليها؟!

فإن قالوا: إذا لم تصل العقول إليها، فليطلبها [ص: 62] العقلاء بالتجارب حتى يعلموها. فنقول: وليست شعري ما الذي حرك قلوب العقلاء إلى التجارب أول وهلة؟ ومن أين تفتنوا للتجارب أو إلى أن التجارب تفيد النفع؟ ولو ساغ أن يتفتنوا للتجارب الجائزة التي يقع بها النفع بالعقل، لساغ أن يتفتنوا للأدوية من غير تجربة، وأيضا إنما لو كانت العقول تدل بأنفسها لما احتاجوا إلى التجارب.

فإن قالوا: طول التجارب ترشد اللبيب إلى منافع الأدوية ومضار السموم. قلنا: فهذا إقرار منكم بأن العقول لا تستقل بعلم الطب، إذ لو دل العقل عليه من أول وهلة لم يحوجوا إلى التجارب، مع أن طول التجارب يؤدي إلى شمول المعاطب قبل حصول الرغائب. ثم نسلم لهم التجارب جدلا، ونقول: ليت شعري فيما وقعت التجارب أولا لحكمائكم، أفي العقلاء أم في البهائم؟

فإن قالوا: في البهائم.

<sup>1</sup> - بقرط وأبقراط ( نحو 460-377 ق م ) أشهر أطباء اليونان، ومؤسس المدرسة البقرطية للطب التي أثرت في العلوم الطبية إلى غاية القرن الثاني عشر، ويعتقد أتباعه أن الصحة ترتبط بتوازن أربعة موائع أو أمزجة وهي : البلغم، والدم، والمرارة الصفراء، والمرارة السوداء، من أهم مؤلفاته الطبية: "تقدمة المعرفة"، و"طبيعة الإنسان"، انظر عنه: القفطي - إختيار العلماء، ص: 64 وما بعدها، وموسوعة 345. W H SMITH MCMILLAN P: 344

[قلنا]<sup>1</sup>: هذا مما ينقض عليكم مذهبكم، وكيف يستجيز حكماؤكم إهلاك البهائم وإتلافها مع طول الدهور، ومر العصور، في تخيل تحصيل فائدة مشكوك حصولها، وأنتم تنكرون بعث الرسل، لأن أمروا بذبحها والاتفاح بها - كما قدمنا؟! وهذا هو محض العبث على ما أصلتموه. فإن قالوا: إنما فعلوا ذلك لما يحصل في المآك من إصلاح الغير. ثم إن هذه القولة تبطل عليهم من ثلاثة أوجه:

- أحدها: أن إهلاك حيوان في إصلاح آخر عندهم لا يجوز في الإصلاح العقلي، ولذا أنكروا ذبح البهائم المقطوع بمنفعتها - كما تقدم.

- الثاني: أن ما كلفه الأنبياء عليهم السلام - من تعب منقطع أخباروا بالبرهان إلى أنه يؤدي إلى إراحة أبدية في الآخرة، وأنتم لا برهان لكم بذلك.

- الثالث: أن ما قصدوه لا يحصل به مقصودهم في منفعة العقلاء، فإن أمزجة البهائم وعوائدهم لا توافي أمزجة العقلاء، وكذلك أغذيتهم، وذلك أن منها ما يتغذى بالحشيش، وما يتغذى باللحوم النيئة من الخيف وغيرها، ومنها ما يتغذى بالنجاسات والحماة<sup>2</sup>، ومنها ما يتغذى بالسموم القاتلة.. إلى غير ذلك، وكل هذه الأغذية مهلكة للعقلاء، فهذا إتلاف أرواح لا تتحصل عددا في طلب فائدة لا تحصل، وهذا غاية السفه والعبث من حكماؤكم - على زعمكم.

وإن قالوا: يجربونها في العقلاء.

قلنا: فهذه غاية السفه والظلم في استهلاك عقلاء في تخيل استصلاح عقلاء آخر. وإذا جوزتم ذلك ورأيتموه صلاحا، فما بالكم تنكرون على الرسل - عليهم السلام - ذبح البهائم المقطوع بفائدتها في منفعة العقلاء، ثم إن العقلاء تختلف أسنانهم، وأمزجتهم، وأقاليمهم، وأهويتهم، فيؤدي طول التجارب فيهم أن تملك آلاف لا تنحصر من الأحياء في تخيل إصلاح أفذاذ من المرضى، على أن تجربتها في الأصحاء لا فائدة فيه، فإن أمزجة الأصحاء تخالف أمزجة المرضى، فيجب أن تجربها في مريض يوافق مزاجه مزاج المريض الذي يقصد طبه، ومتى يتحصل ذلك<sup>3</sup>!

<sup>1</sup> - ما بين المعقنين ساقط في الأصل.

<sup>2</sup> - الحماة والحمى: السم وكل ما يلسع، انظر: الفيومي - المصباح، (مادة: حمى): 188 / 1.

<sup>3</sup> - راجع: التمهيد للباقلاني، ص: 150 وما بعدها، وتأمل كيف استعار ابن خنير أدلة أبي بكر واستفاد منها في احتجاجاته السابقة.

## فصل: [في الرد على البراهمة ( إبطال القول بالصلاح والأصلح )]

ومما يصعب موقعه عليهم أن يقال لهم: معاشر البراهمة أنتم تزعمون أن الله - تعالى - يفعل الأصلح، وإذا كان ذلك، فلم لم يطلع العقلاء على ما يصلح لهم من الأغذية والأدوية بخلق علوم ضرورية ولا يوجههم إلى التجارب التي فيها هلاك أنفسهم وأمثالهم في تحصيل ما لا يتحصل - كما قدمناه - مع كونه قادرا؟! وهذا مما يهتهم.

فإن ادعوا جعلها لبعض العقلاء من قدمائهم.

قلنا: هذا خرق العوائد التي تنكرونها وتنكرون النبوة من أجلها؛ لأنها عندكم من المحال، ثم لو سلم لكم ذلك، لكان ظلما من حيث اختص بها البعض دون الكل.

ولنقبض عنان الكلام عن البراهمة بما صح وثبت من غيهم وفساد مذهبهم بهذه الأدلة، فهذه - أيها المسترشد - ثلاث إلزامات في كل واحد منها كفاية في الرد عليهم.

## فصل: [الرد على من قال بنبوة آدم وإبراهيم - عليهما السلام -].

وأما من قال بنبوة آدم وإبراهيم - عليهما<sup>1</sup> السلام -، فهم رعا ع من الإسماعيلية القرمطية<sup>2</sup>، وهم أقل من أن يكثر بهم، فإن أقوالهم في الإلهيات أشد ضررا، وأنكى على الإسلاميين من أقوالهم في النبوة، وهم قوم متعصبون مقلدون لا مذهب لهم.

<sup>1</sup> - في الأصل : ( عليهم ).

<sup>2</sup> - من المفترض أن يكون حديث ابن خمير هنا متعلقا بالبراهمة ( أو بالأصح ببعض فرق الهنود )، فهو قد أكد نقلا عن الباقلاني ( انظر: التمهيد، ص: 155-156 ) أن منهم فريقا يؤمن بالنبوة والرسالة ولكنه يحصرها في آدم أو في إبراهيم، ولكن الغريب أن يربط أبو الحسن بين البراهمة وبين بعض القرامطة الباطنيين في رده واحتجاجه، وعذره كما أئحنا إلى ذلك سابقا هو رغبته في تفويض العقائد الباطنية التي كانت تهدد العقيدة الإسلامية في بلاده وتكيد لها، فكان يغتتم كل فرصة للتعريض بفرق الباطنية وفضح معتقداهم والطعن فيها، ولا شك أنه قد بلغ ابن خمير عن عقائد البراهمة أنهم يجمعون في إيمانهم - في تناقض غريب - بين الوحذانية والوثنية ووحدة الوجود والطلسمات... إلخ، راجع: البيروني - تحقيق ما للهند، ص: 25 مثلا.

ووجه الرد عليهم أن يطلبوا بالاستدلال على إثبات نبوة من ادعوا نبوته، فإن صححوها، أثبت عليهم صحة نبوة الغير من الوجه الذي صححوها، فإن الأمر فيه سواء ﴿ لا نفرق بين أحد من **وعلمه**<sup>1</sup>، وإن أبطلوها أبطل عليهم ما صححوه فيها [ص:63] من الوجه الذي أبطلوا غيرها. وبهذا الوجه يرد على اليهود والنصارى، وكل من انتهى إلى التعصب في إثبات نبوة نبي، وإنكار نبوة غيره. وسنشيع الكلام في الرد على هذا الصنف عند كلامنا في إثبات نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - على اليهود والنصارى - إن شاء الله تعالى -.

## فصل: [ لماذا الإطالة في الكلام مع البراهمة؟ ]

فإن قيل: أراك أطلت الكلام مع البراهمة مع قصد الاختصار. قلنا: جدير وخلق لأنهم قصدوا سلب شطر الإيمان في جحد النبوات، بل سلب الكلي - كما تقدم - وللقوم شبهات يعترضون بها للقدح في المعجزات سنذكر عمومها<sup>2</sup> عند الكلام في تفاصيل المعجزات - إن شاء الله تعالى -.

وأما إرسال الرسل - عليهم السلام - فليس هو في قضايا العقول من الواجب الذي لا يتبدل كحقائق الأجناس، وافتقار الفعل إلى الفاعل، ولا من المستحيل الذي لا يقع كاستحالة اجتماع الضدين، وانقلاب الأجناس، بل هو من الممكنات. فإذا ثبت أن الله - تعالى - خلق الخلق بقدرته، واختصهم بإرادته، وأتقنهم بعلمه، وأنه - تعالى - منفرد بالخلق والاختراع، لا خالق سواه ولا مدبر إلا هو، وأنه ﴿ **يفعل ما يشاء** <sup>3</sup>، و﴿ **يحكم ما يريد** <sup>4</sup>، وأنه ليس عليه حجر ولا لوم، ولا يبالي بأن يعذب خلقاً<sup>5</sup> بدءاً، ولا بأن ينعمهم بدءاً، وأنه - تعالى - متكلم، أمر، ناه، واعد، متوعد - كما تقدم -، فالعقل يقضي بالبديهة الجوازية أنه يجوز أن يبعث رسولا إلى خلقه متفضلاً عليهم في

<sup>1</sup> - البقرة / 285.

<sup>2</sup> - في الأصل: (عمومهم) بدل (عمومها).

<sup>3</sup> - آل عمران / 40، والحج / 18.

<sup>4</sup> - المائدة / 1.

<sup>5</sup> - في الأصل: (خلق).

ذلك، ليأمرهم، وينهاهم، ويذكرهم بالإله، ويحذرهم من عقابه، ومن أبي<sup>1</sup> - بعدما تقدم من الكلام في إثبات هذه الحقائق - سقطت مكالمته وتبين عناده.

فإذا تبين جواز بعث الرسل مثل هذا البيان فلتعطف الآن على الكلام فيما وقع من هذا الجائز في انبعاث الرسل -عليهم السلام- وتأيدهم بالمعجزات. ومما ينبغي تقديمه الكلام في تحقيق تفاصيل المعجزات، وشرائطها، وتمييزها من الكرامة والسحر وكل خرق يشكل على العوام في صحة التفرقة بينه وبينها -مستعينين بالله-.

## فصل: في القول في المعجزات وتسميتها وشرائطها.

اعلم أيها المسترشد - أرشدنا الله وإياك - أولاً أن تسمية ما ينخرق من العوائد في الأفعال عند إدعاء الأنبياء - عليهم السلام - النبوة "معجزة"، عبارة مجازية شائعة على التوسع والاستعارة، فإن المعجز على التحقيق خالق العجز، فتسميتها "معجزة" تجوزا في انتساب الإعجاز إليها. وكذلك تسمية المتحدى لهم عاجزين، فإنهم لا يعجزون عن معارضة النبي حقيقة، فإنه لو كان ذلك، لوجدت المعارضة في محلهم ضرورية والعجز مقترن بها، لكون العجز مقارن للمعجوز عنه، متعلق به في محل العاجز - كما بيناه عند ردنا على القدرية في رعدة الحموم وسكون الحرور<sup>2</sup> - فالعني بالإعجاز إنما هو<sup>3</sup> الإنباء عن امتناع المعارضة، لا عن العجز الذي هو ضد القدرة، وقد يسمى الغبي الكسلان عاجزا مجازا ولم يقيم به عجز، كما يسمى الغافل<sup>4</sup> عن المعلومات جاهلا ولم يقيم به جهل.

## فصل: [ شروط المعجزة ]

للمعجزة أوصاف هي شروط في صحتها فيتعين على المكلف الإحاطة بها، وهي أربعة أوصاف

منها:

\* أن تكون فعلا لله - تعالى - من غير كسب للعباد.

<sup>1</sup> - في المخطوطة الأصل: (أبوا) بالجمع ولا ينسجم ذلك والسياق.

<sup>2</sup> - حر الرجل يحر حرة بالفتح عطش، انظر: المختار، (مادة: حر)، ص: 70.

<sup>3</sup> - في الأصل: (إنما هي).

<sup>4</sup> - في الأصل: (العاقل) وهو تصحيف.

\* وأن يخرق بما المعتاد من أفعاله.

\* وأن يسبق وقوعها دعوى النبي لها.

\* وأن لا يفعل الله - تعالى - لمعارضه فيها فعلا يناقض دعوى النبي فيها.

فإذا كملت هذه الأوصاف الأربعة صحت المعجزة، وإذا اختل ركن منها لم تصح، وتستدل على صحة كل ركن منها.

[الأول]: فأما انحصارها في الأفعال، فللجواز، فإن الوجوب والإحالة لا يصح بهما صدق مدعي الرسالة؛ إذ لا اختصاص لبعض المتحدین بها. ومثاله أن يقول مدعي النبوة: آتني أن يتحيز الجوهر، وألا يجتمع الضدان، وهذا لا يصح لاستحالة تبدل هذه الأحكام مع تساوي الكل في الدعوى بها، فاتحدت المعجزة بالفعل.

الثاني: أن يكون الفعل خارقاً للعادة، لتساوي الدعاوي في المعتاد.

الثالث: أن تكون الدعوى سابقة للفعل، لتساوي الدعاوي في الخرق السابق للدعوى، مثال ذلك: أن يخرق الله عادة، فيقول مدعي الرسالة: هذه آتني، فيقال له: بل هي آية لكل فم اختصت بك؟ وأيضاً، إنها إذا تزلت متزلة التصديق بالقول فلا يصح التصديق إلا بعد تقدم القول.

الرابع: أنه - تعالى - لو فعل لمناقضه على جهة المعارضة ما فعل له، لاستحالة استدلال العقلاء على صدق الحق، وهو جائز، فيؤدي إلى قلب الجائز مستحيلاً، وهو وجه<sup>1</sup> من الوجوه التي نستدل بها على استحالة خلقها على أيدي الكذابين فيما بعد - إن شاء الله تعالى -.

## فصل: [لماذا الإضراب عن شرط خامس؟]

فإن قيل أراك أضربت عن شرط خامس، وهو أن يقع الفعل على وفق دعواه من غير [ص: 64] زيادة ولا نقصان.

قلنا: هذا الشرط لا يلزم في التحدي بها إذا كان مطلقاً، وإنما يلزم فيه التقييد. فإذا قال النبي: "[آتني]<sup>2</sup> أن يقلب الله لي عادة"، فقلبيها له، صحت<sup>3</sup> دعواه وتم الأمر له، وإذا قيد دعواه بنوع من

<sup>1</sup> - في الأصل: (أوجه).

<sup>2</sup> - أضفنا الموجود بين المعقفين ليستقيم المعنى أكثر.

<sup>3</sup> - في الأصل: (صح).

الخرق، لم تكمل له المعجزة إلا بحصول ذلك النوع، فلما كملت المعجزة بالأربعة المتقدمة، أضريت عن ذكر الخامس.

فإن قيل: أليس من شروطها أن يقول: وأن لا يأتي أحد بمثلها؟ قلنا: هذا أيضا ليس من شروطها اللازمة لها إلا مع التقييد، فإنه قد يفعل الله - تعالى - مثلها لني آخر ولولي على جهة الكرامة، وكلا الفعلين لا يقدر في صحة دعواه. فإن قيل: فقيدها بأن لا يأتي بها مفتر كذاب. قلنا: العقل يحيل وقوعها على يد الكذاب فلا حاجة للني بهذا التقييد، وستزيد المسألة إيضاحا<sup>1</sup> فيما بعد - إن شاء الله تعالى -.

## فصل: [الوجه الذي منه تدل المعجزة على صدق النبي]

فإذا صحت هذه الشروط الأربعة صح صدقه، وتصديق الله - تعالى - إياه بفعل قام مقام تصديقه له بالقول، حتى لو أسمعنا البارئ - تعالى - كلامه العزيز فيقول: "صدق عبدي، أنا أرسلته إليكم فاسمعوا له وأطيعوا"، لم نردد<sup>2</sup> علما بصدق النبي لقيام فعله - تعالى - لنا مقام قوله كما تقرر في المثال المعروض: إن قيل: ادعى [رجل]<sup>3</sup> أنه رسول الملك، وقال بمرأى من الملك ومسمع على ملا من رعية الملك: "إن كنت رسولك إلى رعيك فخالف سحيتك، واخرج عن عادتك، وافعل كذا على وجه كذا"، ففعل الملك أفعالا لم تعتد منه على وفق مدعي الرسالة عليه، اضطرب الحاضرون إلى العلم بصدقته فيما ادعاه، وهذا بين لا خفاء به.

فإن قال المخالف: هذا مثال لا يصح لكم منه صدقه، لكون البارئ - تعالى - عندكم يجوز له أن يضلل الخلق، وإذا جاز ذلك، فما المانع أن يفعل الله له ذلك، وهو يكذب عليه في دعواه، ليضل خلقه ويعذبهم حتى يقبلوا منه.

قلنا: لم نستعرض في هذا المثال لعدل الملك و لا لجوره، ولا لإضلال الخلق ولا لهدايتهم، وإنما المقصود منها تنزيه رسول الملك عن الكذب عليه فيما ادعاه من إرساله إياه بموافقة الملك له وإسعافه في

<sup>1</sup> - عدلنا في العبارة الأصلية هنا لضبط التعبير أكثر، وعبارة الأصل هي: « وستزيد إيضاحا في هذه المسألة ».

<sup>2</sup> - في الأصل: ( تردد ).

<sup>3</sup> - في المخطوطة الأصلية: ( دعى ) بينما سقط ما بين المعقفين.



طلب منه، فلو قدرنا الملك ظلوما غشوما لما قدح ذلك في تصديقه رسوله بموافقته دعواه، فإذا برئت ساحة الرسول من الكذب على الملك في الحال، فقد اندفع السؤال. وسند عليهم في استحالة خرقها على أيدي الكذابين مع جواز إضلال الخلق في موضعه - إن شاء الله -.

فإن قيل: هذا المثل لا يتم لكم، فإن الرعية كانت تنظر إلى الملك حين فعل ما فعل، فوقع لهم العلم بقرينة حال الملك عندما فعل له ما طلب منه، والبارئ - تعالى - غائب عنا، وقرائن الأحوال تعقل ولا تنقل.

قلنا: لو قدرنا الملك خلف سجع وطلب منه رسوله أن يحرك ذلك السجع سبع مرات أو ينقر له في جدار البهو سبع مرات، ففعل له ما طلب من غير زيادة ولا نقصان، لوقع لهم العلم بتصديقه إياه مع غيبته خلف السجع، ويطل ما عولوا عليه من العلم بالقرائن.

فإن قيل: إنما يصح لكم هذا المثل في حق من يعلم أن الملك خلف السجع، فيفضي ضرب المثل إلى أنه لا يستدل على صدق الرسول إلا من أقر بالإله، فما قولكم في المبطل المنكرة للإله؟

فالجواب أن نقول: كلامنا في هذا المثل المضروب إنما هو مع مثبت الإله منكم ومن سواكم، وأما المعطلة فإنهم أيسر في الاستدلال، فإنهم إذا رأوا المعجزة كانوا أقرب إلى تصديق النبي من المثبتة للإله، وذلك أن المعطل ينكر أصل الخرق لكونه يصير العوائد وجوبا، فإذا عاين الخرق بطل ما بيده من إنكاره، فأثبت الفاعل، والمفعول، والنبوة، فصح أن المعجزات يستدل بها النافي والمثبت.

فإن قيل: إنهم لما سمعوا من رسول الملك التحدي بالعدد، ورأوا عدد الحركات، أو سمعوا عدد الأصوات، علموا صدقه، لموافقته له في طلب العدد المختص.

قلنا: وكذلك لما تحدى النبي الخلق، وطلب من ربه فعلا خارقا ففعله له ربه على وفق دعواه، علمنا صدقه. وما ادعوه أيضا من إضافة العلم إلى القرينة لا محصول له من وجه آخر، وذلك أن الغائبين عن المجلس إذا أخبرهم بذلك عدد التواتر ممن حضر المجلس المذكور وقع لهم العلم بصدقه من غير علم بقرينة.

## [ شبهة للمعتزلة تتعلق بوقوع المعجزة على أيدي الكذابين ]

[هنالك]<sup>1</sup> شبهة للمعتزلة يجب الاعتناء بها وهي أنهم قالوا: إذا قلتم بأن الله - تعالى - يجوز له أن يضل الخلق ويغويهم ويعذبهم على ضلالهم، وهو مع ذلك يتعالى عن الظلم والعدوان، فما المانع أن يخرق العوائد على أيدي الكذابين المقتربين عليه ليضل الخلق؟ ثم ادعوا أنهم آمنوا من خرقها على أيدي الكذابين لكون البارئ - تعالى - عندهم لا يضل الخلق ولا يطغيهم.

وقد قال بعض أصحابنا في ذلك: إنه قد أمنا وأمنت الأمم من ذلك فيما سلف بما تواتر من أخبار الأمم أنه لم يقع قط وأرسل الله رسولا إلا بالهداية والموعظة الحسنة والوعد [ص: 65] على فعلها، والوعيد على تركها، ولكننا لسنا نرى ذلك مقتعا في الحجاج، وإنما يقع التنازع عن أصل الجواز. والجواب المقنع عن ذلك يصح من ثلاثة أوجه:

**\*\* أحدها** أن نقول: من شهد أفعال الملك المدعي الرسالة في المثال المعروض، وقع له العلم أن الملك صدقه بذلك الفعل مع غفلة عن النظر والاعتبار في أن الملك لا يطغى رعيته ولا يغويهم، فلو كان دليل المعجزة على التصديق موقوفا على العلم بما زعمتم، لتوقف الاستدلال على العقلاء إلى أن يخطر ذلك بالبال، وليس الأمر كذلك على الاضطرار.

**\*\* الثاني:** أن الملك إذا أسعف رسوله فيما طلب منه، فقد برئت ذمة رسوله من الكذب عليه في إرساله إياه، وإن كان الملك يضل رعيته ويجور عليهم، وهذا بمثابة الموكل الغاصب الذي لا يقدر في وكالته لو كيله.

**\*\* الثالث:** أن نبطل خرقها على أيدي الكذابين مع جواز ما أنكرتم من ثلاثة أوجه:

**\* أحدها:** أنه قد صح وثبت فيما تقدم أن الله - تعالى - عالم بجميع المعلومات، مخبر عن جميع المخبرات بخبر أزلي ليس بحرف ولا صوت - كما زعمتم -، وإذا وجب شمول علمه - تعالى -، وجب كون خبره صدقا، لاستحالة خبر النفس عن المعلوم على خلاف ما هو به، وارتباط الخبر الصدق بالمعلم معلوم ببديهية العقل، فإذا كان فعل الله للشيء يقوم مقام قوله: صدق، ثم بفعله للكاذب كما فعله للصادق، فقد صدق الكاذب، ومن صدق الكاذب وجب أن يكون كاذبا، فلما استحال الكذب على الله - تعالى -، استحال أن يخرقها للكاذب. ولا يصح هذا الاستدلال للمعتزلة لادعائهم أن كلام الله

<sup>1</sup> - لفظية (هنالك) غير واردة في الأصل، وقد أضفناه لاستقامة المعنى، وإن كان قد ورد في طرة المخطوطة عبارة: (شبهة للمعتزلة) بخط واضح، ليشير المؤلف أو الناسخ إلى أهمية ما يناقش في ذلك المبحث.

- تعالى - صوت خلقه، ومن خلق الصدق جائز أن يخلق الكذب، لأن من قدر على الشيء قدر على ضده، فلذا نكبو عن هذا الاستدلال.

\* الثاني: أن الله - تعالى - يوصف بالقدرة على نصب دليل يعلم به صدق الصادق وكذب الكاذب، فلو خرقت على يد المبطل والحق على سواء مع تساوي الدعاوي لانسد الطريق إلى جواز الاستدلال على صدق الصادق، واستحال العلم النظري بصحة التفرقة بينهما، وما أدى إلى قلب جائز محالاً فهو محال، وما أدى إلى تعجيز البارئ - تعالى - عما يجوز له فعله فهو أمحل وأمحل.<sup>1</sup>  
فإن قيل: لا يلزم ما قلتم، فإنه - تعالى - قادر على أن يخرقها على يد الكاذب، ويخلق للعقلاء<sup>1</sup> علماً ضرورياً بكذبه.

قلنا: هذا باطل من وجهين:

- أحدهما: أن حد الخير ما اتصف بالصدق أو بالكذب، فإذا خلق للعقلاء علماً بصدق الصادق من غير دليل فهو الخرق بعينه.

- الثاني: أنه إذا خلق العلم الضروري للعقلاء بصدق الصادق وكذب الكاذب، صارت المعجزة عبثاً وحشواً لا فائدة فيها، فإذا ادعى الصادق فعلم صدقه ضرورة، وادعى الكاذب فعلم كذبه ضرورة، فلا حاجة بالعقلاء إلى المعجزة ولا إلى النظر فيها، وكان يستغنى عن دعوى النبي النبوة، فإنه إذا خلق الله - تعالى - للعقلاء علوماً ضرورية بنبوته وهو ساكت فقد صحت نبوته قبل دعواه، ويكون أيضاً في ذلك تعطيل في شطر الإيمان الذي هو العلم بالنبوة - كما تقدم -؛ إذ لو صح العلم الضروري لم<sup>2</sup> يتصور نظر ولا اعتبار في معجزة. فبطل ادعاء خلق العلم الضروري من كل وجه.

- الثالث: أن تكليف الخلق وأمرهم بالطاعات ونهيهم عن المخالفات من الجائزات - كما تقدم -، ولو اجتمع صادق وكاذب في مقام واحد، وادعى كل واحد منهما النبوة، وخرقت العادة لهما بمراى من المكلفين ومسمع، واتحد التصديق عند المكلفين بدعوتهما، ثم اختلفا في الأوامر والنواهي اختلاف التضاد، فيقول أحدهما: "افعل كذا"، ويقول الآخر: "أترك ذلك الفعل بعينه" والمكلف قد صدقهما، لوقع التمانع واستحال وقوع التكليف الجائز وقوعه، ووجب تعجيز البارئ - تعالى - عما يجوز له فعله من المشروعات والأمر بها، وذلك محال. فاستحال خرق العادة على يد الكاذب في دعوى النبوة من كل وجه، وصح خرقها على يد الصادق من كل وجه.

<sup>1</sup> - في الأصل المخطوط: (العقلاء).

<sup>2</sup> - في الأصل: (لو).

## فصل: [ الرد على المعتزلة في وجه إثباتهم للمعجزة ]

ثم نعطف على المعتزلة فنقول: معاصر المنازعين لأهل الحق في إثبات المعجزة على الوجه الذي أثبتوها، ما وجه دلالاتكم على إثباتها؟

فإن قالوا: أعلمنا بأن الله - تعالى - لا يضل الخلق، فقد تقدم بطلان ذلك عند الكلام في إبطال التحسين والتقييح من جهة العقل.

ثم نسلم لهم جدلاً ونقول: علمكم - على زعمكم - يفارق المعتاد من الأفعال حسب مفارقتها للخارق منها، فما المانع أن يقع المعتاد من فعل [ص: 66] الله - تعالى - آية للنبي، فإذا ادعى النبوة وفعل له معتاداً، علمتم صدقه من إسعاف الله إياه فيما طلب له من المعتاد، فإنه لو لم يكن صادقا لم يفعل له ذلك مع دعواه، لكونه - تعالى - لا يضل الخلق عندهم؟! وإن قالوا: لا بد من اختصاص المعجزة بوجه تصح به التفرقة.

قلنا: فعينوا ذلك الوجه. فلا يجدون إليه سبيلاً. وقد راغ بعضهم من هذا الإلزام منهم "ثمامة بن أشرس"<sup>1</sup> فقالوا: إنما المعجزة من قرائن الأحوال في النبي لاستقامته في جميع أموره قولاً وفعلًا وحالاً. وهذا يؤدي إلى ثلاث إحالات وهي: تعطيل المعجزة، وبطلان النبوة، وخرق إجماع الأمة من أوجه كثيرة.

**\*\* أما تعطيل المعجزة فلأنه إذا كان دليل العقل متحداً يدل لنفسه، وكانت قرائن الأحوال تدل، فلا حاجة إلى المعجزة، لاكتفاء حصول تصحيح النبوة بالقرائن.**  
**\*\* وأما بطلان النبوة فمن ستة أوجه:**

**\* أحدها:** اكتساب النبوة، فإنه إذا لم يعقل التكليف عند بلوغ الدعوة للنبوة إلا من الأفعال، لزم أن يكون من وجدت منه تلك الأفعال نبياً، وهذا مذهب بعض الفلاسفة وغلاة الباطنية - كما تقدم -. **\* والثاني:** أنه إذا كانت القرائن تدل بعد طول التجارب مع مرور الأيام، فلا يجب إلزام التكليف من أول وهلة حتى تدل القرائن، وهذا خرق للإجماع أيضاً، لأن الأمة ألزمت.

<sup>1</sup> - ابن أشرس التميمي أو معن (ت: 213هـ / 828م) من علماء المعتزلة، أستاذ الجاحظ، وتنسب إليه فرقة الشامية، كان يقول: إن الله فعل العالم بطباعه. انظر مثلاً: البغدادي - التاريخ: 7 / 145 وما بعدها.

\* الثالث: أنه<sup>1</sup> لا يصح إيمان الصحابة بالرسول عليه السلام - في أول الأمر حتى شهدت لهم القرائن بعد طول التجارب، وهذا ما تأباه الأمة، وهم من جملة من يأباه.

\* الرابع: أنه يجب أن يكون آخر الصحابة أقوى وأرسخ في الإيمان من أولهم، وفي هذا رد الكتاب والسنة، فإن الله - تعالى - يقول: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْآخِرُونَ﴾<sup>2</sup>، ففضل السابقين الأولين على من بعدهم، وجعل غيرهم تبعاً لهم، وكذلك قال الله - تعالى -: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ...﴾ الآية<sup>3</sup>، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الدِّينِ الذِّينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ الآية<sup>4</sup>، وقال - تعالى -: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>5</sup>، وكيف الرضا وهو أعلى المقامات وهم لا يعلمون [القرينة]<sup>6</sup> التي تعلم بها النبوة. فهذا رد على الله - تعالى - في شهادته لهم بالإيمان، وإحلالهم مقام الرضا، وهم مقرون بذلك. فهذه الآي وما يضاهيها من الآي والأخبار، وما علم من دين الأمة في تعظيم أوائل الصحابة وتقدمهم على الكافة، ينغص عليهم ما ادعوه من إثبات النبوة بالقرآن - ونشير إلى ذكر تقدمهم عند الكلام في إمامتهم إن شاء الله -.

\* الخامس: أنه يجوز أن يستعمل هذه الأحوال غير النبي حتى يشكل الأمر على المجريين، كيف وعلى هذا الاستعمال مضت سنة المخرقين في الدنيا بالدين، بل هي عادة المنافقين كما قال - تعالى -: ﴿وَجِئُوا يَوْمَئِذٍ بِخَاشِعَةٍ مُهَذَّجَةٍ تَصْلِي نَارًا حَامِيَةً﴾<sup>7</sup>، فأخبر - تعالى - عن أهل الرياء أن لهم خشوعاً وعملاً ونصباً، وليت شعري متى علم سحرة فرعون القرائن من أول وهلة حتى قالوا: ﴿لَنْ نُوَفِّكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا، فَانْقُصْ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>8</sup>، فكيف يعلم الحق فيها من المبطل؟ ويعضد ما ذكرنا من السنة قوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿سَيُكُونُ

1 - في الأصل: (أنهم).

2 - التوبة / 100.

3 - الحديد / 10.

4 - الحشر / 10.

5 - الفتح / 18.

6 - بياض في الأصل.

7 - الغاشية / 2-3.

8 - طه / 72.

ففي آخر الزمان قوه يختلون<sup>1</sup> الدنيا بالدين يلبسون للناس جلود الضأن من اللين<sup>2</sup> الحديث.

\* السادس: أنه ما كان يلزم المكلف إيمان بالنبي حتى يتعين له الوقت الذي أطبق المجريون فيه على صحة نبوته، وهو غير معين، وربما كان يموت النبي ولم يقع للمجربين علم بصحة نبوته بعد.

\*\* وأما خرق الإجماع فمن حيث أجمع المسلمون على إيجاب النظر في صحة النبوة والعلم بها عند بلوغ الدعوة للعاقل البالغ، وكذلك أجمعوا على أن لا دليل على صحة النبوة سوى المعجزة، ولو بحثنا على هذه الشنء المؤذنة بركاكة العقل، وجحد الضرورة، وهدم الدين، لوجدنا فيها [من الجحاد]<sup>3</sup> أضعاف ما ذكرنا من العباد فيها.

فإن قيل: فإذا لم يكن اتساق كلام مدعي النبوة، واطراد ما يأتي به من الاستقامة قولاً، وفعلاً، وحالاً، وسلامة ما يبلغه عن الله من التناقض، مع إثبات بعض الأحكام، ونسخ بعضها، وزيادة فيها، ونقص منها، وعصمتهم من الخطأ والخلط، دليلاً على صحة نبوتهم، وموجب السمع والطاعة لهم، فأبي فائدة لتخصيص النبي بها، ولا علم يحصل بقرينة بعدها. ويلزمكم أن يصح صدقه في نبوته وتبليغه، ويكون مع ذلك ظلوماً غشوماً ولا تقدر أفعاله وأحواله في صحة نبوته.

قلنا: لا منازعة في ثبوت [ص: 67] ما ذكرتم من هذه الأحوال واختصاصهم بها، لكنها شروط في صحة عصمتهم، لا دليل على صحة دعواهم في قولهم. فإن التزمت أن هذا دليل لزمكم ما تقدم من الإحالات المؤدية إلى تعطيل النبوة وتجريح الأمة، وإن كنتم غالطين في تصيير<sup>4</sup> الشروط دليلاً، فارجعوا عن غلطكم وتوبوا من زلتكم.

فإن قيل: هذه الشروط التي أثبتتم أهى عقلية أم شرعية؟

<sup>1</sup> - يختلون الدنيا بالدين أي يطلبون الدنيا بعمل الآخرة، يقال ختلته، أي خدعه وراوغه، انظر: الزبيدي - التاج، (مادة: ختل): 300 / 7.

<sup>2</sup> - أخرجه الترمذي عن أبي هريرة: (كتاب: الزهد)، بلفظ: ﴿يُخْرِجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ يَخْتَلُونَ الدُّنْيَا بِالْدِّينِ، يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّأْنِ مِنَ اللَّيْنِ، أَلَسْتُمْ أَحْلَى مِنَ السَّكْرِ وَقُلُوبُهُمْ ذُئَابٌ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: "أَبِي يَغْتَرُونَ، أَمْ عَلِيٌّ يَجْتَرُونَ. فِي حَلْفَتٍ لِأَبِیْنِ عَلِيٍّ أَوْلَافُكَ مِنْهُمْ فَتَنَةٌ تَدْعُ الْحَلِيمَ مِنْهُمْ حِرَانٌ"﴾، انظر: السنن: 4/ 522، رقم: 2404، قال الألباني تعليقاً عليه: «ضعيف جداً». انظر: ضعيف سنن الترمذي، ط: [المكتب الإسلامي، بيروت: 1411هـ، ص: 271، رقم: 421.

<sup>3</sup> - ما بين المعقنين غير وارد في الأصل.

<sup>4</sup> - في الأصل: (تصير).

قلنا: منها عقلية ومنها شرعية، وستكلم في تفاصيلها عند كلامنا في أحكام الأنبياء - عليهم السلام-.

## فصل: في إثبات الكرامات وتمييزها من المعجزات.

أطبق أهل الحق على جواز انخراق العوائد للأولياء إكراما عاجلا من الله - تعالى - لهم، وثلج يقين بوقوع ما صح لهم جواز انخراقه قبل ذلك بالأدلة. وأطبقت المعتزلة على منع ذلك. وجدير بهم أن ينكروا من وجهين:

- أحدهما: لما رسخ في قلوبهم من تقليد الفلاسفة في تصوير العوائد وجوبا.
- والثاني: أنه لما تشوشت<sup>1</sup> عقائدهم، واضطربت آراؤهم<sup>2</sup>، لم تصح لهم استقامة في أصل دينهم، فلم يظهرها الله - تعالى - لواحد منهم ولا أكرمه بما، فإن أهل الحق يجمعون على أنه لا تظهر الكرامة إلا في ثاني حال من الاستقامة، ولم تحصل لهم بعد.
- وقد أنكرها بعض الظاهرية والمتفقهين أيضا، وحجتهم في إنكارها أنهم قالوا: إذا انخرقت العادة للشيء وللولي فما يؤمننا أن يدعي الولي بخرقها النبوة، ويقع الإشكال في الدين فلا يعلم الحق من المبطل؟! وهؤلاء المساكين يمتاطون - بزعمهم - على النبوة بإنكار الكرامة، وذلك لجهلهم بوجه دلالة المعجزة، فإنهم ظنوا أنها ليست إلا الخرق فقط.

---

<sup>1</sup> - في الأصل: (تشوشت) .

<sup>2</sup> - في المخطوطة الأصلية: (آراهم).

وقد جزم الأستاذ "أبو إسحاق" - رضي الله عنه - بمنعها<sup>1</sup>، ولا أدري لأي وجه منعها، والذي يظن بمثله أنه منع الوقوع لا الجواز احتياطاً منه على قلوب العوام الذين يظنون أن المعجزة هي الخرق فقط. والذي يحقق

ذلك أنه أفردوا في الدعوة المستجابة للولي من غير ضرر بأنه أمر يخفى عن أكثر العوام أنه خرق، وهو خرق وكرامة.

والذي تصح به التفرقة بين الكرامة والمعجزة أنه أمر مجموع من: الخرق، ودعوى النبوة قبل الخرق، ووقوع الخرق على الوجه الذي تقدمت. فإذا وقعت على ترتيبها، وتوفر شرائطها، فحينئذ تكون معجزة حقيقية وتسمية، وإذا اختل شرط من شرائطها، لم تكن معجزة. فلما أفردوا هؤلاء في الخرق وجهلوا هذه الوجوه أنكروا الكرامة، وعلى هذا الوجه أنكروا السحر أيضاً لكونه خرقاً، وصيروا جملته تخيلاً لا حقيقة. وسيأتي الرد عليهم في فصل إثبات السحر - إن شاء الله تعالى -.

ثم إن مجوزي الكرامات من الظاهرية والمقلدة ومن اضطربت آراؤهم في أوجه وقوعها، فمن قائل إنما تقع للولي من غير توقع لها ولا قصد لظهورها، ويزعمون أنها تفارق المعجزة من هذا الوجه. ومنهم من جوز وقوعها له على جهة الاختيار والإيثار، ولكن منعوا أن تظهر على وجه الدعوى، فقالوا: لو ادعى الولي الولاية وخرقت له العادة لم تفرق بين المعجزة والكرامة. ومنهم من جوز ذلك إلا أنه منع أن يقع للولي ما كان معجزة لنبى، فينفلق له البحر وينشق له القمر، وزعم أنه كان يقع التساوي بين المعجزة والكرامة من هذا الوجه.

وهذا التجويز والاحتياط على المعجزة من هؤلاء الأصناف دليل على أنهم لم يعثروا على الوجه الذي منه يدل الدليل ويصح الفرق بين المعجزة والكرامة. والوجه الذي أغفلوه هو ما قدمناه من أن

---

<sup>1</sup> - قال الجويني: «الذي صار إليه أهل الحق جواز الخرق العادات في حق الأولياء، وأطبقت المعتزلة على منع ذلك، والأستاذ أبو إسحاق يميل إلى قريب من مذاهبهم»، انظر: الإرشاد، ص: 266. وقال القشيري: «تكلم الناس في الفرق بين الكرامات والمعجزات من أهل الحق، فكان الإمام أبو إسحاق الإسفراييني - رحمه الله تعالى - يقول: المعجزات دلالات صدق الأنبياء، ودليل النبوة لا يوجد مع غير النبي، كما أن العقل الحكم لما كان دليلاً للعالم في كونه عالماً لم يوجد إلا ممن يكون عالماً. وكان يقول: الأولياء لهم كرامات شبه إجابة الدعاء، فأما جنس ما هو معجزة للأنبياء فلا»، انظر: الرسالة القشيرية، ص: 353.



المعجزة أمر مجموع من: دعوى النبوة، والتحدي بالخرق، ووقوعه على وفق تحديه به، ونزوله منزلة تصديق الله - تعالى - إياه، واستحالة وقوعها على يد كاذب يدعي مثل دعواه. فهذه الأمور بجمليتها هي المعجزة، وبها يكون الرسول رسولا حقيقة وتسمية، مع ما يستند إليها من وجوب صدقه وعصمته من الكذب فيما يبلغه عن الله - تعالى - عقلا، وكذلك عصمته من الخطأ والوهم فيما يبلغه عن الله أيضا، وحصول عصمته من الكبائر إجماعا، وكذلك حصول دوام استقامته فعلا ومقالا وحالا وسلامة عافية في المال، وتربيته عن خسيس الأفعال المؤدية لسقوط العدالة، كل ذلك حاصل له بالإجماع. وسيأتي الكلام في تفاصيل هذه الأحوال عند الكلام في أحكام الأنبياء - إن شاء الله تعالى -.

وبعد هذا فالعجز والتقصير قصارى من تعمق في أوصافهم وتأمل، وأين منا الاطلاع على الستة والأربعين ومن ورد بسبعين من تجزئة النبوة الذي جاء بها الخير اليقين<sup>1</sup>، وحسبنا قوله - تعالى - لنبينا - عليه السلام -: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>2</sup>، فأين الولي وكرامته التي غايتها بعد الإثارة، ووقوعها بعد الدعوى على حسب الاختيار أن تدل على حصول استقامة في الحال ولا تؤمنه من سوء المال. والعجب ممن يدعي علم الحقيقة ثم يتذبذب في إثبات [ص: 68] الكرامة أو في تفاصيل أحكامها بعد ثبوتها، وهل يسمى الولي وليا إلا لكونه يوالي النبي في نصرته دينه، والقيام بحقه، وامتنال أوامره وترك نواهيه، فإذا خرق الله له عادة تدل على استقامة فهي عضد وعمدة لصحة دعوى النبي الذي أمره ونهاه، وامتنال هو ما حد له ولا يتعداه، بدليل أنه إن تعدى مما به من الشريعة حلاه بأبسه الله وأقصاه، وجعل النار هي قصاراه ومثواه، ما فعل يلغام<sup>3</sup> وهواه.

<sup>1</sup> - جاء في الحديث: ﴿الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة﴾، أخرجه البخاري عن أنس: (كتاب التعبير، باب رؤية الصالحين)، انظر: الصحيح: 12 / 361، رقم: 6983، وأخرجه في مواضع أخرى.

<sup>2</sup> - القلم / 4.

<sup>3</sup> - بلعام بن باعوراء، كان أيام موسى - عليه السلام -، قال القرطبي: «هو بلعام بن باعوراء، ويقال: ناعم، من بني إسرائيل... وكان بحيث إذا نظر رأى العرش... وكان في مجلسه اثنتا عشرة ألف محبرة للمتعلمين الذين يكتبون عنه، ثم صار بحيث إنه كان أول من صنف كتابا في أن ليس للعالم صانع. وقال مالك بن دينار: بعث بلعام بن باعوراء إلى ملك مدين ليدعوه إلى الإيمان فأعطاه الملك وأقطعه، فأتبع دينه وترك دين موسى، ففيه نزلت هذه الآيات: ﴿واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين﴾ الآيات: (الأعراف / 175)، انظر: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن: 7 / 319 وما بعدها.

سئل "البسطامي"<sup>1</sup> - رحمه الله - عن تعلق الكرامة بأذيال المعجزة فقال: «إنما المعجزة زق عسل ملئ ثم ترشح، فنحن نلتمس ما حوله»<sup>2</sup>، وأقول: «إن المعجزة بحر حقيقة تخرج بنقط زيد الكرامة على ساحل الاستقامة».

## فصل: [الأدلة على ثبوت الولاية]

وأما القوم الذين ينتمون إلى الولاية فهم - بحمد الله - أخوف من الله، وأخشع له من أن يدعوا عليه الخروق، أو يروا لأنفسهم الحظوظ والحقوق، ولا سمع عن محق منهم أنه ادعاها تبجحاً بها، بل يستترون منها إذا وقعت ويتحاشون عنها ما أمكنهم حتى كان "أبو يزيد" - رحمه الله - إذا وقعت له يقول: «اللهم<sup>3</sup> لا تجعلها حظي منك»، لكن لما أنكر ذلك من لا يحصل [قدرها، ذهب إلى تجويزها]<sup>4</sup> المحققون حتى قالوا: إن الولي لو ادعى فلق البحر، وإحياء الموتى، ووقع ذلك بالولاية، ولم يدع النبوة لما أحل بالمعجزة، بل كان يعضدها بذلك وينصرها - كما تقدم -، فأثبتوها على أصل الجواز لا على فرع الوقوع، ولولا أني أخرج عن المقصود في التأليف، لأسمعتك في إثبات وقوعها أخباراً عن الصحابة والتابعين يصح بها التواتر المعنوي.

فقد ثبتت - بحمد الله - الكرامة وصحت التفرقة بينها وبين المعجزات في قضيات العقول.

<sup>1</sup> - طيفور أبو يزيد (بايزيد) طيفور بن عيسى البسطامي: (ت: 261هـ / 875م) صوفي شهير أول من قال بمذهب الفناء، وإليه تنسب فرقة "الطيفورية" أو فرقة "البسطامية"، ويذكر الزركلي أن بعض المستشرقين ذكر أنه كان يقول بوحدة الوجود. راجع: القشيري - الرسالة، ص: 395 وما بعدها، والزركلي - الأعلام: 3/ 335، وبروكلمان - تاريخ الأدب العربي: 4 / 62-63.

<sup>2</sup> - قال القشيري: «وقد سئل أبو يزيد البسطامي عن هذه المسألة [يقصد مسألة تبعية الكرامة للمعجزة]، فقال: "مثل ما حصل للأنبياء - عليهم السلام - كمثل زق فيه عسل، ترشح منه قطرة، فتلك القطرة مثل ما لجميع الأولياء، وما في الظرف مثل ما لبينا صلى الله عليه وسلم"، الرسالة، ص: 306.

<sup>3</sup> - في الأصل: (الله).

<sup>4</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

وأما ثبوتها من النقل فمن الكتاب والسنة، أما الكتاب فمن قصة أهل الكهف، فإنهم لم يكونوا أنبياء إجماعاً، وانخرقت لهم العادة من أوجه كثيرة ذكرتها في "شرح سورة الكهف"<sup>1</sup>، فمن معظمها نومهم ثلاثمائة سنة وتسع، ثم بعثوا من نومهم فأروا أنفسهم على ما كانت عليه قبل نومهم لم تتغير ألوانهم، ولا نخلت أجسامهم، ولا نشجت<sup>2</sup> جلودهم، ولا خلقت ثيابهم، وكذلك رأوا كلبهم<sup>3</sup> باقياً على ما كان عليه، باسطاً ذراعيه بالوصيد<sup>4</sup>، كأنه مخزف<sup>5</sup> للوثوب، والدليل على ما ذكرناه قولهم: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ﴾<sup>6</sup>، فلو رأوا تغيراً في شيء مما ذكرنا لما قالوا ذلك.

وكذلك "مریم" عليها السلام - فيما قص الله علينا من إرسال الملك إليها وتمثله لها بشراً سوياً، وبما أخبرها، وتساقط الرطب الجنى عليها من الجذع ثم أثمر في الحين<sup>7</sup>، وكذلك ما جاء في السنة من أن "زكرياء" - عليه السلام - كان يجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف<sup>8</sup>... إلى غير ذلك، ولم تكن أيضاً نبية. ولا يؤبه بقول من ادعى نبوتها من هذه الوجوه<sup>9</sup>، فإنه توهم أن الملائكة

<sup>1</sup> - لم يذكر أحد من المؤرخين وأصحاب الرجال تأليفاً لابن خنيز في التفسير، ولكن كلامه هنا يؤكد بأنه فسر القرآن كلا أو بعضاً.

<sup>2</sup> - هكذا في الأصل!!

<sup>3</sup> - في الأصل : ( كلبهم ).

<sup>4</sup> - إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾: الكهف / 18.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( مخزعم ) ولا معنى له، وخزفر القوم للقوم: تأهبوا لمحاربتهم . انظر : التاج، ( مادة: خزفر ): 139 / 3

<sup>6</sup> - الكهف / 19.

<sup>7</sup> - قال - تعالى: ﴿فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشراً سوياً، قالت: إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقياً. قال: إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً. قالت: أنى يكون لي غلام ولم يمسنني بشر ولم أكن بغياً؟! قال: كذلك قال ربك هو علي هين، ولنجعله آية للناس ورحمة منا، وكان أمراً مقضياً. فحملته فانتبذت به مكاناً قصياً. فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة قالت: يا ليتني كنت نسياً منسياً. فناداها من تحتها ألا تحزني قد جعل ربك تحتك سرياً، وهزي إليك الجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً، فكلي واشربي وقري عينا...﴾: مریم / 17 - 26.

<sup>8</sup> - قال - سبحانه -: ﴿كلما دخل عليها زكرياء المحراب وجد عندها رزقاً. قال: يا مریم أنى لك هذا؟ قالت: هو من عند الله...﴾: ( آل عمران / 37 )، وراجع تفسير الآية عند: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن: 4 / 71 وما بعدها.

<sup>9</sup> - يقصد ابن حزم الظاهري، فابن حزم يقول: «لم يدع أحد أن الله أرسل امرأة، وإنما الكلام في النبوة دون الرسالة، فوجب طلب الحق في ذلك بأن ننظر في معنى لفظة النبوة في اللغة التي خاطبنا الله بها - عز وجل -، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذة من الإنباء وهو الإعلام، فمن أعلمه الله - عز وجل - بما يكون قبل أن يكون أو أوحى إليه منبأ له بأمر ما=

لا تكلم إلا الأنبياء، وهذه أغلوطة عظيمة، فإن الله - تعالى - سماها في كتابه بعد موتها وفقدتها في معرض المدح "صديقة"، وهم يسمونها "نبية"، والذي يصحح صديقيتها أن من نبأه الله في الكتاب بعد صديقيته أخير بنبوته في معرض المدح ك: "إبراهيم" و"إدريس" - عليهما السلام -، ولو كان كل من كلمه الله نبيا لكانت امرأة "إبراهيم" نبية، فقد كلمتها الملائكة بنص الكتاب، قال - تعالى -: ﴿ **قَالُوا**

**أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ** ﴾<sup>1</sup>، وقالوا: ﴿ **لَخَطَلَكُ قَوْلُ بَنِيكَ** ﴾<sup>2</sup>.

فإن قيل: إنما قالوا كذلك لـ "إبراهيم" - عليه السلام - ثم أخبرها بذلك.

قلنا: هذا افتيات على الخطاب وجهل بالإعراب: أما الافتيات، فإن الله - تعالى - يقول: ﴿ **قَالُوا**

بضمير الجماعة، وهم يصرفون القول للمفرد. وأما الجهل بالإعراب فمن قولهم: ﴿ **أَتَعْجِبِينَ**

و ﴿ **قَالَ رَبُّكَ** ﴾، فهم يخاطبون المؤنث، وهؤلاء يقولون إنهم خاطبوا الذكر، وكذلك أم "موسى" - عليها السلام - حين جاءها الوحي ولم تكن نبية<sup>3</sup>.

وأما ما جاء في السنة فكقصة "هاجر" أم "إسماعيل" - عليها السلام - حين جاءها الملك فكلّمها كما صح في الخبر إلى أن قال لها: "لمن وكلكما إبراهيم؟" الحديث<sup>4</sup>. ومن الناس من ادعى النبوة من أجل تكليم الملائكة له، ويلزم هؤلاء في كل من كلمته الملائكة أن يكون نبيا.

وكذلك ما جاء في الخبر من قصة الأقرع، والأبرص، والأعمى، حين قيض الله لهم الملك وعرض لهم بالتمني، فتمنوا فأعطوا ما تمنوا، ثم امتحنهم الله بالمال، ثم سألهم الملك الصدقة بعد صحة أبدانهم وغنائهم، فمنعه الأقرع والأبرص وأسعفه الأعمى، فقال الملك: أبشر فإن الله - تعالى - قد رضي عنك

---

=فهو نبي بلا شك... ووجدناه تعالى قد أرسل جبريل إلى مريم أم عيسى - عليهما السلام - فخاطبها وقال لها: ﴿ **إِنَّمَا أَنَا**

رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا﴾ [مريم/19]، فهذه نبوة صحيحة بوحى صحيح ورسالة من الله - تعالى - إليها،

الفصل: 5 / 119 - 120.

<sup>1</sup> - هود / 73.

<sup>2</sup> - بل قالوا ذلك مرة لزوجة زكرياء ومرة أخرى لمريم العذراء، انظر: مريم / 9، ومريم / 21.

<sup>3</sup> - قال - جل علاه -: ﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ، فِإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ قَالَتْهُ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ**

إِلَيْكَ وَجَاعَلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾: القصص / 7.

<sup>4</sup> - الثابت عند البخاري عن ابن عباس ضمن حديث طويل أن جبريل قال لها بعد انفجار زمزم: ( لا تخافوا الضيعة، فإن ههنا بيت الله بينه هذا الغلام وأبوه، وإن الله لا يضيع أهله )، انظر: الصحيح: ( كتاب: الأنبياء، باب: 9 بدون

ترجمة): 6 / 395 - 396، رقم: 3364، وراجع: القرطبي - الجامع لأحكام القرآن: 9 / 368 - 369.

وسخط على صاحبيك<sup>1</sup>. فهذان كافران مسخوط عليهما كلمهما الملك<sup>2</sup>، فكيف يكون تكليم الملك حجة في صحة النبوة؟ أم كيف يستبعد ذلك في حق المؤمنين؟  
فإن قيل: إنما كلمهما الله على جهة الحزي والإعلام بهلاكهما.  
قلنا: فقد كلم الثالث بالبيشارة والرضا ولم يكن نبيا.

وكذلك ما جاء عنه - عليه السلام - في أخبار لا تعد كثرة أنه كان يخبر عن غير النبي فيقول: ﴿يَقْبِضُ لَهُ مَلَكًا﴾، ﴿جَاءَهُ الْمَلَكُ﴾، ﴿مَعْرُضُهُ الْمَلَكُ﴾... إلى غير ذلك. وكذلك ما جاء في الخبر [ص: 69] عنه - عليه السلام -: ﴿إِنْ فِي كُلِّ أُمَّةٍ مَرُوعَيْنِ وَمُعْذِيبَيْنِ، فَإِنْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ مِنْهُمَا فَهُوَ عَمْرٌ﴾<sup>3</sup>، على أنا لا نموت حتى تأتينا الملائكة عند الموت بإحدى البشارتين للبر والفاجر - كما جاء في الخبر<sup>4</sup> -.

وجملة الأمر أنه لو كان كل من أوحى الله إليه نبيا لكانت النحل أنبياء، فإن الله قد أوحى إليها بنص الكتاب<sup>5</sup>، وكذلك خروق العوائد لغير الأنبياء، كما جاء في قصة "جريح" وتكلم اليايوس له وهو الرضيع الذي جاء في الحديث في قصة الراهب، ﴿فَقَالَ لَهُ: "هَنْ أَبُوكَ يَا يَابُوسَ"، فَقَالَ:

<sup>1</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري (كتاب: الأنبياء، باب: حديث أبرص ..): الصحيح: 6 / 500، رقم: 3464، وأخرجه مسلم: انظر: الصحيح (كتاب الزهد..): 4 / 2275، رقم: 2964.

<sup>2</sup> - هذا تكليم وتترل امتحان بخلاف نزول الوحي بالأمر والنهي الخاص، فليتأمل.  
<sup>3</sup> - أصله في الصحيحين بلفظ آخر، أخرجه البخاري عن أبي هريرة: (كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عمر): 7 / 42، رقم: 3689، ومسلم - الصحيح: (كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر): 4 / 1864، رقم: 2398.

<sup>4</sup> - أخرج البخاري في هذا المعنى حديثا عن عبادة بن الصامت بلفظ: ﴿قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ. قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَ الْمَوْتَ بَشَرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ. وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَ الْمَوْتَ بَشَرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعَقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَكَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ فَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ﴾، انظر: الصحيح: (كتاب: الرقائق، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه): 11 / 357، رقم: 6507. وأخرجه مسلم عن عائشة، انظر: الصحيح: (كتاب: الذكر والدعاء، باب: من أحب لقاء الله): 4 / 2065، رقم: 2684.

<sup>5</sup> - حيث قال سبحانه: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾: النحل / 68.

"راعي الضأن"<sup>1</sup>، وقصة النفر الذين انكفأت عليهم صخرة من فم الغار فدعوا الله - تعالى -  
بأحسن أعمالهم فزال الصخرة وخرجوا<sup>2</sup>.

أما هذه الأمة فقد طم الوادي<sup>3</sup> على الموتى، فإنه ما يكاد أحد من الصحابة إلا وقد ظهرت على  
يديه - رضي الله عنهم - الكرامة بخرق العوائد ك: "أبي بكر الصديق" في قصة الطعام<sup>4</sup>، و"عمر" في  
قصة سارية<sup>5</sup>، و"عثمان" في قصته مع "أنس بن مالك"، و"علي" في قصة النهر، و"أبي هريرة" في قصة

<sup>1</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في صحيحه: ( كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾: 6 / 476، رقم: 3436، وأخرجه في مواضع أخرى، وأخرج مسلم عن أبي هريرة أن النبي - عليه السلام - قال: ﴿كان جريج يتعبد في صومعة فجاءت أمه... ثم رفعت رأسها إليه تدعوه، فقالت: يا جريج، أنا أمك كلمني، فصادفته يصلي، فقال: اللهم أمني وصلاتي، فاختار صلاته، فرجعت ثم عادت في الثانية، فقالت: يا جريج أنا أمك فكلمني، قال: اللهم أمني وصلاتي، فاختار صلاته، فقالت: اللهم إن هذا جريج وهو ابني وإني كلمته فأبى أن يكلمني، اللهم فلا تمته حتى تربيه المومسات. قال [ أي النبي صلى الله عليه وسلم ]: ولو دعت عليه أن يقتل لقتل، قال: وكان راعي ضأن يأوي إلى ديره، قال: فخرجت امرأة من القرية فوقع عليها الراعي، فحملت فولدت غلاما. فقيل لها: ما هذا؟ قالت: من صاحب هذا الدير. قال: فجاءوا بفؤوسهم فصادفوه يصلي، فلم يكلمهم، قال: فأخذوا يهدمون ديره، فلما رأى ذلك نزل إليهم، فقالوا له: سل هذه، قال فتبسم ثم مسح رأس الصبي فقال: من أبوك؟ قال: أبي راعي الضأن. فلما سمعوا ذلك منه قالوا: نبي ما هدمنا من ديرك بالذهب والفضة. قال: لا، ولكن أعيدوه ترابا كما كان ثم علاه، انظر الصحيح: ( كتاب: البر والصلة، باب: تقدم بر الوالدين): 4 / 1976، رقم: 2550.

<sup>2</sup> - متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر، أخرجه البخاري في الصحيح ( كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار): 6 / 505، رقم: 3465، وأخرجه في مواضع أخرى، وأخرجه مسلم: ( كتاب: الذكر، باب: قصة أصحاب الغار): الصحيح: 4 / 2099، رقم: 2743.

<sup>3</sup> - طم الماء يطم طما وطموما إذا غمر وعلا.. وطم السيل الركية يطمها... دفنها وسواها.. وفي الصحاح وكل ما كثر وعلا حتى غلب طم يطم، راجع: الزبيدي - التاج ( مادة: طم ): 8 / 381.

<sup>4</sup> - البخاري - الصحيح ( كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة ): 6 / 587 - 588، رقم: 3581، كما أخرجه في مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في الصحيح: انظر: ( كتاب: الأشربة، باب: إكرام الضيف ): 3 / 1625، رقم: 2055.

<sup>5</sup> - سارية بن زئيم بن عبد الله بن جابر الكنانى الدثلي، صحابي من قادة الجيوش الإسلامية، أرسله عمر إلى فارس سنة 23هـ - ففتح بلاد أصبهان وغيرها. وقد روي أن عمر - رضي الله عنه - كان يحط ب يوم الجمعة فجعل يصيح في خطبته وهو على المنبر: ( يا سارية: الجبل، الجبل )، قال علي بن أبي طالب فكتبت تاريخ تلك الكلمة فقدم رسول مقدم الجيش، فقال: يا أمير المؤمنين غزونا يوم الجمعة في وقت الخطبة فهزمونا فإذا بإنسان يصيح: "يا سارية: الجبل، الجبل"، فأسندنا ظهورنا إلى الجبل فهزم الله الكفار وظفرنا بالغنائم العظيمة ببركة ذلك الصوت". انظر: ابن حجر - الإصابة =

حراسة التمر حين قبض على الجني<sup>1</sup>... إلى غير ذلك مما لا يحصى. وكذلك في التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وقد أدركنا "أبا يعزى"<sup>2</sup> - رحمه الله - وصحت الكرامات على يديه بالتواتر. فقد وضح إثبات الكرامات جوازاً في العقل ووقوعاً في النقل، فما أولى الغيبي بالسكوت لو عقل، فإنه أحسن أحواله.

## فصل: [ الرد على من استنكر تسمية خرق الولي كرامة وهو غير مأمون العاقبة ]

فإن قيل: كيف تسمون ما يقع على يد الولي من الخروق كرامة، وأنتم لا تقطعون عليه بسلامة العاقبة؟ فمن علم الله - تعالى - منه أنه يحترمه على الكفر وسوء المنقلب، فكيف يكرمه بالخروق في الدنيا؟! أو لعله استدراج له ومكر به، فقد قال - تعالى -: ﴿ مَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَهِيمٌ <sup>3</sup> ، وفي الصحيح عنه - عليه السلام -: ﴿ إِنْ الْعَبْدَ لَيَعْمَلْ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ... ﴾ الحديث<sup>4</sup>، وقال لعائشة

---

= 96 / 4 وما بعدها، وراجع: محمد رضا - الفاروق عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1983، ص: 52.

<sup>1</sup> - أخرجها البخاري عن أبي هريرة، انظر: ( كتاب: الوكالة، باب: إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً... ): الصحيح: 487 / 4 رقم: 2311.

<sup>2</sup> - أبو يعزى يلتور بن ميمون (ت: 572 هـ / 1176م) قال التادلي: « كان قطب عصره وأعجوبة دهره » في التصوف، وذكر عن بعضهم أنه اشتهر عنه من الكرامات ما وقع موقع العيان وشهد بشهرتها الكافة والأعيان، وقد خصص أبو العباس العزفي لأخباره ومناقبه تأليفا سماه: "دعامة اليقين في زعامة المتقين"، راجع: التشوف، تح: أحمد التوفيق، ص: 213 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ق / 29.

<sup>4</sup> - أخرجها البخاري عن سهل بن سعد الساعدي: ( كتاب: الرقائق، باب: الأعمال بالخواتيم ): الصحيح: 11 / 330، رقم: 6493. وأخرج مسلم عن عبد الله بن مسعود: ( كتاب: القدر، باب: كيفية خلق آدمي ): 4 / 2042، رقم: 2651.

- رضي الله عنها- حين قالت في وليد ميت: « دعموص<sup>1</sup> من دعاميص الجنة »، فقال لها - عليه السلام-: « وما يحريك؟ »<sup>2</sup>، وجاء عنه - عليه السلام-: « إن الله ينشر الثناء للعبد ما بين المشرق والمغرب وهو لا يساوي عنده جناح بعوضة »<sup>3</sup>، وجاء عنه - عليه السلام-: « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر »<sup>4</sup>، فإذا لم تعلموا الولي من العدو فقد قفتم ما ليس لكم به علم، وتحكمتم في تسمية<sup>5</sup> ما يقع على يديه كرامة؟

قلنا: هذا سؤال من لم يتفرن في مذاهب العلماء، ولا تقطن لمقصود الشرع والشارع بالإطلاقات والتسميات؛ فإن المعلوم [من]<sup>6</sup> مقتضى الشرع ودين الأمة أن الله ما تعبدنا بالاطلاع على معلومه فينا ولا بمراده منا، وإنما تعبدنا بأمره ونهيهِ، فإن الله - تعالى - يقول: « إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله »<sup>7</sup>، وجاء في الصحيح عنه - عليه السلام - أنه قال: « إنا رأيت الرجل يعتاد<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - الدعموص، بالضم دوية تغوص في الماء، والجمع: الدعاميص والدعاميص، قال الزبيدي: « ومنه الحديث: الأطفال دعاميص الجنة، أي سياحون في الجنة لا يمنعون من بيت، كما أن الصبيان في الدنيا لا يمنعون من الدخول على الحرم، ولا يحتدب منهم أحد »، انظر: التاج، ( مادة: دغص ): 4 / 394.

<sup>2</sup> - أخرجه مسلم بلفظ: « عن عائشة قالت: توفي صبي، فقلت: طوي له، عصفور من عصافير الجنة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أولا تدرين أن الله خلق الجنة والنار؟ فخلق لهذه أهلا ولهذه أهلا »، انظر: الصحيح: (كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة ): 4 / 2050، رقم: 2662.

<sup>3</sup> - ورد في الإحياء للغزالي، وعلق عليه العراقي بقوله: « لم أجده هكذا، وفي الصحيحين: « إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة »، انظر: المغني عن حمل الأسفار ( بمأش الإحياء ): 1 / 88.

<sup>4</sup> - جزء من حديث طويل متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر): 7 / 471، رقم: 4203، وأخرجه مسلم في الصحيح (كتاب: الإيمان، باب: غلظ قتل الإنسان نفسه): 1 / 105، رقم: 111، وله شاهد عن ابن مسعود، بلفظ: « ليؤيد الله هذا الدين بالرجل الفاجر »، انظر: ابن حبان- الصحيح: 10 / 377، رقم: 4518، وانظر أيضا: الألباني- السلسلة الصحيحة: 4 / 205، رقم: 1649.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( تسميته ).

<sup>6</sup> - ( من ) ساقطة في المخطوطة.

<sup>7</sup> - التوبة / 18.

<sup>8</sup> - في الأصل: ( يتعاهد ).



**المسجد، فاشهدوا له بالإيمان**<sup>1</sup>. انظروا إلى حكمته -عليه السلام- في إبقاء الوصف عليه من غير قطع حيث قال: **« فاشهدوا له بالإيمان »**، ولم يقل: "فهو مؤمن" فيقطع عليه، فأمرنا أن نعتقد فيه أنه مؤمن، ونحكم له بظاهر الحال، والله يتولى السرائر. وأجمع أهل السنة على أن الشك في إيمان المصلين معصية يلزم التوبة منها، ألا تراه -عليه السلام- كيف قال للصحابي: **« أقتله وهو يقول لا إله إلا الله !! »**، فقال: « يا رسول الله، إنما قالها خوف السيف »، فقال: **« هلا شققت على قلبه ! »**<sup>2</sup>، وقال -عليه السلام-: **« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ... »** الحديث إلى قوله: **« وحسابهم على الله »**<sup>3</sup>... إلى غير ذلك من الأخبار. وهذا كله في حق من سمع منه ظاهر القول وتعاهد المسجد، فكيف من يعلم منه كمال الاستقامة علما، وعملا، وحالا، ودواما على المعاملات، ومحافظة على المندوبات والمستحبات ومكارم الأخلاق في المباحات مع قوله - تعالى -: **« فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لييسره »**<sup>4</sup>، وقوله - تعالى -: **« ما على المحسنين من حساب، والله يخفون رعيه »**<sup>5</sup>، وقوله - تعالى -: **« ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم »**<sup>6</sup>، وقوله - تعالى -: **« والله يحب المحسنين »**<sup>7</sup>، وقوله - تعالى -: **« إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين »**<sup>8</sup>، وقوله - تعالى -: **« إذا لا نضيع أجر من أحسن عملا »**<sup>9</sup>... إلى غير ذلك من آي لا تحصى. فإذا رأينا

<sup>1</sup> - أخرجه الترمذي في سننه عن أبي سعيد الخدري: ( كتاب: التفسير، باب: من سورة التوبة): 258/5، رقم: 3093، وأخرجه أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، وابن ماجه، والحاكم، ولكن الألباني حكم عليه بالضعف، انظر: ضعيف الجامع الصغير، ص: 73، رقم: 509، وراجع: ضعيف سنن الترمذي، ص: 381، رقم: 680.

<sup>2</sup> - أخرجه مسلم عن أسامة: ( كتاب: الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال "لا إله إلا الله"): الصحيح: 96/1، رقم: 96.

<sup>3</sup> - تقدم تحريجه وهو حديث متفق عليه من حديث أبي هريرة وابن عمر، انظر: محمد فؤاد عبد الباقي - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، ط: دار الحديث، القاهرة: 1414هـ: 18/1.

<sup>4</sup> - الليل / 7.

<sup>5</sup> - التوبة / 91.

<sup>6</sup> - النساء / 147.

<sup>7</sup> - المائدة / 93 وغيرها.

<sup>8</sup> - البقرة / 222.

<sup>9</sup> - الكهف / 30.

مؤمننا توابا، متطهرا، محسنا، شاكرا... إلى غير ذلك، ورأينا العوائد تحرق على يديه سميناه وليا، وسمينا ما ينحرق على يديه كرامة، وحسنا به الظن، وأدينا ما علينا من حسن الاعتقاد، ووكلنا العواقب لعلام الغيوب.

فقد اندفع السؤال على أتم مقال، وثبتت الكرامة تسمية وحالا. وللمخالفين أعداء الدين على النبوات والكرامات اعتراضات متوهمات، وعليها للمحققين أجوبة مسكتات<sup>1</sup> وبراهين مبهمات<sup>2</sup>، لكن أضربنا عن أكثرها لاكتفاء المسترشد بما أوردناه، وقصدنا التوسط الذي شرطناه، ونسأل الله العفو عما أغفلناه وما قصرنا في فهمه وإفهامه أو غلونا، وهو حسينا ونعم الوكيل.

## فصل: في إثبات السحر والرد على منكريه

ويتضمن<sup>3</sup> صحة التفريق بينه وبين الكرامة والمعجزة، ووجه الدليل [ص: 70] في إثبات المعجزة - إن شاء الله تعالى -.

أنكر معظم المعتزلة السحر، وردوا تصوص الكتب والسنة، وما أجمع عليه أهل الحل والعقد من الأمة، وما صح التواتر به من أخبار الأمم الماضية، وكذلك أنكروا الجن والشياطين. وهذه مخايل الإلحاد ويلزمهم إنكار الملائكة واختلافهم في الرسل، لأنهم إذا أنكروا الجن من حيث إنهم لو كانوا معنا لرأيانهم، كذلك ينكرون الملائكة لأنهم كانوا يأتون الأنبياء ولا يراهم غير الأنبياء<sup>4</sup>، وكذلك الحفظة علينا الكاتبون معنا في الأماكن. وسبب إنكارهم لهذه الأمور ما سبق لعقولهم القاصرة من تقليد الفلاسفة في وجوب ربط العوائد، فأنكروا ما جوزه العقل وأثبتته النقل مراعاة لمذهب الأوائل وعدم ميالهم بالدين.

<sup>1</sup> - في الأصل: (مسكيات).

<sup>2</sup> - في الأصل: (مبهمات) والصحيح ما جاء في المتن.

<sup>3</sup> - في الأصل: (ويضمن).

<sup>4</sup> - هذا يخالف ما مضى له آنفا في إنكار نبوة النساء.

فإن إثبات السحر والشياطين في الآيات من قصة "هاروت وماروت"<sup>1</sup>، وقصة "موسى" - عليه السلام - مع السحرة -<sup>2</sup>، وقصة "سليمان" - عليه السلام - في تسخير ﴿الشياطين كل بناء ونحواص وآخرين مقرنين في الأصفاد﴾<sup>3</sup>، [وغيره ذلك من]<sup>4</sup> نصوص الكتاب، وكذلك إجماع أهل السنة على إثبات السحر واختلافهم في حكم الساحر. وأما أخبار الأمم السابقة فمقتضية من كتاب الله - تعالى - حيث أخبر - تعالى - أنه ما أتى نبي<sup>5</sup> في أمة إلا قال مكذوبهم: إنه ساحر<sup>6</sup>، فرد الله عليهم أنه ليس بساحر، ولم ينف أصل السحر.

وأما السنة فما جاء في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سحر في مشط ومشاطة، وبقي أياما يرى أنه يفعل بعض المباحات وهو لا يفعل حتى أتاه الوحي بموضعه فأزاله<sup>7</sup>، وسحر ابن عمر فتكوعت<sup>8</sup> يده<sup>9</sup>، وفي هذا رد على من قال: إن السحر كله تخيل لا حقيقة فيه، وسحرت عائشة - رضي الله عنها -<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - قال - تعالى -: ﴿ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر...﴾ الآية: البقرة / 102.

<sup>2</sup> - قال - سبحانه -: ﴿فلما ألقوا قال موسى: ما جئتم به السحر، إن الله سيطله﴾: يونس / 81.

<sup>3</sup> - ص / 34-38.

<sup>4</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( ما أتى به نبي ).

<sup>6</sup> - قال جل علاه: ﴿كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون. أتواصوا به، بل هم قوم طاغون﴾ الذاريات / 52-53.

<sup>7</sup> - متفق عليه من حديث عائشة، أخرجه البخاري: (كتاب: الطب، باب: السحر)، انظر: الصحيح: 10 / 221، رقم: 5763 وأخرجه مسلم: (كتاب: السلام، باب: السحر): الصحيح: 4 / 1719، رقم: 2189.

<sup>8</sup> - الكوع بفتح الحاء هو اعوجاج الكوع، وقيل هو إقبال الرسعين على المنكبين، وقال ابن القوطية: كوع كوعا أقبلت إحدى يديه على الأخرى أو عظم كوعه فالرجل أكوع، انظر: الفيومي - المصباح، (مادة: كوع): 2 / 235. ووكد وكعا، أقبلت إهام رجله على السبابة حتى يرى أصلها خارجا كالعقدة، راجع نفس المصدر، (مادة: وكع): 2 / 393.

<sup>9</sup> - روى أحمد من طريق الحجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع خيرير إلى أهلها بالشطر، فلم تزل معهم حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر وحياة عمر حتى بعثي لأقسامهم فسحروني فتكوعت يدي فانتزعها عمر منهم... انظر: المسند: 2 / 30، رقم: 4854. أقول: والحجاج بن أرطاة كثير =

وأما من أنكر السحر مع هذه النصوص في هذه الآي وسورة الفلق وغيرها، وأنكر الجن والشياطين مع ما سمع في الكتاب من قصص إبليس وذريته، وأول سورة الجن<sup>2</sup>، وما في سورة الأحقاف<sup>3</sup> وسواهما مما تقدم ذكره من الآي إلى غير ذلك من الأخبار الصحاح، وما أشرنا إليه من أخبار الأمم الماضية، وما أجمع عليه السلف، وتفاصيل أحكام السحرة في كتب الفقه، فما أدري أي مسكة بقيت لهم من الإيمان، ولا ما الذي منع بعض الأئمة - رضي الله عنهم - من تكفيره، مع إنكاره لهذه الأمور العظيمة الموقع في الدين، لكونها معارضة لقضيات العقول، وردا للنصوص<sup>4</sup> الجليلة المتواترة، وطعنا في الدين وردا بالظنون: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾<sup>5</sup>.

## فصل: في أنواع السحر، وكيفيات وقوعه، وصحة التفرقة بينه وبين المعجزة والكرامة.

اعلم - أيها المسترشد - وقفنا الله وإياك - أن السحر من قبيل الجائزات، وأنه فعل الله - تعالى - خارق للعادات، يفعله الله عند ارتياد الساحر وقصده، لوقوعه بأقوال يتلفظ بها، أو بحركات يحرك بها بعض أشلائه كعقد يده بعدد مخصوص، ونفث ينثفه في عقد من العدد، أو عقد من الخيوط، أو شعور،

=التدليس كما في تقريب التهذيب لابن حجر، انظره: تح: مصطفى عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1413هـ: وانظر: تهذيب التهذيب: 2 / 173.

<sup>1</sup> - أخرج خير سحرها مالك في "الموطأ" (باب بيع المدير)، انظر: الموطأ (برواية محمد بن الحسن الشيباني)، ط: المكتبة العلمية، بيروت: (د - ت)، ص: 299 - 300، رقم: 843. وروى أحمد خير سحرها عن عمرة، انظر: المسند: 40/6 رقم: 24171، قال الميثمي عن هذا الحديث: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»، مجمع الزوائد: 4 / 239.

<sup>2</sup> - قال سبحانه: ﴿قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشدا فآمنا به﴾ الجن/ 2-1.

<sup>3</sup> - قال تعالى: ﴿وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا: أنصتوا، فلما قضى ولوا إلى قومهم منذرين، قالوا: يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى مصدقا لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم﴾: الأحقاف / 29-30.

<sup>4</sup> - في الأصل: (ورد النصوص)، وما أثبتناه الأصوب.

<sup>5</sup> - الشعراء/ 227.

أو صورة، أو تمثال يصنعها... إلى غير ذلك من أنواع ما اعتادوه من أفعال يفعلها الله - تعالى - لهم عند وقوع تلك الأفعال على حسب ما قصدوه. قال -تعالى-: ﴿ومن شر الذنابات فإني العقب<sup>1</sup>﴾، وقال - عليه السلام - في الصحيح: ﴿يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو ناء ثلاث عقدة...﴾ الحديث<sup>2</sup>، والعقد في هذا الحديث عقد العدد، والله أعلم.

وإياك أن تزعم أن السحر علم دقيق يحتاج في تحصيله إلى نظر وتأمل، فإنه ليس من قبيل ما يدرك بالعقول، وإنما هو وقوع جائز من الأفعال بواسطة ألقاظ مأثورة عن الكهنة، والشياطين، وعبد الكواكب، من أهل القضاء بالنجوم وأصحاب الطلسمات<sup>3</sup>.

فأما الكهنة فهم قوم فساق لهم خلطاء<sup>4</sup> من مردة الشياطين المسترقين السمع، وكانوا في الفترات قبل تمكن حرس السماء بالرجوم، فرما يختطفون أقوالا عن الملائكة مما كان أو يكون، أو من فعل كذا أو قال كذا يتفعل له كذا، وكذلك ما أنزل الله على الملكين ببابل هاروت وماروت من هذه الألقاظ والأفعال، ويكون هذا عند الملائكة إما يوحي من الله - تعالى -، أو باطلاع على ما في اللوح المحفوظ، أو بضرب من الإعلام لكون العقول لا تصل إليه - كما تقدم -، ولا يكون الملك في ذلك مأثوما، لكونه أذن له ليفتن به الأتقياء بدليل قولهم للسامع: ﴿إنما نحن فتنة فلا تكفر<sup>5</sup>﴾، قال -تعالى-: ﴿واتبعوا ما تنزلوا الشياطين على ملك سليمان، وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت﴾... إلى قوله: ﴿يعلمون<sup>6</sup>﴾.

<sup>1</sup> - الفلق/ 4.

<sup>2</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري: (كتاب: التهجد، باب: عقد الشيطان على قافية الرأس...): الصحيح: 24 / 3، رقم: 1142، وأخرجه مسلم: (كتاب: صلاة المسافر، باب: فيمن نام الليل أجمع...)، الصحيح: 538 / 1، رقم: 776.

<sup>3</sup> - قال في التاج: «الطلسم كسبطر وشدد شيخنا اللام، وقال: إنه أعجمي، وعندي أنه عربي اسم للسحر المكتوم، وقد كثر استعمال الصوفية له في كلامهم، فيقولون سر مطلسم، وحجاب مطلسم، وذات مطلسم، والجمع: طلاسم»، (مادة: ظلم): 381 / 8.

<sup>4</sup> - في الأصل: (خلصاء).

<sup>5</sup> - البقرة / 102.

<sup>6</sup> - نفس السورة والآية السابقتين.

قال المحققون في شرح قوله - تعالى -: ﴿ **وما كفر سليمان** ﴾: أي ما كان ساحرا ولا كانت أفعاله أفعال السحرة، لكن لما قبض "سليمان" - عليه السلام - قالت الشياطين للإنس على جهة الإغواء: إن "سليمان" كان ساحرا عظيما، إذ كان يفعل ما يفعل من الخرق، ثم يتلون عليهم كلمة السحر، ويقولون: هكذا كانت كلمة "سليمان" عند خروق العوائد، فأكذبهم الله - تعالى - في كتابه ونزه "سليمان" [ص: 71] - عليه السلام - عن أقوال الشياطين وأفعالهم وكذبهم عليه.

وأما قوله - تعالى -: ﴿ **ولكن الشياطين كفروا** ﴾، فيحتمل أربعة أوجه:

\* أحدها: أن يكون كفرهم بتكذيب سليمان - عليه السلام - والقدح في معجزاته ونبوته بتسمية ما أتى به سحرا وتسميته ساحرا.

\* والثاني: أن يكون نفس السحر هو الكفر، لكون الساحر يرى الأفعال لغير الله - كما سنذكر في عبادة الكواكب -.

\* والثالث: لكونه لا يفعل الله له فعلا حتى يتلفظ بالكفر.

\* والرابع: لكونه يحتم له بالكفر عند موته، ولا سبيل إلى أن يكون كفر نعمة بدليل قوله - تعالى -: ﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون** ﴾، ولا يبلغ كفر النعمة هذا القدر، ألا ترى قوله - تعالى -: ﴿ **ولو أنهم آمنوا واتقوا** ﴾<sup>1</sup>، ولا يقال في المؤمن: "لو آمن"، فإن "لو" حرف امتناع لامتناع.

وأما عباد الكواكب فهم قوم قلدوا الطبايعين في تأثير الكواكب في عالم الأرض، فيقصد أحدهم إلى كوكب بالرصد والذكر والتعظيم له آناء الليل والنهار حتى يشربه الله - تعالى - حب الكوكب فتنة له، فيسأل الكوكب فيعمل الله له ما سأل، فيظن الجاهل أن الكوكب فعل له ذلك، فيكفر بالله ويؤمن بالكوكب، كما جاء في الخبر أن الله - تعالى - قال: ﴿ **أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر** ﴾ الحديث<sup>2</sup>.

فهذه طرق السحر أو معظم طرقه، لكون أحدها لا تنضبط، فإنه قد يتهاى بالمطعوم، والمشروب، والبخور، وبالكتابة، والرسوم، في أوقات مخصوصة، فإنه لما كان وقوع الخرق فيه مرتبطا بالأفعال،

<sup>1</sup> - البقرة / 103.

<sup>2</sup> - جزء من حديث متفق عليه عن زيد بن خالد الجهني، أخرجه البخاري: (كتاب: الآذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم): الصحيح: 333 / 2، رقم: 846. وأخرجه مسلم في الصحيح: (كتاب: الإيمان، باب: من قال: مطرنا بالنوء): 83 / 1، رقم: 71.

والأفعال لا تنحصر لم يتعين حصر، لكن معظمه ما ذكرت لك، فهذه هي مجموع الأفعال الخارقة للعادة التي تسمى سحرا.

وأما صحة التفرقة بينه وبين المعجزة فعلى الوجه الذي تقدم في تفريق الكرامة من المعجزة حرفا بحرف، وهو ادعاء الساحر أنه ساحر، فلو ادعى النبوة لم يقع له الخرق بالسحر، لتساوي دعواه بدعوى النبي وهو كاذب، وقد تقدم الاستدلال على استحالة خرق العوائد على من ادعى النبوة من الكذابين.

وإياك - أيها المسترشد - أن تقبل قول المجازفين المقلدين في أن السحر تخيل كله ولا حقيقة فيه ولا هو فعل خارق للعادة. وأن المعجزة<sup>1</sup> حقيقة وهي فعل خارق للعادة. واحتجوا على هذه الدعوى بحال السحرة وعصيتهم أنها بقيت حبالا وعصيا، وخيل للناظر أنها حيات، وعصا "موسى" - عليه السلام - انقلبت حية حقيقة، وقال - تعالى -: ﴿يَخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمْ تُسْعَى﴾<sup>2</sup>، فتخيّلوا أن السحر كله تخيل لا حقيقة.

فأول ما يطلب هؤلاء بالتخيّل ما هو؟ هل يرجع لوجود أو لعدم؟ ومحال أن يرجع لعدم، لكون العدم لا تأثير له ولا اختصاص بحقيقة، ولا تعلق أيضا للإدراك بالعدم، والتخيّل إنما هو إدراك شيء واعتقاد كونه على خلاف ما هو به، فينظر المسحور إلى العصا والحيال وهي ساكنة فيظن أنها حيات تسعى، وليست كذلك، فترجع حقيقة المتخيّل إلى ظن أو جهل يخلقه الله - تعالى - للناظر على جهة الخرق في محل العلم المعتاد، إذا كان يعلم من عقل أن الجبال والعصي لا تعود حيات على مجرد العادة ثم اعتقد عند ارتياد الساحر أنها حيات، فصار الناظر مسحورا بخلق الله له الجهل أو الظن في محل العلم المعتاد. قال "أبو الحجاج"<sup>3</sup> - رحمه الله -: [رجز]

<sup>1</sup> - في الأصل: ( المعجز ).

<sup>2</sup> - طه / 66.

<sup>3</sup> - أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي المعروف بالضرير السرقسطي الأصل المغربي الإقامة (ت: 520هـ/1126م). ذكرنا في التقديم بأنه كان من آخر من أخذ عن المرادي - أكبر المروجين للفكر الأشعري في بداية دخوله إلى المغرب -، فلما توفي شيخه خلفه في رئاسة المدرسة الأشعرية. وقد حكم عياض بأنه ((كان من المشتغلين بعلم الكلام على مذهب الأشعرية ونظار أهل السنة، وله في ذلك تصانيف مشهورة، [- قال عياض :-] وسكن بلدنا مدة وتردد بالأندلس والمغرب، وكان آخر المشتغلين بعلم الكلام بالمغرب)). راجع: الغنية، ص: 226، والضني - بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، ص: 447، والتادلي - التشوف، ص: 105 وما بعدها.

## «وذلك التخيل المذكور # وغيره ببده<sup>1</sup> القدير»<sup>2</sup>

فخلق الله في عصا موسى - عليه السلام - حياة في محل الموت المعتاد، فاتحد الخرقان في الخلقين، وصار وجه الدليل على الخرق في حية موسى - عليه السلام - أمّا معجزة اقترانها بدعوى النبوة، فلما اقترن الخلق بالدعوى صحت المعجزة. وهذا هو الذي عمل للسحرة فخرؤا سجدا وآمنوا لموسى - عليه السلام - أن الله أرسله وقالوا لفرعون: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾<sup>3</sup>. والمتحير الجاهل بوجه الدليل يضرب في حديد بارد.

وليت شعري لو كان عين الخرق هو المعجزة، وألقى السحرة عصيهم وألقى موسى - عليه السلام - عصاه، ورأى المتحدى لهم أن الكل يسعى فمن أين كان تقع التفرقة لهم بين الصادق والكاذب؟! وهذا كله اعتقاد من الظن أن المعجزة هي الخرق من غير اقتران بدعوى.

ولتعلم - أيها المسترشد - أن لأجل هذه المسألة كان وقوع السحر وفائدته في الوجود عظيمة، وذلك أن السحر خرق، والمعجزة خرق، وهما فعلاّن لله - تعالى - لا للنبي ولا للساحر، فلما اتحدا من الوجهين وأمر العقلاء بالفرق بينهما، جعل الله للعقلاء تفرقة بينهما، وهي ارتباط دعوى بأحد الخرقين. فمن من الله عليه بحصول الفهم بوجه من الارتباط فهم المعجزة، ومن لم يفهم وجه الارتباط أشكل عليه الأمر فبقي بين ثلاثة أمور: إما أن يعتقد الكل سحرا كما اعتقد كفار الأمم الماضية حتى قال: ﴿أتواصوا به؟! بل هو قوة [ص: 72] طغوى﴾<sup>4</sup>، وإما أن يتخير بقلب أمور آخر يفرق بها بين الخرقين تفريقا مظنوناً، وإما أن يؤمن بها تقليداً على غير وجه صحيح، ومن أجل

<sup>1</sup> - في الأصل: ( يجعله ) بدل ( يبده )، وما أثبتنا في المتن - نقلا عن مخطوطة "التنبيه" - الصواب، انظر: صحيفة: 38 من نسخة الخزنة العامة بالرباط، رقم: 334 ج، ولدينا نسخة مصورة عنها، أخذناها من مكتبة محمد بوجيزة الخاصة بتطوان.

<sup>2</sup> - البيت من أرجوزته التي ألحنا إليها في الإحالة السابقة، وهي المسماة: " التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد " وهي من أهم ما وصلنا من إنتاج أشاعرة المغرب الأوائل، وهي في حقيقتها نظم لكتاب "الإرشاد" للحويّ، وقد شرحها جملة من الشراح منهم: محمد بن خليل السكوني (ق: 7هـ)، وعلي بن ثابت بن سعيد التلمساني (ت: 829هـ)، وأحمد بن العباس المعروف بالمرّض، وغيرهم وتوجد منها نسختان مخطوطتان بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 2123 د و 334 ج، وقد حققها محمد عزيز الوكيل في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بالرباط، سنة: 1995.

<sup>3</sup> - طه / 72.

<sup>4</sup> - الذاريات / 53.



غموض صحة هذه التفرقة ملئت طباق جهنم حتى يقال لها: ﴿هل أمثلأت؟ فتقول: قط﴾<sup>1</sup>. فنعوذ بالله من الجهل بهذه المسألة والخيرة فيها. فما أوتي على أحد أكبر مما أوتي عليه الأمن من الاضطراب في حائل هذه المسألة حتى إذا لمع المقلد أو المتحير ممخرقا أو رأى مشعوذا تحيل بحيلة أو يخبر بغيب، قامت به قيامة قلبه، ووجد الوسواس إليه سبيلا، ولو أنصف من هذه حاله لأقر أن الأمر كذلك.

## فصل: [الكلام في خرق الدجال]

فإن قيل: إذا صحت التفرقة عندكم بين النبي الولي، والساحر، والمتنبئ، من هذا الوجه الذي هو ارتباط الدعوى بالخرق، فما تقول فيمن يدعي الإلهية كالدجال وغيره وتخرق له العوائد؟ قلنا: الدجال ساحر مطبوع على السحر، وبطلان قوله في ادعاء الإلهية ظاهر لظهور آثار الحدوث عليه، لا سيما وهو أعور فاحش العور، فإذا رأى الجهله بالله - تعالى - شيئا مؤلفا مخصصا، وهو مع ذلك مشوه أعور<sup>2</sup> واعتقدوه إلهاء، فإلى حيث ألفت رحلها أم قشعم<sup>3</sup>. ولا تقدح دعوى الدجال في النبوة [أيضا] لأنه<sup>4</sup> لم يدعها، فلو ادعى النبوة لم تخرق له العادة على الوجه الذي لا تنخرق لسائر الكذابين إذا ادعوا. فقد صح جواز النبوة ووقوعها وصحة التفرقة بين المعجزة وبين ما سواها من الخرق، وبالله التوفيق.

<sup>1</sup> - هذه فقرة من حديث متفق عليه عن أنس بن مالك (يلفظ آخر)، أخرجه البخاري في الصحيح: (كتاب: الإيمان، باب: الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته)، 10 / 545، رقم: 6661، وأخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون): 4 / 2187، رقم: 2848.

<sup>2</sup> - في صفات الدجال وردت أحاديث كثيرة منها حديث أخرجه مسلم عن ابن عمر (كتاب: الإيمان، باب: ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال)، ولفظه: ﴿ذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم يوما بين ظهرائي الناس المسيح الدجال، قال: إن الله - تبارك وتعالى - ليس بأعور، ألا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه طافية﴾، الحديث: انظر: الصحيح: 1 / 155، رقم: 169 مكرر، وانظر: ابن خزيمة - كتاب التوحيد: 1 / 100 وما بعدها، وراجع عن أوصاف الدجال أيضا الحافظ الهيثمي - مجمع الزوائد: 7 / 334 وما بعدها.

<sup>3</sup> - يعني الموت، قال في القاموس: «أم قشعم: الحرب والمنية والداهية»، (مادة: قشعم): 9 / 38.

<sup>4</sup> - في الأصل: (لأنها).

## فصل: في إثبات نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - والرد على منكريها من أهل الملل القائلين بنبوة غيره

اعلم - أيها المسترشد - أن سبب طعن أهل الملل الكتابية على نبوته - عليه السلام - إنما هو لأجل حفظ الجاه عند مقلديهم<sup>1</sup> من العوام، لكونه أرسل إلى الكافة ودعا الكافة إلى ترك ما بأيديهم من أصل شرائعهم مع ما تقولوه من كذب على كتب الله - تعالى - والرجوع إلى أحكام شريعة بيضاء نقية لم تشب، وترك شرائع دخلها التبديل والتغيير. فلما تفتنوا لذلك جحدوا نبوته وطعنوا في معجزاته تكبرا وعنادا واحتياطا على دنيائهم أن لا يزدري عليهم مقلدوهم ويعتبرهم ما كانوا يأكلون من أموالهم بالباطل، كما قال - تعالى -: ﴿ فَخُذْهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلْفُهُمْ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ بِحُرُوفِ هَذَا الْكِتَابِ... ﴾ الآية<sup>2</sup>، ثم إنهم انقسموا في إنكارها على ثلاثة أضرب:

- فضرب ماري في معجزاته وأضافها إلى السحر والشعوذة.
- وضرب أنكر النسخ وموه على العوام من باب التحسين والتقييح.
- وضرب قال بنبوته ولكن للعرب خاصة لا للكافة. وذلك روغان منهم عن الحقيقة واحتياط على ما ذكرناه من حفظهم دنيائهم وجاههم عند مقلديهم، وهذا شأن أخبارهم مع علمهم بأنه هو. + ومنهم من حسده من غير الأخبار تعصبا لأخبارهم ورهبانهم، ولئن كان من العرب ولم يكن من العجم، فخافوا أن تتور العرب عليهم بحميتها وغلبها فيذلونهم ويحطون من أقدارهم كالذي كان - بحمد الله تعالى -.

<sup>1</sup> - في الأصل: (مقلدهم).

<sup>2</sup> - الأعراف/169.

## [ الرد على من كذب معجزاته - عليه السلام - ]

### [ وأضافها لغير الحقيقة ]

فأما وجه الرد علي من ماري في معجزاته، ونسبها لغير الحقيقة من أجبارهم بأقرب شيء، وهو أن يستفسر عن وجه دلالة معجزة النبي الذي آمن به من أجلها وصدقه بها، فإن أتى بها على صحة أحكامها وكمال شروطها - كما تقدم - قلنا له: أما الآن فتعلم قطعاً أنك عالم بنبوة كل نبي، لاتحاد دعواهم وتساوي ما جاءوا به مما يدل على صدقهم لا تفرقة عندك بينهم، لأن معرفتك بالوجوه التي نصبت عليها هي التي علمنا نحن بما تساوي الأنبياء - عليهم السلام - في الصدق حتى لا نفرق بين أحد من رسله. ثم نعلم الآن أنك عالم بصحة نبوة نبينا - عليه السلام -، جاحد لها بظاهره حسداً أو عنادا من القوم الذين قال الله - تعالى - فيهم لنبيه - عليه السلام -: ﴿يَجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾<sup>1</sup>. وإذا علمنا ذلك فقد تبين عنادك وسقطت مكالمتك، وكنت من الذين ﴿يَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>2</sup> كما أخبر - تعالى -. وسأبين عناده بمثال: وذلك أن تقدر رجلين قاما في مقام واحد بمحض العقل، وادعى كل واحد منهما ما ادعاه الثاني، واستدل كل واحد منهما على صدق دعواه بما استدل به الثاني، وقام الدليل على صدقه بما قام الثاني حذو النعل للنعل، ثم كذب بعض الحاضرين أحدهما وصدق الثاني، فعلى اضطراب تعلم أن المكذب لأحدهما مع تصديقه للآخر معنت مباغت. فهذا مثال من علم وجه دليل المعجزة لتبيين ثم كذب أحدهما.

وإن أخل بالمعجزة التي يقر بها أو ركن من أركانها، وعرج بها عن طريقها قلنا له: أنت مقلد في تصديق نبيك لا تعد من أهل النظر، فلا يؤبه بك ولا يبالى لك في تصديق نبيك ولا في تكذيب [ص: 73] غيره. وهذا - لعمر الله - وجه من وجوه الاحتجاج يجمع به المعاند العارف، ويردع به المقلد المجازف.

<sup>1</sup> - الأنفال / 6.

<sup>2</sup> - البقرة / 146.

ومن بركة هذا الاستدلال أنا نكتفي به عن مقابلة الفاسد بالفاسد، وهو أن يقدح له فيما أثبت من صحة معجزة نبيه بالذي قدح لنا في معجزة نبينا حرفا بحرف حتى نلزمه إثباتها أو نفيها، وهو وجه صحيح من الاعتراض، لكن من يسوغ له أن ينفس خناقه بأن يقدح في المعجزتين كما قدح في الواحدة ويجره ذلك إلى مذهب البراهمة القادح في الكل.

ولقد ناظرت أحدهم بهذا الاعتراض فلما ضيقت عليه قال لي: "إذا صح القدح في المعجزتين فدعونا وندعكم، ولا تطالبونا بحجزة ولا بسيف حتى يثبت الحق"، فتفلسف من حينه وتبرهم. فيمكنهم التفلسف من هذا الاعتراض الأخير بمثل هذه النكباء، ولا يمكنهم بالتقدم. وبه نرد أيضا على من أثبت من الإسماعيلية والإمامية والقرمطية نبوة "إبراهيم" - عليه السلام - ونفى ما سواها من نبوة غيره حرفا بحرف، وكذلك من أثبت نبوة "آدم" - عليه السلام - من البراهمة وأنكر ما سواها. فتأمل - أيها المسترشد - بالعين السليمة، فإنه يهدم عليهم كل ما أسسوه من فاسد أصولهم في إثبات نبوة نبي وإنكار نبوة غيره من جهة الممارسة في آياته.

## فصل: [ الرد على من أنكر النسخ ]

وأما الصنف الثاني فهم الذين أنكروا النسخ من جهة إثبات الصلاحية العقلية في أوامر الله - تعالى - ونواهيه، وشبهتهم في ذلك أن قالوا: كيف يكون الباري - تعالى - أعلم العالمين وأحكم الحاكمين وأعدل العادلين، ويشرع الشرائع لقوم على أتم لطف وأعدل حكم ثم ينسخها لقوم أو ينسخ بعضها لآخرين؟! فلا يخلو الذي نسخها بزيادة، أو نقصان، أو بدل أن يكون ذلك الحكم صلاحا ولطفا بالتقدم، أو عبثا له وبخسا، أو بدا له في صلاح أحد الصنفين ما لم يبد له قبل.

فإن قلتم: إنه صلاح بالتقدم، فلم غبن المتأخر؟!

وإن قلتم: إنه غبن المتقدم، فلم غبنه أيضا وهو علام الغيوب فاعل للأصلح؟!

وإن قلتم: بدا له ما لم يعلم بعد، نستتموه إلى الجهل، وتجدد العلم، واحتمال الحوادث. وهذه

عمد شبههم في هذه المسألة، والرد عليهم فيها يتصور من أربعة أوجه:

\* أحدها: طلبهم فيها بما طولب به المماري في إثبات نبوة من ادعى نبوته حرفا بحرف - كما

تقدم - فإن أثبتنا طولب بإثبات نبوة الكل، ولم يبال بالكلام معه في النسخ، لوجوب صدق النبي في

كل ما أخبر به عن الله - تعالى -، ويأمر وينهى - كما تقدم -، وإن تذبذب فيها طالبناه بإثباتها،  
وحيث نتكلم معه في جواز النسخ ووقوعه.

\* والثاني: أن يبطل تقييح العقل وتحسينه، والصلاح، واللفظ الذي ادعاه في حق الله - تعالى -  
كما أبطلناه على الفلاسفة والبراهمة والمعتزلة حرفاً بحرف، ويرجع النسخ إلى اختيار الله - تعالى - من  
غير تحسين ولا تقييح.

\* الثالث: أن نسلم لهم التحسين والتقييح والصلاح واللفظ جدلاً، ثم نطالبهم بسائر أفعال الله  
- تعالى - في إيلاهم البهائم والأطفال، وتقطعهم جوعاً ويؤساً، وتقيح أجسامهم بعد خلقها في أحسن  
تقوم وفنائها بعد الإيجاد.

فإن قالوا: إن ذلك كله ليس بحسن ولا بصلاح، فقد نقضوا دينهم في إيجابهم على الله - تعالى -  
فعل الأصلح ما استطاع، ويكون نسخ الحكم أقل في الفساد من فعل الفساد على مذهبهم.  
وإن قالوا: إن تلك الأفعال وإن قبحت في الظاهر، فله فيها ألطاف خفية في الباطن.

قلنا: قد سلمتم المسألة، فإنه إذا كانت هذه الأفعال على ظاهر قبحها صالحة بإزاء لطف خفي في  
المعلوم، فأحرى أن يكون رفع حكم بثبوت حكم آخر لطفاً خفياً في المعلوم بل أكثره جلي، قال  
- تعالى -: ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً﴾<sup>1</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ذلك تخفيفه  
من ربكم ورحمة﴾<sup>2</sup>، وقال - تعالى -: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم  
العسر﴾<sup>3</sup>، ومعلوم في شريعتنا أن الصلوات فرضت خمسين ونسخ منها خمس وأربعون وبقي أجر  
الخمسين<sup>4</sup>، وأي لطف أظهر من هذا! ولكن نعتقد مع ذلك أنه لطف مختار لله، وأنه متفضل به، وليس  
بواجب عليه - كما زعمتم -.

<sup>1</sup> - الأنفال / 66.

<sup>2</sup> - البقرة / 178.

<sup>3</sup> - البقرة / 185.

<sup>4</sup> - الخبر صحيح ومتفق عليه عن أنس بن مالك، أخرجه البخاري في حديث الإسراء المشهور، انظر: الصحيح:  
(كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء): 1 / 458، رقم: 349، وأخرجه مسلم في الصحيح:  
(كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى السماوات، وفرض الصلوات): 1 / 146،  
رقم: 162.

\* الرابع: أن في شرائعكم يعينها نسخا لبعض الأحكام هم مقرون به؛ كتحریم الشحوم بعد تحليلها، وتحریم الصيد في السبت ... إلى غير ذلك، وهم مقرون بذلك، وقد ناظرت أحدهم يوما بأن قلت له: "ألم يك آدم نبيا؟" قال: "بلى". قلت له: "فقد أنكح الإخوة والأخوات، وهذا حكم ليس في التوراة". فقال لي: "كان ذلك لمس الحاجة، حيث لم يكن سواه". فقلت له: "يا سبحان الله، ألم يكن البارئ - تعالى - قادرا على أن يخلق آدم آخر وزوجة، وينكح ابن أحدهما بينت الآخر، إذا كان يجب عليه فعل الحسن على مذهبكم؟!" فكأنما ألقمته فهرا<sup>1</sup>.

وأما من التزم البداء، فهو أقل من أن يكثر به لما ثبت من كونه - تعالى - [ص: 74] عالما بجميع المعلومات وجوبا. وإذا كان كذلك فقد استحال البداء عليه، لأن أصله الجهل. على أنا لو قدرنا في الشاهد سيدا يعلم مرافق عبده ومصالحه، يأمره بأمر في وقت ويأمره بعد ذلك بخلافه، وهو يعلم أنه يصلح له في ذلك الوقت لوجه من الوجوه لم يطلب فيه بداء إذا كان يعلم الصالحين في الوقتين.

## فصل: [ الرد على من خص نبوته - عليه السلام - بالعرب ]

وأما الصنف الثالث الذين أقروا بنبوته - عليه السلام -، إلا أنهم خصصوها<sup>2</sup> بالعرب، فهم طائفة من اليهود يلقبون بـ "العيسوية"<sup>3</sup>، وهذه القولة أيضا تحايلا منهم على إبقاء زمن جاههم عند مقلديهم - كما تقدم -، فإنهم رضوا بأن يقرروا بنبوته لغيرهم، ويحاشوا أنفسهم منها، فيبقون على ما كانوا عليه من جمع المال، وحفظ الجاه، واستمرار الكبر الذي خولهم الله - تعالى - في ذلك كله، ﴿ **وَضَرَبَتْ** **لَحْيَهُمُ الْخَذْلَةَ وَالْمَسْكَنَةَ** <sup>4</sup> - كما علم - فلا هم آمنوا وانقادوا، ولا صح لهم ما طلبوا.

<sup>1</sup> - الفهر بالكسر الحجر قدر ما يدق به الجوز، أو ما يملأ الكف ويؤنث، ج: أفهار وفهور، انظر: القيروزيادي - القاموس، (مادة: فهر): 477/3.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( خصوصها ).

<sup>3</sup> - ينسبون إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، كان في زمن المنصور وابتدأ دعوته آخر زمان ملوك بني أمية، فاتبعه بشر كثير من اليهود، زعم أنه نبي ورسول من المسيح المنتظر، وأن الله كلمه لتخليص بني إسرائيل من الغاصبين الظالمين. راجع: الشهرستاني - الملل والنحل، ص: 216-217.

<sup>4</sup> - البقرة/61.

وأقرب ما يرد به على هذا الصنف أن يقال لهم: أنتم قد أقررت بنبوته - عليه السلام-، وإذا صحت وجب أن يستحيل عليه الكذب الذي يناقض دليل المعجزة - كما تقدم-، وقد أخبر فيما أخبر أنه أرسل إلى الكافة من الإنس والجن، وهذا الخبر معلوم منه عند الكل تواترا من الكتاب<sup>1</sup> والسنة وإجماع الأمة. فإذا جوزتم عليه الكذب في هذا الخبر فقد نقضتم أصل نبوته حيث كذبتموه في إرساله إلى الكافة ورددتم التواتر المعلوم ضرورة، - فلا ينحيكم روغانكم بهذه الحيلة-، أو يتقادوا إلى الحق. فإذا قدحوا في التواتر أخذ من أيديهم ما أثبتوه من نبوة محمد ونبوة غيره بجحدهم للضرورة.

وقد راغت شردمة من اليهود أيضا بعد إثبات النسخ بشبهة تلقفوها من "ابن الراوندي"<sup>2</sup>، وهي دعوى اختلقها لهم على "موسى" - عليه السلام-، أن في التوراة أن شريعته مؤبدة وأن لا نبي بعده، وهذه حشرجة، منهم لأنه لما لم يمكنهم ردها من جهة العقل، لجأوا إلى النقل الذي لا يصح. والدليل على كذبهم في هذا الخبر يتصور من وجهين:

\* أنه لو كان هذا الخبر مضى في التوراة لسبق إلى إظهاره قدامهم في جحد نبوة "عيسى" - عليه السلام-، وكذلك معاصرو محمد - عليه السلام- في جحد نبوته. فسكوت المتقدمين المتكرين لهذين النبيين مع جحدهم وعنادهم، وتبديل صفة محمد - عليه السلام- في التوراة والإنجيل، أدل دليل على كذب المتأخرين في هذا الخبر.

فإن قالوا: إنما سكتوا لعدم اكترائهم به، فهذا أبعد لكون نبينا - عليه السلام- - موكلًا بضرب رقابهم، وسبي ذراريهم وأموالهم، وأخذ الجزية منهم عن يد وهم صاغرون، وهم مع ذلك يسكتون عن هذا الخبر القاصم بينه وبينهم لعدم اكترائهم بما جاء به!! وهذا هو محض البهت.

\* والوجه الثاني: أنه لو صح ما اختلقوه من هذا الخبر، لاستحال بعث: "عيسى" و"محمد" - عليهما السلام -، لاستحالة الكذب على "موسى" - عليه السلام-. فلما أرسلنا بالمعجزات تبين كذب اليهود.

<sup>1</sup> - في الأصل: (الكتب).

<sup>2</sup> - ابن الراوندي أو الريوندي (ت: 298هـ/910م)، نسبة إلى راوند وهي قرية من قرى أصبهان، وهو أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق البغدادي أبو الخير المتكلم، سكن بغداد وكان من متكلمي المعتزلة، ثم فارقهم وصار ملحدًا. صاحب التصانيف في الخط من المللة، وكان يلزم الرافضة الملاحدة، وقد ألف عدة كتب في الرد على المعتزلة وعلى المسلمين عموماً، وقد أنكر إعجاز القرآن وحقائق الشرع. من مؤلفاته: "كتاب الأسماء والأحكام"، وكتاب "الابتداء والإعادة" وكتاب "فضائح المعتزلة"، وكتاب "الزمردة" وغيرها. انظر: الذهبي - سير أعلام النبلاء: 14 / 61.

فإن قالوا: قد قُلتُم إن نبيكم قال: ﴿لَا نَبِيَّ بَعْدِي﴾<sup>1</sup>.

قلنا: أجل، ولكن انتظروا، فإن جاء بعده نبي فنحن الكاذبون عليه في هذا الخبر لا هو.

فإن قالوا: بشر بترول "عيسى" - عليه السلام - وهو نبي - على زعمكم - ويأتي بعده.

قلنا: فقد قيل إن المقصود بقوله - عليه السلام - ﴿لَا نَبِيَّ بَعْدِي﴾ يعني شارعا متبوعا مثله،

وعيسى - عليه السلام - إنما يتزل تابعا لشرعة محمد - عليه السلام - لا شارعا لغيرها، ومنازعتنا إنما

هي في إثبات نبي شارع، وهذا القول معترض، ولتجوز ورود نبي غير شارع، لكن على مذهب من

قال: إن النبي غير الرسول. والأصح أن معنى قوله: ﴿لَا نَبِيَّ بَعْدِي﴾ أي نبيا آخر بعدي شارعا

كان أو غير شارع. وهذا هو الصحيح المعول عليه، فقد خرج عيسى - عليه السلام - عن تخصيص

البعدي، لكونه كان نبيا قبل.

فقد تبين كذبهم - بحمد الله - فيما ادعوه من الخبر على أتم البيان، والله المستعان. ولليهود

شبهات كثيرة في الطعن في نبوة نبينا محمد - عليه السلام - وشرعته، لكنها ليست هناك، فلذلك لم

نكثر بذكرها، وإنما ذكرنا معظم شبههم التي عول عليها كفره أخبارهم.

## فصل: في إثبات معجزات نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -،

### وتفاصيلها، والرد على من طعن فيها.

والأولى بنا أن نقدم الكلام في إثبات معجزة القرآن العظيم، وكونه أم المعجزات ورأس البيئات

الخارقة للعادات، وغرضنا أن نثبت مقاصدنا منه في معرض أجوبة عن أسئلة فنقول:

إن قال قائل: ما دليلكم على أن القرآن سمع من نبيكم وتحدى به، ولعله مختلق بعده استفعله [ص:

75] عليه أصحابه ونسبوه إليه.

قلنا: لا معنى لدرء الضروريات ورد البيهيات، فإن البر والفاجر مقر بأن القرآن منه سمع، وهو

كان يدرسه ويعلمه، وما سمع من أحد قبله، ولا زاد فيه أحد بعده ولا نقص منه، وأنه تحداهم بأن يأتوا

<sup>1</sup> - جزء من حديث متفق عليه عن سعد بن أبي وقاص، أخرجه البخاري: (كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك)، انظر:

الصحيح: 8 / 112، رقم: 4416، ومسلم - الصحيح، (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل علي بن أبي طالب):

4 / 1870، رقم: 2404.



بمثله، أو بسورة من مثله، فأداهم عجزهم عن معارضته إلى ضرب رقابهم، وسي ذراريهم، وتفريق جماعاتهم، وتقطع أرحامهم، وهذا كله معلوم ضرورة.

وليت شعري لو أنه تقول عليه بعد وفاته شيء كان يصح هذا التحدي منه والعجز منهم، وبأي وجه استباح دماءهم وأموالهم وقاتلهم وقسمت غنائمهم؟! وما المانع أن ينكر<sup>1</sup> هذا القادح في البداية وجود النبي صلى الله عليه وسلم - في مكة، ودعواه النبوة، وقتال من عاداه، وولاية من والاه. وما حيلة هذا البائس إذا أنكر عليه وجود البلاد النائية، والكوائن الواقعة، وسخاء "حاتم"، وشجاعة "علي"، وخلافته، وتقدم خلافة "أبي بكر" - رضي الله عنهما -، وما كان من وقائع "صفين"، و"الجمل"، إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة الثابتة والضرورات. وما أشبه قوله هذا بقول من قال من سفهاء كفار قريش: إن القرآن ﴿أساطير الأولين﴾<sup>2</sup>، وأنه ﴿اكتتبها فهي تملأ عليه بكرة وأصيلاً﴾<sup>3</sup>، مع علم الكل متهم بأنه أُمي لا يكتب، ولا يدرس المكتوب، ولا سمع<sup>4</sup> القرآن ولا بعضه قط من غيظه، لكن الغريق بما يرى يتشبث.

## فصل: [ الرد على من ادعى كتمان معارضة القرآن ]

وإن قيل: ولعله عورض وكتمت المعارضة.

قلنا: هذا من التمثط المتقدم في جحد الضرورات، ومتى جرت العادة بكتم ما يعرض به هذا الخطر العظيم الذي استحلّت به الدماء والقروج، ووقع به الإفحام والتجريح<sup>5</sup>، ولو وقعت المعارضة لاستريح بها من خزي الدارين مع أنه ما تحدى به العرب دون العجم ولا الإنس دون الجن، ولا الإنس والجن دون خلق الله أجمعين بدليل قوله - تعالى -: ﴿واحدوا من استطعتوا من دون الله إن كنتم صادقين﴾<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( يتخذ )، ولا معنى له.

<sup>2</sup> - الأنعام / 25، والفرقان / 5، وغيرهما.

<sup>3</sup> - الفرقان / 5.

<sup>4</sup> - في الأصل: ( مسمع ).

<sup>5</sup> - في الأصل: ( التخرج ).

<sup>6</sup> - هود / 13.

فإن قيل: ولعله أمر يعارض لكونه كلاماً رثاً ساقطاً عن ذروة الفصاحة غثاً.

قلنا: هذا أعجب في التوافق وصفافة الوجه من كل ما تقدم، وليت شعري إذا لم يكن هو الفصيح البليغ الوجيز الجامع المبني على المقصود من غير نقص ولا مزيد، فأبي كلام بعده يسمى فصيحاً؟ ومتى تعقل الفصاحة؟ قال- تعالى:- ﴿ **فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ** ﴾<sup>1</sup>! على أن من قاتله وعنده من اللسان الفصحاء، واللد البلقاء، ما تجرأ واحد منهم قط أن يقول هذه القولة ولا أن يتفوه بالمعارضة ولا سمع ذلك منه قط، غاية نابغتهم أن قالوا: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ لَقَاتَلْنَا مِثْلَ هَذَا** ﴾<sup>2</sup>، فجوابه أن يقال له: ومن منعك يا مغالط؟ بل لو أمكنك لفعلت.

فإن قيل: ولعله منع بالسيف، فلولا السيف لعرض.

قلنا: يا سبحان الله! وأي سيف كان في بدء أمره، وهو قد أتاها بالموعظة الحسنة، وأصحابه يطردون على البلدان، ويجلون على المناطق، ويعذبون من أجله!! وأنت يا هذا أراك تقول هذه القولة التي أجمعت الأمة على كفر من قالها واستباحة دمه وماله، ولم يمنعك السيف، فهلا قلت عوض هذه القولة آية؟ وإن كان منعك السيف فهلا رحلت إلى "إذفنش"<sup>3</sup>، وجئت بسورة من مثله ولو بعدد كلمات سورة "الكوثر"، حيث تريخ الكل أو تحل من أعناقهم ربة الإسلام. ولعمري لقد قال لي هذه القولة غير واحد، ولقد قالها فاجر من الفجرة هنا في جمهور من الناس، فسكتوا عنه إما غير منكرين أو غير مكرئين. فيا لله من عدم الزاجر، وقلة الغيرة في الدين، على أن هؤلاء الفجرة إذا زجروا قالوا: إنما حكينا، فيتراوغون بالحكاية عن السيف، ﴿ **قَاتِلْهُمْ اللَّهُ، أَنَّى يُؤْمِنُونَ** ﴾<sup>4</sup>!.

<sup>1</sup> - الأعراف / 185.

<sup>2</sup> - الأنفال / 31.

<sup>3</sup> - إذفنش أو ألفونسو (ALPHONSE) اسم حمله ستة من ملوك البرتغال و ثلاثة عشر ملكاً من ملوك المقاطعات الإسبانية، وأعتقد أن ابن حمير يقصد "ألفونسو النبيل" (ألفونسو الثامن) ملك قشتالة الذي أقرم أمام المسلمين في معركة "الأرك" عام: 581 هـ / 1184م وانتصر عليهم في وقعة "العقاب" سنة: 609 هـ / 1212م، راجع: المراكشي- المعجب، ضبط وتصحيح وتعليق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط: دار الكتاب العربي، البيضاء: 1978، ص: 405 وص: 465 وما بعدهما، وأشباح - تاريخ الأندلس، تر: محمد عبد الله عنان، ط: 3 مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1958، ص: 385 وما بعدها.

<sup>4</sup> - التوبة / 30، والمتفقون / 4.

## فصل: [ هل تحتاج معجزة القرآن إلى نظر واستدلال؟ ]

فإن قيل: فإذا ادعيت هذه الضروريات في نقائص هذه الاعتراضات، فقد صح الإيمان بمعجزة القرآن ضرورة، فلا يحتاج فيه إلى نظر واستدلال.

قلنا: ليس الأمر كذلك، فإن كل ما عارضوا به طعنا في الضروريات المعلومة بالتواتر، المبني على الحس والضرورة. والفائدة التي تصح بها الحقيقة وتدخل تحت الكسب، إنما هي العلم بكونه من عند الله لا من عند النبي، والعلم بذلك لا مدخل للضروريات فيه، بل هو موقوف على النظر والاستدلال، لكوننا لم ندر به حتى أودعه إياه ولا سمعناه يتلوه عليه. ومن العلم بهذا الوجه نجا من نجا، ومن الجهل به هلك من هلك.

فإن قيل: فبينوا لنا هذا الوجه الذي تبرأ به الذمة [ص: 76] في الدنيا وتقع به السلامة في الآخرة؟ قلنا: لا امتراء في كوننا نعلم أن الذي أنطق محمداً عليه السلام - بهذه العبارات الفصيحة المسماة قرآناً، المتبعة عن الكلام الأزلي، المبينة على أسلوب مخصوص لم يسمع مثله قط، وأقذره على ذلك، أنه لو شاء أن يفعله أو يفعل مثله في غيره لفعل، فلما اختصه به، وأمره أن يتحدث به الأولين والآخرين، وأخبر أنه لا يفعل مثل هذه التلاوة لغيره، وأخبر هو عن ربه أنه لا يعارض مع الجواز، ووقع الأمر كذلك، وعدمت المعارضة، دل مجموع ذلك على صدقه فيما تحدث به عن ربه، وتصديق الله - تعالى - إياه فيما أخبر به عنه، فمن هذا الوجه تدل المعجزة.

فإن قيل: إذا كان هذا الاستدلال من هذا الوجه، فهذه هي الصرفة التي أنكرها معظم علمائكم. قلنا: "الصرفة" التي أنكرها أصحابنا إنما هي دعوى ممن قال: كانت العرب قادرة على المعارضة قبل نزوله، ثم صرفت عن معارضته بعد نزوله. وهذا غلط من قائله، فإننا نعلم ضرورة أن العرب ما سمع منها ولا عنها قط أنهم كانوا يعلمون أسلوب القرآن قبل بعث نبينا عليه السلام، ولا نطقوا به، ولا سمعوا مثله كما كانوا يعلمون أساليب الأعراب من الشعر من الكامل<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الكامل: البحر الخامس من محور العروض، وزنه: متفاعلن ست مرات، وبيته قول عترة:

« وإذا صحت فما أقصر عن ندى # وكما علمت شمالي وتكرمي »، راجع: التبريزي - الوافي في العروض والقوافي، ط: 4 دار الفكر، دمشق: 1986، ص: 78، والزبيدي - التاج، (مادة: كمل): 104 / 8.

والطويل<sup>1</sup> والبسيط<sup>2</sup> والهجز<sup>3</sup> والرجز<sup>4</sup>... إلى غير ذلك من أنواع النظم والنثر، وما سمع منهم قط هذا الأسلوب ولا سمع عنهم. والذي ذكرناه من الاستدلال هو مذهب الشيخ "أبي الحسن"<sup>5</sup> - رضي الله عنه -، وهو الصحيح.

فإن قيل: كل ما ذكرت من الأعارض أساليب نطقت بها العرب، وهي مفتحات لأول شاعر وأول خطيب، فما المانع أن يكون هذا الأسلوب من نوع تلك الأساليب المفتحة؟ وما الفرق بينه وبين الأساليب المفتحة؟

قلنا: الفرق بينه وبين الأساليب أن العرب غارضت المفتح الأول نظما ونثرا بكلام هو مثل كلام المفتح وأبلغ منه، وهذا أسلوب يقس الفصحاء واللد البلاء أن يجمعوا بينه وبين البلاغة، فمضى قصدوا البلاغة منعوا الأسلوب، ومضى قصدوا الأسلوب منعوا البلاغة، والتحدي إنما وقع بالجمع بينهما. فمضى وقع الجمع بينهما وقعت المعارضة، فهما بمثابة أصل المعجزة التي هي الخرق والدعوى، فمضى انفرد أحدهما لم تكن المعجزة.

فإن قيل: ما البلاغة التي يشيرون إليها من ضروب الكلام؟

قلنا: هي العبارة عن معنى شديد بلفظ شريف ينبئ عن المقصود من غير قرين. ومن أشرفها وأوجزها وأفصحها بلاغة القرآن العظيم، الذي اعترف البر والفاجر من البلاء والفصحاء بأنه في أعلى ذروة

---

1 - الطويل: من بحور الشعر، وسمي كذلك لأنه أطول الشعر كله، وذلك أن أصله ثمانية وأربعون حرفا، ووزنه: فعولن مفاعيلن ثماني مرات، مثل قول امرئ القيس:

«ألا انعم صباحا أيها الطلل البالي # وهل ينعمن من كان في العصر الخالي»، انظر: الواقي، ص: 37، والتاج: (مادة: طول): 424 / 7.

2 - البسيط: ثالث بحور الشعر، وزنه: مستعلن فاعلن ثماني مرات، سمي به لانبساط أسبابه، راجع: التاج، (مادة: بسط): 107 / 5.

3 - الهجز: نوع من العروض، وهو مفاعيلن مفاعيلن على هذا البناء أربعة أجزاء، وسمي بذلك لتقارب أجزائه، وهو مسدس الأصل حملا على صاحبيه في الدائرة وهما: الرجز والرمل، انظر: الواقي، ص: 97، والتاج (مادة: هزج): 116 / 2.

4 - الرجز: ضرب من الشعر وزنه: مستعلن ست مرات، وسمي رجزا لأنه تتوالى فيه في أوله حركة وسكون ثم حركة وسكون إلى أن تنتهي أجزاؤه، وزعم بعضهم أنه ليس بشعر وأن مجازه مجاز السجع، راجع: الواقي، ص: 102، والتاج (مادة: رجز): 36 / 4.

5 - يقصد أبا الحسن الأشعري مؤسس المدرسة.

الفصاحة، ونصبوا للحرب وقتل النفوس، ولم يسمع من ذي همة منهم حرف ولا كلمة فضلا عن آية، إلا ما كان من ترهات "مسيلمة"<sup>1</sup> حين قال: «الفيل وما أدراك ما الفيل...» إلخ ما قاله، وكذلك في المتأخرين "المعري"<sup>2</sup> - أحزاه الله - قصد المعارضة بهذياناته تتره الآذان عن سماعها، ولكن نشير إلى ذكر شيء منها، وهو قوله: «جاءك الملوك، ثم على نعش حملوك»<sup>3</sup>، وفي قبر أهملوك، وأنت فيه مفارق للحوباء»، ومنها: «ماش يندرج في حماش، وينخرط في لاش»، ومنها: «أعظمك إعظام البيت، في الجمعة والسبت، أنت رب الدوحة والقضيب المناد»<sup>4</sup>، إلى غير ذلك من هذا الرث الخسيس. فيا للعجب من خذلان من يقول مثل هذا في معارضة القرآن مع قوله في الشعر: [البسيط]

«يا ساهر البرق أيقظ راقده السمر # .....»<sup>5</sup>

إلى قوله:

«ما سرت إلا وطيف منك يصحبني # سرى<sup>6</sup> أمامي، وتأوبيا على أثري»<sup>7</sup>

وقوله في الفرند<sup>8</sup>: [الوافر]

<sup>1</sup> - مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي أبو ثمامة الكذاب (قتل: 12 هـ / 633 م) متنبئ من المعمرين تلقب بالرحمن وعرف بـ "رحمان اليمامة"، وقد ادعى اشتراكه مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في النبوة، وقد أكثر من وضع أسجاع يضاهي بها القرآن. وقتل في خلافة أبي بكر على يد جيش "خالد بن الوليد" في حروب الردة. راجع: ابن هشام - السيرة النبوية: 599/4 وما بعدها. وانظر أيضا: ابن العماد الحنبلي - شذرات الذهب: 23/1.

<sup>2</sup> - أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري أبو العلاء (ت: 449 هـ / 1057 م) شاعر فيلسوف عمي منذ صغره. من أهم كتبه: "اللزوميات" و"رسالة الملائكة" و"رسالة الغفران". وقد اختلف في أفكاره فرفعه بعضهم إلى أعلى المراتب في الإيمان واقمه البعض بالكفر والزندقة، ولذلك قام بعض الباحثين بالدفاع عنه كيوسف البديعي في: "أوج التحري عن حيثة أبي العلاء المعري" وكمال الدين بن العليم في "الإنصاف والتحري في دفع الظلم والتحري عن أبي العلاء المعري" وغيرهما. انظر: ابن خلكان - الوفيات: 113 / 1 - 116، والزركلي - الأعلام: 157/1.

<sup>3</sup> - عند ابن شريفة: (جملوك)، انظر: دراسته عن ابن خنير المذكورة سابق: ص: 39.

<sup>4</sup> - معارضة أبي العلاء للقرآن فيها نظر، وهذه العبارات واردة في كتابه "الفصول والغايات"، ص: 259.

<sup>5</sup> - صدر بيت عجزه: «.....» # لعل بالجزع أعوانا على السهر»، من ديوان "سقط

الزند"، ط: دار صادر، بيروت: 1980، ص: 56.

<sup>6</sup> - عند ابن شريفة (سيرا) بدل (سرى)، انظر: ص: 39.

<sup>7</sup> - ن، م، ص: 56.

<sup>8</sup> - الفرند بكسرتين: السيف، انظر: الرازي - المختار، (مادة: فرند)، ص: 238.

## «ودبت فوقه حمر المنايا # ولكن بعدما مسخت<sup>1</sup> نمالاً<sup>2</sup>»

...إلى غير ذلك من عجائب نثره ونظمه، فسبحان من يقلب القلوب كيف يشاء.  
فهذه طريقة البلاغة.

فإن قيل: وما الأسلوب المرتبط بالبلاغة؟

قلنا: الأسلوب مجموع أصوات لها أحوال فارقت بها سائر الأصوات، فإذا سمع السامع قراءة فرق بينها وبين سائر المسموعات من أنواع الكلام تفرقة ضرورية، لا يستريب في أنها قراءة القرآن. فالأسلوب راجع لأحوال أصوات تتميز بها أصوات التلاوة عن سائر الأصوات.

## فصل: [هل القرآن معجزة واحدة أم معجزات؟]

فإن قيل: أتقولون إن القرآن معجزة واحدة أو معجزات؟

قلنا: هو معجزات كثيرة لكن اختلف الناس في عددها، فمن راعى السورة التي وقع بها التحدي قال: هي مائة معجزة وأربعة عشر على عدد سور القرآن، ومنهم من قال: كل ثلاث آيات منه معجزة بالنظر إلى أي سورة "الكوثر". والذي ينبغي أن يعول عليه - والله أعلم - أن كل عشر كلمات منه معجزة، وهي عدد كلمات سورة الكوثر، إذ قد جاء التحدي بسورة، وسورة الكوثر عشر كلمات [ص: 77] والآي قد تطول وتقصر كآية الدين<sup>3</sup> و﴿محمداً متاناً﴾<sup>4</sup>، فإذا كان هذا فينبغي أن تراعى أعداد الكلمات، والكوثر عشر كلمات فكل عشر كلمات معجزة.

فإن قيل: أفي القرآن معجزة سوى البلاغة والأسلوب؟

قلنا: نعم وهو ما تضمن من الأخبار بالغيوب الماضية والآتية: أما الماضية فما أخبر به من قصص الأنبياء عليهم السلام - وأئمتهم، وكيف كان الرد والقبول والسلامة والإهلاك... إلى غير ذلك، مع كونه - عليه السلام - أمياً ربي في الأميين، وجاء بأخبار الأمم على وفق ما صح في الكتب. ومن هذا

<sup>1</sup> - عند ابن شريفة في دراسته السابقة: (مسخت) بدل (مسخت)، انظر: ص: 39.

<sup>2</sup> - ديوان سقط الزند، ص: 54.

<sup>3</sup> - وهي قوله - تعالى -: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم يدين إلى أجل مسمى فاكتبوه...﴾، البقرة / 282.

<sup>4</sup> - الرحمن / 64.

الباب وقع إيمان "ابن سلام"<sup>1</sup>، و"كعب"<sup>2</sup> وغيرهما. قال - تعالى -: ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة. وما جعلنا محنتهم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويترددوا الذين آمنوا إيماناً﴾، إلى قوله: ﴿وما هي إلا ذكرى للبشر﴾<sup>3</sup>، وذلك أن عدقم في الكتب المتزلة قبل القرآن تسعة عشر، وقلما تأتي للمتقول الكذب في مثل هذا القدر من العدد، فدل هذا العدد على صحة قوله، وعلمت اليهود ذلك لعلمهم بأميته قبل بعثه، قال - تعالى -: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفئ خلل مبين﴾<sup>4</sup>، فأخبر - تعالى - أنه منهم في النسب والأمية، فكان أميا بعث في الأميين ثم علمهم الكتاب والحكمة في ثاني حال مع علمهم بأميته، والأمي في اللسان هو الذي ليس عنده من القول إلا ما سمع من أمه، فصارت الأمية في حقه - عليه السلام - غاية البرهان على صدق دعواه لكونه انتقل منها إلى علم الحكمة وتعليمها للغير.

وأما الخير عن الاستقبال، فالأمر فيه أظهر من الاستدلال عليه، لكونه إخبارا عن الغيب والمستقبل، قال - تعالى -: ﴿لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مطلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون﴾<sup>5</sup>، ودخوله على وفق ما شرط لهم من الأمن والتحليق والتقصير، وقال - تعالى -: ﴿ولا يتمنونه أبدا﴾<sup>6</sup> فلم يتمنوه، وقال - تعالى -: ﴿إن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾<sup>8</sup>، وقال

<sup>1</sup> - عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي أبو يوسف، صحابي أسلم عند مقدم النبي صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة، وكان اسمه "الحصين" فسماه رسول الله "عبد الله"، وفيه نزل قوله - تعالى -: ﴿وشهد شاهد من بني إسرائيل﴾ (الأحقاف / 10) ومات عام 25 هـ / 663م. انظر عنه: ابن حجر - الإصابة: 108/6 وما بعدها.

<sup>2</sup> - كعب بن مانع بن دي هجن أبو إسحاق، تابعي كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن، وأسلم زمن أبي بكر وقدم المدينة زمن عمر، فأخذ عنه الصحابة أخبار الأمم السابقة (ت: 32 هـ / 652م)، انظر: الذهبي - تذكرة الحفاظ: 52/1، وأبو نعيم - الحلية: 364/5 وما بعدها.

<sup>3</sup> - المدثر/ 31.

<sup>4</sup> - الجمعة / 2.

<sup>5</sup> - الفتح / 27.

<sup>6</sup> - الجمعة / 7.

<sup>7</sup> - في الأصل: (وإن لم).

<sup>8</sup> - البقرة / 24.

- تعالى: ﴿ سَيَمُزُّهُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدِّبْرَ ﴾<sup>1</sup>، وقال: ﴿ سَتَجِدُنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأَمْرِ شَدِيدٍ ﴾<sup>2</sup>، وكان ذلك كله، وكذلك كل خير جاء في القرآن مخلصاً للاستقبال. وعدد الأخبار المستقبلية التي جاء بها القرآن، فوقعت في دار الدنيا، وفرغ منها ينصف على مائة آية من قوله - تعالى - في سورة البقرة: ﴿ فَإِنْ لَهُ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾<sup>3</sup> إلى قوله: ﴿ تَبْتَغُوا أَيَّ كَثْرٍ لَكُمْ ﴾، وقوله: ﴿ وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾<sup>4</sup> وماتا كافرين من بعد نزول السورة، على أن أكثر الآي تتضمن قصصاً متعددة كآية دخول المسجد الحرام وما يضاهيها من الآي.

### زيادة إكمال أغفل أكثرها المتكلمون:

وهي أن معجزة القرآن العظيم زادت على سائر المعجزات بأشرف تقدمت به عليها من ثمانية أوجه:

\* أحدها: أنه تحدى به العرب، وهو بلسانهم الذي كانوا به يتفاهمون ويتخاصمون ويتهاجون ويتمادحون، فعجزوا عن معارضته ونكلوا وأقروا بذلك، مع أنه من تكليف ما يطاق على أصل الجواز - كما تقدم - بخلاف سائر المعجزات.

\* الثاني: أنه عليه السلام - تلفظ به مكتسباً، فكان له بكل حرف عشر حسانات إلى ما شاء الله من التضعيف - كما جاء في الخير<sup>5</sup> -، وكذلك لأتمته إذا تلفظوا به بخلاف سائر المعجزات، كقلب العصا وإحياء الموتى... إلى غير ذلك، لكونها لا تدخل تحت كسب المتحدين بها ولا المتحدى لهم.

1 - القمر / 45.

2 - الفتح / 16.

3 - البقرة / 24.

4 - المسد / 1-4.

5 - أخرجه الترمذي عن عبد الله بن مسعود بلفظ: « قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرفاً، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف ﴾، قال حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وقد روي موقوفاً، انظر: السنن: (كتاب: فضائل القرآن، باب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر): 5 / 161، رقم: 2910، وجود إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة: 2 / 263، رقم: 660، وراجع: القرطبي - الجامع: 1 / 7.



\* الثالث: أنه تحدى به جمهور العقلاء من أهل الأرض والسماء بدليل قوله - تعالى -: ﴿ **واحدوا** من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين <sup>1</sup>﴾.

\* الرابع: أنه تحدى به مع طول الأيام إلى القيامة، إذ لم يعين به وقتا عن وقت، كما لم يعين به جيلا دون جيل وقيام سائر المعجزات كذلك، بل أعربت عن صدق صاحبها ثم انصرفت بزمانها. وقد مدحت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بشعر وأشرت به إلى هذا المعنى فقلت: [اليسيط]

«**وأنزل الله قرآنا يطهرنا # من الخبائث في الآصال والبكر**  
**ما زاد في العمر زبدت فيه بينة # تبدي شببيته في غابر العصر**  
**يبلى الجديد على كر الجديد له # وذا يجدد في أيامه الغبر**  
**هذا لأحمد من أقوى دلائله # فوق الذراع ونجم الماء والقمر**»

\* الخامس: أنه عين الأبد.

\* السادس: حفظه من التبديل والتغير الذي وقع في سائر الكتب، فلو بدل أو غير لبطل العلم والحكم كما بطلا في غيره من الكتب، قال - تعالى -: ﴿ **واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك لا يبدل الكلمات** <sup>2</sup>﴾.

\* السابع: أنه أثبت سائر معجزات الأنبياء على القطع، لكونه لم يدخله الريب بالتبديل، فكأنك ترى "عيسى" يرى [ص:78] الأكمه والأبرص ويحيي الموتى، وكأنك ترى "موسى" يفلق البحر ويخرج يده البيضاء ويقلب الخشبة حية تسعى، وكذلك "صالح" في خروج الناقة من الصخرة و"إبراهيم" وناره الجحيم، و"هود" وريحه العقيم... إلى غير ذلك.

\* الثامن: أن استدلال بله العوام على صحة معجزة القرآن أقرب من استدلال العلماء باللسان والأساليب، وذلك لعلمهم الضروري بعجز الفصحاء من العرب العرباء عن معارضته، وإذا علموا بالتواتر أنهم عجزوا عن معارضته علموا ضرورة أن من دونهم أعجز لا محالة.

<sup>1</sup> - هود / 13.

<sup>2</sup> - الكهف / 27.

فهذه ثمانية فوائد بثمانية شواهد زادت بها معجزة القرآن على سائر المعجزات، ومع هذه الزوائد لا تقف هنا فالأمر أكبر من ذلك. فتأمل تصب إن شاء الله - تعالى -.

## فصل: [ هل محمد - عليه السلام - معجزات غير القرآن ؟ ]

فإن قيل: أله<sup>1</sup> - عليه السلام - معجزات سوى القرآن؟ قلنا: أجل وقد بلغ بها<sup>2</sup> المكثرون ألفاً، والمقلون ثلث العدد، إلا أنهم<sup>3</sup> اختلفوا، هل هي معجزات كلها، أو بعضها معجزات وبعضها كرامات. فمن راعى التحدي الأول أفرداها في المعجزات، ومن راعى التحدي في كل كائنة منها قال: إن كل ما تحدى به فهو معجزة، كانشقاق القمر وغير ذلك، وما جاء من غير تحد كالإسراء وغيره، فهو كرامة. والأمر في هذا الاختلاف يقين، لكونه لا يقدح في الحقيقة، والأظهر المذهب الأول لبناء الخروق على التحدي الأول، ولأنه - عليه السلام - كان يقول عندما تظهر على يديه بعض الخوارق: ﴿أشهدوا أنني رسول الله﴾<sup>4</sup>، فخرج من مضمون ذلك أنها أليق بالمعجزة، والله أعلم.

فإن قيل: هذه المعجزات التي هي القرائن أبلغتكم تواتراً أو آحاداً؟ قلنا: المرضي عند المحققين أنها أو أكثرها بلغت آحاداً، لكن مجموع ما بلغ منها بالآحاد يفيد العلم قطعاً، لاتحادها في معنى الانحراق، كما أن آحاد البذل من "حاتم" لا يثبت تواتراً، لكن مجموعه يفيد العلم بسخائه، وكذلك شجاعة "علي" - رضي الله عنه - في آحاد الوقائع والهزائم، لكن مجموعها يفيد العلم بشجاعته. وأما انشقاق القمر فقد جاءت به الآية<sup>5</sup> من الكتاب العزيز، فظاهر لا يحتاج فيه إلى تأويل فصح تواتراً.

<sup>1</sup> - في الإصل: ( أنه ).

<sup>2</sup> - في الأصل: ( بلغنا ).

<sup>3</sup> - في الأصل: ( لا لأهم ).

<sup>4</sup> - من ذلك ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة: ( كتاب الإيمان، باب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ): 1 / 105، رقم:

111 وما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن أبي عمرة الأنصاري: 1 / 454، رقم: 221، وما أخرجه عن أبي سعيد

الخدري أو عن أبي هريرة: 14 / 464 - 465، رقم: 6530.

<sup>5</sup> - قال - تعالى - : ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾: القمر / 1.

## فصل: فيما يجب للأنبياء - عليهم السلام - ويستحيل عليهم ويجوز لهم من الأحكام

اعلم - أيها المسترشد - أن ما يفتح به الكلام قبل الخوض في السمعيات، حقيقة النبوة تسمية ومعنى.

أما التسمية فقد قال القاضي "أبو بكر" - رضي الله عنه - : « قول القائلين نبي على وجهين: مهموز وغير مهموز، فمن همز عني به النبأ وهو الخير، ومن لم يهمز عني به الأول الذي منه النبأ، لكن خففه، وهو لغة غريبة، أو عني بها النبوة، وهو ما ارتفع من الأرض، فالتني بالمعنى الأول المهموز، والمخفف هو المخير عن الله - تعالى -، وبالمعنى الثاني: هو الرفيع المترلة عنده - تعالى -، وقيل: إنهما مأخوذة من النيابة كأنه يتوب مناب مرسله في تبليغ أمره ونهيهِ ووعده ووعيده<sup>1</sup> .

وأما الرسول، فهو مأخوذ من المتابعة، يقال للبن إذا تابع دره: رسل، ولذا قالوا لمن فارق حاله الأولى: على رسلك، أي تابع ما كنت عليه، فلما كان النبي مستمرا على حالة الأنبياء سمي رسولا، وقيل أيضا: مأخوذ من الرسالة، فلما كان الرسول جاء برسالة من الله - تعالى - إلى خلقه سمي رسولا.

وأما المعنى، فاعلم أن النبوة لا ترجع لجسم النبي ولا لعرض من أعراضه ولا لعلمه به ولا لصحة معاملته، بدليل أن هذه الأوصاف يتصف بها غير النبي، ولا ترجع لقربة تمت إلى الله - تعالى - بصفة نفس ولا بصفة معنى - كما زعم الباطنية -، وقد تقدم الكلام في الرد عليهم عند ردنا على إخوانهم

---

<sup>1</sup> - لم أعثر على هذا النص في كتب الباقلائي الموجودة بين أيدينا الآن، ولكن للباقلاني مؤلفات متخصصة في موضوع النبوات ربما وجد النص المذكور بين طياتها، منها كتاب: "هداية المسترشدين" و"المقنع في معرفة أصول الدين"، قال عماد الدين حيدر عن الأجزاء المخطوطة المتبقية منه بأنها: «كلها مقصورة على القول في النبوات»، ومنها كتاب: "الفرق بين معجزات النبيين" نقل عنه حيدر قولا للباقلاني من كتاب: "الهداية" -متقدم الذكر- جاء فيه: «وقد بينا في كتاب "الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين" معنى وصف النبي أنه نبي، وأن من الناس من قال: إنه مشتق ومأخوذ من الإنباء عن الأشياء والإخبار عن الله عز وجل»، انظر تقدم عماد حيدر لكتاب: التمهيد، للباقلاني، ص: 15.

النصارى، واحتججنا عليهم ببعض آية وهي قوله - تعالى -: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ 》<sup>1</sup>، رده إلى نعته، ثم شرفه بوحيه.

فإن قيل: إذا لم ترجع إلى هذه المعاني، فما معناها الذي ترجع إليه؟ قلنا: ترجع إلى أحد وجهين: إما لقول<sup>2</sup> النبي: أنا نبي، ثم يأتي بمعجزة تصدق قوله، أو يخبر الله عنه على لسان نبي آخر أنه نبي، كما أخبر عن الستة والعشرين في صريح الكتاب العزيز الذين أولهم "آدم" وآخرهم "محمد" - صلى الله عليه وسلم -.

## فصل: [ عصمة الأنبياء ]

فإن قالوا: أثبتوا لنا عصمة الأنبياء من أي وجه تحصل وتصح؟ وما حقيقتها؟ قلنا: أما حصولها على الصحة من وجهين: عقلي ونقلي. أما العقلي فهو عصمتهم فيما يناقض مدلول المعجزة، وهو الكذب فيما يبلغونه عن الله - تعالى -، لكون المعجزة دالة على صدقهم. وقد أوضحنا هذه المسألة [ص: 79] عند كلامنا في المعجزات إيضاحاً لا ريب فيه لمن وفقه الله لفهم وجه الدليل. وأما عصمته من الكبائر المؤدية لسقوط العدالة وقلة الديانة، فمرجع إثباتها إلى السمع، وهو الإجماع المتواتر الذي لا مدفع فيه إلا بخرقه. فإن قالوا: حققوا لنا العصمة ما هي؟

قلنا: هي أن يخلق الله - تعالى - لهم القدرة على الطاعات ولا يخلق لهم قدرة على معصية، وأما الذنوب المحدودة من الصغائر، فلا تنفيها العقول، ولا قام على نفيها ولا على إثباتها قاطع سمعي؛ إذ القاطع نص متواتر أو إجماع متواتر.

فإن قيل: إذا كانت المسألة مظنونة فما الغالب على الظن عندكم؟ قلنا: اختلف الناس في الغالب، فمنهم من نظر إلى ظاهر الكتاب والسنة فغلب وقوعها. ومنهم من نظر إلى التريه في تأويل تلك الظواهر، إذ فيها مساغ للتأويل، فغلب نفيها وهو الأولى، إلا أنه ليس في كتاب الله - تعالى - ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - نص على وقوع معصية منهم، إلا ما في الكتاب من قصة "آدم" - عليه السلام - والخروج عنها - بحمد الله تعالى - سهل، فإنهم

<sup>1</sup> - الكهف / 110.

<sup>2</sup> - في الأصل: (إما القول).

قالوا: إن آدم عليه السلام - لم يكن نبيا عند وقوع المعصية منه، وحجتهم على ذلك قوله - تعالى -: ﴿ **وَمَعَسَى أَحَدُكُمْ رَبَّهُ مُغْوِي، ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى** <sup>1</sup> 》， ففرق بين حالتيه؛ عند وقوع المعصية وبعد وقوعها وفصلها عنها ب: ﴿ **ثُمَّ** 》 التي تعمل في المهمة، فخرج من مضمون هذا أنه عندما واقع المعصية لم يكن نبيا، وإنما كان نبيا بعد ذلك، والعصمة لا تشترط للنبي إلا بعد ثبوت النبوة لا قبلها.

والصحيح أن معصية آدم - عليه السلام - وغوايته وظلمه لنفسه لم يكن ارتكاب في شرعي، وإنما كانت على مقتضى اللغة، لكون النهي فيها على وجه الإرشاد والنصيحة له، ليتحفظ من مكيدة عدوه الشيطان حتى لا يقبل منه فيخرج من الجنة. والمعاصي المنهي عنها في الشرع إنما تورث النار، فنهاه ربه وأرشده ووسوس إليه الشيطان بحسده إياه في سكنى الجنان، فأمناه الله - تعالى - إرشاده إياه ووسوسة الشيطان له، فأكل منها ناسيا للوسوسة والإرشاد، ولا يجوز عليه غير هذا. ومن قال إنه أكل منها عامدا ألزم أن يكون آدم - عليه السلام - قبل مكيدة الشيطان، وصدق قوله، ورد نصيحة ربه إياه، وأهم خيره، وهذا هو الكفر الصراح الذي نثره عنه آدم عليه السلام - وسائر الأنبياء - كما تقدم -.

فانظر - رحمك الله - إلى هذه القولة وأين تؤول أقوال الجهلة بأحوال النبوة، فلم يبق إلا النسيان، ومصدق ذلك قوله - تعالى -: ﴿ **وَلَقَدْ مَعَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ هَٰذَا وَلَهُ نَجْدٌ لَهُمْ عَزْمًا** <sup>2</sup> 》， أي على مراقبة عهدنا فيما نهيناه عنه فتسيه، وإذا كان ناسيا فلا يبالى بنفيه عن أكل الشجرة كان على جهة الحظر أو على جهة الإرشاد.

فإن قيل: فإذا لم تكن لهم ذنوب فكيف يتصور لهم الاستغفار والمغفرة، وقد قال - تعالى - لنبيه عليه السلام -: ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ** <sup>3</sup> 》， وقال: ﴿ **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ** <sup>4</sup> 》， وقال في قصة "داود" - عليه السلام -: ﴿ **فَاستَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَر رَاكِعًا وَأَنَابَ، فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكُمْ، وَإِن لَّهُ مَعَدْنَا لِرَافِقِي وَحَسَنٍ مَّآبٍ** <sup>5</sup> 》， وقال

<sup>1</sup> - طه / 121.

<sup>2</sup> - طه / 115.

<sup>3</sup> - محمد / 19.

<sup>4</sup> - النصر / 3.

<sup>5</sup> - ص / 24-25.

"سليمان" - عليه السلام: ﴿ **رَبِّهِ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ** ﴾<sup>1</sup>، وقال في يونس - عليه السلام: ﴿ **فَالْتَقِمْهُ** **الْحَوْتَ وَهُوَ عَلَيْهِ** ﴾<sup>2</sup>... إلى غير ذلك. فإذا لم تجز عليهم الذنوب أصلاً فيما تقع الملامة؟ وما يقع الاستغفار والمغفرة؟

فالجواب أن نقول: لتعلم أن القوم كبار المقربين ورؤساء العارفين، وأنهم أهل الحضرة القائمون في نطاق الخدمة، القاعدون على بساط القرب، وهم مع ذلك أهل المنازلات والمشاهدات. ومن كانت هذه حالته، فحدير أن يطلب بالفترات والغفلات ودقيق اللحظات حتى تكون "حسناً الأبرار سيئات المقربين"، فلكل مقام مقال، ومن شأن الملوك الإغضاء عن العوام، والبحث والتنقيب على الخواص، والله المثل الأعلى، فله أن يطلبهم بالنقير<sup>3</sup>، والقطمير<sup>4</sup>، تأديباً لهم وعتاباً عليهم حتى يتمحصوا لتلقي المناجاة، وترقي المنازلات والحق عند المشاهدات، فهم يعددون الفتلات<sup>5</sup>، والفترات، واللحظات، من المباحات ذنوباً لكونها غيبة، ويطلبون الاستغفار منها، فيخبرهم ربه أنه قد غفرها لهم، ودرأ عنهم الطلب فيها رحمة لهم، [ص: 80] وتنفيساً لحناق فيضهم وشدة خوفهم.

ومصادق هذه الالتفاتة الشريفة ما جاء في الصحيح أنه لما جيء بالكافر يوم الفتح الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم - فرغب إليه فتركه، قالت الصحابة: يا رسول الله أومئ إلينا فتقتله، فقال عليه السلام: ﴿ **مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ** ﴾<sup>6</sup>، ففناه عنه وعن غيره من الأنبياء عليهم السلام - وليست بكبيرة ولا صغيرة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ص / 35.

<sup>2</sup> - الصافات / 142.

<sup>3</sup> - النقيير النكتة في ظهر النواة، راجع: الفيومي - المصباح، (مادة: نقر): 331 / 2.

<sup>4</sup> - القطمير: القشرة الرقيقة التي على النواة كاللفافة لها، راجع: م، س، (مادة: قطم): 192 / 2.

<sup>5</sup> - الفتيل ما يكون في شق النواة، انظر: المختار، (مادة: قتل)، ص: 234.

<sup>6</sup> - ليس في الصحيحين وإنما أخرجه أبو داود عن سعد بن أبي وقاص: (كتاب: الجهاد، باب: قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام)، ونصه عنده: ﴿ **إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ** ﴾، انظر: السنن: 3 / 133، رقمه: 2683، وضححه الألباني في صحيح سنن أبي داود: 510 / 2 - 511، رقم: 2334، وأخرجه النسائي عن سعد أيضاً: (كتاب: تحريم الدم، باب: الحكم في المرتد)، انظر: السنن، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت: 1409 هـ: 7 / 105 - 106، رقم: 4067.

<sup>7</sup> - جاء في أصل المتن المخطوط بعد هذه العبارة: (نقل على المعنى) أي أن الحديث المذكور لم يذكر بالحرف وإنما نقل على المعنى فقط.

وكذلك ما جاء في الصحيح أنه إذا طلبت الأمم الشفاعة من الأنبياء في الحساب تواضع كل واحد منهم، وأخذ يذكر ذنبا ليس هو بذنوب منهى عنه، فيقول "نوح" - عليه السلام: ﴿ **دعوت على قومي** <sup>1</sup>، وهو ما دعا عليهم حتى أخبر ﴿ **أله لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن** <sup>2</sup>، فدعا عليهم، لأن أكثرهم <sup>3</sup> سواد النار، ثم يألي أنه لو ترك الدعاء لكان أولى به، مع أنه لم ينه، والدعاء على الكفرة ليس بذنوب صغير ولا كبير.

و"إبراهيم" - عليه السلام - قال أقوالا من باب مقابلة الفاسد بالفاسد بحق بما المنكر، وأقام به الحجة البالغة على قومه، ثم عددها كذبات، وعزة الله لو قسم أجر واحدة من تلك الأقوال على أمة لو سعتهم.

وكذلك الكلبي - عليه السلام - وكر كافرا ليحمي مؤمنا فمات الكافر، فعد تلك الوكرة ذنبا، واستغفر منه <sup>4</sup>، وأضاف القتل إلى نفسه، فقال: قتلت نفسا لم يأمرني الله بقتلها. وعلى أن موسى - عليه السلام - لم يكن نبيا حين قتله بدليل قوله - تعالى: ﴿ **ففررت منكم لما خفتكم فوهب لي ربي حكما وجعلني من المرسلين** <sup>5</sup>، فلو كان قتله ذنبا مشروعا تركه أو غير مشروع على ما تقدم لخرج به مخرج آدم - عليه السلام - حرفا بحرف، فقد أخبرنا تعالى باعتذاره عن ذلك حيث قال: ﴿ **فعلتما إخن وأنا من الظالين** <sup>6</sup>، والضلال هنا: الغفلة، بدليل قوله - تعالى - لنبينا - عليه السلام -: ﴿ **ووجدك ضالا فهدى** <sup>7</sup>، ثم عبر عن ذلك الضلال بقوله: ﴿ **وإن كنت**

<sup>1</sup> - أخرج مسلم حديثا في هذا المعنى عن أنس بن مالك: (كتاب: الإيمان، باب: أدق أهل الجنة منزلة فيها): انظر: الصحيح: 180 / 1 - 181، رقم: 193.

<sup>2</sup> - هود / 36.

<sup>3</sup> - في الأصل: (أكثر) بدل: (أكثرهم).

<sup>4</sup> - قال - سبحانه -: ﴿ **ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان، هذا من شيعته وهذا من عدوه، فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه، فوكره موسى فقضى عليه، قال: هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين** ﴾: القصص / 15.

<sup>5</sup> - الشعراء / 21.

<sup>6</sup> - الشعراء / 20.

<sup>7</sup> - الضحى / 7.

من قبله لمن الغافلين<sup>1</sup>. فخرج من مضمون ذلك أن ضلال الأنبياء - عليهم السلام - غفلة لا جهل.

وكذلك المسيح اعتذر بأن عبد هو وأمه من دون الله، وليس في ذلك دقيق ولا جليل من الكسب، ألا ترى كيف قال - عليه السلام -: ﴿فَيَأْتُونَ عِيسَى... وَلَهُ يَذْكُرُ ذَنْبًا<sup>2</sup>﴾، ولم يقل: ولم يذنب. وفي هذه القولة أيضا دليل على أنهم عدوها ذنوبا، ولم تكن ذنوبا، لكن المسيح ذكر ذلك فخجل من طلب الحاجة بعدما عبد من دون الله، جاء عنه - عليه السلام -: ﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِذَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - لِعِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَام - ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأُمِّي الْإِهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ<sup>3</sup>﴾ مَا يَبْقِيَنِي فِي جَسَدِهِ مَحْطُورًا إِلَّا وَيَنْفَعُنِي عَنْ صَاحِبِهِ حَيَاءٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى<sup>4</sup>﴾.

جاء في الأثر أن "إبراهيم" - عليه السلام - نظر إلى ولده نظرة فرق بعد جمع، فامتحن بالأمر بذبحه، وأن "يعقوب" - عليه السلام - نظر إلى "يوسف" كذلك، فامتحن بفراقه وفراق بصره الذي نظر به إليه ستين سنة وقيل ثمانين. وكذلك "زكرياء" - عليه السلام - نظر إلى "يحيى" فنشر بالمشار وذبح ولده الذي نظر إليه. وكذلك "سليمان" - عليه السلام - نظر إلى قميص جديد كان يلبسه عندما ركب السرير للمسير فترل به السرير، فقال للريح: ما حملك أن تتزل بالسرير قبل أن أمرك. فقالت له: إنما أمرت أن أطيعك ما أطعت الله، فقال لها: وما الذي صنعت؟ قالت له: نظرت إلى قميصك بعيني

1 - يوسف / 3.

2 - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في الصحيح: (كتاب: التفسير - سورة بني إسرائيل - باب: ﴿ذرية من حملنا مع نوح﴾: 8 / 395، رقم: 4712، وأخرجه مسلم: (كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها): 1 / 180، رقم: 193.

3 - المائدة / 116.

4 - قال القرطبي: «ويقال: إن الله تعالى لما قال لعيسى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأُمِّي الْإِهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أخذته السردة من ذلك القول، حتى سمع صوت عظامه في نفسه، فقال: ﴿سبحانك﴾، ثم قال: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾». انظر: الجامع لأحكام القرآن: 6 / 375، ولم أقف على حديث صحيح في الموضوع.



رأسك، وكذلك نبينا -عليه السلام- نظر إلى عائشة - رضي الله عنها - فامتحن فيها مدة حتى برأها الله - تعالى - بقرآن يتلى<sup>1</sup>.

وهذه عادة الله - تعالى - مع أحبائه وأصفياؤه يمتحنهم ويطلبهم بالجليل واليسر حتى يحصهم لمحبتهم، ويشغلهم بذكره عما سواه. قال - تعالى - لنبيه -عليه السلام-: ﴿ **وَلَا تَمْنُنْ بِكَ إِلَهِ مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾ الآية<sup>2</sup>. فإذا كان هذا شأنهم مع الله - تعالى - في المباحات، فما ظنك بالذنوب المنهي عنها، مع أن كل ذنب كبيرة - كما تقدم -، ثم تؤكد بعضها بعضا في الكبر بتأكيد الوعيد عليه، فقد اتحدت في الكبر. على أنه ما أخبر تعالى - فيما بلغنا عنهم [ لا ] في كتاب ولا سنة - أنهم واقعوا صغيرة ولا كبيرة قط، خلا قصة "آدم" -عليه السلام-، وقد خرجنا عنها خروجاً صحيحاً - بحمد الله - كما سمعت. وقد حكى بعض الأئمة أن الأمة مجمعة على عصمة بواطنهم من جملة الذنوب صغيرة وكبيرة، فخرج من مجموع ذلك ما ذكرناه أن غلبة الظن بنفي الصغائر عنهم أولى من إثباتها، والله أعلم.

## فصل: [ ما يجوز على الأنبياء ]

وأما ما يجوز على الأنبياء -عليهم السلام-، فهو كل ما تجوزه العقول مما [ لا ]<sup>3</sup> يقدح فيما جاؤوا به من الشرع المنقول. وهذه المجازات عليهم تنقسم قسمين: ظاهراً وباطناً. فأما ظاهر أفعالهم فيجوز عليهم كل ما يجوز على ظواهرها من الآفات والأسقام والأمراض، وقد وقع بعض ذلك لبعضهم، فإن "أيوب" -عليه السلام- ابتلي بداء الجذام<sup>4</sup>، و"يونس" -عليه السلام- ابتلي بالسجن في بطن الحوت<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - قال - تعالى -: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تحسبوه شراً لكم، بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم، والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم** ﴾ النور / 11-20. ومعظم ما ذكره ابن حجر هنا من أخبار لا تصح عند أهل الحديث، وهي من اختلاقات بعض الصوفية.

<sup>2</sup> - طه / 131.

<sup>3</sup> - ( لا ) ساقطة في الأصل.

<sup>4</sup> - قال تعالى: ﴿ **وأيوب إذ نادى ربه أي مسني الضر وأنت أرحم الراحمين** ﴾ الأنبياء / 83.

<sup>5</sup> - قال جل علاه: ﴿ **وإن يونس لمن المرسلين، إذ أبق إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحذين، فالتقمه الحوت وهو مليم، فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون** ﴾، الصافات / 139-144.

بنينوى<sup>1</sup> كأنه الفرخ، و"يعقوب" -عليه السلام- ابيضت عيناه من الحزن<sup>2</sup>، و"يوسف" -عليه السلام- ابتلي بسجن العزيز وبالملامة بضع سنين وهو يرى ما سجن من أجله<sup>3</sup>، و"إبراهيم" -عليه السلام- ابتلي بالمتجنق والنار<sup>4</sup>، على أن ما فوق القتل ظلم، قال - تعالى - : ﴿وَلَا يَنْفَعُ الْغِيثَ الْقَاتِلُ وَلَا ذَا الْقُرْبَى الْقَاتِلُ﴾ [ص: 81]<sup>5</sup>، وقال - تعالى - : ﴿فَلَهُ قَاتِلُكُمْ بِدُونِ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>6</sup>، فهذه أخبار كتابية لا مدفع فيها.

وأما الأخبار الواردة في السنن فقد وردت بعمى "إسحاق" و"شعيب" - عليهما السلام-، وبما قال الكفرة من سب الأنبياء، وضربهم، ونشرهم بالمناشير ك"زكرياء" -عليه السلام-، وذبحهم بالمدى ك"يحيى" -عليه السلام-<sup>7</sup>... إلى غير ذلك. وأما نبينا -عليه السلام- فقد صح مرضه في أخبار كثيرة بصداع الرأس<sup>8</sup>، وعارض الحمى<sup>9</sup>... إلى غير ذلك، وكذلك ما طرأ عليه من الغير في سببه

<sup>1</sup> - ينوى بكسر أوله وسكون ثانيه ، وفتح النون والواو.. قرية يونس بن مخر - عليه السلام - بالموصل، وبسواد الكوفة ناحية يقال لها ينوى فيها كربلاء التي قتل فيها الحسين... انظر: الحموي - معجم البلدان: 5 / 339.

<sup>2</sup> - قال جل من قائل: ﴿وتولى عنهم وقال يا أسفى على يوسف فابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم﴾ يوسف/ 84.

<sup>3</sup> - قال سبحانه : ﴿قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه، وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن، وأكن من الجاهلين﴾ يوسف / 33.

<sup>4</sup> - قال سبحانه: ﴿قالوا ابنوا له بنيانا فألقوه في الحميم، فأرادوا به كيدا فجعلناهم الأسفلين﴾ الصافات/ 97-98.

<sup>5</sup> - آل عمران / 146.

<sup>6</sup> - آل عمران / 183.

<sup>7</sup> - قصة زكرياء ويحيى أشار إليها الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" دون ذكر من خرجها، وذلك أثناء شرحه لباب ما لقي النبي وأصحابه من المشركين بمكة، من كتاب مناقب الأنصار. راجع: الفتح: 7 / 166.

<sup>8</sup> - روى البخاري عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به، انظر: الصحيح: (كتاب: الطب، باب: الحجامة من الشقيقة والصداع): 10 / 153، رقمه: 5701. بما ورد في مرضه -عليه السلام- بصداع الرأس ما أخرجه أحمد من حديث بريدة «أنه صلى الله عليه وسلم كان ربما أخذته الشقيقة فيمكث اليوم واليومين لا يخرج». ذكره الحافظ في "الفتح" أثناء شرحه (لباب الحجامة السابق).

<sup>9</sup> - وبما ورد في مرضه بالحمى ما أخرجه البزار وصححه الحاكم عن سمرة بن جندب قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقربة من ماء فأفرغها على قرنيه فاغتسل»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الزيادة» ووافقه الذهبي على تصحيحه، انظر المستدرک وتلخيصه: (كتاب: الطب): 5 / 320، رقم: 8399، إلا أن ابن حجر علق عليه قائلا: «ولكن في سنده راو ضعيف»، انظر: الفتح (أثناء شرحه لباب: الحمى من فيح جهنم، ضمن كتاب الطب): 10 / 177.

وضربه وجرحه<sup>1</sup> وإخراجه<sup>2</sup> وكسر رباعيته<sup>3</sup>، وسحر أياما<sup>4</sup>، كما سحر "موسى" عند إلقاء السحرة عصيهم<sup>5</sup>، فهذه آفات بدنية ثبتت لهم.

وأما الآفات المعنوية فهي كل ما يدخل تحت الكسب من الضروريات، كأضداد العلم من الإغماء، والغشية، والنسيان، وهذه الأضداد كلها ثابتة في الكتاب والسنة، إلا أنها وإن افرقت بأسباب حصولها، فهي متحدة في النسيان، وكذلك الغضب، والأسف، والحب، والبغض، وهذه أيضا مما لا تكتسب، فإنها ترجع لإرادات ضرورية يصحبها ألم ولذة. لكن النسيان لا يقع منهم فيما أمروا بتبليغه إلا بعد تبليغه، ثم يجوز عليهم نسيانه وقتا ما، إلا ما نسخ حكمه ولفظه، فإنهم يجوز عليهم نسيانه إلى الموت، كما أنسى عليه السلام - معظم سورة "الأحزاب"<sup>6</sup> وغيرها من الآي. وفيما نسخ من القرآن وقع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿هَذَا نَسِيتُكَ لَا تَنْسَى، إِلَّا مَا نَسِيَ اللَّهُ﴾<sup>7</sup>، يعني ما نسخ من القرآن. وما يجوز عليه الغلط في تصرفهم في المباحات من أمور الدنيا؛ من جلب المنافع ودفع المضار الدنيوية كقصة نبينا عليه السلام - في تأبير النخل حين أسقطت، فقال: ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ [بِأَمْرِ] حَنْبَالِكُمْ﴾<sup>8</sup>، وقد كنت أثبت هذه الأمور مفصلة لولا التطويل.

<sup>1</sup> - انظر في هذا المعنى الحديث الذي أخرجه الترمذي في السنن (كتاب: التفسير، باب: ومن سورة آل عمران)، وقال عقيه: «حديث حسن صحيح»: 211 / 5، رقم: 3002، وراجع: ابن هشام - السيرة النبوية: 79 / 2.

<sup>2</sup> - قال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَمْلَكْتَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾: محمد / 13.

<sup>3</sup> - وقع ذلك في غزوة أحد، حيث ضرب عليه السلام، وكسرت رباعيته، وشج في وجهه، فجعل الدم يسيل على وجهه الشريف فأخذ يمسح الدم عن وجهه وهو يقول: ﴿كَيْفَ يَقْلَحُ قَوْمٌ خَضُبُوا وَجْهَ نَبِيِّهِمْ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى رَيْبِهِمْ﴾ فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَلَا تَهَمِّمْ ظَالِمِينَ﴾ (آل عمران / 128)، انظر الحديث السابق الذي أخرجه الترمذي في الإحالة ما قبل الأخيرة، وابن هشام السيرة: 80 / 2.

<sup>4</sup> - تقدمت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن الفرق بين السحر والمعجزة.

<sup>5</sup> - السحر هنا عبارة عن التحيل وليس سحرا حقيقيا، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيهِمْ فَيَنْهَى إِلَيْهِ مَنْ سَحَرَهُمْ أَنَّهُ تَسْعَى طَه / 66.

<sup>6</sup> - ذكر القرطبي أن سورة الأحزاب كانت تعدل البقرة، وأن الله تعالى رفع منها ما يزيد على ما في أيدينا، والنسيان هنا محمول على معنى النسخ. انظر: الجامع: 113 / 14.

<sup>7</sup> - الأعلى / 6.

<sup>8</sup> - (بأمر) ساقطة في الأصل.

<sup>9</sup> - أخرجه مسلم عن أنس، انظر: الصحيح: (كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا على سبيل الرأي): 4 / 1835 - 1836، رقم: 2363.

وأما من سوغ اجتهداهم في مسائل الأحكام الشرعية فتحزبوا حزين: فمنهم من جوز إصابتهم في بعض المجتهدات، ومنهم من أوجبها في جميع المجتهدات، وأوجب أنهم معصومون من الخطأ فيها، ولهم على هذا حجج من الكتاب والسنة وقضايا<sup>1</sup> العقول، ولكنهم مجمعون على أن أخذ اجتهداهم صحيح معصوم، وأن اتباعهم في كل ما أثبتوا من المجتهدات واجب على الكفاية.

واعلم - أيها المسترشد - أن الإضراب عن هذه الأمور كان أولى بك لولا غلاة من الجهال المتعصبين في قصد التنزيه لهم بغير علم، حتى يريدوا أن يخرجوهم من رتبة العبودية ويلحقوهم بجلال الربوبية - كما تقدم عند ذكر مذاهب اليهود والنصارى و غلاة الباطنية - . فالله هو الله، وإذا ذكر الحق آخر الخلق، لكن ما جوزة العلماء عليهم من كل ما سمعت من الآفات في دنياهم لا يقدح في عصمتهم وطهارتهم من كل ما نفوا عنهم<sup>2</sup> من الآفات في القدح في أخراهم.

وقد تبين لك ما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز من الوسط الذي يليق بتنزيه العبيد بما اختار لهم ذو العرش المجيد، فإذا دهمك المجازفون الخاطئون عشو الدجون ف ﴿ قُلْ اللَّهُ، ثُمَّ خَرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾<sup>3</sup>.

## فصل: [ النهي عن تعظيم بعض الأنبياء والغض من بعض ]

وما ينبغي أن ينه عليه تعصب بعض المقلدين في تعظيم بعض الأنبياء عليهم السلام - والغض من بعضهم، وهذا كان حال<sup>4</sup> مقلدي الأمم الخالية؛ يعظمون بعض الأنبياء حتى يعبدوهم، وينقصون بعضهم حتى يكذبوهم ويقتلوهم. جاء في الأثر: أن عوام بني إسرائيل قتلوا ثلاثمائة نبي ثم أقاموا سوق البقول ليلا تفسد بمكثها<sup>5</sup>، فترى بعض الجهال يسمع تنقيص بعض الأنبياء فلا يكثرث ويحتمل في جانبه ما لا يحتمل في جانب الغير، وهذا دليل على جهله بالنبوة، وباستواء الأنبياء عليهم السلام - في

<sup>1</sup> - في الأصل: (قضايا) بدل: (قضايا).

<sup>2</sup> - في الأصل: (عنه).

<sup>3</sup> - الأنعام / 91.

<sup>4</sup> - في الأصل: (ذا) و لا معنى لها.

<sup>5</sup> - ورد في الأصل هنا قول ابن خنير: (باب للتقليد)، و لا معنى لهذا الكلام!! أما الأثر فلا أثر له في كتب الحديث الصحيحة.

كل ما يجب ويجوز ويستحيل مما تقدم ذكره في حقهم، ولذا أجمع المحققون على أن من قال في زر نبي: "إنه وسخ" - يريد تنقيصه -، يقتل ولا يستتاب.

## فصل: [التحذير من النظر في كتب القصص والمفسرين المضلين]

والله الله أيها المقلد أن تنظر في كتب الأباطيل في قصص الأنبياء ممن لا يكثرث بالدين، ولا يحكم بتزيه النبيين، وجعلها ذريعة لإهلاك المقلدين، وكذلك بعض المفسرين لظاهر القرآن من غير بناء على أصل صحيح يسطرون في قصص الأنبياء عليهم السلام - قواصم قهوي بضغفاء المقلدين إلى ضحضاح<sup>1</sup> سحيق، مثل ما اختلقوه في قصة "داود" - عليه السلام - مع امرأة "أوريا"، وكيف أشرف من محرابه ورآها تغتسل فرأت ظله فأسدلت شعرها على جسدها، فأرسل إليها يسألها عن بعليها فأخبرته أنه "أوريا"، فأرسل إلى أمير الجيش بأن يقربه ويقدمه للحروب والتغريب، فأغراه مرات وقدمه للقاء العدو حتى قتل، ثم تزوجها<sup>2</sup>. ثم تراهم يكررون هذه الطوام ليتورعوا في نقلها تورع الكلب الذي يرفع رجله عند البول، وفمه في أعماق الجيفة. ولو أخبر هذا المطرود من رحمة الله عن أبيه أنه فعل ذلك لاستبعده في حق أبيه ونزوه عن ذلك، وهو لا يعرف على أي ملة قبض، وهو مع ذلك يجوزها على رؤساء المرسلين.

وكذلك في قصة "سليمان" مع "جرادة"، وكيف استخلفه الشيطان في أهله لأن عبدوا الأصنام في بيته حتى كان يقع عليهن وهن حيض، وبذلك افتضح الشيطان عند أهله - على زعمهم - .. إلى غير ذلك<sup>3</sup>.

وقصة "يوسف" - عليه السلام - مع "زليخا"، وكيف حل العقد وهو ينظر إلى الملك تارة وإلى أبيه [ص: 82] أخرى يعض له على أكلته وهو بعد ذلك يعود إلى حل العقدة.

<sup>1</sup> - قال في التاج: « الضحضاح: الماء اليسى يكون في الغدير وغيره والضحل مثله كالضحضاح، أو هو الماء إلى الكعبين أو إلى أنصاف السوق أو هو ما لا يغرق فيه ولا له غمر»: 187 / 2.

<sup>2</sup> - اعتبر البيضاوي هذه القصة هراء وافتراء، قال: « ولذلك قال علي رضي الله عنه - من حدث بحديث داود على ما يرويه القصاص جلده مائة وستين»، انظر: التفسير، ط: 1 مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة: 1344هـ / 1962م، ص: 631.

<sup>3</sup> - وردت هذه الخرافات في بعض التفاسير وانتقدت، انظر مثلاً: القرطبي - الجامع: 200 / 15.

وكذلك قصة نبينا -عليه السلام- كيف أحب "زينب"، ويقول لـ "زيد" أمسكها وهو مع ذلك يـتمنى طلاقها، وما عسى أن تنقطع القلوب بسمع هذه القوارع، ولذا كان الإمام أبو بكر بن العربي<sup>1</sup> -رحمه الله- يقول: «يا لله من المؤرخين وجهلة المفسرين»، ولولا التطويل وإخراج التأليف عن المقصود لأسمعتك في هذه القصص كتابا ترجمته "تزييه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء"<sup>2</sup>، فتأمله تجد فيه شفاء صدرك إن شاء الله - تعالى-. فنسأل الله أن يرينا الحق حقا والباطل باطلا.

## فصل: [الأنبياء يتساوون فيما يجب ويجوز ويستحيل عليهم]

أنبياء الله - تعالى- يجب تساويهم فيما يجب ويجوز ويستحيل من أحكامهم - كما تقدم-، وهم في ذلك كأسنان المشط، فمن قدح في قول واحد منهم أو في فعله أو في حاله، ألزم القدح في الكل، حتى منع أهل الحق أن تذكر قصة "آدم" -عليه السلام- في المعصية، وقصة "يونس" -عليه السلام- في العلوم.. إلى غير ذلك من قصصهم في فتراتهم إلا تلاوة لا حكاية. ويعضد ما ذكرناه من التساوي شواهد الكتاب والسنة.

أما الكتاب فمن قوله -تعالى- لرئيسهم -عليه السلام-: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِصَافِهِمْ آفَقْتَهُمْ﴾<sup>3</sup>، وقال -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>4</sup>، وقال -تعالى-: ﴿وَكَلَّا نَقْصُصْ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَنْثِيهِ بِهِ فُؤَادَكَ﴾<sup>5</sup>، وقال -تعالى-: ﴿لَا تَفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾<sup>6</sup>، وقال -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ

<sup>1</sup> - محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد المعافري (ت: 543هـ/1148م) أندلسي إشبيلي هاجر مع أبيه إلى المشرق وهناك أتم دراسته ثم رجع إلى بلده. كان من كبار الفقهاء والمتكلمين وهو الذي نقل المؤلفات الأشعرية الأساسية إلى المغرب والأندلس. من أهم مؤلفاته الكلامية: كتاب "العواصم من القواصم". انظر عن سيرته مثلاً: القاضي عياض - الغنية، ص: 66 وما بعدها، ومخلف - شجرة النور: 1 / 136 - 137.

<sup>2</sup> - حققه - كما ذكرنا سابقاً - محمد رضوان الداية، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، بالاشتراك مع دار الفكر، دمشق:

1990.

<sup>3</sup> - الأنعام / 90.

<sup>4</sup> - النحل / 123.

<sup>5</sup> - هود / 120.

<sup>6</sup> - البقرة / 285.

ورسله، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله، ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً. أولئك هم الكافرون حقاً» إلى قوله: «رحيماً»<sup>1</sup>، وقوله - تعالى: - «لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون»<sup>2</sup>، إلى غير ذلك. وهذه الآي تعطي التساوي بينهم في كل ما قدمناه من الأحكام.

وأما السنة فكقوله - عليه السلام: - «نحن أحق بالشك من إبراهيم - عليه السلام»<sup>3</sup>، وقوله - عليه السلام: - «لا تفضلوني على يونس بن متى»<sup>4</sup>. انظر إلى احتياطه - عليه السلام - لك وإشفاقه عليك في اختصاصه لهذين النبيين بالذكر في نفي الشك عن أحدهما وإثبات التساوي مع الآخر. فأما نفي الشك عن "إبراهيم" - عليه السلام - فمن أجل قوله - تعالى: - «أولم تؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي»<sup>5</sup>، فلما خاف على قلوبنا أن نتخيل في الخليل من هذا الخبر أنه شك قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»، فإن كنتم تجوزون عليه شكاً في حقيقة فحوزوه علي كما جوزتموه عليه، والشك لا تجوزونه علي فلا تجوزوه عليه. ثم زاد - عليه السلام - وجه التناصف والأدب مع الأب فقال: «نحن أحق بالشك».

وأما تخصيص "يونس" - عليه السلام - فمن أجل قوله - تعالى: - «فألقوه الموت وهو عليهم»<sup>6</sup>، وقوله - تعالى: - «ولا تكن كصاحب

<sup>1</sup> - النساء / 150.

<sup>2</sup> - البقرة / 136.

<sup>3</sup> - متفق عليه عن أبي هريرة، انظر: الصحيح: (كتاب: الأنبياء، باب: قوله عز وجل: «ونبيهم عن ضيف إبراهيم»): 410 / 411، رقم: 3372. وأخرجه مسلم (كتاب: الإيمان، باب: زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة): الصحيح: 1 / 133، رقم: 151.

<sup>4</sup> - هو في الصحيح بلفظ: «ما ينبغي لأحد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»، انظر البخاري عن ابن عباس وأبي هريرة: (كتاب: التفسير، باب: «يونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين»): الصحيح: 8 / 294، رقم: 4630 ورقم: 4631، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة وابن عباس أيضاً: (كتاب: الفضائل، باب: في ذكر يونس): الصحيح: 4 / 1846، رقم: 2376 ورقم: 2377.

<sup>5</sup> - البقرة / 260.

<sup>6</sup> - الصافات / 142.

الموت<sup>1</sup>، وقوله عليه السلام: ﴿حمل أخيه يونس أعباء الرسالة فامتج<sup>2</sup> تحتها<sup>3</sup>﴾، [قالتني] خاف على قلب من لا يحصل شرح هذه الآي والأخبار، فيغض من قدر "يونس" - عليه السلام - فقال: ﴿لا تفضلوني على يونس بن مقي﴾. وحمل الأمر أنه يجب علينا أن نعلم أنهم فيما تقدم من العصمة وإلزامه كالأحد، ومتى عرجت عن هذا المعتقد هويت<sup>4</sup> إلى الأبد. وهذا هو المقصود من قول نبينا - عليه السلام - حين شبههم بالبيت إلا موضع لبنة، ثم أخبر أنه اللبنة<sup>5</sup>. فقد تقدم البيت فمن أزرى بركن من أركان هذا البيت فقد قصد هدم البيت.

### فصل: [من أين يقع التفضيل بين الأنبياء؟]

فإن قيل: فإذا كان هذا التساوي في حقهم على ما ذكرت، فمن أين يقع التفضيل بينهم، وقد ثبت في الكتاب والسنة؟

فالجواب أن التفضيل الذي ثبت ليس هو في شيء مما ذكرناه من التساوي في أحكام النبوة، وحاشا وكلا. وأما الفضل في اللسان فهو الزيادة، والزيادة لا تصح إلا بعد التمام الذي ذكرناه. نعم إن الله - تعالى - يزيد من يشاء منهم علوما ومعاملات ومقامات ومترلات<sup>6</sup> وأجورا ودرجات، والله يورثي فضله من يشاء. و[أما] السبب الذي كانوا به أنبياء فلا زيادة فيه ولا نقصان. فهذا هو الذي علينا أن نعتقده في جانب الأنبياء عليهم السلام - لا ما سواه.

<sup>1</sup> - القلم / 48.

<sup>2</sup> - في الأصل: (تمج) واهتمج الرجل واهتمج بالبناء للمفعول واهتمجت نفسه في اللغة: ضعف، من جهد أو حر أو غيره، واهتمج وجهه، ذبل، انظر: الزبيدي - التاج، (مادة: همج): 117/2.

<sup>3</sup> - لم أقف على حديث صحيح بهذا المعنى، ولكن هناك كلاما عند القرطبي في الموضوع لا دليل توقيفي عليه، انظر الجامع: 329 / 11.

<sup>4</sup> - في الأصل: (وهويت).

<sup>5</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، انظر: البخاري - الصحيح: (كتاب: المناقب، باب: خاتم النبيين): 558/6، رقم: 3534 ورقم: 3535، ومسلم - الصحيح: (كتاب: الفضائل، باب: ذكر صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين)، الصحيح: 1790 / 4 - 1791، الرقمان: 2286، و2287.

<sup>6</sup> - في الأصل: (منازلات).



وقد نبز لك ما وعدناك به - أيها المسترشد - على غاية البيان والإيجاز فيما يلزم المكلف العلم من أحوالهم، ولا يسعه الجهل به والشك فيه، فاعلم كيف ترى الفضل لأهل الفضل تكن من أهل الفضل. فنسأل الله أن يتقنا يولائهم يوم ظهور جاههم عند أعدائهم وأوليائهم بحوله وطوله.

## باب: الكلام في المقدمة التي تشتمل على السمعيات التي يجب الإيمان بها، والعمل بما يكتسب من أوامرها، ويجتنب من نواهيها.

اعلم - أيها المسترشد - أن كل ما تقدم من الست مقدمات إنما هي قواعد لصرح هذه المقدمة، وأصول الشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء. ولا جرم أن الدنيا هشيم تذروه الرياح بشهادة الله - تعالى<sup>1</sup>، وأم دفر بشهادة رسول الله - عليه السلام<sup>2</sup>، وسكانها نسور قشاعم<sup>3</sup>، وليوث ضراغم<sup>4</sup>، وذئاب عواتم<sup>5</sup>، بشهادة التجارب، لما جلبوا عليه من الكبر والعجب والرياسة، وحب الغلب والافتراس، والجمع، والمنع، والغصب، والظلم... إلى أربعين خلقا قبيحا [ص: 83] عددها أرباب القلوب.

فهذه حالة الدنيا وأهلها، ثم إن الله - تعالى - نظر إليها بعين اللطف - الذي هو أهله -، فأراد أن يجعلها جسرا إلى الآخرة: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْعَنَى﴾<sup>6</sup>، فاختار منهم أفذاذا من عقلائها، واصطفاهم لقريبه، وهداهم برحمته، وعصمهم بفضله،

<sup>1</sup> - قال - سبحانه: ﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيما تذروه الرياح﴾: الكهف / 45.

<sup>2</sup> - قال الزبيدي: (سميت الدنيا أم دفر.. لما فيها من الآفات والدواهي)، التاج، (مادة: دفر): 209 / 3، وذكر الهيثمي نص حديث روته قيلة بنت مخزومة، ورد فيه ذكر عبارة: "يا دفار" (بمعنى يا متنتنة)، وهو لفظ سبة سبها به أيوب بن أزر الذي نزع منها بناقما إثر موت أخيه حبيب زوجها، فذهبت تشتيكه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولم يرد في رواية قيلة وصف للدنيا بأنها "دفر"، كما أن الكلام - فيما روت - غير منسوب للرسول - صلى الله عليه وسلم. وقد علق الهيثمي على حديثها قائلا: ﴿رواه الطبراني ورجاله ثقات﴾ انظر: المجمع: 10 / 6 و 12.

<sup>3</sup> - القشع على من الرجال والنسور والرخم لطول عمره، وقيل هو الضخم المسن من كل شيء وأيضا الأسد لضخامته، انظر: الزبيدي - التاج: 38 / 9.

<sup>4</sup> - الضرغم والضرغام هو الأسد الضاري الشديد المقدام، انظر: م، س، (مادة: ضرغم): 374 / 8.

<sup>5</sup> - عتم الطائر تعتيما، رفر على رأس الإنسان ولم يبعد وحمل عليه فاعتم، ما نکض، انظر: القاموس المحيط، (مادة: عتم): 387 / 8.

<sup>6</sup> - النجم / 31.

وجعلهم سفرة بيته - تعالى - وبين أبناء جنسهم من خلقه حتى يبلغ الكتاب أجله، ويوفي كل ذي عمل عمله، وجعل لهم علامات، من آيات بينات، تقوم بها حجتهن، وتصدق لهجتهن، فأمرؤا، ونهؤا، وأنذرؤا، وبشروا، ووعدؤا، وأوعدؤا، وأوضحوا السبيل ﴿لِيَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>1</sup>. ومعلوم أن جميع ما جاءوا به من أحكام التكليف والجزاء عليه في الدنيا والآخرة، لا تدل عليه العقول - كما تقدم-، فإذا أردت تحقيق ما جاءوا به، فهو تخصيص أحد الجائزين الذي ليس للعقول فيه مجال. ويدخل تحت هذا قضية المشروع، والجزاء، وكيفية الجزاء، وتحديد الجهات التي يقع فيها الجزاء ك: القبر، والحشر، والصراط، والميزان، والحوض، والجنة، والنار... إلى غير ذلك من قضية الجائز الذي هو بحر لا ساحل له.

## فصل: [ أقسام ما جاءت به الرسل ]

وجميع ما جاءت به الرسل قسمان:  
قسم يجب الإيمان به، ويصح العمل بمقتضاه، وهي الأحكام الخمسة المتقدم ذكرها في صدر المعتقد التي هي: الرجوب، والتدب، والحظر، والكراهة، والإباحة.  
وقسم يجب الإيمان به، وهو ما تقدم ذكره آنفا من جزاء المكلفين بهذه الأحكام، والأخبار التي يقع فيها الجزاء، وسنذكرها على التفصيل عند فراغنا من تفصيل الأحكام - إن شاء الله تعالى -.

## فصل: [ أحكام التكليف ]

وأحكام التكليف قسمان: شروط وأعمال.  
\* فأما الشروط: فهي كل ما لا يدخل تحت الكسب، كالوقوت، والعقول، والبلوغ، وبلوغ الدعوة، وطهارة المال<sup>2</sup>، إلى غير ذلك.  
\* وأما الأعمال: فهي كل ما يدخل تحت الكسب، وهي العشرة أعراض التي تقدم ذكرها في أول الطلب، وهي تنقسم قسمين: باطنا وظاهرا.

<sup>1</sup> - النساء / 165.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( المال ).

- فالباطن منها سبع صفات وهي: الفكر، والعلم، والجهل، والشك، والظن، وخير النفس المرتبط بهذه الأعراض على وفق تعلقها والقصد بها.
- والظاهر ثلاث: الحركة، والسكون، والصوت.
- فبهذه الأعراض يقع كسب العباد معصية وطاعة، وعليها يقع الجزاء ثوابا وعقابا.

## فصل: [في تفصيل ما ينطلق على هذه المكتسبات من التسميات لغة وشرعا]

اعلم - أيها المسترشد - أن الشرع ما استنبط لغة - كما زعمت المعتزلة والخوارج - ولا غير لغة أخرى عما وضعت له، لكن خصص بعض التسميات ببعض ما وضعت عليه، فصارت عرفيا شرعيا مبنيًا على أصل الوضع. والدليل على صحة ما ذكرناه قوله - تعالى -: ﴿ إِنْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا <sup>1</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ <sup>2</sup>، وقال: ﴿ فَإِنَّمَا يَسْمُنَاهُ بِلِسَانِكَ <sup>3</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ وَنَزَّلْنَا مُلْكًا عَلَىكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ <sup>4</sup>... إلى غير ذلك من الآي والأخبار والإعراب، والتبيان هو الإفهام. ولو كان في الشرع لغة مستنبطة أو مقيدة عما وضعت له لم يصح فهم ولا تبين، ولا قامت على المكلفين حجة باللغة، فقد بطلت <sup>5</sup> دعوى المعتزلة والخوارج. واعلم أن مقصودهم في هذه الدعوى أن يصيروا المعاصي كفرا من جهة التسميات، حتى يوجبوا بها الخلود في النار، في تفصيل لا يحتمل هذا الوسط بسطه.

والذي ينبغي أن يفضل من هذه التسميات الشرعية ما لا يد من معرفته للمكلف مما يدخل تحت كسبه، ومما يجري به عليه فيما أطلقه الشرع من الأسماء على المكتسبات: الإيمان، والإسلام، والكفر، والشفاق، والفسوق، والطاعة، والمعصية، والإصرار، والإحباط، والتوبة... إلى غير ذلك. وعلى هذه

<sup>1</sup> - الزخرف / 3.

<sup>2</sup> - الشعراء / 195.

<sup>3</sup> - مريم / 97 والدخان / 58.

<sup>4</sup> - النحل / 89.

<sup>5</sup> - في الأصل: ( بطل ).

التسميات تدور حتى المعاملات والمثوبات. وبين أصحابنا فيها وبين أهل الأهواء عريض من القول، ولكن يعتمد منها على ما يشهد له اللسان - كما شرطنا-.

\* **فأما الإيمان:** فعلى ضربين: حقيقة ومجاز؛ فالحقيقة هو التصديق، فكل مؤمن مصدق، وكل مصدق مؤمن، قال - تعالى -: ﴿ **وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا حَادِقِينَ** <sup>1</sup> ﴾ أي مصدق، وقال: ﴿ **حَالِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتَهُ، وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تَوَعَّدُوا** <sup>2</sup> ﴾، أي تصدقوا، ومن أسماء الله - تعالى -: "المؤمن"، أي المصدق لأوليائه في إقرارهم بألوهيته ونبوة أنبيائه. فكل من صدق خيرا فقد آمن به، إلا أن الشرع نصب هذه التسمية لتصديق مخصوص وهو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، لكنه يتقسم قسمين: ظاهرا وباطنا. فالباطن خير القلب عن علم لا شك فيه، والظاهر عبارة اللسان عما في القلب من الخير الصديق.

وأما المجاز فهو ظاهر أعمال الدين من صلاة وزكاة وصيام... إلى غير ذلك، وتسمى "إيمانا" لكونها فرعا عن الإيمان، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورا له، وكان منه بسبب: جاء عنه - صلى الله عليه وسلم -: ﴿ **الإيمان بضع وسبعون شعبا أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق** <sup>3</sup> ﴾، فهذا هو الإيمان المجازي الذي هو ثمرة [ص: 84] الإيمان الحقيقي.

\* **وأما الإسلام:** فهو الاستسلام والانقياد، إلا أن الشرع خصه أيضا بإسلام مخصوص، فمن أسلم باطنا بالاعتقاد، وظاهرا بالقول والانقياد، واستمر على ذلك إلى الوفاة، فهو مؤمن حقا ومسلم حقا عند الله وعندنا.

\* [ **النفاق** ]: ومن أسلم بظاهر من القول وهو يخفي نقيض ما يظهر، فهو مسلم بظاهره كافر بباطنه، قال - تعالى -: ﴿ **قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ** <sup>4</sup> ﴾، يعني التصديق الباطن، وهذا الحال هو المسمى "نفاقا"، وهو مأخوذ في

<sup>1</sup> - يوسف / 17.

<sup>2</sup> - غافر / 12.

<sup>3</sup> - عند البخاري: ﴿ بضع وستون ﴾، وهذا الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري في الصحيح:

(كتاب: الإيمان، باب: أمور الإيمان): 1 / 51، رقم: 9، وأخرجه مسلم في الصحيح: (كتاب: الإيمان، باب: بيان عدد

شعب الإيمان): 1 / 63، رقم: 35.

<sup>4</sup> - الحجرات / 14.

اللسان من نفق اليربوع<sup>1</sup>، وهو باب مبهم في جحره مهياً للفرار إذا ضيق عليه. قال امرؤ القيس:  
[الطويل]

« ترى الفأر في مستنقم القائم<sup>2</sup> لأجبا # على جدد<sup>3</sup> الصحراء من سد ملهب<sup>4</sup>

خفاهن من أنفاقهن<sup>5</sup> كأنمـا # خفاهن ودق من عشي مجلب<sup>6</sup>،

فاختصه الشارع. من يظهر بعض الطاعات خوف السيف، ويخفي الكفر في باطنه.

\* وأما الكفر: فهو الستر والتغطية، قال الشاعر: [الكامل]

« ..... # في ليلة كفر النجوم غمامها<sup>7</sup> »<sup>8</sup>،

فكل من ستر شيئاً فقد كفره، إذ الجاحد لربه سائر لنعمة، مكذب لرسله، والكافر يحدد بقلبه  
ولسانه، والمتناقض يحدد بقلبه ويقر بلسانه، والمؤمن يقر بلسانه وقلبه.

وأما من آمن بقلبه وأظهر العناد فقد تقدم الكلام في حكمه عند كلامنا في صدر الكتاب على  
أحكام التكليف، واستشهدنا على كفره بالآي والأخبار.

\* وأما الفسق: فهو الخروج عن الشيء، تقول العرب: فسقت الرطبة إذا خرجت عن كمها،  
فاختصه الشارع بالخروج عن الطاعة، فإن كان خروجاً كلياً فهو بمعنى الكفر، وإن كان بعضياً فهو  
بمعنى المعاصي التي دون الكفر.

1 - اليربوع: دويبة نحو القارعة، لكن ذئبة وأذناه أطول منها ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة، والجمع: يرباع،  
والعامة تقول: جربوع، انظر: المصباح، (مادة: ربع): 1 / 263.

2 - القاع: المستوي من الأرض، وزاد ابن فارس: الذي لا ينبت، انظر: المصباح، (مادة: قوع): 2 / 205.

3 - الجدد: الأرض الغليظة، وقيل الأرض الصلبة وقيل: المستوية، انظر: التاج، (مادة: جدد): 2 / 315.

4 - الملهب: اللهب والألحوب اجتهد الفرس في عدوه، حتى يثير الغبار، أي يرفعه، ويقال للفرس الشديد الجري المثير  
للغبار ملهب وله ألحوب، انظر: م، س، (مادة: لهب): 1 / 475 - 476.

5 - خفاهن: أظهرهن، والأنفاق: أسراب تحت الأرض يكون لها مخرج من موضع آخر: م، س، (مادة: نفق): 2 / 328.

6 - البيتان في ديوان امرئ القيس، ص: 51.

7 - في المخطوطة: « في ليلة كفر النجوم غيومها »، والصحيح ما سجلناه في المتن. وكفر بمعنى غطى وستر.

8 - هذا عجز بيت شعر للبيد بن ربيعة العامري، وصدره هو:

« يعملو طريقة متنها متواترا # ..... »، انظر: المعلقات أو القصائد العشر الطوال، من

شرح وتعليق: أحمد بن الأمين الشنقيطي، ط: 1 القاهرة: 1329هـ/1911م، ص: 38.

\* وأما الطاعة: في الشرع فهي امتثال أمر الله - تعالى-، وهي في اللسان الانقياد والمتابعة.  
\* والمعصية: مخالفة الأمر، وهي في الشرع مخالفة أمر الله - تعالى-، وترجع في اللسان إلى الشدة،  
يقال: عصي الزرجون<sup>1</sup> إذا اشتد وصلب.

ولا تسمى الطاعة والمعصية في الشرع إلا إذا كانتا مرادتين للطائع والعاصي ما لم يكن إكراها.  
فإذا واقعها المكلف وهو غافل عنها أو مكره عليها، لم يكونا طاعة أو معصية في الشرع. مثال ذلك:  
إن أكراه الكافر على الإيمان وهو يضمن الكفر لا يخرج به عن الكفر، وإكراه المؤمن على الكفر وهو  
يضمن الإيمان لا يخرج به عن الإيمان، وكذلك المكلف إذا ارتكب النهي قاصدا سمي عاصيا لغة وشرعا،  
وإذا فعله ناسيا سمي عاصيا لغة وشرعا، وقد تقدم الكلام على ذلك في قصة "آدم" - عليه السلام -.

\* وأما اللطف: في الشرع فهو خلق القدرة على الطاعة التي هي سبب التنعم في الآخرة، فإذا كان  
متصلا سمي عصمة في حق الأنبياء -عليهم السلام-، وحفظا في حق الأولياء - رضي الله عنهم -.  
والفرق بينهما أن المعصوم لا يعصي ولا يجوز أن يعصي إجماعا. وأصله في اللسان [الحفظ]<sup>2</sup>. والحفوظ  
لا يعصي ولا يجوز أن يعصي إجماعا، وأصله في اللسان فعل الخير بالمطلوب به على أي وجه كان، قال  
- تعالى -: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ، يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>3</sup>، والرزق عند أهل الحق ما انتفع به المستنفع.

\* وأما التوبة: في الشرع فهي الرجوع إلى طاعة الله - تعالى- بعد الخروج عنها بالمعصية، وفي  
اللسان: الرجوع، تقول العرب: تاب، وآب، وأناب، وقفل، إذا رجع إلى المكان الذي خرج منه.  
\* وأما الإصرار: في الشرع فهو الإدمان على المعاصي فعلا وطلباً وتخيُّلاً. وهو في اللسان الشد  
والربط على الشيء، تقول العرب: أصررت الشيء أصره.

\* وأما الإحباط: فهو الإفساد والإهلاك، وهو في الشرع فساد العمل بأن لا يكون عليه أجر.  
\* وأما المغفرة: فهي في اللسان الستر والتغطية، وفي الشرع درء الطلب، فكأن الله - تعالى- إذا  
درا عن المعاصي العقاب ستر عليه المعصية.

<sup>1</sup> - الزرجون كقربوس شجر العنب، أو قضبانها والخمرة، انظر: القاموس المحيط، (مادة: زرنج): 53 / 2.

<sup>2</sup> - ما بين معقنين ساقط في المخطوطة الأصلية.

<sup>3</sup> - الشورى / 19.

\* وأما القبول: فهو في اللسان الأخذ، وفي الشرع الجزاء على فعل [من الأفعال]<sup>1</sup> الصالحة، فهو على صورة الأخذ، قال - تعالى -: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ؟! ﴾<sup>3</sup> أي يجازي عليها جزاء حسنا.

\* وأما الثواب: فهو في اللسان الرجوع، من ثاب يثوب إذا رجع، وفي الشرع الجزاء على العمل الصالح، فكأن الله - تعالى - رد إليه جزاء عمله.

\* وأما العقاب: فهو في اللسان الشيء يعقب الشيء، فاختصه الشارع بالعذاب على المعصية حيث وقع بعدها.

\* وأما الوعد: فهو في اللسان بالخير إذا كان مطلقا، وإذا كان مقيدا كان في الخير والشر، قال - تعالى -: ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْتَنَا وَوَعَدَهُ ﴾<sup>4</sup>، وقال الشاعر: [الطويل]

« وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتَهُ أَوْ وَعَدْتَهُ # لَمُخْلَفٌ إِيْعَادِي وَمَنْجَزٌ مَوْعِدِي »<sup>5</sup>

وقال في المقيد: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارِ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾<sup>7</sup>، ثم قال بعد ذلك في المقيد أيضا: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>8</sup>.

\* وأما الوعيد: في اللسان فلا يقع إلا في الشر مقيدا كان أو مطلقا، وعلى هذه الوتيرة [ص: 85] ورد به الشرع.

فهذه تسميات لبعض تفاصيل أفعال المكلفين وأقوالهم ورد بها الشرع، ولها أصل في اللغة، ومنها الهدى، والضلال، والطبع، والختم... إلى غير ذلك، وقد تقدم الكلام في تسمية هذه الأحوال

<sup>1</sup> - ما بين المعقنين ساقط في الأصل.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( لم ).

<sup>3</sup> - التوبة / 104 .

<sup>4</sup> - الزمر / 74 .

<sup>5</sup> - ويروى العجز: « ..... # ليأمن ميعادي ومنجز موعدي ».

<sup>6</sup> - والبيت لعامر بن طفيل، انظر: الزبيدي - التاج: 2 / 536.

<sup>7</sup> - التوبة / 68 .

<sup>8</sup> - المائدة / 9 . وفي الأصل: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ وهو خطأ، وما أثبتناه الصحيح.



وحقيقتها عند الكلام في خلق الأعمال وإرادة الكائنات، وكذلك تسميات الطاعات المخصصة كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد.

\* **فالصلاة في اللسان:** الدعاء، قال - تعالى - لنبيه: ﴿ **وَصَلِّ عَلَىٰ هَٰذَا** ﴾<sup>1</sup>، أي ادع لهم، وكذلك صلاة الملائكة على النبي - صلى الله عليه وسلم - دعائهم، وكذلك الصلاة التي أمرنا بها صلى الله عليه وسلم، لكن الشرع خصص هذه التسمية بمجموع أكوان، وإذا كان من جملتها الدعاء، وهو ﴿ **مِنْ الْعِبَادَةِ** ﴾ - كما جاء في الخير<sup>2</sup> -، فسميت الجملة في الشرع صلاة لأجل الدعاء فيها، لا سيما أنه لم يأت في الشرع دعاء مقروض في أكثر المذاهب إلا فيها، وهو قوله: ﴿ **اهدنا الصراط المستقيم** ﴾<sup>3</sup>، وفي هذا الدعاء طلب خير الدارين، والسلامة من شر الدارين. وقيل إنما سميت صلاة، وأصلها في اللسان المصلى، وهو الذي يلي السابق من الخيل في الحلبة<sup>4</sup>، لكون رأسه عند صلوى السابق، وهما عرقان في الفخذ<sup>5</sup>، والصلوات التي قال الله - تعالى -: ﴿ **قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَطْلُوتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا** ﴾<sup>6</sup> أي دينك، ومعظم الدين الصلاة، والمختار القول الأول.

\* **الزكاة:** وهي في اللسان على وجهين: طهارة وزيادة، فما تطهر قالوا: زكا، وما نما وتريد، قالوا: زكا. فسميت في الشرع زكاة من الوجهين، لكونها تطهر المال من حيث الربا والبيوع الفاسدة، والتصرف فيه بغير علم، وتريد المتفق منه الجنة، ومن الأجور عشر أمثالها إلى سبعمائة وزيادة.

\* **الصوم:** وهو في اللسان الجنس لكل ما يحبس: قال الشاعر: [البسيط]

« **خيل صيام وخيل غير صائمة** <sup>7</sup> # **تحت العجاج وخيل تغلك اللجما** »<sup>8</sup>،

<sup>1</sup> - التوبة / 103.

<sup>2</sup> - تقدم تخرجه، انظر الألباني - صحيح الجامع الصغير: 1 / 641، رقم: 3407.

<sup>3</sup> - الفاتحة / 6.

<sup>4</sup> - في الأصل: ( في الحملة ).

<sup>5</sup> - راجع مثلاً: المصباح المنير، ( مادة: صلى ): 1 / 418.

<sup>6</sup> - هود / 87.

<sup>7</sup> - ويروى: « خيل صيام وأخرى غير صائمة »

<sup>8</sup> - البيت للتابعة الذبياني في قصيدة مطلعها:

يعني محبوسة عن الزحف إلى العدو، فاختص في الشرع بجنس المكلف نفسه عما يصل إلى الخوف، وما يوجب الغسل، عدا ما وقع في الحلم، فإنه يوجب الغسل، ولا يمكن المكلف حبسه.

\* **الحج:** وهو في اللغة القصد، فكل من قصد شيئاً فقد حجّه، واختص في الشرع بقصد مخصوص، إلى جهة مخصوصة، على وجه مخصوص.

\* **الجهاد:** وهو مأخوذ من الجهد، وهو غاية النصب والتعب في مهمات الأمور، فاختص في الشرع بمفاقسة الأعداء، وتعب القلوب والأبدان في بذل النفوس في مرضاته - تعالى - كما قيل:

« **يجود بالنفس إذ من الجواد بها # والجود بالنفس أقصى غاية الجود** »<sup>1</sup>.

فهذه - رحمه الله - تسمية الطاعات مقتضية من لسان العرب جملة وتفصيلاً، وكذلك القول في تسميات سائر الطاعات والمثوبات.

فقد صحت التسميات - بحمد الله تعالى - لغة وشرعاً، وبطل ما عولت عليه الخوارج والمعتزلة من ادعاء تغير اللغة في الكتاب والسنة. ولولا الخروج عن الوسط الذي شرطناه لامتد الكلام في تفصيل تسمياتها واعتراضات الملحدة المبتدعة على حقائقها ودفع الاعتراض بالأدلة عقلاً ونقلًا، ولكن في أقل قليل أدل دليل، فإن أردت الزيادة فعليك بالكتب المبسطة، التي أحلتك عليها في أول المعتقد.

## فصل: الكلام في الروح، والنفس، والأجل

ثم نعطف بعد ذلك على الكلام في السمعيات التي تتضمن المستقبلات من أنباء الآخرة، التي يجب الإيمان بها، وتفصيل بعض أحوالها، والرد على من أنكر أو قدح فيها من أهل الإلحاد والبدع بأقرب ما تيسر من الأدلة - إن شاء الله تعالى -. والذي لا بد من الاعتناء بالكلام فيه من تفاصيل المستقبلات، كيفية الموت، وسؤال القبر، وعذابه، ونعيمه، والإعادة، والحساب، وحكم المجانين، وأولاد المشركين،

---

« بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما # واحتلت الشرع فالحيين من إضما »، انظر ديوانه (صنعة ابن السكيت)، تح: شكري فيصل، ط: دار الفكر، مطابع دار الهاشم، بيروت: 1968، ص: 112.

<sup>1</sup> - البيت لمسلم بن الوليد كما في مجمع الأمثال للميداني: 1 / 95، وفي: الإيضاح في علم البلاغة، لجلال الدين القزويني، ط: 4 دار إحياء العلوم، بيروت: 1998، ص: 172، ويروى:

« تجود بالنفس إذ أنت الضنين بها # والجود بالنفس أقصى غاية الجود ».

ومن لم يكلف ولا بلغته الدعوة من البالغين، والصحف، والميزان، والخوض<sup>1</sup>، والشفاعة، والصراط، وبقاء أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار أحياء إلى الأبد. ثم تقتصر من هذه الفصول على القصد إلى أنهج سبيل وأقرب دليل مخافة التطويل.

## فصل: [توضيحات أولية]

ينبغي قبل الخوض في هذه الفصول أن نقدم عليها ستة مسائل نبهنا عليها في صدر المعتقد بما فيه مقنع لمن فهمها:

المسألة الأولى: إثبات حصر العالم في الجواهر والأعراض، وقد أشرنا إلى ذلك عند كلامنا في الرد على غلاة الباطنية وبعض الفلاسفة في أمر الروح، وكوهم يخطون خبط العشواء في إثبات ما لا دليل عليه.

المسألة الثانية: في إثبات كون الجواهر متماثلة، وقد بينا ذلك عند كلامنا في حد المثليين والخلافيين، وذكرنا أن أول مغالط في هذه المسألة "إيليس"، حيث فضل النار على الطين، وفند حكم الباري - تعالى - في أمره له بالسجود لآدم لكونه خلق من طين.

المسألة الثالثة: إثبات اتحاد الجواهر بأعراضها [ص: 86] وأحكامها، وأما لا تحتاج في ذلك إلى التأليف مع أمثالها ولا إلى البنية والعلة... إلى غير ذلك مما هذوا به؛ حيث صيروا العوائد وجوباً، وقد بينا ذلك عند الكلام في حدث العالم، وزدناه بياناً عند الكلام في إثبات الإدراكات وتعلقها بالمدركات.

المسألة الرابعة: إثبات استحالة بقاء الأعراض، وقد أثبتنا ذلك عند كلامنا في الطريقة الثانية في إثبات حدث العالم من الكتاب عند كلامنا في شرح قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَرَوْحَهُ حَفَظُهُمَا﴾<sup>2</sup>.

المسألة الخامسة: وهي عمدة هذه المسائل، وهي إثبات أن الصفة لا تحكم إلا فيمن قامت به، ولا يجوز أن تتعداه. وقد أثبتنا ذلك عند الكلام في إبطال الطبع، فإننا بينا أن المتجاورات والتماسات في الجواهر لا يحكم بعضها في بعض، فإن ما يطرأ عند مجاورة الطعام وانملاء جلد المعدة من الشبع والري، إنما هو "عادة" لا وجوب، وكذلك حكم سائر المتجاورات والتماسات.

<sup>1</sup> - في الأصل: (الخوض).

<sup>2</sup> - البقرة / 255.

**المسألة السادسة:** إثبات أن الحركة والسكون يحكمان في ثبوت الجواهر وانتقالها لأنفسها لا لجعل جاعل، فلا تحتاج الجواهر معها في اللبث والمسير لسواها من اعتماد، ولا معان، ولا محرك من جواهر آخر. وقد أثبتنا ذلك في أكثر الفصول المتقدمة في حدوث العالم، وإثبات الصفات المعنوية.

فمن حصل علم هذه الست مسائل هان عليه فهم كل ما يسمع بعد ذلك من خرق العوائد في الدنيا والآخرة والبرزخ، ومن لم يحصلها فليأس من تلج اليقين بتفاصيل أحوال المعجزة والكرامة، فكيف بأحوال البرزخ والقيامة، وغايته التقليد. ولو أنصف من هذه حاله لأقر أن الأمر كذلك، لكن قد يمن الله - تعالى - عليه بأن ينتظر في المعجزة نظرا جميلا، فتدله على صدق الرسول - عليه السلام - في جميع ما أخبر به عن الله - تعالى -، ومما أخبر به عن أحوال القيامة والبرزخ، فيؤمن بما سمع منها على الجملة. فإذا اتسع قلبه خاطر الاستبعاد في التفصيل حتى يقول: كيف توزن أعماله وهي معدومة؟ ويعذب في قبره ونحن لا نرى عذابه ولا نسمعه؟... إلى غير ذلك، فإذا دهشته هذه المخيلات فزع إلى الدليل على صدق الرسول، وصدق بهذه الأمور، ﴿والله عليه بخاتم الصدور﴾<sup>1</sup>.

## فصل: في تسمية الروح وحقيقتها

الروح مشتقة من الريح، لكونها لا ترى، كما لا ترى الريح. وسميت نسمة من النسيم، وهي الريح اللينة. جاء عنه - عليه السلام -: ﴿نسمة المؤمن طائر يعلق في شجرة الجنة﴾<sup>2</sup>، يعني روحه. وسميت نفسا، قال - تعالى -: ﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها﴾<sup>3</sup>، وجاء في حديث

<sup>1</sup> - التغاين / 4.

<sup>2</sup> - أخرجه النسائي عن كعب بن مالك، انظر: السنن (كتاب: الجنائز، باب: أرواح المؤمنين...)، 108 / 4، رقم: 2073، وأخرجه ابن ماجه عن نفس الصحابي: راجع: السنن (كتاب: الزهد، باب: القبر والبلى)، 1428 / 2، رقم: 4271، وصححه الألباني في: صحيح سنن ابن ماجه، ط: المكتب الإسلامي 1408هـ / 1988، 423 / 2، رقم: 680 و أخرجه ابن حبان في صحيحه: (كتاب: السير، باب: فضل الشهادة)، 513 / 10، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه.

<sup>3</sup> - الزمر / 42.

السوادي: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَبْضُ أَرْوَاحِنَا...﴾ الحديث، إلى قول "بلال"<sup>1</sup> - رحمه الله - أخذ بنفسه الذي أخذ بنفسك<sup>2</sup>.

فإن قيل: "بلال" كان أعجميا فلا حجة في قوله.

قلنا: قد أثبتنا سيد العرب والعجم - صلوات الله عليه - حيث أبقاها على قوله، ولم ينكر عليه، فخرج من مجموع هذه التسميات أن الروح جسم غير محسوس. وأما حقيقتها، فللناس فيها سبعة عشر قولاً، الحق منها في ثلاثة أقوال، وما سوى ذلك فإلحاد وبدعة وحيرة.

فأما أهل الإلحاد - وهم الدهرية والإلهمية من الفلاسفة - فقالوا بقدمها، واختلفوا في ماهيتها وكيفية قبضها، وتبعهم في ذلك القرامطة وبعض الروافض، وهم الذين عبدوا "عليا" - رضي الله عنه - حين تخيلوا الإلهية فيه من أجل الفيض الذي ادعته الملحدة، فحرقهم بالنار<sup>3</sup>.

وأما أهل البدع فهم غلاة الباطنية يستترون بالتصوف فيقرون بحدثها، إلا أنهم يعظمونها تعظيماً ينحو إلى الإلحاد، فيقولون: إنما جوهر بسيط لا يقبل التركيب، فيحاشونها من أن تحل في الأجسام أو تجاورها أو تقوم بها. ويزعمون أنها الحي العالم القادر والمدرك... إلى غير ذلك من فيضها من العنصر وعودها إلى العنصر، وأنها هي التي تحشر وتنعم ومعنوا وتعذب كذلك... في هذيانات يطول ذكرها. وما منهم ولا ممن قلدهم<sup>4</sup> من الفلاسفة من استدل بدليل ولا شبه شبهة سوى ججاج لا طحين

<sup>1</sup> - بلال بن رباح الحبشي (ت: 20هـ / 641) الصحابي الجليل ومؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم - شهد جميع الغزوات وتوفي بدمشق. روى له البخاري أربعة وأربعين حديثاً. انظر عنه: ابن سعد - الطبقات: 165/1/3 وما بعدها، وابن حجر - الإصابة: 273/1-274.

<sup>2</sup> - الشطر الأول جزء من حديث أخرجه البخاري عن أبي قتادة (كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الأذان بعد ذهاب الوقت): الصحيح (ضمن الفتح): 66 / 2، رقم: 595، وليس فيه قول بلال، وأخرجه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة (كتاب: المساجد، باب: قضاء الفائتة واستحباب تعجيله): 1 / 471، رقم: 680.

<sup>3</sup> - من الذين غلوا في علي - كرم الله وجهه - السببية الذين زعموا أن علياً نبي، ثم غلا ابن سبأ فيه حتى زعم أنه إله، ودعا إلى ذلك قوماً من غواة الكوفة، ورفع خبرهم إلى علي فأمر بإحراق قوم منهم في حفرتين، ولكن الإمام علياً أحجم عن إحراق من تبقى منهم لخوفه من شتم أهل الشام، كما خاف اختلاف أصحابه عليه، فنفى عبد الله بن سبأ إلى ساباط المدائن. انظر: البغدادي - الفرق بين الفرق، ص: 233.

<sup>4</sup> - في الأصل: (قلدوه).

فيها. وقد رددنا عليهم - بحمد الله - في صدر هذا المعتقد عند كلامنا مع إخوانهم النصاري بما فيه مقنع وشفاء لمن تأمل، فلا فائدة في عود ما فرغ منه، فهؤلاء المختلفون في الجدد المذكور.

وأما أهل الحيرة فهم مقلدة للإسلاميين، حيث قلدوا هؤلاء الأصناف في تعظيمها وتزويجها عن أحوال الجماهير، وعضدوا ذلك - على زعمهم - بأخبار ملفقة، لم تأت في الصحاح<sup>1</sup>، وربما تأولوا بعض الأمر على غير تأويله، وغايتهم بعد ذلك تعظيمها بالوصف مع الشك في ماهيتها.

وأما أهل الحق الذين حققوا [ص: 87] الستة مسائل المذكورة قبل هذا الفصل الذي منها: حصر العالم في الجواهر والأعراض، وأن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به... إلى غير ذلك، فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

- 1 - فمنهم من قال: هي جوهر من جواهر القلب، وهي العاقل الناطق العالم الذي تعلق عليه الخطاب، وحجتهم في ذلك قوله - تعالى -: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾<sup>2</sup>... إلى غير ذلك من الآي، وقوله - عليه السلام -: ﴿أَلَا إِنَّ فِي الْجَسَدِ مَضْغَةً...﴾ الحديث، إلى قوله: ﴿أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ﴾<sup>3</sup>، فقالوا: روح الشيء في اللسان أحسنه وأكرمه، وأحسن ما في الإنسان القلب بشهادة الله ورسوله، فالروح جوهر من القلب، وهو الذي خوطب عند أخذ الميثاق الأول.
- 2 - ومنهم من قال: إنه جسم لطيف مشافه لهذه الأجسام المحسوسة، وهو الذي يخرج من الجسد عند موت الجسد، ويبقى حيا في البرزخ إلى أن يرد إلى الجسر. ولا يعنون باللطيف ما زعمت الفلاسفة أنه لطيف غير مركب... إلى غير ذلك، وإنما يعنون بلطافته سرعة تفككه، وكونه خافيا عن الجواهر كجسم الهواء، ولهم على ذلك حجج من ظواهر الكتاب والسنة، مثل قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ إلى قوله: ﴿فَادْخُلِي فِي مَبَادِي﴾<sup>4</sup>، لكن يشاركونهم في الاحتجاج لهذه الآية القائلون بأن الجوهر من القلب.

<sup>1</sup> - في الأصل: ( في الصحاح ).

<sup>2</sup> - ق / 37.

<sup>3</sup> - هذا هو الشطر الأخير من الحديث المتفق عليه عن النعمان بن بشير: ﴿الحلال بين والحرام بين﴾، أخرجه البخاري في الصحيح، ( كتاب: الإيمان، باب: من استبرأ لدينه )، الصحيح: 1 / 126، رقم: 52، وأخرجه مسلم، ( كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات )، الصحيح: 3 / 1219، رقم: 1599.

<sup>4</sup> - الفجر / 27-30.

وأما الأخبار، فما جاء في حديث الإسراء من لقاء النبي -عليه السلام- الأنبياء عليهم السلام- في السماوات، وإخياره بتعوقهم وأشكالهم وألوانهم<sup>1</sup>. وهذا لا يصح في الجوهر الفرد مع إعلامه لنا أن أجسامهم مدفونة في الأرض، كما أخبر عن قبر "موسى" -عليه السلام-، وأنه مدفون على ساحل الأردن<sup>2</sup>، وأخبر أنه لقيه في السماء السادسة، وفي السابعة خير آخر<sup>3</sup>، وجاء عنه -عليه السلام- أن أجسام الأنبياء عليهم السلام- لا تأكلها الأرض<sup>4</sup>. فخرج من هذا الخبر أن أجسامهم في الأرض، ومعلوم بالتواتر أن جسده -عليه السلام- مدفون في الأرض.

**3 - ومنهم من قال: إن الروح هو الحياة، وهو مذهب القاضي أبي بكر<sup>5</sup> - رضي الله عنه -، ومذهب الإسفرائيلي، فلما كانت الحياة شرطاً في النظر والعلم والإرادة والقدرة وسائر الإدراكات التي صححت لها الكمال في جوهر القلب، كانت أولى بتسميتها روحاً، فكل روح حياة وكل حياة روح. فطولبوا من وجهين:**

- أحدهما: أنه إذا كان الروح [ هو ] الحياة، والحياة [ هي ] الروح وهو عرض، فهو رد لما قدمناه؛ إذ العرض لا يقوم بنفسه، ولا يتصف بأحكام المعاني، ولا يبقى، فكيف يصعد به ويسفل ويخاطب إلى غير ذلك؟!

- والثاني: أنه إذا كانت كل حياة روحاً، فحياة الباري - تعالى - روح، فسمي روحاً.

<sup>1</sup> - حديث الإسراء ينظر على سبيل المثال عند: مسلم - الصحيح (كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله إلى السماوات): 1 / 145، رقم: 162.

<sup>2</sup> - جاء عند مسلم عن أبي هريرة قال: ﴿ أرسل ملك الموت إلى موسى - عليه السلام - فلما جاءه صكه ففقا عينه، فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: فرد الله عينه وقال: ارجع إليه فقل له يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب ثم مه؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن؟ فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : فلو كنت لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر ﴾، انظر: الصحيح (كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسى): 4 / 1842، رقم: 2372. وقال ابن حجر: « الكثيب هو الرمل المجتمع، وزعم ابن حبان أن قبر موسى بمدين بين المدينة وبيت المقدس، وتعقبه الضياء بأن أرض مدين ليست قرية من المدينة ولا من بيت المقدس. قال وقد اشتهر عن قبر بأريحاء عنده كثيب أحمر أنه قبر موسى، وأريحاء من الأرض المقدسة»، انظر: فتح الباري: 6 / 442.

<sup>3</sup> - راجع حديث الإسراء السابق الذكر.

<sup>4</sup> - جزء من حديث أخرجه النسائي عن أوس بن أوس (كتاب: الجمعة، باب: إكثار الصلاة على النبي .. يوم الجمعة): السنن: 3 / 91-92، رقم: 1374، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي: 1 / 297، رقم: 1301.

<sup>5</sup> - يقصد الباقلاني.

فالجواب على الطلبة الأولى أن يقال: إذا كانت الجواهر متماثلة، وثبت لها الكمال بالأوصاف التي ذكرتم، والحياة شرط في تحصيلها فهي الروح، والجوهر لها تبع في هذه التسمية، فميت مات الجسد وانفصلت من أبعاضه المتماثلة أجزاء حيث سميت روحا للإبقاء من الشرف عليها بالحياة ومشروطاتها التي فضلنا بها على سائر جنسها من جواهر الجسد، فالحياة هي الروح. ورضي الله عنه فلقد شفى الغليل بهذه القولة، فإنها تحقق كل ما هذى به أهل الأهواء من تلك الدعاوي، وأرى أن هذا كان هو مقصوده في هذه القولة، ولما اعترض عليه بحديث التسمية قال: «إنما محل الروح لا نفس الروح»، من باب تسمية الشيء بما جاوره.

وأما الجواب على الطلبة الثانية في إلزامهم تسمية الباري - تعالى - روحا، فلا تلزمه، وكذلك في تسميته - تعالى - عارفا حين حد العلم بالمعرفة، فإن التسميات متلقاة من الشرع، وليس كل من أثبت حقيقة الروح لا يجوز في العقل أن تكون في سواها، لشهادة العقل بحصر العالم في الجواهر والأعراض. وها أنا أستنبذ لك قولة رابعة لم تخرج عن الثلاث، وربما تكون أولى من الثلاث بالصواب ورفع الخلاف، وذلك أن يكون الجوهر الحامل للعقل والنظر والعلم - كما زعموا - يفارق الجسد عند الموت مع أبعاض من الجسد. والجوهر والأبعاض أحياء بالحياة التي قامت بها، ويسمى الكل روحا لشرفه بالبقاء حيا على سائر الجسد الميت الفاني. فتسمى الجملة روحا، كما تسمى النار نارا، وهي من مجموع الضرام والحرارة والإحراق. وإذا كان ذلك كذلك ارتفع الخلاف في المذاهب الثلاث وتوافقت الأخبار.

## فصل: في الأجل

الأجل هو الوقت، لكنه لا يسمى أجلا إلا إذا ارتبط بسبب، تقول: بعث كذا نسيئة إلى أجل كذا، يعني إلى وقت معين. قال - تعالى -: ﴿وَبَلِّغْنَا أَجَلًا الَّذِي أَجَلْتُمْ لَنَا﴾<sup>1</sup>، فميت خصص [ص: 88] الوقت سمي أجلا. وحد الوقت "مقارنة متحدد متوهم لمتحدد معلوم". تقول: جاء زيد عند طلوع الشمس، فتجعل حركة الشمس وقتا لحركة زيد عند المجيء. فالوقت معلوم إضافي لحدوث متجددين معا.

<sup>1</sup> - الأنعام / 128.



وقد غلطت الفلاسفة في الأوقات حيث تخيلوا أنها أشياء، وزعموا أن البارئ - تعالى - موجود في أوقات لا نهاية لها. والدليل على بطلان ما تخيلوه أنه لو كان الوقت موجودا حادثا لاحتاج في إيجادها إلى وقت، وكذلك القول في وقت الوقت... إلى غير نهاية، وذلك محال. فأجل الحي الحادث هو الوقت الذي هو في معلوم الله - تعالى - أن يخلق الموت في محله، ثم قد يكون خلق ذلك الموت في ذلك المحل بسبب وبغير سبب، فإذا كان موت الإنسان بسبب من قتل أو مرض أو غير ذلك من الأسباب، فذلك السبب كان معلوما مرادا لله - تعالى - في الأزل كالموت والأجل.

وللمبتدعة على هذه الحقيقة اعتراضات هي أقل من أن يكثر بها، لا سيما مع قولهم: إن وقوع خلاف المعلوم محال لوقوع الضدين.

فإن قيل: فإذا كان هذا، فما يقال في الحديث الصحيح: ﴿إِنْ أَحَدٌ وَهَبَ بِعَضِّ عَمْرَةٍ لِدَاوُدَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - حِينَ عَرَضَ عَلَيْهِ<sup>1</sup>﴾

فالجواب: أنه كان في اللوح المحفوظ مكتوب أن عمر آدم كذا وكذا، إن لم يهب منه كذا، وفي معلوم الله أنه يهب داود منه كذا: ﴿يَمَحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ، وَمُنْجِذُهُ أَمُ الْكِتَابِ<sup>2</sup>﴾ الذي هو العلم الأزلي، الذي يستحيل تبدله، قال - تعالى -: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى لِّمَنْ هَدَىٰ<sup>3</sup>﴾، فالأجل الأقل هو المكتوب في اللوح المحفوظ، والأجل الثاني هو المعلوم، ولذا قال: ﴿لِمَنْ هَدَىٰ<sup>4</sup>﴾ وهو المقصود بقوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ<sup>4</sup>﴾، يعني الأجل المعلوم عند الله - تعالى -.

<sup>1</sup> - أخرجه الترمذي عن أبي هريرة، (كتاب: التفسير، باب: من سورة الأعراف)، وقال في عقبه: "هذا حديث حسن صحيح" انظر السنن: 249 / 5، رقم: 3076. وذكره الألباني في "صحيح سنن الترمذي"، ط: 3 / 52، رقم: 2459.

<sup>2</sup> - الرعد / 39.

<sup>3</sup> - الأنعام / 2.

<sup>4</sup> - النحل / 61.

## فصل: في الموت، وكيفية الموت عند الترع، وحكمه في الكفر، والإيمان، والتوبة، والإصرار

الموت عرض من الأعراض، والإيمان عرض من الأعراض، والحياة الحادثة كذلك، وكلاهما مما خلق لا يجوز بقاءه. فإذا أراد الله حياة عبد خلق فيها حياة بعد حياة إلى أن ينقضي أجله المعلوم - كما تقدم-، فإذا انقضى اقتطع عنه الحياة بخلق الموت فيه.

والدليل على أن الموت والحياة عرضان، أن المحل يقبل لنفسه - كما تقدم- عند الكلام في استحالة عروه، فإذا قبل الحياة ثم عري عنها وجد له ضدها الذي هو الموت، وسبيلها كسبيل الأكوان، وسبيل كل عرضين لا ضد لهما. فلو كان الموت عبارة عن عدم الحياة لوجب عدم المحل عند عدم الحياة لصحة القبول، ونحن نحس الجسم باقيا بعد فقد الحياة، فثبت أن الموت والحياة عرضان، قال تعالى: ﴿الْحَيُّ يَخْلُقُ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾<sup>1</sup>.

وإنما كيفية الموت. [أن الملائكة]<sup>2</sup> عند الترع يجذبون روحه من أعماق الجسد إلى الحلقوم، فإذا بلغت الحلقوم بدت له صفحة ملك الموت، فيتوقاها توفيا كلياً، ويخلق الله عند ذلك الموت في المحل. وعلى هذا الوجه يصح الجمع بين قوله - تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾<sup>3</sup>، وقوله: - تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّا لَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>4</sup>، وقوله - تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾<sup>5</sup>، فتوفي الملائكة حين يجذبها إلى الحلقوم، وتوفي ملك الموت بجذبها من الحلقوم، وتوفي الله - تعالى - بخلق الحركات فيها في الحاليتين. فتوفي الملائكة مجاز لكون القدرة الحادثة لا تتعلق بالخارج عن محلها، وتوفي الباري - تعالى - حقيقة بخلق الحركات فيها.

وأما حكم العبد عند المعالجة فهو راجع إلى الشرع، فإذا كان عالماً بالله ورسله، وسبق عليه الكتاب بالسعادة، صحبه العلم إلى أن يكشف له عن المغيبات شيء يقع له به علم الضرورة بالملائكة والجنة والنار وغير ذلك مما وردت به الأخبار في حكم الإيمان الذي تقع به السلامة في الآخرة من

<sup>1</sup> - الملك / 2.

<sup>2</sup> - في الأصل: (وإنما كيفية الميت عند الترع)، فأصلحتنا العبارة وأضافنا ما بين المعقنين لكي يستقيم التعبير.

<sup>3</sup> - الأنعام / 61.

<sup>4</sup> - السجدة / 11.

<sup>5</sup> - الزمر / 42.

الخلود في النار، ويستحق به الجنة إجماعاً. وإذا كان جاهلاً بالله ورسوله، أو شاكاً فيهما أو في أحدهما وسبق عليه الكتاب، وصحبه ذلك في المنازعة إلى وقت المعينة قبض كافراً، وثبت له الخلود في النار إجماعاً.

وكذلك القول في التوبة والإصرار في حق المؤمن والكافر حرفاً بحرف، قال - تعالى -:

﴿وليس توبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال: إني تبت الآن، ولا الذين يموتون وهم كفار﴾<sup>1</sup>، وإن سبق الكتاب بالتبديل في حق المؤمن والكافر وقع لا محالة، إذ ولا بد من وقوع المعلوم، لكن لا يقع التبديل في الفريقين إلا مع الإيمان بالغيب، قبل الخروج عن التكليف بالمعينة. والتكليف ثابت كما قال الصديق الأكبر "أبو بكر" - رضي الله عنه -:

«[<sup>2</sup> كتيبه حين يقبل إيمان المؤمن وتوبة المذنب]»، يعني في صحة العقل واستصحاب التكليف. وجاء في الصحيح: ﴿إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة...﴾ الحديث<sup>3</sup>، فهذا هذا، ولا حول ولا قوة [ص: 89] إلا بالله العلي العظيم.

## فصل: في عذاب القبر وسؤال الملكين

وهذا فصل يعظم خطره، ويتأكد الاهتمام به، لأنه أمر أنكره الملاحدة ومعظم المبتدعة، لما سبق لهم من رعوثة العوائد والوقوف مع المحسوسات.

فأما ثبوته، فقد جاء في الصحيح المستفيض الذي لا يمكن رده كحديث القبرين<sup>4</sup>، وتعوذه عليه السلام - منه حيث قال: ﴿أعوذ بالله من الكفر والفقر ومخاض القبر﴾<sup>5</sup>... إلى غير ذلك،

<sup>1</sup> - النساء / 18 .

<sup>2</sup> - بياض في الأصل.

<sup>3</sup> - تقدم تخريجه سابقاً.

<sup>4</sup> - حديث القبرين متفق عليه عن ابن عباس، أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب: الوضوء، باب: ما جاء في غسل البول) بلفظ: «مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقبرين فقال: ﴿إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة﴾: 1 / 322، رقم: 218. وأخرجه مسلم في الصحيح، (كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول): 1 / 240، رقم: 292.

<sup>5</sup> - أخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن مسلم بن أبي بكره عن أبيه، (كتاب: الرقائق، باب: ذكر ما يستحب للمرء أن يتعوذ بالله عز وجل من الفقر...): 3 / 303، رقم: 1028، وقوى إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه.

وعلى إثباته والتعوذ منه مضى عمل السلف. وإذا جوز العقل وقوعه المقدور، وصح في المنقول، فلا يبالى بمن أنكره. وقد سبق الكلام في أن الشرائع يستحيل أن تأتي بما يعارض المعقولات، وأما الاستعانة على فهم هذه المسألة وأمثالها على أصل الجواز فبالسنة مسائل التي تقدم ذكرها قبل الكلام في مسألة الروح.

فإن قيل : ما ذكرتموه يخالف المشاهدة، فإننا لا نرى الميت قاعدا، ولا نسمع سؤاله وجوابه، وكيف يجوز وقوعه تحت اللحد ومجيء الملكين له في التراب المصمد، والملائكة عندكم أجسام، والأجسام لا تتداخل؟! فهذه أحوال تناقض العقول وتكذب الحواس.

وسبيل الرد عليهم كسبيل ذلك في سائر الخوارق من المعجزات، والكرامات، والحشر، والنشر،... إلى غير ذلك. وقد تقدم الكلام في الستة المسائل المذكورة بالرد عليهم في جملة مسائل المعتقد.

وأما من أنكره من الإسلاميين المقرين بنقض الخوارق كالمعتزلة وسواهم فقد ظهرت عليهم إنكاره مخايل الإلحاد، فإنهم يلزمون إنكار المعجزات، وإنكار قلب العوائد، وكل ما أخبر به الأنبياء - عليهم السلام - من الملائكة، والجن، ودخول الملك بين "عائشة" - رضي الله عنها - والرسول - عليه السلام - معها في لحاف واحد، وهو يراه ويكلمه، وهي لا تراه ولا تسمع كلامه<sup>1</sup>. وكذلك [دخوله عليه]<sup>2</sup> بمحضر الصحابة - رضي الله عنهم - والوفود<sup>3</sup> إلى غير ذلك. وليس العجب من إنكار الملحد ذلك، فإنه لم يعد عقله حسه، وإنما العجب ممن ينكر بعض الخوارق مع إثبات بعضها، والأمر في الحالتين سواء، وهذا بمثابة من ينكر بعض الأنبياء ويثبت بعضهم، والأمر في الحالتين سواء. فسبحان من يحول بين المرء وقلبه.

<sup>1</sup> - ورد في الموضوع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث طويل : ﴿..فإن الوحي لم يأتيني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة..﴾، أخرجه البخاري عن عائشة، (كتاب: الهبة، باب: من أهدى إلى صاحبه وتحرى نساءه دون بعض)، الصحيح: 205 / 5، رقم: 2581، وأخرجه مسلم في الصحيح عن عائشة أيضا، (كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضل عائشة): 4 / 1896، رقم: 2447، ومن لفظه عنده: «قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿يا عائشة، هذا جبريل يقرأ عليك السلام﴾»، قالت: قلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. قالت: وهو يرى ما لا أرى».

<sup>2</sup> - أدرجنا ما بين المعقنين لزيادة الإيضاح.

<sup>3</sup> - منه حديث جبريل المشهور، أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب، (كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل)، انظر: الصحيح: 1 / 114، رقم: 50.

وأما ما استبعدوه من القعود في اللحد، وخرق الملائكة المصمد من الأرض، لكون استحالة تداخل الأجسام.

فنتقول: قعود الميت أولاً يحتمل أن يكون حقيقة أو مجازاً، فإن كان مجازاً فيرجع قعوده إلى هيئته للسؤال، وانتصابه لرد الجواب، كما يقال: فلان قصد للحصام وجثا بين يدي الحاكم، يعنون به انتصب للسؤال ورد الجواب، وإن لم يقعد. وإن كان قعود الميت حقيقة فيعدم من التراب فوقه أو تحته بقدر ما يقعد من جسده، وكذلك الملك ينعدم أمامه التراب ويوجد خلفه، وهذا بمثابة حركاتنا في جسم الهواء وحركات الحيتان في الماء، إذ جواهر الماء والهواء والتراب سواء - كما تقدم في حد المثلين -، فلا فرق بين من ينتقل في الماء أو في الهواء أو في التراب؛ إذ قد شهد العقل باستحالة انتقال متحيز حيث متحيز، ويحتمل أن يكون القعود للروح على الوجه الذي يقعد الجسد على مذهب من قال: إنه جسم لطيف، والقدرة صالحة لذلك كله. فليت شعري ما السبب الذي ضيق هذا الواسع لولا الخذلان وتقليد العوائد.

## فصل: [ كيف يحاسب ميتان ماتا في وقت واحد في مكانين متباعدين؟

### وكيف يعذب الميت ونحن نراه ساكناً وادعاً؟

فإن قيل: إذا زعمتم أن الملكين يأتيان الميت في الزمن الذي يلحد فيه، فما قولكم في رجلين أُلحدا في زمن واحد، إلا أن أحدهما أُلحد بالشرق والآخر بالمغرب، والجسم لا يكون في الزمن الواحد في مكانين. فكيف يصح ذلك؟

قلنا: لقد أعيت القدرة والقادر، وما المانع أن يأتي لكل واحد منهما ملكان، ولو كانوا عدد ربيعة ومضر. وقد قيل: إنهما الحافظان، بدليل قولهما للمؤمن: ﴿ **هَذَا صَالِحٌ فَلَقَدْ عَلِمْنَا أَن كُنْتُمْ لِمُؤْمِنًا** <sup>1</sup> - كما جاء في الخبر -، وقال - تعالى - : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ جَنَّاتُ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ** <sup>2</sup> .

فإن قيل: كيف يعذب الميت في قبره ونحن نراه ساكناً وادعاً؟

<sup>1</sup> - يشهد لهذا ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة في (كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر): السنن: 3 /

383، رقم: 1071، وحسنه الألباني في "صحيح سنن الترمذي": 311 / 1، رقم: 856.

<sup>2</sup> - المدثر / 31.

<sup>3</sup> - في الأصل: (دعا).

قلنا: أو من شرط المعذب أن يضطرب ويتخبط إذا عذب؟ وما المانع أن يعذب بعذاب الأولين والآخرين وهو ساكن، ويكون أنكى له وأضعف عليه؛ فإن في التخبط بعض الراحة على مجرى العادة، قال - تعالى -: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضيقًا مُقَرَّبِينَ﴾<sup>1</sup>، وقال - تعالى -: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّاةٌ﴾<sup>2</sup>، فأخبر - تعالى - أن الكافر يضيق عليه، وهو أنكى له، فإذا ضيق عليه لم يجد فراغا للتخبط، وهذا معلوم ضرورة.

فقد صح - بحمد الله - عذاب القبر وسؤال الملكين بمجوزات العقول، وما جاء في الشرع المنقول.

## فصل: في الإعادة

الإعادة بمثابة البداية في الحقيقة، لكنها سميت إعادة من العود، وهو رجوع الشيء إلى ما كان عليه قبل، قال - تعالى -: ﴿كُفَّ بِهَاجِهِمْ تَعْوِدُونَ﴾<sup>3</sup>، وقال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْبَلَدَ ثُمَّ يَعِيدُهُ﴾<sup>4</sup>، وقال - تعالى -: ﴿كُفَّ بِهَاجِهِمْ تَعْوِدُونَ﴾<sup>5</sup>، والكلام في الإعادة على ضربين: جوازا ووقوعا. والناس في أمورهم على ثلاثة أصناف، مبطل ومحقق ومقر.

فالمبطل على ثلاثة أصناف:

الصف الأول: أنكر البداية والإعادة. وهم الدمرية الطبيعية، وهم الذين أخبر الله - تعالى - عنهم أنهم قالوا: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا [ص:90] الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيِي وَمَا يَمْلِكُنَا إِلَّا الدَّمَرُ﴾<sup>6</sup>.

الصف الثاني: أثبتوا البداية وأنكروا الإعادة، وهم الذين أخبر الله - تعالى - عنهم أنهم قالوا: ﴿مَنْ يَعِيدُنَا؟ قُلْ<sup>7</sup> الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾<sup>1</sup>، وأجاب - تعالى - لمن قال: ﴿مَنْ يَعِيدُنَا؟

<sup>1</sup> - الفرقان / 13.

<sup>2</sup> - الهزلة / 8-9.

<sup>3</sup> - الأعراف / 29.

<sup>4</sup> - الروم / 27.

<sup>5</sup> - الأنبياء / 104.

<sup>6</sup> - الجاثية / 24.

<sup>7</sup> - في الأصل: ( قال ) بدل: ( قل ).

**الخطأ وهي رمية؟** فقال: **« قل يحييها الذي أنشأها أول مرة »**<sup>2</sup>. فلما أقرروا بالبداة ألزموا الإقرار بالإعادة؛ إذ هي كاللبدة، فلم يجدوا جواباً. وهؤلاء أرك عقولا من الصنف الأول، لأن الأول أنكر البدة والإعادة، وهؤلاء أقرروا بالبدة وأنكروا الإعادة، وهما سيان. فهم في ذلك بمثابة من رأى قصراً مبنياً وأقر بنيانه، ثم هدم فأحال أن يبنى مرة أخرى. ولا خفاء بغباوة هذا الصنف لكونه يحيل ما علم بجواز وقوعه بالدليل وعلم وقوعه حساً.

**الصنف الثالث:** أثبتوا البدة والإعادة، إلا أنهم أنكروا إعادة الأجسام وأقرروا بعودة الأرواح، وهم بعض الفلاسفة الإلهية، ومقلدهم<sup>3</sup> من غلاة الباطنية.

فأما الرد على الصنف الأول الذين أنكروا البدة والإعادة، فهو في إثبات حدث العالم بالأدلة القاطعة، وإثبات صناعه، فإذا ثبت حدثه، جوزنا عدمه وحدوثه بعد عدمه متى شاء صناعه وكيف شاء، وهذا بين لا خفاء به. ولو سلمنا للدهرية إثبات العناصر والكون والفساد الذي ادعوه لألزمناهم جوازا ما فسد مرة أخرى.

فإن قالوا: إنما تكوينه أول مرة بأسباب أوجبتها.

قلنا: الأسباب والمسببات عندكم أزلية؛ إذ ليس لكل شيء عندكم مفتتح، ومن قال متكم بحدوث الأسباب، ألزم حدوثها في بادئ حال على الوجه الذي حدثت فيه أولاً، وإذا كان ذلك فيلزمكم تجويز إعادةها على كل وجه ادعيتموه.

وأما من أقر بالبدة على وجه الاختراع، وأنكر الإعادة، فقد بينا جهله ومناقضته بما فيه [الكفاية]<sup>4</sup>.

وأما من أقر بإعادة الأرواح وأنكر إعادة الأجسام، فيقال لهم: لا يخلو أن تقولوا إن الأجسام قديمة أو حادثة.

فإن قالوا: هي قديمة رددنا عليهم بما رددنا على الدهرية حرفاً بحرف.

<sup>1</sup> - الإسراء / 51.

<sup>2</sup> - يس / 78-79.

<sup>3</sup> - في المخطوطة: (ومقلدهم) وهو خطأ.

<sup>4</sup> - ما بين معقنين ساقط في المتن، وجاء عند البغدادي في معنى ما سقط: «وأما الكلام على من أقر بالحدوث وأنكر الإعادة فوجه الاستدلال أن يقاس الإعادة على الابتداء، فإن القادر على إيجاد الشيء عن العدم ابتداء بأن يكون قادراً على إعادة أولى إذا لم يلحقه عجز»: أصول الدين، ص: 233.

وإن قالوا: إن الأجسام محدثة ولا تعاد، رددنا عليهم بما رددنا على من أقر بالبداة في الأجسام وأنكروا الإعادة حرفاً بحرف. ثم نقول: الأرواح التي جوزتم إعادتها هي أيضاً قديمة أو حادثة؟ فإن قالوا: قديمة ألحقناهم بالدهرية، وأقمنا الدليل على حدوثها بما أقمناه على حدث الأجسام والأعراض، إذ هي من جنسها - كما تقدم -.

وإن قالوا: هي حادثة.

قلنا: فلم جوزتم إعادتها، وأحلتم إعادة الأجسام الحادثة، ولا فرق بينهما؟! فلا يجدون جواباً. فهذه أوجه للرد عليهم من جهة الحقيقة، ثم ترد بعد ذلك مع التسليم الجدلي على من قال منهم بقدمها وحشرها دون الأجسام وبمحدثها وإعادتها دون الأجسام.

فأما من قال بقدمها وحشرها، فيلزمه تغير القلم من تسعة أوجه:

\* أولها: فراقه للعنصر بالفيض الذي ادعوه.

\* الثاني: نسبته إلى الأجسام بعد أن لم يناسب.

\* الثالث: إعادته إلى العنصر عند الموت بعد المناسبة.

\* الرابع: إعادته إلى الحشر بعد اللحق بالفيض.

\* الخامس: كونه في الفيض الأول يناسب الأجسام، وفي الحشر ينفرد بنفسه من غير فيض على الأجسام ولا مناسبة لها.

\* السادس: طروء النعيم والعذاب عليه بعد أن لم يطرأ.

\* السابع: تركيبه بعد أن كان بسيطاً بطروء الأغيار عليه في الافتراق والاجتماع والنعيم والعذاب.

\* الثامن: مطالبتهم بكيفية فيضها من الفيض.

\* التاسع: مطالبتهم بكيفية إفاضتها على الأجسام ونسبتها لها.

وهذه إلزامات لو ضربت أنوفهم بالخشب لما انفصلوا عن واحد منها أبداً، فإنما مبنية على جواز تغير القلم، وادعاء التغير في القلم فضيحة ووصمة لا يفوه بها عاقل. وقد أبطلنا هذه الدعاوي كلها فيما تقدم، وزدنا على الباطنية وإخوانهم والنصارى.

وأما من قال بحدثه<sup>1</sup>، فنقول لهم: أتقولون إن الأجسام قديمة أم حادثة؟

فإن قالوا: قديمة.

<sup>1</sup> - في الأصل: (من قال بحدثه).



قلنا: هذا تحكم منكم؛ حيث تدعون قدم بعض الأشياء وحدث بعضها من غير دليل مع ثبوت التغير في الكل، والتغير دليل الحدث، حيثما قدر. وأن قالوا: حادثة.

قلنا: هذا أشد في التحكم حيث تجوزون إعادة بعض المحدثات وتحيلون إعادة بعضها. فهؤلاء أصناف المبطلين الكفرة المنكرين للبعث الذين استوجبوا الخلود في النار بالإجماع المتواتر خبره.

## فصل: [دحض اعتراض الملحدة في الإعادة]

وللملحدة اعتراض في الإعادة نذكره، وذلك أنهم قالوا: أنتم تقولون: إن البهائم يحشرون وتقتص الجماء من القرناء، فإذا كان الإنسان يأكل لحوم الحياة من الأنعام وغيرها ويتمي جسده منها، فكيف يعاد بعينه إذا رجع من جسده كل جزء إلى صاحبه، والأجزاء عندكم لا تنقسم، فيجب نفوذه؟ قلنا: هذه من حثالة شبهاتكم. على أن كلها حثالة، فإن الإنسان يحتمل أن يقع نموه من غير ما زعمتم على مذهب أهل الحق من وجهين:

- أحدهما: زيادة أجزائه تخلق فيه من غير الغذاء.

- والثاني: زيادة أجزاء فيه من الجمادات كالخبز والماء وسائر المأكولات. وهذا هو الأظهر في حق الإنسان لقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا<sup>1</sup>﴾، أي زاد فيكم أجزاء من نبات الأرض، وأما السباع فالأظهر أن النمو فيها بأجزاء تخلق فيها لكونها مختصة بأكل [ص: 91] اللحوم، فقد اندفع الاعتراض.

وأما المخضرمون فهم أصناف من المعتزلة، فإنهم جوزوا إعادة الأجسام وقسموا الأعراض إلى ما يبقى وما لا يبقى، وهذا تقسيم فلسفي ذكره "الفارابي"<sup>2</sup> و"أرسطو" وغيرهما من أهل الأهواء، ثم

<sup>1</sup> - نوح / 17.

<sup>2</sup> - محمد بن محمد بن طرخان أبو النصر الفارابي، المعروف بالمعلم الثاني (ت: 339هـ / 950م)، أكبر فلاسفة المسلمين وشارح أرسطو، له مائة كتاب منها: "إحصاء العلوم" و"آراء أهل المدينة الفاضلة" و"السياسة المدنية" وغيرها: انظر ابن خلكان - الوفيات: 4 / 239، الصفدي - الوافي بالوفيات: 106 / 1 وغيرهما، وبروكلمان - تاريخ الأدب: 4 / 137 وما بعدها.

زعموا أن أزلا يبقى، وهذا تقسيم فلسفي، ومنها ما لا يجوز إعادته كالحركة والصوت والإرادة... إلى غير ذلك. ويلزمهم على هذا فتوق لا ترتق، منها:

\* الإعادة بمثابة البداية - كما تقدم-، فمن أحال بعض الجائزات ألزم إحالة الكل جوهرًا كان أو عرضًا.

\* ومنها تعجيز الباري - تعالى - عما يجوز له أن يفعل، وإذا جاز عجزه عن البعض جاز عن الكل.

\* ومنها معارضة ظواهر الكتاب كقوله - تعالى -: ﴿ **كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعْيِدُهُ** <sup>1</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ** <sup>2</sup>... إلى غير ذلك مما تقدم ذكره من الآي.

وأما الصنف المحق فهم أهل السنة والجماعة الذين يجوزون إعادة كل ما سبق من الجواهر والأعراض، لاتخاذ نسبة المقدور إلى القدرة، ونسبة القدرة إلى المقدور، قال تعالى: ﴿ **مَا خَلَقْتُمْ وَلَا بِعِثَتُمْ إِلَّا كُنُفٌ وَاحِدَةٌ** <sup>3</sup>، والنفس تنطلق على كل جوهر وعرض، وهذا هو الحق الذي يرغب فيه ولا يرغب عنه.

### فصل: [في اختلاف أهل السنة في انعدام الأجسام]

ثم إن أهل السنة اختلفوا، هل تنعدم الأجسام ثم توجد، أو ينعدم بعضها، أو تتبدد في البراري والبحار وبطون السباع والطير والحيتان ثم تجمع؟ ولم يرد قاطع سمعي على تعيين أحدها.

فإن قيل: لم تستدلوا على منكري الإعادة بقوله - تعالى -: ﴿ **كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعْيِدُهُ** <sup>4</sup>، والباقي لا يعاد، وإنما يعاد ما فني؟

قلنا: الخلق يحتمل في اللسان الاختراع والتطوير، وكلا الأمرين جائز، إلا أن الأظهر من الآي والأخبار التبدد والجمع، والله أعلم.

<sup>1</sup> - الأنبياء / 104.

<sup>2</sup> - الروم / 27.

<sup>3</sup> - لقمان / 28.

<sup>4</sup> - الأنبياء / 104.

## فصل: في كيفية الحساب وسماع العبد كلام ربه وإجابته إياه.

اعلم أن ما من بر ولا فاجر إلا يحاسبه الله يوم القيامة بلا ترجمان، وقد تقدم الكلام في صدر المعتقد عن هذه المسألة، لكن لم نحرّم<sup>1</sup> من ذكرها هنا بقصد تدريج أحوال المكلفين فيما يمت إلى المعقول، ويؤيده المنقول، من الموت إلى الخلود في أحد الدارين، فإذا وقف العبد بين يدي ربه - تعالى - عذمت الموانع من سمعه، وخلق الله له إدراكا يتعلق بكلامه - تعالى - وخلق له علما بمقتضى الكلام. وهذا مما يستوي فيه البر والفاجر، قال - تعالى -: ﴿فَوَرَبُّكَ لِنَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ إِنَّمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>2</sup>، وقال - تعالى -: ﴿فَلَنَسْأَلُ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلِنَسْأَلُ الْمُرْسَلِينَ، فَلَنَقْصُصَ عَلَيْهِمْ عَمَلَهُمْ، وَنَحْنُ بِمَا كَانُوا يُعْمَلُونَ﴾<sup>3</sup>، وقال - تعالى -: ﴿أَلَمْ أَحْمَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ إِلَّا تَعْبُدُونِ﴾<sup>4</sup>، والشیطان إنه لم يحدو عبدين إلى قوله: ﴿وَأَنْ مَحْبُودِينَ﴾<sup>4</sup>.

وأما الأخبار فما جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ﴿مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَيَسْأَلُهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجَمَانٌ﴾<sup>5</sup>، وكذلك في حديث ابن مسعود.. إلى قوله له: ﴿يَا بَنِي آدَمَ مَا نَحْنُ بِكُمْ بِي...﴾ الحديث<sup>6</sup>... إلى غير ذلك من الآي والأخبار.

فإن قيل: كيف يسمع الفاجر كلام الله - تعالى - وفيه تكرمة لسماعه؟

قلنا: هذا قول من لا يعرف كيفية الإكرام ولا الهوان. اعلم أنه ليس في سماع كلامه - تعالى - تكرمة ولا هوان، وإنما هو خلق إدراك متعلق بوجود الكلام، وعلم بأن الله هو الذي يكلمه، وهو أمر يتساوى فيه البر والفاجر، ثم يتصور الإكرام والهوان في تفاصيل مقتضيات الكلام، وقد وقع ذلك في مخاطبة الكلیم والرجيم.

<sup>1</sup> - في الأصل: (نحرّموا).

<sup>2</sup> - الحجر / 92.

<sup>3</sup> - الأعراف / 6.

<sup>4</sup> - يس / 60-61.

<sup>5</sup> - أخرجه مسلم عن عدي بن حاتم في (كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق ثرة)، انظر: الصحيح: 2

/ 703، رقم: 116 مكرر.

<sup>6</sup> - تقدم تخرج هذا الحديث سابقا.

أما الكلیم - عليه السلام - فقال له: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَامِي﴾<sup>1</sup>، وقال له: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾<sup>2</sup>، وقال له: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾<sup>3</sup>... إلى غير ذلك، فهذا مثاله هو سماع الكلام على جهة الإكرام. وأما الرجيم - لعنه الله - فقال له: ﴿أَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ، وَإِنْ عَلِمْتَ لِعَنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>4</sup>، وقال له: ﴿أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا، لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>5</sup>، وقال له: ﴿فَاهْبُطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا، فَاخْرِجْ أَنتَ مِنَ الصَّاحِرِينَ﴾<sup>6</sup>... إلى غير ذلك. فكذلك يقول في الآخرة للمؤمنين: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾<sup>7</sup>، ويقول للكافرين: ﴿أَخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾<sup>8</sup>، فلا تظن أيها الغالط أن الإكرام والهوان في سماع مجرد الكلام، ولكن انظر ماذا يقع للسامع عند الكلام كما قيل: [الطويل]

### « وَقَالُوا غَدًا مِيعَادُنَا النَّفَرُ عَنْ مَنْى # وَمَا سَرَنِي أَنْ اللَّقَاءَ مَعَ النَّفَرِ »<sup>9</sup>.

فهذه كيفية سماع الخلائق الكلام من الله - تعالى - عند الحساب، والرد على من زعم أن الكفار لا يجوز لهم سماع الخطاب.

وأما الجواب من المسؤولين فعلى ضربين: جواب المؤمن وجواب الكافر.

فأما جواب المؤمن عند التقرير، فبالاعتراف والإقرار لعلمه بأن الله - تعالى - بكل شيء عليم، وأن الحفظة أمناء الله العدول ما كذبوا عليه ولا غلطوا فيما كتبوا لديه. فأما وجوب إحاطة علم الله - تعالى - فبشهادة العقل من النقل - كما تقدم - . وأما عدالة الحفظة - عليهم السلام - فبتزكية الله

<sup>1</sup> - الأعراف / 144 .

<sup>2</sup> - طه / 13 .

<sup>3</sup> - طه / 41 .

<sup>4</sup> - ص / 77-78 . وفي الأصل: ( اخرج فإنك رجيم ) .

<sup>5</sup> - الأعراف / 18 .

<sup>6</sup> - الأعراف / 13 . وفي المخطوطة: ( فاخرج منها )، والصواب ما أثبتناه .

<sup>7</sup> - الزخرف / 68 .

<sup>8</sup> - المؤمنون / 108 .

<sup>9</sup> - البيت للشريف الرضي كما في ديوانه، ط: دار بيروت: ( د - ت ) : 511 / 1، وقد ورد في الأصل كما يلي:

« وَقَالُوا غَدًا النَّفَرُ # فَاَنْظُرْ مَا يَكُونُ مَعَ النَّفَرِ » .

— تعالى - إياهم حيث قال: ﴿ وَإِنْ عَلَيْكُمْ لِحَافُظِينَ، حَرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>1</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾<sup>2</sup>. ومعنى كرمهم في هذا الآي إنما هو أمانتهم وتريههم عن الكذب وشهادة الزور. وقد علم المؤمن في الحياة هذه الأوصاف في حق الله - تعالى - وملائكته، ويحشر على [ص: 92] علمه، فكيف يمكنه الإنكار، وحاشاه من ذلك بدليل قوله - تعالى -: ﴿ يَثْبُتَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾<sup>3</sup>، والقول الثابت هو الخير عن العلم المعتضد بالدليل.

وأما الكافر الجاحد بالله - تعالى - وصفاته العلى، ووجوب صدق خبره، وصدق من أخبر بصدقه من الأنبياء والملائكة عليهم السلام - فينكر، فيخرس لسانه، وتشهد عليه جوارحه بقبیح أفعاله، ويتلى عليه: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>4</sup>.

فإن قيل: فقد أخبر - تعالى - عن أصحاب الإفك أنهم ينكرون في الآخرة، فتشهد عليهم جوارحهم وهم مؤمنون!

قيل له: إنك نائم ورجلاك في الماء، أصحاب الإيمان صنفان: مؤمنون ومنافقون. فأما المؤمنون منهم فاقترضت الآية حدهم وتوبتهم حتى عاتب الله عليهم الصديق الأكبر لأن أقسم أن لا ينفق على "مسطح"<sup>5</sup>، فقال - تعالى -: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَا تَعْبَوْنَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ؟﴾<sup>6</sup>. فلما فرغ من حكم المؤمنين أخبر - تعالى - عن عقاب المنافقين الذين لم يحدوا ولا تابوا ولا عوتبوا، فقال - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ - يعني المنافقين - ﴿لَعَنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تُشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَسْمُهُمْ

<sup>1</sup> - الانقطاع / 10 - 12.

<sup>2</sup> - عبس / 15 - 16.

<sup>3</sup> - إبراهيم / 27.

<sup>4</sup> - فصلت / 22 - 23.

<sup>5</sup> - أخرج البخاري عن عائشة حديثا طويلا، مما جاء فيه: «وكان [أبو بكر] ينفق على مسطح بن أثاثة لقرابته منه، فقال: والله لا أنفق على مسطح أبدا بعد أن قال لعائشة [في قصة الإفك]، فأنزل تعالى: «...»، الحديث، انظر: الصحيح، (كتاب: الشهادات، باب: تعديل النساء بعضهن بعضا): 5 / 272، رقمه: 2661.

<sup>6</sup> - النور / 22 - 24.

وأيديمهم وأرجلهم ﴿ الآيات إلى قوله - تعالى -: ﴿ ويعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾<sup>1</sup>، فلعنهم الله في الدنيا والآخرة، وخصص عذابهم ومعرفتهم به في الآخرة<sup>2</sup>، لكونهم لا يعرفونه في الدنيا. فهذا مقتضى الآيات في قصة أصحاب الإفك، وحكم المؤمنين وحكم المنافقين، وهذا ذكر من حقق من المفسرين.

ومن الدليل على أن الكافر هو المنكر قوله - تعالى -: ﴿ ويوم نعشر أحماء الله إلى النار هم يوم يحون، حتى إذا جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون ﴾ الآيات، إلى قوله - تعالى -: ﴿ ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون ﴾<sup>3</sup>،<sup>4</sup> فظننتهم هذا هو الذي ورطهم في مضرة الإنكار وأوردتهم النار، قال - تعالى -: ﴿ يحلفون له كما يحلفون لكم ﴾<sup>5</sup>.

فإن ركنوا إلى حديث "عبد الله بن عمر" أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ﴿ أول مخطو يتكلمه في الإنسان يوم يخته على الأفواه من الرجل الشمال: فخته ﴾<sup>6</sup>. قيل لهم<sup>7</sup>: الإنسان ها هنا هو الكافر لا المؤمن العالم، فإن الله بكل شيء عليم كما قدمناه، قال - تعالى: ﴿ والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ﴾<sup>8</sup>.

وكذلك ما احتجوا به من الأخبار في هذه المسألة، ألا تسمع حديث "ابن عمر" - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ﴿ يدنني بالمؤمن يوم القيامة من ربه - عز وجل - حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه فيقول له: هل تعرفه؟ فيقول: ربه أعرفه،

<sup>1</sup> - التور / 23-25.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( فخصص عذابهم في الآخرة ومعرفتهم به ).

<sup>3</sup> - في المخطوطة: ( ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما كنتم تعملون ).

<sup>4</sup> - فصلت / 18-22.

<sup>5</sup> - المجادلة / 18.

<sup>6</sup> - أخرجه أحمد في "المستند"، عن عقية بن عامر: 4 / 151، وقال الهيثمي عنه: « رواه أحمد والطبراني وإسنادهما جيد »، انظر: المجمع: 10 / 351، وراجع كذلك: السيوطي - الدر المنثور في التفسير بالماثور، ط: دار الفكر، بيروت: (دست): 5 / 36.

<sup>7</sup> - في الأصل: ( قيل له ).

<sup>8</sup> - العصر / 1-2.

قال: فإني قد سترتها عليك في دار الدنيا، وأما أخفها لك اليوم، فيعطى صحيفة حسنته. وأما الكافر والمنافق فينادى بهم على رؤوس الخلائق: هؤلاء الذين خذبوا على الله - عز وجل -<sup>1</sup>. فسمى في هذا الحديث المقر المعترف مؤمناً، وسمى في الحديث الآخر المنكر الإنسان، فالإنسان هو الكافر، وكذلك في حيث "أبي هريرة" إلى أن قال - صلى الله عليه وسلم -: ﴿تَنطِقُ فَمِنْهُ وَلَحْمُهُ وَعَظَامُهُ بِعَمَلِهِ، وَكَذَلِكَ لِيُعَذَّرَ مِنْ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَنَافِقُ الَّذِي يَسْخَطُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَيْهِ<sup>2</sup>﴾.

وما كنت أمشي في هذه المسألة كل هذه التمشية مخافة التطويل لولا تحبط المجازفين في اقتفاء ما ليس لهم به علم. فهذه - رحمك الله - كيفية الحساب والسؤال والجواب من البر والفاجر.

## فصل: في أقسام أهل الخشر

اعلم أن أهل الخشر ينقسمون على أربعة أقسام: قسم إلى الجنة بغير حساب، وقسم إلى النار بغير حساب، وقسم يحاسبون، وقسم يتوقف في أمرهم لعدم التوقيف. فأما الذين يدخلون الجنة بغير حساب فتلاثة أصناف جاء بهم الخير: الحمادون لله - تعالى - في السراء والضراء، والذين كانت تتحافى جنوبهم عن المضاجع، والذين كانوا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر: أخرجه البخاري (كتاب: المظالم، باب: قول الله تعالى: ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾)، انظر: الصحيح: 96 / 5، رقم: 2441، وأخرجه مسلم - الصحيح، (كتاب: التوبة، باب: قبول توبة القاتل وإن كثر قتله): 4 / 2120، رقم: 2768.

<sup>2</sup> - أخرجه مسلم عن أبي هريرة، (كتاب: الزهد والرقائق): الصحيح: 4 / 2279 - 2280، رقم: 2968.

<sup>3</sup> - أخرج الحاكم عن عقبة بن عامر الجهني، أنه عليه السلام قال: ( ... يجمع الناس في صعيد واحد ينفذهم البصر، ويسمعهم الداعي، فينادي مناد: ﴿سيعلم أهل الجمع لمن الكرم اليوم ثلاث مرات، ثم يقول: أين الذين كانت تتحافى جنوبهم عن المضاجع؟ ثم يقول: أين الذين كانوا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله إلى آخر الآية، ثم ينادي مناد: سيعلم الجمع لمن الكرم اليوم، ثم يقول أين الحمادون الذين كانوا يحمدون الله ربه؟﴾، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح - وله طرق عن أبي إسحاق ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في حكمه، انظر: المستدرک: (كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة النور): 3 / 10، رقم: 3595.

وأما الذين يدخلون النار بغير حساب فتلاثة أصناف: المنكرون على الله ورسوله، والذين يؤذون الله ورسوله، والمصورون<sup>1</sup>.

فهذه ستة أقسام: ثلاثة للجنة وثلاثة للنار - كما وردت بهم الأخبار - . فهذان صنفان: ينقسمون قسمين: مؤمنون وكافرون.

ثم ينقسم الكفار في الحساب والعقاب والدركات أقساما لا يتضبط عددها<sup>2</sup>، ومتحدون في الخلود الأبدي في النار غير محاسبين.

وأما المؤمنون فينقسمون ثلاثة أقسام: قسم أريت سيئاتهم على حسناتهم، ثم ينقسمون في الحساب والدرجات والعقوبات أقساما لا تتضبط عددا، لكن تنحصر أحوالهم في قسمين: - قسم ينجو بعمله. - وقسم يفتقر إلى شفاعته غيره قبل العقاب، وقسم بعده - كما وردت به الأخبار - لكنهم يتحدون في دخول الجنة والنعيم.

- الصنف الثالث: أهل التوقف، وهم ثلاثة أصناف: أولاد الكفرة، والمجانين، وأهل الفترات.

\* فأما أولاد الكفار فجاءت فيهم ثلاثة [ص: 93] أخبار:

- أحدها: أنهم مغ آباءهم في النار<sup>3</sup>.

- والثاني: أنهم خدمة أهل الجنان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾، وراجع عن عذاب المصورين يوم القيامة ما جاء عند البخاري في الصحيح، (كتاب: اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة): 10 / 382، وما جاء بعدها.

<sup>2</sup> - في الأصل: ( لا تتضبط عدده).

<sup>3</sup> - قال ابن حجر: « واحتجوا [ أي القائلون بأن أبناء الكفار في النار]، بقوله تعالى: ﴿ رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ﴾، وتعقبوا بأن المراد قوم نوح خاصة. وأما حديث: ﴿ هم من آباءهم أو منهم ﴾، [ رواه مسلم في (كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتل النساء والصبيان...): 3 / 1364 - 1365، رقم: 1745]، فذاك ورد في حكم الحرب، وروى أحمد من حديث عائشة: سألت رسول الله عن ولدان المسلمين، قال: في الجنة، وعن أولاد المشركين، فقال: في النار... الحديث، وهو ضعيف جدا، لأن في إسناده أبا عقيل مولى هبة وهو متروك»، انظر: فتح الباري، ( ضمن شرح باب ما قيل في أولاد المشركين من كتاب الجنائز): 3 / 246.

<sup>4</sup> - قال ابن حجر: « وفيه حديث عن أنس ضعيف، أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبراني والبراز من حديث سمرة مرفوعا: ( أولاد المشركين خدمة أهل الجنة ) ، وسنده ضعيف»، انظر: الفتح: 3 / 246. أما الهيثمي، فقد أشار في حكمه عليه إلى أن في سنده عباد بن منصور وثقه يحيى القطان، وفيه ضعف وبقيته رجاله ثقات، انظر: المجموع:



- والثالث: أنهم يجمعون في الحشر وتوجع لهم نار ويؤمرون بالاقتحام فيها، فمن أقتحم سلم ومن أبي الحق بأبيه في النار<sup>1</sup>.

وهذا الحديث الأخير يقع الجمع بين الحديثين، فيكون من اقتحم النار من خدمة أهل الجنة، ويكون من لم يقتحمها مع أبيه في النار.

\* وأما المجانين فهم صنف يصيبه الجنون، أو ما يزيل العقل من الآفات في وقت دون وقت، وقسم يلزمه إلى الموت. فأما من يتناوب عليه، فحكمه في صحوه حكم العقلاء، وفي آفته حكم المجانين، فإن مات في جنونه حكم له بما كان يعتقد قبل حلول الآفة به إيماناً كان أو كفراً، طاعة أو معصية، توبة أو إصراراً. وأما من صحته الآفة قبل التكليف إلى الموت، فيتوقف في حكمه وأمره إلى الله - تعالى -. وما قيل أنه يحكم له بحكم أولاد المشركين، أو يكون من أصحاب الأعراف، أو ينعدم مع البهائم... إلى غير ذلك، فمظنون لا يصح به القطع.

وكذلك حكم من لم تبلغه الدعوة من أهل البلاد النائية.

\* وأما أهل الفترات الذين لم يرسل إليهم رسول، ولا كلفوا بشريعة، فللعلماء فيهم عريض من القول لا يحتمله هذا الوسط، والأظهر منه أنه من بقي كما ترك، لم يعبد ربا، ولا وثناً، ولا استنبط ديناً، ولا قللد مستنبطاً، فحكمه حكم من تقدم من المجانين والصم ومن لم تبلغه الدعوة. وأما من استنبط وثناً وعبده أو أمر بعبادته فهو ومن قلده في غباوته في النار.

وهذا يجمع بين قوله - تعالى -: ﴿ مَا كُنَّا مَعْظِيِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾<sup>2</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾<sup>3</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىٰ اللَّهِ حُجَّةٌ بِحَدِّ الرَّسُولِ ﴾<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد الخدري، وأخرجه الطبراني عن معاذ بن جبل، وسكت عنه ابن حجر، مما يشعر بقبوله. انظر: الفتح: 246 / 3. وثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن أولاد المشركين فقال: ﴿ الله أعلم بما كانوا عاملين ﴾، أخرجه مسلم (كتاب: القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم أولاد الكفار): الصحيح: 2049 / 4، رقم: 2659. وذكر النووي في "شرحه" أن العلماء اختلفوا في الموضوع إلى ثلاثة مذاهب: الأول: يرى أنهم في النار تبعاً لآبائهم، والثاني: يرى التوقف، والثالث: -وهو الصحيح- يرى أنهم من أهل الجنة. انظر: شرحه لمسلم: 207 / 16 - 208.

<sup>2</sup> - الإسراء / 15.

<sup>3</sup> - الملك / 8.

<sup>4</sup> - النساء / 165.

وبين قوله - تعالى -: ﴿ وَكَانَتْ عَلَىٰ شِمَا حَفرةً مِنَ النَّارِ فَأَنْقَضَكُمْ مِنْهَا ﴾<sup>1</sup>، يعني أنقذكم بإرسال محمد - عليه السلام - حيث آمنتم به. فدل الخطاب على أنهم لو لم يبعث لهم رسول ولا آمنوا به لعذبوا في الآخرة على كفرهم قبل بعثته. وكذلك ما ورد من الأخبار في قضية "عدي بن حاتم"<sup>2</sup> حين قال: "يا رسول الله، أين أبي؟ فقال له: ﴿ فِي النَّارِ ... ﴾"<sup>3</sup>، وقوله - عليه السلام -: ﴿ وَأَيُّكُمْ عَمْرُو بْنُ لَحِيٍّ<sup>4</sup> يَجْرُ قَصَبُهُ<sup>5</sup> فِي النَّارِ ... ﴾"<sup>6</sup>، وكانا قد ماتا كافرين من قبل بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . فهذه أقسام الناس في الحشر، والله أعلم.

<sup>1</sup> - آل عمران / 103.

<sup>2</sup> - عدي بن حاتم الطائي، أبو طريف، ابن من شهر وعرف بالكرم عند العرب، وقد دخل عدي الإسلام متحولاً من النصرانية، فأكرمه النبي - صلى الله عليه وسلم -، انظر: ابن حجر - الإصابة: 401 - 402.

<sup>3</sup> - لم أقف عليه في حق عدي بن حاتم، وقد ورد حديث في الموضوع، ولكن لم يذكر اسم السائل، وهذا الحديث أخرجه مسلم عن أنس بن مالك، (كتاب: الإيمان، باب: بيان أن من مات على الكفر فهو في النار): الصحيح: 1 / 191، رقم: 203، وأخرجه أبو داود عن أنس أيضاً، (كتاب: السنة، باب: في ذراري المشركين): السنن: 5 / 90، رقم: 4718.

<sup>4</sup> - جاء في كتاب "الأصنام" لأبي المنذر هشام الكلبي: « عمرو بن لحي هو ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر.. وهو أبو خزاعة..، وكان كاهناً، وكان قد غلب على مكة وأخرج جرهما وتولى سدنتها. وكان له رأي من الجن يكنى أبا ثمامة، فقال له: عجل بالمسير والظعن من ثمامة بالسعد والسلامة، قال: جبر ولا إقامة. قال: إيت جدة تجد فيها أصناماً معدة، فأوردها ثمامة ولا ثقاب. ثم ادع العرب إلى عبادتها تحاب. فأتى شط جدة، فاستنارها ثم حملها حتى ورد ثمامة، وحضر الحج فدعا العرب إلى عبادتها قاطبة»، انظر الكتاب، تح: أحمد زكي باشا، ط: 2 مطبعة الكتب المصري، القاهرة: 1343هـ/1924، ص: 54.

<sup>5</sup> - قال أبو عبيد: الأقسام: الأمعاء. انظر: تعليق محمد محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم: 4 / 2291، هامش:

6.

<sup>6</sup> - متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب: المناقب، باب: قصة خزاعة): 6 / 547، رقم: 3521، وأخرجه مسلم في الصحيح، (كتاب: الجنة، باب: النار يدخلها الجبارون): الصحيح: 4 / 2191، رقم: 2856.

## فصل: في الصحف

الصحف بطائق جمعت أقوال العباد وأفعالهم، خيرا شرا، نفعا ضرا، قال - تعالى -: ﴿ **إِنْ رِئَسْنَا يُكْتَبُونَ مَا تَمْكُرُونَ** ﴾<sup>1</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ مُتَتَبِعٌ** ﴾<sup>2</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **وَإِنْ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ** ﴾ إلى قوله - تعالى -: ﴿ **يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ** ﴾<sup>3</sup>.

واختلف الناس هل يسمعون كلام الأنفس أم لا، والأظهر أنهم يسمعونه لوجهين:

\* أحدهما: أن كلام الأنفس يسمى قولاً بدليل قوله - تعالى -: ﴿ **قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقُهُمْ** ﴾<sup>4</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ** ﴾ الآية<sup>5</sup>... إلى غير ذلك، وقوله - تعالى -: ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾<sup>6</sup>، والبارئ - تعالى - لا يتكلم بالحروف والأصوات، وأخير - تعالى - أنه قال وتكلم.

فإن قيل: فقد قال - تعالى -: ﴿ **مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ** ﴾<sup>7</sup>، واللفظ لا يتصور في كلام الباطن، وإنما يتصور في الأصوات التي تلفظ وتطرح.

قلنا: قد يسمى قولاً كلام النفس كما تسمى القراءة كلام الله - تعالى -، لكونها عبارة عن كلامه - تعالى -، على أن تسمية الأصوات لفظاً مجاز<sup>8</sup>؛ إذ لا يجوز أن يلفظ حقيقة إلا الجوهر.

\* والثاني: قوله - تعالى -: ﴿ **إِنْ رِئَسْنَا يُكْتَبُونَ مَا تَمْكُرُونَ** ﴾<sup>9</sup> في الباطن، يرجع إلى قصد الضرر بالغير، فيحكم لهم بسماع الكلام قياساً على علمهم بالقصد، وهو معنى باطن، مع أن القاصد لا يقصد حتى يعلم مقصوده ويخبر عنه، والخبر عن مقصود العلم بالمرء يسمى مكرًا. وكذلك قوله

<sup>1</sup> - يونس / 21.

<sup>2</sup> - ق / 18.

<sup>3</sup> - الانقطار / 10 - 12.

<sup>4</sup> - المائة / 119.

<sup>5</sup> - البقرة / 34 وغيرها.

<sup>6</sup> - النساء / 164.

<sup>7</sup> - ق / 14.

<sup>8</sup> - في الأصل: ( مجازاً ) وهو خطأ.

<sup>9</sup> - يونس / 21.

— صلى الله عليه وسلم—: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ: انظُرُوا مَا فِي صَلَاةِ عَبْدِي هَلْ أَتَمَّهَا أَمْ نَقَصَهَا** ﴾ الحديث<sup>1</sup>، فلو لم يعلموا البواطن ولا سمعوا كلام نفس المصلي بذكر الله وذكر الأغيار، لما علموا النقصان من التمام.

فإن قال: إنما أراد نقصان العمل الظاهر.

قلنا: باطل، فإن نقصان العمل الظاهر يطل جملة الصلاة، فلا يتم بالتوافل، وإنما أراد نقصان التذكر، لما يقول فيها ويسمع من إمامه. والدليل على أن ترك بعض الظواهر يطل الصلاة قوله — عليه السلام — للرجل الذي رآه يحدج<sup>2</sup> صلاته: ﴿ **ارْجِعْ فَصَلْ فَإِنَّكَ لَهُ تَصِلُ** ﴾<sup>3</sup>، فصح بهذا بطلان جملة الصلاة بترك بعض الظواهر.

فخرج من مجموع هذه الأخبار أن الملائكة تحرق لهم العوائد في العلم بالبواطن. فإذا صح ذلك فما المانع من خرقها في سماع كلام الباطن؟ هذا أكد في التحفظ في حق المكلفين من الخطرات السوء، والله أعلم.

وأما أخذ الكتاب بالإيمان والشمائل ومن وراء الظهر — كما ورد في الكتاب —، فباليمين للمؤمن من العالم العامل، وبالشمال للكافر والمنافق، وكذلك وراء الظهر. وللناس فيما بين الظهر والشمال تفصيل يطول، لكن مرجعهما إلى الكافر. وأما المؤمن المصير على الكبائر مع الإيمان فمسكوت عنه في هذا التقسيم، وللناس فيه خلاف أيضا، والأظهر أن صحيفة فيها إيمان لا تؤخذ [ص: 94] بشمال ولا من وراء الظهر.

وفائدة أخذ الصحف وقراءتها أن يقف البر والفاجر على عمله حرفا حرفا، فإذا رأى المؤمن الإيمان في صحيفته فرح ونادى: ﴿ **هَؤُلَاءِ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ** ﴾<sup>4</sup>، دليل إيمانه قوله — تعالى —: ﴿ **إِنِّي ظَنَنْتُ**

<sup>1</sup> — جزء من حديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة، (كتاب: الصلاة، باب: قول النبي — صلى الله عليه وسلم —: ﴿ كل صلاة لم يتمها صاحبها تتم من تطوعه ﴾): السنن: 1 / 540، رقم: 864، وصححه الألباني في "صحيح سنن أبي داود"، ط: المكتب الإسلامي، 1409هـ: 1 / 163 - 164، رقمه: 770.

<sup>2</sup> — حدج صلاته بمعنى نقص بعض أركانها. راجع: الرازي — مختار الصحاح، ص: 88.

<sup>3</sup> — متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب: الآذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر): الصحيح: 2 / 237، رقم: 757، وأخرجه مسلم في (كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة): الصحيح: 1 / 298، رقم: 397.

<sup>4</sup> — الحاقة / 19-20.

أنبي هلاق حسابيه<sup>1</sup>، والظن هنا بمعنى العلم، فإنه من أسماء الأضداد، وتصح التفرقة فيه بالقرينة، فلم يذكر مما في الصحيفة إلا الإيمان بالبعث، والإيمان به يتضمن الإيمان بالله الذي يفعله ويرسله الذين جاءوا به.

وأما الكافر فينظر في كتابه فيرى الكفر فيقول: ﴿يا ليتني له أوتيت كتابيه، ولو أحرما حسابيه<sup>2</sup>، أي لا أعلم أنني أبعث. وهذا يدل على كفره، لأنه كذب الذي جاءه والذي أرسله، وهذا أيضا يدل على أن أهل الكباثر المؤمنين يأخذونه باليمين لاستوائهم مع الصالحاء في الإيمان بالبعث.

## فصل: الميزان

جائر في العقل ثابت<sup>3</sup> بالنقل، قال - تعالى -: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾<sup>4</sup>، وقال - تعالى -: ﴿فأما من ثقلت موازينه<sup>5</sup>، ثم قال: ﴿وأما من خفت موازينه<sup>6</sup>، والميزان محسوس له كفتان وشاهد ولسان. والموزون فيها بطائق الأعمال. وفي حديث "عبد الله بن عمر" قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿يؤتى برجل إلى الميزان، ويؤتى بتسعة وتسعين سجلا لكل سجل منها مد البصر، فيها خطاياه وذنوبه فتوضع في كفة الميزان، ثم تخرج بطاقة بمقدار أنملة فيها شهادة ألا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فتوضع في الكفة الأخرى فتخرج بخطاياه وذنوبه<sup>7</sup>، وفي حديث "أنس" قال: ﴿يؤتى بآدم يوم القيامة حتى يوقف بين كفتي الميزان ويوكل به ملك، فإن ثقل ميزانه نادى الملك بصوته فيسمع الظائق: سعد فلان بن فلان سعادة لا يشقى

<sup>1</sup> - نفسه.

<sup>2</sup> - الحاقة / 25-26.

<sup>3</sup> - في الأصل: (بابت) ولا معنى له.

<sup>4</sup> - الأنبياء / 47.

<sup>5</sup> - القارعة / 6.

<sup>6</sup> - القارعة / 8.

<sup>7</sup> - أخرجه الترمذي عن عبد الله بن عمرو في: (كتاب: الإيمان، باب: ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله): السنن: 25 / 5، وحسنه الترمذي، وصححه الألباني في: صحيح سنن الترمذي: 2 / 333-334، رقم: 2127.

بعدهما أبدا، وإن خفف ميزانه نأذى الملك بصوت يسمح الطائفتين: شقي، فلان بن فلان شقاء لا يسعد بعده أبدا<sup>1</sup>. وفي هذه الأخبار دليل على أن الميزان محسوس، وأن الموزون البطائقي، وأن صحيفة الإيمان لا يرجحها شيء.

وأنكرت المعتزلة وأهل الباطن الميزان، وزعموا أن مقصود الشارع به إعلام الخلق بمقادير الأعمال ومقادير الجزاء عليها، وشبههم في ذلك أنهم قالوا: كيف توزن الأعمال وهي أعراض لا تقدم بأنفسها ولا توصف بالتنقل ولا بالخفة، ولا يجوز بقاؤها - على زعمكم - فكيف يصح وزنها؟ قلنا: قد بين الشارع - عليه السلام - أن الموزون البطائقي المكتوب فيها الأعمال - كما تقدم - فالموزون أجسام فيها خطوط هي أجسام. فمن كثرت خطوط حسناته واتسعت مساحة بطائقه ثقل ميزانه، وكذلك في السيئات. وبهذا جرت العادة في وزن الأجسام في ميزان الدنيا. فإن قيل: قد تجوزم في أن الأعمال ليست بأجسام.

قلنا: ومتى أنكرنا الحجاز، وكتاب ربنا ومأثور نبينا - عليه السلام - محشوان بالحجاز وهو الأفصح في لسان العرب، ولسان الحال، قال الشاعر: [الرجز]

« امتلأ الحوض وقال قطني # مهلا رويدا قد ملأت بطني »<sup>2</sup>،

وقال آخر:

« ..... # ولف الثريا في ملأته الفجر »<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> - قال الهيثمي : « رواه البزار، وفيه صالح المري وهو مجمع على ضعفه »، وعلق في حاشية المجمع على قول الهيثمي: « بل آفته من داود، فقد أهملوه بوضع الحديث، وصالح غايته أنه كان سيء الحفظ، ذكره الحافظ ابن حجر.. »، راجع: مجمع الزوائد: 10 / 350، وذكر المنذري أن الحديث رواه البزار والبيهقي كما في "الترغيب والترهيب"، ط: دار الفكر، بيروت: 1401 هـ: 4 / 425، وحكم الألباني عليه بالوضع في: ضعيف الترغيب والترهيب: ط: 1 مكتبة المعارف، الرياض: 1421 هـ / 2000 م: 2 / 422، رقم: 2109.

<sup>2</sup> - هذا الرجز غير منسوب عند ابن السكيت في إصلاح المنطق، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط: 4 دار المعارف، القاهرة: 1949، ص: 57 و 342.

<sup>3</sup> - البيت لذى الرمة ( وهو غيلان بن عقبة العدوي )، والبيت بتمامه كما يلي: « أقامت به حتى ذوى العود في الثرى # وساق الثريا في ملأته الفجر »، الملاة: يياض الصبح شبه بالملاءة وهو الثوب الأبيض، يريد: ساق الثريا يياض الصبح. انظر: ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح وتنقيح: كارليل هنري هيس مكارتني، ط: مطبعة كمبردج: 1919 م / 1337 هـ، ص: 207، وراجع: الخفاجي - سر الفصاحة، تح: علي فودة، ط: مكتبة الخانجي: 1932، ص: 113.

وجاء القرآن بفصيح مجاز ما احدثت<sup>1</sup> إليه العرب قط، وهو قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَصِغَ بِحَمْدِهِ﴾<sup>2</sup>. ومعلوم أنه أخير بذلك على جهة التمدح وقد شهد العقل أن الأعراض أشياء، وأنه لا يجوز في العقل تسييحها حقيقة، لكونها لا تستقل ولا تقيل ولا تبقى، وهي مع ذلك معظم المخلوقات، فإن الجواهر جنس واحد، وهي أجناس كثيرة. وأيضا إن التسييح شيء، فينبغي أن يسبح التسييح، ويتسلسل القول في المسبحات إلى غير غاية. فوجب أن يكون تسييحا بلسان حالها<sup>3</sup>.  
فإن قيل: وعلى أي وجه تسبح بحالها.

قلنا: على أن يتبينها أهل البصائر السليمة ويعلمون افتقارها إلى الأجسام، وافتقار الأجسام إليها مع استحالة بقائها ووجوب عدم الأجسام عند عروها عنها، فيتبين لهم مسكنة الخلق، وضعفه، وافتقاره إلى الخالق في كل زمان فرد، فيعلمون إذاً قهره - تعالى - لخلقه، وسعة قدره، واحتياج الخلق إلى الغني الحميد، فيقولون: سبحان الله وبحمده. فنحن لا ننكر المجاز، وإنما ننكر أن ترد الحقيقة إلى المجاز من غير ضرورة - كما فعلتم في الميزان وغيره - لما غلبكم من رعونة العوائد.

فإن قالوا: فما فائدة وزن الأجسام وليست بأعمال؟

قلنا: فائدته أن يطلع الله - تعالى - أهل المحشر على جاه المحقين وهوان المبطلين كما قال - تعالى - : ﴿لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ﴾<sup>4</sup>. وبهذا ورد الخير المتقدم في نداء الملك على السعداء أو الأشقياء، وهذا بعينه هو المقصود بالصحف حتى ينادي المؤمن ﴿هَآؤُهُ اقْرَأُوا كِتَابِيهِ﴾<sup>5</sup>، فكل ما جاء من التفرقة في أرض المحشر والتميز فعلى هذا الوجه يخرج حتى يعلم أهل الموقف عز المتواضعين في الدنيا، وذل المتكبرين فيها، وأيضا إن الله - تعالى - لم يطلبنا في الدنيا بعلمه فينا ولا بإرادته منا، وإنما طلبنا بأمره ونهيه، وكذلك جعل المطالبات بيننا في الدنيا [ص: 95] بالعقود، والشهود، وإقامة الحدود، والتعزير، والتوبيخ، والتقدير، والحجر، والاعتراف، والتغابن، والإنصاف. ولو شاء - تعالى - لنصب لها في الدنيا علامات تكشف المكتوم، فيقضى بها بين الظالم والمظلوم، ثم إنه - تعالى - أمضى ذلك العرف في

1- في الأصل: ( ما أحدث ) .

2- الإسراء / 44 .

3- هذا لا يتفق مع تمام الآية، ﴿ ولكن لا تفقهون تسييحهم ﴾، وقد سبح الحصى في كفه عليه السلام كما هو ثابت.

4- الأنفال / 37 .

5- الحاقة / 19 .

الآخرة بصرف أحوالنا إلى الموازين، والدواوين، والبينة، والإقرار، والاعتراف، والإنكار، حتى يقيم الحجة على الإنسان من ديوانه وميزانه وجوارحه ولسانه، ولو طالبنا بعلمه فينا لأخرجنا من قبورنا إلى سجوننا وقصورنا من غير حساب.

فإن قيل: إنكم توقفتُم في كيفية أخذ أهل الكبائر صحفهم لعدم التوقيف، فما قولكم في سائر أحكامهم في الآخرة؟

فنقول: الكبائر تنقسم قسمين: ما فيه حق لله وحق للخلق، وما فيه حق لله دون الخلق. فأما ما فيه حق لله وحق للخلق فهي المظالم، فمن ظلم ثم تاب من ظلمه برئت ذمته من الظلم، وبقي عليه طلب المظلوم. وله في الآخرة أحد حكمين: إما أن يقتصر منه المظلوم، أو يحتمل الله عنه التباعة، ومن لم يتب، طوب بالظلم والتباعة.

وأما ما كان بين الله - تعالى - وبين العبد، فتمحو جملته التوبة في الدنيا. ومن مات مصرا على كبيرة سوى الكفر كان<sup>1</sup> ظلما لنفسه وغيره، فهو بين إحدى ثلاث: إما أن يغفر له بدءا، أو يشفع فيه مشفعا، أو يعذبه برهة من الدهر وتلحقه رحمة الله - تعالى -.

ولتعلم أن كل ذنب عصي الله - تعالى - به فهو كبيرة، لاتحاد النهي في الكل، لكن قد يتأكد الوعيد على بعض الذنوب أكثر من بعض، فسمي أكبر بالإضافة إلى ما يتأكد عليه الوعيد أو لم يأت فيه وعيد، فتسمى الذنوب كبائر وصغائر بالإضافة إلى هذه الوجوه. وقد نص الله - تعالى - على الكبائر ولم ينص على الصغائر، فنص العلماء على تسمية الصغائر من تخصيص النص على الكبائر لا سيما لمن قال منهم بدليل الخطاب.

فإن قيل: فقد قال - تعالى -: ﴿ لا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾<sup>2</sup>.

فالجواب: إنهم لم يقصدوا صغائر الذنوب، وإنما قصدوا إحاطة العلم، حيث كانوا يظنون أن الله لا يعلم الجزئيات، فلما رأوا الدقيقة والجليلة في الصحف قالوا ذلك، وهو المعنى أيضا بقوله - تعالى -: ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾<sup>3</sup>، أي كل ما فعلوه من دقيق ذلك وجليله مستطر في كتبهم، والله - تعالى - أن يعذب العباد على كل ذنب دق أو جل فلا يخص العذاب بذنب دون ذنب إلا بتوقيف.

<sup>1</sup> - في الأصل : ( كانت ) .

<sup>2</sup> - الكهف / 49.

<sup>3</sup> - القمر / 53.



وجملة الأمر أن كل من لقي الله - تعالى - مصرا على ذنب دون الكفر خيف عليه العقاب، إلا أن يتداركه بعفوه. لكن العذاب قد يقع في البرزخ أو في الموقف أو على الصراط أو في النار، والمرجع إلى الجنة، ولو جاء بقراب الأرض ذنوبا ما لم يكفر بالله ورسوله، وهذا ما في الخبر وأجمع عليه أهل السنة.

## فصل: في الحوض

جاء به الخبر عن سيد البشر أنه قال: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ، وَحَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى أَيْلَةَ، وَأَنْبِئْتَهُ بِحَدِّ نَجْوَمِ السَّمَاءِ﴾<sup>1</sup>، وجاء عنه - عليه السلام - أنه قال حين ذكر كيف ترد عليه أمته... الحديث، إلى أن قال: ﴿وَلِيُخَادِنَ قَوْمَ عَنْ حَوْضِي﴾... الحديث.

والحوض في أرض المحشر. وزعم بعض الناس أنه بين الجنة والنار، وأن الناس يردونه بعد جواز الصراط، وليس الأمر كذلك. والدليل على أنه في أرض المحشر قوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿وَلِيُخَادِنَ رِجَالَ عَنْ حَوْضِي كَمَا يَخَادُ الْبَعِيرُ الْخَالَ، فَأُنَادِي: أَلَا هَلْوَ أَلَا هَلْوَ. فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بِعَدِكَ، فَأَقُولُ: فَسَعَقًا فَسَعَقًا فَسَعَقًا﴾<sup>2</sup>. وباطل أن يجوز المبدلون الصراط مع التبدل الذي أقله البدعة ثم يذادون عن الحوض، ويقول النبي لهم: ﴿فَسَعَقًا فَسَعَقًا فَسَعَقًا﴾، ومعناه: سحقهم<sup>3</sup> الله. ثم أكد في الدعاء عليهم فقالها ثلاثا، وليس هذه معاملته - صلى الله عليه وسلم -

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري ومسلم هذا الحديث بطرق متعددة وبألفاظ أخرى كثيرة، انظر: البخاري - الصحيح، (كتاب: الرقائق، باب: في الحوض): 463 / 11 وما بعدها، ومسلم - الصحيح، (كتاب: الطهارة، باب: إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء): 217 / 1 وما بعدها، ولم يرد عندهما لفظ: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ﴾، وإنما ورد عند الترمذي عن سمرة، انظر: سننه، (كتاب: صفة القيامة، باب: ما جاء في في صفة الحوض)، وعلق عليه أبو عيسى بقوله: «هذا حديث غريب»: 542 / 4، رقم: 2443. وقال الألباني عن الحديث الذي ورد هذا الشطر ضمنه: «إن الحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح»، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: 120 / 4، رقم: 1589. وللوقوف على الأحاديث الثابتة في الحوض، راجع: صحيح الترغيب والترهيب للألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1421هـ/2000م: 3 / 438 وما بعدها.

<sup>2</sup> - أخرجه مسلم عن أبي هريرة، (كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة..): انظر: الصحيح: 218 / 1، رقم: 249. وتنظر الإحالات السابقة.

<sup>3</sup> - في المخطوطة الأصل: (أسحقهم).

وسلم - مع المؤمنين في الدنيا، فكيف في عرصة يوم القيامة الذي هم<sup>1</sup> أحوج إليه في ذلك المقام، بل تعاضدت الأخبار بخلاف ذلك.

ومنهم من قال: لا يصح أن يكون الحوض في أرض المحشر ويرد المؤمنون ثم تدخل طائفة منهم النار ولا يظمأون وقد قال عليه السلام - : ﴿ لا يظمأ أبدا ﴾، فاستبعد هذا البأس أن يعذبوا في النار ولا يظمأون.

وهذا لا يخلو أن يجوز حرق العوائد أو لا يجوزها. فإن لم يجوزها قلنا له: جدد إيمانك بسعة قدرة الله - تعالى -، فإنك إذا أوجبت العوائد لزمك التكذيب بعذابهم في النار وهم أحياء، وإن جوز حرقها قلنا له: فالذي عذبهم وأبقاهم أحياء قادر على أن يعذبهم ويبقيهم إلى الأبد.

فثبت من مضمون ما ذكرناه أن الحوض في أرض المحشر، وأن المؤمنين يردونه وأن المبدلين يذادون عنه.

## فصل: في الصراط

الصراط جسر ممدود على متن جهنم، ورد بذلك الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله - تعالى - : ﴿ فاهبطوه إلى صراط الجحيم ﴾<sup>2</sup>. وأما السنة فجاء عنه - عليه السلام - أنه: ﴿ جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعرة وأحد من السيف، وأن الناس يمرون عليه كالبرق الخاطف، والريح العاصف، وكأجاويد الخيل... إلى أن يمر آخرهم حبوا يضع قدما وتزل أخرى ﴾<sup>3</sup>، فجاج ومخدوش وناج ومكرفس[!!]. [ص:96]

<sup>1</sup> - في الأصل: ( هو ).

<sup>2</sup> - الصافات / 23.

<sup>3</sup> - أخرجه الطبراني بلفظ آخر ليس فيه: ﴿ أدق من الشعرة ﴾، وحسن إسناده المنذري في "الترغيب"، وقال: « وليس في أصلي رفعه »: 4 / 425 - 426، وقد صححه الألباني لغيره، انظر: صحيح الترغيب والترهيب: 3 / 446، رقم: 3627. وفي الصحيحين ما يشهد لكيفية المرور على الصراط ضمن حديث طويل أخرجه البخاري عن أبي هريرة في (كتاب: الرقائق، باب: الصراط جسر جهنم): الصحيح: 11 / 444 - 445، رقم: 6573. وأخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري في (كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية)، انظر الصحيح: 1 / 167 - 171، رقم: 183 وما بعدها. وجاء عند مسلم في ختام الحديث، قال أبو سعيد: « بلغني أن الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف »: م، س: 1 / 171.

وأُنكرت الملحدة وبعض المبتدعة الصراط بأن قالوا: كيف يمشي الإنسان على أدق من الشعرة وأحد من السيف، وهذا محال من جهة ثقل الإنسان ودقة الصراط وعدم الثبوت عليه!! فمنهم من أنكره البتة، ومنهم من جوز أن يكون معنويا، كما اعتقدوا في سائر أحوال القيامة، وهم الفلاسفة الإلهية، وغلاة الباطنية، وبعض المبتدعة القائلين بحشر الأرواح دون الأجسام، وقد تقدم الرد عليهم.

على أن الله - تعالى - قد جعل ثقيلًا من الحيتان يمشي على سطح الماء وتحت من غير اعتماد ولا معلق، وهي أثقل من الإنسان ومن آلاف من الأناسي كدواب البحر التي هي مثل الجبال. جاء في الخبر أن جيش رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصاب دابة مثل الضريبة - وهو الجبل الصغير - فأكلوا من لحمها أياماً<sup>1</sup>. وكذلك الثقل من الطيور في الهواء كالنسر والإوز والكراكي<sup>2</sup>... إلى غير ذلك، فالذي يحمل الثقل في الماء والهواء من غير اعتماد ولا معلق، يحمل الإنسان على الصراط، غير أنهم ادعوا في الطيور الاعتماد على جرم الهواء بأجنحتها، ونحن نرى الطير في الهواء مقبوض الجناح ساكناً ثابتاً من غير اعتماد، قال - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُوَقَّعًا مَوَاقِعَ وَيُقْبَضَ مَا يُمَسَّكُنُ إِلَّا الرِّحْمَنُ﴾<sup>3</sup>. يعني يقبض أجنحتهم فلا يسقطن، وقال - تعالى - : ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَفَّرًا فِي جِوِّ السَّمَاءِ مَا يُمَسَّكُنُ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>4</sup>.

وليت شعري من يمسك السحاب الثقال بالآف من قناطير الماء من غير اعتماد ولا معلق - كما تقدم ذكره في باب حدث العالم -، والماء عندهم يسفل بطبعه والسحاب كال دخان، فأين يمسك الماء

<sup>1</sup> - متفق عليه عن جابر . رواه البخاري، ( كتاب: المغازي، باب: غزوة سيف البحر): 77 / 8، رقم: 4361، وأخرجه مسلم عن جابر قال: ( بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر علينا أبا عبيدة نلقى عيرا لقريش وزودنا جرابا من تمر لم نجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة... قال: وانطلقنا على ساحل البحر فرفع لنا على ساحل البحر كهيفة الكتيب الضخم، فإذا هي دابة تدعى العنبر، قال أبو عبيدة : ميتة. ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي سبيل الله، وقد اضطررتم، فكلوا. قال فأقمنا عليه شهرا ونحن ثلاثمائة حتى سمننا، قال: ولقد رأيتنا نعترف من وقب عينه بالقلال الدهن ونقتطع منه القدر كالثور أو قدر الثور... وتزودنا من لحمه وشائق، فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له، فقال : ﴿ هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء فسطعمونا ؟ ﴾، قال فأرسلنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منه فأكله، انظر: ( كتاب: الصيد والذبايح، باب: إباحة ميتات البحر ) : الصحيح: 1535 / 3، رقم: 1935.

<sup>2</sup> - الكركي طائر، والجمع الكراكي، انظر: المختار، ( مادة: كرك )، ص: 268.

<sup>3</sup> - الملك / 19.

<sup>4</sup> - النحل / 79.

حتى تسير السحاب به إلى بلد ميت؟! وأشد مما ذكرناه عليهم صعود الحديد إلى حجر المغطيس، وهو جماد يصعد إلى الجماد؟ ولما سئلوا عن ذلك بهتوا وادعوا أنها خاصية خارجة عن الطبع. فليت شعري من خصصها وفيه التراع، وكيف يخصص الطبع الذي ادعوه بالخفة ثقيلًا مع إيجابه على العموم على مذهبيهم وتماثل الجواهر. فقد ثبت - بحمد الله - الصراط.

## فصل: في الجنة والنار

الجنة والنار محسوستان مخلوقتان مفروغ من خلق أجسامهما. فأما الجنة فجاء في الخبر أنها مائة درجة<sup>1</sup>، ولها ثمانية أبواب<sup>2</sup>، وهي دار السعداء، وهي محل اللذات، ومثل الكرامات، وثمره الإيمان والمعاملات. والنار سبع طبقات بالخبر ولها سبعة أبواب<sup>3</sup> بالآية<sup>4</sup>، وهي دركات، لكن لم يصلنا خبر عدد دركاتهما، وهي مقمعة الأنام، وموطن الآلام، وسجن الملام. والدليل أنهما الآن مخلوقتان الكتاب والسنة. أما في الكتاب فقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ مُتَّقِينَ﴾<sup>5</sup>، والمعد بلفظ الماضي لا يكون إلا حاصلًا، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ مُتَّقِينَ﴾<sup>6</sup>.. إلى غير ذلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ مُتَّقِينَ﴾<sup>6</sup>.. إلى غير ذلك.

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري عن أبي هريرة، (كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله)، انظر: الصحيح: 11/6، رقم: 2790. وله شاهدان عن معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت، أخرجهما الترمذي (كتاب: صفة الجنة، باب: ما جاء في صفات درجات الجنة)، انظر: السنن: 4/582-583، الرقمان: 2530 و2531، وصححهما الألباني في صحيح سنن الترمذي: 312/2، الرقمان: 2055 و2056.

<sup>2</sup> - أخرجه البخاري عن سهل بن سعد بلفظ: ﴿في الجنة ثمانية أبواب﴾، الحديث، انظر: الصحيح: 6/328، رقم: 3257.

<sup>3</sup> - أخرجه الترمذي عن ابن عمر في: (كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة الحجر)، وقال: حديث غريب، انظر: السنن: 5/277، رقم: 3123، وضعفه الألباني في: ضعيف سنن الترمذي، ص: 387، رقم: 606، وفي ضعيف الجامع الصغير، ص: 672، رقم: 4661، وعزاه لأحمد والترمذي.

<sup>4</sup> - (!!!؟).

<sup>5</sup> - آل عمران / 133.

<sup>6</sup> - النجم / 14-15.

1- **الغافرين**<sup>1</sup>، وقوله - تعالى - مخبرا عن آل فرعون: **﴿النار يحرقون عليها أجسادهم﴾**<sup>2</sup>، ولا يصح العرض على العدم. وكذلك أخير - عليه السلام - عن رؤيته الجنة ليلة الإسراء وحدث عنها بأنه رأى فيها قصرا لـ "عمر بن الخطاب"<sup>3</sup>، وأخير بذلك، وأنه سمع فيها خشخشة "بلال"<sup>4</sup>... إلى غير ذلك. وأخير عن النار ورؤيتها، والحديث المشهور: **﴿اشتكت النار إلى ربها...﴾** الحديث<sup>5</sup>... إلى غير ذلك. ولا يبالي بمن استبعد كونها مخلوقة لعدم الفائدة من خلقها. وأول من تكلم بهذه البدعة هو "هشام بن عمرو الفوطي" المعتزلي<sup>6</sup>، ولهذا سمي أصحابه بالهاشمية. والرد عليهم مع تسليم التقييح والتحسين لهم جدلا يتصور من أوجه:

\* أحدها: أن يطلبوا بفائدة كل ما خلق الله - تعالى - مما في السماوات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى، فكل ما لم يحصروا بتفاصيل فائدته أنكر عليهم وجوده، وهذا أمر لا مدفع فيه. وهذه المسألة طالبا البراهمة حيث قالوا: لا فائدة في اتباع الرسل.

\* الثاني: أن يكون لخلق ما في معلوم الله - تعالى - وجوه من الفوائد والحكم لا يعلمها.

\* الثالث: أن لها فوائد معلومة وهي ما فيها من الحيوانات كالخور في الجنة، والطير الخضر الذي جاء بها الخير والأرواح التي في حواصلها<sup>7</sup>، والملائكة الموكلين بها كالغارسين الشجر الذاكرين<sup>8</sup>،

<sup>1</sup> - البقرة / 24 وآل عمران / 131.

<sup>2</sup> - غافر / 46.

<sup>3</sup> - حديث الإسراء ورؤيته صلى الله عليه وسلم قصرا لعمر في الجنة، أخرجه البخاري عن ابن عمر، (كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة)، الصحيح: 318 / 6، رقم: 3242، وأخرجه في أربعة مواضع أخرى أرقامها: 3680 و 5227 و 7023 و 7025.

<sup>4</sup> - أخرجه مسلم عن أنس، (كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أم سليم..): 4 / 1908، رقم: 2457.

<sup>5</sup> - أخرجه البخاري عن أبي هريرة في (كتاب: بدء الخلق، باب: صفة النار وأهلها مخلوقة): الصحيح: 6 / 330، رقم: 3260، ومسلم، (كتاب: المساجد، باب: استحباب الإيراد بالظهر)، انظر: الصحيح: 1 / 431، رقم: 617.

<sup>6</sup> - من كبار معتزلة الطبقة السادسة، كان المأمون العباسي يحله ويقدره (ت: 226هـ / 840م) وقد بالغ في القول بالقدر، وذهب إلى أن الأعراض لا تدل على كونه - تعالى - خالقا بل الذي يدل على ذلك الأجسام. وقال أيضا بأن الإمامة لا تتعد أيام الفتنة، ولكن من أخطر ما قال به أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة من خلقهما الآن. راجع: البغدادي - الفرق بين الفرق، ص: 159 وما بعدها، والشهرستاني - الملل والنحل، ص: 72 وما بعدها.

<sup>7</sup> - أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود في (كتاب: الإمارة، باب: إن أرواح الشهداء في الجنة)، الصحيح: 3 / 1502، رقم: 1887.

<sup>8</sup> - ألفاظ غير مقروءة في الأصل.

والخزنة... إلى غير ذلك. وكذلك النار لما فيها من الملائكة الغلاظ الشداد عليهم السلام -، والحيات، والعقارب، وسائر الحيوانات التي وردت بها الأخبار، وهي كلها تطلب المنفعة كما يطلبها سائر الحيوانات.

\* الرابع: أن تقدم خلقها آمن في الرجوع للجبايرة الطغاة والمردة العتاة من شياطين الإنس والجن. مثال ذلك - والله المثل الأعلى -: أن نقدر ملكا له عبيد سوء يعصون أوامره، ويرتكبون نواهيهم، ويستخفون بحقه، وأراد أن يلطف بهم بتأخير العقوبة عنهم حتى يردعهم ويعظمهم بآلات العذاب والتكيل، ونحت في الجبال سجوناً منيعة، ويوهمها بالحديد وجعل عليها الأعمدة والسلاسل، وأعد فيها قيوداً وأغلالاً، وحيوانات مؤذية، وخدمة جفاة يعذبون عصاة سيدهم [ص: 97]. يمرأى منه وسمعه. ثم بنى قصوراً، وغرس فيها أشجاراً، وفجر خلالها أنهاراً، وجعل فيها من كل رزق حسن، ووجه جميل، وخطباء موافقين، وخدمة متأتين. فلما أتم هذه وهذه، وجه عبداً من عبيده بأمانة تصدق قوله إلى أولئك العتاة البغاة فأخبرهم عن الدارين وما فيهما، ثم رهبهم بهذه ورغبتهم في هذه. أليس كان ذلك أدعى إلى رهبتهم من هذه ورغبتهم في هذه؟

وبهذا خرت العادة أن الرهبة والرغبة بالواقع أسرع إلى القلوب منها بما يتوقع، قال - تعالى -: ﴿ **وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُهِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **هَارِجُوا إِلَى مَغْزَاةٍ مِنْ رَبِّكُمْ** وَجَنَّةٍ مَرْضَاةٍ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ <sup>1</sup> ﴾، فأخبر - تعالى - بما أعد هؤلاء ول هؤلاء.

\* الخامس: أن يقال لهم ليت شعري إذا خلق الله النار لأي فائدة يخلقها؟ وأي منفعة في نار قعرها بعيد، وحليها حديد، وشرابها صديد، يسجن فيها خلق من خلق الله في عذاب لا يحيط بوصفه إلا الذي خلقه؟

فغايته أن يقولوا: ليعذب فيها أعداءه الذين أكلوا رزقه، وجحدوا حقه، وعبدوا غيره. فنقول: الطلبة عليكم باقية ولم خلق أعداءه؟ وأي فائدة في خلق من يكفر به ويحسد حقه مع استغناؤه عن خلقه إياهم؟

فإن قالوا: خلقهم ليعبدوه فلم يعبدوه فعذبهم. قلنا: أما الآن فتأكدت عليكم طلبات لا محيص لكم عنها، منها أن تسألوا: هل كان يعلم أنهم لا يعبدونه أو لا يعلم؟

فإن قالوا: لا يعلم، فقد نقضوا دينهم بادعاء عدم علمه بالجزئيات.

<sup>1</sup> - آل عمران / 131 - 133.

وإن قالوا: يعلم.

قلنا: فلم خلقهم مع علمه بأنهم يكفرون به وأدخلهم تحت هذا العذر العظيم مع شهادة العقل والنقل بأنه أراد منهم ذلك، وخلقهم لهم، وأي حكمة في خلق من يعلم الله أنه يكفر ويعذب عذاباً أبدياً على كفر منقطع؟ وهذه عترة منهم لا إقالة لها.

فإن قالوا: ليتفطن المؤمن فيعلم قدر نعمة الله - تعالى - عليه.

قلنا: زدتم مطلباً، ولم خلق المؤمن أيضاً وأتبعه في العبادة مع عدم الحاجة إليه وإلى عبادته، لكونه يتعالى عن النفع والضرر؟ وكان أولى به على مذهبكم أن لا يخلقه، وإذا خلقه لا يكلفه، وأن يدخله الجنة من غير كلفة ولا مشقة. وكيف يصح في الحكمة أيضاً أن يعذب زيدا ليتعظ عمرو؟ وإذا كان ذلك بسبب الاتعاض فهل اتعظ الأكثر بالأقل؟ ولا يكون ﴿...<sup>1</sup> ليعبث النار ألهة إلا واحد﴾ - كما صح في الخبر<sup>2</sup> - وهذه الزمات لا تخرج لهم منها إلا بترك تخيلهم الفاسد.

\* والسادس: وهو أمر عليهم مما تقدم، وهو أن يقال: قد ثبت الوقوف في أرض المحشر، والسؤال والمسير إلى الجنة والنار بالكتاب والسنة والإجماع المتواتر خبره، فخبرونا متى يخلقان في ذلك اليوم؟ أخلقان على أهلهما في أرض المحشر؟ أم يساقون إليهما؟

فإن قالوا: يخلقان عليهما، فقد ردوا ما علم من دين الرسول ضرورة.

وإن قالوا: يساقون إليهما، فقد نقضوا مذهبهم، فإنه ما من زمن يقدر خلقهما قبل التنعيم والتألم فيها إلا وهو عبث عندهم.

فإن قالوا: إذا خلقنا نظر إليهما أهلهما فوقعت الآلام واللذات عند النظر إليهما.

قلنا: فإذا كانت العلة في خلقهما هذه فأثبتوا خلقهما الآن، فإن أرواح أهل البرزخ ينظرون إليهما فيفتق لهم ذلك، قال - تعالى - في مآل فرعون: ﴿النار يعرضون عليهما فاحمداً ومحمداً<sup>3</sup>﴾. وجاء في

<sup>1</sup> - بياض في الأصل.

<sup>2</sup> - متفق عليه عن أبي سعيد الخدري، أخرجه البخاري، (كتاب: الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج)، بلفظ: ﴿يقول الله تعالى: يادم، فيقول: لبيك وسعديك والخير في يدك، فيقول: أخرج بعث النار. قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسع وتسعين﴾ الحديث، الصحيح: 382 / 6، رقم: 3348، وأخرجه مسلم في الصحيح، (كتاب: الإيمان، باب: قوله: يقول الله لآدم أخرج بعث النار): 1 / 201، رقم: 222.

<sup>3</sup> - غافر / 46.

الصحيح: ﴿إن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تعلق في شجر الجنة﴾<sup>1</sup>، فقد ثبت أنهما مخلوقتان معدتان وبالله التوفيق.

فوعزة الله ما يبقى لهم بعد هذه الإلزامات -مع تسليم مذهبهم لهم في التحسين والتقبيح جدلا وإنفارا من الإسلام عليهم- إلا أن يقولوا أراد الله أن يفعل ففعل.

قلنا: ما بالكم تنكرون خلق الجنة والنار قبل البعث وتعترضون ظواهر الكتاب والسنة في غير ضرورة وتقولون ﴿أحدث﴾ بمعنى تعد، وأن النار التي اشتكت إلى ربها ليست جهنم، وأن الجنة التي أنزل منها آدم بستان من بساتين الدنيا. فما الذي ضيق هذا الواسع لولا روائع التقليد، وقبول أقوال الخشب المسندة!!

## فصل: [خلود الفريقين في الدارين]

وأما خلود الفريقين في الدارين أحياء فقد صح بإجماع المتواتر خبره للبر والفاجر، وسيليه الكلام فيمن يرد النار من جملة المعذنين في النار من أهل القبلة عند كلامنا في فصل الشفاعة. فإن اعترضت الملحدة علينا في استبعاد بقاء الكافر في النار حيا مع الإحراق، فقد تقدم الرد عليهم في جواز خوارق العوائد في غير موضع. وجملة الأمر أنه إذا ثبت أن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، وأن الحياة ليست بضد الحرارة والبرودة، وهما ما يعذب به أهل النار كما وردت الأخبار، فجاز بقاؤهم فيها أحياء.

فإن قالوا: فقد جاء في كتابكم أنه ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾<sup>2</sup>.

قلنا: أما إذا رجعت حيلتكم إلى اللسان [ص: 98] فقد احتملكم العي، فإن معناه: لا يموت فيستريح ولا يحيى حياة طيبة. قال الشاعر: [الخفيف]

<sup>1</sup> - أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود في (كتاب: الإمارة، باب: بيان أرواح الشهداء في الجنة): الصحيح: 3/ 1502، رقم: 1887، ورواية الباب من إخراج الترمذي في السنن عن كعب بن مالك، (كتاب: فضائل الجهاد، باب: في قول الشهداء...)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح: 4/ 151، رقم: 1641، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: 2/ 127، رقم: 1339. وأخرجه ابن ماجة بلفظ آخر عن كعب بن مالك أيضا، (كتاب: الزهد، باب: ذكر القبر والبلى)، انظر: السنن: 2/ 1428، رقم: 4271، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة: 2/ 423، رقم: 3446.

<sup>2</sup> - الأعلى / 13.



« ليس من مات فاستراح بميت # إنما الميت ميت الأحياء »

« إنما الميت من يعيش كئيبا # كاسفا باله قليل الرخاء »<sup>1</sup>

وقالت "عائشة" - رضي الله عنها-: « مساكين أهل الحرق: لا يموتون فيها ولا يحيون ».

وحمل هذه الآية على ظاهرها لا يصح من ثلاثة وجوه:

- أولها: شهادة العقل أن ليس للموت والحياة ضد ثالث كالحركة والسكون، وهذا معلوم

ضرورة.

- الثاني: شهادة الخبر، وهو قوله - تعالى -: « **والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى**

**عليهم فيه موتوا ولا ينفعهم عنهم من عبابها** »<sup>2</sup>، وقوله - تعالى -: « **كلما نضجت جلودهم**

**بجلذاهم جلودا غيرها** »<sup>3</sup>، وقوله - تعالى -: « **خالدين فيها أبدا** »<sup>4</sup>.. إلى غير ذلك من

الآي والأخبار.

- الثالث: الإجماع على أن الكفار في النار معذبون إلى الأبد الذي لا انقطاع له، والجسد لا يصح

عذابه دون الحياة، لأنها شرط في اللذات والألم. فقد اندفع الاعتراض، وصح خلود الكفار في النار

أحياء معذبين إلى الأبد - نعوذ بالله من سوء العاقبة -.

ولا أعلم من قال بقطع عذاب الكفرة في النار ونعيم المؤمنين في الجنة إلا: "أبو الهذيل"<sup>5</sup> ومن تابعه

من حثالة المعتزلة الذين لا يزالون بخروق الإجماع. وسبب ذلك أنه كان يعتقد أن مقدورات الباري

- تعالى - متناهية متحددة، فلا يزال يخلق حتى تنفذ مقدوراته، فإذا نفذت مقدوراته بقي أهل النار في

النار وأهل الجنة في الجنة خمود. والذي أجهل إلى ارتكاب هذه الجهالة، استنباطه على مذهبه في

التحسين والتقبيح أن لا يعذب الباري - تعالى - عذابا دائما على كفر منقطع.

<sup>1</sup> - البيتان للشاعر عدي بن رعاء الغساني ( من شعراء الأصبغيات )، انظر: الأصبغيات، تح وشرح: أحمد محمد

شاكر، وعبد السلام هارون، ط: 5، بيروت: (د - ت)، ص: 152.

<sup>2</sup> - فاطر / 36.

<sup>3</sup> - النساء / 56.

<sup>4</sup> - الجن / 23 وغيرها.

<sup>5</sup> - محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي أبو الهذيل العلاف ( ت: 135 هـ / 850م )، من علماء المعتزلة له

مقالات ومناظرات ومؤلفات في الفكر الاعتزالي. من كتبه: "ميلاس" سماه على اسم مجوسي أسلم على يده. انظر: ابن

خلكان - الوفيات: 396 / 3، والبغدادى - التاريخ: 366 / 3 وما بعده، والمقرئى - الخطط: 283 / 3 - 284.

ومما يلزم هذا اليأس عدم العالم، وعدم صانعه:

فأما عدم العالم فمن أجل أن العرض لا يبقى، وأن الحل لا يعبرى - كما تقدم -، فإذا لم يجد الحل مقبولا وجب عدمه.

وأما عدم صانعه فأيسر شيء على مذهبيهم، فإنه إذا كان البارئ - تعالى - قادرا لنفسه، ونفذت مقدوراته، ولم يبق لنفسه متعلق، وجب عدمه لبطلان صفة نفسه. ومع هذه الإلزامات على مذهبه في التحسين والتقيح لا يصح له ما تخيل، فإن الأعراض عنده لا تقضى إلا بطريقتان ضد، وإذا نفذ المقدور على زعمه - لزمه بقاء الأعراض في محل المعذب أبدا، إذ ليس لها ضد ينقيها. وهذا بين لا خفاء به.

### فصل: في الشفاعة

الشفاعة في اللسان مأخوذة من الشفع وهو الازدواج، فإذا حصل للمكلف العلم بما كلف به والعلم بمقتضاه، كان كامل الدين مقربا شافعا في غيره. وإذا حصل العلم بما يلزمه، وضع العمل أو قصر فيه، احتاج إلى شفيع، فكان الشفيع له مقام العمل. ومصدق ذلك قوله - تعالى -: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾<sup>1</sup>، فهؤلاء حصلوا العلم والعمل، فكانوا سابقين شافعين مشفعين. ثم قال - تعالى -: ﴿ **وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **مَحْرَبًا أَتَدْرِبُوا لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ** ﴾<sup>2</sup>، وهؤلاء هم الذين حصلوا العلم بما كلفوا، وضيقوا العمل وأخرجوه، فذكر - تعالى - ما أعطاهم ولم يذكر لهم عملا. فلما ذكر القسمة الثالثة قال - تعالى -: ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ**، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَّهُمْ ﴾<sup>3</sup>، بشر نبيه - عليه السلام - بشارتين: إحداهما بالمقررين الذين وفوا أعمالهم، والثانية بأصحاب اليمين المقصرين أنه يسلمهم من أجله، أي بشفاعته لقوله: ﴿ **فَسَلَامٌ لَّهُمْ** ﴾، واللام هنا لام لأجل. قال الشاعر<sup>4</sup>: [الخفيف]

<sup>1</sup> - الواقعة / 10 - 24.

<sup>2</sup> - الواقعة / 27 - 38.

<sup>3</sup> - الواقعة / 88 - 91.

<sup>4</sup> - ورد في الأصل فصل في هذا الموضع، ولا معنى له، فلذلك لم ننتبه في متنا.

## « وقمير بدا ابن خمس وعشرب #ن له قالت الفتاتان قوما »<sup>1</sup>

أي لأجله. فتأمل هذه النادرة فإنها تتضمن استخراج الشفاعة من الكتاب إخراجاً لطيفاً، وإكرام هذا النبي الأُمي - صلوات الله عليه وتسليمه-.

ولتعلم أن الشفاعة لا تقع إلا بعد الإذن من الله - تعالى - للشافعين بتعيين المشفوع فيهم، لأن المقصود بها إظهار جاه أوليائه - تعالى - في ذلك المقام العظيم والجمهور العميم حتى يعلم أهل الجمع منازلهم عند ربهم، بأن يشفعوا عنده في يوم غضبه على العصاة. ومن عادة الملوك إذا غضبوا لم يتجرأ عليهم أهل الجاه في الشفاعات [إلا يذمهم]<sup>2</sup>، فلو شفعوا من عند أنفسهم من غير إعلام من الله - تعالى - لهم عن تقبل فيهم شفاعته، فلربما شفعوا لمن سبق في معلوم الله - تعالى - تعذيبه، والمعلوم لا يتبدل، فكان يقع الرد، وإذا وقع الرد احتل الجاه. ومصادق هذا التفسير قوله - تعالى - [ص:99]: ﴿ **وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى** <sup>3</sup>، أي لمن أراد أن يشفع فيه، وقوله - تعالى -: ﴿ **مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ** <sup>4</sup>، أي بأمره. وقوله - تعالى -: ﴿ **وَكُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ** <sup>5</sup>، فإذا أراد الله أن يشفعوا، أعلمهم بمن يشفع فيهم آحاداً وجموعاً، وأمرهم بالشفاعة.

ففسأل الله الرحيم المنان أن يمن على جميعنا بتوبة نصوح، فيجعلنا من الشافعين بمنه ولطفه، وما ذلك على الله بعزيز. فعلينا أن نطمع في كل مكربة سوى النبوة التي لا مطمع فيها، فارغب فيما سواها، ولا تكن من القانطين، فقد ثبتت الشفاعة من الكتاب.

<sup>1</sup> - البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر: المبرد - الكامل في الآداب، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، ط: مكتبة تحفة مصر، القاهرة: 1956: 2/248. والقمير تصغير القمر، لأنه ناقص عن التمام، وهذا يكون في أول الشهر وآخره.

<sup>2</sup> - ما بين المعقفين ساقط في الأصل، أضفناه لكي يستقيم المعنى.

<sup>3</sup> - الأنبياء / 28.

<sup>4</sup> - البقرة / 255.

<sup>5</sup> - النجم / 26.

وأما السنة فقد جاء في الصحيح عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ﴿ لكل نبي دعوة، واحد خرت شفاعةي لأهل الكبائر من أمي <sup>1</sup> ﴾، يعني من مات مصرا على كبيرة ولم يتب منها. وقال في الشفاعة: ﴿ لا تحسبونها للمتقين وإنما هي للظالمين المتلوثين <sup>2</sup> ﴾. وجاء عنه - عليه السلام -: ﴿ خیرت بین الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمي الجنة، فاخترت <sup>3</sup> الشفاعة، وإنما أشفئ <sup>4</sup> ﴾.

فالشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف قبل ظهور الخوارج والمعتزلة، فإنهم أنكروها مراغمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وذلك لأمر هو أشد عليهم من إنكارها، وهو أن أوجبوا على الله عقاب المذنبين من المؤمنين وعلوهم مع الكفرة في العذاب المهين، في تفصيل لهم من باب التحسين والتقييح الذي فرغنا من إبطاله، على أنه لو قلنا بتحسين العقل لم يمتنع في اللفظ أن يختص الملك بعض من يريد أن ينشر جاهه عند رعيته فيشفعه في أهل الجرائم. وهذا لا يبعد جوازا ووقوعا. ثم هؤلاء

<sup>1</sup> - أخرجه مسلم عن أبي هريرة في (كتاب: الإيمان، باب: اختباء النبي صلى الله عليه وسلم دعوة الشفاعة لأمته) الصحيح: 188 / 1 - 190، أرقام: 198 و 199 و 200 و 201، وذكر ألفاظا مختلفة لم يرد فيها (لأهل الكبائر)، وإنما: ﴿ لأمتي ﴾. وأخرجه البخاري في (كتاب: الدعوات، باب: لكل نبي دعوة مستحاجة)، ولم يرد عنده أيضا (لأهل الكبائر)، انظر: الصحيح: 96 / 11، رقم: 6304، وله شاهد من حديث أنس، رواه البخاري في نفس الباب، رقم: 6305، انظر: ن، م، ن، ص. وأخرج أبو داود عن أنس بن مالك مرفوعا في (كتاب: السنة، باب: في الشفاعة: ﴿ شفاعةي لأهل الكبائر من أمي ﴾، انظر: السنن: 106 / 5، رقم: 4739، وصححه الألباني في: صحيح سنن أبي داود: 3 / 897-898، رقم: 3965، وأخرجه الترمذي بنفس لفظ أبي داود، انظر: السنن: 4 / 539، رقم: 2435.

<sup>2</sup> - جزء من حديث أخرجه ابن ماجه عن أبي موسى الأشعري: (كتاب: الزهد، باب: ذكر الشفاعة)، انظر: السنن: 1441 / 2 رقم: 4311. وهذا الجزء من الحديث ضعفه الألباني، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة: 8 / 79 - 81، رقم: 3585، وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة"، ط: 4 المكتب الإسلامي، بيروت: 1419هـ: ص: 361 - 362، رقم: 791، وضعف إسناده الألباني في "ظلال الجنة في تحريج أحاديث السنة"، (مطبوع مع كتاب "السنة" لابن أبي عاصم).

<sup>3</sup> - في الأصل: (فاخترت)، والصواب ما أثبتناه.

<sup>4</sup> - أخرجه الترمذي عن أبي موسى الأشعري في (كتاب: صفة القيامة): السنن: 4 / 541 - 542، رقم: 2441، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: 2 / 1295، رقمه: 1986. وأخرجه ابن ماجه: (كتاب: الزهد، باب: ذكر الشفاعة)، السنن: 2 / 1441، رقم: 4311، وصححه الألباني بإسنياده قوله: (فإنما أشفئ). انظر: صحيح سنن ابن ماجه: 2 / 431، رقم: 3480.

الأوباش أشد فسوقا وإضرارا من سائر أهل القبلة، وهم مع ذلك يخلون<sup>1</sup> أكرم الأكرمين، ويضيقون رحمة الله، لا رحمهم الله، ولا قبل فيهم شفاعة شفيع.

## فصل: في زيادة الإيمان ونقصانه

اعلموا - أحسن الله إرشادكم - أن جميع الموجودات آحاد لا تنقسم، فذات الله - تعالى - شيء واحد لا تجوز قسمته، وصفاته تعالى واحد لا يجوز قسمتها، كما أن كل جوهر من جواهر الأجسام واحدة لا تقبل القسمة، وكذلك كل عرض من أغراضه. وهذه الأربعة أقسام هي الوجود بأسره شاهدا وغائبا. فالقسمة لا تعقل إلا في تفرق أعداد الأشياء لا في أنفسها. وأقل العدد اثنان، فتقول: جوهران [و] جواهر، وعرضان وأعراض. فإذا ثبت هذا صح زيادة أعداد الإيمان ونقصانه - أعني الإيمان الحقيقي الذي هو التصديق بخير القلب عن العلم كما تقدم - فأما زيادته فتصور من أربعة أوجه:

\* أحدها: أن يستدل الناظر بالعقائد أعداد معلوماته وأعداد تصديقاته بمعلوماته، أو يسمع من الرسول عليه السلام - أو عنه خيرا فيصدق ثم يسمع خيرا آخر فيصدق فتزيد، أعداد تصديقاته كذلك... إلى آخر ما يسمع منه أو عنده، هذه هي الزيادة التي قال الله - تعالى - فيها: ﴿ **أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا؟ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا...** ﴾ الآية<sup>2</sup>. فمعنى الزيادة في المنقولات والمعقولات زيادة أعداد العلوم والتصديقات، قال - تعالى - لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿ **وَقُلْ رَبِّهِ**

**زَادَنِي عِلْمًا** ﴾<sup>3</sup>.

\* الثاني: توالي أعداد التصديقات على المحل بالخبر الواحد، مع توالي أعداد العلوم به من غير أن يخلفه ضد من أضداد العلم به والخبر عنه. وهذا التوالي هو المشار إليه بعلم اليقين، إذ كل علم يقين، لكن أجرى الله العادة للمتكسبين أن تتخلل علومهم الشكوك والغفلات في المكتسبات في بعض الأوقات. فأما الغفلات فتدرا<sup>4</sup> بالمعلومات والمراقبات، قال - تعالى -: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُوا**

<sup>1</sup> - في الأصل: ( يخلون ).

<sup>2</sup> - التوبة / 124.

<sup>3</sup> - طه / 114.

<sup>4</sup> - في الأصل: ( فتدروا ).

الله<sup>1</sup>. وأما فجاءة الشكوك فتدراً بالدلالات، قال - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَخْشَعُوا فَالِقًا هُمُ مَبْصُرُونَ﴾<sup>2</sup>. وبذلك اشتكت الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين قالوا: إنا لنجد في أنفسنا أشياء لأن نخر من السماء أهون علينا من أن نجد ذلك<sup>3</sup>.

\* الثالث: زيادة أدلة بالمدلول الواحد، فإذا غفل الناظر عن ذلك رجع إلى آخر، لكن هذه الزيادة في أعداد الأدلة لا في المدلول لكونها تتوارد على المدلول الفرد.

\* الرابع: ما ادعته الصوفية من العلوم اللدنيات التي يخلقها الله في القلب، من غير واسطة خير ولا نظر بعد تصحيح العلم بالعقولات. وما يجب من المشروعات، والدؤوب على صحة المعاملات. ولهم على إثباتها أدلة من الآي والأخبار لسنا الآن للكلام في تفاصيل إثباتها أو نفيها، وجملة الأمر أنها من المحوزات، وأغلب الظن أنها من الواقعات بما [ص:100] تقتضيه ظواهر الأخبار والآيات.

فهذه أربعة أوجه يصح بها زيادة أعداد الإيمان ونقصها بالعدديات، لكن من عزا إيمانه إلى الغفلات أو إلى الشكوك فيردعها بالدلالات فهو مؤمن شرعاً، لكنه ينقص أعداد أجوره على قدر غفلاته وشكوكه المتداركة بالأدلة. فإن فاجأه الموت في زمن الغفلة فهو مؤمن بالإجماع، وإن فاجأه الموت في شكه فهو مغدوم الإيمان، لأن من شك فيما يلزمه توحيد من المعقول، أو في خير متواتر عن الرسول، ومات على ذلك فهو كافر، - نعوذ بالله من الخذلان -.

## فصل: في أحكام التوبة

التوبة فرض على كل من قارف محظوراً كبيراً كان أو صغيراً عندما يذنب، وتأخيرها عن وقتها ذنب آخر. وقد تقدم الكلام في حقيقتها في اللسان بأنها الرجوع، وهي في الشرع: "الرجوع عن معصية الله - تعالى - إلى طاعته"، وإذا أضيفت إلى أفعال الله - تعالى - فهي: "رجوع إنعامه على عباده

<sup>1</sup> - البقرة / 282.

<sup>2</sup> - الأعراف / 201.

<sup>3</sup> - أخرجه مسلم في (كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان) عن أبي هريرة قال: (جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ...)؛ الصحيح: 119 / 1، رقم:

بالتوفيق لها، والقدرة عليها لتحصل لهم سلامة العاقبة". وحدها: "الندم على المعصية لأجل ما يجب له الندم"، وهي رعاية حق الله - تعالى - على التجريد، فقد يندم المذنب على إخلال يبدنه أو بعرضه أو بماله... إلى غير ذلك. وليس ذلك ندما شرعياً<sup>1</sup>، ولا يزيل من عنقه ربة الإصرار حتى يكون ندمه لأجل ما فرط في جنب الله - تعالى -. وحقيقة الندم "كراهة الذنب الواقع والتلف عليه والتألم من أجله، ثم يلزم هذه الأحوال عزم على أن لا يعود لما ندم عليه حتى يعود اللبن في الضرع".

فإن قيل: فإذا كان قطب التوبة الندم وهو ألم، والآلام ضرورية لا تكتسب، فكيف يتعلق الأجر بما لا يكتسب، والرب - تعالى - قد ربط الأجر بالمكتسبات؟

فالجواب أن الضروريات على ضربين: منها ما يقع بسبب مكتسب، ومنها ما يقع بسبب ضروري أو بغير سبب. فالذي يقع بسبب ضروري أو بغير سبب لا يقع فيه من جهة التكليف أجر ولا إثم. والذي يقع بسبب كسبي من الطاعات يكون عليه الأجر، كالندم على مقارفة الذنب، فإذا كان المذنب يستصحب الفكر فيما ضيع من حق الله - تعالى -، وكيف اقتحم المعصية بمراءى من البارئ - تعالى - ومسمع... إلى غير ذلك مما يتوقع من المقت وسوء العاقبة، فلا جرم أنه يكره وقوع الذنب، فيخلق الله - تعالى - له من تلك الكراهة ألماً على مجرى العادة، فيتعلق الأجر على تفكره وكراهيته وألمه. وهذا بمثابة العلم الحاصل عقيب النظر على مذهب من قال: إنه يحصل ضرورة، فكل ما وقع بواسطة الكسب فتحكمه حكم الكسبي في الثواب عند الجماعة، فهذه حقيقة التوبة.

ثم تكون التوبة نصوحاً، وهي الخروج عن جميع الكبائر والصغائر، والندم على جميعها، وهي التوبة الكاملة، وتسميتها نصوحاً مأخوذة من النصاح، وهي المخيطة إذا تخلصت من الثوب لا يتعلق بها منه شيء، وهي التي أمر الله - تعالى - بها جمهور الموقنين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾<sup>2</sup>.

وقد تصح التوبة من ذنب مع البقاء على ذنب آخر، ما لم يكن من نوع الذنب الذي تاب منه، فإنه قد يتأكد الوعيد على بعض الذنوب، كما جاء في القتل<sup>3</sup>، وأكل أموال اليتامى<sup>4</sup>،... إلى غير ذلك،

<sup>1</sup> - في الأصل: (ندم شرعي)، وما أثبتناه الصواب.

<sup>2</sup> - التحريم / 8.

<sup>3</sup> - قال - سبحانه -: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً﴾: المائدة / 32.

<sup>4</sup> - قال - جل من قائل -: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً﴾:

النساء / 10.

فيبادر المذنب إلى التوبة لتأكيد الوعيد، وهذا هو مذهب أهل الحق خلافاً للبهشية<sup>1</sup>، فإنهم قالوا: لا تصح التوبة حتى تكون من جميع الذنوب -على مذهبهم في التحسين والتقبيح-.

وأما القبول فمظنون لا مقطوع به. وزعمت المعتزلة أنه يجب على الله قبول التوبة. وقد سبق الكلام في نفي الإيجاب على الله - تعالى - بشهادة العقل.

وأما دليل السمع فإجماع الأمة على الرغبة إلى الله - تعالى - والابتهاال في قبول التوبة. وقد ورد في الكتاب الدعاء والابتهاال، قال - تعالى -: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾<sup>2</sup>، وقال - تعالى -: ﴿ **رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ مِنَّا** ﴾<sup>3</sup>، وقال: ﴿ **وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ** ﴾<sup>4</sup>، وقال في قصة أم موسى: ﴿ **فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾<sup>5</sup>... إلى غير ذلك. فهذه رغبات إلى الله - تعالى - والثبوت عمل من الأعمال، فلو كان يجب على الله - تعالى - قبول التوبة لما كان في الرغبة والابتهاال إليه فائدة.

فقد صح القطع بنفي الوجوب على الله - تعالى - عقلاً ونقلاً، وبقي الجواز والتوصل والرغبة إلى الله - تعالى - في القبول.

وأما ثبوت القبول لآحاد التائبين إذا تمت التوبة على شروطها فمظنون، إلا لمن نص الله - تعالى - على قبول توبته، كما نص في الكتاب على الثلاثة الذين خلفوا، وعلى أصحابهم من المهاجرين والأنصار<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - يوجد تصحيف للإسم في الأصل، فبدلاً من: (البهشية) ورد اسم: (الهاشمية)، وقد كفر المعتزلة أبا هاشم على جملة مسائل من بينها قوله: إن المؤمن لو تغير تغيراً حسناً (أي تاب) غفل طاعة الأنبياء، ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله به ولا ضده لاستحقاق الخلود في النار. انظر: البغدادي - الفرق بين الفرق، ص: 187.

<sup>2</sup> - البقرة / 127.

<sup>3</sup> - إبراهيم / 40.

<sup>4</sup> - إبراهيم / 35.

<sup>5</sup> - آل عمران / 35.

<sup>6</sup> - في قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ، إِنَّهُمْ يَكُونُونَ رُؤُوفًا** ﴾، الآية: التوبة / 117 - 118.



ثم إن التوبة على المذنبين واجبة شرعا لا عقلا - كما زعمت المعتزلة - ألما تجب عقلا. [ص: 101] والدليل على وجوبها من السمع، إجماع الأمة على وجوب ترك الزلات والندم على ما تقدم منها والعزم أن لا يعود المذنبون إليها.

ثم العجب من تناقض المعتزلة حيث أوجبوا على الله - تعالى - قبول التوبة عقلا، والقبول عبارة عن الثواب في الجنة - كما تقدم في شرح القبول -، ثم أوجبوا على الله - تعالى - أن يخلد من مات مصرا على كبيرة في النار أبدا، ولو تقدمت له التوبة من جميع الذنوب. فإذا كان قبول ما تقدم من الثواب واجبا على الله - تعالى -، والثواب في الجنة، فمتى يوفى أجر التوبة في الآخرة مع الخلود في عذاب الجحيم إلى الأبد؟ فنعوذ بالله من شر التناقض ورعونة السفسطة.

وأما ما يتعلق من الذنوب بالغير وبما يختص بالنفس دون الغير، فقد تقدم الكلام فيه عند الكلام في كيفية الحساب، ومن تاب من ذنب ثم رجع إليه، فقد برئت ذمته من الذنب الأول وصحت توبته، وكان الرجوع إلى الذنب ذنبا آخر تجب عليه التوبة منه. والغرض من ذلك أن تعلم أن التوبة عمل برأسه، فإذا تم على شروطه، لم يحبطه ذنب آخر، لا يحبط الطاعات إلا الكفر، لكونه ضد الإيمان الذي هو شرط في قبول الطاعات. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لِإِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾<sup>1</sup>.

وزعمت الخوارج ومعظم المعتزلة أن المعصية تحبط الإيمان وجميع الطاعات. وليت شعري أي معصية سوى الكفر توازي الإيمان وأجره حتى تحبطه؟! وأيضا إنما خلافه، فتجتمع معه في الحل، على أن هذا لا يصح على مذهبهم، فإن فيه إحباط أكبر العمل بما هو دونه، وهذا هو محض الظلم على مذهبهم، فلا يخرج من الإيمان إلا الكفر الذي هو ضده.

## فصل: [فيما يجوز التقليد وفيما لا يجوز]

اعلم - أيها المسترشد - أن كل ما تقدم من الكلام فيما ألزمك الله - تعالى - من هذه المقدمات السبع يجب عليك علمه، ولا يسعك جهله ولا جهل شيء منه، ولا شك فيه ولا تقليد لأحد من خلق الله - تعالى -، وهذا ما اجتمع عليه أهل الحق قاطبة. وبمجموع ما تضمنت هذه المقدمات ثلاث حقائق: الإيمان بالله - تعالى - وصفاته العلى، والإيمان برسله - عليهم السلام - على الأوصاف التي

<sup>1</sup> - الزمر/ 65.

السيوع، والإجارات، والهبات، والصدقات، وكذلك في العبادات، وأرقام<sup>1</sup> الشهر، والأغلوطات في الصوم والصلوات والزكاة... إلى غير ذلك من مسائل الطاعات، فهذا وجه هلاك أديانهم في الدنيا.

وأما هلاك أديانهم في الآخرة فهو تعذيبهم على تركه لو كان واجبا.

وأما هلاك الأبدان في الدنيا، فإنه كان يؤدي إلى تعطيل المعاش والحرف التي بها قوام الأبدان في الدنيا به، [لأنه] إذا لم يكن حارثا ولا تاجرا ولا بانيا ولا قينا ولا إسكافا ولا ناسجا... إلى غير ذلك من الحرف والمتحرفين، هلك الأبدان لعدم المنافع لا محالة.

فلما كان هذا سوغ التقليد للعوام في مسائل الاجتهاد إلا لمن حصل تلك الأدوات المقدم ذكرها على الكمال، مع كونه دينا ثقة ورعا لا تأخذه في الله لومة لائم. وهيئات أقفر وقتنا هذا ممن له هذه الحالة. نسأل الله العاقبة والعفو والصفح الذي هو أهله.

ومع ذلك يبقى أن للمقلد ضربا من الاجتهاد، وهو أن يسأل عن أعلم من في بلده وأورعهم أو من يحوم ببلده، فإن لم يجد فيطلبه ولو بالصين، كما جاء في الخبر عن سيد البشر - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**»<sup>2</sup>، فإن لم يفعل ذلك أخطأ وأثم. فإذا طلب فلم يجد من هو على هذه الحالة فليطلب ناقلا حافظا ورعا ينقل عن الثقات آخر أقوال الإمام الذي استعمل مذهبه في إقليم المقلد ك"مالك" - رحمه الله - في المغرب، و"الشافعي" - رحمه الله - في المشرق فينصه له كما سمعه.

فإذا كان التقليد في مسائل الاجتهاد يحتاج إلى هذه الأمور المهمة، فما ظنك بالتقليد في الإيمان بالله ورسوله الذي لا يقبل الله مما ذكرناه من الأفعال صرفا ولا عدلا إلا ممن حصل العلم بهما. فإن قيل: إذا كان هذا في مسائل الاجتهاد في الأحكام فما قولكم في مسائل المعتقدات التي هي أدق في التحصيل وأكد في حصول النجاة؟

<sup>1</sup> - في الأصل: (الأرقام).

<sup>2</sup> - أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله": 1 / 28، رقم: 20، وغيره من طريق عاتكة طريف بن سليمان عن أنس، وابو عاتكة ضعيف جدا، وعده الألباني باطلا، انظر: "السلسلة الضعيفة": 1 / 600، رقم: 416.

قلنا: المعتقدات لا يحتاج فيها إلى شيء مما ذكرناه، فإنها - بحمد الله - أقرب وأكمل لكونها معلومة لا مظنونة كمسائل الاجتهاد، وذلك لأن آلة الناظر في المعتقد مجرد العقل الذي هو هدية الله - تعالى - إلى القلوب. وهي قضية الوجوب، والجواز، والاستحالة، فلا يحتاج لغير ذلك، فإذا نظر العاقل إلى التغير والتخصيص ثبت له المغير المخصص في الحين، ويشهد له العقل بإفراد القدم في الحدوث شهادة لا ترد - كما تقدم -، فآلة العقد في قلبه كما قيل: [السريع]

### « كم يرحل المرء لمطلوبه # والسبب المطلوب في الرجل »<sup>1</sup>.

فسبحان من يسر لخلقه طريق الجنة، فقد نبهك - رحمك الله - على ما يجب فيه العلم وما يحق فيه التقليد، وكيفية حال المقلد والمقلد وبالله التوفيق.

## فصل: [ ما لم يقع التعرض له في المقدمات ]

قد نجز الكلام بحمد الله فيها على كل مقصد يليق بالمقدمات السبع التي تقدم الكلام فيها على الوجه الذي يليق بالمسترشد، وتبرأ ذمته من ضرر التقليد على وجه الاختصار من غير إطناب ولا إقصار. وقد آن أن ننبه على فصول أضربنا عن ذكرها لثلاثة أوجه:

\* أحدها: قصد الاختصار - كما تقدم -، لكي يسهل على المسترشد تفهمها وبطمع في تحصيلها حفظاً وفهماً، وإن كان وقع الإطناب في بعض فصول منها فلمس الضرورة إليه كما شرطناه في أول المعتقد.

\* الثاني: أنها ليست من فروض الأعيان.

\* الثالث: أن أكثرها فروع لأصول تقدمت، فأضربنا عن الكلام فيها.

+ فمما لم نتكلم فيه تفاصيل الأسماء الحسنى وشرح معانيها، لكونها ترجع إلى صفاتها العلى. وقد أثبتناها - بحمد الله - فيما تقدم على وسع الطاقة وبذل الجهد وبالله التوفيق. مع أن من تكلم على

<sup>1</sup> - البيت ينسب لإبراهيم بن مسعود الإليري، قاله يعرض برجل من الفقهاء كان يطلب الكيمياء، وقد ذكر بيتاً قبله جاء فيه: «ما أمل النفس إلى الباطل # وأهون الدنيا على العاقل»، انظر الديوان: تج: محمد رضوان الداية، ط: 2 دار قتيبة - دمشق: 1401هـ/1981، ص: 57.

الأسماء الحسنى في مدرج المعتقدات ما أعمق في تفاصيلها ولا شفى فيها غليلا، ولذلك صنع لها المحققون كتباً مختصة ك: "التحجير"<sup>1</sup>، و"المقصد الأسنى"<sup>2</sup>، و"الأمد الأقصى"<sup>3</sup> وغيرهما.

+ ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكونه من مجال الفقهاء، وإن زعمت الروافض أنهما متوقفان على الإمام المعصوم. فيكفي في الرد عليهم نكتتان:

- إحداهما: اشتراط العصمة في ولاته وقضاته وحياته وهو لا يصح.

- والثانية: الإجماع المتواتر على التواصل بالمعروف وتوبيخ تاركه، وقد قال - تعالى -:

﴿وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾<sup>4</sup>، وقال - تعالى -: ﴿يا بني [أقم الصلاة] <sup>5</sup> وأمر بالمعروف وانه عن المنكر﴾<sup>6</sup>، وقال: ﴿وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾<sup>7</sup>، وقال - تعالى - فيمن لم يغيره ذمنا لهم: ﴿كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه﴾<sup>8</sup>... إلى غير ذلك من [ص: 103] من آي وأحاديث كثيرة.

+ ومنها الحديث في الأسعار والأرزاق ورد المعتزلة أمرهما لأفعال العباد.

قلنا: قد اكتفينا بالرد عليهم عند الكلام في خلق الأعمال باتحاد قضية المقدور، واتحاد نسبتها إلى القدرة الأزلية، وإبطال التحسين والتقييح في أفعال الإله وإفراجه - تعالى - بالخلق والأمن.

+ ومنها الكلام في الأشرار كالرجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها،... إلى غير ذلك، لكونها ترجع إلى الأخبار وجواز خروق العادات، وقد تقدم الكلام في جوازها ووقعها.

<sup>1</sup> - كتاب "التحجير في علم التذكير" للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: 465هـ) أوله: "الحمد لله القاسم... إلخ"، ذكر فيه مؤلفه أنه قد كثر سؤال الراغبين إملاء كتاب فيه، فأجاب وضمنه معاني أسماء الله تعالى في تسعة وتسعين باباً. انظر: حاجي خليفة - كشف الظنون: 354 / 1.

<sup>2</sup> - كتاب "المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى" للإمام أبي حامد الغزالي، مطبوع ومتداول.

<sup>3</sup> - "الأمد الأقصى بأسماء الله الحسنى وصفاته العليا"، لأبي بكر بن العربي. نوه به في مواضع متعددة من كتبه، فذكره في: "شرح الترمذي"، وذكره في: "كتاب أحكام القرآن"، ونسبه له بعض المؤلفين. ويوجد مخطوطاً بالخراتنة العامة بالرباط مسجل تحت رقم: (ق: 4)، راجع: عمار طالي - آراء ابن العربي الكلامية: 74 / 1.

<sup>4</sup> - العصر / 3.

<sup>5</sup> - ما بين المعقنين ساقط في الأصل.

<sup>6</sup> - لقمان / 17.

<sup>7</sup> - الحج / 41.

<sup>8</sup> - المائدة / 79.

+ ومنها ذكر القراءة والمقروء لما أثبتناه من كلام النفس للبارئ - تعالى - ووجوب قدمه، واستحالة كونه حرفاً وصوتاً، وأن الذي تحدى به نبينا -عليه السلام - إنما هي العبارات التي هي تسمى قراءة وقرآناً، وأن المقروء هو الكلام الأزلي المعبر عنه بالحروف والأصوات<sup>1</sup>.

+ ومنها الرؤيا والمنامات، لأنه أمر يدق على فحول العلماء الكلام فيه، وغايتهم بعد الاجتهاد فيها غلبات الظنون، ولم يأت مع ذلك بالنظر فيها تكليف.

+ ومنها الكلام في التوليد لما فيه أيضاً من الغموض على المسترشدين لما سبق إليهم من أقوال الدهرية وإخوافهم المبتدعة، وقد أشرنا إلى بطلانه في الطريقة الثانية من إبطال قدم العالم على المعطلة بما فيه مقنع.

+ ومنها الكلام في جواز تكليف ما لا يطاق، لتقدم الكلام في إبطال التحسين والتقبيح في أفعال الإله - تعالى - من جهة العقل، فمن يجوز له أن يعذب الخلق بدءاً، فإنه أحرى أن يكلفهم ما لا يطيقون، ليكون ذلك علامة على شقوقهم.

+ ومنها الرد على أهل الملل والفرق الضالة المضلة، فإن مجموع أمرهم القدح في ذات الله - تعالى - وصفاته، والاشتراك معه في أفعاله، والتعرض لشرائعه وأنبياؤه، وقد تقدم الكلام في نقض أقوالهم فوق ما يحتاج إليه المسترشد، وأيضاً الرد عليهم متوقف على الراسخين في العلم بأصول الديانات، ولم يكلف المسترشد ذلك، وإنما كلف أن يتهم بخلاف نفسه بإقامة الأدلة على صحة عقده.

+ ومنها الكلام في الإمامة، فإنما ليست من أصول الاعتقاد، ولا يطلب بالنظر في إثباتها لمستحقيها العوام، وإنما المطلوب بذلك الخواص من أهل الحل والعقد، والخطر على من يدل ذلك في كل تفاصيلها أشد من الخطر على من يجهل أصلها، لأنه يؤدي إلى التعصب والميل وتعدي حق الله.

لكن - مع ذلك - نذكر طرفاً من الكلام في إمامة خلفاء الصحابة - رضي الله عنهم - وبعضاً من مناقبهم السنية ومثالب من طعن فيهم من غلاة الروافض ومقلديهم، لتترك بذكر أولئك الجلة في مختتم الكتاب كما بدأنا بذكرهم في أوله. وبالختام بإثبات خلافتهم<sup>2</sup>، وتريهم عما نسب إليهم من الاختلال، جرت [ به ] عادة الأشياخ في خواتم كتب المعتقدات، ولهم قدوة في هذا الترتيب من الكتاب في سورة "الأنعام"، أن الله - تعالى - ابتداءً فيها بذكر حدث العالم، واختتمها بذكر الخلافة، وبالله التوفيق.

<sup>1</sup> - صمت المؤلف عن نسبة العبارات لمن؟!!!

<sup>2</sup> - في الأصل: ( خلافتهم ).

## فصل: [ في فضل الصحابة والخلفاء ]

شهد الكتاب والسنة أن هذه الأمة أفضل الأمم، قال - تعالى - : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ الآية<sup>1</sup>، وقال - تعالى - : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾<sup>2</sup>، وأوساط الناس أشرافهم وشاهد أهم خير أئمتهم، وقال - تعالى - : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ الآية<sup>3</sup>، وقد جاء عنه عليه السلام - في الخبر المشهور المستفيض : ﴿ خَيْرُ الْقُرُونِ<sup>4</sup> قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ﴾<sup>5</sup>، وشك الراوي في الرابع. فخرج من مضمون هذا أن هذه الأمة خير الأمم، وأن الصحابة رضي الله عنهم - خيار هذه الأمة، ثم التابعون، ثم تابعوهم بإحسان إلى يوم الدين.

وأما فضل الصحابة - رضي الله عنهم - فلا يتعدد ما جاء في فضلهم وتقدمهم، قال - تعالى - : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾<sup>6</sup>، وهذه الآية تشمل جميع الصحابة إذا كان الذين اتبعوهم بإحسان، الذين جاعوا من بعدهم. ويحتمل أن يكون السابقون بعض الصحابة المتقدمين على بعضهم، ثم خصص الآية الأخرى فقال : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِل. أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا، وَلَا يَنْفَعُ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾<sup>7</sup>، فإذا سبق المتقدم المتأخر بتساوي الأعمال وصحبة الرسول - عليه السلام - فلا جرم أن التابع وتابعه مسبوق. ومعلوم على العادة - أن من سبق من الثوار إلى الملوك ويادر بنفسه وماله، أرفع قدرا عندهم ممن تأخر وإن تساوا في النصرة والمعونة، فكيف من هاجر إلى الله ورسوله بنفسه وماله،

<sup>1</sup> - آل عمران / 110.

<sup>2</sup> - البقرة / 143.

<sup>3</sup> - الفتح / 9.

<sup>4</sup> - ورد بلفظ : ﴿ خير الناس ﴾.

<sup>5</sup> - متفق عليه من حديث عمران بن حصين، أخرجه البخاري في الصحيح، ( كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد شهادة جور إذا شهد ) : 258 / 5، رقم: 2651، وأخرجه مسلم ( كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ... ) : الصحيح: 4 / 1964، رقم: 2535.

<sup>6</sup> - التوبة / 100.

<sup>7</sup> - الحديد / 10.

وخرج عن سجيته وعادته وفارق الأهل والمال والوطن؟ فصيح أن متقدمي الصحابة - رضوان الله عليهم - أفضل من متأخريهم. وقد وقعت المناظرة بين "ابن ورقا" والشيخ "أبي الحسن الأشعري" في التفاضل بين "علي" و"أبي بكر" - رضي الله عنهما - في التقدم بالإيمان فإنهما سبقا الناس، فوقع الاتفاق [ص: 104] على أن "أبا بكر" أفضل الكهول و"عليا" أفضل الشباب، وهذا على جهة التسامح، فالمتقدم "أبو بكر" - رضي الله عنه -.

فأفضل الصحابة المتقدمون، وأفضل المتقدمين البديرون، وأفضل البديرين أصحاب الشجرة الذين رضي الله عنهم عند بيعة الرضوان، وأفضل العشرة الأربعة الخلفاء بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأفضل الخلفاء "أبو بكر" <sup>1</sup>.

والدليل على فضله عليهم إجماع الكل من الصحابة على تقديمه لإصلاح دينهم ودنياهم من غير خوف هرج ولا فتنة، فإنه إذا خيف الهرج والفتنة فرما قدم المفضل، والصحابة - رضي الله عنهم - اجتمعوا في "سقيفة بني ساعدة"، واجتهدوا حتى رضوه وبايعوه عن رضی منهم واختيار، لكونه جمع شروط الخلافة على أتم الجمع، مع زيادة الفضل حتى قال "عمر" - رضي الله عنه -: «من قدمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأمر ديننا تقدمه لأمر دنيانا» <sup>2</sup>، يعني بذلك تقديم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [له] للصلاة في الخير المشهور <sup>3</sup>، حتى راجعته "عائشة" <sup>4</sup> - رضي الله

<sup>1</sup> - في الأصل: (أبي بكر).

<sup>2</sup> - أخرجه النسائي بلفظ آخر عن عبد الله بن عمر قال: «لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فأتاهم عمر فقال: ألسن تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر أبا بكر أن يصلي بالناس؟! فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر؟!»، انظر: السنن، (كتاب: الإمامة، باب: ذكر الإمامة والجماعة): 2 / 74 - 75، رقم: 777، وحسن إسناده الألباني في: صحيح سنن النسائي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1401هـ: 168 / 1، رقمه: 749.

<sup>3</sup> - جزء من حديث أخرجه أبو داود عن عبد الله بن زعنة في (كتاب: السنة، باب: استخلاف أبي بكر): انظر: السنن: 47 / 5 - 48، رقم: 4660. وهو حديث حسن صحيح كما ذكر الألباني في: صحيح سنن أبي داود: 3 / 882، رقمه: 3895.

<sup>4</sup> - مراجعة السيدة عائشة - رضي الله عنها - غير ثابتة في الأخبار التي ذكرنا.

عنها- في تقديمه فقال: ﴿يَأْبَىٰ اللَّهُ ذَٰلِكَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>1</sup>. وفي هذه القولة تنبيه عظيم على أن خلافة "أبي بكر" كانت بالوحي، وإلا فمن أين كان يعلم أن الله - تعالى - يأبى تقديم "عمر" ويرضى تقديم "أبي بكر"؟ وكذلك المؤمنون إذا اجتهدوا وأجمعوا على تقديمه؟ وستثبت خلافته من الكتاب فيما بعد - إن شاء الله تعالى - ولا خلاف بين المسلمين أن إجماع الصحابة حاكم على كل إجماع يأتي بعده، وهذه أول مسألة اجتهادية وقعت في الإسلام بعد فقد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وفي هذه المسألة رد على من أنكر القياس، وعلى صحة الاجتهاد في مسائل الخلاف.

وأما ما اختلقه الروافض من إنكار "علي" - رضي الله عنه - تقديمه وشماسته<sup>2</sup> وإكراهه على البيعة، فباطل وتخرص منهم. والدليل على كذبهم في ذلك قتال "علي" - رضي الله عنه - أهل الردة معهم، وسي الجارية من بني حنيفة وتسريه بها، ومنها ولده "محمد"، ولذلك سمي "ابن الحنفية" ليفرق بينه وبين إخوته من "فاطمة" - رضي الله عنهم - . فلو كان لا يرى إمامته لم يفعل ذلك، وحاشا علمه وورعه وفضله من ذلك.

على أن خلافته مستخرجة من كتاب الله - تعالى - في قوله - سبحانه: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ مَتَدُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِيٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ طَطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>3</sup>. والدليل على صحة خلافته من هذه الآية: الوعد بالثواب على طاعته، والوعيد بالعذاب على معصيته، وهو الذي دعاهم لقتال بني حنيفة - كما تقدم -، فلو لم يكن خليفة لما صح الوعد والوعيد على طاعته ومعصيته. وهذا بين لا خفاء به.

فقاتل الله الروافض حيث خرقوا الإجماع وأتوا ببدعة ما سبقهم بها من العالمين، وذلك أن الأمم الخالية على شماستهم وشراستهم ومفاقتهم أنبياءهم ما سمع منهم قدح في صحابة أنبيائهم،

<sup>1</sup> - انظر مثلاً ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن زععة، (كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر عبد الله بن زعم بن الأسود)، وعلق عليه بقوله: «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي في "التلخيص"، انظر: المستدرک: 4 / 368، رقم: 6824.

<sup>2</sup> - أي امتناعه من شمس يشمس شموساً وشماساً أي امتنع وأبى، وشمس الفرس يشمس شموساً وشماساً بالكسر: استعصى على راكمه، فهو شموس... ومنها قيل للرجل الصعب الخلق: شموس أيضاً، انظر: القيومي - المصباح المنير، (مادة: شمس):

390 / 1

<sup>3</sup> - الفتح / 16.



بل اليهود تعظم أصحاب الميقات، والنصارى تعظم حواربي "عيسى" عليه السلام، وهؤلاء الأردال يكفرون أصحاب محمد عليه السلام - ويدعونهم ويسبونهم. والذي ينبغي أن يعتقد في الروافض أنهم كفرة، ومن أجل هذه القولة وأمثالها أطلق بعض الأئمة القول في الإمامية بتكفيرهم منهم: "الشعبي"<sup>1</sup> - رضي الله عنه -.

والدليل على ذلك أن الذي بأيديهم من الكتاب والسنة التي بلغتهم إنما هي بواسطة الصحابة، فمنهم سمع وعندهم نقل. فإذا كانوا كفارا مبتدعة وكذابين مجرّحين - على زعمهم - فعمّن نقل هؤلاء الأردال دينهم؟ ومن أين صح لهم العلم أن الرسول عليه السلام - نطق بالقرآن؟ فقد سلبوا من الإيمان البتة، وهذا أمر لا مدفع عنه. وقد ذكر أصحاب المقالات أن معظم الأئمة كفروا جميع الروافض بتكفيرهم الصحابة، وادعائهم أن الصحابة بدلوا القرآن وغيروا بالزيادة النقصان، وأسقطوا منه النص على خلافة "علي" - رضي الله عنه -، وزعموا أنه لا اعتماد على هذه الشريعة التي بأيدي المسلمين حتى يخرج "المهدي" فيجدها ويرد الحق إلى نصابه، وهذا هو الكفر الصراح، ثم بعد ذلك اختلفوا في "المهدي" من هو اختلافا لا ينضبط.

وأما الإمامية منهم فلا شك في كفرهم، فإنهم زادوا على تكفير الصحابة الغلو في التحسيم حتى قالوا: "إن الملائكة تحمل رجا المستقر على العرش، - وهو أقوى منهم -، كما يحمل الكرسي قدماء، وهو أقوى منها"<sup>2</sup>. وهذا صريح مذهب اليهود، ولهذا شبههم النبي - عليه السلام - باليهود في قوله - صلى الله عليه وسلم -: قال: ﴿ **سَيَكُونُ فِيهِ آخِرُ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَقَالُ لَهُمُ الرّوَافِضُ، يَرَفُضُونَ الدِّينَ، فَيَقْتُلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مَشْرُكُونَ** ﴾<sup>3</sup>. وروى "ابن عمر" أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعلي: ﴿ **تَكُونُ أَنْتَ فِي الْجَنَّةِ وَشِعْرَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَسَيَكُونُ بِعَدْنِكَ قَوْمٌ**

<sup>1</sup> - هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كيار الشعبي الحميري أبو عمرو (ت: 103هـ / 721م)، راوية من التابعين يضرب به المثل في الحفظ ثقة عند الجمهور. عمل في القضاء أيام عمر بن عبد العزيز، وعرف بالفقه. انظر عنه: ابن خلكان - الوفيات: 104/2 وما بعدها وأبو نعيم - الحلية: 310/4 وما بعدها، وابن حجر - تهذيب التهذيب: 5/65 وما بعدها، والبغدادي - التاريخ: 12/227.

<sup>2</sup> - راجع الإسفراييني - التبصير في الدين، فعنه نقل ابن خثير هذا النص القول المنسوب لفرقة اليونسية من الرافضة، ص: 40.

<sup>3</sup> - أخرجه ابن عاصم عن ابن عباس في: "السنة"، ص: 467، رقمه: 981، وضعف إسناده الألباني في: "ظلال الجنة". وله شاهد عن علي بن أبي طالب، أخرجه ابن أبي عاصم أيضا في نفس الباب، ص: 465، رقم: 978، وضعفه الألباني إسناده كذلك.

يَدْعُونَ وَلَا يَتَّبِعُونَ الرَّافِضَةَ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ مَاتَلَمَهُ، فَإِنَّهُمْ مَشْرُكُونَ». فقال "علي": «وما علامتهم يا رسول الله؟» [ص: 105] قال: ﴿لَا تَكُونُ لَهُمْ جَمْعَةٌ وَلَا جَمَاعَةٌ وَيَسْبُونَ آبَاءَ بَكْرٍ وَمَعْمَرٍ<sup>1</sup>﴾<sup>2</sup>. وكيفك قوله - تعالى - حين مدح الصحابة في سورة الفتح فقال: ﴿لِيُخَيِّطَ بِهِمْ الزُّكُفَ<sup>3</sup>﴾<sup>4</sup>، ﴿فَاتَلَمَهُ اللَّهُ أَنَّى يُوَفِّكُونَ<sup>4</sup>﴾.

وذكر أصحاب المقالات في قبيح دغاويهم وخرافاتهم لما رأوا أن "الجاحظ"<sup>5</sup> يصنف الشبهات لأهل الملل قالوا: "صنف لنا كتابا"، فقال: "لست أرى لكم شبهة تشبثون بها فأصنعها لكم، وأرتب الكلام عليها". قالوا: "فدلنا على من تملك به"، فقال: "إذا أردتم أن تقولوا شيئا مما تزعمون فقولوا: أنه قول جعفر الصادق، ولا أعرف لكم ما تملكون به سوى هذا". فرضوا منه بذلك، وتمسكوا بهذه السوءة البهيمية.

## فصل: [هل يفضل بعض خلفاء الصحابة على بعض؟]

فإن قيل: هل تفضلون بعض خلفاء الصحابة على بعض أم تتوقفون في ذلك؟ قلنا: أما الأربعة الخلفاء - رضي الله عنهم - فقد تقدم الاستدلال على أن الفضل يترتب فيهم حسب ترتيبهم في الخلافة، لتقدم الفضل على مذهب من لم ير تقدم المفضل، وهو الأظهر، فإن المفضل إنما يقوم بقرينة توقع الخلاف والفتنة - ما سبق - وأما من عداهم من سائر الصحابة المتقدمين في الآي من البدرين وغيرهم، فتعارض الظنون في تفضيلهم، فإن الله مدحهم على الجملة والرسول عليه السلام - مدحهم على الجملة والتفصيل من

<sup>1</sup> - وفي رواية ابن أبي عاصم: (ويطعنون على السلف)، ص: 466، رقم: 980.

<sup>2</sup> - أخرجه ابن أبي عاصم في: "السنة"، ص: 466، رقم: 980، وإسناده ضعيف جدا كما يرى الألباني في "الظلال"، وأورده الشوكاني في: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تح: عبد الرحمن العلمي اليمني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: (د - ت)، ص: 380، رقم: 88.

<sup>3</sup> - الفتح / 29.

<sup>4</sup> - التوبة / 30، والمنافقون / 4.

<sup>5</sup> - عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني بالولاء الليثي أبو عثمان المعروف بالجاحظ (ت: 255هـ / 869م) رئيس فرقة "الجاحظية" من المعتزلة. له عدة مؤلفات أهمها: "الحيوان" و "البيان والتبيين" و "الخلاص" و "تنبيه الملوك"... وغيرها. انظر: ابن خلكان - الوفيات: 3 / 140 وما بعدها، و البغدادي - التاريخ: 12 / 212 وما بعدها.

غير أن يعين بالترتيب إلى "أبا بكر" - رضي الله عنه - . جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ﴿ **ما فضل أبو بكر صلاة ولا بصاء، وإنما فضله بشيء، وقر في قلبه** ﴾<sup>1</sup>، فهذا نص في تفضيله، وكذلك ما أخبر به - عليه السلام - أنه وزن بالأمة فرجحهم<sup>2</sup>... إلى غير ذلك من الأخبار في تقدمه، مع إجماع الصحابة على تقديمه للخلافة لفضله.

وأما ما ورد في تفضيله من الأخبار لم ترد في غيره فيصح من مجموعها علم التواتر في المعنى بتقدمه كما صح شجاعة "علي" وكرم "حاتم"، وما سواه من الصحابة تتعارض فيهم الظنون [ وهذا ما عتوه عندما قاموا بتقديمه، وإن كان فضله ]<sup>3</sup> أكبر من ذلك.

فهذه - رحمك الله - [مقدمات قواعد العقائد التي]<sup>4</sup> يغني بها الشادي والمرشد [عن الرجوع إلى الأمهات والمبسوطات]<sup>5</sup>. فمن من الله عليه بفهمها برئت ذمته مما تعين عليه من الواجبات في علم التوحيد. فهذه المقدمات لمن طمحت همته للسكن والرسوخ، فقد تعلم كيف يسبح في ساحل بحر الحقائق إلى [غور]<sup>6</sup> الدقائق، وإياك والكسل، واطمع فيما سوى النبوة التي لا مطمع فيها والله يؤتي فضله من يشاء ﴿ **والله ذو الفضل العظيم** ﴾<sup>7</sup>.

وقد نجز غرضنا فيما قصدناه بفضل الله الذي لا يضيع أجر المحسنين. [ نسأله ]<sup>8</sup> أن يجعل دقيقها وجليلها خالصا لوجهه الكريم، وأن يمن بالعفو والصفح عن المذنبين منا والمتلوذين، برحمته إنه أرحم

<sup>1</sup> - أخرجه الترمذي الحكيم في "النوادر" من قول بكر بن عبد الله المزني، ولا أصل له مرفوعا، كما ذكر الألباني في "السلسلة الضعيفة": 378 / 2، (رقم: 962).

<sup>2</sup> - أخرجه ابن عدي وغيره بطرق لا تخلو من كلام، وأخرجه إسحاق بن راهويه والبيهقي في "الشعب" بسنده صحيح عن عمر من قوله. انظر: السخاوي - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ط: مطبعة المدني، القاهرة: 1412 هـ، ص: 349 رقم: 908.

<sup>3</sup> - هناك بياض وكلام غير مفهوم في الأصل.

<sup>4</sup> - بياض في الأصل.

<sup>5</sup> - ما بين المعقنين ساقط في الأصل.

<sup>6</sup> - بياض في الأصل.

<sup>7</sup> - الحديد / 21.

<sup>8</sup> - ما بين معقنين ساقط في المخطوطة الأصل.

الراحمين، وصلواته وتسليمه على خاتم النبيين وأفضلهم<sup>1</sup> سيد المرسلين وإمام المتقين، وعلى آله الطيبين، وصحابته الأكرمين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نجز بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وفي آخر شهر شوال من عام [      ] على يد عبيد الله  
وأقل عبيده سالم بن أحمد بن منصور السكري تغمده الله  
بلطفه آمين آمين آمين

---

<sup>1</sup> - في الأصل : ( وأفضلها ) .

ثالثا:

الفهرس



# 1 - فهرس الآيات القرآنية

النص ( السورة / الآية ) :	الصفحة أو الصفحات
* إياك نعبد ونستعين ( الفاتحة / 5 )	232
* اهدنا الصراط المستقيم (الفاتحة / 6 )	329-232
* ختم الله على قلوبهم ( البقرة / 7 )	241
* فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا (البقرة / 24 )	304 - 303
* أعدت للكافرين ( البقرة / 24)	365
* يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا (البقرة / 26 )	85
* وإذ قلنا للملائكة ( البقرة / 34 )	355
* وضربت عليهم الذلة والمسكنة ( البقرة / 61)	294
* ثم يحرقونه من بعد ما عقلوه ( البقرة / 75 )	113
* فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به (البقرة / 89 )	112
* إنما نحن فتنة فلا تكفر (البقرة / 102)	285
* واتبعوا ما تتلو الشياطين ( البقرة / 102)	285
* ولقد علموا لمن اشتراه ( البقرة / 102 )	286
* ود كثير من أهل الكتاب ( البقرة / 109 )	113
* فأينما تولوا فثم وجه الله (البقرة / 115)	199-161
* وإذ يرفع إبراهيم القواعد (البقرة / 127 )	376
* لا نفرق بين أحد من رسله (البقرة / 136)	319
* وكذلك جعلناكم أمة وسطا (البقرة / 143)	384
* وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون (البقرة / 144)	113
* يعرفونه كما يعرفون أبناءهم (البقرة / 146)	112
* يكتُمون الحق وهم يعلمون (البقرة / 146)	291
* ذلك تخفيف من ربكم ورحمة (البقرة / 178)	293
* يريد الله بكم اليسر (البقرة / 185 )	293
* إن الله يحب التوابين (البقرة / 222)	281
* والله يعلم وأنتم لا تعلمون (البقرة / 232)	237
* منهم من كلم الله (البقرة / 253 )	195
* من ذا الذي يشفع عنده (البقرة / 255)	371
* ولا يؤوده حفظهما (البقرة / 255 )	331-139-(2 × )
* أولم تؤمن ؟ قال بلى (البقرة / 260)	319
* واتقوا الله ويعلمكم الله (البقرة / 282 )	373
* لا نفرق بين أحد من رسله (البقرة / 285)	318-261

234 115 104 103	* لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ( البقرة / 286 )
118	* شهد الله أنه لا إله إلا هو ( آل عمران / 18 )
376	* فتقبل مني إنك أنت السميع العليم ( آل عمران / 35 )
261	* يفعل ما يشاء ( آل عمران / 40 )
247	* كن فيكون ( آل عمران / 47 )
239	* ولا ينظر إليهم يوم القيامة ( آل عمران / 77 )
353	* وكنتم على شفا حفرة من النار ( آل عمران / 103 )
384	* كنتم خير أمة أخرجت للناس ( آل عمران / 110 )
366	* واتقوا النار التي أعدت للكافرين ( آل عمران / 131 )
364	* أعدت للمتقين ( آل عمران / 133 )
314	* وكأين من نبي قتل ( آل عمران / 146 )
314	* فلم قتلتموهم إن كنتم صادقين ( آل عمران / 183 )
249	* والله عنده حسن الثواب ( آل عمران / 195 )
339	* وليست التوبة للذين يعملون ( النساء / 18 )
369	* كلما نضجت جلودهم ( النساء / 56 )
113	* فلا وربك لا يؤمنون ( النساء / 65 )
245	* وإن تصيبهم حسنة يقولوا هذه ( النساء / 78 )
(2×)245	* ما أصابك من حسنة فمن الله ( النساء / 79 )
281	* ما يفعل الله بعذابكم ( النساء / 147 )
319-318	* إن الذين يكفرون بالله ورسوله ( النساء / 150 )
241	* بل طبع الله عليها بكفرهم ( النساء / 155 )
355-195	* وكلم الله موسى تكليما ( النساء / 164 )
353-115	* ليلا يكون للناس على الله حجة ( النساء / 165 )
195	* أنزله بعلمه ( النساء / 166 )
261	* يحكم ما يريد ( المائدة / 1 )
328	* وعد الله الذين آمنوا منكم ( المائدة / 9 )
119	* ترى أعينهم تفيض من الدمع ( المائدة / 83 )
382	* كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ( المائدة / 79 )
281	* والله يحب المحسنين ( المائدة / 93 )
231-203-171	* وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير ( المائدة / 110 )
312	* أنأت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين ( المائدة / 116 )
355	* قال الله هذا يوم ينفع الصادقين ( المائدة / 119 )
337	* ثم قضى أجلا وأجل مسمى ( الأنعام / 2 )
253	* ومن أظلم ممن افترى على الله ( الأنعام / 21 )
242	* وجعلنا على قلوبهم أكنة ( الأنعام / 25 )



114	* وهم ينهون عنه وينأون عنه ( الأنعام / 26 )
(2×)143	* ما قرطنا في الكتاب من شيء ( الأنعام / 38 )
338	* توفته رسلنا ( الأنعام / 61 )
144	* لا أحب الآفلين ( الأنعام / 76 )
103 - 94	* وتلك حجتنا آتينها إبراهيم ( الأنعام / 83 )
318	* أولئك الذين هدى الله ( الأنعام / 90 )
230	* ذلكم الله ربكم ( الأنعام / 102 )
220	* لا تدركه الأبصار ( الأنعام / 103 )
246 - 243	* ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ( الأنعام / 111 )
243	* ولو شاء ربك ما فعلوه ( الأنعام / 112 )
(2×) 240	* فمن برد الله أن يهديه ( الأنعام / 125 )
336	* وبلغنا أجلنا الذين أجلت لنا ( الأنعام / 128 )
103	* قل هل عندكم من علم فتخرجوه ( الأنعام / 148 )
347	* فلنسالن الذين أرسل إليهم ( الأعراف / 6 )
348 - 222	* قال فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها ( الأعراف / 13 )
103	* ثم لآتينهم من بين أيديهم ( الأعراف / 17 )
348 - 221	* اخرج منها مذموما مدحورا ( الأعراف / 18 )
342	* كما بدأكم تعودون ( الأعراف / 29 )
103	* فات به إن كنت من الصادقين ( الأعراف / 105 - 106 )
348 - 221	* إني اصطفيك على الناس ( الأعراف / 144 )
290	* فخلف من بعدهم خلف ( الأعراف / 169 )
298	* فبأي حديث بعده يؤمنون ( الأعراف / 185 )
374	* إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف ( الأعراف / 201 )
291 - 113 - 77	* يجادلون في الحق بعدما تبين ( الأنفال / 6 )
298	* لو نشاء لقلنا مثل هذا ( الأنفال / 31 )
359	* ليميز الله الخبيث من الطيب ( الأنفال / 37 )
234	* بما قدمت أيديكم ( الأنفال / 51 )
293	* الآن خفف الله عنكم ( الأنفال / 66 )
280	* إنما يعمر مساجد الله من آمن ( التوبة / 18 )
234	* أموال اقترفتوها (التوبة/24)
388	* قاتلهم الله أنى يؤفكون (التوبة/30)
101	* ومنهم الذين يؤذون النبي (التوبة/61)
328	* وعد الله المنافقين والمنافقات (التوبة/68)
281	* ما على المحسنين من سبيل (التوبة/91)
384 - 269	* والسابقون الأولون (التوبة/100)

329	* وصل عليهم (التوبة / 103)
328	* ألم يعلموا أن الله هو يقبل (التوبة/ 104)
232	* القاتلون العابدون (التوبة / 112)
373	* أيكم زادته هذه إيماننا (التوبة / 124)
113	* ثم انصرفوا صرف الله (التوبة / 127)
355 (2×)	* إن رسلنا يكتوبون ما تمكرون (يونس / 21)
240	* والله يدعو إلى دار السلام (يونس / 25)
80	* بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه (يونس / 39)
243	* ولو شاء ربك لآمن من في (يونس / 99)
126	* قل انظروا ماذا في السماوات (يونس / 101)
297-305	* وادعوا من استطعتم من دون (هود / 13)
118	* فاعلموا أنما أنزل بعلم الله (هود / 14)
94	* قالوا يا نوح قد جادلتنا (هود / 32)
311	* إنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن (هود / 36)
276	* قالوا أتعجبين من أمر الله (هود / 73)
329	* قالوا يا شعيب أصلواتك (هود / 87)
84	* ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك (هود / 118-119)
318	* وكلا نقص عليك من أنباء الرسل (هود / 120)
311-312	* وإن كنت من قبله لمن الغافلين (يوسف / 3)
325	* وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين (يوسف / 17)
105	* وفوق كل ذي علم عليم (يوسف / 76)
118	* قل هذه سبيلي أدعو إلى الله (يوسف / 108)
244	* والله يسجد من في السماوات (الرعد / 15)
234	* أم جعلوا لله شركاء خلقوا (الرعد / 16)
118	* أقمن يعلم أن ما أنزل إليك (الرعد / 19)
337	* يمحوا الله ما يشاء (الرعد / 39)
104	* وما كان لي عليكم من سلطان (إبراهيم / 22)
349	* يثبت الله الذين آمنوا (إبراهيم / 27)
376	* واجتنبني وبنِي أن نعبد (إبراهيم / 35)
376	* ربنا وتقبل دعائي (إبراهيم / 40)
222	* فوربك لنسألنهم أجمعين (الحجر / 92)
118	* قال الذين أوتوا العلم إن (النحل / 27)
211	* إنما قولنا لشيء إذا أردناه (النحل / 40)
337	* فإذا جاء أجلهم فلا (النحل / 61)
364	* ألم يروا إلى الطير (النحل / 79)

324	* ونزلنا عليك الكتاب تبياناً (النحل / 89)
241	* أولئك الذين طبع الله على (النحل / 108)
318	* ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة (النحل / 123)
94	* وجادلهم بالتتي هي أحسن (النحل / 125)
353-115	* وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا (الإسراء / 15)
237	* ولا تقف ما ليس لك به علم (الإسراء / 36)
359-158-130	* وإن من شيء إلا يسبح (الإسراء / 44)
342	* من يعبدنا ؟ قل الذي (الإسراء / 51)
118	* ومن كان في هذه أعمى (الإسراء / 72)
237	* وما أوتيتم من العلم إلا (الإسراء / 85)
112	* لقد علمت ما أنزل هؤلاء (الإسراء / 102)
103	* لولا يأتون عليه بسطان (الكهف / 15)
240	* من يهدي الله فهو المهتدي (الكهف / 17)
94	* فلا تمار فيهم إلا مرء (الكهف / 22)
196-195	* أبصر به وأسمع (الكهف / 26)
305	* وائل ما أوحى إليك من (الكهف / 27)
281	* إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا (الكهف / 30)
361	* لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها (الكهف/49)
222	* ويوم يقول نادوا شركائي (الكهف / 52)
240	* إنا جعلنا على قلوبهم أكنة (الكهف / 57)
308-249	* قل إنما أنا بشر مثلكم (الكهف / 110)
276	* كذلك قال ربك (مريم / 9)
196	* يا أبت لم تعبد ما لا يسمع (مريم / 42)
324	* فإنما يسرناه بلسانك (مريم 97 )
221-192	* وأنا اخترتك (طه / 13)
210	* إني أنا الله لا إله إلا أنا (طه / 14)
221	* وما تلك بيمينك يا موسى (طه / 17)
221	* قال ألقها ياموسى ( طه / 19 )
221	* ولا تخف (طه/21)
198	* ولتصنع على عيني (طه / 39)
348-221	* واصطنعتك لنفسى (طه / 41)
195	* لا تخافا إني معكما (طه / 46)
287	* يخيّل إليه من سحرهم (طه / 66)
288-269	* لن نوثرك على ما جاغنا من البينات (طه / 72)
373	* وقل رب زدني علما ( طه / 114)

309	* ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي (طه / 115)
309	* وعصى آدم ربه فغوى (طه / 121)
313	* ولا تمدن عينيك إلى (طه / 131)
378	* فاسألوا أهل الذكر (الأنبياء / 7)
226	* لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (الأنبياء / 22)
116	* لا يسأل عما يفعل (الأنبياء / 23)
371	* ولا يشفعون إلا لمن ارتضى (الأنبياء / 28)
357	* وتضع الموازين القسط (الأنبياء / 47)
222	* وكفى بنا حاسبين (الأنبياء / 47)
(2×) 346	* كما بدأنا أول خلق (الأنبياء / 104)
131-99	* ومن يشرك بالله (الحج / 31)
382	* وامروا بالمعروف وانها عن المنكر (الحج / 41)
182	* يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له (الحج / 73)
105-103	* وما جعل عليكم (الحج / 78)
231	* ثم أنشأنه خلقا آخر (المؤمنون / 14)
230	* فتبارك الله أحسن (المؤمنون / 14)
126	* رب ارجعوني (المؤمنون / 100)
348-222	* اخسأوا فيها ولا تكلمون (المؤمنون / 108)
103	ومن يدع مع الله إليها آخر لا برهان له به (المؤمنون/117)
349	* ولا يأتل أولوا الفضل والسعة (النور / 22)
349	* إن الذين يرمون المحصنات (النور / 23)
131-83	* أو كظلمات في بحر لجي (النور / 40)
297	* أساطير الأولين (الفرقان / 5)
348	* وإذا ألقوا منها مكانا ضيقا (الفرقان / 13)
98	* وقال الرسول يا رب إن قومي (الفرقان / 30)
311	* فعلتها إذن وأنا (الشعراء / 20)
311	* ففرت منكم لما خفتكم (الشعراء / 21)
324	* بلسان عربي مبين (الشعراء / 195)
284-177	* وسيعلم الذين ظلموا (الشعراء / 227)
112	* وجحدوا بها (النمل / 14)
103	* ستنظر أصدقت (النمل / 27)
103	* قل هاتوا برهانكم (النمل / 64)
248	* صنع الله الذي أتقن كل شيء (النمل / 88)
221-210	* إني أنا الله رب العالمين (القصص / 30)
248	* ويوم القيامة هم من المقبوحين (القصص / 42)

222	* ويوم يناديهم فيقول أين شركائي (القصص / 62-74)
243	* وربك يخلق ما يشاء ويختار (القصص / 68)
198-142	* كل شيء هالك إلا وجهه (القصص / 88)
219	* من كان يرجو لقاء الله (العنكبوت / 5)
94	* ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا (العنكبوت / 46)
119	* بل هي آيات بينات (العنكبوت / 49)
118	* إن في ذلك لآيات للعالمين (الروم / 22)
346 - 348	* وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده (الروم / 27)
118	* قال الذين أوتوا العلم والإيمان (الروم / 56)
382	* يا بني أقم الصلاة (لقمان / 17)
346	* ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة (لقمان / 28)
248	* الذي أحسن كل شيء خلقه (السجدة / 7)
338	* قل يتوفاكم ملك الموت (السجدة / 11)
243	* ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها (السجدة / 13)
234	* جزاء بما كانوا يعملون (السجدة / 17)
103	* ولقد صدق عليهم إبليس ظنه (سبا / 20)
107	* وحيل بينهم وبين ما يشتهون (سبا / 54)
115	* وإن من أمة إلا خلا فيها نذير (فاطر / 24)
135	* ومن الجبال جدد بيض (فاطر / 27)
118	* إنما يخشى الله من عباده العلماء (فاطر / 28)
369	* والذين كفروا لهم دار جهنم (فاطر / 36)
222-115	* أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر (فاطر / 37)
142	* إن الله يمسك السماوات والأرض (فاطر / 41)
347-222	* ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان (يس / 60)
198	* مما عملت أيدينا (يس / 71)
342	* من يحيي العظام وهي رميم (يس / 78)
227	* وهو الخلاق العليم (يس / 81)
362	* فاهدوهم إلى صراط الجحيم (الصافات / 23)
213	* لا إله إلا الله (الصافات / 35)
100	* فما ظنكم برب العالمين (الصافات / 87)
231	* والله خلقكم وما تعملون (الصافات / 96)
319-310	* فالتقمه الحوت وهو مليم (الصافات / 142)
309	* فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب (ص / 25)
283	* الشياطين كل بناء وغواص (ص / 34)
310	* رب اغفر لي (ص / 37)

244	* المصطفين الأخيار (ص / 47)
94	* ما كان لي من علم بالملأ الأعلى (ص / 69)
203	* إني خالق بشر من طين (ص / 71)
198	* ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي (ص / 75)
348-222	* أخرج منها فأنك رجيم (ص / 77)
243	* ولا يرضى لعباده الكفر (الزمر / 7)
118	* قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون (الزمر/9)
240	* ومن يضلل الله فما له من هاد (الزمر / 36-37)
338-332	* الله يتوفى الأنفس حين موتها (الزمر / 42)
230	* الله خالق كل شيء (الزمر / 62)
377	* ولقد أوحينا إليك وإلى الذين من قبلك (الزمر / 65)
328	* وقالوا الحمد لله الذين صدقنا وعده (الزمر / 74)
325	* ذلك بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم (غافر / 12)
367-365	* النار يعرضون عليها غدوا وعشيا (غافر / 46)
350	* ويوم نحشر أعداء الله (فصلت / 19)
349	* وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم (فصلت/22)
143	* قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء (فصلت / 44)
116	* من عمل صالحا فلنفسه (فصلت / 46)
195-161-158	* ليس كمثله شيء (الشورى / 11)
327	* الله لطيف بعباده (الشورى / 19)
195	* وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا (الشورى/51)
324	* إنا جعلناه قرآنا عربيا (الزخرف / 3)
99	* بل قالوا إنا وجدنا آباءنا (الزخرف / 22)
169-100	* وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية (الزخرف / 23)
348	* يا عبادي لا خوف عليكم (الزخرف / 68)
232	* وتلك الجنة التي أوردتموها (الزخرف / 72)
199	* كم تركوا من جنات وعيون (الدخان / 25)
348	* ما هي إلا حياتنا الدنيا (الجاتية / 24)
100	* إن نظن إلا ظنا (الجاتية / 32)
80	* وإذا لم يهتدوا به (الأحقاف / 11)
309-118	* فاعلم أنه لا إله إلا الله (محمد / 19)
113	* إن الذين ارتدوا على أدبارهم (محمد / 25)
113	* إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله (محمد / 32)
198	* يد الله فوق أيديهم (الفتح / 10)
386	* قل للمخلفين من الأعراب (الفتح / 16)

304	* استدعون إلى قوم أولي بأس شديد (الفتح / 16)
269	* لقد رضي الله عن المؤمنين (الفتح / 18)
303	* لتدخلن المسجد الحرام (الفتح / 27)
384	* محمد رسول الله والذين معه أشداء (الفتح / 29)
388	* ليغيظ بهم الكفار (الفتح / 29)
325	* قالت الأعراب آمنا (الحجرات / 14)
134	* وأحيينا به بلدة ميتا (ق / 11)
141-140	* أفعيينا بالخلق الأول (ق / 15)
161	* ونحن أقرب إليه من حبل الوريد (ق / 16)
355	* ما يلفظ من قول (ق / 18)
279-116	* ما يبذل القول لدي (ق / 29)
334	* إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب (ق / 37)
157	* ومن كل شيء خلقنا زوجين (الذاريات / 49)
288	* أتواصوا به (الذاريات / 53)
244	* وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (الذاريات / 56)
244	* ما أريد منهم من رزق (الذاريات / 57)
195	* ذو القوة المتين (الذاريات / 58)
199	* واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا (الطور / 48)
364	* عنده سدرة المنتهى (النجم / 14)
371	* وكم من ملك في السموات لا تغني (النجم / 26)
378-102-100	* وإن الظن لا يغني من الحق شيئا (النجم / 28)
322	* ليجزي الذين أسأعوا (النجم / 31)
234	* وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (النجم / 39)
198	* وفجرنا الأرض عيونا (القمر / 12)
198	* تجري بأعيننا (القمر / 14)
304	* سيهزم الجمع (القمر / 45)
360	* وكل كبير وصغير مستطر (القمر / 53)
302	* مدهامتان (الرحمن / 64)
370	* والسابقون السابقون (الواقعة / 10)
370	* وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين (الواقعة / 27)
227	* وهو بكل شيء عليم (الحديد / 3)
161	* وهو معكم أينما كنتم (الحديد / 4)
269	* لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح (الحديد / 10)
388	* والله ذو الفضل العظيم (الحديد / 21)
161	* ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم (المجادلة / 7)

209	* ويقولون في أنفسهم (المجادلة / 8)
350 - 222	* يحلفون له كما يحلفون لكم (المجادلة / 18)
269	* والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا (الحشر / 10)
204	* هو الله الخالق البارئ المصور (الحشر / 24)
113	* فلما زاعوا أزاغ الله قلوبهم (الصف / 5)
303 - 86	* هو الذي بعث في الأميين رسولا (الجمعة / 2)
303	* ولا يتمنونه أبدا (الجمعة / 7)
210	* والله يشهد إن المنافقين لكاذبون (المنافقون / 1)
332	* والله عليم بذات الصدور (التغابن / 4)
118	* يا أيها النبي إذا طلقتم النساء (الطلاق / 1)
375	* يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله (التحريم / 8)
124	* فارجع البصر هل ترى من فطور (الملك / 3)
237	* ثم ارجع البصر كرتين (الملك / 4)
115	* كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها (الملك / 8)
353	* ألم يأتكم نذير ؟ (الملك / 8)
227	* ألا يعلم من خلق (الملك / 14)
363	* أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات (الملك / 19)
273	* وإنك لعلی خلق عظيم (القلم / 4)
319	* ولا تكن كصاحب الحوت (القلم / 48)
359 - 357	* هاؤم اقرأوا كتابيه (الحاقة / 19)
357	* يا ليتني لم أوت كتابيه (الحاقة / 25)
345	* والله أنبتكم من الأرض نباتا (نوح / 17)
369	* خالدين فيها أبدا (الجن / 23)
303	* وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة (المدثر / 31)
341	* وما يعلم جنود ربك إلا هو (المدثر / 31)
219	* وجوه يومئذ ناضرة (القيامة / 23)
199	* إنما نطعمكم لوجه الله (الإنسان / 9)
243	* وما تشاءون إلا أن يشاء الله (الإنسان / 30)
143	* فيأي حديث بعده يؤمنون (المرسلات / 50)
341	* بأيدي سفرة (عبس / 15)
136	* فلا أقسم بالخنس (التكوير / 15)
355 - 349	* وإن عليكم لحافظين (الانفطار / 10)
234	* ما كانوا يكسبون (المطففون / 14)
234	* إنك كادح إلى ربك كدحا (الانشقاق / 6)
315	* سنقرئك فلا تنسى (الأعلى / 6)



368	* لا يموت فيها ولا يحيى (الأعلى / 13)
269	* وجوه يومئذ خاشعة (الغاشية / 2)
334	* يا أيتها النفس المطمئنة (الفجر / 27)
116	* قدمهم عليهم ربهم بذنبيهم (الشمس / 14)
281	* فأما من أعطى واتقى (الليل / 5)
115	* لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب (البينة / 1)
311	* ووجدك ضالا فهدى (الضحى / 7)
234	* فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (الزلزلة / 6 - 7)
357	* فأما من تقلت موازينه (القارعة / 6)
357	* وأما من خفت موازينه (القارعة / 8)
350	* والعصر إن الإنسان لفي خسر (العصر / 1)
382	* وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر (العصر / 3)
342	* إنها عليهم مؤصدة (الهمزة / 8)
309	* فسبح بحمد ربك (النصر / 3)
304	* تثبت يدا أبي لهب وتب (المسد / 1 - 4)
285	* ومن شر النفاثات في العقد (الفلق / 4)

## 2 - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة أو الصفحات:	الأطراف الحديثية :
277-276	* أبشر فإن الله تعالى قد رضي عنك
163-162	* آخر وطأة وطئها الله
242	* إذا أذنب العبد خلق الله في قلبه نكتة
281-280	* إذا رأيتم الرجل يتعاهد المساجد
206	* اشهدوا أنني رسول الله
286	* أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر
87	* أصحابي كالنجوم
142	* أصدق بيت قالته العرب
339	* أعوذ بالله من الكفر والفقر
281	* أقتلته وهو يقول لا إله إلا الله
291	* ألا إن في الجسد مضغة
281-106	* أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
335	* إن أجسام الأنبياء لا تأكلها النار أمرت أن أقاتل الناس
337	* إن آدم وهب بعض عمره لداود
367	* إن أرواح الشهداء في حواصل طير
363	* إن جيش الرسول أصاب دابة
339-279	* إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة
316	* إن عوام بني إسرائيل قتلوا ثلاثمائة نبي
123	* إن في الجنة ما لا عين رأت
277	* إن في كل أمة مروعين
135-134	* إن الله تعالى إذا أراد إخراجنا من الأرض
131-99	* إن الله جعل الروح والفرح
333	* إن الله قبض أرواحنا
239	* إن الله لا ينظر إلى أبشاركم
280	* إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر
356	* إن الله يقول للملائكة انظروا ماذا في صلاة
223	* إن الله ينادي نداء يسمعه الخلائق
280	* إن الله ينشر الثناء للعبد
289	* إن المسيح الدجال أعور
94-93	* إن من العلم كهيئة المخزون
106	* إن منكرا ونكيرا يسألان
95	* أنا ضمير يلبث في الجنة
374	* إنا لنجد في أنفسنا
315	* أنتم أعلم بدينكم

217	* إنه يرى من خلفه كما يرى أمامه
162	* إني لأجد نفس الرحمن
350	* أول عظم يتكلم في الإنسان
325	* الإيمان بضع وسبعون شعبة
219	* ترون ربكم كما ترون القمر
387-388	* تكون أنت في الجنة في الجنة وشيعتك في الجنة
95	* جادلوا القرآن بعضه ببعض
363	* الجنة مائة درجة
162	* الحجر الأسود يمين الله
320	* حمل أخي يونس أعباء الرسالة
278	* خرق العادة لأبي بكر في الطعام
278	* خرق العادة لعمر في قصة "سارية"
278-279	* خرق العادة لأبي هريرة في قصة الجني
93	* الخلاف بين أمتي رحمة
384	* خير القرون قرني
372	* خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل شطر من أمتي الجنة
232-239	* الدعاء مخ العبادة
322	* الدنيا أم دفر
312	* والذي نفسي بيده إذ قال الله لعيسى أنت قلت للناس
354	* رأيت عمرو بن لحي يجر
356	* أرجع فصل فإنك لم تصل
162	* الريح من نفس الرحمن
283	* سحر رسول الله في مشط ومشاطة
365	* سمع خشخشة بلال
269-270	* سيكون في آخر الزمان قوم يختلون الدنيا
387	* سيكون في آخر الزما قوم يقال لهم الروافض
225	* شاء الله أن تقوم
365	* اشتكت النار إلى ربها
306	* أشهدوا أنني رسول الله
362	* الصراط جسر ممدود على متن جهنم
381	* اطلبوا العلم ولو في الصين
100	* الظن أكذب الحديث
223	* عجبت من مجادلة العبد ربه
351	* فتتطق فخذة ولحمه
119	* فليكن أول ما تدعوهم إليه
143	* فمن أعدى الأولى
354	* في النار
312	* فيأتون عيسى ولم يذكر دنبا

335	* قير موسى
87	* اقتدوا بالذين من بعدي
225 - 182	* القدرية خصماء الله
225 - 182	* القدرية مجوس هذه الأمة
90	* قوم يتفقرون العلم
94	* كان على الكفارات
150	* كان الله و لا شيء معه
315	* كسر رباعيته عليه السلام
100	* كفى بالمرء إثما أن يحدث
88	* كنيف من العلماء
95	* لا تجادلوا في القرآن
372	* لا تحسبوا للمتوثنين
249	* لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى
320 - 319	* لا تفضلوني على يونس بن متى
100	* لا تكونوا إمعة
143	* لا عدوى و لا طيرة
277	* لا نموت حتى تأتينا الملائكة
(2×)296	* لا نبي بعدي
225	* لا يتوارث أهل ملتين
367	* ليعث النار ألف إلا واحد
224	* لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا
361	* لكل نبي حوض
372	* لكل نبي دعوة
361	* ليزادن رجال عن حوضي
138 - 137	* ليهنك العلم أبا المنذر
100	* المسلم وقاف
138	* ما السماوات السبع والأرضون في الكرسي
389	* ما فضلكم أبو بكر بصلاة
310	* ما كان لنبي أن تكون له خاتنة الأعين
347	* ما منكم أحد إلا ويسأله الله
224	* ما منكم أحد إلا يكلمه الله
237	* ما نقص علمي وعلمك من علم الله
352	* المصورون في النار
289	* ملئت طباق جهنم
278 - 277	* من أبوك يا يايوس؟
120	* من أخلص لله أربعين صباحا
80	* من جهل شيئا عاداه
121	* من عمل بما علم ورثه الله

119	* من لقيت من وراء هذا الحائط شهيد
364	* النار سبع طبقات
319	* نحن أحق بالشك من إبراهيم
332	* نسمة المؤمن طائر
224	* نعم وأنت ظالم لنفسك
341	* نم صالحا
117	* هذه للجنة و لا أبالي
281	* هلا شقت على قلبه
117	* وإن عمل أي عمل
312	* والذي نفسي بيده إذ قال الله لعيسى
349	* والله لا أنفق على مسطح
361	* وليأذن قوم عن حوضي
280	* وما يدريك
347	* يا ابن آدم ما غرك بي
386	* يابى الله والمؤمنون
357	* يدنى بالمؤمن يوم القيامة
357	* يؤتى الرجل إلى الميزان
340	* يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام
114	* يا عم نزلت فيك آية
92	* يحمل هذا العلم من كل خلف
285	* يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم
311	* يقول نوح : دعوت على قومي
98	* يمر الرجل بقبر الرجل

### 3 - فهرس الأقوال والحكم

الصفحة:	صاحبها:	القول:
204	الحجاج	* إذا خلقت فريت.
301	المعري	* ماش يندرج في خماش ويتخرط في لاش.
301	المعري	* أعظمك إعظام البيت في الجمعة والسبت.
315	رابعة العدوية	* أن الله ربط العوائد ثم خرقها ليتقطن العارفون.
172	عيسى عليه السلام	* إنما يعث معلم.
274	البسطامي	* إنما المعجزة زق عسل ملئ ثم ترشح فنحن نلتمس من حوله.
86	عمر بن عبد العزيز؟؟	* الحديث مضلة للعلماء.
301	المعري	* جاءك الملوك، ثم على نعش حملوك، وفي قبر أهملوك، وأنت فيه مفارق للحوياء.
170	عيسى عليه السلام	* رب إن كان في مشيئتك أن تصرف هذا الكائن عن أحد فاصرفه عني.
301	مسلمة الكذاب	* القيل وما أدراك ما القيل.
274	البسطامي	* اللهم لا تجعلها حظي منك.
172	عيسى عليه السلام	* ما أكرم نبي في مدينته.
96	مجهول	* ما استقصى كريم قط حقه.
237	الخضر؟؟؟	* ما نقص علمي وعلمك من علم الله إل ما نقص هذا العصفور من هذا البحر.
385	عمر بن الخطاب	* من قدمه رسول الله لأمر ديننا نقدمه لأمر دنيانا
170	عيسى عليه السلام	* يا رب إني أدعوك كما كنت أدعوك فتستجيب لي، وإنما أدعوك من أجل هؤلاء القيام.
170	عيسى عليه السلام	* يا رب إني أحمدك.

## 4 - فهرس القوافي

القوافي	البحر	عدد الآيات	الشاعر	الصفحة
أثري	البسيط	1	المعري	301
الأحياء	الخفيف	2	عدي الغساني	369
الأعصر	المتقارب	1	ابن اللبانة	129
أفراد	البسيط	1	الجنيد	76
أمينا	الكامل	2	أبو طالب	114
الأول	الكامل	2	أبو تمام	130
بطني	الرجز	1	غير منسوب	358
البكر	البسيط	4	ابن خمير	305
تجددا	الطويل	1	ابن قلاقس	129
ترايبها	الطويل	1	جمل السلمية	129
تتهملان	الطويل	1	امرؤ القيس	125
الجود	البسيط	1	مسلم بن الوليد	330
الخبر	البسيط	1	التطيلي	106
خمر	مجزوء الكامل	1	الصاحب بن عباد أو السهروردي	216
الدلاء	الوافر	1	أبو الأسود الدؤلي	177
دليلا	الكامل	1	الأخطل؟؟	206
الدين	البسيط	1	الشافعي	79
وذمام	الكامل	1	-----	129
الرحل	السريع	1	إبراهيم الإلبيري	381
الرووس	الوافر	1	أعرابي	175
السفن	البسيط	1	المتنبي	204
السهر	البسيط	1	المعري	301
العدى	الطويل	صدر	المتنبي	128
غمامها	الكامل	عجز	ليبد	326
الفجر	الطويل	عجز	ذو الرمة	358
فقير	الكامل	1	بشار بن برد أو ابن المولى	166
فيها	الخفيف	1	كشاجم	216
قوما	الخفيف	1	عمر بن أبي ربيعة	371
القدير	الرجز	1	الضرير	288
اللجما	البسيط	1	النابغة	329

149	امروء القيس	2	الطويل	المحصب
226	امروء القيس	2	الطويل	ملهب
128	-----	1	الوافر	منصورا
328	عامر بن طفيل	1	الطويل	موعدي
75	المتنبى	1	المتقارب	الناقل
166	بشار	2	مجزوء الكامل	نظير
348	الشريف الرضى	1	الطويل	النفر
302	المعري	1	الوافر	تمالا
123	المتنبى	1	الكامل	يظلم
204	الشافعي	1	الوافر	يريد
203	زهير بن أبي سلمى	1	الكامل	يفري
149	عمر بن أبي ربيعة	2	الخفيف	يلتقيان
129	ابن الرومي	2	الطويل	هنالك



## 5 - فهرس المصطلحات الكلامية والفلسفية المشروحة

المصطلح:	الصفحة:
الأحوال	84
الاستقسات	193
الأكوان	135 - 84
الإلهيات	83
البقاء الإلهي	156
التسلسل	143
التقليد	102 - 99
التمانع	166
التوليد	147
الجزء	88
الجسم	157
الجواز والجائز العقلي	144
الجوهر	157 - 88
الحدوث	105
الاختصاص	105
الخلاف	155
الدور	117
السفسة	160
السوس	173
الصفات المعنوية	154
الصفات النفسية	154
الضد	155
الطبع	144
الطفرة	88
الاعتقاد	102
العرض	157 - 88
العقل الأول	172
العقل الثاني	172
العقل الفعال	174
العلل	88
العلم	107
العناصر	193

105	الافتقار
193	القيض
156	القدم الإلهي
157	القيام بالنفس
155 - 102	المثل
144	المستحيل العقلي
173	الناطق
148	الهيولي
144 - 131	الواجب العقلي
166	الواحد
336 - 156	الوقت

## 6 - فهرس الأعلام

الصفحات:	الأسماء:
144-211-229-255-(2×)260-276-(3×)292-305-311-312-314-319-(3×)	إبراهيم - عليه السلام -
257	أبقراط
103-(2×)198-221-(2×)222-331-348	إيليس
169-(2×)199-203-(2×)255-(3×)292-294-(2×)308-(2×)309-311-313-318-327-331-337-(2×)368	آدم - عليه السلام -
87	أبي بن كعب
92	أحمد بن حنبل
276	إدريس - عليه السلام -
298	أدفنش
314	إسحاق - عليه السلام -
376	إسماعيل - عليه السلام -
179	آسال
252	أرسطاطاليس
74-119-204-272-335	الإسفرلابيني
73-93-300-385	الأشعري ( أبو الحسن )
93	الأشعري ( أبو موسى )
252	أفلاطون
199-276-311-376	أم موسى
278	أنس بن مالك
317-(2×)	أوريا
313	أيوب - عليه السلام -
74-119-171-174-307-335	الباقلاتي
254	برهم
238-(2×)	البسطامي (أبو يزيد)
278-339-349-385-(4×)386-(2×)388-389-(2×)	أبو بكر الصديق
273	بلعام بن باعور
333-(2×)	بلال بن رباح
103	بلقيس
106	التطيلي (أبو العباس)
268	ثمارة بن أشرس
388	الجاحظ
214	الجبائي (أبو علي)
187-214	الجبائي (أبو هاشم)

317	جرادة
277	جريح
82	الجعد بن درهم
388-174	جعفر بن محمد (الصادق)
81	الجعل الكاغدي
75	الجنيد
119-74	الجويني
388-306-297	حاتم الطائي
225 -84	الحارث المحاسبي
287	أبو الحجاج الضرير
204	الحجاج (الثقفي)
91	الحسن البصري
81	حفص الفرد
82	أبو حنيفة النعمان
179	حي بن يقظان
(2×)237	الخضر
97	الدارقطني
309	داود -عليه السلام-
253	دبوقطينوس
215	رابعة العنوية
295	ابن الراوندي
314-312-275	زكرياء -عليه السلام-
317	زليخا
318	زيد بن حارثة
318	زينب (أم المؤمنين)
278	سارية بن زنيم
179	سلامان
317-312-310-(6×)286 -(2×)285-283-102	سليمان -عليه السلام-
97	ابن سيرين
179	ابن سينا
380 -83 -(2×)82 -81-80	الشافعي
387	الشعبي
314	شعيب -عليه السلام-
81	شيطان الطاق
305-170	صالح -عليه السلام-
114	أبو طالب
385-369-340-313-283	عائشة (أم المؤمنين)
138	ابن عباس
302	عبد الله بن سلام
387-357-350	عبد الله بن عمر

278	عثمان بن عفان
82	عثمان الهذلي
354	عدي بن حاتم
318	ابن العربي المعافري
369	العلاف (أبو الهذيل)
- (2×)387 - (2×)386 - (2×)385 - 333 - 306 - 297 - 278 (2×)388	علي بن أبي طالب
388-386-385-278	عمر بن الخطاب
85	عمر بن عبد العزيز
91-82	عمرو بن عبيد
354	عمرو بن لحي
199-176-175-(3×)171-(4×)170-(3×)169-(2×)168 -(4×)312-305-(2×)296-(2×)295-(2×)249-231- 387	عيسى -عليه السلام-
81	غيلان الدمشقي
386	فاطمة الزهراء
346	الفارابي
288-269-170	فرعون
119-74	ابن فورك
253	فيتاغوراس
173	قرمط الأكار
303	كعب الأحبار
194	الكعبي
201	أبو لهب
285-283	ماروت
380-82	مالك
123-75	المتنبي
386	محمد بن الحنفية
174	محمد بن إسماعيل المکتوم
325-149-125	امرؤ القيس
275	مريم -عليها السلام-
349	مسطح
88	ابن مسعود
90	مسلم
301	مسيلمة الكذاب
119	معاذ بن جبل
91-82	معيد الجهني
301	المعري
387	المهدي
97	ابن معين

170-(4×)171-(2×)198-199-210-211-220-220	موسى -عليه السلام-
221-229-237-289-(4×)295-297-305-311-(2×)	
335-348-355	
173	ميمون القداح
311-199-198	نوح -عليه السلام-
276	هاجر (أم إسماعيل)
285-283	هاروت
365	هشام الفوطي
305	هود -عليه السلام-
82	ابن هرمز
351-278-119	أبو هريرة
91-81	واصل بن عطاء
385	ابن ورقاء
(2×)277	يابوس
314-312	يحيى -عليه السلام-
279	أبو يعزى
314-312	يعقوب -عليه السلام-
317-314-312	يوسف -عليه السلام-
(2×)320-(2×)319-318-313-310	يونس -عليه السلام-

## 7 - فهرس الفرق والقبائل والأجناس

الفرق و القبائل:	الصفحة أو الصفحات:
إخوان الصفاء	178
أهل السنة (أهل الحق)	334-327-318-282-(2×)270-219-214-105-84-82-81-79 377-(2×)346-345-
الأزارقة	92
بنو إسرائيل	316
الإسلاميون	334-260-255-248-213-160-143-142-98
الإسماعيلية	292-260-92
الأشعرية	93
الإمامية	(2×)387-292-92
الباطنية	343-333-331-316-307-268-253-172-167-155-151-97 363-344-
البراهمة	-(2×)260-(2×)256-255-(2×)254-(2×)251-249-205-115 293-(2×)292-261
بنو هاشم	109
البهشمية	376
التنوية	246-165-150
الجيرية	237-235-234-233-232
الجناحية	175
الحرورية	104
الحلوية	175
بنو حنيفة	(2×)386
الحواريون	172
الخطابية	175
الخوارج	377-373-330-(2×)324-91-90-87
ربيعة	341
الروافض	388-(2×)387-386-333-175-90-86
الزنادقة	96-80-(2×)79
الدهرية	383-(3×)343-342-333-251-236-144-128
السلف	372-284-225-119-93
الصوفية	374-333-120-97
الطبايعيون	342-286-165-128
الظاهرية	272-271-(2×)79
عباد الكوكب	286-285
العجاردة	92
العجم	333-297-290

العرب	155-157-199-203-232-233-245-290-(3×)294-299-(2×)300 359-358-333-(2×)327-326-305-304-(2×)300
العلية	165
العيسوية	294
الفلاسفة	97-117-151-174-178-201-203-205-213-220-249-251 333-288-293-282-271-268-(2×)256-(2×)-253-(4×) 363-343-337-334-(2×)
القدرية	79-90-158-165-181-182-224-(2×)225-(3×)232-233 234-236-(6×)237-(2×)238
القرامطة	91-97-165-172-174-178-260-292-333
قريش	101-297
الكسبية	235-238
الكيسانية	175
المتفقيه	271
المتكلمة	104-105-(2×)142-(2×)143-182
المجسمون	158-167-(2×)209
المجوس	149-165-174-(3×)182-246
مضر	341
المشبهية	158-160
المعتزلة	79-81-91-(2×)104-158-168-200-201-(2×)209-210-214 -271-268-266-246-245-240-220-219-217-215-(2×) 377-376-372-369-358-345-440-330-(2×)324-293-282 382-(2×)
المعطلة	105-144-172-215
المغيرية	175
الملحدة	150-339-345-363-368
الملكية	165
المنصورية	175
النجومية	165
النسطورية	165
النصارى	158-168-172-175-176-(3×)177-178-249-249-308-316 344-334-
نفاء الصفات	185-196
الواقفية	160
اليهود	249-249-261-(2×)294-295-(2×)303-(2×)316-387-(2×)



## 8 - فهرس الأماكن والغزوات

المكان أو الغزوة:	الصفحة والصفحات:
أبله	361
بابل	285
الجمال	297 - 90
ساحل الأردن	335
سقيفة بني ساعدة	385
صفين	297 - 90
صنعاء	361
الصين	380 - 97
المغرب	380
مكة	109
نينوى	314
وج	163
اليمن	119

## 9 - فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب:	الصفحة:
إرشاد أبي المعالي	75
الأمد الأقصى لابن العربي	382
التحبير	382
تمهيد الباقلاني	74
تنزيه الأنبياء لابن خمير	318
حي بن يقظان لابن طفيل	179
الرد على البراهمة للشافعي	82
رسائل إخوان الصفاء	178
الشامل للجويني	76
شرح سورة الكهف لابن خمير	275
شفاء ابن سينا	179
صحيح مسلم	90
العالم والمتعلم لأبي حنيفة	82
عمدة ابن فورك	74
كتاب الرد على الباطنية للباقلاني	174
كتاب القياس للشافعي	82
كتاب الوصية لأبي حنيفة	82
لمع الأشعري	73
مختصر الإسفراييني	60
المقصد الأسنى للغزالي	382
نظامية الجويني	75
الوصية لابن خمير	177

## 10- فهرس مصادر التحقيق ومراجعته

### المخطوطات :

- الإسفاسي ( أبو الطيب سعيد بن أحمد بن سعيد )  
&- العقيدة السفاسية ( ضمن شرح مشارق المهتدين في شرح عقيدة الصالحين، للقطب الصنهاجي )، مخطوطة الخزنة الخاصة لمحمد احنانة، تطوان.
- التستاوني ( أبو العباس أحمد بن عبد القادر )  
&- نظم كتاب التشوف ، مخطوطة الخزنة العامة بالرباط، رقم: 1302د (ضمن مجموع).
- ابن خمير ( أبو الحسن السبتي )  
&- مقدمات المرشد إلى قواعد العقائد، مخطوطة القرويين، رقم: 719 (ضمن مجموع من ص: 1 / ب إلى ص: 53 / ب ).
- السلاجي ( أبو عمرو عثمان بن عبد الله )  
&- العقيدة البرهانية، مجموعة نسخ خطية خاصة.
- الصنهاجي ( القطب )  
&- مشارق المهتدين في شرح عقيدة الصالحين، مخطوطة الخزنة الخاصة لمحمد احنانة، تطوان.
- الضرير ( أبو الحجاج يوسف )  
&- التنبيه والإرشاد، نسخة مخطوطة من مكتبة محمد بوخيزة ( خزنة خاصة بتطوان )، مقابلة بنسختين مخطوطتين بالخزنة العامة بالرباط.
- ابن عيشون ( محمد بن محمد )  
&- الروض العاطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس ، مخطوطة الخزنة العامة بالرباط، رقم: 1246.
- القادري ( محمد بن الطيب الحسني )  
&- الإكليل والتاج في تدبيل كفاية المحتاج - مخطوطة محمد بوخيزة الخاصة بتطوان.
- مجهول  
&- شرح العقيدة البرهانية، مخطوطة القرويين، رقم: 1337.
- المديوني ( عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن )  
&- شرح العقيدة البرهانية، مخطوطة خزنة القرويين، رقم: 1334.
- ابن المناصيف ( أبو عبد الله محمد بن عيسى الأزدي )  
&- البدر السنية في مقتضى المعالم السنية، توجد منه نسخة مخطوطة بالخزنة العامة بالرباط تحت رقم : 1075ك ، ولدى محمد بوخيزة نسخة بخطه.
- المنتوري ( محمد بن عبد الملك بن علي القيسي )  
&- الفهرس - مخطوطة الخزنة الحسنية، رقم: 12867.

- اليفرنى ( أبو الحسن الطنجي )  
&- المباحث العقلية في شرح العقيدة البرهانية، مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط، رقم: 11174.

## المطبوعات.

- ابن الأبار ( محمد بن عبد الله القضاعي البلسي )  
&- التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس ط: دار المعرفة، البيضاء: (د-ت).  
&- التكملة، نشر: عزت العطار، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1375هـ/1956م.  
• الإبيشيبي ( محمد بن أحمد )  
&- المستطرف في كل فن مستظرف، تح: مفيد محمد قميحة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1986.

- ابن الأثير ( المبارك بن محمد )  
&- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ط: 2 دار الفكر، بيروت 1403.

- ابن الأحمر وغيره  
&- بيوتات فاس الكبرى، ط: دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط: 1972.  
• الإسفرايني ( أبو المظفر طاهر بن محمد )  
&- التبصير في الدين، تح: كمال يوسف الحوت، ط: عالم الكتب، بيروت: 1983م.

- أشباح ( يوسف )  
&- تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، تر: محمد عبد الله عنان، ط: 3 مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1958.  
• الإصفهاني ( أبو الفرج علي بن الحسين )  
&- الأغاني، تح: سمير جابر، ط: 2 دار الفكر، بيروت: (د-ت).  
• الألباني ( محمد ناصر الدين )  
&- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط: 1 المكتب الإسلامي، بيروت: 1979.

- &- تخرج مشكاة المصابيح، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1405هـ.
- &- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1412هـ.
- &- السلسلة الصحيحة، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1415هـ.
- &- صحيح الترغيب والترهيب، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1421هـ/2000.
- &- صحيح الجامع الصغير، ط: 3 المكتب الإسلامي، بيروت: 1410هـ.
- &- صحيح سنن أبي داود، ط: 1 المكتب الإسلامي، بيروت: 1409هـ.
- &- صحيح سنن الترمذي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1408هـ.
- &- صحيح سنن ابن ماجه، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1408هـ.

- &- صحيح سنن النسائي ، ط : دار البشائر الإسلامية ، بيروت : 1409هـ.
- &- ضعيف الترغيب والترهيب، ط: مكتبة المعارف بالرياض: 1421هـ/2000
- &- ضعيف الجامع الصغير "، ط : 3 المكتب الإسلامي، بيروت: 1410هـ.
- &- ضعيف سنن الترمذي ، ط : 1 المكتب الإسلامي ، بيروت: 1411هـ.
- &- ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ط: دار الصميعي، الرياض: 1422هـ/2002م.
- &- ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة، (مطبوع مع كتاب "السنة" لابن أبي عاصم)، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1419هـ.
- الإبييري ( أبو إسحاق إبراهيم بن مسعود الأندلسي )
- &- الديوان، تح: محمد رضوان الداية، ط: دار قتيبة، دمشق: 1401هـ/1981م
- الأمدي ( أبو الحسن علي سيف الدين )
- &- كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تح: عبد الأمير الأعسم، ط: دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1987.
- الباقلاني ( أبو بكر بن الطيب البصري )
- &- التمهيد - تح: عماد الدين حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1987
- البخاري ( أبو عبد الله محمد بن إسماعيل )
- &- الأدب المفرد، تح: سمير بن أمين الزهيري، ط: 1 مكتبة المعارف، الرياض: 1419هـ/1998م.
- &- الصحيح (ضمن فتح الباري لابن حجر)، ط: دار الفكر، بيروت: (د - ت).
- بروكلمان ( كارل )
- &- تاريخ الأدب العربي، تر: يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، ط: 2 دار المعارف، القاهرة: 1977.
- ابن بسام ( علي بن بسام )
- &- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ط: 1 دار الكتب العلمية، بيروت: 1998.
- بليونى زغلول ( محمد السعيد أبو هاجر )
- &- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، ط: دار الفكر، بيروت: 1410هـ
- ابن بشكوال ( أبو القاسم خلف بن عبد الملك )
- &- كتاب الصلة في أئمة الأندلس، ط: مدريد: 1883.
- البصري ( أبو الحسين محمد بن علي المعتزلي )
- &- كتاب المعتمد في أصول الفقه، تح: محمد حميد الله، ط: دار الفكر، دمشق: 1964م.
- البطليوسي ( أبو محمد عبد الله بن السيد )
- &- كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، تح: أحمد حسين كحيل وحمزة عبد الله النشترتي، ط: 2 مكتبة المتنبى للطبع والنشر والتوزيع: 1982م.
- البغدادي ( أبو بكر أحمد بن علي الخطيب )

- &- تاريخ بغداد، ط: 1 مطبعة السعادة، القاهرة: 1931.
- البغدادي ( إسماعيل باشا )  
&- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، ط: دار الفكر، بيروت: 1402هـ/1982.
  - البغدادي ( أبو منصور عبد القادر بن طاهر )  
&- الفرق بين الفرق، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 1990.
  - البكري ( أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز )  
&- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تح: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت: 1983.
  - \* اليوصيري ( الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم )  
&- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تح: عادل بن سعد والسيد بن محمود بن إسماعيل، ط: مكتبة الرشد، الرياض: 1419هـ.
  - &- مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تح: سيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1417هـ.
  - البيروني ( أبي الريحان محمد بن أحمد )  
&- تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة، تح: علي صفا، ط: عالم الكتب، بيروت: 1403هـ/1983م.
  - البيضاوي ( أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر )  
&- التفسير، المعروف بأنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط: مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة: 1344هـ/1962م.
  - البيهقي ( أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي )  
&- الأسماء والصفات، تح: محمد زاهد الكوثري، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: 1358هـ.
  - &- كتاب الزهد الكبير، تح: عامر أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1996.
  - التادلي ( أبو يعقوب يوسف المعروف بابن الزيات )  
&- التشوف إلى رجال التصوف، تح: أحمد التوفيق، ط: مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء: 1984.
  - التازي ( عبد الهادي )  
&- جامع القرويين، ط: دار الكتاب اللبناني، بيروت: 1972.
  - التبريزي ( الخطيب )  
&- الوافي في العروض والقوافي، تح: فخر الدين قباوة، ط: 4 دار الفكر دمشق: 1986.
  - \* التجيبي ( القاسم بن يوسف السني )

- ٨- البرنامج، تح: عيد الحفيظ المنصور، ط: الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس: 1981.
- الترمذي ( أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة )
  - ٨- السنن (الجامع)، تح: كمال يوسف الحوت، ط: دار الفكر، بيروت: ( د - ت ).
  - التطيلي الأعشى ( أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن أبي هريرة )
  - ٨- الديوان (ضمن: ديوان الأعشى التطيلي ومجموعة من الموشحات، تح: إحسان عباس)، ط: مطبعة عيتاني الجديدة، بيروت: 1963.
  - التعارجي ( العباس بن إبراهيم المراكشي )
  - ٨- الإعلام بمن حل بمراكش وأغامت من الأعلام، تح: عبد الوهاب بن منصور، ط: المطبعة الملكية، الرباط: 1974.
  - ابن تغري بردي ( يوسف )
  - ٨- النجوم الزاهرة، ط: دار الكتب والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة: ( د - ت ).
  - أبو تمام ( حبيب بن أوس )
  - ٨- الديوان، ضمن: شرح الصولي لديوان أبي تمام، تح: خلف رشيد نعمان، ط: وزارة الثقافة والفنون العراقية عام: 1978.
  - التتبيكتي ( أبو العباس أحمد بابا )
  - ٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط: كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس: 1989.
  - التوحيد ( أبو حيان )
  - ٨- الإمتاع والمؤانسة، تصحيح: أحمد أمين وأحمد الزين، ط: 2 لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 1935.
  - الثعالبي ( أبو منصور عبد الملك )
  - ٨- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تح وضبط وشرح: محمد محسن عبد الحميد، ط: 2 مطبعة السعادة، القاهرة: 1375هـ/1956م.
  - الجرجاني ( علي بن محمد السيد الشريف )
  - ٨- كتاب التعريفات، تح: عبد المنعم الحفني، ط: دار الرشد، القاهرة: 1991.
  - الجزنائي ( علي )
  - ٨- جنى زهرة الأس في بناء مدينة فاس، إع: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط: 1991.
  - جميل معمر
  - ٨- الديوان ( شعر الحب اعذري )، جمع وتح وشرح: حسين نصارن، ط: دار مصر للطباعة: (د-ت).
  - ابن الجوزي ( جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن البغدادي )
  - ٨- تلييس إبليس، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ( د - ت ).

٨- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ط: مطبعة إدارة الهرم الأثرية، فيصل آباد، باكستان: (د-ت).

\* الجويني (أبو المعالي عبد الملك محمد بن يوسف إمام الحرمين)

٨- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: أسعد تميم، ط: 1 مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1985.

٨- البرهان في أصول الفقه، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة: 1982.

٨- العقيدة النظامية، تح: محمد زاهد الكوثري، ط: مطبعة الأنوار، القاهرة: 1948.

٨- الورقات، تَقِّ وَاِء: عبد اللطيف محمد العبد، ط: 1 مكتبة دار التراث، القاهرة: 1397هـ/1977م.

• ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو)

٨- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1985

• الحاكم (أبو عبد الله محمد النيسابوري)

٨- المستدرك على الصحيحين، تح: محمود مطرجي، ط: دار الفكر، بيروت: 1422هـ/2002م.

• ابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد)

٨- الصحيح، تح: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت: 1414هـ.

• ابن حجر (أحمد بن علي العسقلاني)

٨- الإصابة في تمييز الصحابة، تح: طه محمد الزيني، ط: مكتبات الكليات الأزهرية، القاهرة: 1976.

٨- تقريب التهذيب، تح: مصطفى عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1413هـ.

٨- تهذيب التهذيب، ط: دار صادر، عن مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد: 1326هـ.

• ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد)

٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل، بيروت: 1985.

• حسن (إبراهيم حسن)

٨- تاريخ الإسلام، ط: 7 مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1964.

• الحفني (عبد المنعم)

٨- المعجم الفلسفي، ط: دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1992.

• حماتي (محمد)

٨- مدرسة العقيدة في عدوتي المغرب والأندلس والمغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، أطروحة جامعية قدمت إلى دار الحديث الحسنية، الموسم الدراسي: 1987-1988 (مرفوعة).



- الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله)  
&- معجم البلدان، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: (د - ت).
- الحميري (محمد بن عبد المنعم)  
&- الروض المعطار في خبر الأقطار / معجم جغرافي، تح: إحسان عباس، ط: مكتبة لبنان، بيروت: 1975هـ/1984م.
- ابن حنبل (أحمد بن محمد)  
&- المسند، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: (د - ت).
- ابن حنبل (عبد الله بن أحمد)  
&- السنة، ط: دار ابن القيم، السعودية: 1406هـ/1986م.
- أبو حنيفة (النعمان بن ثابت)  
&- العالم والمتعلم، تح: محمد زاهد الكوثري، ط: 1 القاهرة: 1421هـ/2001م.  
&- الوصية، تح: محمد زاهد الكوثري، ط: 1 القاهرة: 1421هـ/2001م.
- الحوت (محمد درويش)  
&- أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب، دار الكتاب العربي بيروت: 1403.
- الحويني (أبو إسحاق حجازي شريف)  
&- جنة المراتب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1987.
- أبي خزام (أمر فؤاد)  
&- معجم المصطلحات الصوفية، مراجعة: جورج متري عبد المسيح، ط: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت: 1993م.
- ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن إسحاق)  
&- الصحيح، تح: محمد مصطفى الأعظمي، ط: 1 المكتب الإسلامي، بيروت: 1395هـ/1975م.
- &- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب - عز وجل -، دراسة وتح: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ط: شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض: 1918هـ.
- الخطيب (إسماعيل)  
&- الحركة العلمية في سبته خلال القرن السابع، ط: 1 مطبعة النور، تطوان: 1986.
- ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله)  
&- الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، ط: الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 1977.
- \* الخفاجي (عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان)  
&- سر الفصاحة، تح: علي فودة، ط: مكتبة الخانجي: 1932.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد)

&- التاريخ المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط وتنظيم: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط: 3 دار الفكر بيروت: 1996.

&- المقدمة، تح: علي عبد الواحد وافي، ط: دار النهضة القاهرة: 1401هـ.

• ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد شمس الدين)

&- وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت: 1972.

• خليفة (مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة)

&- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط: 2 المكتبة الإسلامية والجغري

تبريزي، طهران: 1947.

• ابن خمير (أبو الحسن علي السبتي)

&- تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأعيان، تح: محمد رضوان الداية، ط: 1 دار

الفكر، بيروت: 1990، وط: 2 دار الفكر، دمشق: 1420هـ/1999.

• أبو داود (سليمان بن الأشعث بن سليمان الأزدي)

&- السنن، أعداد: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ط: دار الحديث، حمص: 1974

• الداية (محمد رضوان)

&- مقدمة تحقيق "تنزيه الأنبياء"، ط: 1 دار الفكر، بيروت: 1990.

• الذهبي (محمد بن أحمد شمس الدين الحافظ)

&- سير أعلام النبلاء، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت: 1984.

&- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة،

بيروت: (د-ت).

&- كتاب تلخيص المستدرک، تح: محمود مطرجي، ط: دار الفكر، بيروت: 1422هـ/

2002م، (بهامش المستدرک).

• ذو الرمة

&- الديوان، تصحيح: كارليل هنري هيس مكارتي، ط: مطبعة كمبردج: 1919م

• الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)

&- مختار الصحاح، ط: 5 المكتبة العصرية، بيروت: 1430هـ/1999م.

• ابن أبي ربيعة (عمر)

&- الديوان، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (د-ت).

• ابن رشيد (أبو عبد الله محمد بن عمر السبتي)

&- ملء العيبة بما جمع من طول الغيبة، تح: محمد الحبيب بلخوجة، ط: الدار التونسية

للنشر، تونس: 1982.

• الرعيني (أبي الحسن علي الإشبيلي)

&- البرنامج، تح: إبراهيم شبوخ، ط: مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، دمشق: 1962.

- روجي ( إدريس الهادي )  
&- الدولة الصنهاجية، تر: حمادي الساحلي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1992.
- ابن الرومي ( علي بن العباس )  
&- الديوان، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، ط: 1 منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت: 1991.
- أبو ريان ( محمد )  
&- تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ط: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1973.
- الزبيدي ( محمد بن محمد مرتضى )  
&- تاج العروس من جواهر القاموس، ط: مكتبة الحياة، بيروت: ( د - ت ).  
&- لقط السلائي المتناثرة في الأحاديث المتواترة، تح: محمد عطيات، ط: دار الكتب العلمية بيروت: 1405هـ.
- ابن الزبير ( أبو جعفر أحمد بن إبراهيم )  
&- صلة الصلة، تح: ليفي بروفنسال، ط: المطبعة الاقتصادية، الرباط: 1973.
- ابن أبي زرع ( علي بن عبد الله )  
&- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ط: دار المنصور، الرباط: 1973.
- &- الذخيرة السنوية في تاريخ الدولة المرينية، ط: دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط: 1972.
- الزركلي ( خير الدين )  
&- الأعلام، ط: دار العلم للملايين، بيروت: 1986.
- ابن السبكي ( عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين )  
&- طبقات الشافعية الكبرى، ط: المطبعة الحسنية، القاهرة: ( د - ت ).
- السخاوي ( محمد بن عبد الرحمن شمس الدين )  
&- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ط: مطبعة المدني، القاهرة: 1412 هـ.
- السرخسي ( أبو بكر محمد بن أحمد )  
&- أصول السرخسي، تح: أبو الوفا الأفغاني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1414 هـ/1993م.
- ابن سعد ( محمد بن سعد بن منيع الزهري )  
&- الطبقات الكبرى، تصحيح: إدوارد سحو، مصور عن مطبعة بريل - ليدن: 1321 هـ.
- ابن السكيت ( يعقوب بن إسحاق )  
&- إصلاح المنطق، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط: 4 دار المعارف، القاهرة: 1949.

- ابن سلام الجمحي  
&- طبقات الشعراء، إ.ع: اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، ط: دار النهضة العربية، بيروت: 1968م، عن مطبعة بريل، لندن: 1913م.
- السلمي ( أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين )  
&- طبقات الصوفية، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1419هـ/1998م.
- ابن سودة ( عبد السلام )  
&- دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ط: المطبعة الحسنية، تطوان: 1950.
- السيوطي ( عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين )  
&- الدر المأثور في التفسير بالمأثور، ط: دار الفكر، بيروت: ( د - ت ).  
\* الشاذلي النيفر ( محمد )  
&- المازري، منشورات اللجنة الثقافية الجهوية بالمنستير: 1982.
- الشافعي ( محمد بن إدريس )  
&- الديوان، جمع وتعليق وتحقيق: زهدي يكن، ط: دار الثقافة، بيروت: 1961.  
&- الديوان، محمد عفيف الزعبي، ط: دار الجيل، بيروت: 1392 هـ/1974م.  
&- الديوان: جمع وشرح: نعيم زوزور، نقد: نعيم قميحة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1468هـ/1988.
- شاكر ( أحمد محمد )، وعبد السلام هارون  
&- الأصمعيات، تحقيق وشرح، ط: 5، بيروت: ( د - ت ).
- الشريف الرضي  
&- الديوان، ط: دار صادر، بيروت: ( د - ت )
- ابن الشعار ( كمال الدين أبو البركات )  
&- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، مخطوطة السليمانية، إستانبول رقم: 2328، النشرة المصورة لفؤاد سركين، ألمانيا: 1990.
- الشنقيطي ( أحمد بن الأمين )  
&- المعلقات العشر، شرح وتعليق، ط: 1 القاهرة: 1329هـ/1911م.
- الشهرستاني ( أبو الفتح محمد بن عبد الكريم )  
&- الملل والنحل، تح: عبد العزيز الوكيل، ط: دار الفكر، بيروت: ( د - ت ).  
\* الشوكاتي ( محمد بن علي بن محمد )  
&- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تح: عبد الرحمن المعطي اليمان، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: ( د - ت ).
- ابن صاحب الصلاة ( عبد الملك بن محمد )  
&- المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1987.
- صبحي ( أحمد محمود )

- &- في علم الكلام، ط: دار النهضة العربية، بيروت: 1985.
- الصفي (صلاح الدين خليل بن أبيك)
- &- كتاب الوافي بالوفيات، باعتاء: س. دريد رينغ، ط: 2 دار النشر، فرانز شتاينز، بيسبادن: 1394-1974.
- الصولي (أبو بكر محمد بن يحيى الشطرنجي)
- &- شرح ديوان أبي تمام، تح: خلف رشيد نعمان، ط: وزارة الثقافة والفنون، العراق: 1978.
- الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة)
- &- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، ط: مدريد: 1884.
- الطالب (عمار)
- &- آراء ابن العربي الكلامية، ط: الشركة الوطنية، الجزائر: 1974.
- الطبراني (سليمان بن أحمد)
- &- المعجم الأوسط، مرا، وتح: محمد الطحان، ط: مكتبة المعارف، الرياض: 1415 هـ/1995م.
- &- المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: 2 مكتبة العلوم والحكم، الموصل: (د - ت).
- ابن طفيل (محمد بن عبد الملك)
- &- حي بن يقظان، تح وتبع: أحمد أمين، (ضمن ذخائر العرب: 8)، ط: دار المعارف، القاهرة: 1952.
- ابن أبي عاصم (أبو بكر عمرو الشيباني)
- &- السنة، ط: المكتب الإسلامي، بيروت: 1419 هـ.
- عبد الباقي (محمد فؤاد)
- &- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، ط: دار الحديث، القاهرة: 1414 هـ
- &- المعجم المفهرس بالألفاظ القرآن، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: (د-ت).
- ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري)
- &- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: عبد الله بن الصديق، الأوقاف مطبعة فضالة، المحمدية 1979.
- &- جامع بيان العلم، ط: دار الفكر، بيروت: (د - ت).
- عبد التواب (رمضان)
- &- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ط: 1 مطبعة المدني، القاهرة: 1985.
- ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد الأنصاري الأوسي)
- &- النيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، م: 1، ق: 5، ط: دار الثقافة، بيروت: (د - ت).

- العراقي ( زين الدين أبو الفضل )  
&- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، ضبط: محمد الدالي بلطة، ط: المكتبة العصرية بيروت: 1423هـ/2002م (بهاشم الإحياء).
- ابن العربي ( أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري )  
&- العواصم من القواصم ، تح: عمار طالبي (ضمن آراء ابن العربي الكلامية)، ط: الشركة الوطنية ، الجزائر: 1974.
- ابن العربي ( محمد بن علي الحاتمي محيي الدين )  
&- الفتوحات المكية، تح: عثمان يحيى، ط: دار النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1977.
- العزفي ( أبو العباس )  
&- الدر المنظم في مولد النبي المعظم، تح: فاطمة اليازدي (د، د، ع، بكلية الآداب بالرباط).
- &- دعامة اليقين في زعامة المتقين، ( مناقب الشيخ أبي يعزى )، تح: أحمد التوفيق، ط: مطبعة المعارف الجديدة، الرباط: 1989
- ابن عساكر ( أبو القاسم علي بن الحسن )  
&- تبيين كذب المفتري، تق: محمد زاهد الكوثري، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1991.
- ابن عسك ( أبو عبد الله ) و ابن خميس أبو بكر  
&- أعلام مالقة ، ط : دار الغرب الإسلامي بيروت - دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، 1999.
- علال البختي ( جمال )  
&- أبو عمرو السلاجي وفكره العقدي - دراسة لجانب من الفكر الأشعري بالمغرب من خلال البرهانية وشروحها ، رسالة : د - د - ع - نوشت بكلية الآداب بالرباط، موسم : 1994 - 1995.
- &- الحضور الصوفي في الأندلس والمغرب إلى حدود القرن السابع الهجري، (دراسة تاريخية وقراءة تحليلية في مواقف ابن خمير السبتي من التصوف والمتصوفة)، ط: مطبعة الخليج، تطوان: 2003م.
- &- الفكر العقدي بالمغرب بين السلفية والأشعرية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، نوشت بكلية الآداب بالرباط، خلال الموسم الدراسي: 1422-1423هـ/2001-2002م.
- علوش ( عبد السلام )  
&- زوائد الأجزاء المنثورة على الكتب الستة المشهورة، ط: I المكتب الإسلامي، بيروت: 1995.
- ابن العماد ( الحنبلي )  
&- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، نشر المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت: ( د - ت ) .

- عياض ( القاضي أبو الفضل )  
&- ترتيب المدارك، تح: مجموعة من الباحثين، ط: الأوقاف، فضالة، المحمدية: 1982.  
&- الغنية، تح: ماهر زهير حداد، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1982.
- ابن غازي ( محمد بن أحمد بن محمد العثماني )  
&- كتاب بغية الطلاب في شرح منية الحساب، ط: حجرية فاس: ( د - ت )، كراسة: 16.
- الغبريني ( أبو العباس أحمد بن محمد )  
&- عنوان الدراية، تح: عادل نويهض، ط: 1 منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت: 1969.
- الغزالي ( أبو حامد محمد بن محمد حجة الإسلام )  
&- إحياء علوم الدين، ضبط ومراجعة: محمد الدالي بلطة، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 1323هـ/2002م.  
&- فضائح الباطنية ( المستظهري )، تح وتو: عبد الرحمن بدوي، ط: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1383هـ/1964م.
- الفاسي ( محمد العابد )  
&- فهرس مخطوطات القرويين، تق وتر: محمد الفاسي الفهري، ط: 1 دار الكتاب، البيضاء: 1979.
- الفاكهاني ( محمد بن إسحاق )  
&- أخبار مكة، تح: عبد الملك عبد الله الهمش، ط: 2 دار خضر، بيروت: 1414
- ابن فرحون ( إبراهيم بن علي اليعمري برهان الدين )  
&- الديباج المذهب في أعيان المذهب، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1329هـ.
- ابن الفرضي ( عبد الله بن محمد )  
&- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ط: مكتبة المتنبي ومكتبة الخانجي، القاهرة: 1954.
- فروخ ( عمر )  
&- تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، ط: 2 دار العلم للملايين، بيروت: 1981.
- فنسك ( أ . ي )  
&- مفتاح كنوز السنة، تعريب: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ( د - ت ) .
- الفيروزآبادي ( أبو إسحاق )  
&- القاموس المحيط ( بهامش تاج العروس للزيدي )، ط: المطبعة الخيرية، القاهرة: 1306.
- \* الفيومي ( أحمد المقرئ )  
&- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تص: محمد محيي الدين عبد الحميد وحسن الهادي حسين، ط: القاهرة: 1929.

- ابن القاضي ( أحمد بن محمد بن أبي العافية )  
&- جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، ط: دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط: 1973.
- &- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، تح: محمد حجي، ( ضمن ألف سنة من الوفيات )، ط: دار المغرب، الرباط: 1976.
- &- المنقذ المقصور في مآثر الخليفة المنصور، تح: زروق، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط: 1986.
- القرطبي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري )  
&- الجامع لأحكام القرآن، ط: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: 1967.
- القزويني ( جلال الدين )  
&- الإيضاح في علم البلاغة، ط: 4 دار إحياء العلوم، بيروت: 1998.
- القشيري ( عبد الكريم )  
&- الرسالة القشيرية، تح: معروف زريق وعلي عبد الحميد بلطه جي، ط: دار الجيل بيروت، (د.ت).
- ابن القطان ( أبو محمد حسين بن علي )  
&- نظم الجمان ترتيب ما سلف من أنباء الزمان، تح: محمود علي مكي، ط: 1 دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1990.
- القفطي ( جمال الدين أبو الحسن بن القاضي الأشرف )  
&- كتاب إخبار الحكماء بأخبار العلماء، ط: مكتبة المتنبى، القاهرة: ( د - ت ).
- ابن قنفذ ( أبو العباس أحمد الخطيب )  
&- أنس الفقير وعز الحقيير، تصح ونشر: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث، الرباط: 1956.
- &- شرف الطالب في أسنى المطالب ( ضمن ألف سنة من الوفيات )، تح: محمد حجي، ط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط: 1976.
- ابن القيم الجوزية  
&- تلبيس إبليس، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1368 هـ.
- الكتاني ( محمد بن جعفر )  
&- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقيروا من العلماء والصلحاء بفاس، ط: حجرية، فاس: 1316 هـ.
- ابن كثير ( عبد الله بن كثير )  
&- البداية والنهاية، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1932.
- كحالة ( عمر رضا )  
&- معجم المؤلفين، ط: مكتبة المتنبى، بيروت: ( د - ت ).
- الكلبى ( أبو المنذر هشام )



&- كتاب الأصنام، تح: أحمد زكي باشا، ط: 2 مطبعة الكتب المصري، القاهرة: 1343 هـ/1924م.

• الكلاباذي ( محمد بن إبراهيم بن يعقوب )  
&- التعريف لمذهب أهل التصوف، تح: محمود أمين النوازي، ط: مكتبة الكليات الأزهر: 1969م.

• كنون ( عبد الله )  
&- النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط: 2 مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت: 1961.

• لييد بن ربيعة  
&- ديوان لييد، شرح الطوسي، تق وتتح: حنا نصر الحتي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1993.

• ابن ماجة ( أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي )  
&- السنن، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الفكر ( د - ت ).  
• مالك ( بن أنس بن مالك الأصبحي )  
&- الموطأ ( برواية أبي الحسن الشيباني )، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: 2 المكتبة العلمية ( د - ت ).

• الميرد ( أبو العباس محمد بن يزيد )  
&- الكامل في الآداب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، ط: مطبعة نهضة مصر، القاهرة: 1956.

• المنتبي ( أبو الطيب أحمد بن الحسين )  
&- الديوان، ط: دار صادر، بيروت: ( د - ت ).

• المجمع الثقافي  
&- الموسوعة الشعرية ( قرص مدمج )، نسخة: 3، سنة: 2003م.

• مجموعة من المستشرقين  
&- دائرة المعارف الإسلام، إع، وتر: إبراهيم زكي خورشيد، ط: دار الشعب، القاهرة: ( د - ت ).

• مخلوف ( محمد )  
&- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط: دار الكتاب العربي، بيروت: 1349.

• امرؤ القيس ( بن حجر بن الحارث الكندي )  
&- الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: مطابع دار المعارف، القاهرة: 1958  
( سلسلة ذخائر العرب: 24 ).

• المراكشي ( عبد الواحد )  
&- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبط وتصحيح وتعليق: محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط: 7 دار الكتاب، البيضاء: 1978.

• ابن المرتضى اليماني ( المهدي لدين الله أحمد بن يحيى )  
&- كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل، تح: محمد جواد مشكور، ط: دار الفكر، بيروت: 1979.

• مسلم ( أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري )  
&- الصحيح، ط: بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت: 1983.

• المعري ( أبو العلاء )  
&- ديوان "سقط الزند"، ط: دار صادر، بيروت: 1980.

• المقرئ ( أحمد بن علي )  
&- الخطط، ط: دار الكتاب اللبنانية: ( د - ت ) .

• المناوي ( محمد عبد الرؤوف زين الدين )  
&- فيض القدير، ط: دار المعرفة، بيروت: ( د - ت ) .

• المنذري ( الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي )  
&- الترغيب والترهيب، ط: دار الفكر، بيروت: 1401هـ.

• ابن منظور ( محمد بن مكرم بن علي )  
&- لسان العرب، ط: دار صادر، بيروت: 1990 .

• المنوني ( محمد )  
&- العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، ط: 8 مصورة بالأوفسيت، الرباط: 1977.

• الميداني ( أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري )  
&- مجمل الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة، بيروت: ( د - ت ) .

• النابغة ( الذبياني )  
&- الديوان، صنعة: ابن السكيت، تح: شكري فيصل، ط: دار الفكر، مطابع: هشام، بيروت: 1968.

• الناصري ( أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي شهاب الدين )  
&- الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ط: دار الكتاب، البيضاء: 1954.

• ابن النجار ( محمد بن أحمد الحنبلي )  
&- شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط: دار الفكر، دمشق: 1400 هـ.

• النجار ( عبد المجيد )  
&- فصول في الفكر الإسلامي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1992.  
&- المهدي بن تومرت، حياته وأراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1983.

• النسائي ( أحمد بن علي )  
&- السنن، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت: 1409هـ.

- النشر ( علي سامي )  
&- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط: دار المعارف، القاهرة: 1977.
- ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق ( )  
&- الفهرسة، ط: المطبعة الرحمانية، القاهرة: 1348هـ.
- أبو نعيم ( أحمد بن عبد الله الأصبهاني )  
&- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط: مطبعة السعادة، القاهرة: 1933.
- النوبختي ( الحسن بن موسى )  
&- فرق الشيعة، ط: دار الأضواء، بيروت: 1984.
- النوي ( أبو زكرياء يحيى بن شرف )  
&- شرح صحيح مسلم، ط: دار الفكر- بيروت: 1978.
- الهروي ( عبد الله بن محمد بن علي )  
&- ذم الكلام، تح: سميح دغيم، ط: I دار الفكر اللبناني- بيروت: 1994.
- الهروي القارئ ( علي بن سلطان )  
&- المصنوع، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط: 4 مكتبة الرشد، الرياض: 1404هـ.
- ابن هشام ( أبو محمد عبد الملك )  
&- السيرة النبوية: تح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط: دار الكنوز الأدبية، القاهرة: (د-ت).
- الهيثمي ( نور الدين )  
&- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ( بتحرير الحافظين: العراقي وابن حجر )، ط: 2 دار الكتاب، بيروت: 1967.
- وجدي ( محمد فريد )  
&- دائرة معارف القرن العشرين، ط: 3 دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت: (د-ت).
- الونشريسي ( أبو العباس أحمد بن يحيى )  
&- الوفيات ( ضمن ألف سنة من الوفيات، تح: حجي )، ط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط: 1976.

### الدوريات:

- الجراري ( عباس )  
&- الموحدون ثورة سياسية ومذهبية- مجلة المناهل، ع: 1 س: 1 ذو القعدة 1384 هـ/نوفمبر 1974م.
- السريحي عبد الله  
&- حديث افتراق الأمة، دراسة في السياق والأصول والتاريخ، مجلة الاجتهاد: ع: 19 س: 5.

- ابن شريفة ( محمد )
- &- ابن خمير السبتي وآثاره، مجلة دار الحديث الحسنية، ع: 10.
- مجهول
- &- ذكر مشاهير فاس في القديم، تح: زمامة، ضمن مجلة البحث العلمي، ع: 4 - 5،
- س: 2، شوال- ربيع الثاني 1385-84 / يناير - غشت 1965.

## المراجع الأجنبية.

PETIT ROBOT \*

-Dictionnaire Universel des noms propres -- 8eme edition 1984 Montreal --  
canada --

THE W H \*

/ MACMILLAN ENCYCLPEDIA - Printed in Hong Kong .1978

# الفهرس العام

الصفحة:	العنوان:
5	تصدير.
11	أولاً: مقدمة التحقيق.
13	1 - الأشعرية المغربية قبل ابن خمير.
13	1 - 1 - مرحلة ما قبل الترسيم.
20	1 - 2 - طور الترسيم والترسيم.
22	1 - 3 - مرحلة الاكتساح والإبداع والتوسع.
33	2 - ابن خمير: التعريف، والشيوخ، ثم الرحلة والدراسة للعقيدة.
33	2 - 1 - التعريف
35	2 - 2 - الشيوخ
37	2 - 3 - الرحلة الأندلسية
39	2 - 4 - الدراسة العقيدية
44	3 - ثقافته وعلمه
48	4 - الآثار العلمية لابن خمير
48	4 - 1 - التلاميذ
49	4 - 2 - المؤلفات
56	5 - كتاب مقدمات المرشد إلى علم العقائد
56	5 - 1 - نسبة الكتاب إلى ابن خمير
59	5 - 2 - سبب تأليف الكتاب
60	5 - 3 - مصادره
60	5 - 4 - الأقسام الأساسية للكتاب
62	5 - 5 - وصف مخطوطة الكتاب
64	5 - 6 - العمل في التحقيق
71	ثانياً: النص المحقق
73	- مقدمات ممهدة
79	- باب: الكلام في الرد على من عاب هذا العلم وطعن فيه من أهل الزيغ والتعصب بالجزاف.
83	- فصل : الحق في طرف واحد .
84	- علم الكلام وإثارة الشبهات
86	- فصل : الرد على من ادعى أن هذا العلم لم يكن في العهد الأول.
96	- فصل : لماذا الإطالة في مراجعة المجازفين والمقلدين ؟

99	- فصل : في الرد على من قال من المتكلمين من أهل السنة إن التقليد يكفي في أصول الدين وتيرئة الذمة.
101	- فصل : لماذا يذم التقليد؟
104	- فصل : في إيمان العوام.
108	- باب: الكلام في معنى العاقل والعقل والتكليف والمكلف .
108	- فصل : معنى العاقل والمعقول.
108	- فصل : في معنى التكليف والمكلف .
110	- باب: الكلام في تفصيل ما يجب على المكلف العلم به ويحرم عليه تركه و لا تبرأ ذمته إلا بتحصيله.
111	- فصل : من أين تحصل العلوم ؟ وكيف تحصل ؟
111	- فصل : في أول الواجبات.
114	- فصل : بم يجب الواجب بالعقل أم بالشرع ؟
115	- فصل : من أين يتلقى العلم بوجود النظر ؟
117	- فصل : المصدر الشرعي لإلزام التكليف.
120	- باب: الكلام في المقدمات الموصلة إلى العلم بالله - تعالى - وصفاته العلى وأسمائه الحسنى.
122	- باب: الكلام في المقدمة الأولى المتضمنة إثبات العلم بحدث العالم، والمرتبط بالكلام في المقدمة الثانية المتضمنة العلم بإثبات صانع العالم والرد على النفاة المعطلة من أوجه مختلفة.
122	- فصل : توضيح أصل الجواز.
126	- فصل : إثبات حدث العالم من جهة الجواز.
132	- فصل : في إثبات حدث العالم من الوقائع.
136	- فصل : تابع للاستدال السابق.
137	- طريقة ثانية.
144	- طريقة ثالثة .
151	- طريقة رابعة.
154	- باب: الكلام في المقدمة الثالثة، في نفي التشبيه بين الخالق والمخلوق.
154	- فصل : في المثليين والخلافيين والضدين.
156	- فصل : صفة القدم.
156	- فصل: الرد على من ادعى أن إثبات موجود أزلي يلزم أزمنة لا تنتهى.

157	- فصل : قيامه تعالى بنفسه، ومخالفته للحوادث.
158	- فصل : في الرد على المشبهة.
165	- باب : الكلام في المقدمة الرابعة، وتتعلق بالاستدلال على الوجدانية واستحالة الشركاء له - سبحانه -.
166	- فصل : دليل التمانع ودليل آخر.
168	- فصل : الرد على النصارى القائلين بالأقائيم من جهة أولى.
169	- فصل : الرد عليهم من جهة ثانية.
170	- فصل : الرد على من زعم منهم بأن عيسى كان يخلق باختيار.
171	- فصل : عيسى لم يكن يخلق من عدم.
172	- فصل : عيسى يؤكد بأنه ليس ابنا لله.
172	- فصل : الرد على غلاة الباطنية.
181	- فصل : الرد على القائلين بالعلل والطبائع والنور والظلمة والنجوم والعناصر وعلى القائلين بخلق الأعمال.
184	- باب : الكلام في القاعدة الخامسة ويتضمن إثبات الصفات المعنوية.
184	- فصل : إثبات صفات المعاني.
185	- فصل : في إثبات العلل الزائدة على الذات.
188	- فصل : الرد على من زعم أن الحكم الواجب لا يعلل.
189	- فصل : إثبات صفات السمع والبصر والكلام وإدراك الروائح.
190	- فصل : نفي الصفات نقص شاهدا وغائبا.
194	- فصل : الأوجه التي تثبت منها الصفات المعنوية.
195	- فصل : ما ثبت بالعقل وعضده النقل.
195	- فصل : ما أثبتته النقل وعضده العقل.
196	- فصل : ما ثبت من جهة الكمال المجمع عليه وعضده العقل.
198	- فصل : ما أثبتته النقل ولا يعضده العقل.
200	- فصل : الكلام في صفات الأفعال.
202	- فصل : الاختلاف في تسمية تعالى خالقا في الأزل.
202	- فصل : دليل المجوزين.
203	- فصل : رأي ابن خمير.
205	- فصل : في إثبات كون الباري تعالى متكلمًا بكلام أزلي يتعالى عن الحرف والصوت.
205	- فصل : اختلافهم في إثباته.
205	- فصل : الاستدلال على إثبات كلامه من جهة العقل.

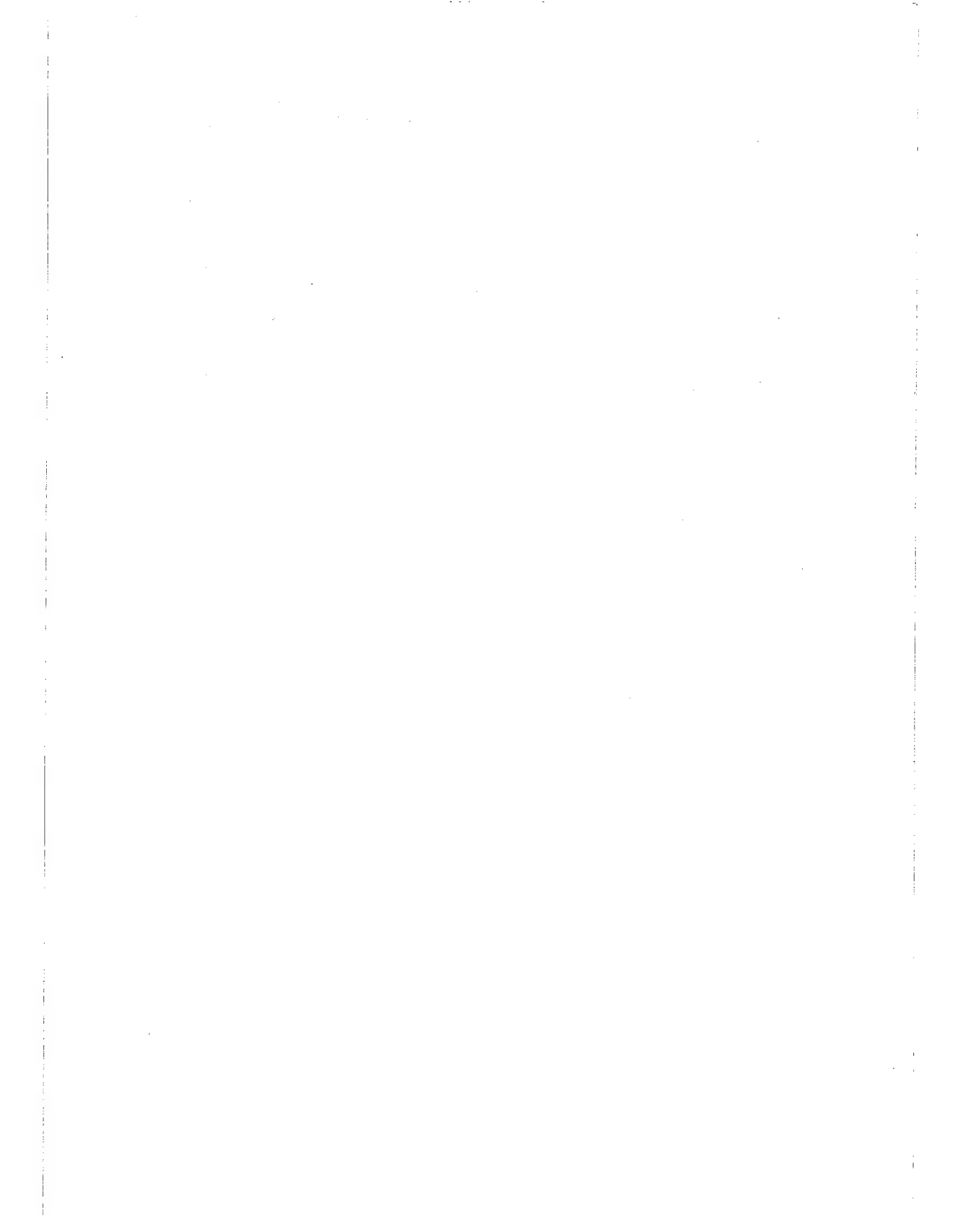
207	- فصل : إثبات كلام النفس.
208	- فصل : رد على اعتراضين.
213	- باب : الكلام فيما يجوز له من أحكام في خليقته.
214	- فصل : في إثبات رؤيته تعالى جوازا ووقوعا.
217	- فصل : في متعلق الإدراك.
218	- فصل : تابع للاستدلال السابق.
219	- فصل : دليل الرؤية الشرعي.
220	- فصل : في إثبات سماع كلام الله تعالى.
221	- فصل : كلام الله يسمعه البر والفاجر.
224	- فصل : في خلق الأعمال.
225	- فصل : استدلال وردود.
226	- فصل : إلزامات للمعارض.
228	- فصل : رد على اعتراض.
228	- فصل : دحض اعتراض آخر.
229	- فصل : ما يتعلق بخلق الأعمال من الأدلة السمعية.
230	- فصل : الأدلة من الكتاب.
232	- فصل : في إثبات الكسب وحقيقته.
235	- فصل : متعلق القدرة الحادثة.
237	- فصل : القدرة الحادثة والمقدور بها عرضان لا يقيان وجوبا.
238	- فصل : القدرة الحادثة لا تتعلق بالخارج عن محل القدرة.
238	- فصل : القدرة الحادثة لا تتعلق بما قام بمحلها إلا بمتعلق واحد.
238	- فصل : يشتمل على الكلام في الهدى والضلال والختم...
240	- فصل : في الرد على المعتزلة.
243	- فصل : في إرادة الكائنات.
246	- فصل : في التعديل والتجويز.
248	- فصل : شرح معنى قوله تعالى : ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾ .
251	- باب : الكلام في القاعدة السادسة وتتضمن النبوات.
251	- فصل : في إثبات جواز النبوات.
254	- فصل : في الرد على البراهمة.
260	- فصل : إبطال القول بالصلاح والأصلح.
260	- فصل : تابع : الرد على من قال بنبوة آدم وإبراهيم -عليهما السلام-
261	- فصل : لماذا الإطالة في الكلام مع البراهمة ؟



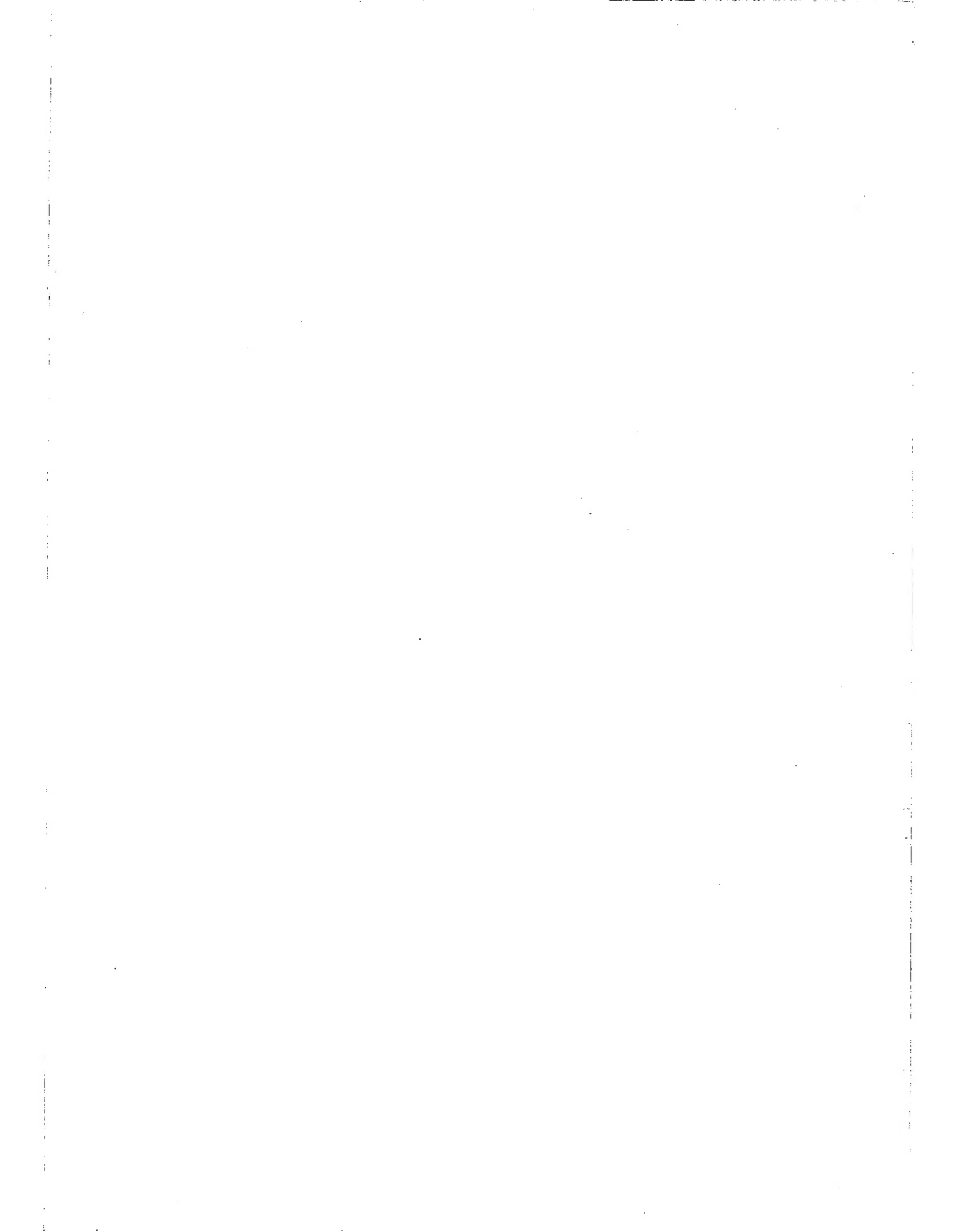
262	- فصل : في القول في المعجزات وتسميتها وشرائطها .
262	- فصل : شروط المعجزة .
263	- فصل : لماذا الإضراب عن شرط خامس؟
264	- فصل : الوجه الذي تدل منه المعجزة على صدق النبي .
266	- فصل : هل يجوز وقوع المعجزة على يد الكذابين؟
268	- فصل : الرد على المعتزلة في وجه إثباتهم المعجزة .
271	- فصل : معنى الولاية وثبوتها.
274	- فصل : الأدلة على ثبوت الولاية
279	- فصل : الولاية وأمن العاقبة .
282	- فصل : في إثبات السحر والرد على منكريه .
284	- فصل : في أنواع السحر وكيفيات وقوعه وصحة التفريق بينه وبين المعجزة والكرامة.
289	- فصل : الكلام عن خرق الدجال .
290	- فصل : في إثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتفاصيلها والرد على من طعن فيها.
291	- فصل : الرد على من كذب معجزاته - عليه السلام - .
292	- فصل : الرد على من أنكر النسخ .
294	- فصل : الرد على من خص نبوته بالعرب .
296	- فصل : في إثبات معجزاته - عليه السلام - والرد على من طعن فيها .
297	- فصل : الرد على من ادعى كتمان معارضة القرآن .
299	- فصل : هل تحتاج معجزة القرآن إلى نظر واستدلال .
302	- فصل : هل القرآن معجزة واحد أم معجزات ؟
306	- فصل : هل لمحمد معجزات غير القرآن ؟
307	- فصل : فيما يجب للأنبياء عليهم السلام ويستحيل عليهم ويجوز لهم من الأحكام .
308	- فصل : عصمة الأنبياء .
313	- فصل : ما يجوز على الأنبياء .
316	- فصل : النهي عن تعظيم بعض الأنبياء والغض من بعض .
317	- فصل : التحذير من النظر في كتب القصاص والمفسرين المضلين.
318	- فصل : تساوي الأنبياء فيما يجب ويجوز ويستحيل في حقهم .
320	- فصل : من أين يقع التفضيل بين الأنبياء ؟

322	- باب : الكلام في المقدمة السابعة وتتضمن الحديث عن السمعيات.
323	- فصل : أقسام ما جاءت به الرسل
323	- فصل : أحكام التكليف .
325	- فصل : تفصيل ما ينطلق على هذه المكتسيات من التسميات لغة وشرعا.
330	- فصل : الكلام في الروح والنفس والأجل .
331	- فصل : توضيحات .
332	- فصل : في تسمية الروح وحقيقتها .
336	- فصل : في الأجل .
338	- فصل : في الموت .
339	- فصل : في عذاب القبر وسؤال الملكين .
341	- فصل : كيف يحاسب ميتان ماتا في وقت واحد في مكانين متباعدين ؟
342	- فصل : في الإعادة .
345	- فصل : اعتراض الملاحدة ودحضه .
346	- فصل : في اختلاف أهل السنة في انعدام الأجسام .
347	- فصل : في كيفية الحساب وسماع العبد كلام ربه وإجابته إياه .
351	- فصل : في أقسام أهل المحشر .
355	- فصل : في الصحف .
357	- فصل : في الميزان .
361	- فصل : في الحوض .
362	- فصل : في الصراط .
364	- فصل : في الجنة والنار .
368	- فصل : خلود الفريقين في الدارين .
370	- فصل : في الشفاعة .
373	- فصل : في زيادة الإيمان ونقصه .
374	- فصل : في أحكام التوبة .
377	- فصل : ما يجوز فيه التقليد وما لا يجوز .
381	- فصل : ما لم يقع التعرض له في المقدمات .
384	- فصل : في فضل الصحابة والخلفاء .
388	- فصل : هل يفضل بعض خلفاء الصحابة على بعض ؟
391	ثالثا: الفهارس
393	1 - فهرس الآيات القرآنية

404	2 - فهرس الأحاديث والآثار
408	3 - فهرس الأقوال والحكم
409	4 - فهرس القوافي
411	5 - فهرس المصطلحات الكلامية والفلسفية المشروحة
413	6 - فهرس الأعلام
417	7 - فهرس الفرق والقبائل والأجناس
419	8 - فهرس الأماكن والغزوات
420	9 - فهرس الكتب الواردة في المتن
421	10 - فهرس مصادر ومراجع التحقيق والتقديم
439	11 - الفهرس العام







## بعض التصويبات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
129	هامش: 3	أطفالهم	أطفالهن
152	الأخير	الإيضاح	الاختصار
158	4	فيما بعد الجواز من الوجود	فيا بعد الجواز من الوجود
159	8	ص: 69	ص: 85
160	10	الصفات	الصوت
165	8	ونخر	وحر
179	هامش: 3	ثلاثة	ثلاث
181	ما قبل الأخير	مقدورين قادرين	مقدور بين قادرين
190	الهامش الأخير	انزر	انظر
191	12	مقدورين قادرين	مقدور بين قادرين
201	الأخير	بمعلولة	بمعلوله
202	1	بغير	تغير
216	الأخير	وراءه	وراءها
228	5	فإذا	فإننا
235	ما قبل الأخير	مقدورين قادرين	مقدور بين قادرين
247	1	من جار	من جازى
252	12	العقول	المعقول
266	8	عن	على
289	3	لمع	سمع
291	الثاني ما قبل الأخير	يبالي لك	يبالي بك
314	هامش: 1	اليسي ر	اليسير
322	هامش: 3	القشعم على من	القشعم من
327	8	وشرعا	لا شرعا
347	هامش: 6	تخرج	تخرج
349	5	والآخرة (قرآن كريم)	وفي الآخرة
359	3	تسيبها	تسيبها
359	17	التميز	التميز

